



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الحاج لخضر باتنة - 1
كلية اللغة والأدب العربي والفنون
قسم اللغة والأدب العربي

عنوان الأطروحة

أثر الاتجاهات اللسانية المعاصرة
في تجديد النحو العربي
دراسة وتقويم-

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه (ل. م. د) في ميدان اللغة والأدب العربي
تخصص: اللسانيات واللغة العربية

إشراف الأستاذ الدكتور :

عز الدين صحراوي

إعداد الطالبة :

أمعاء عبد اوي

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
سعيد هادفة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
عز الدين صحراوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
ابن تاسم بن خرافة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	عضوا مناقشا
محمد الكريم بورنان	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	عضوا مناقشا
محمد خان	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
محمد الرحمن جودي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قالمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: السنة الجامعية: 1439-1440هـ / 2018-2019م



إهداء

إلى التي نطق بلسانها القرآن وتحدّث بها خير

الأنام... وسماها الله لغة لأهل الجنان ...

إلى لغتي..... <العربيّة >





مقدمة

حظيت اللغة العربية بمكانة هامة، جعلت العرب أمام مسؤولية كبيرة استدعت توحيد الجهود في سبيل الحفاظ عليها، ولأجل هذا شرع علماء اللغة الأوائل في استقراء اللغة العربية واستنباط قواعدها التي تقوم عليها، تصدياً لخطر اللحن الذي تفشى على لسان العرب وغير العرب، ولما واجه متعلمو العربية مشاكل في تعلم نحوها بحجة صعوبته، بدأت محاولات إصلاح النحو العربي تسير جنباً إلى جنب مع محاولات التقعيد للغة، فسمعنا عن مؤلفات نحوية عرفت بالمختصرات مثل "الموجز في النحو" لابن خياط، و"الواضح في علم العربية" للزبيدي، و"التفاحة في النحو" لأبي جعفر النحاس... وغيرها.

والحقيقة أن محاولات التيسير والتجديد لم تتوقف في العصر الحديث فاستمرت بين من اتخذ من التراث في حد ذاته منطلقاً للتيسير انطلاقاً من أفكار ابن مضاء القرطبي التجديدية كمحاولة إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" ومحاولة يعقوب عبد النبي في كتابه "النحو الجديد" ومحاولة مهدي المخزومي في كتابه "النحو العربي نقد وتوجيه" و"النحو العربي قواعد وتطبيق" ومحاولة شوقي ضيف في كتابه "تجديد النحو"، و"تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً"، وبين من اتخذ من نماذج اللسانيات الغربية معيناً لتجديد النحو العربي، ولعل أشهر الاتجاهات اللسانية التي وجدت صدى واسعاً في البحث اللساني المعاصر هي: الاتجاه الوصفي البنيوي والاتجاه التوليدي التحويلي والاتجاه الوظيفي. وبينما اتخذ الاتجاه الأول من الوصف التقريري منهجاً لإعادة وصف اللغة العربية، كان التفسير غاية الاتجاه التوليدي التحويلي، أما الاتجاه الوظيفي فقد كان له الفضل في الربط بين بنية اللغة الداخلية ومحددات الأصول التداولية الخارجية التي أغفلها الاتجاهان الوصفي والتوليدي، وهو ما انطلقت منه اللسانيات النسبية التي أخذت منعطفاً آخراً في دراسة الجملة العربية من خلال محاولة خلق نظرية وسط، تجمع بين واقعية اللسانيات الخاصة وعلمية ومنطقية اللسانيات الكلية.

وبالرغم من تأثر الكتابات اللسانية العربية في بداية نشأتها مع الاتجاه الوصفي التقريري بتيار التيسير، إلا أنها بقيت محتفظة بالغاية الأساسية من البحث وهي تقديم نظرية نحوية جديدة تقوم على أسس منهجية ومنطلقات تنظيرية جديدة، ولهذا قام اللسانيون العرب المعاصرون بمجهودات عديدة من أجل تقريب اللغة العربية من مستجدات هذا الدرس اللساني المعاصر الذي لاح في أفق البحث الغربي بحثاً عن نظرية لغوية متكاملة، تسد عجز اللسانيات التقليدية التي كانت في رأيهم السبب الرئيسي وراء تدهور وضعية النحو العربي، فاقترحت عدة نماذج جديدة شكلت موضوعاً أساسياً لهذه الدراسة الموسومة بـ: "أثر الاتجاهات اللسانية المعاصرة في تجديد النحو العربي -دراسة وتقويم-".

ونظراً لما يتطلبه هذا العمل لكثير من الجهد والاستقصاء لما طرء على الدرس النحوي من محاولات تجديدية كثيرة تعددت بتعدد الاتجاهات اللسانية المعاصرة، بل بتعدد المناحي التي يأخذها كل دارس لساني، قامت الدراسة على إسقاط التفصيلات واتخذت من بعض النماذج التي سعت للتجديد من الجانب التنظيري والتطبيقي على حد سواء دون غيرها من النماذج التي اكتفت بتطبيق ما جاء في مؤلفات رواد هذه الاتجاهات الكبرى، أو التي اكتفت بتقديم بعض الآراء دون جمعها في إطار نظرية كلية، كما اكتفت الدراسة بالتركيز على الموضوع الأساسي للنحو وهو "الجملة"، بتسليط الضوء على قضيتين هامتين من قضايا الجملة، وهما قضية الرتبة، وقضية البنية الدلالية للجملة، ذلك لأن الرتبة تمثل مدخلاً لمعالجة كثير من القضايا النحوية المهمة؛ كقضية الإعراب، وإشكال الضمائر، وإشكال النقل، أما المعنى فهو أقصى ما يطمح إليه الباحث اللساني المعاصر.

وهذه الدراسة هي محاولة لرصد تلك المقاربات اللسانية المعاصرة، وتصنيفها بحسب الغايات الكبرى من التجديد لدى الباحثين المعاصرين، وهي إما الوصف التقريري في بداية نشأة الدرس اللساني المعاصر، أو التفسير مع تطور اللسانيات وظهور الاتجاه التوليدي التحويلي، أو تسليط الضوء على العلاقات الخارجية التي تتحكم في إنتاج اللغة إلى جانب

العلاقات الداخلية التي تربط بين عناصر التركيب في البنية التحتية مع الاتجاه الوظيفي واللسانيات النسبية، غير أن الهدف من هذه الدراسة ليس مجرد الجمع والتصنيف، بل إن الهدف الأساسي منها هو الوقوف على مواطن القوة والضعف التي ميزت هذه المقاربات بالنظر إلى آليات التحليل في ضوء طبيعة العربية وما يفرضه الواقع اللغوي، كما لا تتوقف الدراسة عند حدود النقد فقط، بل هي محاولة لتوظيف الأفكار المتحصل عليها من التقويم سعياً نحو إقامة تصوّر لنظرية تصلح لوصف وتفسير التراكمات العربية وتتجاوز ما وقعت فيه اللسانيات المعاصرة من نقائص، وذلك في ضوء ما تمد به الإبستمولوجيا من معايير وآليات موضوعية يُحتكم إليها في تقييم المعرفة.

وقد وقع اختياري على هذا الموضوع دون غيره من مواضيع وقضايا اللسانيات العربية لعدة أسباب أهمها:

- عجز اللسانيين العرب المعاصرين عن بناء نظرية نحوية عربية تتحقق فيها شروط الكفاية الوصفية والتفسيرية في دراسة الجملة العربية.
- الرغبة في التقييم الموضوعي لمقاربات الدارسين العرب المحدثين للنحو العربي، عن طريق الاحتكام إلى المجال الذي يستقل بمعايير وآليات موضوعية، وهذا المجال هو الإبستمولوجيا.
- إثبات قيمة التراث النحوي العربي في ضوء الإبستمولوجيا.
- السعي نحو بناء تصور لنظرية نحوية عربية تخلّص الدرس النحوي العربي من مزالق الكلية، وتحفظ بقدر عالٍ من النسق المنطقي في سبيل إثبات علميتها بالنظر إلى قابلية نتائجها للتعميم.

وهذا ما سعت إليه الدراسة، من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

- كيف أثرت اللسانيات المعاصرة في دراسات الباحثين العرب لبنية الجملة العربية ودلالاتها؟

- إلى أي مدى استطاعت المقاربات النحوية الجديدة أن تستجيب لطبيعة الجملة العربية وخصائصها؟
- ما النتائج المترتبة عن عدم تكييف هذه المقاربات مع خصائص الجملة العربية؟
- ما مكانة مقارنة النحاة العرب من الأسس والمبادئ العلمية التي تفرضها الإستيمولوجيا؟
- ما مكانة كتابات محمد الأوراعي اللسانية من الممارسة الإستيمولوجية؟
- كيف يمكن خلق مشروع نحوي جديد يتجاوز عيوب مقاربات الدارسين العرب المعاصرين لبنية الجملة العربية ودلالاتها؟
- كيف يمكن الإستفادة من التراث النحوي العربي ومن كتابات محمد الأوراعي في بناء هذا المشروع؟

وإجابة على هذه التساؤلات ينطلق البحث من اقتراح بعض الفرضيات النظرية التي يمكن أن يُهدى في ضوءها إلى نتائج تصلح للتعميم على الاتجاهات اللسانية المعاصرة وهذه الفرضيات هي:

- ❖ تسعى اللسانيات الكلية لوضع قوانين عامة تطبق على جميع اللغات، وبالتالي عدم إمكانية مراعاة خصوصية بعض اللغات، ومن بينها اللغة العربية.
- ❖ تقترب اللسانيات الخاصة من المعطيات اللغوية لكنها لا يمكن أن تبني نسقا منطقيا عقليا تجريديا ينتقل بقواعد اللغة العربية من التخصيص إلى التعميم.

إنّ طبيعة الموضوع والتي تقوم على الدراسة والنقد اقتضت منهاجا يجمع بين عدة إجراءات أبرزها الوصف والتأريخ والنقد والمقارنة؛ حيث اعتمدنا الوصف لما يسمح به من رصد للموضوع كما هو، ومن ثم الوصول إلى نتائج قريبة إلى حد كبير من الموضوعية، أما موضوع الوصف في هذه الدراسة فلا يشمل الظاهرة النحوية فحسب وهي هنا "الجملة العربية على وجه التحديد" وإنما يشمل أيضا أجهزة النحو المقترحة من قبل اللسانيين العرب

المعاصرين، وذلك لتحقيق الغاية الأساسية من الأطروحة وهي تقويم النظريات اللسانية في علاقتها بالظاهرة اللغوية، أما التأريخ فقد اعتمدنا عليه من أجل تتبع أهم التطورات التي لحقت بالدرس النحوي العربي المعاصر بدءاً من مقارنة الوصفين إلى مقارنة التوليديين التحويليين وما شهدته من تغييرات داخل الاتجاه الواحد، وصولاً إلى الاتجاه الوظيفي، واللسانيات النسبية، وأما النقد فقد استعنا به خاصة في الفصل الأول من الدراسة لما وقع فيه الوصفيون من اضطراب وتشتت في التطبيق بسبب الانتقال بين منهج وآخر وعدم وجود مقارنة محددة المعالم والأسس تتخذها منطلقاً لوصف اللغة، بسبب سيطرة غاية التيسير على خطوات البحث، الأمر الذي استدعى تخصيصها بالنقد في موضعها، في مقابل اللسانيات التفسيرية والوظيفية والنسبية التي قامت على مقاربات واضحة الأسس النظرية والمنهجية، فلم تعرف محاولات أصحاب هذا الاتجاه اضطراباً ظاهراً في التطبيق، وذلك لأنهم كانوا يحاولون التأسيس لنظرية، الأمر الذي استدعى تقويم النظريات المقترحة بالآليات المعرفية المناسبة لتقييم النظرية، وذلك بالاعتماد على الإبستمولوجيا باعتبارها المجال الذي يستقل بمعايير وآليات موضوعية يحتكم إليها في تقييم المعرفة، كما احتاج البحث أحياناً للمقارنة وغالباً ما كانت تعقد بين الاتجاهات اللسانية المعاصرة، أو بين مقاربات اللسانيين المعاصرين ومقاربة النحاة العرب الأوائل، وذلك من أجل معرفة مواطن نقص بعض المقاربات واستكمالها بما أضافته مقاربات أخرى، في سبيل توحيد الجهود والحصول على النظرية الصحيحة التي تخدم اللغة.

أمّا عن بنية الموضوع فقد تكوّنت من ثلاثة فصول، سبقتهما مقدمة، وتلتها خاتمة.

تتاولت المقدمة أهداف الدراسة وإشكالياتها، والمنهج الذي اعتمدت عليه، وبنيتها، ومصادرها، وأهم العراقيل والصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجازها.

بيّنا في الفصل الأول دور الاتجاه الوصفي التقريري في تجديد النحو العربي، وتطلّب هذا الموضوع تقسيم الفصل إلى مبحثين؛ تتاول المبحث الأول المقاربات الوصفية التي تركز

على الجانب الشكلي في دراسة بنية الجملة العربية ودلالاتها وهي مقاربات أصحاب الاتجاه الوصفي الشكلي، بينما تناول المبحث الثاني المقاربات الوصفية التي انفتحت على الجانب الدلالي في دراسة الجملة العربية، وهي مقاربات أصحاب الاتجاه الوصفي الوظيفي.

وعرضنا في الفصل الثاني لدور الاتجاه التفسيري في تجديد النحو العربي، حيث تناول هذا الفصل المقاربات التوليدية، وهي المقاربات التي لم تتخلص من المنهج البنيوي في دراسة الجملة العربية بالرغم من أن الهدف الذي سعت إليه من دراسة التراكيب وهو التفسير، فعرضنا في المبحث الأول لدور المقاربات التوليدية على اختلافها في دراسة رتبة الجملة العربية، وتناول المبحث الثاني دور المقاربات التوليدية في دراسة دلالة الجملة العربية.

وتناول الفصل الثالث مقارنة أحمد المتوكل ومحمد الأوراعي اللذين اشتركا في توسيع الدراسة النحوية على مختلف العلاقات التي تتحكم في إنتاج الجملة بما فيها العلاقات الداخلية والخارجية، بإضافة مساحة للمكون التداولي، وكما عرض المبحث الأول للمقارنة الوظيفية ولدورها في إعطاء تفسير جديد لقضية الرتبة والدلالة في الجملة العربية، تناول المبحث الثاني مقارنة محمد الأوراعي وبين دورها أيضا في تفسير قضية الرتبة والدلالة في الجملة العربية بناء على المقترح الجديد الذي قدمه محمد الأوراعي، والذي قام على مبادئ وأسس جديدة تختلف عن المبادئ التي انطلقت منها اللسانيات المعاصرة خاصة اللسانيات الكلية.

أما الفصل الرابع فخصصناه لتقييم الخطاب اللساني المعاصر في ضوء الممارسة الإبستمولوجية، في محاولة لخلق مشروع نحوي جديد مؤسس إبستمولوجيا يتجاوز عيوب مقاربات الدارسين العرب المعاصرين، ويستفيد في الآن نفسه من التراث النحوي العربي ومن كتابات محمد الأوراعي في دراسة بنية الجملة العربية ودلالاتها، حيث تناول المبحث الأول السبيل الأمثل لقيام نظرية نحوية لدراسة الجملة العربية، وذلك بناء على أسس إبستمولوجية، وتناول المبحث الثاني أحد المقترحات التي تمخضت عن الممارسة الإبستمولوجية والتي

انتهت إلى ضرورة البحث في حدود العلاقة بين الوضع والاستعمال في دراسة البنية الموقعية للجملة العربية ودلالاتها.

وفي نهاية الدراسة تناولت الخاتمة أهمّ النتائج المتوصّل إليها من الدراسة.

ونرى أنّه من الضروري الإشارة إلى تلك الدراسات التي تتفق مع دراستي في البحث اللساني العربي القائم على مراجعة حصيلة اللسانيات العربية الحديثة وتقويمها بناء على أسس ومبررات موضوعية، وأهمها:

- دراسة فاطمة الهاشمي بكوش من خلال كتابها "نشأة الدرس اللساني العربي: دراسة في النشاط اللساني العربي"، وهي تأريخ لنشأة الدرس اللساني العربي المعاصر، اقتصرت فيها الباحثة على مقاربات أصحاب الاتجاه الوصفي البنيوي.

- دراسة حافظ إسماعيلي علوي، في كتابه اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، تناول من خلالها كيفية تلقي الثقافة العربية لمختلف الاتجاهات اللسانية (الوصفية، والتوليدية، والوظيفية).

- دراسة عبد القادر الفاسي الفهري من خلال كتابه "اللسانيات واللغة العربية"؛ والتي برّر من خلالها لضعف الخطاب اللساني بعدّة أسباب منها: اللغة الموصوفة وأزمة المنهج، والتصوير الخاطئ للغة العربية، وإدعاء العلمية والمنهجية، والتصوير الخاطئ للتراث

- دراسة حمزة بن قبلان المازني الذي عاد من خلال كتابه "مراجعات لسانية" إلى مؤلفات اللسانية الأصلية التي أغنت الثقافة العربية وقام بترجمتها ليكتشف جملة من العيوب وقع فيها اللسانيون العرب المعاصرون تتعلق مجملها بطريقة الترجمة؛ من كثرة السرقات وضعف الترجمة والادعاء.

بالإضافة إلى هذه الكتابات هناك محاولات نقدية أخرى، تتوّع أسلوبها في النقد بتنوع منطلقاتها الإبستمولوجية مثل محاولة أحمد العلوي الذي اعتمد في مجموع كتاباته القراءان أصلا معرفيا في تقييم اللسانيات، ومحاولة عز الدين مجدوب في كتابه "المنوال النحوي

العربي" الذي انطلق من ثنائية الفرضيات والمنوالات في عملية النقد وهي ثنائية مستتبطة من فلسفة العلوم والمنطق والعلوم الصحيحة، بالإضافة إلى محاولة مصطفى غلفان الذي استمد أصوله النقدية في كتابه "اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية" من الإبستمولوجيات المعاصرة.

وإذا كانت محاولة فاطمة الهاشمي بكوش يغلب عليها العرض التاريخي والوصفي للكتابات اللسانية المعاصرة في مقابل النقد، فإن الخطابات النقدية المشار إليها سابقا قد تأسست على بعض المبادئ الإبستمولوجية غير أنها لم تلتزم بها جميعا بشكل يرقى بها إلى ما في التحليل الإبستمولوجي من شروط، ماعدا المحاولة الأخيرة لمصطفى غلفان والتي أحاطت إلى حد كبير بالمحددات الإبستمولوجية، بينما انزاحت بقية الخطابات النقدية عن حد من حدودها إما بإهمال المصادر الأصلية المؤسسة للخطاب اللساني والتركيز على المصادر الفرعية كما هو الحال مع محاولة حمزة بن قبلان المزيني عندما قام بتقويم المؤلفات العربية المترجمة، وإما بالتركيز على المصدر الأصلي للمعرفة وهو القراءان عند أحمد العلوي باعتباره يشكل الحقيقة المطلقة بينما تمثل اللسانيات معرفة فرعية من صنع البشر، وينسحب هذا الحكم على عمل النحاة الأوائل الذي يشكل تماثيل مفككة أخذها المحدثون وصنعوا منها تماثيل شبحية، وبين من تبني النموذج اللساني الغربي كما هو دون إعادة النظر في الفلسفة التي أسست له فوقع في نفس المطبات التي حذر منها، كمحاولة " عز الدين مجدوب" الذي تبني فرضية "يلمسليف" اللسانية، وبين من اتخذ مع الفرضيات التوليدية التحويلية المرجعيات الفلسفية الفكرية لهذه الفرضيات، دون أن يعيد النظر لا في النماذج اللسانية ولا في الأصول الفكرية المؤسسة لها، كمحاولة عبد القادر الفاسي الفهري.

ومن هنا فإن هذه الدراسات وإن مست جوانب من الموضوع وانفتحت مع دراستنا في قيامها على أسس ومبررات موضوعية، باستثناء محاولة فاطمة الهاشمي بكوش التي لم تكن دراسة نقدية بقدر ما كانت عرضا مفصلا لأحد الاتجاهات اللسانية المعاصرة، ومحاولة

حافظ إسماعيلي علوي التي لم تكن سوى عرضا موجزا لمختلف الاتجاهات اللسانية وللمبررات النقدية التي قام عليها التقويم، إلا أن هذه الدراسة تختلف عنها من حيث تحديد الموضوع؛ وهو الجملة العربية، وتحديدًا قضية الرتبة والبنية الدلالية للجملة العربية، ومن حيث مجال الدراسة الذي اتسع على مختلف الاتجاهات (الوصفية، والتوليدية التحويلية، والوظيفية، واللسانيات النسبية)، كما تختلف عنها من حيث محاولة الجمع بين المبادئ الإبتيمولوجية من أجل تقويم اللسانيات العربية المعاصر وتصور نظرية نحوية عربية، مقارنة بهذه الدراسات التي قامت على أحد الأسس دون غيرها.

وقد أفدنا في هذا البحث بالدرجة الأولى من كتب الدارسين العرب المعاصرين الذين خصّصناهم بالدراسة، ومن الكتب التي تناولت اللسانيات العربية المعاصرة بالنقد، ككتاب "اللسانيات العربية الحديثة" لمصطفى غلفان، وكتاب "اللسانيات في الثقافة العربية" لحافظ إسماعيلي، بالإضافة إلى الكتب التي تناولت تفكير التراث النحوي العربي، مثل كتاب "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية" بجزأيه الأول والثاني، بالإضافة إلى مجموعة من المصادر التراثية والكتب المترجمة أهمها "النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية" لماريوباى ماري آن بافو، و"مناهج علم اللغة من هارمان باول حتى نوام تشومسكي" لبريجيته بارتشيت.

وكأيّ بحث واجهتنا مجموعة من الصّعوبات أهمّها :

➤ صعوبة الإحاطة بجميع مقاربات الدرس النحوي العربي المعاصر، وذلك لاختلاف المنطلقات المنهجية بين باحث وآخر، وليس ذلك فحسب بل إن الباحث الواحد منهم يتخذ لنفسه أكثر من نموذج واحد، وتتغير آراءه في القضية الواحدة من نموذج إلى آخر.

➤ صعوبة التعامل مع بعض المقاربات بسبب إغراقها في الصورنة وخاصة مقاربات الفاسي الفهري الأخيرة المستمدة من اللسانيات التوليدية التحويلية.

ولا يفوتني في الأخير أن أتقدّم بآيات الشكر والعرفان لكل من قدم لي يد العون، أو أسدى لي نصحا، أو أسهم بأي شكل من الأشكال في إنجاز هذا العمل، من أساتذة مختلف جامعات الوطن، وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور "صالح بلعيد"، والأستاذ الدكتور "محمد صاري" و الأستاذ الدكتور "بشير إبرير"، وشكر خاص لمن دعمني طيلة سنوات البحث بنصائح وتوجيهات منذ أن كان هذا البحث مجرد فكرة "أ. بلقاسم دفة"

وأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى ينبوع العطاء «أ. عز الدين صحراوي» الذي كانت منه رعاية صادقة ومعاملة طيبة عالية، فضلا عما يعود له من فضل في تسجيل هذا الموضوع في جامعة باتنة، ومتابعته إلى أن خرج على هذه الصورة.



الفصل الأول:

أثر الاتجاه الوصفي في تجديد النحو العربي

مدخل: مبررات الاتجاه الوصفي ومبادئه

1. مبررات تجديد النحو العربي في الاتجاه الوصفي
2. مبادئ الاتجاه الوصفي

المبحث الأول: أثر الاتجاه الوصفي الشكلي في تجديد النحو العربي

1. التحليل الشكلي للغة
2. بنية الجملة العربية ودلالاتها في الاتجاه الوصفي الشكلي.

المبحث الثاني: أثر الاتجاه الوصفي الوظيفي في تجديد النحو العربي:

1. ضم علم المعاني إلى النحو العربي
2. بنية الجملة ودلالاتها في الاتجاه الوصفي الوظيفي
- 1.2 بنية الجملة ودلالاتها في المنهج الوصفي التيسيري
- 2.2 بنية الجملة ودلالاتها في نظرية القرائن
3. الحدود الفاصلة بين علمي النحو وعلم المعاني عند عبد القاهر

الجرجاني



مدخل: مبررات الاتجاه الوصفي ومبادئه

شهد الدرس اللغوي تحولاً مهماً في بداية القرن العشرين، وذلك منذ تأسيس البنيوية على يد اللساني السويسري فرديناند دو سوسير (F.De saussur)، فالبنيوية هي الاتجاه الأول الذي حوّل مسار الدراسات اللغوية نحو دراسة اللغة على أساس شكلي، يعنى بالصورة اللفظية للغات، ولا ينشغل بما يخرج البحث عن حدود ما هو قابل للملاحظة، وذلك وفق منهج جديد يتجاوز جوانب النقص التي وقع فيها النحو التقليدي الذي بنيت نتائجه على منطلقات فلسفية بعيدة عن واقع اللغة، وهذا المنهج الجديد هو المنهج البنيوي الوصفي.

ولما تبين للباحثين العرب المعاصرين حاجة النحو العربي للتجديد، رأى كثير منهم خاصة الوافدون من الجامعات الأوروبية، أن هذا المنهج الجديد الذي لاح في أفق البحث اللساني الغربي هو أفضل وسيلة يمكن أن تخلص النحو العربي من شوائب المنطق والفلسفة التي علقت بالنحو العربي، فثاروا على نظرية العامل والتأويل والقياس وحتى الإعراب باعتباره نتيجة للتفكير الفلسفي في اللغة ناتج عن ربط اللغة بفكرة العامل.

لقد أعجب اللغويون العرب المحدثون بالإنجازات التي حققتها اللسانيات الوصفية في مجال دراسة الجملة، فكان ذلك حافزاً لتطبيق هذا المنهج على الجملة العربية، غير أن هذا التطبيق سار في اتجاهين هما: اتجاه تبني مبادئ مدرسة بلومفيلد الأمريكية، فأخذ البحث في الجملة العربية لديهم طابع التحليل الشكلي، ومثل هذا التوجه جماعةً من الباحثين اللغويين، ركّزت الدراسة على محاولة أحد هؤلاء الباحثين وهو "عبد الرحمن أيوب"، وذلك لأنها استهدفت تجديد النحو العربي من خلال إعادة النظر في منهج دراسة الجملة العربية، أما الاتجاه الآخر فقد أعلى من شأن المعنى في دراسة الجملة العربية، الأمر الذي تطلب من بعض أصحاب هذا الاتجاه العودة للتراث والاستعانة بعلم البلاغة العربية الذي قام في الأساس على تتبع معاني الجملة العربية، في حين تطلب الأمر من الفريق الآخر دعم هذا العلم اللساني العربي بمبادئ نظرية فيرث السياقية، والمزج بينها وبين البلاغة العربية في

قالب واحد بحثاً عن نظرية تستهدف المعنى والمبنى معا في دراسة الجملة العربية، ومثل هذا التوجه تمام حسان.

1. مبررات تجديد النحو العربي في الاتجاه الوصفي:

لم يتبن اللسانيون العرب المعاصرون، من أجل تجديد النحو العربي، المنهج اللساني الغربي فحسب، وإنما تبناوا معه حتى المنطلقات النقدية التي بنا عليها اللسانيون الغرب المنهج الجديد، وكما ركزت اللسانيات الغربية على تجاوز نقائص اللسانيات التاريخية، فانطلق البحث الغربي من عيوب النحو التقليدي وحاول أن يتجاوز ما وقعت فيه أعمال اليونانيين والرومان من نقائص بسبب منطلقاتهم المنطقية والفلسفية وبسبب المنهج المتبع في الدراسة وهو منهج غير علمي لأنه يقدم القاعدة على الظاهرة موضوع الدراسة، ورأوا أن المنهج الوصفي هو المنهج الوحيد الذي يمكن أن يتجاوز هذا النقص ويقدم نتائج تتصف بالعلمية، افترض الباحثون العرب أيضا نفس النقائص للنحو العربي يتلخص أهمها في جانبين اثنين هما:

أ. تأثير المنطق اليوناني في النحو العربي:

تعددت الدراسات والأبحاث التي تتناول فكرة تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني بين مؤيد ومعارض، ويمكن تقسيم آراء الباحثين بحسب المراحل التي مرّ النحو العربي بها على النحو الآتي:

- مرحلة النشأة: وهي التي اختلف حولها الباحثون بين مثبتٍ للتأثير ومبطلٍ له.
 - المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي لم يختلف الباحثون حولها، حيث أكدوا أن هناك تأثير وتأثر يبدأ من منتصف القرن 3 هـ.
- وبناء على ذلك انقسم الباحثون المحدثون حول قضية تأثير المنطق الأرسطي في النحو العربي إلى فريقين:

الفريق الأول:

ذهب الفريق الأول إلى القول بتأثير المنطق اليوناني على النحو العربي في مرحلة النشأة، وهو مذهب أغلب الوصفيين، ويعد المستشرق "أنياس جويدي" (I. Guidi) أول من تبني هذا الرأي¹، ويليه من الدارسين العرب المعاصرين "أحمد أمين"، وإبراهيم مذكور²، ثم "مهدي المخزومي" في كتابه (مدرسة الكوفة).

رأى مهدي المخزومي أن النحاة البصريين سلكوا مسلك الفقهاء، أو مسلك أصحاب الكلام في الاعتداد بأحكام العقل، ومهدوا السبيل للحكمة الأجنبية أن تؤثر في دراستهم، حتى سمّي نحاة البصرة "أهل المنطق"³، فأثبت بذلك تأثر النحو البصري بالمنطق اليوناني أثناء نشأته، فمن السهل تصور تأثير علم الكلام في النحو وشيوخ البصرة، وعلى رأسهم "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت175هـ) الذي كان أحد المتكلمين، بل إن تأثير الثقافة اليونانية ظهر في فترة أسبق مع "عبد الله بن أبي إسحاق" (ت117هـ)، الذي قيل أنه «كان شديد التجريد للقياس»⁴، كما حدّد المخزومي فترة تأثير المنطق في النحو العربي وهي بين «أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني، وهي الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهوراً واضحاً»⁵.

وتعدّ قضية "الترجمة" أهم مسوّغ بنا عليه أصحاب هذا الرأي فكرة التأثير، لا شك أن أكثر ما تأثر به النحاة في وضع النحو العربي هو الفلسفة اليونانية، ذلك لأن «العرب لم يترجموا عن أمة كما ترجموا عن اليونانية، إما مباشرة أو عن طريق السريانية»⁶، ولذلك رأى

1 - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2012م، ج1، ص44.

2- المرجع نفسه، ج1، ص46.

3- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط2، 1958م، ص49.

4- المرجع نفسه، ص ص41-42.

5- المرجع نفسه، ص41.

6- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتب النشر للطباعة، دط، 1979، ص16.

أنيس فريحة أن العرب تأثروا بالإغريق في التأسيس للنحو العربي من منطلق «أن العرب اتبعوا أسلوب السريان في وضع القواعد، والسريان تأثروا كثيرا بالإغريق»¹.

لقد سار "تمام حسان" مع هذا الاتجاه في بداية أبحاثه ورأى أن النحاة اقتدوا في وضع النحو العربي بتجارب السريان والإغريق الذين أخضعوا اللغة للدراسات الفلسفية والمنطقية، وبدا أثر المنطق في النحو العربي لدى تمام حسان من جانبيين هما:

أولهما: جانب المقولات² وتطبيقها في التفكير النحوي العام.

وثانيهما: جانب الأقيسة والتعليقات في المسائل النحوية الخاصة مع ما يساير ذلك من محاكاة التقسيمات اللغوية الخاصة التي جاء بها "أرسو" في دراساته.³

الفريق الثاني:

ذهب هذا الفريق إلى القول بعدم حصول التأثير لعدم وجود أدلة تثبت ذلك، ومنهم المستشرق البريطاني "كارتر"، والمستشرق "ليتمان"⁴، وسار في هذا الاتجاه الباحثون العرب المحدثون، يقول عبده الراجحي: «والذي تشير إليه الروايات التاريخية لا يؤكد وجود (شيء) محدد من المنطق الأرسطي بين يدي الخليل وسيبويه ومن عاصرهما من أوائل النحاة»⁵

لقد أثبت الدارسون العرب المعاصرون تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني، لكنهم نفوا أن يكون النحو العربي قد تأسس في بداية نشأته على مناهج بحثه لا على مضمونه

¹ - أنيس فريحة، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1981م، ط2، ص131.

² - وهي: الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية، (تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص18)

³ - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ص17، 18.

⁴ - كيس فرنستينغ، عناصر يونانية في التفكير اللغوي عند العرب، تر: محمود علي كنعاري، عالم الكتب الحديث، إربد،

الأردن، ط2، 2003م، ص ص21- 22

⁵ - عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ص64

التحليلي¹، وفي مقدمة هؤلاء "تمام حسان" الذي تراجع عن رأيه في أبحاثه الأخيرة التي كانت أكثر عمقا وتفصيلا، فكشفت عن أصالة الفكر الإسلامي ونقاء صورته، وأثبت أن المنطق اليوناني لم يدخل النحو العربي إلا بعد أن اعتنق النحاة مذهب الاعتزال وخالطوا الفكر اليوناني في عهد المأمون بدءا من الفراء (ت207هـ) في القرن 3هـ وانتهاء بأبي علي الفارسي (ت377هـ) وابن جني (ت392هـ) في نهاية القرن 4هـ،² ويكون تمام حسان بذلك قد حدّد زمن التأثير وهو القرن الثالث هجري، وأن فكرة التأثير حصلت ولكن في مرحلة متأخرة، أي بعد القرن الثاني للهجرة، ولهذا يقول عبده الراجحي: «وإذا كان التاريخ لا يقطع بشيء في المراحل الأولى لتأسيس المنهج فإنه يؤكّد اتصال النحاة بالمنطق منذ القرن الثالث»³

ويتفق الحاج صالح مع هذا الرأي قائلا: «أول تأثير نلمسه هو في زمان المبرّد وتلاميذه، وخاصة ابن كيسان، وابن السراج في نهاية القرن الثالث الهجري»⁴

فيكون النحو العربي بذلك «لا يدين بشيء أصلا فيما تبناه أول أمره للثقافة اليونانية».⁵

إذا كان الوصفيون بنوا نقدهم للنحو العربي على فكرة تأثره بالمنطق الأرسطي، وبالتالي إعادة دراسة اللغة العربية دراسة وصفية انطلاقا مما تفرضه اللغة العربية، لا مما تفرضه أحكام المنطق والفلسفة، فإن الهدف العلمي من الدراسة هنا لا يجب أن يرتبط بإبطال فكرة التأثير، لأن أغلب الدارسين ميّزوا بين مرحلتين، كان تأثير المنطق في المرحلة الثانية منها باديا في مسائل من النحو العربي، بل صرّح بهذا التأثير أيضا في بعض نصوص الدارسين القدامى كالزجاجي (ت337هـ)، وابن يعيش (ت643هـ)، وأبو علي الشلوبين (ت645هـ)

¹ - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص63.

² - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ص46، 52.

³ - المرجع نفسه، ص65

⁴ - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص42

⁵ - المرجع نفسه، ص63.

في تقديمه للجزئية بمقدمة منطقية¹، ومن أمثلة ذلك ما جاء في نصّ الزجاجي، وهو يبيّن كيف تدخّل المنطق في وضوح حدّ للاسم قائلاً: « وبعض النحويين قد حدّوه حداً خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمن، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلّق به جماعة من النحويين»²

كما أن الهدف لا يرتبط بإثبات أصالة النحو العربي وقيامه على آليات الدراسة العلمية الوصفية (الملاحظة والاستقراء) لا على أحكام المنطق والفلسفة، لأن هذا مما أثبتته الأدلة التاريخية، التي انطلق منها أغلب الدارسين المحدثين، الذين مثلوا الفريق الثاني، وأكّدوا أصالة النحو العربي في المرحلة الأولى (مرحلة النشأة)، وهذا ما ذهب إليه بعض دعاة الوصف أنفسهم؛ لأن الدراسة المتأنيّة العميقة لتاريخ علوم العرب تسفر عن حقائق كثيرة أغفلها الباحثون، أهمها أن النحو العربي كان من آخر العلوم اتصالاً بالمنطق³، وحتى بعد حصول هذا الاتصال فإن النحو صمد كثيراً في مواجهة التراث الإغريقي، ولم يستطع هذا الدخيل أن يغيّر من الأصول العامة للنحو العربي إلا بعد تسلله إلى كثير من الجزئيات النحوية⁴، لأن المشكلات التي أثّرت بين النحاة مشكلات داخلية خاصة بالعربية، لا يجدي معها المنطق، مثل مشكلة (الجمع والتبويب)، فضلاً عن ضعف وتضارب الآراء التي تزعم اتصال الخليل بالمنطق عن طريق حنين، واتصال أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ) به عن طريق اللغة السريانية⁵

¹ سليمان بن علي الضحيان، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، 4

يناير 2012م، عدد7، ص16-17

² الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفاس، بيروت، لبنان، ط3، 1979م، ص48.

³ علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، دط، 2005م، ص79.

⁴ المرجع نفسه، ص ص79-84.

⁵ المرجع نفسه، ص ص84-91

كما أن إثبات تأثير المنطق اليوناني على النحو العربي ليس دليلا على قصور النحو العربي كما ذهب إلى ذلك الوصفيون، الذين عدّوا كثيرا من أحكام النحو ومبادئه شوائب¹ علقت بالنحو العربي، فكان هدفهم الأسمى هو تخليص النحو العربي منها، والانطلاق مما تفرضه طبيعة اللغة العربية.

والهدف الأساس المراد من الدراسة يبدأ من تغيير محتوى السؤال من الصيغة الآتية: هل تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي؟ إلى الصيغة البديلة الآتية: هل وجود المنطق في النحو العربي يشكل عائقا في مجال دراسة النحو العربي دراسة علمية؟

قد يشكل المنطق عائقا في مجال دراسة النحو العربي وذلك في حالة تأسيس البحث اللغوي العربي على المنطق اليوناني باعتباره مصدرا أولا لاستنباط قواعد اللغة العربية، وبالتالي قيام النحو العربي على منطق مبني على لغة غريبة عن اللغة العربية، وهي اللغة اليونانية، وقد يشكل المنطق عائقا أيضا في وجه الدراسة النحوية العربية إذا تم إخضاع قواعد العربية إلى المنطق اليوناني كما هو، دون مراعاة لطبيعة اللغة العربية المختلفة عن اللغة اليونانية.

والحقيقة أن المنطق اليوناني لم يكن المصدر الأول الذي اعتمد عليه النحاة في وضع قواعد اللغة العربية، لأن النحو العربي، كما سبق وأشرنا، نشأ بعيدا عن تأثير المنطق اليوناني بمنهج سليم أساسه النظر في اللغة العربية دون غيرها وذلك بعد عملية الجمع والتبويب، ومهّد لذلك ظروف تداولية تختلف تماما عن ظروف وضع قواعد اللغة اليونانية،

¹ وهو ما ذهب إليه مهدي المخزومي واضعا في مقدّمة أهدافه تخليص «الدرس النحوي مما علق به من شوائب جزّها عليه منهجه دخیل، وهو منهج الفلسفة» (مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، 15)، وهو ما سعى إليه عباس حسن أيضا حين قال: «لكننا-على الرغم من ذلك- لم نرى من تصدى للشوائب كلها أو أكثرها، ينتزعها من مكانها، ويجهر عليها ما وسعته القدرة، ومكنته الوسيلة؛ فيريح المعلمين والمتعلمين من أوزارها، وهذا ما حاولته جاهدا مخلصا قدر استطاعتي». (عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، مصر، دت، ط3، ص 4، 5)

والتي كانت اللغة اليونانية فيها مظهرا من مظاهر الطبيعة التي تستدعي النظر العقلي والتأمل الفلسفي في الثقافة اليونانية.

في حين مهّدت لنشأة الدرس النحوي العربي أسباب أخرى ودوافع تتمحور حول القراءان الكريم والحفاظ عليه، ونجدة العربية بعدما دقّ ناقوس خطر اللحن، ويصوّر ابن خلدون هذا المشهد من خلال قوله: «فلما جاء الإسلام وفاقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم، تغيرت تلك الملكة بما ألقى لها السمع من المخالفات التي للمتعبين من العجم، وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا ويطول العهد بها، الملكة مطردة، شبه الكليات والقواعد، يقسمون عليها سائر أنواع الكلام».¹

معنى ذلك أن القواعد الأساس للنحو العربي وضعت بمعزل عن تأثير المنطق اليوناني، أي أن أحكام المنطق لم تفرض على النص اللغوي العربي، لأن النص اللغوي سابقا، والقواعد المستخرجة من واقع العربية وضعت قبل اتصال البحث اللغوي العربي بالمنطق.

وحتى عندما حصل الاتصال بين النحو العربي والمنطق الأرسطي بعد مرحلة النشأة، لم يتبنى العرب جميع تفاصيله، إذ لم يكتفوا جميع مسائل وقضايا النحو العربي بناء عليه، و تجلّى حضور المنطق في جزئيات النحو فقط، وقد عرض تمام حسان في كتابه "الأصول" للأهم هذه التجليات وهي²:

1. الحدود والتعريفات؛ حيث قدّم النحاة حدودا صورية مبنية على يفرضه المنطق الصوري، تعتمد على تعريف النوع بالجنس والفصل أو رسوم تعرفه بالجنس.
2. اعتماد بعض النحاة القسمة العقلية في عرض مسائل النحو.
3. اعتماد مصطلحات منطقية في عرض مسائل العلم والتقسيمات.

¹ عبد الرحمن بن محمد خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (مقدمة ابن خلدون)، تح: درويش جودي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2002م، دط، ص 546

² تمام حسان، الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو - فقه اللغة - البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000م، دط، ص ص 52، 53

4. صياغة الحواشي والتعليقات صياغة منطقية.

فالمنطق كما هو ملاحظ لم يتغلغل في تفاصيل النحو العربي ولم يتجاوز النواحي الشكلية كالحدود والتعريفات والمصطلحات إلى جوهر القضايا والمسائل إلا مع بعض النحاة في عرض المسائل والتقسيمات أو في التعليقات والحواشي، ومعنى ذلك أن المنطق اليوناني لم يتدخل في جوهر العلم بل في طريقة عرض هذا العلم على أفضل صورة، أي فيما يفيد البحث اللغوي العربي وفيما تدعو إليه الحاجة من تطوير اللغة وتنمية حصيلتها الموروثة لمواجهة حاجات المجتمع الجديد النامية¹، أما إذا أغرق النحاة في هذا العلم الغريب عن البيئة العربية وبالغوا في عرض مسائل النحو والفقه لقوا إعراضا كبيرا وصدًا من قبل الباحثين الوستبيين، ومن ذلك موقف "أبي علي الفارسي" (ت337هـ) من "أبي الحسن الرماني" (ت384هـ)، الذي غالى في الكلام بالمنطق فتصدى له أبو علي الفارسي قائلاً: «إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني، فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء»²

والأهم من كل ذلك أن النحاة لم يستفيدوا من المنطق اليوناني إلا بما يتوافق مع طبيعة العربية، ذلك لأن «الفكر العربي ما لبث أن امتص الحقائق المنطقية وأعطاه طابعه، حتى بدت بعد ذلك جزءا من هذا الفكر أصيلا فيه، وليس غريبة عنه ووافدة عليه»³، وذلك يعنى أن النحاة الأوائل لم يخضعوا النص اللغوي للمنطق اليوناني- كما حصل مع البحث الأوروبي، بل أخضعوا المنطق لما تقرضه النصوص اللغوية العربية.

بقي لنا أن نناقش مذهب الوصفيين في تخليص الدراسات اللغوية من المنطق، من منطلق أن الهدف الأساسي للوصفيين هو استمداد الحقائق اللغوية من الملاحظة فقط دون

¹ - علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص115.

² - أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، نزهة الأحياء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1985م، ط3، ص234.

³ - علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص116.

محاولة لتفسيرها بتصورات غير لغوية وعلى رأسها التصورات المنطقية، والحقيقة أن المنطق مجال لا يمكن لأي علم أن يستغني عنه فهو الذي يجعل من العلم علما بمبادئ التفكير العامة التي تتفق عليها جميع العقول البشرية فيضمن لنا بذلك الأحكام الموضوعية، كما يحصن من الوقوع في التناقض فيضمن بذلك للباحث اتساقا وانسجاما في الأحكام، ويضمن لنا الوصول إلى نتائج دقيقة انطلاقا من مقدمات مسلم بها، فكيف لعلم اللغة مع كل ذلك أن يستغني عنه وهو الذي يضمن صحة نتائج العلم ودقتها و يضبط خطواته.

ومعنى ذلك أن البحث النحوي العربي ليس بحاجة لإلغاء المنطق والتركيز على الوصف فقط، من أجل إثبات علميته، فقد لا يكون العلم علما إلا إذا ضبط بمبادئ التفكير المنطقية، ولا يكتمل البحث في النحو إلا بتدخل المنطق «لأن المنطق يبحث عن المعنى، والنحو يبحث عن اللفظ»¹ ولا حاجة للفظ إذا لم يكن هناك سبيل لفهم المعنى، وهو ما وقع فيه الوصفيون، وتجاوزته التحويليون فيما بعد.

أ. معيارية النحو العربي

تعد ثنائية (المعيارية والوصفية) واحدة من أشهر الثنائيات التي انتشرت في الخطاب اللساني العربي الحديث، حتى ظهر كتاب لغوي يحمل هذا العنوان وهو يعود للباحث اللساني العربي "تمام حسان"، فهي واحدة من المقولات التي انطلق منها الوصفيون في تقديم لمنهج الدراسة اللسانية عند العرب، والدعوة لتبني منهج جديد قائم على الوصف، يقول تمام حسان: «إن أساس الشكوى هو تغلب المعيارية في منهج حقّه أن يعتمد على الوصف أولا وأخيرا»².

¹ - عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، 1979، ص67.

² - تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص6.

لقد اتفق الوصفيون على ضرورة تبني المنهج الوصفي باعتباره آلية علمية في مقابل المنهج المعياري الذي عدّ في رأيهم بعيدا عن التفكير العلمي لأنه يُخضع النص للقاعدة المبنية على اعتبارات عقلية جاهزة.

في حين تستنبط القاعدة في المنهج العلمي الحقيقي من ملاحظة الظاهرة اللغوية كما هي، فالتفكير النحوي- كما يرى عبد الرحمن أيوب «لا يدخل إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى ثم يعمد إلى المادة، فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها، وهذا نوع من التفكير لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي بالمعنى الحديث»¹.

والمعيارية منجھية في دراسة اللغة تتجلى من خلال مظاهر متنوعة، أهمها:

• إصدار الأحكام:

رأى الوصفيون أن النحاة العرب الأوائل كانوا بعيدين عن الدراسة العلمية الموضوعية لأنهم أخضعوا الظاهرة اللغوية لمعايير مستوحاة من أحكام النحاة وليس من واقع اللغة العربية وما تبوح به من ملاحظات أساسها وصف الظاهرة اللغوية.

والمطلّع على كتب الأوائل يجد بعض المصطلحات تتكرّر لديهم في الحكم على الظاهرة اللغوية، وعلى رأس هؤلاء "سيبويه" (ت180هـ)، الذي استخدم أوصافا مثل: لغة رديئة- لغة ضعيفة- قليلة- خبيثة- جيّدة، وكذلك "ابن فارس" (ت395هـ) الذي وسم أحد أبواب كتبه بعنوان "باب اللغات المذمومة"، ولا يختلف عنه السيوطي (ت911هـ) الذي خصّص في كتابه "المزهر" نوعا أطلق عليه "الرديء والمذموم من اللغات"، وغيرها من الأحكام، كالحكم بالصواب والخطأ، أو الشذوذ والاطراد والجواز والوجوب... أو غيرها من

¹ - عبده الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، القاهرة، دت، دط، ص: ك.

الأحكام التي لا يقبلها درس اللساني الوصفي الحديث، ويرفضها سوسير الذي يشيد بأن: «اللغة ليست إلا لهجات، [و] لا توجد لهجة أفضل من الأخريات»¹

وهذه الطريقة في التفكير ناتجة عن أمرين أساسيين هما:

الأول: تفضيل لهجة على أخرى؛ وتفضيل العلماء للغة قريش على غيرها من اللهجات لأسباب غير علمية في رأيهم، وهو العامل الذي أنتج جملة من الأوصاف والأحكام أطلقوها على سائر اللهجات مثل (لغة ضعيفة- لغة رديئة- لغة مذمومة) في مقابل لغة قريش (الفصيحة).

الثاني: استخدام مجموعة من الوسائل العقلية كالقياس والتعليل والتأويل.

• معيار القبول والرفض:

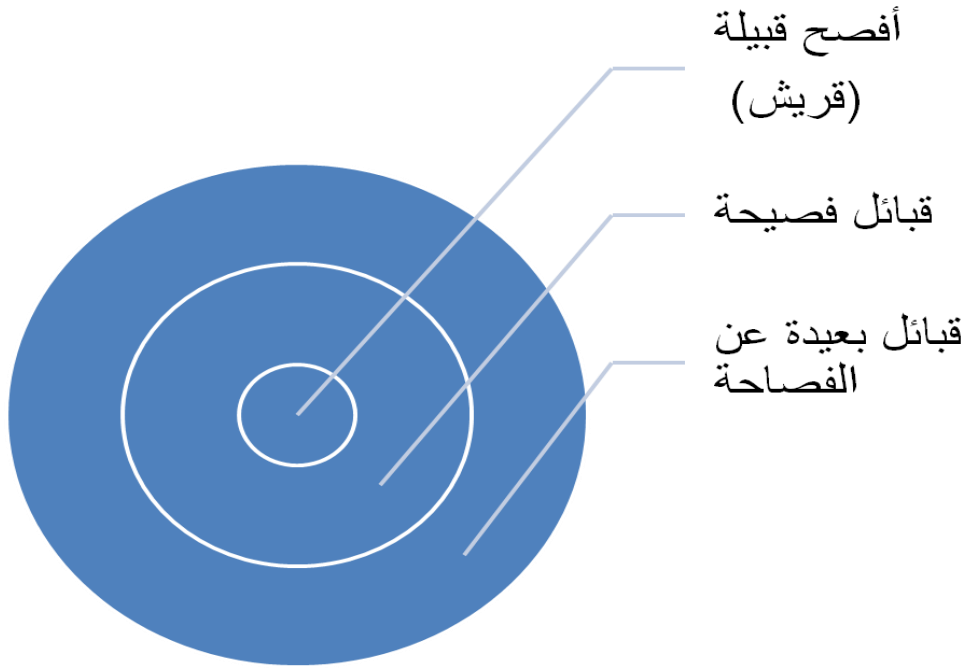
وجه علماء العربية القدامى عنايتهم باللغة الأدبية الفصحى التي نزل بها القرآن وصيغت بها الآثار الأدبية في الجاهلية وفي صدر الإسلام، فأتى قريش أن تتبوا هذه المكانة دون غيرها من اللهجات العربية، وانفقوا على أنها الأفصح، فقالوا: «ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم، وتلتة بهراء وكسكة ربيعة، وشكشة هوزان، وتضع قريش، وعجرفية ضبة»²، ولذلك وضعت لغة قريش في المرتبة الأولى بين لهجات العرب من حيث درجة الفصاحة بعد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

فقد صنّف اللغويون الأوائل اللهجات بحسب درجات الفصاحة، وجعلوا قريشا في المقدمة، فهي أفصح اللهجات لما توفر لها من عوامل لم تتوفر في غيرها، وإذا وضعت قريش في الخريطة، فهي المركز، وكلما اقتربت من المركز فأنت في مساحة الفصاحة،

¹ - فرديناند دي سوسير، فصول في علم اللغة العام، تر: نعيم كرايين، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2014، ط1، 242.

² - عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، 1986م، ص211.

وتشمل لغة (قيس- تميم- أسد- كنانة- هذيل- طيء)، وكلما ابتعدت عن المركز ابتعدت عن الفصاحة، ولذلك عدّت القبائل البعيدة عنها المتواجدة على أطراف شبه الجزيرة قبائل خارجة عن حدود الفصاحة كقبائل (.لخم- جذام- قضاة- غسان...). لمجاورتهم الأمم الأخرى، ويمكن تلخيص هذه الحدود بين القبائل من خلال المخطط الآتي:



شكل (1): تصنيف اللهجات بحسب درجات الفصاحة

ومن بين النتائج التي تمخضت عن هذه النظرة للغة عند العلماء الأوائل قبول الشواهد الموافقة لقواعدهم التي وضعوها من استقراء اللهجات والتي تم اختيارها دون غيرها من كلام العرب، وإهمال ما خرج عن تلك القواعد، وكأنها ليست جزءاً من كلام العرب، أو التعسف والتكلف في إيجاد تخريج أو تأويل لها، يقول إبراهيم أنيس: «وكانوا في مثل تلك الشواهد التي خرجت على قواعدهم ولم تجد لها مكاناً في قوالبهم يتأولون ويخرجون القول في تكلف

وتعسّف، فإذا لم يستطيعوا تأويلاً أو تخريجاً حكموا على الاستعمال بالشذوذ، ورأوا وجوب الانصراف عنه وإهماله»¹

والدرس العلمي الحق - في رأيهم - لا يفاضل بين لهجة وأخرى، ويكتفي في مقابل ذلك بالوصف وتتبع التغييرات والانحرافات في جميع المستويات، وذلك مسאיرةً لمنهج رائد الوصفية "سوسير" الذي قال: «تضم مادة علم اللغة جميع مظاهر الكلام عند الإنسان، سواء كان ذلك في المجتمعات البدائية أو المتمدنة، وفي الفترات الكلاسيكية أو الفترات المتأخرة، ولا ينبغي للغوي أن يدرس في كل فترة من الفترات اللسان الصحيح واللغة المنمقة فحسب، بل جميع أنواع التعبيرات الأخرى أيضاً»²، وذلك لأن الدرس الوصفي يراعي طبيعة اللغة ومرونتها، وكونها تختلف باختلاف البيئة والظروف الاجتماعية السياسية...، ورد تمام حسان ذلك إلى أن العرب لم يفطنوا إلى الطبيعة الاجتماعية للغة.³

وفي مقابل تلك الادعاءات القائلة بغياب منهج وصفي في النحو العربي أثبت تمام حسان قيام الدراسة النحوية على المنهج الوصفي المبني على الانطلاق من الواقع اللغوي وصولاً إلى القاعدة النحوية مروراً بعملية الملاحظة والاستقراء.

فإذا كان البناء الأساسي للنحو العربي قد تأسس على عملية الوصف العلمي، فما الذي يمنع من توظيف هذا البناء لأغراض أخرى: تعليمية أو دينية أو غيرها من حاجيات المتكلمين بالعربية؟ وإذا كان العلم لذاته ولأجل ذاته فما حاجة البشرية إليه إذن؟ ألم يكن الغرض الأساسي من وضع النحو الباني هو حفظ كتاب الفيدا؟ ومع ذلك كان محط إعجاب اللسانيين المعاصرين، لأن مصدر الإعجاب هو منهج بانيني في الدراسة والنتائج التي توصل إليها وليس فيما ستستعمل هذه النتائج.

¹ - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1978م، ص9.

² - فردينا ندي سوسير، علم اللغة العام، تر: يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، العراق، ط6، 1985م، ص24.

³ - تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص82.

وبناء على ذلك فإن معيار الحكم يقع على المصدر الأول للنحو العربي، فإذا كان المصدر الأول هو القاعدة، جاز القول بعمومية النحو العربي، وتعميم هذا الحكم، والذي يعني أن النحو صناعة اختلقها النحاة دون أن يعودوا إلى كلام العرب، وهذا الحكم لم يقل به أحد من الوصفيين أو غيرهم سوى "إبراهيم أنيس" الذي عدّ الإعراب قصةً مختلفة من نسج خيال النحاة، ودافع عن هذه الفكرة في كتابه "من أسرار اللغة" في فصل خاص عنونه بـ "قصة الإعراب"، حيث قال مدعياً: «ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حكمت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري أو أوائل الثاني، على يد قوم من صناع الكلام...»¹، فقواعد النحو لدى إبراهيم أنيس من صنع النحاة، والروايات التي تثبت فزع العلماء لوضع النحو خوفاً من اللحن هي روايات مختلفة.

والحقيقة أن كل ما قاله إبراهيم أنيس حول نشأة النحو العربي لا يعدو أن يكون سوى مجرد ادعاءات ثبت بطلانها، حيث لم يقل بها أحد من العلماء القدامى ولا المعاصرين، إذ ليس من المعقول أن يتفق كل اللغويين في جميع بلاد العرب من العراق إلى الشام وصولاً إلى مصر، ومن القرن الثالث والرابع للهجرة إلى القرن العاشر هجري على اختلاق قصة لا يلتبس فيها تناقضاً يوحى بالكذب، خاصة وأنها تدور جميعها حول قضية واحدة وهي شيوع اللحن وضرورة التععيد للغة، من أجل الحد من هذا الخطر الذي داهم المسلمين، وهي طريقة منطقية وواقعية لا يمكن لأي عاقل إنكارها، وقد أثبتتها ابن خلدون (ت808هـ) قائلاً: «فلما جاء الإسلام وفاقروا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم، تغيرت تلك الملكة بما ألفى لها السمع من المخالفات التي للمتعرِّبين من العجم، وخشي أهل

¹ - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص198

العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً ويطول العهد بها، الملكة مطردة، شبه الكليات والقواعد، يقسمون عليها سائر أنواع الكلام".¹

فكيف يكذب كل هؤلاء الرواة ونحن نعلم دور التواتر في إثبات الرواية «فإنه يثبت للجماعة ما لا يثبت للواحد، فإن الواحد لو رام على حمل حمل ثقيل لم يمكنه ذلك ولو اجتمع على حمله جماعة لأمكن ذلك»²

وعلى هذا لا يمكن الحكم بمعيارية النحو العربي لأن القواعد لم يصنعها النحاة من فراغ، وإنما كان كلام العرب المصدر الأساسي لوضع القاعدة النحوية، وهذا مما لا ينطبق على القواعد التي وضعها النحاة فقط، وحتى الأحكام التي تردت في كتب النحاة والمؤلفين، كالحكم بالجودة والرداءة والقلّة والكثرة لم تكن وليدة أي فئة من النحاة، فهي مستنبطة من موقف عامة العرب الموثوق بفصاحتهم.³

أما وجود صفة المعيارية في المرحلة الثانية من النحو العربي فهو أمر طبيعي، تتصف به أي دراسة، تسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:

الأول؛ هدف تنظيري: ينطلق من واقع الظاهرة، وهدفه بناء نظرية علمية متكاملة قادرة على تفسير الظاهرة.

الثاني؛ هدف تطبيقي: وغايته توظيف تلك النظرية لتحقيق مقاصد أخرى دينية تعليمية سياسية اقتصادية...

وهو ما يستخلص من نحو الأوائل الذين وضعوا البحث أمام مستويين من النحو:⁴

¹ - ابن خلدون، المقدمة، ص546

² - أبو البركات بن الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دط، 1957م، ص84.

³ - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2012م، ج1، ص30.

⁴ - محمد صاري، محاولات تيسير تعليم النحو قديماً وحديثاً، دراسة تقييمية في ضوء علم تدريس اللغات، عبد الرحمن الحاج صالح، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة باجي مختار عنابة، 2003م،

1. مستوى يخص اللساني والباحث، هدفه التأسيس والتأصيل والاستنباط وعمق التفسير.
2. مستوى يخص الاكتساب والتعلم، ويبقى هذا المستوى في حدود اهتمامات المتعلم وحاجاته اللغوية.

فتعدو المعيارية هنا من أهم آليات البحث التي تؤدي أغراضا هامة خاصة في مجال تعليم اللغة من جهة، وفي سبيل حفظها من جهة أخرى؛ فلولا معيار الخطأ والصواب لضاعت العربية بين اعتبارية الكلام الذي لا تحكمه أي ضوابط تحفظ قوانينه وتصونه من الخروج عن النظام اللغوي الذي تواضعت عليه الجماعة اللغوية، «وأية لغة في الدنيا يخطئ الناطق بها عرضا في عبارة معينة فلا يقومه أحد من أصحابها؟ وأية لغة في الدنيا يمكن أن ينطق فيها الناطق بأي شيء بدا له أن يخضع لما تعارف عليه أصحابها؟ فكيف يمكن أن نكتفي بالوصف لجانب واحد من اللغة، وهو وحداتها وكيفية تقابلها بعضها إزاء بعض كما يفعله الوصفيون، ونترك كيفية صياغتها التي تضبطها الضوابط»¹

فالمعيارية بذلك صفة مكملة للوصفية، وليست نقيضا لها، وهذا ما ذهب إليه بعض الباحثين أيضا، أمثال "حلمي خليل" الذي قال: «إن دعاة الوصفية لم يفطنوا إلى موقعين مختلفين لا تتناقض بينهما هما الوصفية من ناحية، والمعيارية من ناحية أخرى، فالوصفية لا تعني بالضرورة الهجوم على المعيارية ورفضها»²، وقال "عز الدين مجدوب": «إن مفهوم المعيارية عند تمام حسان ينضوي ضمن ثنائية غير محكمة البناء وإن مفهوم الوصفية الذي

ص8، = = نقلا عن: Besse. H/Porquier. R. Grammaires et didactique des langues. C. A. L. Hatier Didier, 1991.

¹ - الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص 27.

² - حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، ص218

وضع ليكون مقابلا له لم يكن ضديدا تاما له فالوصفية ليس نقيضا للمعيارية وإنما هي نقيض للتأمل الفلسفي العقيم...»¹

وتعترض فاطمة الهاشمي بكوش على التقابل بين المنهج المعياري والمنهج الوصفي لما فيه من افتراض للتناظر المنهجي، مؤكدة على أن مقولتي الوصف والمعيار لا تقفان على طرفي نقيض، ولا تنتميان إلى الحيز التصوري نفسه.²

2. مبادئ الاتجاه اللساني الوصفي العربي:

اتفق أصحاب الاتجاه اللساني الوصفي في الدرس اللساني العربي المعاصر على أن المنهج الوصفي هو البديل الأمثل لمنهج النحاة العرب الأوائل لما يمكن أن يضمه من نتائج دقيقة أقرب إلى الواقع اللغوي، وذلك من أجل تجاوز ما وقع فيه النحو العربي القديم من نقائص سببها الانقياد لمبادئ المنطق والفلسفة لا لمعطيات الظاهرة اللغوية، وكما اتحد الوصفيون العرب المعاصرون حول مبررات معينة استدعت تجديد النحو، اتفقوا أيضا في مبادئ ومنطلقات معينة وإن اختلفت سبل التحليل باختلاف المدارس اللسانية البنيوية التي ظهرت في الغرب.

أ. الدعوة إلى تعدد الأنحاء:

اتخذ الدرس اللغوي العربي من لغة بعض القبائل العربية موضوعا للدراسة دون غيرها من اللهجات، وهي قبائل (قيس - تميم - أسد - كنانة - هذيل - طيء)، وهذه اللهجات جميعها درست وفق منهج واحد وفي فترة زمنية بين 150 سنة قبل الهجرة و 150 بعد الهجرة، وهو

¹ عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس، 1998، ط1، ص47.

² فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسة في النشاط اللساني العربي، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2004م، ط1، ص196.

المنهج الذي اعتمده النحاة الأوائل ولقي استتكارا من قبل اللسانيين العرب المعاصرين، وقد عبّر تمام حسان عن هذا الاضطراب في عنصرين هما:

الأول: شمول دراستهم لمراحل متعاقبة من تاريخ اللغة العربية تبدأ من حوالي مائة وخمسين عاما قبل الإسلام وتنتهي بانتهاء ما يسمونه بعصر الاحتجاج، وفي هذه الحقبة لا تضل اللغة ثابتة على حالها بل تتطور من نواح مختلفة.

الثاني: خلطهم بين لهجات مختلفة ومحاولة إيجاد نحو عام لها جميعا.¹

في حين تقتضي الدراسة العلمية للغة تحديد موضوع الدراسة بدقة، وذلك بأن يضع الباحث حدود المدونة، والتي يشترط أن تحيط بلهجة واحدة من لهجات العرب في فترة زمنية معينة، وفي منطقة بعينها، سيرا على نهج رائد اللسانيات الوصفية "سوسير"، ولما كانت «وظيفة عالم اللغة هي في المرتبة الأولى (الوصف) فإنهم ينظرون إلى اللغة على أنها لغة الساعة التي يصفونها بها أو على أنها لغة القرن الرابع أو الخامس أو التاسع عشر، وهذا الوصف الدقيق للغة في نقطة معينة من الزمان والمكان هو العلم ذاته»²، وذلك لأن علم اللغة، كما هو متعارف عليه لدى الباحثين اللسانيين هو «علم ساكن ففيه توصف اللغة بوجه عام على الصورة التي توجد عليها في نقطة زمنية معينة ليس ضروريا أن تكون في الزمن الحاضر»³.

وبناء على هذا يقتضي المنهج الحديث شرطين أساسيين من الضروري أن يتسم بهما موضوع الدراسة هما:⁴

¹ - تمام ، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، ص24، 25.

² - أنيس فريجة، نحو عربية ميسرة، دار الثقافة، بيروت، دت، دط، ص60.

³ - ماريوباي، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، 1998م، ط8، ص137.

⁴ - تمام حسان اللغة العربية معناها و ميناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1994م، دط، ص13.

1. أن يتناول لهجة واحدة من لهجات لغة ما فلا يخلط في دراستها بينها وبين لهجة أخرى من اللغة نفسها.

2. أن يعني في هذه الدراسة الوصفية بمرحلة زمنية واحدة من مراحل تطور اللهجة.

وبدلاً من دراسة مجموعة من اللهجات وفق منهج واحد مما يؤدي إلى تعارض القواعد واختلافها وتضاربها دعا الوصفيون إلى تخصيص كل لهجة بالدراسة، ووضع لكل لغة قواعدها الخاصة دون إعلاء لشأن لهجة على حساب أخرى، فكل اللهجات موضع اهتمام اللسانيين الوصفيين.

لقد كان اهتمام القدامى باللهجات اهتماماً ثانوياً في كتب النحو واللغة والأدب والتاريخ، كما قال إبراهيم أنيس: «ولست أعرف بين علماء العربية على كثرتهم، وكثرة ما كتبه ف كل فرع من فروع اللغة، من عني باللهجات فأفرد لها مؤلفاً مستقلاً يجمع شتاتها، ويشرح غامضها، وإنما هي روايات متناثرة نجدها في بطون كتب الأدب واللغة والتاريخ»¹ ففاتهم الكثير مما كان - في رأي الكثيرين - سيعود على العربية «بإفادة كبيرة لتفسير أمورها والغامض من أسرارها»²، وذلك لأن الشيء الوحيد الذي كان مستأثراً بجهود اللغويين العرب دائماً هو العربية الفصحى³.

لأجل ذلك دعا الوصفيون إلى إحياء هذا النوع من البحث وتوسيع مجال الدراسة بإعطاء الأهمية للعاميات، يقول إبراهيم أنيس: «رغم ما بذلناه حتى الآن من جهود مضيئة، لا نزال بعيدين عن الهدف الذي نتطلع إليه، ولا تزال بعض نواحي هذه اللهجات العربية

¹ - إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1965م، ط3، ص9.

² - عبد الغفار حامد هلال، اللغات العربية، نشأة وتطوراً، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط2، 1993م، ص115.

³ - يوهان فيك، العربية دراسات في اللغة واللهجات أو الأساليب، تر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر،

1980م، دط، ص9، 10.

القديمة يكتنفها الظلام والغموض، ولا سبيل لكشف هذا الظلام إلا بعد أن تتم معرفتنا ودراستنا للهجات الحديثة في الأقطار العربية المختلفة»¹.

وقد اقترح الوصفيون من أجل دراسة اللهجات العربية الحديثة دراسة مستفيضة تحديد اللهجات في بيئات عربية معينة وفي فترات زمنية معينة، والاستعانة بمنهج علمي قائم على الوصف والشرح والتحليل لنماذج من اللهجات ثم تسجيلها صوتياً دون اللجوء إلى أي نوع من المقارنات بين اللهجات، وذلك لمعرفة ما تتصف به كل لهجة من خصائص مميزة.²

ولذلك رأى إبراهيم أنيس أن السبيل لتجاوز النقص الذي وقع فيه القدامى في دراستهم للهجات يكون باتخاذ اللهجات الحديثة موضوعاً للدراسة اليوم، فهو يدعو بصريح العبارة إلى دراسة العاميات.

وبهذا يعلي الوصفيون من شأن العاميات، ويسعون لوضع قوانين خاصة بها، وإذا كان الهدف من اللسانيات الوصفية هو قطع الصلة بين اللغة الموصوفة والقواعد التقليدية القديمة، لأنها أسست جزئياً على لغات قديمة ندر استعمالها، فإن بعض الوصفيين العرب أمثال "إبراهيم أنيس - أنيس فريحة" اتخذوا من هذا المبدئ مطية للدعوة إلى تبني العامية واتخاذها لغة للعلوم والأدب بدلاً من العربية الفصيحة، وهي دعوة بدأها المستشرقون أمثال: المستشرق الألماني "وليم سبيتا" الذي يعد أول من حمل لواء الدعوة إلى العامية من خلال كتابه (قواعد العربية العامية في مصر) سنة 1880، و"كارل فورلس" الذي تبني الفكرة ودافع عنها من خلال كتابه "اللهجة العربية الحديثة في مصر عام 1990، والانجليزي "سلدن ولمور" في كتابه "العربية المحكية في مصر"، في سنة 1901، و "وليم ولكوكس"،

¹ - إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص7.

² - المرجع نفسه، ص10.

وذلك من خلال رسالة نشرها عام 1926 بعنوان: (سوريا ومصر وشمال إفريقيا ومالطة تتكلم البونية لا العربية)¹.

ثم تبنى هذه الدعوة فيما بعد أصحاب الاتجاه اللساني الوصفي، فالعامية ليست الهدف الوحيد من الدراسة لدى اللسانيين الوصفيين، وإنما تجاوز الأمر ذلك للتشهير بفائدة اتخاذ العامية لغة للاستعمال بدلا من الفصحى، والدعوة إلى مسايرة النمو والتطور الذي تخضع له اللغة، بدل الجمود الذي خلقه تمسك العرب بالفصحى، وإذا كان المتكلم يقيس على اللغة العربية الفصحى، فما المانع من توسيع دائرة القياس لتشمل حتى العامية، ومن الذين يشجعون على هذا النوع من القياس (إبراهيم أنيس)، حيث يقول: «وما نسميه بالقياس الخاطئ هو في الحقيقة عملية منطقية تهدف في غالب صورها إلى جعل الظواهر اللغوية أكثر اطرادا وانسجاما»²

ومثال ذلك قياس (أحمر وأصفر وأخضر) على (جميل جميلة) (لطيف لطيف)، وفائدة هذا القياس هي تحقيق الاطراد والانسجام بين ظواهر اللغة.

وهذا القياس - في رأيه - لا يختلف عن قياس العرب القدماء، ومنه يدعو إلى إباحة القياس على الموثوق به من الأدباء والشعراء.³

والسؤال المطروح هنا: إذا كانت أقيسة الأدباء والشعراء اليوم هي نفس أقيسة القدماء من حيث سلامة اللغة وفصاحتها، فما الحاجة إذا لأقيسة جديدة إن كانت هي نفسها أقيسة القدماء؟

¹ - المرجع السابق، ص ص 17-42، ومحمود محمد شاكر أبو فهر، أباطيل وأسما، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 2005م، ص ص 132 - 133.

² - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص43. المرجع نفسه، ص ص 17-42، ومحمود محمد شاكر أبو فهر، أباطيل وأسما، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 2005م، ص ص 132 - 133.

³ - المرجع نفسه، ص ص 43، 44، 46.

لا شك أن إبراهيم أنيس يقصد بالأقيسة الجديدة تلك الأقيسة التي خرجت على قوانين اللغة العربية كما كانت مستعملة عند العرب الفصحاء؛ وهي قوانين مضبوطة محكمة منسجمة خاضعة لتواضع الجماعة واتفاقها وخاضعة لنظام داخلي محكم السبك والبناء، إلى قوانين اعتباطية وعفوية خاضعة لتطور اللغة، بفعل عوامل لا يمكن التحكم فيها، سواء أكانت عوامل اجتماعية أو تاريخية أو سياسية أو نفسية... أو غيرها من العوامل التي تتحكم في لغة البشر، وتسقطها عادة في التناقض وعدم الانسجام، مما سينعكس على نحو اللهجة الواحدة نفسها، لا على أنحاء لهجات اللغة الواحدة فحسب.

أما أنيس فريحة فقد دعا أيضا لاتخاذ العامية موضوعا للدراسة، وذلك لما تتسم به العامية من خصائص، تجعلها مؤهلة لدراسة مستقلة مثلها مثل اللغة، ولعل أهم تلك الخصائص حسب أنيس فريحة ما يأتي:¹

- **العامية لغة قائمة بذاتها:** يبني أنيس فريحة هذا الرأي على دليلين؛ أحدهما لغوي، قائم على ما تتسم به العامية من قوانين خاصة تختلف بها عن الفصحى، وهي اختلافات تتجاوز الجانب الصوتي والصرفي إلى اختلافات في التراكيب، ويضيف دليلا فيسيولوجيا قائما على شعور عامة العرب بأن اللغة الفصحى ليست جزءا من حياتهم، لأنهم إذا تكلموا أو صلّوا أو غنّوا أو غضبوا عبروا بالعامية.

- **العامية لغة حية متطورة:** ومن ظواهر حيويتها وتطورها - حسب رأيه - فقدان خاصية الإعراب باعتباره لا يتلاءم مع الحضارة، ويضيف إلى ذلك مظهرها آخرا وهو التطور الصرفي والنحوي للعامية، وما يدل على ذلك فقدان العامية لكثير من الضمائر وتصريف الفعل وإهمال حروف كثيرة، كما أتاحت العامية بعض أزمنة الفعل التي لا نجدها العربية مثلما نجدها في اللغات الأوروبية .

¹ - أنيس فريحة، اللهجات و أسلوب دراستها، دار الجبل، بيروت، لبنان، 1989م، ط1، ص ص 97- 109

- خضوع العامية لنواميس لغوية طبيعية: كقانون الاقتصاد من نقصان عدد الضمائر وسقوط المثني ...

- الإهمال والاقْتباس والتجديد في المعنى: كإهمال المترادفات العديدة، والمشارك اللفظي، وكاقتباس ألفاظ أعجمية من بيئاتها، إذ يستحيل في رأيه أن نستعمل لفظة (هاتف) بدل (تلفون)، كما أن الاقتباس يخلصنا من مشكلة تعدد الترجمة، أما في تحديد المعنى قَدّم أمثلة ذات معاني متعددة ومختلفة في العربية مثل " حَوْب" والأصل أن الحياة لا تقبل الغموض في رأيه.

- العنصر الإنساني في العامية يضي عليها مسحة من الحياة: إذ لا تعبر الفصحى في رأيه عن الإنسان بانفعالاته، فتجدها جافة قاسية. وعلى هذا ينتهي "أنيس فريحة" إلى ضرورة دراسة العامية باعتبارها لغة قائمة بذاتها تخضع لنواميس التطور، فيقول: « إذا كنا نسلم أن اللغة كائن حي يخضع لنواميس الحياة من نمو وهدم، فليس أفضل من درس اللغة الحية (العامية) درسا موضوعيا لتفهم النواميس التي تعمل للحياة والنمو والموت، وذلك لأن العامية - عامية أي شعب - لغة حرة متطورة، والفصحى - فصحى أي شعب - لغة كتابية مقيدة بقواعد ثابتة و مسيح حولها بسياج شديد»¹

ثم نجد أنيس فريحة بعد كل ذلك يلحّ على ضرورة تدوين الأدب الشعبي ودراسته والعناية به قائلا: «نحن من الذين يؤمنون أن في العاميات أدبا شعبيا غنيا ازدرته الارستقراطية الفكرية، ولكنه دب منبثق من روح الشعب وأحاسيسه... وهو ذخيرة ضائعة من الحمق أن يضل جوهرة في التراب»²، ودراسة العامية في رأيه قد تغني الفصحى ويشجّع على التبسيط والتيسير.³

¹- المرجع السابق، ص 113.

²- المرجع نفسه، ص 114.

³- المرجع نفسه، ص 114.

إذا كان هناك من الباحثين الوصفيين من اتخذ من المنهج الوصفي وحاجة اللغة العربية لإعادة الوصف وفق منهج جديد يقوم على إعادة الوصف والاستقراء والتصنيف مبرراً لاستبعاد الفصحى من دائرة البحث وإبدال العامية مكانها، فضرب بذلك جهود النحاة الأوائل عرض الحائط، واتخذ من لغة السوق والعامية موضوعاً للدراسة فإن من الوصفيين أيضاً من كان وسطياً في تطبيق هذا المنهج، من خلال إقامة جسور التواصل مع التراث، وهو مهدي المخزومي الذي بحث عن المنهج الوصفي في التراث نفسه، فوجد في منهج المدرسة الكوفية ضالته، ورأى أن المنهج الواجب أخذه بعين الاعتبار إلى جانب المنهج البصري الذي لم يستكمل الاستقراء هو المنهج الكوفي لأنه استبعد العقل، وتوسع في الرواية من مصادر شتى، كما اعتدوا بالمثال الواحد باعتباره يمثل لهجة من اللهجات العربية الكثيرة، يقول مهدي المخزومي: «والكوفيون على جانب من الحق في اعتدادهم بالمثال الواحد [...] الذي يسمعه النحوي من أعرابي أو أعرابية، [والذي] ينبغي أن ينظر إليه على أنه يمثل لهجة لغوية، تحتل مكانها بين البيئات اللغوية المختلفة، التي احتوتها البيئة العربية الواسعة، فأهدارها إهدار لهذه البيئة، ومضيعة لجانب لغوي، لا تتم الدراسة إلا بالإحاطة به»¹

غير أن تطويع القاعدة للهجات على اختلافها يفسد اللغة لأنه يفسح المجال لتفشي اللحن في اللغة، فقد استقرأ النحاة لغات العرب الفصحاء، ثم استنبطوا القواعد من أفواه العرب الخالص، ومع مرور الزمن كثر اللحن لأسباب الاختلاط والهجرة والفتوحات الإسلامية... وعلى هذا وضع النحاة حدوداً للغة موضوع الدراسة، وبدلاً من الاقتصار على لهجة واحدة فقط من لهجات العرب أو اتخاذ كل اللهجات العربية موضوعاً للدرس النحوي مما يؤدي إلى اختلاط اللغات، اتخذوا من لغات بعض القبائل التي اتسمت بالفصاحة

¹ مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 378

وسلامة اللغة نموذجاً للدراسة، وهي لغات مشابهة ومشاركة في أكثر الخصائص، تجعلنا نكاد نجزم بأنها انحدرت من لغة واحدة، وهي اللغات الستة.

وأما الخلاف بين اللهجات العربية، فهو خلاف في الفروع لا في الأصول وقد عبر عن ذلك ابن جني (392هـ) قائلاً: «فإن قلت: زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد نراها ظاهرة الخلاف، أفلا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية والتميمية وإلى الحكاية في الاستفهام عن الأعلام في الحجازية وترك ذلك في التميمية إلى غير ذلك؟ قيل: هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته مختصر غير محتقل به، ولا معيج عليه، وإنما هو في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه، ولا مذهب للطاعن به»¹، وهي اختلافات أشار إليها النحاة واللغويون ولم يغفلوا عنها.

وإذا كان تطور اللغة من سنن الطبيعة، والاختلافات محدودة لا تكاد تتجاوز المستويين الصوتي والصرفي في بعض الأحيان، وهي اختلافات طبيعية تفرضها عدة عوامل خارجية، وهي كذلك اختلافات لا يمكن التحكم فيها لأنها خاضعة للإنسان، هذا الكائن الدائم الحركة والتغير، وبالتالي فإن الاختلافات تبقى مستمرة لأنها لا تخضع لعوامل عامة كالمجتمع والحيز الجغرافي الذي يؤثر بوضوح في لغة الإنسان فحسب، وإنما تخضع حتى للفروق الفردية، والجنس والمستوى الثقافي والطبقة...، وإذا كان الأمر على هذا الشكل، فما الحاجة إذن لوضع قواعد لكل لهجة على حده.

ولعل ما نراه اليوم في العالم من تنافس الدول من أجل توحيد لغتها أكبر دليل على ما نقول، إذ لم يعد هدف أي دولة في العالم نشر لغتها على النطاق القومي فحسب، بل أصبح الهدف المنشود توحيد اللغة عالمياً، وهو ما استأثرت به اللغة الإنجليزية اليوم في ساحة

¹ - أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دت، ط، ج1، ص ص 243،

الاتصال الرقمي والإعلامي والعلمي...، وصارت قواعد الانجليزية البريطانية مطلوبة في جميع أقطار العالم، ولم يتوقف أصحابها على تعليمها بأحدث الوسائل والطرق.

ولنا أن نتساءل هنا: ما الذي جعل قواعد الانجليزية البريطانية تنتشر اليوم على نطاق واسع في مقابل قواعد اللغة الانجليزية الأمريكية؟

لا شك ان الهدف من وراء ذلك هو نفسه الهدف من وراء الحفاظ على اللغة العربية الفصحى كنموذج للتقعيد على غرار بقية اللهجات العربية.

وهذا ما سعى إليه علماءنا منذ قرون، ذلك لأن انقياد القاعدة إلى اللهجات سيؤدي إلى تعدد الانحاء من جهة، مما يحول دون وحدة الفهم والتواصل، ويؤدي من جهة ثانية إلى اتساع القواعد وتعدد اللهجات، فإذا كانت اللغة النموذجية أو لغة الكتابة هي لغة واضحة المعالم محدودة القوانين؛ لأنها لغة يغلب عليها طابع الثبات بفضل تقييدها بالكتابة، فتبقى قوانينها واحدة يسهل التمكن منها، فإن قوانين اللهجات تتسم بالزئبقية وصعوبة التحكم فيها، فما إن يسجل قانون نمط معين من الاستعمال حتى يتطور بحسب حاجيات الاستعمال من الإهمال والافتقار والاقتصاد... مثلما حصل للغة الانجليزية في أمريكا التي اتسعت قوانينها بسبب التوسع في استعمالها.

إذا كان الأمر على هذا الشكل، فإننا اليوم لسنا بحاجة إلى أنحاء متنوعة بقدر ما أصبحت كل أمة بحاجة إلى نوع واحد يسهل عليها التواصل لتبادل الخبرات العلمية في عالم يشهد انفجاراً علمياً، وسرعة إنتاجية هائلة للمعرفة، بل وتسعى كل أمة لتوسيع لغتها، من أجل عرض قدرتها الإنتاجية وسط سوق المنافسة، لأن اللغة اليوم هي وسيلة الترويج الأساسية.

لاشك إذن أن الدراسة الوصفية للهجات ستؤدي حتماً إلى إفساد اللغة لأنها ستصير خاضعة لقوانين تحكمها اعتبارات العاميات، وستضعها أمام أنحاء لا حصر لها في كل

زمان ومكان فيصعب على متكلم العربية في منطقة معينة التواصل مع أخيه العربي من منطقة مختلفة.

أ. الإعراب والغاء نظرية العامل النحوية:

تعدّ نظرية العامل من أهم أسس النحو العربي، ولذلك تطالعك فكرة العامل، وقد بلغت من النضج ما بلغته بمجرد أن تفتح الصفحات الأولى لكتاب سيبويه، حيث يلخص لنا سيبويه معالم نظرية العامل في باب (هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية) من خلال قوله: «وإنما ذكرت [لك] ثمانية مجاري لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل -وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث فيه ذلك من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»¹

كما يورد سيبويه أمثلة ينتبغ فيها تغير أواخر الكلم بتغير العوامل الداخلة عليها قائلا: «النصب في الأسماء: رأيت زيدا، والجرّ مررت بزید، والرفع هذا زيد [...] والنصب في المضارع من الأفعال: لن يفعل: والرفع سيفعل والجزم لم يفعل»²

وكثيرا ما تجد آراء علماء النحو من مسائل العامل مبنوثة في الكتاب، مثلما تجده في باب ما ينصب فيه الاسم، لأنّه لا سبيل له إلا أن يكون صفة، حيث يقول: «سألت الخليل رحمه الله عن مررت بزید وأتاني أخوهما أنفسهما، فقال الرفع على هما صاحبَي أنفسهما، والنصب على أعينهما، ولا مدح فيه لأنّه ليس مما يُمدحُ به»¹

¹ - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دت، دط. ج1، ص13

² - المصدر نفسه، ج1، ص ص14، 13.

ومعنى ذلك أن نظرية العامل تجلت للنحاة منذ بداية البحث أو النظر في اللغة، فلا شك أن "أبا الأسود الدؤلي"، وهو من بدأت معه الإرهاصات الأولى للنحو العربي، قد تنبّه وهو يملي على كاتبه نقاط الإعراب إلى التغيير الذي يطرأ على أواخر الكلمات كلما لحقتها وحدات لغوية بعينها، ولا شك أن "الخليل بن أحمد الفراهيدي" وهو ينظر في الأصوات العربية وبتذوقها صوتاً صوتاً لاحظ أيضاً تأثير بعض الأصوات بأخرى في تركيب الكلمة، بل وكيف يؤثر الصوت في التركيب الجملي ككل، ومن هنا نسب إليه مؤلف (العوامل المائة).

لقيت نظرية العامل ثورة كبيرة من قبل الباحثين الوصفيين من منطلق أنها وليدة التفكير الفلسفي، والتيسير يقتضي تخليص النحو مما علق به من مباحث أدت إلى تعقيده على رأسها الفلسفة والمنطق.

ولتحقيق هذا الهدف اتخذ هؤلاء الباحثين من مؤلف أحد النحاة الأوائل وهو: "ابن مضاء القرطبي" (ت592هـ) مطية لإكساب دعواتهم شرعية التطبيق على أرض الواقع، حيث يعد "ابن مضاء" أول من تمرّد على نظرية العامل من علماء اللغة الأوائل، حينما قال: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه: فمن ذلك ادّعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي»¹

وهي أفكار لم يتبناها دعاة الوصف فحسب بل جميع دعاة التيسير في العصر الحديث وفي مقدمتهم شوقي ضيف الذي يعد أول من استجاب للدعوة وقال معلناً تبنيه هذه الرأي: «حري بنا أن نستجيب إلى لهذا النداء»²، ثم تبني الفكرة إبراهيم مصطفى الذي بحث عن

¹ - أبو العباس احمد بن عبد الرحمن اللّخمي، القرطبي، الرد على النحاة، تح : محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، 1979م، ط1، ص 69.

² - ابن مضاء القرطبي، مدخل الرد على النحاة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1947م، ص49

نظرية جديدة تغني عن نظرية العامل، أما مهدي المخزومي فقد بين أن هدفه الأول هو تخليص «الدّرس النحوي مما علق به من شوائب جرّها عليه منهج دخيل، هو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدّرس فكرة (العامل)»¹، وقد رفض إبراهيم أنيس حتى الاعتراف بالإعراب²، ورأى تمام حسان "أنّ العامل النحوي وكلّ ما أثير حوله من ضجّة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علّاتها"³ ومن نتائج الاحتكاك بالبحث اللساني الغربي الحديث أيضا إعادة النظر قضية الإعراب وذلك لارتباطها الشديد بفكرة العامل النحوي، لذلك استهدف ظاهرة الإعراب جماعة من اللسانيين العرب المعاصرين، حيث ذهب فريق منهم إلى ضرورة إلغاء الإعراب كليا من النحو العربي، بينما قلص الفريق الثاني من الدور الذي تؤديه هذه العلامات الإعرابية في الجملة العربية.

الفريق الأول:

دعا الفريق الأول إلى إلغاء نظرية العامل من البحث النحوي العربي مقدما تفسيرات أخرى للحركات الإعرابية غير العامل، وهي ثورة أوّل من تنبأها من الوصفيين إبراهيم أنيس الذي رأى أن العامل نظرية وليدة فلسفة وينبغي التخلص منها، أما الحركات الإعرابية فليست وليدة العامل ولم يستخدمها العرب إلا وسيلة للتخلص من التقاء الساكنين ووصل الكلم بعضه ببعض، ومن هنا طرح الباحث فكرة إلغاء الإعراب وكان رأي قطرب (206هـ) بمثابة الذرع الذي احتمى وراءه "إبراهيم أنيس" في ثورته على ظاهرة الإعراب، إذ يعد قطرب أول من ثار على قضية الإعراب في تاريخ الفكر اللغوي العربي ويظهر ذلك من قوله: «إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله

¹ - مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص15

² - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص198

³ - تماما حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص207

بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطنون عند الإدراج فلما وصلوا وأمکنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان... لأنهم في اجتماع الساكنين يبطنون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون»¹.

والحركات الإعرابية عند إبراهيم أنيس لا تعدو أن تكون مجرد أصوات جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين ووصل الكلم بعضه ببعض، ولهذا تراه يقول: "الأصل في كل الكلمات أن تنتهي بهذا السكون وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل"²، فالوقف عند إبراهيم أنيس هو مفتاح السر وليس نظرية العامل، وذلك لأن الوقف على السكون يجعل الكلم منفصلا بعضه عن بعض، والكلام كتلة واحدة، لذلك كان لا بد من التخلص من التسكين بحركات تؤدي دور الوصل.³

مبدأ كهذا يقود إلى فكرة خطيرة مفادها أن المتكلم ليس بحاجة للتقيد بالحركات الإعرابية المتواضع عليها من ضمة وفتحة وكسرة وسكون، وكأن إبراهيم أنيس يريد بهذا الكلام أن يخرج الاستعمال من نظام المواضعة الجماعي إلى اعتبارية وفوضى الاختيار الفردي، وذلك لما للعامل من دور في ضبط الحركات وإخضاعها لنظام محكم واحد، فالعامل كما يقول الحاج صالح «فكرة رياضية بديعة»⁽⁴⁾

وإذا كانت هذه الحركات من اختيار المتكلم لوصل الكلم بعضه ببعض فهل اختصاص الضمة والفتحة والكسرة بوحدات لغوية دون غيرها كان مجرد صدفة؟، إن الأمر لا يوحي أبدا بالاعتباطية.

¹ - أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفاس، بيروت، لبنان، 1979م، ط3، ص71.

² - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص220.

³ - المرجع نفسه، ص250

⁴ - محمد صاري، محاولات تيسير تعليم النحو قديما وحديثا، دراسة تقييمية في ضوء علم تدريس اللغات، 2003م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة باجي مختار عنابة، 2003م، ص106

أما إبراهيم مصطفى فقد كان سبيل النحو بالنسبة إليه موحشا شاقا، وكان الإيغال فيه ينقض قواه¹، وذلك لما أدخلته عليه الفلسفة من تفسيرات أخرجت النحو عن هدفه الحقيقي، وعمما يفرضه واقع اللغة العربية.

فربط العلامات الإعرابية بالعامل في نظر الباحث ليس سوى أثرا من آثار الفلسفة، ولهذا دعا إلى فصل الإعراب عن هذه النظرية وإعطاء تفسير آخر لهذه الظاهر اللغوية (الإعراب) مستمد من الظاهرة اللغوية وليس من عقلية فلسفية، ولهذا قرّر إبراهيم مصطفى بناءً على ما اعتقده ربط هذه الحركات بمعانيها واقترح نموذجا بديلا يقوم على التسليم بأن الضمة علامة إسناد والكسرة علامة إضافة والفتحة ليست علامة لشيء سوى أنها حركة خفيفة مستحبة عند العرب، وهو ما سيأتي التفصيل في موضع، وذهب مهدي المخزومي نفس المذهب قائلا بالنسبة لحركة الضمة: «الضمة ليست أثرا لعامل لفظي، ولا معنوي، وإنما هي مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف اللغوية، أو القيم النحوية... المرفوعات في العربية - كما قرر النحاة - كثيرة؛ منها: المبتدأ، ومنها الخبر، ومنها الفاعل»²

أما الخفض فهو: «علم الإضافة، والكسرة تدل على أن ما لحقته مضاف إليه أو تابع للمضاف إليه وليست الفتحة علما لشيء خاص، ولكنها علم كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد، أو الإضافة...»³.

وهو بديل رأينا فساده في سياق الرد على فكرة اختصار المعاني النحوية والتي كانت نتيجة حتمية لإلغاء العامل وربط الحركات بمعانيها بدل ربطها بالعوامل النحوية التي عدها الوصفيون من افتراض النحاة ومن صنعهم نتيجة تأثرهم بالفلسفة.

¹ - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة مصر، 1937، ط1، مقدمة ص-أ-

² - مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، 70، 71

³ - المرجع نفسه، ص76.

لقد كان لهذا الطرح أثر ملموس في ساحة الدرس النحوي المعاصر، فمن النحاة من قبله وتبنت فكرته، واجتهد في وضع البديل غير أنه فشل في الوصول إلى نظرية كلية تفسر جميع تراكيب اللغة العربية أمثال "مهدي المخزومي"، ومنهم استطاع بناء نظرية بديلة عن نظرية العامل، وقد مثل هذا التوجه من الباحثين تمام حسان، فعَدَّ تمام حسان أول من جاء ببديل للنظرية بعد إبراهيم مصطفى، وإذا كان إبراهيم مصطفى قد اتخذ من قرينتي الإسناد والإضافة بديلا للعامل في تفسير حركتي الضم والكسر، واعتبر الفتحة الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، فإن تمام حسان توسَّع في هذه القرائن وقسمها إلى قرائن لفظية وأخرى معنوية، فوضع نظرية كلية تفسر جميع هذه الاختلافات في الحركات الإعرابية، كما سيأتي توضيحه في موضعه.

ج. اعتماد المنهج التجريبي في تحليل المادة اللغوية:

يتخذ الوصف في تحليل الظاهرة اللغوية أربعة إجراءات منهجية: الملاحظة- الاستقراء- التصنيف- التعيد، حيث ينطلق البحث في اللغة من ملاحظة الظاهرة اللغوية كما هي انطلاقا من الصورة المنطوقة للغة¹، وذلك عندما أصبح « مجال بحث عالم اللغة الوصفي يتمثل حقيقة في حقل اللغات الحية، حيث يمكن تزويد البحث بأحد أسماء اللغة الذين يتكلمون بها، وهو الذي يعرف فنيا باسم الراوي اللغوي»².

واتصال النحو العربي بالواقع اللغوي اتصالا مباشرا حقيقة اتفق عليها جميع الباحثين اللسانيين المعاصرين، ولم ينكرها الوصفيون، وعلى رأسهم تمام حسان الذي قال: «إن تاريخ دراسة اللغة العربية ليعرض علينا في بدايته محاولة جدية لإنشاء منهج وصفي في دراسة

¹- ماريوباي، أسس على اللغة، ص130

²- المرجع نفسه، ص120

اللغة، يقوم على جمع اللغة وروايتها، ثم ملاحظة المادة المجموعة، واستقراءها، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم»¹

وقد أبرز مهدي المخزومي مادة النحاة الأوائل وهي²:

1. المرويات التي عني بجمعها الرواة الأولون.
2. اتصال الرواة الوافدين إلى الكوفة والبصرة بالعلماء الذين كانوا يأخذون عنهم.
3. البوادي العربية، والعرب الذين تشب لغاتهم ولهجاتهم عجمة.

أما طريقة دراسة هذه المادة التي تم جمعها وملاحظتها، فهي تكون وفق ثلاث خطوات هي: استقراء المادة اللغوية، ثم تقسيمها وتسمية كل قسم من الأقسام، ثم وضع المصطلحات الدالة على هذه الأقسام (أو ما يعرف بالتجريب)³ وصولاً إلى مرحلة التقعيد، أين ينظر الباحث في أنواع التشابه المطردة بين المفردات التي تم استقراؤها، واصفاً إياها بعبارة مختصرة نحو: "حين يقع الاسم مسنداً إليه يكون مرفوعاً"⁴، وهي الطريقة المثلى للتقعيد، كما يراها تمام حسان، لأنها تقدم النص على القاعدة، بخلاف الطريقة المعيارية التي اعتمدها النحاة الأوائل والتي تفرض القاعدة على النص اللغوي، وهي قضية سبق وأن تمت مناقشتها، فهي لا تنقص من قيمة النحو العربي، لأن بدايته كانت وصفية بامتياز، طبقت فيها جميع خطوات المنهج الوصفي.

¹ - تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2000م، ص28.

² - مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص71، 72.

³ - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص101، 102.

⁴ - تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص157.

المبحث الأول: أثر الاتجاه الوصفي الشكلي في تجديد النحو العربي:

لا شك أن المنهج الوصفي لا يمثل اتجاه أصحاب المدرسة البنيوية (سوسير وأتباعه) فحسب، بل هو منهج جميع الاتجاهات اللسانية المعاصرة بما فيها: البنيوية- التوليدية التحويلية- الوظيفية...، فجميع هذه الاتجاهات تتخذ من الوصف منطلقاً لأي نوع من الدراسة اللسانية.

غير أنه من الضروري التمييز بين نوعين من الوصف؛ وصف يتخذ من المادة وحدها محورا للاهتمام باعتبارها وسيلة الدرس اللساني وغايته، وذلك بحثاً عن الموضوعية التي تقتضي ارتباط الفكرة بالمادة موضوع الدراسة، ووصف الظاهرة اللغوية كما هي دون تدخل للهوى أو الذاتية أو سابق معرفة¹، والمغالاة في فهم الموضوعية عند أصحاب هذا التوجه جعلت من الدرس اللساني يرتبط بموضوع الدراسة وهي اللغة لا غير دون إقحام لأي موضوع من المواضيع الأخرى الخارجة عن اللغة، أما النوع الثاني من الوصف، فهو وصف يتخذ من المادة وسيلة لأغراض لا تخرج عن اللغة في ذاتها وما تؤديه من وظائف.

وعلى هذا الأساس يمكن التمييز داخل الاتجاه اللساني الوصفي نفسه بين منهجين هما: المنهج الوصفي الشكلي، والمنهج والوصفي والظيفي.

ترتبط الدراسة اللسانية في الاتجاه الوصفي الشكلي بالمادة اللغوية فقط، أي بما هو ظاهر من اللغة، أما ما يخرج عن الوقائع اللغوية القابلة للملاحظة، فإن أصحاب هذا الاتجاه يستبعدونه من دائرة البحث اللساني، لأنه سيوقع في الحدس والتخمين² وهو ما يتعارض مع أساسيات المنهج اللساني التجريبي التي أرسى دعائمها "بلومفيلد"

¹ - تمام حسان، الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو-فقه اللغة-البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، دط، 2000م، ص16.

² - خليل أحمد عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، ط1، 1984م، ص46.

(Bloomfied) وتابعه في ذلك تلميذه "هاريس"، فضلا عن أن احتواء الدرس اللساني لجانب المعنى في اللغة «قد يتضمن خطر إفساح المجال لدخول المعايير الذاتية في التحليل»¹.

1. التحليل الشكلي للغة في الاتجاه الوصفي الشكلي

اتخذ هؤلاء الوصفيين من التحليل الشكلي وسيلة للبحث والدراسة، وقد سار في هذا الاتجاه جملة من الباحثين العرب على رأسهم أنيس فريحة الذي يقول: «وليس في منهج دراسة اللغة الحديث مجال للحدس والتخمين»²، وعبد الرحمن أيوب الذي انتهى إلى تبني «رأي المدرسة الشكلية في الدراسات اللغوية، الذي يحتم أن تدرس اللغة لا باعتبار دلالة الألفاظ بل باعتبار أشكالها، كعدد الحروف فيها أو ترتيبها أو غير ذلك من الأمور المادية»³

والمنهج اللغوي الوصفي الشكلي (School of formel analysis descriptive) (Structural Approach) الذي تبناه عبد الرحمن أيوب هو ذلك المنهج الذي انتشر في الولايات المتحدة ثم في العالم أجمع في النصف الأول من القرن الحالي⁴، ولعل أهم المبادئ المميزة لهذا المنهج الوصفي هي ما يأتي⁵:

1. التركيز على التركيب الشكلي أو البنية الظاهرة للغة.
2. إهمال دراسة المعنى لأنه لا يشكل مظهرا خارجيا يمكن النظر فيه بالمنهج العلمي الموضوعي المستخدم في العلوم الطبيعية.
3. دراسة الظاهرة اللغوية وفق المنهج العلمي التجريبي الذي يشبه المنهج المستخدم في العلوم الطبيعية الأخرى.

¹ - ميكا إفيش، اتجاهات البحث اللساني، تر: سعيد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايز، المجلس الأعلى للثقافة، د ب، دط، 2000م. ص 279.

² - أنيس فريحة، نظريات في اللغة، ص 114.

³ - عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 21.

⁴ - نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع 9، 1978، ص 89.

⁵ - ينظر، المرجع، نفسه، ص ص 89 - 91.

إن التحليل الشكلي الذي يقوم عليه المنهج الوصفي اللغوي الشكلي هو تحليل هدفه الأساس تحديد مركبات الجملة دون النظر في وظائفها تحليلاً تجريبياً يفكك المادة اللغوية إلى عناصر « كما يحلل الكيميائي مادة ما، فيدرس أصواتها وتصريفها واشتقاقها وأحكام تركيبها بناء على أنواع الجمل التي ترد في اللغة ويضع الأحكام بشكل وصف وتقرير الواقع»¹.

ولا يخفى على أحد أن هذا المنهج في الدراسة يعود إلى المدرسة التوزيعية التي تأثرت بمنهج بلومفيلد في تحليل الظاهرة اللغوية، هذا الباحث اللساني الأمريكي الذي استبعد المعنى وحصر اللغة في الأصوات والتراكيب الصرفية والنحوية فقط.

قسمت الجملة بناء على المنهج الوصفي الشكلي إلى نماذج من حيث شكلها الخارجي والترتيب الأفقي التتابعي للمفردات فيها²، وذلك وفق طريقة في التحليل اشتهرت بها مدرسة "بلومفيلد" الأمريكية، وهي طريقة "التحليل إلى مكونات مباشرة" (immediate constituent analysis)، لا تقوم هذه الطريقة على تحليل الجملة أفقياً على النحو الذي جاء في المثال الآتي:

محمد/ الفاتح/ فتح/ القسطنطينية.³

وإنما يتخذ هذا المنهج طريقة التحليل العمودي للجملة، حيث يتم تحليل العناصر المكونة للتركيب من أكبر مكون وهو (الكلمة) إلى أصغر مكون وهو (المورفيم) «فكرة اندراج مكونات بسيطة في صور مركبة هو أساس التصور التراتبي للجملة وتحليلها إلى مكونات مباشرة»⁴، فمثلاً تحليل الجملة السابقة يتم على النحو الآتي:

¹ - أنيس فريحة، نظريات في اللغة، ص 114.

² - نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص 115

³ - المرجع نفسه، ص ص 235، 236.

⁴ - ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، تر: محمد الراضي، مركز

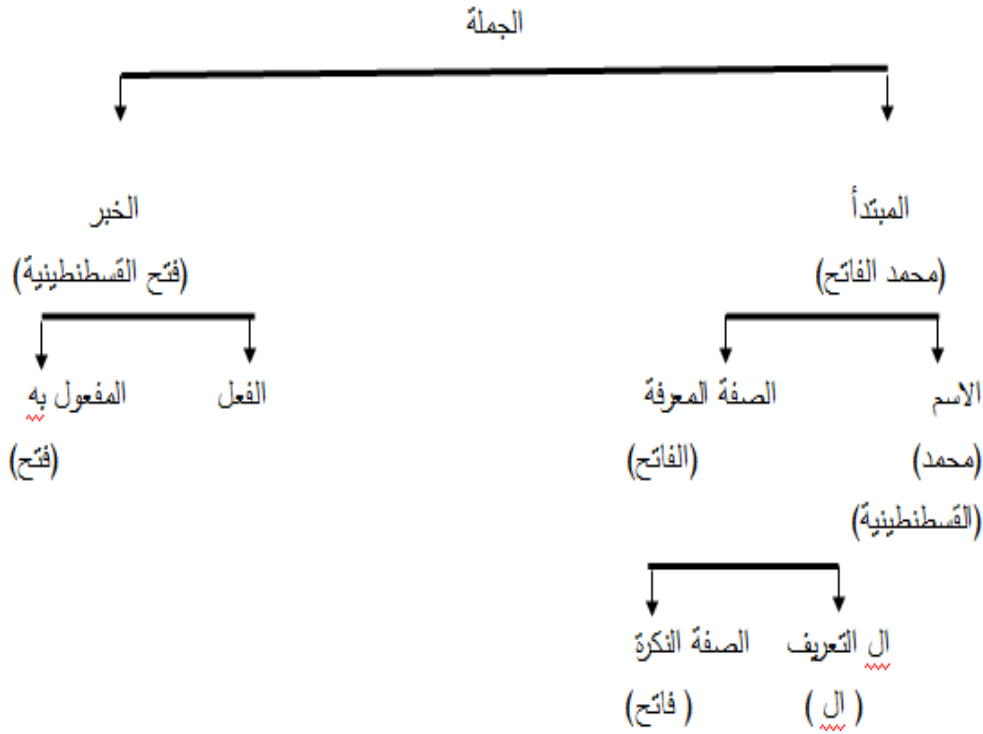
دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2012م، ص 149

جدول (1): التحليل العمودي للجملة وفق المنهج الوصفي الشكلي

اسم	أد	فعل	اسم	أد	اسم
محمد	ال	فتح	فاتح	ال	قستطينية
محمد	الفتح		فتح	القستطينية	
محمد الفاتح فتح القستطينية					

ويمكن أن تتخذ جملة: (محمد الفاتح فتح القستطينية) وفق هذا النوع من التحليل

التشجير الآتي:



شكل (2): مشجر للتحليل العمودي للجملة في المنهج الوصفي الشكلي

ويرى بلومفيلد أن « الفونيمات تنتظم في سلسلة الكلام ويتم التمييز بينها عن طريق المقابلة بين عناصرها المتماثلة وغير المتماثلة في المورفيمات التي تنتظم فيها، مكونة بذلك العنصر الرئيس في تمييز المعاني الدلالية »¹

بظهور فكرة التوزيع تطورت هذه الفكرة على يد "هاريس" في نظريته التوزيعية، فإذا كان التحليل إلى المكونات المباشرة يحدد أي القواعد التي يمكن وفقا لها أن تُربط عناصر فئات مختلفة بعضها ببعض، فإن "الاستبدال" وهو وليد فكرة التوزيع لدى "هاريس"² يكشف فئات التوزيع.³

ويقوم هذا المنحى التوزيعي على وصف اللغة مستقلة عن المعنى استنادا إلى العلاقات التي تربط بين المكونات التركيبية، أي بالنظر إلى توزيعها وذلك بعد «جرد الوحدات البنوية للغة»⁴.

ويقدم هاريس المفهوم التام للتوزيع، قائلا: «إن توزيع عنصر ما هو مجموع كل المحيطات التي يظهر فيها أي مجموع المواقع (أو التواردات) (المختلفة) كلها لعنصر ما بالنظر لتوارد عنصر آخر»⁵، فالعنصر يتحدّد بالنظر إلى ما يحيط به من عناصر من اليمين ومن اليسار، وهو ما يسمى بالمتواردات (co-occurrents)، حيث يتحدّد المكون (فونيم أو مورفيم) بالنظر إلى موقعه داخل التركيب وما يحيط به على اليمين واليسار؛ ما

¹ خليل أحمد عاميرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص47

² زيلغ هاريس (Zellig haris)، أحد أبرز أتباع بلومفيلد، تظهر أفكاره في كتابه "مناهج في اللسانيات البنوية" (Methods in structural linguistics) 1951م (ميلكا إيفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص290).

³ بريجيت بارثيت، مناهج علم اللغة، من هارمان باول حتى نوام تشومسكي، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، 2003م، ط1، ص230

⁴ ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، تر: محمد الراضي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012م، ط1، ص253.

⁵ المرجع نفسه، ص256

يشبه القرائن التي تميز الاسم والفعل والحرف ويتم على أساسها تحديد القسم الذي تنتمي إليه الكلمة في الدرس اللساني العربي التقليدي.

إذا كان هذا هو الشكل العام للمنهج الوصفي الذي دعا عبد الرحمن أيوب إلى تبنيه في كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي) حينما أحال القارئ إلى كتاب زيليج هاريس ((Methods in structural linguistic))، فإن ملامح هذا التوجه لم تظهر في الدراسة التحليلية للجملة العربية إلا مع بعض اللسانيين العرب المعاصرين، على رأسهم "عبد الرحمن أيوب" على استحياء شديد بسبب اصطدام أفكار هذا المنهج الجديد مع أفكار النحو العربي التقليدي التي لم يستطع النحاة المعاصرون الخروج عليها في كثير من الأحيان.

1. بنية الجملة العربية ودالاتها في التحليل الشكلي:

انطلق الباحثون العرب المعاصرون في دراسة الجملة العربية من البنية الشكلية لها، متحررين من معيار المعنى متأثرين بنظرة بلومفيلد (Bloomfield) للغة، وهي النظرية التي أسقط على أساسها بلومفيلد فكرة التضام من تعريف الجملة لاتصالها بالمعنى، وعرف الجملة بقوله: «الجملة شكل لغوي مستقل لا يدخل عن طريق أي تركيب نحوي في شكل لغوي أكبر منه»¹.

تبنتى هذا المفهوم الشكلي للجملة فئة من الباحثين العرب، واتخذوا من التحليل الشكلي وسيلة لدراسة الجملة، وعلى رأس هؤلاء عبد الرحمن أيوب.

وبناء على نظرتهم للتراث النحوي العربي القائم على الفلسفة الإغريقية، فإن الجملة العربية- في رأيه- تبعا لذلك نالت نصيبا من هذا التأثير، ومن آثار التفكير المنطقي في دراسة الجملة العربية، الاعتماد على قضية الإسناد في تحديد بنية الجملة، لهذا تجده يقول: «وعلى آثار من تفكير المناطقة سار علماء اللغة العرب، فقالوا بدورهم ، بأن الجملة تتكون

¹- محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دط، 1988م، ص11.

من كلمات، كما تتكون القضية من دلالات على الأحداث أو الذوات أما أجزاء الجملة فهي المسند إليه والمسند والرابطة، وهي نفس أجزاء القضية المنطقية مع اختلاف في التسمية»¹ لهذا لم يأت تقسيم الجملة العربية، كما حدده النحاة الأوائل، بناء على محوري المسند والمسند إليه مطابقا لبنية اللغة العربية؛ لأنهم اشتغلوا- في رأيه- على أن تكون مطابقة لبنية القضية الفلسفية والتي تتكون من موضوع ومحمول، ولهذا يرى أنه «ليس من اللازم أن تساوى عدد أجزاء الرمز مع عدد أجزاء المرموز [أي] ليس بلازم أن تتكون كل جملة من مسند ومسند إليه، لمجرد أن القضية الدلالية التي تشير الجملة إليها، تتكون من موضوع ومحمول.»²

ومن أجل هذا رأى ضرورة القول بوجود نوع آخر من الجمل العربية وهي الجمل غير الإسنادية ذات الركن الواحد وأعطى أمثلة استمدتها من النحاة الأوائل، من بينها الأمثلة التي حذف فيها المبتدأ أو الخبر، كعبارة (لولا محمد لهلكت) والتي حذف فيها الخبر، ومع ذلك قدر لها النحاة الأوائل خبرا وهو "موجود"، أي: لولا محمد موجود لهلكت³، ولهذا لا يتفق عبد الرحمن أيوب مع النحاة الأوائل حين يذهبون إلى تقدير هذه المحذوفات؛ لأن القول «بحذف المبتدأ أو الخبر، عند عدم ذكرهما، خضوع لشكلية منطقية، هي تحتم وجود الموضوع والمحمول معا، حتى يمكن للقضية أن تكون قضية»⁴، وذلك يتنافى مع مبادئ المنهج الشكلي الذي لا يقر إلا بظواهر الأشياء، ولا يروم التقديرات والتأويلات التي تخرج الوصف عن حدود الظاهرة القابلة للملاحظة في الدراسة.

فهناك نوع من الجمل ذات الركن الواحد ولا تستدعي القول بالحذف وتقدير الركن غير الموجود. كجملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب.

¹- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 137.

²- المرجع نفسه، ص ص 158- 159.

³- المرجع نفسه، ص 159.

⁴- المرجع نفسه، ص 157.

ويعد "إبراهيم أنيس" من الباحثين الذين ذهبوا نفس مذهب "عبد الرحمن أيوب" في رفض التقسيم البلاغي للجملة العربية إلى ركنين (م وم إ) اللذان يناظران المحمول والموضوع، حيث يجدر بالبحث أن يستقل عن المنطق العقلي العام، وأن يخضع للعادات اللغوية في كل بيئة، فذهب بذلك مع عبد الرحمن أيوب، خلافا لرأي النحاة الأوائل، إلى أنه لا يشترط توافر فكرة الإسناد وركنيه في بناء الجملة، فقد تتركب الجملة من كلمة واحدة ومع ذلك تتحقق الفائدة¹، ولهذا عرّف الجملة بأنها: «أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر»²

وأما الجملة الاسنادية فهي التي تقرر ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه، سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الإخبار أو الإنشاء، وهي نوعان:

الجملة الاسمية: هي الجملة التي تبدأ باسم، سواء كان جزؤها الآخر اسما أو فعلا أو شبه جملة (أي ظرف أو جار ومجرور)

الجملة الفعلية: هي الجملة التي تبدأ بفعل يليه فاعل أو نائب فاعل.³

انطلق عبد الرحمن أيوب من ثنائية اللغة والكلام في تعريفه للجملة العربية، وهي ثنائية تنقسم على أساسها الجملة إلى "نموذج تركيبى" و"حدث لغوي" يأتي على مثال النماذج التركيبية (الأمثلة الموجودة على مستوى الذهن)، وعليه فإن علم النحو هو علم بالنماذج التركيبية. وبجميع التأويلات النحوية بل بعلم المعاني الذي هو تفسير لمعاني الأحداث اللغوية من ناحية، والنماذج التركيبية من ناحية أخرى.

وعليه فإن الجملة ليست مجرد مجموعة من الكلمات بل هي إلى جانب هذا عدد من النماذج التركيبية المتداخلة، فجملة: «هل قال؟» نموذج لتركيب الكلمات هو: (أداة استفهام +

¹ - ينظر، إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ص 275- 277.

² - المرجع نفسه، ص ص 276- 277.

³ - عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 129.

فعل ماضٍ)، ونموذج للنغم (نغم متوسط + نغم مرتفع هابط)، ونموذج للنبر هو (نبر خفيف + نبر شديد)..، وتطبيق هذه النماذج معاً بالإضافة إلى النطق بالكلمات هو ما يكون الجملة الواقعية التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها.¹

ولما كان علم النحو هو علم بالنماذج التركيبية فإن جميع التأويلات النحوية -حسب عبد الرحمن أيوب- لا تتصل بعلم النحو لأنها تفسر للأحداث اللغوية، ولهذا أدرج هذا المستوى من البحث في الجملة ضمن ما يعرف بعلم المعاني، الذي يتخذ من الأحداث اللغوية والنماذج التركيبية معاً موضوعاً للبحث والتفسير.

ومن هنا يبدو فصل الباحث بين علم النحو وعلم المعاني، فكل موضوعه من البحث، وإذا كانت النماذج التركيبية هي موضوع البحث في الدرس اللساني المعاصر، فإن موضوع الدراسة النحوية عند النحاة الأوائل هو الأمثلة الواقعية، فهي وحدها التي تفيد فائدة تامة.

ولهذا عرف النحاة الأوائل الكلام بقولهم: «هو ما دلّ على أكثر من معنى مفرد وأفاد فائدة تامة مثل «محمد قام» وهي عبارة تدلّ على أكثر من معنى مفرد (الذات والحدث) وتعتبر عن فكرة كاملة»².

وعندما قال النحاة بأن الكلام أعم من الجملة فإن ذلك قريب من رأي اللسانيين المعاصرين في التفريق بين النماذج التركيبية والأمثلة التطبيقية، حيث: يمثل الكلام مجموعة الأمثلة التطبيقية، وتمثل الجملة مجموعة الأمثلة التركيبية.³

ويسير عبد الرحمن أيوب مع النحاة الأوائل في دراسة الجملة المنسوخة وربطهم بين شكل الكلمة والنواسخ (العوامل) التي تتحكم في حركات أواخر الكلم رغم رفضه لنظرية العامل، وذلك لمجرد أنها نظرية تحليلية شكلية - حسب رأيه - لذلك عدها اتجاهاً سليماً وأخذ

¹ - المرجع السابق، ص 126.

² - عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 125.

³ - المرجع نفسه، ص 125.

بها في كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي)، مثلما أخذ بمنهج القدامى في دراسة اللغة في الكثير من المواضيع لمجرد أنها قامت على التحليل الشكلي.

والواقع أن الباحث بالرغم من تبنيه للدراسة الشكلية، كما يزعم ، إلا أنه كثيرا ما يقع في فخ المعنى، وظهر ذلك من تقسيمه للجملة إلى: إسنادية وغير إسنادية، ومن منهج دراسته للنواسخ القائم على تتبع الوظائف الدلالية التي تؤديها النواسخ في التركيب.¹

وإن كان قد تبنى بشكل عام منهج النحاة في دراسة الجملة، وظهر ذلك من قوله: «وسواء قبلنا تقسيم النحاة للجملة أو لم نقبله، فإن هذا لن يؤثر على عرضنا هنا للجملة العربية، لأننا نتبع طريقة النحاة في عرض المادة التي قالوا بها. وقد أفرد النحاة لكل من جمل النداء والتعجب ونعم وبئس، أبوابا قائمة بذاتها، مما لا يجعل لهذا الخلاف النظري بيننا وبينهم أثرا عمليا في عرض هذه الأبواب»²، إلا أنه ركز في الحقيقة على القضايا الشكلية التي عرض لها النحاة في مؤلفاتهم، مما تعلق بالرتبة كقضايا تقديم وتأخير المبتدأ والخبر، والعوامل كالحديث عن عمل إن وأخواتها ولا النافية للجنس، فضلا عن تركيزه كثيرا على القضايا الصرفية، سيرا على هدي الشكلانيين.

والسؤال المطروح هنا: هل يمكن بناء نظرية لغوية بناء على البناء الشكلي للجملة فقط، دون أخذ بنيتها الدلالية بعين الاعتبار؟

أما ما قاله عبد الرحمن أيوب بخصوص ضرورة القول بوجود جمل غير إسنادية، وهي الجمل ذات الركن الواحد (المسند أو المسند إليه)، كجملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب، فيبدو أنه حكم مستمد من واقع اللغة وينبغي الأخذ به.

أليس الإسناد هو عملية ربط بين (المحدث به والمحدث عنه)، والحديث لا يعدو أن يكون خبرا يتم به المعنى وتحصل به الفائدة في الأمثلة التطبيقية- على حد تعبير الباحث-

¹ - المرجع السابق، ص ص 179 - 180.

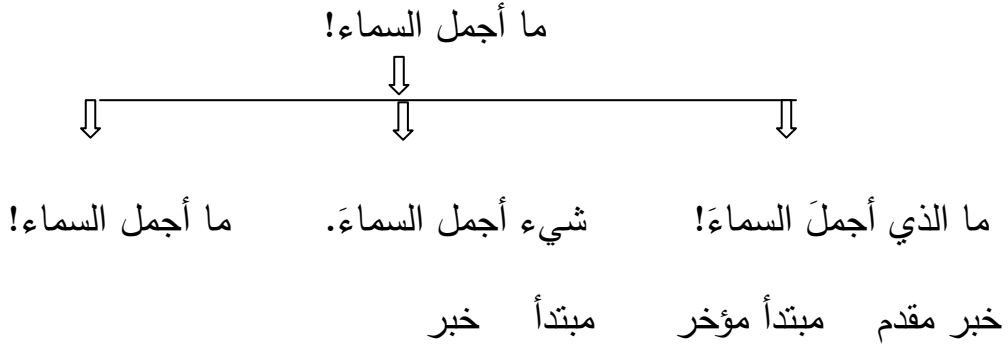
² - المرجع نفسه، ص 129.

فما هي عناصر الإخبار إذن في أمثلة النداء، في مثل عبارة (يا زيد)، وهي العبارة التي تستدعي التفات زيد بمجرد نطق العبارة، ولا تستدعي انتظار خبر ما، وعلى هذا فإن النداء أسلوب انفعالي، والمعروف عن الأساليب الانفعالية الخروج عن القاعدة، فهذه الأساليب - في أغلبها - لا تخضع لقاعدة ما وإنما تخضع مباشرة لانفعالات المتكلم.

وإذا كان المتكلم الأجنبي يستخدم لفظة واحدة للمناداة على شخص ما، كقوله (Omar!) متوسلا بنغمة تستخدم للتنبية، فإن المتكلم العربي لا يزيد عليه سوى أداة النداء التي وضعت لتنبية المنادى،¹ وليست نائبة عن (مسند) تقديره (أنادي) كما ذهب إلى ذلك النحاة الأوائل.

ومن الأساليب التي ينسحب عليها أيضا هذا التقسيم الجديد الذي عرض له عبد الرحمن أيوب (أسلوب التعجب) والتي تعدّ من الأساليب غير الإسنادية، وإذا كان الإسناد هو عملية ربط بين (خبر ومخبر عنه)، فإن جملة (ما أجمل السماء!)، مثلا، تحتل ثلاثة تفسيرات، حيث تحتل أن تتخذ لها بنية عميقة على النحو الآتي: ما الذي أجمل السماء؟ على أنها في الأصل جملة استفهامية، كما يحتمل أن يكون أصل الجملة كما ذهب إلى ذلك علماء النحو الأوائل: شيء أجمل السماء، وتحتل أيضا أن تكون أسلوبا انفعاليا لا يحمل أي تأويل، وبناء على ذلك تتخذ الجملة التحليل اللساني الآتي:

¹ - وقد ذهب إلى هذا الرأي من المحدثين "مهدي المخزومي" الذي قال في سياق الحديث عن أدوات النداء والندبة والاستغاثة: «تستخدم هذه الأصوات في مواضع تقتضي رفع الصوت وهذه لتنبية المخاطب أو المنادى، وليس لها كما يبدو من استعمالاتها وظيفة أخرى» (مهدي المخزومي، النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 302)



جملة تعجبية

جملة خبرية

جملة استفهامية

أما القول بأن أصل الجملة استفهام، فلا يستقيم (لأن المتكلم ليس بصدد استفهام) إلا إذا حمل الاستفهام على خير الحقيقة، بمعنى أن يكون الاستفهام غير حقيقي لا ينتظر إجابة، وإنما خرج هنا إلى غرض التعجب.

وأما تفسير النحاة الأوائل فإنه يضع الباحث أمام جملة خبرية لا تعجبية، وإذا حملت الجملة على هذا الوجه فذلك غير صحيح، إذ لا يصح الإخبار عن مجهول، والمفترض أن يكون المخبر عنه (معلوما) لدى المتكلم والمستمع معا في حين أن لفظ (شيء) نكرة لا توحى للمشار إليه أو جنسه أو نوعه..، وحتى وإن كان الأسلوب من سبيل التخمين فيما أجمل السماء، فإن ذلك لا يوحي به الموقف، فالمتكلم ليس بصدد التخمين أو إعمال عقله وفكره ولا وقت لديه للتفكير لأنه منبهز بالظاهر ومنفعل معها بعواطفه، وتشغيل العاطفة والوجدان بهذه القوة يضعف قوة التفكير العقلي والمنطقي؛ وعليه فإن المتكلم لم يفكر حتى في إخضاع البنية العميقة للجملة إلى قواعد النحو الموجودة في الذهن، ولذلك لم يتبقى تفسير آخر لهذا النوع من الاستعمال سوى أنه "أسلوب انفعالي"، لم يخضع لقوانين التأليف، سوى قانون الوجدان، الذي يفلت كثيرا من قوانين العقل والمنطق والنحو التي تحكم البنية العميقة.

وبناء على ذلك يمكن التسليم بأن هذا التعبير هو أحد الاستعمالات الانفعالية ، تشكل عن طريق استدعاء اللفظ الأكثر قوة وتعبيراً عن الموقف من الذهن، لأن كل ما يتكون في الذهن أو النفس، على حد تعبير الجرجاني، هو اللفظ الذي يحتفظ بالمغزى العام للأفكار والمشاعر¹، واللفظة التي استدعاها الذهن هنا هي "أجمل" والتي جاءت على صيغة التفضيل التي تحمل قوة المعنى، نسبت إلى "السماء" (موضوع الحديث)، أما "ما"، فهي أداة انفعال لا تحمل أي وظيفة نحوية، وإن كانت هناك علاقة إسنادية هنا فهي بين (السماء) ولفظة (أجمل)، حيث يسند المتكلم الجمال للسماء وليس لأي ظاهرة أخرى، غير أن الإسناد لا تربط بين مكونيه سوى رابطة معنوية، من منطلق أن الإسناد رابطة ذهنية تربط بين حدث ومحدث عنه، أو مسند ومسند إليه بحيث لو جرّدا من العوامل دون إسناد لكانا بمثابة الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة لأن الإعراب لا يحصل إلا بعد العقد والتركيب، كما ذهب إلى ذلك الزمخشري².

فأصل الكلام قبل إخضاعه لقوانين الرتبة والمطابقة الصرفية التي تقتضيها قوانين المواضعة هو: السماء أجمل، تقدمت لفظة الجمال لأنها موضع الاهتمام وأبقى المتكلم على صيغة التفضيل كما هي لأنه شعر بأنها أكثر تعبيراً، دون إخضاعها لقوانين الصرف التي يتطلبها التأليف، فالإسناد بذلك حصل مطابقاً لما ترتب من معاني في النفس.

وإذا قلنا بأن جملة (ما أجمل السماء!) كما هي باعتبارها أسلوباً انفعالياً دالاً على التعجب، تحتوي على إسناد دلالي بين لفظ (جمال) باعتبارها مسنداً وبين لفظ (السماء) باعتبارها مسنداً إليه، فإن هذا لا ينطبق على البنية العميقة التي اقترحها النحاة الأوائل (شيء أجمل السماء)، لأن (أجمل) بفاعلها المستتر، لا يمكن أن تكون وحدها علاقة إسنادية، لأن المسند أو المخبر عنه مجهول فلم تتم بذلك الفائدة.

¹ - فيجوتسكي، ل. س، التفكير واللغة، تر: طلعت منصور، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1976م، ص287.

² - الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصل في علم العربية، دار الجبل، بيروت، لبنان، دت، ط2،

وبهذا يمكن القول بأن هناك جمل غير إسنادية كما ذهب إلى ذلك عبد الرحمن أيوب، وهي الجمل الخالية من رابط الإسناد، لكنها قليلة ومقصورة على الأساليب الانفعالية، فهي وإن لم تخضع لقوانين النحو لارتباطها الشديد بالوجدان، إلا أنها تحتوي على ركني الإسناد، غير أنهما ارتبطا معا ارتباطا عفويا لا تحكمه قوانين النحو المتفق عليها.

وإن اتفق العلماء على ضرورة وجود ركني الإسناد (المسند والمسند إليه) رغم كون الواقع اللغوي يدلّ على وجود بعض التراكيب الخالية من رابط الإسناد، فإن ذلك لا يعني اتهام النحاة الأوائل بالنزعة الفلسفية وبإخضاعهم الجمل العربية لقوانين أرسطو المنطقية مثلما فعل الدارسون الغرب، ومن الأفضل وضع هذا التفسير ضمن السياق التداولي الحقيقي له، فالنحاة لم يقصروا في استقراء اللغة العربية، وفي عملية الوصف، غير أن بناءهم القوانين على المطرد من الكلام ضبطا للقواعد وحفظا للقرآن من خطر اللحن، هو ما فرض عليهم هذا الأسلوب في البحث، وليست قوانين أرسطو المنطقية، فالمطرد من كلام العرب هو ما وضع النحاة أمام نموذج (مسند ومسند إليه) وليس المنطق.

وبذلك يمكن القول بأن ما ذهب إليه عبد الرحمن أيوب لا ينطبق إلا على استعمالات معينة، أي أنه محصور في الاستعمالات الانفعالية، وليس جميع الاستعمالات، فأسلوب المدح والذم مثلا لا يعد من الأساليب التي تدخل ضمن الجمل غير الإسنادية، ذلك لأنها تحتوي إسنادا، فإذا: قلت: نعم الرجل زيد، فإنك تخبر عن زيد بصفة أو صفات أهله لأن يصير (نعم الرجل)، ذلك لأن تقدير الجملة كما ذهب إلى ذلك النحاة يكون على النحو الآتي:

زيد (نعم الرجل)

مبتدأ خبر

ومهما اختلف النحاة في طبيعة عبارة (نعم الرجل)؛ سواء أكانت جملة فعلية تتكون من مسند ومسند إليه أو كانت اسما محكيا على صيغة (تأبط شرا)¹، فإن المتفق عليه أن التركيب (نعم الرجل) قد يأتي خبرا سواء تقدم على المبتدأ أو تأخر عليه، وإن كان فريق من النحاة الأوائل يعرب (زيد) خبرا لمبتدئ محذوف، وقدروا الكلام بـ(نعم الرجل هو زيد)، واعتبروا (نعم الرجل) جملة فعلية، فإن ذلك يعني أننا أمام جملة إسنادية أخرى أضيفت لجملة إسنادية أولى هي (هو زيد)، وإذا قلنا بهذا الرأي مع فئة من النحاة، فإن معنى ذلك أن هذا التركيب جملة تجانب الصواب، فإذا كانت الإفادة من شروط الكلام، على حد تعبير عبد الرحمن أيوب، فإن فصل الجملتين (هو زيد) على جملة (نعم الرجل) فرضا، لا يحقق أي فائدة في حقيقة الأمر، إذ لا تتحقق الفائدة إلا بإسناد (نعم الرجل) باعتبارها خبرا لـ(زيد) المخبر عنه، دون حاجة لتحميل الكلام مخبرا عنه آخرا على أنه محذوف، من منطلق أنه لا يصح اعتبار (هو زيد) لوحدها جملة، إلا في سياق التعريف بكنية الشخص أثناء التواصل، أما في هذه الجملة (نعم الرجل زيد) فالمخبر عنه معلومة مشتركة وهو (زيد)، وأما المعلومة الجديدة المنتظرة فهي أخلاق زيد وهي التي تشكل خبرا.

أما تقسيم الجملة إلى "نموذج تركيبى" و"حدث لغوي" فإن ذلك لا ينقص من البحث النحوي شيئا بقدر ما يعطيه صبغة علمية، لما يضيفه من تجريد على البحث، وهذا أسلوب النحاة الأوائل، فإن كان النحاة يتعاملون بالأمثلة في شرح قوانين النحو، فإن العناوين كانت تتخذ طابعا تجريديا تكثيفيا يضبط كل المفاهيم التي يحتويها الباب النحوي في عبارة موجزة تلخص كل المعلومات المتعلقة بذلك الباب، ومعنى ذلك أن النحاة لم يقتصرُوا في الدراسة على الحدث اللغوي فقط، كما ذهب إلى ذلك الباحث، فقد تناولوا الجانبين، ألا ترى أن سببويه تحدّث عن الجمل بأنواعها في كتابه وهي (الجملة الفعلية- الاسمية- المنسوخة-

¹ - جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ج3، ص18.

المبنية للمعلوم والمجهول- المتعدية إلى مفعول وإلى أكثر من مفعول- الجمل المَحْوَلَة.. وغيرها)، وعندما جاء لتعريف الجملة، قال (هذا باب المسند والمسند إليه)¹

أراد عبد الرحمن أيوب تطبيق المنهج الوصفي الشكلي على اللغة العربية، وتميز في دراسة المستوى الصوتي إلى حد كبير من خلال كتابيه "أصوات اللغة" و"محاضرات في اللغة"، بدأ فيه من الوصف التشريحي للجهاز التصويتي للإنسان إلى تحديد طبيعة الصوت وكيفية انتقاله، إلى تحليل الأصوات اللغوية بجميع مستوياتها (المقطع، الصوت، الحركة، السواكن)، وبيان صفاتها، وفق دراسة مفصلة تكمل كثيرا من جوانب النقص في الدرس الصوتي العربي.

في حين لم تكن دراسته للمستوى النحوي في نفس مستوى دراسة الجانب الصوتي للغة العربية، فهي دراسة يعترضها الكثير من النقص والتخبط بين المنهج التقليدي والمنهج الحديث والمنهج الوظيفي² في بعض الأحيان، وهذا التضارب ظهر من عدة جوانب في كتابه منها:

- إن كان الباحث قد تبنى الكثير من مبادئ المنهج الوصفي المعاصر، مما صرح به في كتابه، إلا أنه كثيرا ما يقع أسيرا للمنهج التقليدي أثناء التطبيق، فإذا كان المنهج التجريبي الذي يتخذه الاتجاه اللساني الحديث وسيلة للدراسة يقتضي تحديد العينة من حيث الزمان والمكان، ويشترط أن تكون العينة قابلة للملاحظة، فإن الباحث لم يخرج عن الأمثلة التقليدية، فضلا عن أن اللغة لم تكن منطلقا للوصف لديه، لأن الباحث يعرض لقواعد اللغة العربية كما وضعها النحاة الأوائل، ثم يوجه النقد لها الواحدة تلو الأخرى، وذلك ما يوحي به عنوان كتابه (دراسات نقدية في النحو العربي).

¹ - سيبويه، الكتاب، ص23

² - نقصد بالمنهج الوظيفي هنا الطريقة التي انتهجها عبد الرحمن أيوب في التفكير، لأنه لا يمكن لأحد أن يثبت تأثره بالمنهج الوظيفي في هذه الفترة.

ومما وقع فيه الباحث أسيرا للدرس اللساني التراثي أيضا خروجه عن مبدأ الوصفية إلى تبني أحكام معيارية، كالتطرق لمواضع جواز تقديم الخبر، ووجوب تقديمه،¹ وامتناع تقديمه¹، فخرج بهذه الأحكام من وصف اللغة إلى وضع قواعد معيارية وتقييدها بأحكام الوجوب والامتناع والجواز... على نهج طريقة النحاة الأوائل، مع تضارب في التطبيق بين هدف الباحث من الدراسة وهو تقصي الشكل وبين المعنى الذي لم يستطع الباحث الانفلات منه.

- انتقال الباحث بين المنهج الوصفي الشكلي والمنهج الوظيفي الدلالي في دراسته للظاهرة اللغوية الواحدة، حيث لم يكن الباحث بصدد تقديم منهج جديد متكامل تتحقق فيه الكفاية التفسيرية للغة، بقدر ما كان غرضه الحقيقي تقصي جوانب الدلالة ليتخلص منها ويحتفظ بالشكل فقط اقتداء بمنهج بلومفيد الشكلي، فدعا إلى إلغاء التقسيم القديم للكلمة القائم على أساس الدلالة (اسم- فعل- حرف)، والذي أسست له الفلسفة اليونانية- حسب رأيه- لهذا يقول: «لقد اتخذ النحاة الدلالة أساسا لتقسيم الكلمة وتعريفها وكذلك فعل أفلاطون»²، كما ألغى تقسيم الأسماء بحسب الإعراب والبناء ودعا إلى تقسيمها بحسب الحرف الأخير للحركات المختلفة، وهي: الكلمات المنتهية بحرف علة، الكلمات المنتهية بحرف صحيح.³

وإذا كان الباحث يتبنى الدراسة الشكلية للغة فإنه كثيرا ما يخرج من الشكل إلى الدلالة متبنيا التقسيمات الدلالية، فالإسناد قرينة معنوية⁴ و«عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه»⁵ ومع ذلك اتخذها عبد الرحمن أيوب معيارا لتصنيف الجملة، فالجملة عنده تنقسم إلى: جملة إسنادية؛ وهي الجملة الاسمية والفعلية، وجملة غير إسنادية؛ وهي جملة

¹ - عبد الرحمن أيوب، دراسات ندية في النحو العربي، ص ص 141 - 143.

² - المرجع نفسه، ص 10.

³ - المرجع نفسه، ص ص 56 - 58.

⁴ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص 190 - 204.

⁵ - مهدي المخزومي، النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 31.

نعم وبئس وجملة التعجب¹، والجملة الإسنادية لدى الباحث لها معنى دلالي أيضا فهي «الجملة التي يصفها اللغويون العرب بأنها تقرر ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه، سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الإخبار أو الإنشاء»²

فهو يقسم الجملة باعتبار الدلالة إلى إسنادية وغير إسنادية، متوسلا بالنهج الوظيفي، ثم يقسم الجملة الإسنادية والتي تنقسم إلى اسمية وفعلية باعتبار الشكل، وذلك بالنظر إلى صدر الجملة؛ إن كانت فعلا ، فهي جملة فعلية، وإن كان صدر الجملة اسما فهي جملة اسمية³، ولا يسير على نهج واحد في تقسيم الجملة.

وهو إلى ذلك يضيء جوانب في غاية الأهمية في الدرس النحوي العربي منها إلى وظائف دلالية لبعض التراكيب التي يعطيها النحاة الأوائل عناية كافية، كالدلالات الزمنية للجملة الاسمية المنفية، والتي تختلف باختلاف صيغة الفعل⁴، ودلالات الأفعال الناسخة على زمن الحدث كالأفعال الدالة على الزمن المجرد، والزمن الوقتي، والاستمرار، وقرب وقوع الحدث، والأفعال الدالة على الشروع في الحدث والدلالة على كيفية الحدث، كالتوقيت والاستمرار وقرب الوقوع والشروع والتحول⁵.

فهو يفصل في الدلالات المختلفة باختلاف طريقة الاستعمال وبعدها يقطع أشواطاً في الدراسة اللغوية يصرح بولائه للمنهج الوصفي الشكلي قائلاً: «وقبل أن أفصل هذا الإجمال أحب أن أوضح للقارئ أنني بهذا القول لم أقع في نفس الشرك الذي أحذر الناس منه. وذلك لأن الذي لا توافق عليه المدرسة التحليلية هو الاعتماد على الدلالات في تحليل الأحداث

¹ - عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص 120.

² - المرجع نفسه، 129.

³ - المرجع نفسه، ص 129.

⁴ - المرجع نفسه، 183

⁵ - المرجع نفسه، ص ص 182 - 184.

اللغوية. أما بيان القيمة الدلالية للتركيبات بعد تحليلها من جهة النظر الشكلية. فأمر آخر ينبغي على اللغوي أن يتعرض له دون شك.¹

لا يبدو أن إضافة الدلالة إلى الدرس اللساني للتركيب اقتصر على مرحلة ما بعد التحليل فحسب، وذلك لأن التحليل فرض نفسه حقا أثناء التطبيق، فصحيح أن "هاريس" (Harris) أقر بأن المعنى ليس عنصرا رئيسا في تقسيم الجمل²، وهو ما خالفه فيه "عبد الرحمن أيوب" في تقسيمه للجملة العربية غير أنه أثناء التطبيق تحدث « عن العلاقة الوثيقة بين المعنى في ذهن المتكلم، والمورفيمات التي يستعملها، والتركيب الجملي الذي تنتظم فيه هذه المورفيمات، انتظاما توزيعيا»³

وإذا كان إتياع عبد الرحمن أيوب للمنهج الوصفي الشكلي جعله يسعى جاهدا لتجريد قواعد النحو العربي من أي دلالة، وللتعامل مع الأشكال اللغوية بحذر شديد تجنباً للوقوع في شباك المعنى، فإن "هاريس" نفسه وقع في شباكها لأن المعنى روح اللغة وعنصر أساسي في الدراسة وذلك ما أقره الدرس اللساني المعاصر.

لا شك أن هذا التضارب الذي وقع فيه الباحث أثناء الدراسة وانتقاله بين الدرس اللساني الوصفي والدرس اللساني التقليدي، وخروجه عن المنهجين أحيانا بحثا عن الدلالة، يوحي بأن الباحث لم يجد ضالته في هذا المنهج اللساني الحديث، فهو لم يستطع أن يستقر على نظرية متكاملة تفسر له جميع ظواهر اللغة وفق منهج واحد، يتحقق فيه الانسجام على غرار دراسته للمستوى الصوتي، الذي استوفى حقه من البحث وفق بحث علمي استوعبت جميع تفاصيل النظام.

¹ - المرجع السابق، ص 180.

² - المرجع نفسه، ص 180.

³ - خليل أحمد عميرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 51

لأشك أن ذلك يوحي بعد اكتمال المنهج الوصفي الشكلي وعدم تحقيقه لمبدأ الكفاية في دراسة المستوى النحوي؛ أي في تحليل الجملة، وذلك ما اتفقت عليه الدراسات اللسانية التي جاءت بعده لتكمل النقص الذي وقع فيه هذا المنهج خاصة في مجال دراسة الجملة، ومن جملة الانتقادات التي وجهت لهذا المنهج ما يأتي:

1. أنه لم يستطع تقديم معنى واضح لفكرة التوزيع ودورها في التركيب والمعنى.¹
2. أنه منهج صعب؛ ويكمن وجه الصعوبة فيه أنه بحاجة إلى اختبار كل أوجه الورد وكل المواقع² «فلكي تؤسس توزيعاً للصرفيمات في لغة ما من الضروري أن توصف كل إمكانات التأليف بينها في سلسلة الكلام»³
3. يفرض صرامة الانتقال بين المستويات على نحو معين، بحيث لا يسمح بوصف المستوى التالي في العلو إلا إذا استوفى المستوى الأدنى وصفه الكامل.⁴
4. أنه منهج قاصر عن معالجة حالات اللبس، فقد يكون للتوزيع نفسه تقطيعان ومعنيان⁵، بمعنى أن هذا المنهج قاصر عن فهم التراكيب التي تأتي بمعنيين مختلفين وبنفس التوزيع.
5. أنه غير ملائم للتطبيق على جميع أنواع الجمل أو الأجزاء الرئيسية من تلك الجمل. فليس بالإمكان التعرف على حدود التقطيع مثلاً عندما نكون أمام جملة من نحو: الغلام النشيط المجد اللطيف هذا...

¹ - ينظر، المرجع السابق، ص 51.

² - بريجيتيه بارتشيت، مناهج علم اللغة من هارمان باول إلى نوام تشومسكي، ص 231.

³ - ميلاكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص 289

⁴ - بريجيتيه بارتشيت، مناهج علم اللغة من هارمان باول إلى نوام تشومسكي، ص 233

⁵ - ماري آن بافون، النظريات اللسانية الكبرى، ص 257

6. أنه غير ملائم أيضا لتفسير عدد كبير من العلاقات اللغوية كالعلاقات بين الجمل التي يكون الفعل في إحداها مبني للمعلوم، ويكون الفعل في الجملة الأخرى مبني للمجهول.¹

وعلى العموم فإن هذا المنهج الوصفي الشكلي لم يعد صالحا للتطبيق على نحو اللغة الإنجليزية التي وضع لها، وكشف البحث اللساني الحديث قصوره، فما بالك بتطبيقه على نحو اللغة العربية ذات الخصائص المختلفة عن بقية اللغات البشرية.

لا شك أن التضارب الذي وقع فيه الباحث يوحي بأن الباحث لم يجد ضالته في هذا المنهج اللساني الحديث، ويوحي بعدم كفايته في تحليل الجملة العربية، ولهذا كان لا بد من ظهور اتجاه آخر يعيد الاعتبار للدلالة في دراسة الجملة العربية، فظهر ما يسمى بالمنهج الوصفي الوظيفي، فترى إلى أي مدى ساهم هذا التوجه في استدراك عيوب ونقائص المنهج الشكلي؟ وإلى أي مدى حقق مبدأ الكفاية في تحليل الجملة العربية؟

المبحث الثاني: أثر الاتجاه الوصفي الوظيفي في تجديد النحو العربي:

تطوّر الدرس اللساني المعاصر، وكشّف الستار عن عيوب التحليل الشكلي، أعاد الاعتبار من جديد إلى جانب المعنى الذي طالما اصطدم به اللسانيون العرب المعاصرون أثناء التحليل رغم تجاهلهم له لتمسكهم بمبادئ المنهج الوصفي الشكلي، حيث ظل المعنى يفرض نفسه في كل خطوة من خطوات التحليل، بالرغم من تجاهل اللسانيين العرب له لتمسكهم بمبادئ الاتجاه الشكلي الجديد.

وفي مقابل المحاولات التي قام بها عبد الرحمن أيوب لإعادة وصف اللغة العربية وصفا شكليا، والتي اتخذت طابع النقد للنحو العربي في محاولة لتجريد قواعد اللغة العربية من الدلالة، ظهر في ساحة الدرس اللساني العربي جماعة من الباحثين العرب المعاصرين

¹ - نايف خرما، أضواء على الدراسات المعاصرة، ص 239.

أعلنت من شأن المعنى في دراستها للجملة العربية، وسدّت الفراغ الذي تركته الوصفية الشكلية في النظريات التي اقترحتها، ونقصد هنا محاولة عبد الرحمن أيوب التي لم ترق لبناء نظرية متكاملة، وذلك بسبب فصله لجانب مهم من اللغة عن الدراسة، وهو جانب المعنى. فكانت الخطوة المتفق عليها من قبل جميع الباحثين في هذا الاتجاه الحديث هي (ضم علم المعاني إلى النحو).

1. ضم علم المعاني إلى النحو العربي

إن الحاجة إلى تسليط الضوء على هذا الجانب من اللغة (المعنى) تطلب من بعض الباحثين العودة للتراث مستجدين بعلم البلاغة العربية الذي قام في الأساس على تتبع معاني الجملة العربية، وتطلب الأمر من البعض الآخر دعم هذا العلم اللساني العربي بمبادئ نظرية فيرث السياقية، والمزج بين النظريتين المتقاربتين في قالب واحد بحثاً عن نظرية تستهدف المعنى والمبنى معا في دراسة الجملة العربية.

أ. توظيف علم البلاغة العربية:

دعا فريق من الوصفيين إلى ضرورة تجاوز النظرة الشكلية للغة، وفسح المجال لدخول المعنى في الجهاز النحوي الواصف للجملة العربية، ولهذا رأى جماعة من الوصفيين العرب أمثال: مهدي المخزومي وتمام حسان أن (علم المعاني) الذي يعدّ أهم فروع علم البلاغة ضروري في الدرس النحوي، وهي فكرة بدأت مع إبراهيم مصطفى في إحياء النحو الذي يقول: « يقول النحاة في تحديد علم النحو - إنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً. فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصة من خواصه، وهي الإعراب والبناء. ثم هم لا يعنون كثيراً بالبناء [...] فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل

أحكامه، حتى سمّاه بعضهم علم الإعراب، وفي هذا التحديد تضيق شديد لدائرة البحث النحوي، وتقصير لمداه، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله»¹

ولذلك اقترح إبراهيم مصطفى ضمّ "علم المعاني" إلى "النحو" لتوسيع دائرة نحو العربية وتجاوز المنهج الشكلي الذي ضيق من مجاله وحصره في أواخر الكلمات، واعتقد إبراهيم مصطفى أنه بذلك يحتذي حذو عالمين كبيرين من علماء اللغة، وهما: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت 208 هـ) في كتابه المجاز، والجرجاني في دلائل الإعجاز. وذلك من منطلق أن أبا عبيدة أطلق على مؤلفه مصطلح "المجاز" مناظرة لكلمة "النحو" في عبارة غيره من علماء العربية لأنهم سمّوا بحثهم "نحو" أي سبيل العرب في القول " وذلك قبل أن تخصص كلمة المجاز بمعناها الاصطلاحي في البلاغة، أما الجرجاني فقد جاء بفكرة "النظم" وأن إتباع هذا النظم في الكلام هو سبيل الإبانة والإفهام، ويشمل: التقديم والتأخير، التعريف والتكثير، الفصل والوصل...، وليس النظم عنده إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، ومن هذا المنطلق رأى أن علم المعاني ليس سوى جزءا من علم النحو، ورأى أن النحاة فصلوا كلمة "نحو" على مصطلح "علم المعاني"، وكان الأحرى أن تكون علم "معاني النحو"².

وفي نفس السياق يرى مهدي المخزومي أن الدرس النحوي الحق هو "الذي استأثر به دارسون آخرون سمّوا علماء المعاني، وهم النحاة الحقيقيون فيما أزعّم وهم الذين دفعوا بالدرس النحوي إلى الإلمام، وقدّموا للدارسين فيه نتائج طيبة خليقة بأن يستفاد منها"³، فالنحاة في رأي مهدي المخزومي أجحفوا في حق الدرس النحوي حينما قصرُوا « اهتمامهم على الكلمات بوصفها معمولات، وعلى آثار العوامل فيها، كانوا يتخبّطون في تناول هذه الدراسة بالبحث، فلم يعرفوا موضوع دراستهم معرفة تدفعهم إلى توسيع دائرة البحث، بحيث

¹ - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 1.

² - المرجع نفسه، ص ص 19، 12.

³ - مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص ص 28، 29.

تضمّ إليها دراسة الجملة، وأحوالها المختلفة، ودراسة الأساليب التي لا غنى عنها في دراسة أية لغة، كأسلوب الاستفهام، وأسلوب النفي، وأسلوب التوكيد، وغيرها مما يتوقف معرفته على معرفة الجملة، لأنه من عوارضها»¹

ولتعميم موضوع الدراسة، وتوسيع مجال البحث بحيث يشمل أحوال الجملة وما يطرأ على أجزائها من حذف وذكر، وتقديم وتأخير، ونفي وإثبات، كان لابدّ من ضمّ علم المعاني إلى النحو، ولذلك قال: « وبالرغم من أن علماء العربية كانوا قد فرّقوا بين اختصاص النحاة واختصاص أهل المعاني فإننا نرى الاختصاص واحداً، والتفرقة بين صحة الكلام وفصاحته مبنياً على اعتبارات عقلية محضة »²

وقد تابعه في ذلك تمام حسان الذي عاب على النحاة القدامى منهجهم في دراسة اللغة عموماً وفي دراسة الجملة بشكل خاص، فالمعروف أن دراستهم للنحو "كانت تحليلية لا تركيبية" أي أنها كانت تعني بمكونات التركيب أي بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه"³، و« الجانب التحليلي من دراسة النحو يمس معني الجملة في عمومه لا من الناحية الوظيفية العامة كالإثبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني الخ. ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية »⁴ وهو ما ينبو عن الهدف الأساسي لتمام حسان وهو الربط بين المعنى في دراسة الجملة العربية، الأمر الذي سعى إلى تحقيقه تحت عنوان كتابة " اللغة العربية بمعناها ومبناها" ورأى أن التوسل بالبلاغة العربية أفضل طريقة للخروج من هذا المطب واستدراك ذلك القصور لأن النحو تحليل والبلاغة تركيب وأسلوب كما يقول⁵، ولما كان موضوع علم المعاني هو التركيب، فإن النحو أحوج ما يكون إلى هذا العلم، ورأى أن

¹ - المرجع السابق، ص 34.

² - المرجع نفسه، ص 35.

³ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 16.

⁴ - المرجع نفسه، ص 16.

⁵ - المرجع نفسه، ص 16.

النحاة أخطئوا عندما اعتبروا مواضيع من دراسة أسلوب التركيب وصفته وطرق التعبير به وما فيه من إيجاز وإطناب ومساواة وما فيه من فصل ووصل وقصر وتقديم وتأخير هي مواضيع خارجة عن مجال النحو العربي، وهكذا توصل تمام حسان إلى أن علم المعاني قمة الدراسة النحوية أو فلسفتها، ولهذا أشاد بجدارة عبد القاهر الجرجاني في دراسة النظم وما يتصل به من بناء وتركيب وتعليق بل وتبنى أفكاره لوضع نموذجية الجديد.¹

ب. توظيف نظرية فيرث السياقية:

إذا كانت المدرسة التوزيعية الشكلية هي التي أسست لمبادئ التحليل في الدرس النحوي الحديث مع أصحاب الاتجاه الشكلي، فإن التحليل الجديد للغة والذي فتح المجال لدراسة المعنى مع الفريق الثاني من الوصفيين الوظيفيين قام على مبادئ (نظرية فيرث السياقية)، بدءاً من مشروع "محمود السعران" الذي حاول من خلال كتابه (علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي-) سنة 1996م التوفيق بين التحليل الشكلي والتحليل الدلالي للغة، ثم سرعان ما أخذ المعنى يلقي اهتماماً أكبر ويشغل مساحة أوسع في البحث اللساني العربي، حيث أصبح يشمل المعنى المعجمي والوظيفي والسياقي مع "تمام حسان"، وذلك في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) الذي صدر عام 1973م.

إذا بدأنا مع محمود السعران فإن التحليل الوصفي للغة عنده، والذي تناول فيه جميع مستويات اللغة (الصوت - الفونولوجيا - المرفولوجيا - النحو - الدلالة)، قام على مبادئ اتجاهين متعارضين هما: الاتجاه التوزيعي والاتجاه السياقي الذي تعود مبادئه لفيرث (Firth)، في محاولة للتوفيق بين المنهجين في دراسة اللغة العربية، وعلى هذا الأساس يرى «أن التحليلات اللغوية كلها على المستويات المختلفة ليست المعنى ولا هي دراسة المعنى،

¹ - ينظر، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 16.

فلا بد للوصول إلى المعنى من الربط بين النتائج التي توصل إليها هذه التحليلات جميعاً ربطاً يدخل في اعتباره سائر عناصر "سياق الحال"¹.

وكما عرض محمود السعران لمبادئ النظرية السلوكية، وإن كانت النظرية شكلية كما عرف عنها، إلا أنها لم تتجاهل - في رأيه - السياق الذي يرتبط بالكلام، فالمدرسة السلوكية، كما يقول: «لا تتجاهل بعض الذي نسميه العناصر "الاجتماعية" ولكنها تعبر عنها بمصطلحات خاصة بها: إنها لا تتجاهل في الحقيقة شخصية المتكلم وشخصية السامع وبعض الظروف المحيطة بالكلام»²

ومن هنا تأتي أهمية سياق الحال في تحليل اللغة والذي يتكون من شخصية المتكلم والسامع، وما يحيط بهما من أحوال وظروف ومن أثر النص الكلامي في المشتركين وجميع الوظائف الكلامية³. وبذلك تتضح خطوات تحليل النص اللغوي بحسب نظرية فيرث السياقية، كما أبرزها محمود السعران، على النحو الآتي⁴:

1. أن يحلل النص اللغوي على المستويات اللغوية المختلفة (الصوتية، والفونولوجية، والمرفولوجية، والنظمية، والمعجمية).

2. أن يبين "سياق الحال" (الماجريات): شخصية المتكلم، شخصية السامع؛ جميع الظروف المحيطة بالكلم... إلخ

3. أن يبين نوع الوظيفة الكلامية: تمنّ، إغراء... إلخ

4. وأخيراً يذكر الأثر الذي يتركه الكلام (ضحك، تصديق، سخيرة... إلخ)

غير أن محاولة محمود السعران، كما تبدو من عنوان كتابه هي محاولة تنظيرية تقديمية فقط، تقدم المنهج الجديد للقارئ العربي، أكثر منها محاولة تطبيقية، لذلك جاءت

¹ - محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 309.

² - المرجع نفسه، ص 309.

³ - المرجع نفسه، ص 311.

⁴ - المرجع نفسه، ص 312.

محاولة تمام حسان التي حاول من خلالها وضع نظرية متكاملة لتفسير اللغة العربية بناء على مبادئ نظرية فيرث السياقية من جهة، وبناء على مبادئ الدرس النحوي والبلاغي العربي من جهة ثانية فأسس لنظرية تضافر القرائن.

لم يكن تمام حسان مجرد ناقل لآليات منهج غربي دون تطبيق، ولا مطبقاً لإجراءاته دون مراعاة لطبيعة اللغة العربية، كما لم يتنكر تمام حسان لمنهج الدرس اللغوي القديم، لأنه يؤمن بثنائه، فكان أول من أقام جسور تواصل بين الموروث اللساني العربي وإجراءات البحث اللساني المعاصر، يقول محمود أحمد نحلة: «لا أعرف باحثاً استطاع أن يطور منهجاً جديداً من التراث النحوي والبلاغي، معتمداً على منهج من مناهج الدرس اللغوي الحديث، غير الدكتور تمام حسان في كتابه الذي أصدره سنة 1973م، وهو "اللغة العربية معناها ومبناها"¹، حيث استطاع من خلال هذا الكتاب أن يصل لنظرية شاملة في دراسة اللغة، فهو كما يقول عن نفسه: «صاحب أجراً محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر»²، ولا يعود السبب إلى أنه أول من طبق آليات المنهج الوصفي على جميع مستويات اللغة العربية فحسب، بل لأن الباحث استثمر إلى جانب آليات المنهج الوصفي معطيات الدراسات اللغوية التراثية (نظرية النظم الجرجانية)، متجاوزاً البنيوية الشكلية، حينما استأنس بآراء فيرث في دراسة المعنى وربط اللغة بسياق الحال، فهو يجمع بين الشكلية والوظيفية، ومن هنا استوحى عنوانه "اللغة العربية معناها ومبناها"، ويظهر هذا الدمج بين الحقول الثلاث من خلال ما يأتي:

- استثمار المنهج الوصفي البنيوي:

لعل آثار المنهج الوصفي البنيوي ظهرت بجلاء في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" من خلال فكرة "اللغة نظام"؛ ومعنى ذلك أنها منظومة كلية تتكون من أنظمة لغوية محددة

¹ - محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص 81.

² - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 10.

لكل نظام وحداته، وهي وحدات غير منفصلة عن بعضها البعض، وإنما تربط بينها علاقات عضوية وخلافية، قابلة للجدولة بالإضافة إلى عدم قابليتها للاستعارة، فاللغة في منظور تمام حسان «منظمة عرفية للرمز إلى نشاط المجتمع، وهذه المنظمة تشتمل على عدد من الأنظمة يتألف كل واحد منها من مجموعة من المعاني، ثم من طائفة من "العلاقات" التي تربط ربطا إيجابيا، والفروق " القيم الخلافية التي تربط سلبا- بإيجاد المقابلات ذات الفائدة- بين أفراد كل من مجموعة المعاني أو مجموعة المباني»¹

ولا يخفى علينا مدى سيطرة فكرة التقابلات (المشابهة والاختلاف) وفكرة الجدولة والتصنيف على المنهج البنيوي، وقيام مختلف مستويات التحليل على هذا الأساس بدءا من مستوى الأصوات، مثلما تجلى ذلك مع مدرسة براغ الوظيفية مع "ترويسكوي" (Trubetskoy) ورومان جاكبسون (Roman Jakobson)، فالقيم الخلافية (أو السمات المائزة) للصوت هي الأساس الذي يقوم عليه النظام الصوتي في هذه المدرسة، والتضاد الفونولوجي هو الذي يحدد الصوت ويميزه عن غيره من الأصوات سواء كانت سمات نطقية أو سمات سمعية، فالعنصر الصوتي لا يتحدد إلا بالنظر إلى ما يقابله من أصوات، حيث يشترط أن يدخل معها في تضاد فونولوجي واحد على الأقل².

كما يراعي تمام حسان إلى جانب ذلك مبداء من مبادئ البنيوية وهو "مبدأ الكلية"³ وذلك حينما يضع مفهوما للغة، ويتضح ذلك من تعريفه للنظام، فالنظام النحوي- حسب تمام حسان- يعتمد على الصرف والأصوات، كما يعتمد أيضا النظام الصرفي على الأصوات، حيث لا يستغني أي نظام عن غيره من الأنظمة الأخرى لأننا نتعامل مع اللغة «باعتبارها

¹- المرجع السابق، ص34

²- ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص256.

³- مفهوم لساني بنيوي، أحد أهم ما تتسم به البنية، فاللغة بنية عناصرها الداخلية المكونة لها متماسكة، وليست تشكيلا لعناصر متفرقة، والعنصر لا يحمل في نفسه مجموعة الخصائص الكلية إلا داخل ذه الوحدة، وإذا خرج عنها فقد تلك = = الوحدة (ينظر، جان بياحيه، البنيوية، تر: عارف منيمنة وبشير أويري، منشورات دار عويدات، بيروت، باريس، ط4، 1985م ص 8)

منظومة كبرى، تجعل من هذه الأنظمة تترايط في مسرح الاستعمال اللغوي، ويصعب الفصل بينها إلا لأغراض التحليل»¹.

تعمل اللغة إذن بشكل متكامل بحيث لا يمكن الفصل بين نظام وآخر، ولا يمكن لأي عنصر الاستغناء عن غيره من عناصر الأنظمة الأخرى، لهذا وصف تمام حسان اللغة بأنها منظمة ضخمة «متعددة الأنظمة. فلها نظامها الأصواتي الموزع توزيعاً لا يتعارض فيه صوت مع صوت ولها نظامها التشكلي الذي لا تتعارض فيه صيغة مع صيغة، ولها نظامها النحوي الذي لا يتعارض فيه باب مع باب، ولها بعد ذلك نظام للمقاطع ونظام للنبر ونظام للتخيم فهي «منظمة من النظم» على حدّ تعبير بعضهم، ويؤدي كل نظام منها وظيفة بالتعاون مع النظم الأخرى»²

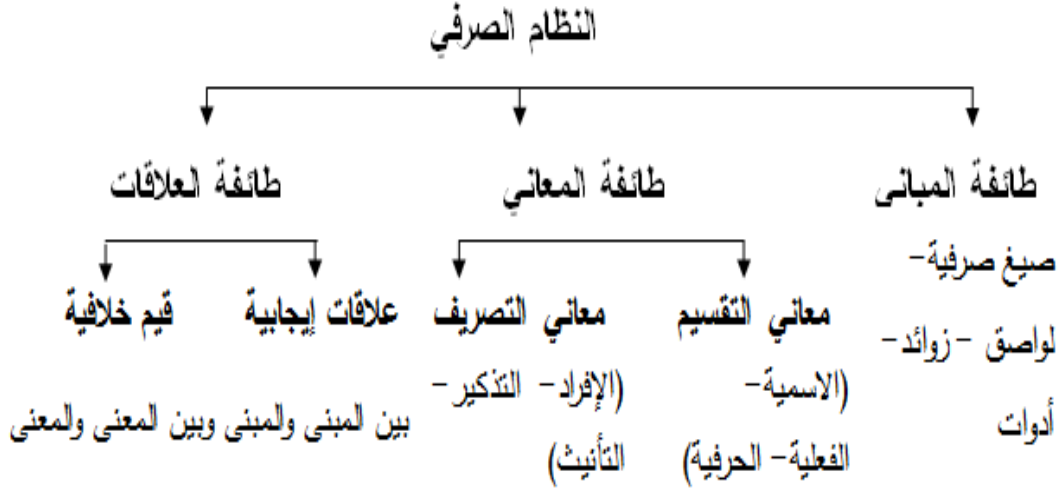
- استثمار نظرية فيرث السياقية ونظرية النظم للجرجاني:

تتشارك كل من النظرية الغربية الحديثة "نظرية فيرث السياقية" والنظرية التراثية العربية "نظرية النظم للجرجاني" في الاهتمام بالمعنى، وتقصي السياقات اللغوية وغير اللغوية (المقامات) التي يختلف المعنى باختلافها، فللمعنى مكانة بارزة في النظام اللغوي لدى تمام حسان، فالى جانب طائفة المباني التي يتكون منها النظام الصرفي وهي (الصيغ الصرفية، واللواصق، والزوائد) يحتوي النظام الصرفي أيضاً على طائفة من المعاني وهي: معاني التقسيم، وتشمل (الاسمية- الفعلية- الحرفية)، ومعاني التصريف، وتشمل (الإفراد- التذكير- التأنيث- التعريف- التثنية)، أما طائفة العلاقات الإيجابية والقيم الخلفية، فهي لا تكون بين المبنى والمبنى فحسب، بل تكون حتى بين المعنى والمعنى أيضاً، كالمقابلة بين

¹- تمام حسان، اللغة العبية معناها ومبناها، ص ص 38، 38.

²- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 58

(ضَرْبٌ) و(شَهْمٌ)، فأولهما "مصدر" وثانيهما "صفة مشبهة"¹، على النحو الذي يوضحه الشكل الآتي:

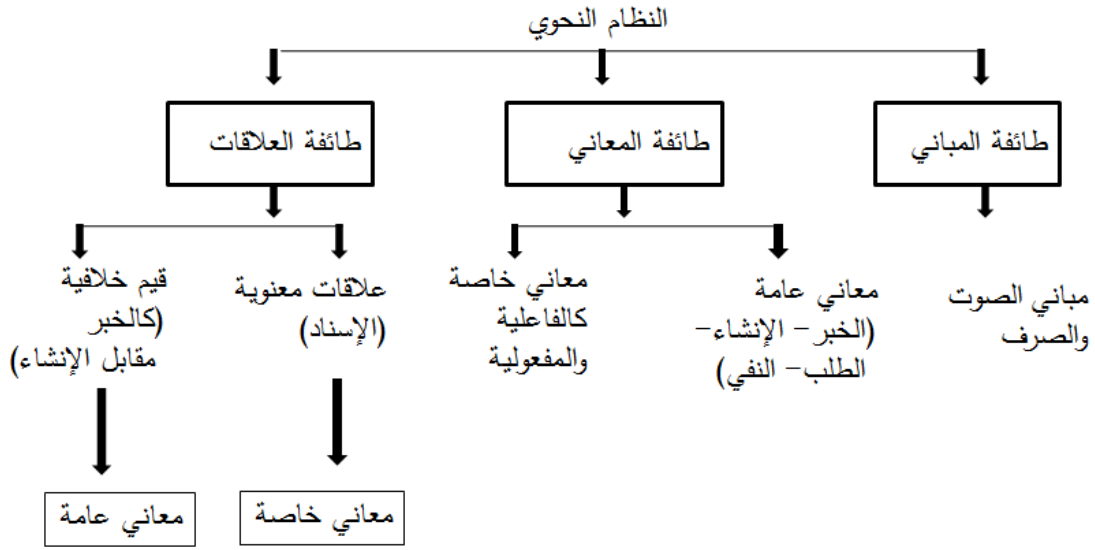


شكل (3): النظام الصرفي للغة العربية في نظرية القرائن

وفضلا عما يقدّمه علما الصوت والصرف من مباني لعلم النحو، يحتوي النظام النحوي أيضا على مجموعة من المعاني النحوية، منها ما هو عام كالخبر والإنشاء والنفي والتأكيد وكالطلب وفيه الأمر والنهي والاستفهام...، ومنها ما هو خاص كالفاعلية والمفعولية والحالية...، أما العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة فتكون قرائن معنوية كالإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية. وتربط بين المعاني العامة قيم خلافية كالمدح مقابل الذم أو المتقدم مقابل المتأخر...²، وذلك ما يوضحه الشكل (4) الآتي:

¹ - تمام حسان، اللغة العبية معناها ومبناها، ص ص35، 36.

² - المرجع نفسه، ص ص36، 37.



شكل (4): النظام النحوي للغة العربية في نظرية القرائن

وبهذا يتكون المعنى الأول لدى تمام حسان، وهو معنى ظاهر النص (معنى المقال)، والذي يتشكل من المعاني المعجمية للكلمات¹ والمعاني النحوية الوظيفية²، ويبقى معنى المقال بحاجة إلى معنى المقام، وهو "المعنى الاجتماعي"³، وهو ما يدل عليه سياق الحال من أحوال المتخاطبين، والظروف المحيطة بالخطاب للكشف عن المعنى الدلالي الكلي للنص، بحيث «لو أننا حاولنا فهم المقال منفصلا عن المقام لجاها فهمنا إياه قاصرا مبتورا أو خاطئا»⁴، وبهذا يتشكل المعنى الدلالي الكلي على النحو الذي يوضحه المخطط الآتي⁵:

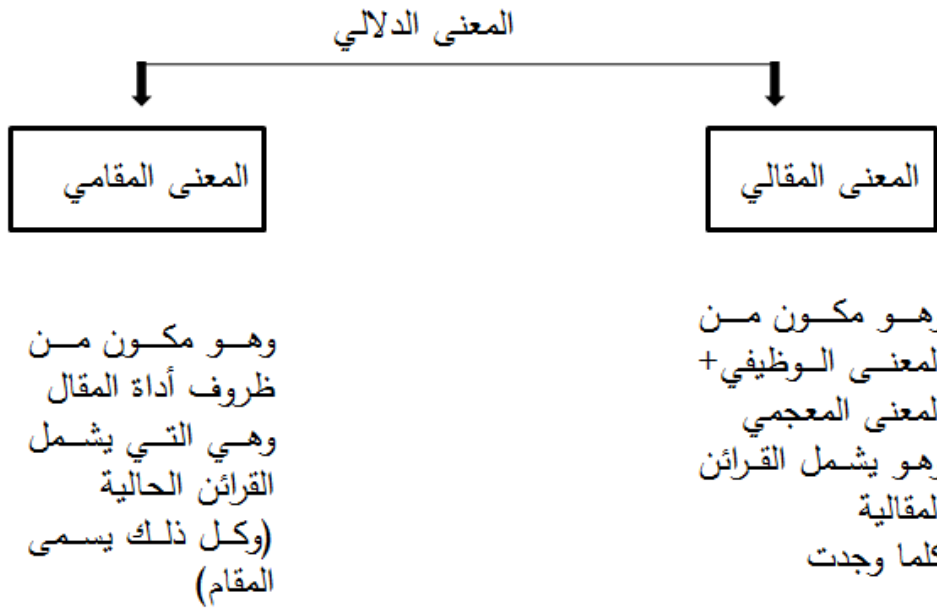
¹ - المعنى المعجمي للكلمة: هو معنى الكلمة المفردة، يكون متعدد ومحتمل خارج السياق، وواحد فقط في السياق. (المرجع السابق، ص323)

² - وهي مجموعة المعاني النحوية الخاصة، كالفاعلية والمفعولية والإضافة (ينظر، المرجع نفسه، ص178)، والتي تربط بينها علاقات سياقية كالإسناد- التخصيص- التبعية.

³ - المرجع نفسه، ص342.

⁴ - المرجع نفسه، ص351.

⁵ - المرجع نفسه، ص339.



مخطط (5): أقسام المعنى الدلالي الكلي.

إن هذا الاهتمام الشديد بالمعنى من قبل تمام حسان، جعل الكثير من الباحثين أمثال (حلمي خليل) يؤكدون تأثره بالنظرية السياقية للباحث اللساني الغربي فيرث¹، الذي درس على يديه في إنجلترا²، هذا الباحث الذي دعا إلى تحليل المعنى اللغوي إلى عناصره الرئيسة من جهة، ووجوب الاعتماد على (المقام) (Context of situation) لكشف ظروف الكلام وملابساته من جهة أخرى³.

وقسم المعنى إلى خمس وظائف أساسية مكونة هي⁴:

1. الوظيفة الصوتية للصوت: باعتباره مقابلاً استبدالياً، فالأصوات لها مواضعها في السياق وفي نظام العلاقات أو البنية الصوتية للغة.
2. الوظيفة التصريفية.
3. الوظيفة التركيبية.

¹ - حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 219

² - عز الدين مجدوب، المنوال النحوي، ص 193.

³ - أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات ص 281.

⁴ - ينظر، محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الإسلامي، لبنان، ط2،

2007م، ص ص 119 - 120.

4. الوظيفة المعجمية للمبنى، أو الكلمة بوصفها مقابلا استبداليا.
5. الوظيفة الدلالية، ولا تتأتى هذه الوظيفة إلا بالتحقق السياقي للمنطوق في موقف فعلي معين ويسمى هذا السياق بسياق الموقف.

ولم يكن تمام حسان اللساني الوصفي الوحيد الذي نبّه إلى أهمية السياق والمقام في التبليغ والتواصل، فقد سبقه إلى ذلك "مهدي المخزومي" قائلا: «لن يكون الكلام مفيدا ولا الخبر مؤيدا غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظا، ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء والقبول»¹، وعلى هذا تكون «الجملة خاضعة لمناسبات القول، والعلاقة بين المتكلم والمخاطب، ولا يتم التفاهم في أية لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات»².

ولعل التقارب المنهجي بين نظرية فيرث السياقية وبين نظرية البلاغيين العرب الأوائل وعلى رأسهم الجرجاني، الذي أعطى النحو معنى واسعا عندما جعل علم المعاني جزءا منه ووضع مقياسا عاما في النقد وهو دراسة نظم الكلام بالنظر إلى ما يؤديه من معاني على خير وجه وأجمله³، كل ذلك جعل تمام يكشف عن ضالة النحو العربي، الذي كان نحوا شكليا في عمومته وأبعد المعنى عن ساحة البحث، فأوحت له نظرية فيرث السياقية بضرورة التوسل بحقل علمي تراثي أعطى المعنى أهمية كبيرة، فاستغنى تمام حسان عن عرض تفاصيل النظرية الغربية لما في التراث اللغوي من ثروة معرفية لغوية كفيلة ببناء نظرية كلية تولي عناية بالمبنى وتفصح مجالا واسعا للمعنى، ولهذا صرح تمام حسان بضرورة التوسل بالبلاغة العربية باعتبارها السبيل الأفضل للخروج من مطب الدراسة الشكلية للتركيب، فالعناية بالشكل تجعل من الدراسة ذات طابع تحليلي في حين يستدعي البحث عن المعنى التركيب، وهو ما يعاب على النحو العربي الذي أخذ طابعا تحليليا لا تركيبيا في دراسة

¹ - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 225.

² - المرجع نفسه، ص 225.

³ - ينظر، محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب، منهج البحث في الأدب واللغة، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر،

دط، 1992م، ص ص 375 - 389.

الجملة العربية؛ أي أن الدراسة كانت تعنى في المقام الأول بمكونات التركيب أي بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه، وهذا ما عبر عنه في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها قائلاً: «والمعروف أن هذا الجانب التحليلي من دراسة النحو لا يمس معنى الجملة في عمومها لا من الناحية الوظيفية العامة كالاتبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني الخ. ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تتبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى وإن كانت تمس ناحية من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط مبنوية أو معنوية ذكروها فرادى ولم يعنوا يجمعها في نظام كامل كالذي فعلته في هذا البحث تحت عنوان التعليق»¹

ولأجل تجاوز هذه النظرة القاصرة في دراسة الجملة العربية احتذى تمام حسان حذو الوصفيين الوظيفيين المعاصرين أمثال إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي في تبني فكرة النظم لعبد القاهر الجرجاني، وذلك بإدخال علم المعاني حيز الدراسة النحوية وجعل علم النحو جزءاً منه، وأقر بذلك مستشهداً بقول الجرجاني: «وإذ قد عرفت أن مدار أمر "النظم" على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه [...] ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في نفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها مع بعض».²

وإذا كانت نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني قد أسست لنظرية القرائن الجديدة والتي جاء بها تمام حسان بديلاً عن نظرية العامل، فإن للبنوية دوراً كبيراً في إبراز الترابط العضوي بين النظام النحوي وما دونه من أنظمة اللغة في الدراسة النحوية. ولنظرية فيرث السياقية دورها كذلك في التأسيس للتقسيم الجديد للنظام النحوي، ولهذا فإن بناء نحو جديد

¹ - تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص 16.

² - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 87.

كلف تمام حسان إقامة جسور بين التراث والدرس اللساني الحديث وبين اتجاه شكلي واتجاه وظيفي.

تتحقق النظرية البنيوية للتركيب بربط النظام النحوي بالنظام الصوتي والصرفي اللذان لا يمكن الاستغناء عنهما، لأن « العلاقة بين الصرف والنحو هي كالعلاقة بين المادة والبناء نفسه... ومعنى هذا أن النحو (وهو هنا يمثل البناء الكبير) هو خلاصة البحث اللغوي على كل المستويات (وبخاصة الأصوات والصرف) وهو محورها الرئيسي الذي تدور حوله ومن أجله كل الجهود في العمل اللغوي بعامة.¹، وبذلك فإن بناء الجملة يتشكل من مجموعة أصوات تكوّن كلمات ذات صيغ وأبنية صرفية ترتبط فيما بينها على نحو معين لتؤدي وظيفة نحوية ما.

أما النظرية النحوية الجديدة والبديلة عن نظرية النحاة الأوائل القائمة على أساس فكرة العامل، ومدى تحكّمه في تفسير ظواهر التركيب المختلفة، فقد اتخذت من فكرة النظم للجرجاني بديلاً للقضاء على ما أسماه خرافة العامل²، والذي لم يعد يتحكّم في تحديد المعنى وذلك بالنظر إلى ما يتركه من أثر إعرابي على أواخر الكلم، وأصبح المعنى تحدّده عدة قرائن ناتجة عن تعليق الكلم ببعضه ببعض على نحو معين.

والتعليق فكرة أخذها تمام حسان عن عبد القاهر الجرجاني، لهذا يقول: «وأما أخطر شيء تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق، فلم يكن النظم ولا البناء ولا التركيب، وإنما كان التعليق وقصد به في زعمي إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية»³، وذلك «لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في

¹ - كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، ط9، 1986، ص29.

² - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص189.

³ - المرجع نفسه، ص188.

السياق ويفسّر العلاقات بينها على صور أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية»¹

1. بنية الجملة العربية ودلالاتها في الاتجاه الوصفي الوظيفي

لم تعد الجملة مجرد بنية شكلية تتكون من مجموعة عناصر أو مكونات يرتبط بعضها ببعض على نحو مخصوص تقتضيه العلاقات التوزيعية، كما ذهب إلى ذلك أصحاب الاتجاه الوصفي الشكلي، بل أصبح بناء الجملة عند أصحاب الاتجاه البنوي الوظيفي يقوم على وظيفتين إخباريتين هما: المسند والمسند إليه، وذلك لأن الجملة لا يمكن أن تتألف إلا من خلال تضام وحدتين فأكثر، ألا ترى أن "ديسوسير" (F. De saussur) مؤسس علم اللغة الحديث، بالرغم من أنه لم يقدم تعريفاً محدداً للجملة إلا أنه أشار إلى أن الجملة هي النمط الرئيس من أنماط التضام، والتضام لا يتحقق في الكلمات فحسب بل في مجموعة الكلمات أيضاً أي في وحدتين فأكثر²، ولذلك يقول أندري مارتيني (Martinet): «إن أصغر قول لا بد أن يشتمل على عنصرين يشير أحدهما إلى مضمون أو حدث ويشد الانتباه إليه ونسميه المسند (prédicat). ويشير الآخر إلى مشارك إيجابي أو سلبي ونسميه المسند إليه (sujet) ويكون تقويم دوره أيضاً على هذا الأساس»³

وهي ثنائية بنا عليها أصحاب الاتجاه الوصفي الوظيفي دراستهم للجملة العربية، سواء مع بداية نشأة المنهج التيسيري أو مع تمام حسان في نظرية القرائن الذي عدّ علاقة الإسناد إحدى العلاقات المعنوية بالإضافة إلى علاقة التخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة، كما سيأتي التفصيل فيه في موضعه.

¹ - المرجع السابق، ص 189.

² - F. De saussure, cours de linguistique générale, ENAG, éditions, ed, Alger, 1994, p37

³ - أندري مارتيني، مبادئ اللسانيات العامة، تر: أحمد الحموي، المطبعة الجديدة، دط، دمشق، 1985م، ص 124

1.3 بنية الجملة العربية ودلالاتها في المنهج الوصفي التيسيري

لم يعد التقسيم القديم للجملة العربية على أساس الشكل؛ أي بناء على صدر الجملة يجدي نفعا مع تقدم درس النحوي الحديث، والذي صار أكثر تماشيا مع ما يقتضيه الأسلوب اللغوي، وتجاوزا لما كان سائدا من تحكيم للشكل على حساب المضمون، دعا مهدي المخزومي إلى تبني أساس جديد في التقسيم يقوم على "مبدأ الإسناد"، ف«الجملة الفعلية هي الجملة التي يدلّ فيها المسند على التجدّد... أمّا الجملة الاسمية فهي التي يدلّ فيها المسند على الدوام والثبوت، وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلا لأن الدلالة على التجدّد إنّما تستمدّ من الأفعال وحدها... أمّا الجملة الاسمية فهي التي يدلّ فيها المسند على الدوام والثبوت أو التي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافا ثابتا غير متجدّد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسما»¹

وإذا كان القدامى يرون أنّ جملة (البدر طلع) تختلف عن جملة (طلع البدر) من منطلق أنّ الأولى اسمية لتصدرها باسم، والثانية فعلية لتصدرها بفعل. فإنّ "المخزومي" يرى أنّ الأولى لا تختلف عن الثانية، فكلاهما جملة فعلية. ولا يظهر الاختلاف إلا في تقديم المسند إليه للاهتمام به.²

فضلا عن تماشي هذا الطرح الجديد مع ما تقتضيه طبيعة اللغة العربية لأنه لا يخرج عن بناء الجملة العربية؛ وذلك لأن أغلب جمل العربية مبنية في الأساس على مسند ومسند إليه، فإنّ هذا التقسيم أيضا مستمد من التراث النحوي العربي، أي يعدّ امتدادا لبحث النحاة الأوائل، فقد بنا النحاة تعريفهم للجملة أو للكلام على أساس الإسناد بدءا من سيبويه في مطلع كتابه (باب المسند والمسند إليه)³، وإذا علمنا أنّ الإسناد عملية مجردة تحصل في

¹ - مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص 41، 42.

² - المرجع نفسه، ص 42.

³ - سيبويه، الكتاب، ج1، ص23

الذهن، كما قال المخزومي «الإسناد عمليّة ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه»¹، فإننا لن نذهب بعيدا عن تعريف الزمخشري للإسناد باعتباره رابطا ذهنيًا بين المسند والمسند إليه، ولو جرد التركيب منهما لكان في حكم الأصوات التي ينعق بها غير معربة²، غير أن انشغال اللسانيين المعاصرين بتحقيق هدف التبسيط والتيسير وتخليص النحو من سيطرة العامل أدت بهم إلى اختصار جميع عناصر الجملة العربية وما تحمله من وظائف نحوية. حيث لم يعد الأمر يقتصر على إدراج جميع المرفوعات على اختلاف وظائفها الدلالية في الجملة العربية ضمن باب واحد، بل تجاوزه إلى باقي مكونات الجملة العربية، حيث أدرجت جميع (المخفوضات) التي كانت تحت مسميات مختلفة، تحت باب واحد هو (الإضافة)، وصارت المنصوبات على اختلاف أبوابها (الحال - التمييز - المفاعيل وغيرها...) تدرج ضمن (متعلقات الفعل) أو (التكملات) فاختصروا بذلك بنية الجملة العربية وما تحمله من مكونات شكلية ودلالية متعددة على النحو الآتي: (مسند + مسند إليه) + (إضافة/ تكملة)، وهذا هو التضييق الحقيقي لمجال النحو، وإن كان هذا الطرح يتماشى مع أهداف التيسير - كما رأى الوصفيون - غير أنه في حقيقة الأمر يبتعد كل البعد عن الهدف العلمي الذي يقتضي الدقة والتفصيل والتأني في الوصف، كما سيظهر من خلال ما يأتي:

أ. ضم المرفوعات تحت باب (المسند إليه)

رأى فريق من الوصفيين على رأسهم إبراهيم مصطفى³ و"مهدي المخزومي" أن "الضمّة دليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويُتحدّث عنها"³، وعلى ذلك لم يعد هناك داعٍ للتفريق بين الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ «فجميع هذه الموضوعات إنما جيء

¹ - مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص 31.

² - الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 24.

³ - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص 50.

بها ليتحدث عنها بحديث، أو ليسند إليها، فهي جميعا مسند إليه، وهي إذن موضوع واحد»¹، أما أهم الأدلة التي تثبت المطابقة بين المبتدأ والفاعل فهي كالاتي:

1. لا فرق بين المبتدأ والفاعل، فكلاهما يتقدّم ويتأخّر على المسند في الاستعمال.²
2. كلاهما قد يكون محذوفا في الجملة.
3. هناك مطابقة بين المسند والمسند إليه في العدد.
4. المطابقة في النوع: أي التذكير والتأنيث.

أما الدليل الأول القائل بضرورة المساواة بين المبتدأ والخبر لاتفاقهما في نفس الرتبة، فيمكن إعادة النظر فيه.

تتألف الجملة الفعلية من فعل وفاعل، وفاعلها قد يكون اسما ظاهرا أو ضميرا بأنواعه أو مؤولا من حرف مصدري أو مؤولا من أن ومعموليتها، أما الجملة الاسمية فأساسها المبتدأ والخبر، وقد يأتي الخبر كذلك اسما ظاهرا أو جملة تامّة اسمية أو فعلية أو شبه جملة.

ولنفترض أننا أمام جملة: (قام الزيدون) أو (أمطر السماء)، إذا ذكر الفعل أولا وهو الخبر الجديد أو المعلومة الجديدة التي تلقاها -وإن كان مفردا- أدرك المتلقي بأنه يعود على جمع لأنه على علم بنوع المخبر عنه مسبقا وهو الفاعل باعتباره معلومة مشتركة .

أما إذا كنا أمام الجملة الآتية: (الزيدون قام) أو (السماء أمطر)، وذكرت المعلومة المشتركة أولا والتي يفترض أن يكون المخاطب عارفا بها وعلى علم إن كانت مفردة أو جمع، فإن المتلقي يبقى في انتظار الخبر الجديد الذي يجهل عدده ونوعه، ولا يعرف إن كان هذا الفعل يعود على الذات المتحدث عنها أم على ذات لم يتم ذكرها في السياق بعد، ولا يعلم إن كان الخبر لفظا مفردا أو جملة فعلية .

¹- مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص81.

²- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، ص55.

فإن قيل: (الزيدون قام) أدرك المتلقي أنها جملة فعلية لكن لا يحسن السكوت عندها، وتحتاج إلى توضيح، فقد يتوقع الجملة على الشكل التالي: (الزيدون قام معلّمهم) أو (السماء أمطر سحابها). على العكس من ذلك الجملة الفعلية التي يحسن السكوت فيها عند الفاعل إذا كان الفعل لازماً، أما إذا اتصل بالفعل ما يحيل على المبتدأ أو يدلّ عليه سيزول هذا اللبس وتتحقق الفائدة ويحسن السكوت.

ولعل بهذه النتيجة نتوصّل إلى نفس ما قاله القدامى من أن تقديم (زيد) في نحو قولنا (قام زيد) ليس بمنزلة تأخير، وهو كذلك ما يفنّد الحكم الأول الذي استشهد به إبراهيم مصطفى" على مطابقة المبتدأ للفاعل، فلو كان تقديم زيد على الفعل بمنزلة تأخير لاستحال قولك: "زيد قام أخوه، وعمر انطلق غلامه" ولمّا جاز ذلك دلّ على أنه لم يرتفع بالفعل بل بالابتداء، ودلّ كذلك على جواز تقديم الخبر على المبتدأ.

وفي مقابل ذلك لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل "لأن الفاعل تنزّل منزلة الجزء من الكلمة (وهو الفعل)¹ والأدلة على ذلك كثيرة ذكرها ابن الأنباري في أسرار العربية.²

وهو ما ينفي الحكم الأول الذي يدل على مطابقة المبتدأ للفاعل من منطلق أن كلاهما يتقدّم ويتأخر، فلفظ (زيد) في جملة (قام زيد) ليس هو نفسه في جملة (زيد قائم)، إذ « لم يبق عندك فاعلاً وإنما يكون مبتدأ وخبراً معرّضاً لعوامل لفظية» كما يقول ابن يعيش في شرح المفصّل.³

كما أنّك إذا أطلقت على المبتدأ والخبر في الجملة المنسوخة اسم المسند والمسند إليه، فقد يظهر من ذلك أنّ التّواسخ لا تغيّر في الجملة أي المعنى، والحقيقة أنّ دخولها يتبعه لا

¹- الأنباري، أسرار العربية، ص76.

²- المصدر نفسه، ص ص80، 81

³- ابن علي بن يعيش النحوي، شرح المفصّل، ج1، ص 84.

محالة تغيّر في الدلالات، فلا تعتقد كما اعتقد الأجنبي بأنّ في كلام العرب لغوا وسأوى بين: زيدٌ قائمٌ، وإنّ زيداً قائمٌ، وإنّ زيدا لقائمٌ.

أما المخزومي فقد أهمل المعنى عندما اعتبر (الرّجاج) في جملة: (انكسر الرّجاجُ) فاعلاً وإن كان وصّفه بأنّه لا اختيار له، إذ كيف يمكن اعتبار هذا النوع من المكونات فاعلاً وقد انتفى فيها أحد أهمّ شروط الفاعلية وهو شرط القيام بالعمل، إذ لا يخفى على أحد أنّ الرّجاج لا يمكن أن يقوم بفعل الانكسار.

كما أهمل الباحثان جانبا مهمّا في هذا الباب، وهو ما تتبّه إليه القدامى، وعلى أساسه استعملوا مصطلح (نائب الفاعل) وهو الجانب الشكلي.

نحن نسلم بأنّ نائب الفاعل هو مفعول به وقع عليه فعل الفاعل، حُذِف للاختصار والإيجاز أو التّعظيم وغيرها من الأغراض، ولما حذِف الفاعل « وجب أن يقام اسم آخر مقامه [...] لأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثا عن غير محدّث عنه »¹، ولم يصح أن نحتفظ بتسمية المفعول به لأنّه اكتسب مقوماته من الإسناد إليه، ومن حيث الموقع، ولأنّه مع الفعل يتنزّل منزلة الجزء من الكلمة.

إن كان غرض الباحثين من هذا ضمّ ثلاثة أبواب تحت باب واحد للحدّ من كثرة القواعد، فإنّ ذلك لا يجب أن يكون على حساب إهمال اللفظ والمعنى، ولذلك لا يصح تقليص الدور الدلالي الذي تؤديه العلامة الإعرابية (الضمة)، فإذا كان الإسناد هو المعنى العام الذي تؤديه الضمة فإنّ التفريق بين الوظائف النحوية المختلفة التي تؤديها نفس العلامة أمر ضروري تفرضه طبيعة التراكيب اللغوية، وعليه لا يمكن تقليص الوظائف النحوية المختلفة الذي تؤديها هذه الحركة الإعرابية في وظيفة واحدة.

¹ - ابن الأنباري، أسرار العربية، ص 88.

ب. ضم المخفوضات تحت باب (الإضافة)

أما ما ينادي به الباحثان من أن «الكسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة»¹ فنجيبه بأن «المجرور قد يأتي منصوبا فينتقل من الإضافة إلى المفعوليّة ويكتسب الحركة التي هي ليست حركة إعراب ومن أمثلة ذلك دخلت إلى الدار، ودخلت الدار»²

وقد تأتي الكلمة مكسورة ولا تكون الكسرة علامة إضافة وذلك في نحو: "ما رأيت من أحدٍ فمن حيث المعنى لا يرتبط (أحد) ب(من)، وإنما يرتبط بالفعل رأيت فهو مفعول به للفعل المذكور، ومنصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الزائد»³.

ج. التقسيم الدلالي للأفعال الناقصة

رأى مهدي المخزومي ضرورة إعادة تقسيم باب (كان وأخواتها) وباب (كاد وأخواتها) بناء على ما تدل عليه الأفعال من معنى.

وإن كان يستدل على ذلك بأنّ (صار) تفيد التحويل فتدخل على ما ليس أصله مبتدأ وخبرا، و(ليس) تفيد النفي، فإنّ دليل القدامى قائم على أنّ هذه الأفعال الناقصة كلّها تشترك في العمل، ولو تتبّعنا الفروق الدلالية فإنّها لا تعدّ ولا تحصى.

وإذا كانت الأفعال تشترك جميعها في أنّها تكون غالبا ناقصة وتدخل على الجملة الاسميّة فتتصب الخبر وتبقي المبتدأ على حاله، فإنّ المخزومي يأتي بأفعال من خارج

¹ - المصدر السابق، ص 50.

² - علي مزهر الياسري، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، ط1، 2003م، ص 409.

³ - وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، إربد الأردن، ط2، 2002م، ص 145.

الباب، بعضها تامّ وبعضها الآخر متعدّد بحرف الجرّ لا لشيء إلاّ لأنّها تشترك في معنى واحد يجمعها.

ما أكثر هذه النماذج لو بتتبّعنا واستقرأنا جميع التراكيب اللغوية خاصّة مع وجود التّرادف، فمثلا تدرج الأفعال: استقرّ - حصل - وُجِدَ - حدث ضمن الأفعال الدّالة على الكينونة العامّة. والتي تأتي (كان) على رأسها، غير أنّ الفرق واضح بين (كان) وهذه الأفعال. التي توظف كلّها في الجملة الفعلية، بينما لا تدخل كان إلا على الجملة الاسميّة، ولا تستعمل في الجملة الفعلية إلاّ حينما تكون تامّة وقلّما تكون كذلك.

أما مع باب كاد وأخواتها فقد عالج مهدي المخزومي هذا الباب انطلاقا من نفس المعيار الذي انطلق منه في إعادة تصنيف كان وأخواتها، حيث قام بإعادة تصنيف أفعال المقاربة تصنيفا دلاليا محضا بعيدا عن التقسيم الشكلي القديم.

ولا شك أنّ اختيار القدامى لمعيار الشكل في عملية التقسيم والتبويب لا يعود إلى أنّهم لم يكونوا على دراية بالفروق الدلالية، بل لأنّهم لم يشاءوا أن يتّخذوها معيارا للتصنيف، ولنتصوّر إلى كم تقسيمات أو أبواب نحوية سنكون أمامها إذا نحن اتّخذنا المعيار الذي انطلق منه المخزومي أساسا للتقسيم؛ وهو معيار المعنى، ذلك أنّ كلّ تغيير لفظي يصاحبه تغيير معنوي، بل قد نجد معاني عدّة للفظ أو للاستعمال الواحد.

كما أنّ الأشكال اللفظية بالإمكان اختزالها وقولبتها في أنماط معيّنّة تسهّل ضم بعضها إلى بعض دون أن يتأثر الشّكل تأثّرًا يحول دون تحقيق الفائدة في التّواصل، أمّا المعنى وهو الغاية والمقصد فالنّصرّف فيه يؤدّي إلى الإخلال والإجحاف، خاصّة وأنّ المعنى يتّصف بالزبنيّة يختلف باختلاف المقام وأحوال المخاطبين، وباختلاف الزّمان والمكان، ومرتبطة بالنّفس وما تنسّم به من تعقيد.

والحقيقة أنّ هذا المنهج في دراسة الجملة كما لم يرق لتحقيق الهدف العلمي للنحو، فهو كذلك لم يحقق الغاية التي سعى إليها الدارسون الوصفيون، وهي تيسير النحو على

المتعلمين، إذ كيف يكون السبيل لتبسيط تعليم العربية نحو قوانينه تعكس عمليات ذهنية مجردة، أليس الإسناد- كما ذهب إلى ذلك المخزومي- «عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه»¹، فأنى للمتعلم في المراحل الأولى أن يميز بين مكونات الجملة من علاقات الإضافة والتعلق وقد اعتاد على الأشياء المحسوسة وصعب عليه تمثل ما هو مجرد.

بالرغم مما وقع فيه دعاة التيسير من مطبات في دراسة الجملة العربية دراسة دلالية تتجاوز الشكل، إلا أنه لا يمكن إنكار فضل الباحثين في إضافة معيار دلالي آخر في تقسيم الجملة العربية، وذلك بالنظر إلى محوري البناء (المسند والمسند إليه)، فضلا عن معيار الشكل: الذي قسمت الجملة العربية على أساسه إلى: جملة اسمية - جملة فعلية - جملة شرطية - جملة ظرفية، ومعيار المعنى العام للجملة الذي قسمت على أساسه الجملة إلى: خبرية - إنشائية - استفهامية...، والمعيار التداولي الذي أدى إلى تقسيمات عديدة في البلاغة العربية بحسب الأغراض التي تؤديها الجملة .

وهو ما يكمل من عمل النحاة الأوائل ويزيد عليه ولا ينقص من عملهم شيئا، فالمعنى لا يحصل إلا بمراعاة هذه الجوانب الثلاثة: الشكل - المعنى الحاصل من العلاقات النحوية التي تحصل على مستوى الجملة وربط كل ذلك بالسياق الخارجي ليكتمل المعنى.

غير أن رجحان كفة المعنى بشكل كبير لدى هذه الفئة من الوصفين على حساب الشكل الذي أهمل بغرض الانتصار للمعنى تماشيا مع ما يقتضيه الدرس اللساني المعاصر، كل ذلك يتناقض مع ما تقتضيه أي نظرية تسعى لتحقيق مبدأ الشمولية، فاللغة ليست معنى فقط أو شكلا فقط فهي معنى وشكل، ولا يمكن بناء نظرية لغوية على جانب دون آخر. ولهذا جاء تمام حسان بنموذج جديد أراد من خلاله أن يؤسس لنظرية جديدة تتصف بالشمول، قوامها المبنى والمعنى معا.

¹ - مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص31.

2.3 بنية الجملة ودلالاتها في نظرية القرائن

لم يقع تمام حسان فيما وقع فيه القدامى -حسب رأيه - من تغليب للشكل على حساب الدلالة، واعتنى بالمعنى وجعله الموضوع الأخصّ لكتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" لأن كل دراسة لغوية لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى¹ وفي الآن نفسه لم يقصي الباحث المبني كما فعل من سبقه حينما قفصوا من الدور الدلالي للحركات الإعرابية، وفسح مجالاً للإعراب داخل نظريته الجديدة، وعدّه واحداً من مجموع القرائن اللفظية والمعنوية المؤدية للمعنى «فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبني بالمعنى»²، ولهذا عد أول باحث لساني في الدرس اللساني الحديث جمع بين المعنى والمبني، فأتسع في المباني حين عرض لقرائن لفظية أخرى غير الإعراب ، واتسع في المعاني النحوية التي حددها الباحثون من قبله في ثلاثة علاقات: الإسناد - الإضافة - التكملة إلى علاقات أو قرائن معنوية أخرى.

بدأ تمام حسان من فكرة مهمة انطلق منها الجرجاني في تأسيسه لنظرية النظم وهي فكرة "التعليق"، ورأى أن «فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معا في الإعراب في السياق ويفسر العلاقات بينها»³.

ومفهوم التعليق عند تمام حسان هو: «إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية»⁴، جمع "تمام حسان" جميع هذه القرائن اللفظية والمعنوية في المخطط التالي:⁵

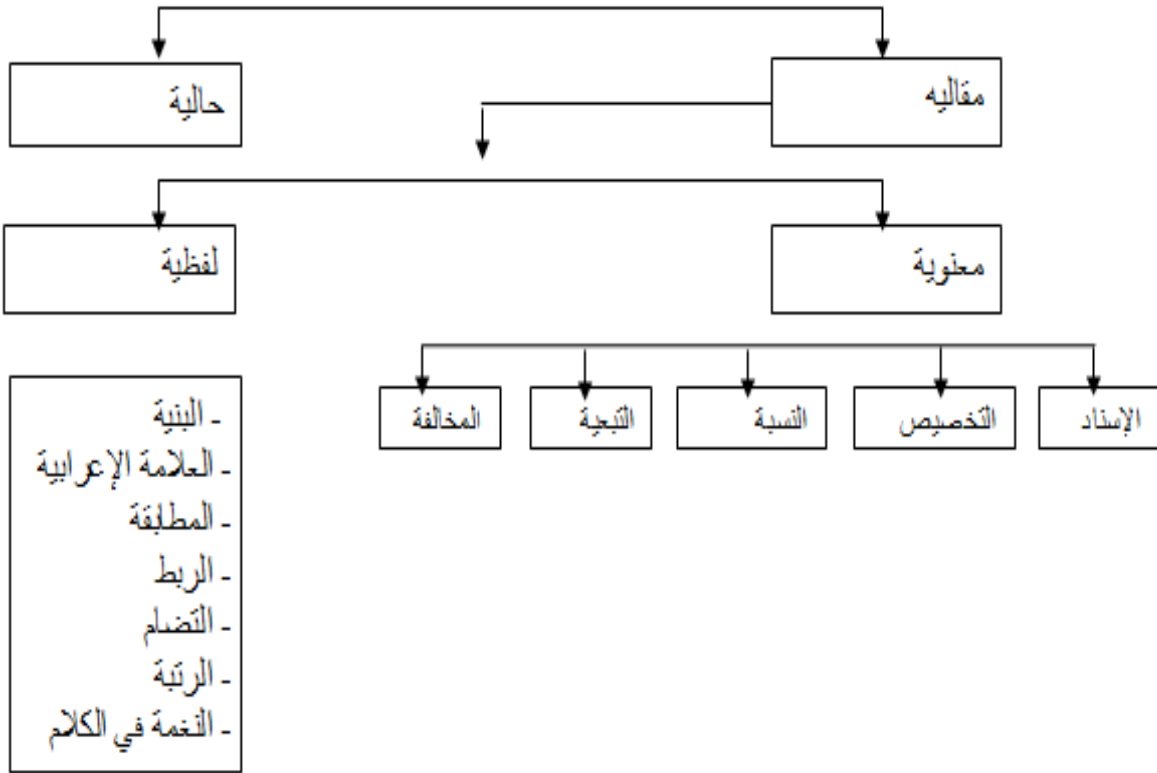
¹- تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص9.

²- المرجع نفسه ، ص9.

³- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص189

⁴- المرجع نفسه، ص 188

⁵- المرجع نفسه، ص ص190-204



شكل (7): قرائن التعليق اللفظية والمعنوية عند تمام حسان.

عمل "تمام حسان"، من أجل تجاوز النظرة الشكلية للقمامى في مستوى التنظير، على تتبع بعض العمليات التي تحصل في الذهن أثناء الكلام والمعاني التي تفيدها عناصر التركيب والخصائص اللفظية جاعلا منها قرائن يُهتَدَى بها إلى المعنى، فجمع بين الشكل والمعنى في الجهاز النحوي الجديد القائم على مجموعة من القرائن المعنوية وهي: الإسناد، التخصيص، النسبية، التبعية والمخالفة وميَّز تحت كل قرينة بين مجموعة من المعاني التي تؤديها كالغائية والمعية والظرفية والتفسير والإخراج والملابسة والتعدية والمخالفة بالنسبة لقرينة التخصيص وهكذا مع بقية القرائن المعنوية، إلى جانب القرائن اللفظية كالصيغة والمطابقة والربط والتنظام والرتبة والنغمة الصوتية والإعراب، وعدها السبيل الذي يغني البحث عن نظرية العامل.

وعليه فإن تحليل جملة (قابل زيد عمرا) مثلا بناء على هذا النموذج يأخذ الشكل

الآتي:

قابل: فعل

زيد: فاعل؛ تدل عليه عدد من القرائن: (قرينة معنوية: وهي هنا الإسناد؛ باعتباره العلاقة الرابطة بين الفاعل والفعل، وقرائن لفظية: وهي هنا البنية؛ باعتباره اسم، والعلامة الإعرابية؛ باعتباره مرفوع، والتضام؛ باعتباره فاعلا، الرتبة؛ باعتباره متأخرا عن الفعل) محمدا: مفعول به؛ والقرائن الدالة على ذلك: (التعدية؛ وهي قرينة معنوية تربط المفعول به بالفعل الذي يحتاج إلى مفعول ليتم المعنى، البنية؛ باعتباره اسما وليس قسما من أقسام الكلام الأخرى التي لا يصح معها أن تتخذ كلمة ما وظيفة المفعولية، العلامة الإعرابية؛ باعتباره منصوبا، وهما قرينتا لفظيتان).

وإن كان تمام حسان تجاوز ما وقع فيه بعض معاصريه من تغليب للمعنى على حساب الشكل أو تغليب للشكل على حساب المعنى، إلا أن الباحث لم يستطع الخروج عن عما وقع فيه معاصروه من تقليص لمعاني النحو، بسبب سيطرة غاية التيسير على البحث، وكل ما فعله هو اختصار الكثير من التعريفات التي كانت في كتب النحاة الأوائل.

إذا أخذنا من مخطط تمام حسان السابق القرائن التالية: الإسناد، النسبية والتخصيص وجدناها عمليات ذهنية مجردة تربط بين عنصرين في التركيب على نحو معين، فالإسناد ذلك العقد الذي يربط بين طرفي الإسناد: المسند والمسند إليه، وهو تركيب يحصل في الذهن بالشكل الذي يبني فيه المسند على المسند إليه ويتحدث به عنه، والنسبة في اصطلاحه هي "قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضا وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية"¹، والتخصيص لا يختلف عن النسبية سوى في تخصيص علاقة الإسناد.

لأشك أن هذه العلاقات المعنوية وغيرها لم تخف على نحائنا الأوائل، فسيبويه يتحدث عن الإسناد في مطلع كتابه (باب المسند والمسند إليه)²، والأشموني عن النسبة¹، وإن لم

¹ - تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص 201.

² - سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 23

يستخدم القدامى على المفاعيل الخمسة بتسمية واحدة تدل على الغرض العام الذي تؤديه هذه الكلمات، فإن الوظيفة المشتركة التي تؤديها الكلمات وهي التخصيص ماثلة في تعريف كل باب منها؛ فالمفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل²، وعلى هذا لا يظهر إلا إذا كان الفعل متعديا، جاء في أسرار العربية: «إن قال قائل: ما المفعول؟ قيل: كل اسم تعدى إليه فعل. فإن قيل؟»³، والمفعول معه سمي بذلك لدلالته على المعية، أما المفعول لأجله فأهم شروطه أن يكون معللا لما قبله جاء في الهمع: «وشروطه: أن يكون معللا بخلاف المصادر التي لا تعليل فيها» وسمي المفعول فيه بالظرف أيضا لدلالته على الظرفية كما جاء في شرح ابن يعيش: «اعلم أن الظرف ما كان وعاء لشيء وتسمى الأواني ظروفًا لأنها أوعية لما يجعل فيها وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها، والظرف على ضربين ظرف زمان ومكان»⁴ والتمييز «ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة أو مقدرة»⁵... ، وكذلك الأمر مع بقية المخصصات التي تخصص العلاقة الإسنادية بقرينة معينة ذكرها النحاة في مؤلفاتهم فعبّر عنها تمام حسان بنفس المصطلحات أو بمصطلح مستحدث يوحي بالمعنى نفسه كالملابسة في الحال التي تعني عند تمام حسان ملابسة الحال للهيئات، قال تمام حسان: «أما الملابس للهيئات فهي قرينة معنوية على إفادة معنى "الحال" بواسطة الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو بدونها. فإذا قلت "جاء زيد راكبا" فالمعنى جاء زيد ملابسا لحال الركوب»⁶

¹- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص203.

²- السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص5

³- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص85

⁴- ابن يعيش، شرح المفصل، ج2، ص41

⁵- محمد بن حسن الإستراباذي الرضي، شرح الرضي لكافية ابن حاجب، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس،

بنغازي، ليبيا، ط2، 1996م، ج2، ص53.

⁶- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص198.

فملا بسة الحال لهيئة الذات وليس للذات نفسها هي ما ركز عليه القدامى في تمييزهم بين النعت والحال، وقد جاء في الكافية تمييز الرضي للحال من منطلق أنها ترفع الإبهام عن هيئة الذات لا عن نفسها في حين ترفع الصفة الإبهام عن الذات نفسها، وذلك نحو جاءني رجل طويل، فالذات هنا مبهمة حتى تأتي الصفة لتمييزها بالطول عن القصر.¹

ولما جاء تمام حسان لخص جميع هذه التعريفات وغيرها في مجموعة من القرائن وأعطاهما الشكل الآتي:

جدول (8): دلالات قرينة التخصيص المعنوية

القرينة المعنوية	المعنى الذي تدل عليه
1. التعدية	المفعول به
2. الغائية (وهي تشمل غائية العلة وغائية المدى)	المفعول لأجله والمضارع بعد اللام وكي والفاء ولن وإذن الخ
3. المعية	المفعول معه والمضارع بعد الواو
4. الظرفية	المفعول فيه
5. التحديد والتوكيد	المفعول المطلق
6. الملا بسة	الحال
7. التفسير	التمييز
8. الإخراج	الاستثناء
9. المخالفة	الاختصاص وبعض المعاني الأخرى

¹ - الرضي، شرح كافية ابن حاجب، ج2، ص53.

جمع تمام حسان بين جميع هذه الأبواب ضمن باب واحد وهو التخصيص أي باعتبار القرينة التي تشترك فيها جميع هذه المعاني النحوية، غير أن غاية التيسير والاختصار لا تشفع له فيما تجاوزه من تفاصيل التعريف والتي تكشف عن السمات المائزة لكل باب نحوي، لأن ذلك مما يتضارب مع أهداف العلم ومن ذلك جمع جميع المنصوبات ضمن قرينة التخصيص، بالرغم من أن التخصيص - فيما يبدو - لا يصلح قرينة لجميع الأبواب النحوية؛ والمقصود هنا قرينة التمييز والاستثناء ذلك لأن التمييز نوعان: تمييز الذات وتمييز النسبة، أما الأول فلا يختص علاقة إسنادية لأنه يزيل إبهام الاسم المفرد قبله، وإذا قلنا أن الغرض منه التخصيص، فذلك من منطلق أنه يخصص عنصرا لسانيا واحدا لا علاقة إسنادية، مثل أن تقول: اشتريت رطلا لحما، فاللحم تخصيص للمقدار الذي قد يكون سكرا أو برتقالا، واللحم تخصيص لهذه القيمة (رطل) أما تمييز النسبة، فهو قسمان¹:

أ- محول: ويشمل ما كان قوله أصله فاعلا لقوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيبا﴾²، أو مفعولا لقوله تعالى: ﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾³، أو مبتدأ لقوله عز وجل: ﴿أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا﴾⁴

ب- غير محول: نحو أكرم سليم رجلا.

وعلى هذا فالتخصيص علاقة لا تصلح قرينة لجميع أنواع التمييز؛ فهي لا تصلح في النوع الأول لأن الجملة فيه محولة عما كان أصله فاعلا أو مبتدأ وقرينتها الإسناد، ولا تصلح حتى فيما كان أصله مفعولا رغم اشتراكهما في القرينة لأن التمييز معني نحوي والمفعول معني نحوي آخر، ولا تصلح في الثاني لأن التمييز فيها يزيل إبهام المفرد.

¹ - مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية راجعه ونقده: عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط28، 1993م، ج3، ص ص115-116.

² - سورة مريم، الآية: 4

³ - سورة القمر، الآية: 12

⁴ - سورة الكهف، الآية: 34

ويلاحظ على الباحث التكلف لإثبات قرينة التخصص للتمييز، ويظهر ذلك في قوله: "ولاشك أن الإبهام عموم وأن تفيد تخصيص لهذا العموم مادام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم "

والحقيقة أن قرينة التخصيص قد تنطبق على نوع واحد من الاستثناء وهو الاستثناء المتصل الذي ذهب العلماء إلى أنه إخراج بعض من كل شرط أن يكون من جنسه، أما النوع الثاني فهو الاستثناء المنقطع على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه، إنما صح على سبيل المجاز والحمل على لکن في الاستدراك، أو حسب سببويه جاء على معنى: ولكن زيد، ولا أعني زيدا في جملة ما رأيت أحدا إلا زيدا .

وعلى هذا، فإن كان المستثنى في الأول تربطه علاقة تخصيص بالإسناد فإن المستثنى الثاني لا تربطه علاقة التخصيص لأنه استدراك على ما قبله ولا يصلح تخصيصه بنفس القرينة.

وبالتالي يمكن القول أن لكل باب خصائص تستوجب مراعاتها، وإدراج الباب ضمن قرينة عامة فيه إجحاف في حق البحث النحوي العربي وهو ما تمت مراعاته من قبل النحاة القدامى، ولاحظنا إهماله من قبل النحاة المعاصرين في سبيل مراعاة النماذج التي خرجوا بها.

فضلا عن أن مصطلح (تخصيص) الذي اختاره تمام حسان قرينة معنوية للمفاعيل الخمسة، الحال، التمييز والاستثناء مصطلح فضفاض، يفضل أن يبقى في خانة الأغراض، وذلك لاشتراك علاقات أخرى فيه غير المفعولية كالإسناد مثلا، نحو: " تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي تقول مثلا: محمد سعى في حاجتك، وخالد أنجز هذا الأمر، أي ليس غيره".¹

¹ - فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، شركة العاتك، القاهرة، مصر، دط، دت، ج2، ص 46.

إلى جانب الارتباط اللفظي بين التابع والمتبوع بفضل قرينة المطابقة التي تظهر خاصة على صعيد الحركة الإعرابية، يربط بين التتابع قرينة معنوية وهي التبعية التي تدل على ارتباط التابع بالمتبوع معنوياً، وتدرج ضمنها قرائن هي: النعت - العطف - البديل - التوكيد.

أما التبعية باعتبارها رابطاً معنوياً فهي أكثر ما شد اهتمام تمام حسان في تعريف النحاة الأوائل للتتابع فرشحها لأن تكون قرينة مشتركة بين جميع التتابع واستغنى بها على باقي السمات المميزة للتتابع والتي تميز بين مكون وآخر في التتابع لأنه يهدف دائماً - كما قلنا - إلى الاختصار، وجميع تعريفات النحاة الأوائل للمختلف التتابع تحتوي هذه السمة المشتركة، بدءاً من تعريف سيبويه الذي عبر عن ذلك الارتباط المعنوي الشديد بين النعت والمنعوت بعبارة (الاسم الواحد)¹، فالنعت والمنعوت كالاسم الواحد لما يربطهما من صلة دلالية مشتركة، وهو ما سبق الإشارة إليه سالفاً في سياق الحديث عن أقسام الكلم، ويرتبط البديل بالمبدل دلالياً أيضاً ويأخذان نفس المصير حين يأخذ الاسم الثاني (البديل) مكان (المبدل منه)، ومثال ذلك ما جاء في كتاب سيبويه «من ذلك: ما مررت برجل بل حمار، وما مررت برجل ولكن حمار، أبدلت الآخر من الأوّل وجعلته مكانه»²

ويشتد الارتباط بين التابع والمتبوع حتى يأخذ التابع نفس الوظيفة النحوية للمتبوع في المعنى، وذلك ما ورد في الكتاب يقول سيبويه: «في قولك: خاف الناس ضعيفهم قويهم، ولزِمَ الناس بعضهم بعضاً، فلما قلت: ألزمت وخوفتُ صار مفعولاً، وأجريت الثاني على ماجرى عليه الأول وهو فاعل، فصار فعلاً تعدّى إلى مفعولين»³

¹ - سيبويه، الكتاب، ج1، ص421

² - المصدر نفسه، ج1، ص339.

³ - المصدر نفسه، ج1، ص135.

ويلخص الزمخشري العلاقة الدلالية الجامعة بين لفظ التأكيد والمؤكد حين يقول: «وجدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه وأمطت شبهة ربما خالجه أو توهمت غفلة وذهابا عما أنت بصدده فأزلته وكذلك إذا جئت بالنفس والعين فإن لظان أن يظن حين قلت فعل زيد أن إسناد الفعل إليه تجوزا أو سهوا أو نسيانا وكل وأجمعون يجديان الشمول والاحاطة»¹

يظهر من هذا التوضيح لفائدة التأكيد مدى ارتباط التابع بالمتبوع في التأكيد وفضلا عن الارتباط الكلي بينهما عن طريق تكرار نفس اللفظ لغرض تقوية المعنى، يرتبط أيضا التابع بما سبقه ارتباطا جزئيا فتجمعهما علاقة اشتمال أو إحاطة.

وأما الاسم المعطوف فهو كما جاء في الكافية يشترك مع متبوعه في نسبة الفعل أو الاسم إليه تماما كما ينسبان إلى المتبوع².

يبدو أن نظرية تمام حسان قامت في الأساس على جمع أهم الخصائص المميزة لعناصر التركيب من التراث النحوي، وذلك بالوقوف في كل تعريف عند أهم سمة مميزة للباب النحوي (المفاعيل الخمسة- التمييز- الحال- المستثنى- العطف- البديل- التأكيد...)

لاتخاذها قرينة للمعنى فخرج بمجموعة قرائن مرتبة ترتيبا محكما في مخطط تيسيري.

وإن كان النحاة قد فصلوا في هذه القرائن وأعطوا كل عنصر حقه أوراقا من الوصف فإن ذلك لم يكن تكرارا أو حشوا بل دليلا على التآني في الوصف، فخرجوا بسمات عديدة لم يتعرض لها الوصفيون على رأسهم تمام حسان، والمقارنة بين تعريف القدامى للباب النحوي أو الوظيفة النحوية التي يشغلها العنصر التركيبي وبين مايقابلها لدى تمام حسان من قرائن معنوية وما تدل عليه من معاني، يكشف الفرق بين التعريفين وكيف أن تمام حسان اختصر

¹- الزمخشري، المفصل، ص ص 111-112.

²- شرح الرضي على الكافية، ج2، ص331.

كثيرا من التفاصيل والخصائص التي تثري الحدود وتمنع دخول أبواب نحوية أخرى في الباب الواحد.

هذا ولا يمكن التسليم بكل ما اقترحه تمام حسان من قرائن في نظريته الجديدة، مما يحتاج إلى إعادة نظر وتمحيص، ومن ذلك قرينة الخلاف التي استعملها نحاة الكوفة وتوسّع فيها تمام حسان ومهدي المخزومي من النحاة المعاصرين لتشمل عدّة مواضع، و ذلك حتى تفسّر به ما خرج عن حدود نظريته، فهو يقرّ بأنّ العوامل لا أثر لها وإذا اصطدم بأنماط أخذت فيها الكلمات حالة إعرابية ما دون غيرها بسبب العامل اتخذ من الخلاف وسيلة لتخريج هذه القضية.

وإذا كان النحاة قد قاموا بجهود جبّارة لجمع ما تشابه من الاستعمالات اللغوية جمعا مبنيا على أساس عقليّ منطقيّ يوافق طبيعة اللغة، فإنّ تمام حسان اتخذ من هذا المصطلح وسيلة لفصل هذه الأنماط من جديد بعضها عن بعض، فالخالفة قرينة استعان بها تمام حسان كمخرج لتفسير ما يلحق كثيرا من الكلمات من ظواهر إعرابية، وهو ما يعاب على نظرية تمام حسان التي لم تجد تفسيراً لتنوع الحركات الاعرابية في كلام العرب.

وبناء على هذا فإنه من الصعب تقبل هذا النموذج الذي قدمه تمام حسان على أنه نظرية كلية لما تبين فيه من نقائص ولافتقاده للأهم شروط النظرية وهو الشمول، والاحتفاظ بنظرية النحاة الأوائل سيكون أفضل أمام هذا النموذج المقترح ونحن في سبيل البحث عن نظرية كلية تتصف بالشمول والدقة، خاصة وأنّ النحاة الأوائل لم يهملوا جانبا من جوانب المعنى أو الشكل التي ذكرها تمام حسان والذي لا يدعو أن يكون نموذجه سوى اختصارا وإعادة ترتيب وتنظيم لنحو الأوائل وهو مما يحسب للباحث، الذي نحسبه من أهم الباحثين الذي بدعوا طريقا صحيحا في إعادة ترتيب النحو العربي وتنظيمه تنظيميا يتماشى مع شروط صناعة نظرية، فمهد الطريق لنظرية منتظرة تكون أكثر دقة وتفصيلا وشمولية.

وإذا كان تمام حسان قد جمع بين المعنى والمبنى في صياغة هذا النموذج الجديد، وكشف البحث أسبقية النحاة الأوائل إلى جميع هذه القرائن الدلالية، فإن البحث يؤكد من جهة أخرى أيضا أسبقية النحاة الأوائل إلى جميع القرائن اللفظية التي أحسن تمام حسان جمعها وترتيبها في نموذج الجديد.

فالبيت الذي عرّف من خلاله ابن مالك (الاسم) اعتمد فيه على أربعة قرائن مميزة وهي: الصورة الإعرابية (الجر)، الرسم الإملائي (التنوين وال التعريف)، التضام (النداء)، بالإضافة إلى القرينة المعنوية (الإسناد)، ويظهر ذلك من قول ابن مالك في ألفيته:

بالجر والتنوين والنداء، وأل ومسند للاسم تمييز حصل¹

وتظهر أيضا قرينة الربط في تعريف الفعل وهي: (تاء فعلت، تاء التأنيث، ياء المخاطب، ونون التوكيد، وذلك من خلال بيته القائل فيه:

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونون أقبلنّ فعل ينجلي²

إذا أخذنا بنموذج "تمام حسان" من جانب التيسير وافترضنا ضرورة الاستعانة بجميع هذه القرائن، فهل بإمكان المتكلم من جهة والمستمع من جهة أخرى أن يستحضرا جميع هذه القرائن أثناء عملية التخاطب؟ وهل تعد حقا السبيل الأمثل لسبر أغوار المعنى؟ وهل نظرية القرائن كفيلة حقا بأن تغني عن نظرية العامل؟

لعل ما قام به تمام حسان من تفصيل في قضية القرائن اللفظية والمعنوية يصب ضمن ما اسماه عبد الرحمن الحاج صالح بالنحو العلمي، وهو مما لم يغفل عنه النحاة العرب الأوائل، الذين تنبهوا إلى مختلف القرائن التي ذكرها تمام حسان، أما اختيار النحاة قرينة الإعراب وربطها بالعامل مما يدرج ضمن النحو التعليمي، لان غرضه التيسير على

¹ عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار مصر للطباعة، القاهرة، مصر، ط20، 1980م، ج1، ص16.

² المصدر نفسه، ج1، ص22

المتعلمين خاصة وان النحو العربي وضع لضبط الكلام، معنى ذلك أن النحاة لم يغفلوا عن الجانبين فوضعوا تفسيراً متكاملًا للجملة العربية تفسيراً يشمل المعنى والمبنى معا وإن كان ينقصه الترتيب، ثم حصر النحاة جميع القرائن في قرينة واحدة وهي الإعراب، مما بدا من خلال التبويب الذي وضعه النحاة بحسب الظواهر الإعرابية (المرفوعات - المنصوبات - المخفوضات)، أو بحسب العوامل المؤدية إلى ظهور هذه الحركات على أواخر الكلم، وذلك بهدف نقل هذه القواعد للمتعلمين، لأن الغرض العام من وضع النحو هو تقويم الألسنة وتعليم العرب وغير العرب النطق الصحيح للغة القرآن.

لقد سعى النحاة القدامى من أجل وضع نحو تعليمي يسهل تعلم العربية وممارستها بلا عوائق وحفظها من جهة أخرى، فكانت أفضل وسيلة لذلك تسهل وتسرع عملية الضبط هي التركيز على نظرية العامل والإعراب لما بينهما من ارتباط ظاهر قريب من الفهم، وفي ذلك مراعاة لجميع مستويات المتعلمين: المبتدئ والأجنبي والشاعر الخطيب... المتخصص وغير المتخصص، ونظرية القرائن كما رأينا وضعت للمتخصصين ولم تراخ المتعلمين.

وإن فشل تمام حسان في وضع نحو سهل للمتعلمين؛ بسبب تركيزه على العلاقات الدلالية التي تربط بين عناصر التركيب في الذهن، فإنه فشل أيضا في وضع نحو علمي لأنه اختصر هذه القرائن الدلالية تحقيقا لغاية التيسير التي لازال الباحث يطمح إليها سيرا على مذهب معاصريه.

2. الحدود الفاصلة بين علمي النحو والمعاني عند عبد القاهر الجرجاني

لو أردنا أن نؤصل لفكرة الوصفين الوظيفيين لضم علم المعاني إلى النحو العربي في البحث اللغوي الغربي، لما وجدنا مقابلا لها في النحو العربي أو في البلاغة العربي، كما اعتقد أصحاب الاتجاه الوصفي، والحدود الفاصلة بين البلاغة والنحو كانت ولا زالت إلى اليوم من مسلمات العديد من الباحثين اللغويين العرب، وجميع تعريفات النحاة والبلاغيين

للنحو أو للبلاغة العربية توحى بالضرورة إلى الفروقات البارزة بين النحو عن البلاغة العربية، وقد لخص هذه الفروق مجموعة من الباحثين.

حيث ذكر السيد الجرجاني في شرح المفتاح علوم الأدب التي تبحث عن المركبات قائلاً: «وأما عن المركبات على الإطلاق ، فإما باعتبار هيئتها التركيبية، وتأديتها لمعانيها الأصلية، فعلم النحو، وأما باعتبار إفادتها لمعان مغايرة لأصل المعنى _ فعلم المعاني»¹

ويقول ابن كمال باشا: «ويشارك "النحوي" صاحب (المعاني) في البحث عن المركبات، إلا أن النحوي يبحث عنها من جهة هيئتها التركيبية صحة وفساداً، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجهة السداد، وصاحب (المعاني) يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة في التركيب وقبحه»²

وأما صاحب كشاف مصطلحات الظنون، فيفرق بينهما قائلاً: «علم النحو ويسمى (علم الإعراب، على ما في شرح اللب، وهو ما يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقماً، ثم قال: والغرض منه. الاحتراز من الخطأ في التأليف، والإقبال على فهمه، والإفهام به [...] وموضوع النحو في اللفظ الموضوع مفرداً كان أو مركباً [...] وهذا هو الصواب [...] وخرج بهذا التعريف -علم المعاني والبيان والبديع- فإنها بها تعرف كيفية التركيب من حيث الفصاحة والبلاغة ونحوها، لا من حيث الصحة و السقم».³

ويميز بينهما عبد المتعالي الصعيدي قائلاً: « وإذا كان علم النحو ينظر في بعض ما ينظر فيه علم المعاني من الذكر والحذف والتقديم والتأخير وغير ذلك، فإنما ينظر فيها من جهة بيان وجوه صحتها وامتناعها، وأما علم المعاني فإنما ينظر فيها من جهة بيان الوجوه

¹ - عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ، الرياض، السعودية، ط2، دت، ص230، نقلاً عن: القاضي عبد الجبار، شرح المفتاح، ص124.

² - محمد الخضر حسين، دراسات في العربية و تاريخها، مكتبة دار الفتح، دمشق، سوريا، ط2، 1960م، ص183.

³ - محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996م. صص23، 24.

التي ترجح بعضها على بعض»¹، ويراد من ذلك أن علم النحو « يدرس أحوال اللفظ من تنكير وتعريف، وتقديم وتأخير وحذف وذكر الخ ، لكنه يدرسها من وجهة مغايرة لما عليه الأمر في علم المعاني، فهو يتبين جواز التقديم وامتناعه ووجوبه، وجواز الحذف وامتناعه ووجوبه، ويتكلم على التعريف والتكثير، التأكيد وعدمه، لكنه لا يعالجها من حيث إنها تلبى مطلباً فنياً يقتضيه المقام وتستدعيه الحال، فقد تكفل بذلك علم المعاني»²

وعلى هذا تبدو بوضوح الحدود الفاصلة بين علم النحو وعلم البلاغة، فالنحو يبحث في التراكيب من حيث الصحة والفساد، وعلم المعاني هو ما يعرف به كيفية التركيب من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة.

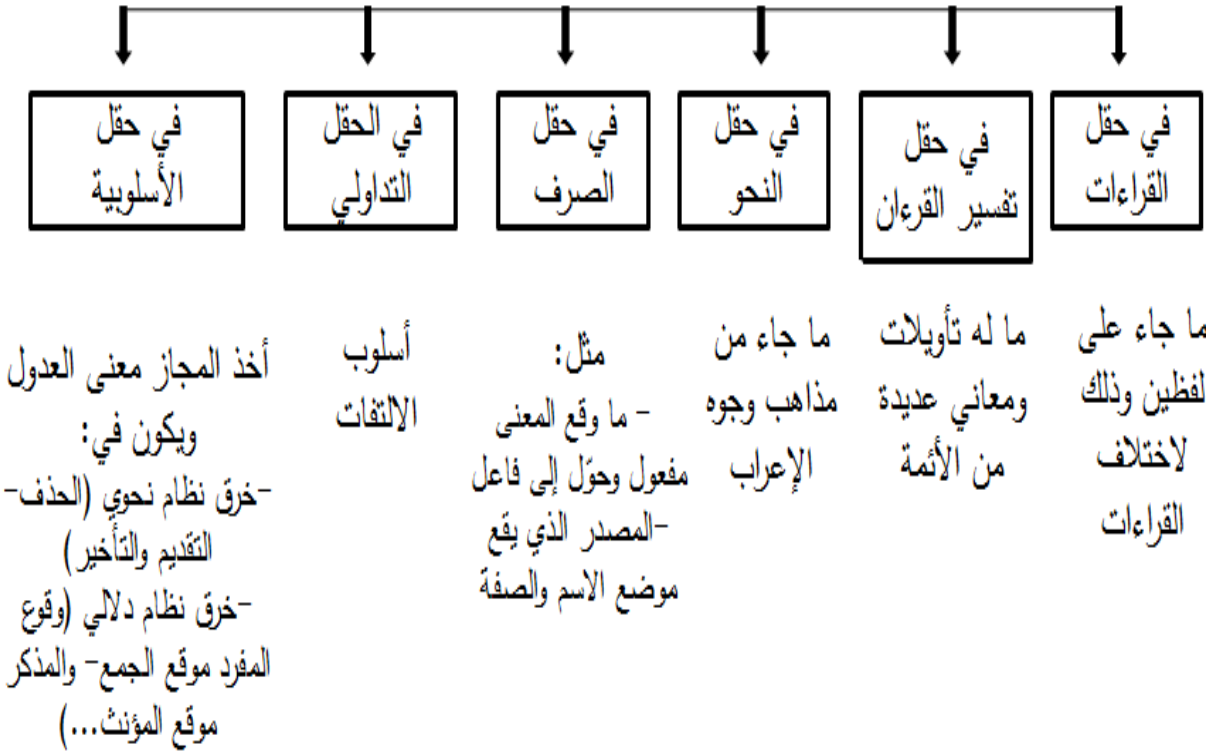
أما إذا عدنا إلى الكتب التي استشهد بها النحاة المعاصرون وأصلوا من خلالها لهذه الوجهة من النظر، مثل كتاب "المجاز" لأبي عبيدة معمر بن المثنى، وكتاب "دلائل الإعجاز" للجرجاني، وترصدنا فكرة ضم علم المعاني إلى النحو في ثنايا هاذين الكتابين، لما ظهر أثر لهذا الرأي، فكتاب المجاز للمثنى يعرض فيه للطرق التي يسلكها القراءان في تعبيراته، وهي في أغلبها تعبيرات انزياحية، خرج فيها الكلام عن النظام الصرفي أو النحوي أو الدلالي الأصلي، كوقوع المفعول موقع الفاعل، والحذف والتقديم والتأخير، ووقوع المفرد موقع الجمع، والمؤنث موقع المذكر...، ويمكن تلخيص جميع ما جاء في كتاب معمر بن المثنى في المخطط الآتي³:

¹ - عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية، علم المعاني، راجعه : عبد القادر حين، مكتبة الآداب ومطبعتها، الجماميز، مصر، ط2، 1991م، ص 40.

² - عيسى علي الحاكوب وعلي سعد الشتيوي، الكافي في علوم البلاغة العربية، المعاني-البيان-البدیع، الجامعة المفتوحة، الإسكندرية، مصر، دط، 1993م، ص 54.

³ - ينظر، كتاب مجاز القراءان لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تح: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دت، دط، ج1.

أنواع المجاز



شكل (8): أنواع المجاز في كتاب "مجاز القرآن" لإبي عبيدة معمر بن المثنى.

لو كان الباحث يؤسس لعلم يدرس قوانين الجملة، لما كان اهتمامه منصباً على المعاني وعلى ما يحتمله التعبير الواحد من معان مختلفة.

والملاحظ أن أبا عبيدة لا يعرض للقارئ الآيات والنصوص التي وردت بالأسلوب المباشر، لأن هدفه توضيح معاني ما في القرآن من استعمالات استغلق فهمها على القراء، ولذلك كانت أغلب الاستعمالات غير مباشرة، فالباحث لا يتوقف عند بنية التراكيب كثيراً لأن همه هو تتبع معاني القرآن، فكان مؤلفه أشبه ما يكون بمعاجم القرآن، الهدف منها تتبع معاني الآيات.

فكثيراً ما ارتبط المعنى باللفظة الواحدة، من ذلك شرحه للكلمات (لا ريب فيه- هدى للمتقين- المفلحون...) بالمرادفات الآتية: (لا شك- بيانا- كل من صاحب شيئاً من الخير

فهو مفلح...)، ومن المعانى ما تعلق بالجانب الصرفي للمفردات كوقوع المصدر موقع الاسم والصفة، في قوله تعالى: ﴿ولكنّ البرّ من آمن بالله﴾¹، وهي تخرج لمعنى "البارّ"، وكوقوع المثنى موقع الجمع، في قوله تعالى: ﴿فإن كان له إخوة﴾² والمعنى "أخوين"، أو وقوع اللفظ موقع الواحد والجمع معاً، مثل قوله تعالى: ﴿حتى إذا كنتم في الفلك﴾³، فلفظ "الفلك" جمع وواحد، وقد يرتبط المعنى بالقراءات القرآنية فيختلف باختلاف وجوه القراءات، وقد يختلف باختلاف وجوه الإعراب، كقراءة "سورة" في قوله تعالى: ﴿سورة أنزلناها﴾⁴ بالرفع والنصب.

وقد يرتبط المعنى أحيانا قليلة بنوع التركيب كالتقديم والتأخير في قوله تعالى: ﴿فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت﴾⁵ والمقصود "ربت واهتزت".⁶

يبدو أن الباحث لا يعرض لبنية التراكيب ولا لخواص التراكيب إلا على استحياء، ويقدر ما يؤديه إلى المعنى المقصود من الآية مباشرة، فهو بذلك لا يؤسس لعلم النحو، بقدر ما يسعى لتفسير معاني الآيات، فهو يكمل مهمة المفسرين غير أن اهتمامه انصب أكثر على اللغة.

والمعروف عن أبي عبيدة أنه كان باحثا موسوعيا، وهذا الكتاب كان ثمرة ما أنتجه الجمع بين علم التفسير وعلم اللغة، غير أن موسوعية المؤلف⁷ جعلته يقف موقفا وسطا في دراسة معاني القرآن، فاهتمامه باللغة جعله ينشغل عن كثير من وسائل التفسير كمعرفة أسباب النزول. والتزامه بالهدف من التأليف وهو التفسير جعله يتناول الجانب اللغوي من القرآن تناولا يفتقر إلى العمق، ولا يعرض لبنية التراكيب إلا بقدر ما تؤديه لمعنى الآيات.

¹ - سورة البقرة، آية: 177.

² - سورة النساء، آية: 11.

³ - سورة يونس، آية: 22.

⁴ - سورة النور، آية: 53.

⁵ - سورة فصلت، آية: 481.

⁶ - أبو عبيدة معمر بين المثنى، مجاز القرآن.

⁷ - المصدر نفسه، ص19

وإن كان أبو عبيدة يعرض للتراكيب، فإن الاستعمالات التركيبية التي أوردتها صاحب "المجاز" في مؤلفه هي استعمالات قليلة مقارنة بما اطرّد من الاستعمالات العربية، فهي تعابير خرجت في الأساس عما شاع في العربية، واستعمال أبي عبيدة لمصطلح "مجاز" يوحي بوجود تراكيب أصلية سلفا خرج عنها الفرع بأي حال من الأحوال، سواء من حيث المعنى أو الرتبة أو الذكر والحذف...

وعلى الأرجح فإن استخدام أبي عبيدة لمصطلح "المجاز" يوحي بأن هناك استعمالان في ذهن أبي عبيدة معمر بن المثنى هما:

استعمال أصلي: يمثل المطرد من الكلام، وهو من اهتمام علم النحو.

استعمال مجازي: قليل في الكلام، وهو من اهتمام علم المعاني.

ولا يختلف الأمر مع "عبد القاهر الجرجاني"، وإن لم يصرح بذلك في دلائله، فالمطلع على كتاب "دلائل الإعجاز" لدى الجرجاني تتكشف له بالضبط الحدود الواضحة بين ثلاثة علوم عربية هي: علم النحو (علم الإعراب) - علم المعاني - علم البيان/ الفصاحة.

يقول الجرجاني في تعريفه للنظم: «اعلم أنّ ليس النظم إلا أن تضع كلامك في الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها، وتلاحظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخلّ بشيء منها»¹

إذا كان المحدثون يرون أن النحو يفترض أن يشمل قوانين النحو من جهة وعلم المعاني من جهة ثانية، وأصلوا لهذا الرأي بنظرية عبد القاهر الجرجاني التي شرح من خلالها فكرة النظم والتي يراد بها تتبع قوانين النحو ومعانيه كالفاعلية والمفعولية... وغيرها، وهذا ما عبر عنه الجرجاني بقوله: «ولا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يتعلّق بعضها ببعض ويبنى بعضها ببعض، وتجعل هذه بسبب من تلك كأن تعمل إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 81.

مفعولاً أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر»¹، وإن لم يصرح الجرجاني بمصطلح البلاغة في تعريفه للنظم، فإنه أدرج ضمن تعريفه أهم قانون من قوانين البلاغة وهو مراعاة مقتضى الحال، فالجرجاني يذكر العلم الذي على أساسه يقوم النظم وهو علم النحو، وعندما يقدّم أمثلة يأتي بها من حقل علم المعاني كالتقديم والتأخير والحذف والفصل والوصل . وغيرها من خواص التراكيب التي يقتضيها الحال.²

وإذا كان عبد القاهر الجرجاني أراد فعلاً ضرورة إدراج الجانبين علم النحو وعلم المعاني، تحت مظلة علم واحد، فإن العلم الذي أراده الجرجاني لم يرد به علم النحو، كما فهم ذلك المحدثون. والعلم الذي أراده الجرجاني لم يضمه هذا العالم حتى يفهم على غير ما أراده، فقد صرح به هذا العالم اللغوي في عدة مواضع سيأتي الحديث عنها.

وأما علم النحو عند الجرجاني، فمهمته منوطة بضبط القواعد والأصول الأساسية للجملة العربية، وهذه المهمة يسندها إلى نظرية العامل التي يقوم على أساسها صرح نحو العربية بما تؤديه الحركات الإعرابية وبما ترتبط به من عوامل من دور في تفسير بناء الجملة من جهة وتفسير بنيتها التركيبية من جهة ثانية، ولهذا عرّف النحو بقوله: «علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء»³، وهو لا يختلف مع علماء عصره في تمثّل نظرية العامل وإبراز قيمتها وأهميتها الكبيرة في مجال النحو، لذلك ترك مؤلفاً مستقلاً، يعرض فيه بوضوح تفاصيل هذه النظرية من خلال كتابه "العوامل المائة".

وإذا كان علم النحو، كما وضعه النحاة القدامى، هو ما ثار عليه النحاة المحدثون لضيق مجاله وانحصاره في ظاهرة لفظية (الإعراب)، فإن علم النحو مما يعترف به عبد القاهر الجرجاني ويشيد بأهميته.

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 55.

² - ينظر، المصدر نفسه، ص ص 81، 82

³ - عبد القاهر، الجرجاني، العوامل المائة، دار المناهج، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص 90.

وهو لا يقصد بعلم النحو علم المعاني، فمفهوم النحو لديه واضح ومستقل، وذلك ما يدل عليه استخدامه لمصطلح (علم الإعراب)¹ في كتابه دلائل الإعجاز.

ومعنى ذلك أن النحو الذي قصده عبد القاهر الجرجاني ذا مفهوم محدود، يرتبط في الأساس بأصول الجمل، ويشمل مباحث أحاط بها الجرجاني في تعريفه لعلم الإعراب، فعلم الإعراب بالنسبة للجمل «كالناسب الذي يُنمّيها إلى أصولها»²، ويشمل كثيرا من المباحث كالمبتدأ والخبر، من حيث الإعراب والتقديم والتأخير والحذف، ومبحث التوابع وخصائصها الشكلية والدلالية³ وغيرها من المباحث التي تتعلق بقواعد الجملة العربية التي وضعها النحاة، وظهر ذلك أيضا من تحليله للجمل في كثير من المواضع التي سعى فيها إلى إبراز مزية النظم، حيث حلها تحليلا إعرابيا، تماما، مثل تحليل نحاة عصره.

فالنحو الذي أراده الجرجاني إذن هو النحو المؤلف الذي سار على هديه نحاة عصره، حيث أبقى الجرجاني مفهوم النحو كما هو، جاعلا منه أهم قانون يحتذى به في النظم، لأن البحث الذي يريده الجرجاني هو «بحث ينتقي لك من علم الإعراب خالصه ولبُّه»⁴

ذلك لأن البلاغة لا تحصل في الكلام إلا بالنظم، والنظم يقتضي توخي أحكام النحو، إذ لا يتصور حصول الاستعارة أو كناية أو تمثيل أو مجاز من مزايا النظم إذا لم يتوخي حكم من أحكام النحو فيما بين الكلم المؤلفة لضرب من هذه الضروب⁵، ويتضح ذلك من قوله: «فلا يتصور أن يدخل شيء منها في الكلم وهي أفراد لم يتوخ فيما بينها حكم من

¹ - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ص7، 42.

² - المصدر نفسه، ص8.

³ - المصدر نفسه، ص ص30، 31.

⁴ - المصدر نفسه، ص42.

⁵ - المصدر نفسه، ص393.

أحكام النحو، فلا يتصور أن يكون هاهنا "فعل" أو "اسم" قد دخلته استعارة، من دون أن يكون قد أُلّف مع غيره»¹

والمثال الذي قدّمه الجرجاني يوضح بالضبط فائدة علم الإعراب في عملية النظم، فجملة "اشتعل الرأس شيباً" المقتبسة من القرآن الكريم، لا يمكن أن تحصل فيها مزية الاستعارة ما لم يسند "الرأس" إلى فعل الاشتعال على سبيل الفاعلية، وما لم يكن "شيباً" منصوباً على التمييز.²

فالنظم لا يحصل إلا بمراعاة علم الإعراب بمفهومه القديم، والذي يُعنى فيه بالوظائف النحوية أو بالمعاني الأولية التي تؤديها التراكيب لارتباطها على نحو مخصوص تدل عليه الحركات الإعرابية، وما يحصل من ارتباط وثيق بينها وبين العوامل المؤدية مع ما تتركه من آثار إعرابية على أواخر الكلم من دلالات تشكل المعنى العام للجملة، فهي دلالات تُعلم، كما يقول: «من ترتيب الألفاظ، ومن الإعراب، فبالرفعة في "الدال" من "الحمد" يعلم انه مبتدأ، وبالجرّ في "الباء" من "ربّ" ، يعلم أنه صفة، وبالياء في "العالمين" يعلم أنه مضاف إليه»³، وهذه الدلالات النحوية لا يمكن الاستغناء عنها في الحصول على ما أطلق عليه الجرجاني "معنى المعنى".

وبهذا تظهر القيمة الدلالية للإعراب لدى عبد القاهر الجرجاني، على غرار ما ذهب إليه المحدثون، من ثورات على الإعراب بشكل خاص، وعلى النحو بشكل عام لقيامه على هذه الظاهرة التي ضيقت في رأيهم مجال النحو، لتمحورها حول الشكل والعنصر الواحد بمعزل عن التركيب، فهاهو عبد القاهر الجرجاني نفسه، يبيّن أهمية هذا العلم، وحاجة البحث إليه، ف«الألفاظ [تبقى] مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب الذي يفتحها، وأن

¹ - المصدر السابق، ص 393.

² - المصدر نفسه، ص 393.

³ - المصدر نفسه، ص 453.

الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نُقصان كلام ورجحانه حتى يُعرض عليه»¹

وهكذا يضع الجرجاني كل علم في مكانه الذي وضع له، دون أن يوسّع من مجال أو يضيّق من مجال آخر، فعلم الإعراب كما هو، وكما وضعه النحاة الأوائل؛ أي باعتباره معيار الخطأ والصواب² هو ما قصده الجرجاني، لذلك يقول في تعريفه للصناعة أو العلم الذي أسس له في دلائله: «وجملة الأمر أنك لن تعلم في شيء من الصناعات علماً نُمرُّ فيه وتُحلّي حتى تكون ممن يعرفُ الخطأ فيها من الصواب»³

يبدو مما سبق أن الجرجاني لا يؤسس لعلم النحو، فهو يصرّح بأنه يؤسس لصناعة، والصناعة في مفهوم الباحثين والعلماء تطلق للدلالة على العلم، ولهذا اصطلاح "ابن خلدون" على العلم الذي يعنى بقواعد اللغة العربية (صناعة) أي (علم النحو) في مقابل الملكة، وهي "اللغة".⁴

غير أن الصناعة التي أرادها الجرجاني ليست هي علم النحو، إذ لا يعدو أن يكون علم النحو سوى جزء من هذه الصناعة التي لا تكتمل إلا بعلم آخر، إذ لا يمكن أن تحصل المزية في الكلام إذا عني بالجزء الأول من هذه الصناعة فحسب، ومع ذلك لم يثر الجرجاني على هذا العلم (علم النحو) أو على منهج القدامى في وضع هذا العلم وفي اهتمامهم بالشكل على حساب المعنى، لأن لهذا العلم وظيفته التي لا يمكن أن تحصل إلا به كما هو دون أي توسيع لمجاله على علوم أخرى، وإنما يعيب أهل زمانه حين نسبوا المزية في الكلام إلى توخي قواعد هذا العلم وحده، وهذا التفاضل أو المزية اصطلاح عليه

¹ - المصدر السابق، 28

² - المصدر نفسه، 37.

³ - المصدر نفسه، ص 37

⁴ - ينظر، عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، ضبط : خليل شحادة، مراجعة : سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط،

2001م، ص 773.

بـ"الفصاحة"، إذ لا يمكن أن تعزى الفصاحة إلى مجاري هذا العلم لوحده، لهذا يقول: «... ثم رأوا الناس وأظهر شيء عندهم في معنى الفصاحة تقويم الإعراب، والتحفظ من اللحن، لم يشكوا أنه ينبغي أن يعتد به في جملة المزايا التي يفاضل بها بين كلام أو كلام في الفصاحة، وذهب عنهم أن ليس هو من "الفصاحة" التي يعنينا أمرها في شيء، وأن كلامنا في فصاحة تجب للفظ لا من أجل شيء يدخل في النطق ولكن لطائف تدرك بالفهم، وأنا نعتبر في شأننا هذا فضيلة تجب لأحد الكلامين على الآخر من بعد أن يكونا قد برئنا من اللحن، وسلما في ألفاظهما من الخطأ»¹

فمعيار الصواب من الخطأ اللفظي؛ أي الإعراب، لا يعدو أن يكون سوى الخطوة الأولى نحو الفصاحة، والمرحلة الأولية التي ينبغي المرور عليها ثم تجاوزها للمرحلة الأخرى لا الوقوف عندها لتحصيل الفصاحة.

والمنتبع لكتاب دلائل الإعجاز يجد أن العلم الذي أراد أن يؤسس له الجرجاني، هو علم يعنى بـ«الخصائص التي تعرض في نظم الكلم»²، وإذا كان النظم الصحيح هو معيار فصاحة الكلام، فإن للنظم مسلكين:

الأول؛ وهو علم النحو؛ بالتركيز على الجانب الشكلي (الإعراب) والدلالي؛ فمعاني النحو وأحكامه هي السلك الذي ينظم الكلم المفردة ويجمع شملها ويؤلفها، ويجعل بعضها بسبب من بعض، لذلك يقول الجرجاني: «فلمست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم»³

والثاني؛ هو علم المعاني؛ صحيح أن الجرجاني لم يصرح في كثير من مواضع تعريف النظم بهذا العلم، لكن الأمثلة التي قدمها توحى بهذا العلم لأنها مستوحاة من مباحثه،

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 339.

² - المرجع نفسه، ص 37.

³ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 82، 83.

كالتقديم والتأخير، والحذف، والوصل والفصل... وغيرها من خواص التركيب التي يقتضيها الحال¹، ذلك لأن تعريف علم المعاني، كما ذكر السكاكي « هو تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»²، وإذا تأملنا تعريف النظم لدى الجرجاني حين قال: «اعلم أم ليس "النظم" إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه "علم النحو" وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها. وذلك أنا لا نعلم شيءًا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن يُنظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في "الخبر" إلى الوجوه التي تراها في قولك: "زيد منطلق" و"زيد ينطلق"، و"ينطلق زيد"... وفي "الشرط والجزاء" إلى الوجوه التي تراها في قولك: "إن تخرج أخرج" و"إن خرجت خرجت"... وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: "جاءني زيد مسرعا" و"جاءني يسرع"، و"جاءني وهو يسرع" أو وهو يسرع"... ويتصرّف في التعريف، والتذكير، والتقديم والتأخير، في الكلام كله، وفي الحذف، والتكرار، والإضمار، والإظهار، فيصيب بكل من ذلك مكانه، ويستعمله على الصحة وما ينبغي له»³

إذا تأملنا في جميع الأمثلة التي قدمها الجرجاني، فإننا لا نجد استعمالا واحدا خرج عن قوانين النحو وأحكامه، ومع ذلك تلحظ المزية والتفاضل بينها، يبدو أن هذا التفاضل هو ما أراد الجرجاني الكشف عن سرّه في دلائل الإعجاز. وهو ما يسوغ استعمال مصطلح "علم النحو" وتناول مواضيع خارجة عن دائرة هذا العلم مما يدرج ضمن علم المعاني، وهنا يظهر وجه الإعجاز، فبالرغم من أن معيار تأليف الكلام هو النحو، وأن قوانين النحو وضوابطه واحدة في اللغة، بالرغم من ذلك يتفاضل الكلام لعوارض تلحق بالتركيب من تقديم وتأخير،

¹ - ينظر، المصدر السابق، ص ص 81، 82.

² - أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983، ص 247.

³ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ص 81-82.

وحذف وزيادة، وفصل ووصل... وغيرها مما يتطلبه الاستعمال الخاضع لتنوع الأحوال،
«فيصيب المتكلم بكل من ذلك مكانه»¹.

ولعلّ استعمال الحصر في تعريف النظم «ليس النظم إلا...» لا يوحي باقتصار النظم
على هذا العلم فحسب، كما يظهر من أول وهلة، لأن لهذا الشكل من الاستعمال ما يبرّره إذا
وضعنا التعريف في سياقه التداولي الذي ألف فيه الجرجاني كتابه، وذلك ردّاً على من يعزو
الإعجاز للفظ وحده دون المعنى أو المعنى دون اللفظ، فكان ردّه أن «ليس للمزية التي
طلبوها موضع ومكان تكون فيه، إلا معاني النحو وأحكامه»².

ولهذا فإن الكلام لا يأتي طوعاً لمعاني النحو، وإلا كان النحو هو مدار الفصاحة،
وإنما معاني النحو هي التي تأتي طوعاً لما يوجبها من الاستعمالات المخصوصة، ويؤكد
هذا الكلام قوله: «وليس يكون هذا علماً بالإعراب، ولكن بالوصف الموجب للإعراب»³

فالنظم لا يحصل بمراعاة معاني النحو فحسب بل بتأليف الكلام على وجه مخصوص
يقنضيه الحال، وهو ما يوجب خواص التأليف من التقديم والتأخير والحذف والمجاز...،
يقول الجرجاني في ذلك: «وأمر "النظم" في أنه ليس شيئاً غير توخي معاني النحو فيما بين
الكلم... وترى الرجل منهم يرى ويعلم أن الإنسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتبة إلا من
بعد أن يفكر في المعاني ويرتبها في نفسه على ما أعلمناك، ثم تفتشه فتراه لا يعرف الأمر
بحقيقته، وتراه ينظر إلى حال السامع، فإذا رأى المعاني لا تقع مرتبة في نفسه إلا من بعد
أن تقع الألفاظ مرتبة في سمعه، نسي حال نفسه، واعتبر حال من يسمع منه»⁴، ومن هنا

¹ - المصدر السابق ص 82.

² - المصدر نفسه، ص 394.

³ - المصدر نفسه، ص 396.

⁴ - المصدر نفسه، ص 455.

يظهر أن وجه الإعجاز فيما يوجبه الحال من استعمال مخصوص للغة من تقديم وتأخير وحذف، ومن استخدام للاستعارة والمجاز...¹

فالنظم إذن لا يحصل بمراعاة معاني النحو فحسب بل بتأليف الكلام على وجه مخصوص يقتضيه الحال، وهو ما يوجب خواص التأليف كالتقديم والتأخير والمجاز... وغيرها من خصائص الاستعمال التي يقتضيها الحال مما يندرج ضمن علم المعاني.

وبذلك ننتهي إلى أن النظم يقتضي توخي قوانين علمين هما: علم النحو وعلم المعاني، ليشمل جميع أضرب الكلام بما فيها "المجاز"، فجميع الاستعمالات بما فيها المجازية تخضع للنظم.

ومعنى ذلك أن الجرجاني لا يؤسس لهذه الصناعة الجديدة أو العلم الجديد بعلم النحو فحسب أو علم المعاني فقط، وإنما تشمل هذه الصناعة هاذين العلمين، بل وتشمل حتى مباحث علم البيان، من الاستعارة والتمثيل والمجاز، ذلك لأن الكلام الفصيح قسمان²:

- قسم تعزي المزية فيه إلى معناه؛ ويشمل الاستعارة والكناية والإيجاز والتمثيل.
- وقسم تعزي المزية فيه إلى النظم؛ ويشمل توخي معاني النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه.

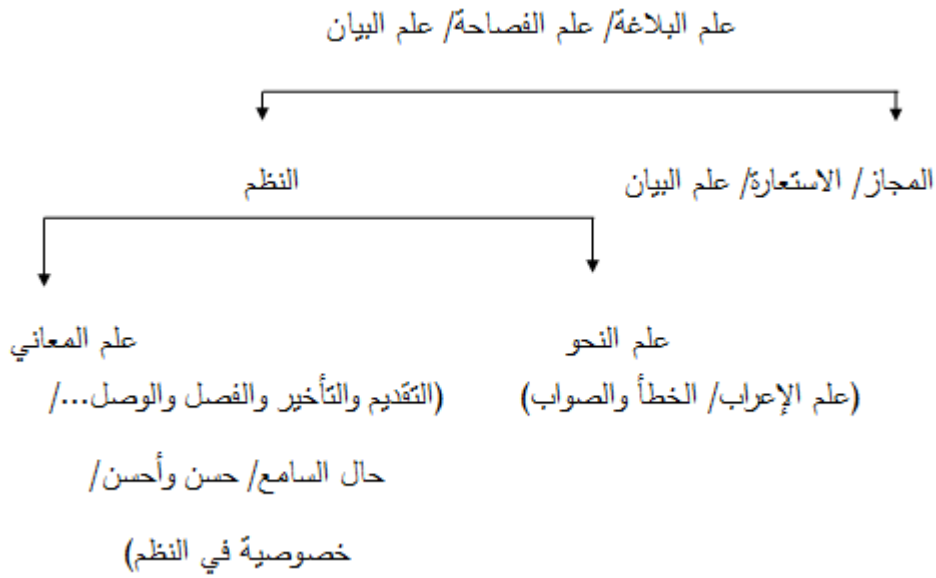
وهما مناط الإعجاز، وقد عبّر عن القسم الأول في أحد فصول كتابه بأحد مباحث علم البيان، وهو "الاستعارة" وهي جزء أراد به الكل؛ أي جميع مباحث علم البيان الذي يشمل استعمالات يجمعها مصطلح "المجاز"، فجعل من "المجاز" من جهة، ومن "النظم" من جهة ثانية موضعا للإعجاز.³

¹ - المصدر السابق، ص 379.

² - ينظر، المصدر نفسه، ص 452.

³ - المصدر نفسه، ص 452.

أما العلم الذي يشمل كل هذه المباحث، ويفسر أسرار الإعجاز والفصاحة، وهو العلم الذي أراد الجرجاني أن يؤسس له من خلال دلائله، فهو ليس بعلم النحو ولا علم المعاني ولا علم البيان، وقد تبينت حدود كل علم من هذه العلوم - مما سبق - وإنما هذه المباحث جميعها تتداخل وتتكامل فيما بينها لتؤسس لعلم واحد؛ عبر عليه الجرجاني في كتابه بعدة مصطلحات: علم البلاغة - علم الفصاحة - علم البيان، مستخدماً مصطلح "علم البيان"¹، لأن العبارات البيانية لا تكون كذلك إلا إذا خضعت للنظم، الذي يقتضي توخي قوانين العلمين (علم النحو - علم المعاني)، على النحو الآتي:



شكل (9): أقسام علم البيان عند عبد القاهر الجرجاني

لا شك أن ما قدمه الجرجاني في دلائله لا يختلف عما اقترحه المحدثون من الناحية الشكلية من ضرورة ضم علم المعاني أو مباحث البلاغة إلى علم النحو، غير أن الفرق واضح بين عبد القاهر الجرجاني الذي لم يثر على نحو الأوائل (سيبويه والخليل) ولم تظهر

¹ - ليس للدلالة على مباحث هذا العلم لوحده، بل بالنظر إلى موضع هذا العلم وهو في تداخل وتكامل مع بقية العلوم الأخرى.

أية إشارة في أي موضع من مواضع كتابه تنبئ برفضه للنحو التقليدي أو ضرورة إحداث تغييرات في أحد أصوله أو فروعها مقارنة بما فعله المحدثون.

فالجرجاني يتقبل النحو كما هو - مثلما سبقت الإشارة - ويكمله بمباحث علم المعاني وعلم البيان وهو يؤسس لعلم الفصاحة أو البلاغة لا لعلم النحو كما يعتقد الكثير من المحدثين.

والفاصل في الأمر أن الجرجاني، وهو يؤسس لهذا العلم، كان يدرك جيدا الفرق بين الجانبين؛ العلمي والتعليمي للغة:

- الجانب العلمي

- الجانب التعليمي

أما الجانب التعليمي فيقتضي الفصل بين موضوعات العلمين، وإدراج كل منهما ضمن المبحث الذي تنتمي إليه تلك الموضوعات، فلنحو موضوعاته باعتباره يبحث في الأصول، كما ذهب إلى ذلك الجرجاني في دلائل الإعجاز عند تعريفه لعلم الإعراب على أنه العلم الذي يعنى بأحوال وأخر الكلم وما تؤديه من وظيفة دلالية، دون إغفال لذلك الارتباط الوثيق الظاهر بين الإعراب والعوامل اللغوية في تراكيب اللغة العربية، ولعل الغاية التعليمية هي ما جعلت الجرجاني يؤلف كتابا نحويا مستقلا، نعه من أهم الكتب التعليمية التي تناولت العامل بالدراسة والتفصيل، وهو الكتاب الذي وسمه بـ"العوامل المائة"، ولعل ذلك مما ينم عن إحساس الجرجاني بأهمية العامل في تعليم اللغة، والدليل على ذلك عناية بعض العلماء بصياغة ما جاء في العوامل المائة في شكل متون، وغاية القدماء من النظم هي غاية تعليمية بحتة دون شك، فضلا عن استخدام العبارة الموجزة البسيطة التي توحى بالصيغة التعليمية للمؤلف (العوامل المائة)، أما البلاغة فلها موضوعاتها باعتبارها تبحث في أصول التراكيب وفروعها مما يخرج عن المؤلف والحقيقي من الاستعمال إلى القليل والمجازي من

الكلام، وهو العلم الذي يقدّم في المرحلة الثانية من التعليم لما يحتاجه من مهارات فكرية متطورة لفهم الاستعمالات كالاستنتاج والقدرة على التجريد وتوسيع مجال الخيال.

أما غاية الجرجاني من كتاب "دلائل الإعجاز" فهي غاية علمية، وقد أكد الجرجاني بنفسه هذه الحقيقة، حين وسم بحثه بـ"الصناعة والعلم" قائلاً: «وجملة الأمر أنك لن تعلم في شيء من الصناعات علماً تُمرُّ فيه وتُحلي، حتى تكون ممن يعرف الخطأ فيها من الصواب، ويفصل بين الإساءة والإحسان»¹

والعلم لا يكون علماً إذا لم يتصف بالشمولية التي تقتضي أن «تُفصل القول وتُحصّل، وتضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلم وتعمّها واحدة واحدة وتسميها شيئاً شيئاً، وتكون معرفتك معرفة الصنّع الحاذق الذي يعلم علم كلّ خيط من الإبريسم الذي في الديباج وكلّ قطعة من القطع المنجورة في الباب المقطع، وكلّ آجرة من الآجر الذي في البناء البديع»².

يعرض الجرجاني لأهم شروط العلم في هذه الأسطر القليلة من مطلع كتابه، وهو يقدّم لطبيعة البحث الذي سيشرع فيه وهي: الشمولية، والمصطلح (التسمية)، والدقة (معرفة الصنّع الحاذق)... وغيرها مما يحتاج «إلى صبر على التأمل، ومواظبة على التدبر، وإلى همّة تأبى لك أن تقنع إلا بالتمام، وأن تريح إلا بعد بلوغ الغاية...»³

لا شكّ أننا نتفق مع الجرجاني في هذه المعايير والشروط التي تؤسس للعلم، لأنها شروط ومبادئ مسلّم بها في ساحة البحث العلمي، وانطلاق الباحث من مبادئ العلم قاده بعد طول صبر وتأمّل في كلام العرب؛ خاصة الشعر، وفي كلام الله سبحانه وتعالى، إلى التأسيس لعلم بدت عليه ملامح الشمول من خلال تقديم نموذج اتسم بالكفاية التفسيرية

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 37

² - المرجع نفسه، ص 37

³ - المصدر نفسه، ص 37.

لاتساعه على مختلف مباحث اللغة (علم النحو - علم المعاني - علم البيان) وتحقيق التكامل بينها بدءاً من معاني النحو وقوانينه التي تربط بين الكلم وتؤلف بينها على نحو مخصوص يقتضيه الحال، وذلك بمراعاة قوانين التقديم والتأخير والفصل والوصل، وغيرها مما يحقق المعنى، ثم ذهب إلى أعمق من ذلك حين بحث عن معنى المعنى أو ما يعرف بالاتساع والمجاز¹.

لا شك أن هذه الكفاية في التفسير لا يمكن لعلم النحو أن يؤديها بمفرده، ولهذا كان من الضروري أن يفتح علم النحو ويتسع على العلوم الأخرى، أما تعليم هذا العلم فلا يلزم تحقيق كفاية تفسيرية، لأن المتعلم لا يهتم أن يعرف إن كان النموذج الذي أمامه قد اكتمل فيه الوصف أم لم يكتمل، وإن كان الوصف قد تحققت فيه الدقة والشمول أم لم تتحقق، لأن كل ما يهتم المتعلم هو نموذج يلبي حاجياته الأدائية ويوافق محتواه التعليمي في مرحلة من مراحل التعلم، وأن تتحقق فيه البساطة والوضوح، وهو ما اشتغل عليه الأوائل وظهر في مؤلفاتهم التي ركزت على الجانب الشكلي للغة ولم تشغل المتعلمين بسبر أغوار المعنى مما يستغرق الوقت والجهد في أعمال الذهن، واحتفظت إلا بالقدر الذي يحقق الفهم والإفهام أثناء التواصل العادي، وحاولت أن تؤسس لنموذج تعليمي يتحقق فيه شرطان:

1. نموذج بعيد عن التجريد أقرب إلى التجسيد؛ ولهذا كان التركيز على ظاهرة الإعراب وارتباطها بالعامل، لما يؤديانه من حصول على المعنى في أقصر وقت وأقل جهد عقلي.
2. نموذج يؤسس لنحو مستوى الكلام العادي.

إن التدرج الذي اتبعه علماء اللغة في التأسيس لهذه العلوم، والانطلاق من علم النحو وفصله عن بقية العلوم اللغوية، خاصة البلاغية، له ما يبرره عند النحاة والبلاغيين الأوائل، فالنحو من التعقيد الشكلي (موضوع النحو) إلى التعقيد الدلالي (موضوع البلاغة: المعنى ومعنى المعنى)، يتماشى مع مستوى المتعلمين من جهة، ومع مستوى الكلام من جهة ثانية.

¹ - المصدر السابق، ص 263.

فالمتعلمون ليسوا بمستوى واحد، ولهذا قال الجاحظ «وأما النحو فلا تشغل قلبه منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعرٍ نشده، وشيء إن وصفه. وما زاد على ذلك فهو مشغلة عمّا هو أولى به، ومذهل عمّا هو أردّ عليه منه من رواية المثل والشاهد، والخبر الصادق، والتعبير البارع.»¹

والنحاة اهتموا بالمستوى الأول من المتعلمين، ويشمل مستوى المتعلمين المبتدئين، حتى يتعلموا أصول قراءة القرآن ولا يخطئوا تلاوته، فقدمت لهم قواعد الإعراب وما يتعلق بالجانب اللفظي، لأن الخطاب القرآني كان خطاباً شفويًا، والمتعلمون في المراحل الأولى قد يزلّون عن هذه القواعد فيقعون في التحريف.

ومن جهة ثانية وضع علماء اللغة مستويات الكلام ضمن اعتباراتهم في عملية التأليف، فالحديث عن مستوى الكلام العادي الفصيح غير الحديث عن مستوى أعلى منه وهو الشعر، والحديث عن كلام الشعر غير الحديث عن كلام معجز وهو القرآن الكريم، لأن تعلم المستوى الأول من الكلام الفصيح لا يحتاج سوى إلى تعلم قوانين النحو لتجنب الوقوع في اللحن، وتأدية الوظيفة الأساسية من اللغة، وهي التواصل والتبليغ، فاللغة التي أراد النحاة الأوائل أن يقعدوا لها هي لغة يتحقق فيها أهم شروط الفصاحة، ولهذا لم تكن هناك حاجة إلى ضم علوم البلاغة إلى علم النحو، ولهذا رشّحها "عبد الرحمن الحاج صالح" لغة للتعليم، مادام شرط الفصاحة قد تحقق فيها، وقد وضح الحاج صالح المدلول الذي قصده سيبويه من "الفصاحة" و هي «السلامة من اللحن والعجمة واللكنة فقط ومداره على كثرة استعمال العرب»²

¹ عمرو بن بحر بن محبوب، الجاحظ، رسائل الجاحظ، تح، عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1991م، ص 38.

² عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي للغة العربية، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، ع4، ص30.

أما الكلام عن الشعر أو الخطابة وغيرها من أنواع الإبداع فيحتاج إلى قدر واسع من مهارات التأليف التي تحقق وظائف أسمى من مجرد التواصل كالإقناع والتأثير وإثارة الانفعالات، ولهذا المستوى من الكلام وسائل تبليغية تفوق وسائل النحو المتداولة بين جميع الناس، وهي وسائل يحتاجها الخاصة من الجماعة اللغوية الواحدة، ذلك «لأن الشعراء في كلِّ عصر وزمان معدودون، والعامّة ومن لا يقول الشعر من الخاصة عديدُ الرّمْل»¹

ولهذا يحتاج هؤلاء الخاصة إلى علوم البلاغة من "علم المعاني" و"علم البيان"، إلى جانب علم النحو؛ لأن معرفة هذا المستوى من الكلام (الشعر) يرقى بالخواص إلى فهم دقائق الكلام المعجز ولطائف تأليفه.²

ولهذا فإن تمييز الجرجاني بين ثلاثة مستويات من الكلام: القرآن - الشعر - كلام العامة، يفسّر فصل علماء اللغة بين مباحث العلمين: النحو والبلاغة، وذلك لغرض تعليمي، الهدف منه التدرج في تقديم المادة العلمية بمراعاة مستوى المتعلمين، ومستوى اللغة الهدف، ولهذا يُقدّم (النحو) للفئة الأولى من المتعلمين، ثم تلحق نفس الفئة بالمستوى الثاني من علوم اللغة (علم المعاني) لتأدية أغراض تبليغية خاصة، أما المستوى الثالث، وهو (علم البيان)، فيلتحق به هواة الخلق والإبداع في اللغة، فتعليم هذه المستويات من اللغة يقتضي التدرج في تقديم المادة، مما يتطلب الفصل بين علمي النحو والبلاغة.

أما الربط بين العلمين، فهده علمي، الغرض منه وضع نظرية متكاملة تتداخل فيها مباحث اللغة وتتكامل فيما بينها لتحقيق الكفاية التفسيرية لأعلى مستوى من الكلام وهو الكلام المعجز (القرآن الكريم).

يبدو مما سبق أن عدم تمييز المحدثين بين الجانبين العلمي والتعليمي في اللغة هو ما أدّى إلى تسرّع في الحكم على مباحث اللغة العربية، فالفصل بين هذه المباحث (النحو - علم المعاني - علم البديع) كان لغرض تعليمي، ولما أراد الجرجاني أن يؤسس لعلم يفسّر وجه

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 12

² - المصدر نفسه، ص 7

إعجاز لغة القرآن جمع بين هذه العلوم الثلاثة متخذاً من الشعر العربي منوالاً لذلك، ذلك لأن لغة الشعر أهم مفتاح لتفسير لغة القرآن، ولأن القرآن الكريم نزل بنفس لغة العرب، وتفسير هذا المستوى من كلام الوحي لا يكون إلا بأعلى مستوى من كلام البشر.

أما المحدثون فبالرغم من أن هدفهم كان تعليمياً، الغرض منه تيسير قواعد النحو على الناشئة والمتعلمين، وهو ما وعد به إبراهيم مصطفى القراء في مطلع كتابه "إحياء النحو":
قائلاً: «أطمح أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع على المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقرّبهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها»¹، وبالرغم من اتضاح مفهوم التيسير عند المحدثين على رأسهم المخزومي، الذي يختلف مفهوم التيسير عنده عما كان سائداً في القديم من تأليف للمختصرات، وحذف للشرح والتعليقات، وأصبح يعني «عرض جديد لموضوعات النحو يبسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها»، بالرغم من ذلك إلا أن المحدثين عدلوا عن هذا الغرض لما أصروا على ضمّ العلمين معاً: علم المعاني وعلم النحو.

وبهذا نرى ضرورة الفصل بين علم النحو وعلم المعاني، وذلك لاختلاف الهدف والموضوع معاً، فبينما يقدم علم النحو في المرحلة الأولى من تعليم اللغة العربية وتقدم البلاغة في المرحلة الثانية، يختلف العلمان أيضاً في اللغة التي تمثل موضوع الوصف، حيث يصف النحو مستوى الكلام العادي، بينما تصف البلاغة المستوى الخاص من الكلام.

خلاصة الفصل:

يمكن أن نجمل أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذا الفصل فيما يأتي:

- التضارب الذي وقع فيه عبد الرحمن أيوب أثناء الدراسة وانتقاله بين الدرس اللساني الوصفي والدرس اللساني التقليدي، وخروجه عن المنهجين أحياناً بحثاً عن الدلالة، يوحى

¹ - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص "أ"

بأن الباحث لم يجد ضالته في هذا المنهج اللساني الحديث، مما يدل على عدم اكتمال المنهج الوصفي الشكلي وعدم تحقيقه لمبدأ الكفاية الوصفية في دراسة الجملة العربية.

- لم يحقق أصحاب الاتجاه الوصفي التيسيري الغاية التي سعوا إلى تحقيقها من تجديد النحو العربي، وهي تيسير النحو على المتعلمين، لانشغالهم بوصف العلاقات الدلالية التي تربط بين مكونات التركيب في الذهن (المسند والمسند إليه)، كما أن رجحان كفة المعنى بشكل كبير لدى هذه الفئة من الوصفيين على حساب الشكل الذي أهمل بغرض الانتصار للمعنى تماشياً مع ما يقتضيه درس اللساني الحديث، حال دون الوصول إلى الهدف العلمي من أي نظرية وهو تحقيق الشمولية، فاللغة ليست معنى فقط أو شكلاً فقط فهي معنى وشكل، ولا يمكن بناء نظرية لغوية على جانب دون آخر.

- وإن كان تمام حسان تجاوز ما وقع فيه بعض معاصريه من زلات ومن تغليب للمعنى على حساب الشكل أو تغليب للشكل على حساب المعنى، فإن هدف التيسير الذي بدأه إبراهيم مصطفى وسار على هديه مهدي المخزومي ولم يستطع تمام حسان الخروج عليه حال دون بلوغ نظريته حد الكفاية التفسيرية، فلم يخرج تمام حسان عما وقع فيه بقية الباحثين المعاصرين من تقليص لمعاني النحو، وكل ما فعله هو اختصار الكثير من التعريفات التي كانت في كتب النحاة الأوائل.

- بالرغم من تأثر تمام حسان بفكرة التيسير لدى النحاة المحدثين والتي حالت دون بلوغ نظريته حد الكفاية في دراسة الجملة العربية، إلا أن فضل هذا الباحث في جمع شتات ما تفرق داخل نظرية النحاة الأوائل لا يمكن إنكاره، فقد أحسن الجمع والتصنيف وسهل البحث على المتعلمين وفق قرائن متعددة تحيط بمختلف جوانب التركيب من حيث الشكل والمعنى والوظيفة التي تشغلها عناصر التركيب دون تغليب لجانب الشكل على المعنى أو العكس.

- لم يضم عبد القاهر الجرجاني علم المعاني إلى دائرة علم النحو كما فهم ذلك المحدثون، فمفهوم النحو لديه واضح ومستقل، وذلك ما يدل عليه استخدامه لمصطلح (علم الإعراب)

كما وضعه النحاة الأوائل؛ أي باعتباره معيار الخطأ والصواب، فالجرجاني لا يؤسس لعلم النحو وإنما يؤسس لصناعة جديدة لا يعدو أن يكون علم النحو سوى جزءا منها بالإضافة إلى علم المعاني وعلم البيان.

- عدم تمييز المحدثين بين الجانبين العلمي والتعليمي في اللغة هو ما أدى إلى تسرع في الجمع بين مباحث اللغة العربية، فالفصل بين هذه المباحث (النحو- علم المعاني- علم البديع) كان لغرض تعليمي، ولما أراد الجرجاني أن يؤسس "لعلم" الغرض منه تفسير وجه إعجاز لغة القرآن جمع بين هذه العلوم الثلاثة، لأنه يتعامل مع مستوى عال من الكلام.



الفصل الثاني: أثر الاتجاه التفسيري في تجديد النحو العربي

مدخل: مراحل اللسانيات التوليدية التحويلية ومبادئها

1. مبادئ اللسانيات التوليدية التحويلية

2. تطور اللسانيات التوليدية التحويلية

المبحث الأول: رتبة الجملة العربية في اللسانيات التوليدية التحويلية

1. رتبة الجملة العربية في البنية العميقة لدى التوليديين العرب
2. رتبة الجملة العربية في البنية السطحية لدى التوليديين العرب
3. ظاهرة الاشتغال في النظرية التوليدية التحويلية

المبحث الثاني: دلالة الجملة العربية في اللسانيات التوليدية التحويلية

1. تطور الدلالة عند التوليديين العرب
2. دلالة الجملة العربية عند التوليديين العرب
- 1.2 من دلالة المفردات إلى دلالة العلاقات
- 2.2 تطور الدلالة في النظرية التصنيفية
- 3.2 تطور الدلالة في الفرضية المعجمية



مدخل: مراحل اللسانيات التوليدية التحويلية ومبادئها

لا تكتفي النظرية التوليدية التحويلية بالمنهج الوصفي في دراسة اللغة، فهي نظرية تفسيرية تسعى لأن تحقق شرطين أساسيين هما: الكفاية الوصفية (descriptive adequacy) والكفاية التفسيرية (explanatory adequacy)، وبهدف تحقيق شرط الكفاية التفسيرية تسعى النظرية لتقديم وصف كامل لما يعرفه متكلم اللغة عن لغته وذلك من أجل الوصول إلى المستوى الأعمق من اللغة استنادا إلى حدس المتكلم ومعرفته الضمنية بقواعد لغته، فهذه المعرفة بالذات هي التي يصر تشومسكي على الوصول إليها¹. ولذلك لم يعد المنهج الوصفي الذي اقترحه الباحثون في الدرس اللساني المعاصر صالحا للوصول إلى هذه المعرفة، فتفسير اللغة ومعرفة الكيفية التي ينتج بها المتكلم هذه اللغة التي تعد تنظيما فريدا من نوعه² يقتضي ذلك منهجا جديدا يمكن الباحث من دراسة الظاهرة دراسة عميقة تتجاوز حدود ما هو ملاحظ إلى ما هو غير ملاحظ من الآليات التي تتحكم في إنتاج اللغة في المستوى العميق، أي العقل، لذلك تطلب الأمر تجاوز المنهج الوصفي السطحي، والاستعانة بمنهج جديد بإمكانه تفسير الظاهرة اللغوية تفسيراً عميقاً يتجاوز السطح ويسبر أغوار العمق، وهو المنهج الذي يُستند فيه على خطوات العقل من أجل الوصول إلى الحقيقة الكامنة في الذهن، ولهذا اتخذ تشومسكي من المنهج الاستنباطي أداة للتحليل وذلك عن طريق وضع الفرضيات التي تفسر القضايا اللغوية الممكنة.³

ظلت النزعة الوصفية هي السائدة في الفكر اللغوي العربي إلى غاية فترة السبعينيات حين سمع الباحثون العرب المحدثون بتيار لساني جديد لاح في أفق البحث اللساني الأمريكي وذاع سيته في العالم أراد صاحبه الباحث الأمريكي أفرام نوام تشومسكي (Avram

¹ - ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية، النظرية الألسنية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص12، وتشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، دار الحوار، اللاذقية، سوريا، ط1، 2009م، ص ص41، 40.

² - كمال بشر، لتفكير اللغوي بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، مصر، دط، 2005م، ص127

³ - ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية، النظرية الألسنية، ص96

Noam Chomsky) أن يتجاوز من خلاله الثغرات التي وقع فيها التوزيعيون والبنويون بسبب الدراسة الشكلية العقيمة للجملة، «حيث اعتبر التوزيعيون البحث وراء السطح المنطوق أو المكتوب كالبحث في منهج عقيم، وجعلوا المعاني موضعا لدراسة علم النفس».¹

وإذا كان التعامل مع اللغة وفق المنهج الوصفي التقريري أدى إلى نوع من الدراسة السطحية التي تتعامل مع الظاهرة في حدود ما يملي به الوصف لظاهر الأشياء دون النفاذ إلى عمقها، مما أدى إلى إهمال المعنى تارة مع (عبد الرحمن أيوب) والتقليص من حجم المعاني التي توحى بها الجملة العربية تارة أخرى، فإن البحث في الجملة وفق المنهج التفسيري الذي لقي صدى كبيرا من قبل عدد من الباحثين العرب أمثال " ميشال زكريا" و"خليل عمارة" و"عبد الراجحي أخذ منعطفًا آخرًا في البحث عن الدلالة متجاوزًا حدود الوصف إلى التفسير.

1. مبادئ اللسانيات التوليدية التحويلية

إذا كان العالم اللساني الأمريكي "أفرام نوام تشومسكي" (Avram Noam Chomsky) قد أعلن عن نظريته الجديدة في أمريكا، فذلك لم يكن في الأصل سوى تكملة لشوط بدأه "بلومفيلد" وأتباعه، وإن أخذت هذه النظرية من قبيل "الثورة"² على المدرسة السلوكية القائمة على الدراسة الشكلية للغة الإنجليزية، فقد وجه تشومسكي إلى هذه المدرسة نقدا عنيفا لأسلوب بلومفيلد في الدراسة، القائم على رفض كل ما هو غير قابل للملاحظة المباشرة، واستبعاد المعنى والاقتصار على الفونولوجيا والنظم على أساس شكلي³، ومعاملة الإنسان كآلة تتحرك بحسب ما تمليه مواقف المثير والاستجابة⁴.

¹ - حنيفة ناصر، اللسانيات، منطلقاتها النظرية وتعميقاتها المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، د ط، 2009م، ص 60.

² - عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، د ط، 1979، ص 109.

³ - ينظر، المرجع نفسه، ص 1.

⁴ - المرجع نفسه، ص 112.

وبالرغم من موقف تشومسكي المعادي لهذه الرؤية غير أنه لما أراد بناء نظريته الجديدة استمد قواعده وتحليلاته، لاسيما في كتابه الأول "البنوية النحوية"، من البنوية، والتي قامت في الأساس على التحديث الثنائي للعناصر اللغوية.¹

فأصول نظرية تشومسكي لم تنشأ من عدم بل خرجت من كتابات الوصفيين أنفسهم، وأهمها كتابات بلومفيلد وهاريس، وكما أفاد من الأولى بالتخلص من مبادئ بلومفيلد في عمومها وذلك لعجزها عن الوفاء بحاجة البحث اللغوي الدقيق القائم على الاستقلالية والعمومية والتجريد، أفاد أيضا من أستاذه "هاريس" الذي شكل عمله نقطة انطلاق بالنسبة لتشومسكي.²

وليس ذلك فحسب فأعمال تشومسكي تتويج لأعمال « فلسفية ومنطقية ولسانية ضاربة في القدم، فهي نتيجة تراكم معرفي يغطي قسم منها ما يقارب ثلاثة قرون، شكّلت أعمال النحاة القرون الوسطى، والنحو العام المعقلن لبرويال واللسانيات الديكارتية، واللسانيات المقارنة، واللسانيات البنوية...»³

لقد شكّلت آراء هؤلاء الفلاسفة أساسا معرفيا لعدّة نظريّات غربية حديثة، اجتاحت ساحة الأبحاث اللغويّة بما فيها اللسانيات التوليديّة التحويليّة التي لملم فيها صاحبها تشومسكي أفكار فلاسفة سبقوه؛ ابتداء من أفكار أفلاطون الذي أشاد بدور العقل في تفسير الظواهر اللغويّة المعرفيّة⁴ وأخذ من ديكارت فكرة فطريّة اللغة ومن فيلهم فون هومبولت الجانب الخلاق للغة... وهكذا دواليك.

¹ - حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص8.

² - ينظر، كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص156

³ - حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص316.

⁴ - جون ليونز، اللغة واللغويّات، تر: محمد العناني، دار جديد، عمان، ط3، 2009م، ص223.

وبهذا يمكن القول أن الدرس اللساني الغربي المعاصر شهد اتجاهاً جديداً نقل البحث اللساني المعاصر نقلة جديدة غير من خلالها تشومسكي العديد من أساسيات اللسانيات، متبنياً مبادئ جديدة تختلف عن المبادئ التي انطلقت منها اللسانيات الوصفية، ولعل أهم تلك المبادئ التي قامت عليها اللسانيات التوليدية ما يأتي:

أ. تنظر التوليدية التحويلية إلى اللغة على أنها قدرة فطرية مناسبة للإنسان وحده، لذلك ينبغي على التحليل اللساني أن يصف، ويشرح تلك المقدرة بوسائل فكرية، ونفسية وبيولوجية لمعرفة طبيعة اللغة، وفعاليتها لذا يرى تشومسكي أن أي منهج يحاول أن يشرح هذه القدرة اللسانية بمصطلح سلوكي خارجي فقط، إنما هو غبن، وإماتة للخلق اللغوي اللامتناهي.¹ ويبرر لوجود هذه القدرة في الإنسان بسرعة اكتساب اللغة عند الطفل وهو ما قاده إلى فكرة كلية اللغات الفطرية، فلولا هذه الكليات لما تمكن الطفل في المراحل الأولى من اكتساب لغته الأم دون أن يتلقى أي تلقين، وهي شبيهة إلى حد كبير ببرامج الكمبيوتر²، الأمر الذي شجع تشومسكي في نماذجه الأخيرة، خاصة البرنامج الأندوني، على دراسة اللغة حاسوبياً.

ب. تغيّر موضوع البحث من وصف الكلام وصفاً موضوعياً تجريبياً كما كان سائداً في المدرسة الوصفية إلى العناية والاهتمام بالإنسان المتكلم المستمع المثالي، الذي يعرف اللغة معرفة جيدة وينتمي لبيئة لغوية متجانسة تماماً، وذلك بهدف وضع قواعد نموذجية، أو مثالية للغة الإنسانية.³

ج. النظرية التوليدية التحويلية لا تكفي بالمنهج الوصفي فقط في دراسة اللغة، فهي نظرية تفسيرية تسعى لأن تحقق شرطين: الكفاية الوصفية (descriptive adequacy)،

¹ - مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط1، 1988م، ص107-108.

² Andrew Radford, Analysing English Sentences, A Minimalist Approach, Cambridge University Press, Cambridge, 2009, p16

³ - كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، صص162-127.

والكفاية التفسيرية (explanatory adequacy)، فهي تسعى لأن تقدم وصفا كاملا مما يعرفه متكلم اللغة لتحقيق شرط الكفاية التفسيرية على مستوى أعمق.¹

د. يفرق تشومسكي بين جانبيين للغة أحدهما "الكفاية أو المقدرة" (competence) وثانيهما اصطلاح "بالأداء" (performance)، ومنه جاء تفرقه بين البنية السطحية (surface structure) والبنية العميقة (deep structure)، وهو تفرق يشبه الفارق بين "اللغة" (langue) و"الكلام" (parole) لدى سوسير، غير أن الكفاية عند تشومسكي عالمية خلافا للغة عند سوسير التي تعني لغة بعينها، أما الأداء فيشمل الناتج السطحي لكل بنية عميقة، للكلام عند سوسير الذي يعني الأحداث اللغوية لفرد بعينه في موقف معين.²

يبدو أن المعرفة الضمنية بقواعد اللغة هي المعرفة التي يصرّ تشومسكي على دراستها،³ وذلك استنادا إلى حدس المتكلم ومعرفته الضمنية، وهي معرفة تتعلق بكيفية إنتاج المتكلم لعدد لا متناه من الجمل، ولذلك لم يعد المنهج الوصفي صالحا للوصول إلى هذه المعرفة، فتفسير اللغة ومعرفة الكيفية التي ينتج بها المتكلم هذه اللغة التي لم تعد تنظيما عقليا فريدا من نوعه⁴ يقتضي منهجا عقليا، يُستند فيه إلى خطوات العقل من أجل الوصول إلى هذه الحقيقة الكامنة في الذهن، ولهذا استعان تشومسكي بالمنهج الاستبطاني في التحليل، وذلك عن طريق وضع الفرضيات التي تفسر القضايا اللغوية الممكن ملاحظتها والتي تدرس العلاقات القائمة فيما بين عناصر اللغة، ومن ثم وضع نموذج نظري أو تفسيري يراعي هذه العلاقات ويتأكد عن طريق الاستنتاج من القضايا التي يستطيع هذا النموذج تفسيرها.⁵

¹ - تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، ص ص40، 41.

² - كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص158.

³ - ميشال زكريا، الألسنية التوليدية و التحويلية ، النظرية الألسنية، ص12.

⁴ - كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث ، ص127.

⁵ - ميشال زكريا، الألسنية التوليدية و التحويلية ، النظرية الألسنية، ص96.

وعلى هذا تتخذ التوليدية التحويلية الخطوات المنهجية التالية في دراسة اللغة وهي:¹

- أ. وضع فرضية لغوية، وتجريبها على مواد لغوية معينة.
- ب. تطبيق الفرضية اللغوية وتجريبها على مواد لغوية معينة.
- ت. إعادة صياغة الفرضية اللغوية، إذا دعت الحاجة إليها.
- ث. تثبيت الفرضية اللغوية في حال مناسبتها للمواد اللغوية.

2. تطور اللسانيات التوليدية التحويلية.

أحدث تشومسكي بنظريته الجديدة نقلة نوعية في تاريخ الفكر اللساني البشري، حصلت من خلال أول مؤلف له كان بعنوان "البنى التركيبية" (Syntactic structures) وكما فاجأ هذا الباحث العالم بنموذجه الجديد الذي ثار فيه على كثير من المبادئ التي كانت تعدّ من مسلّمات البحث اللساني طيلة عدّة سنوات مضت، فاجأ أيضا المفكرين والباحثين اللسانيين حين فتح نظريته على عدّة «تغييرات جذرية وتعديلات جوهرية في المفاهيم والتصورات وإضافات غير مسبوقه حتمتها أوجه النقد من تيارات أخرى، وعدول عن كثير من الاصطلاحات المنحازة الغامضة»²، فظهرت تحت النظرية الواحدة عدّة نماذج حتى حير الباحثين في تاريخ علم اللغة، وصعب عليهم تصنيف فكره اللساني، وهذا ما عبّر عنه "مونان" قائلا: «وتزداد الصعوبة حين نحاول تحديد مكانة الفكر التشومسكي، لأن أبعاد طموحه وتجديده النظري [المستمر] والصدمة التي أراد أن يحدثها وأحدثها، كل هذا يضع الباحث قليل المعرفة بتاريخ علم اللغة، أمام مشكلة لا تجوز محاولة تجنّبها»³

ومعنى ذلك أن تشومسكي لم يلتزم بنظرية واحدة في البحث، بل كان يُخضع نظرياته في كلّ مرّة لكثير من التعديلات والإضافات استجابة لمستجدات البحث اللساني التي كان

¹ - مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص117.

² - بريجيت بارتشيت، مناهج علم اللغة، ص265

³ - المرجع نفسه، ص265

يسمع عنها من معاصريه، وظلّ الباحث يثبت في كلّ مرّة سعيه الجادّ إلى وضع نظرية لسانية متكاملة، من خلال الانفتاح على الآخر في البحث، سواء أكان الآخر من الماضي- كما رأينا- أو من الحاضر، وبهذا يمكن القول أن النظرية التوليدية التحويلية مرّت بعدّ مراحل منذ نشأتها أهمها:

أ. المرحلة الأولى (1957م):

ظهر أوّل نموذج نحوي لتشومسكي سنة 1957م، وقد لخصّ الكاتب من خلاله جميع المبادئ والمفاهيم التي أسست للنظرية التوليدية التحويلية انطلاقاً من تحديد مفهوم "النحو" الذي لم يعد- عند تشومسكي- مجرد قواعد يضعها عالم اللغة بعد النظر في اللغة، أو جملة قواعد قائمة على البناء الشكلي للغة، بل أصبح النحو ذا طابع عقلي تجريدي، لصيق بالإنسان وينتمي إلى نظامه العقلي. فهو «الذي يمتلك له "واقعا عقليا"، أي لم ينجزه عالم اللغة، بل هو مركّب في النظام الإنساني للادراك»¹، بمعنى أن «قضايا النحو هي قضايا نظرية العقل حول اللغة المبنية داخلياً، ومن ثمّ فهي قضايا حول الدّماغ الذكاء braim ثمّ تحديد صيغها في مستوى معيّن من التجربة عن الآليات»²

فلم تعد نظرية تشومسكي تبحث- بعد الآن- في قواعد اللغة، بل أصبحت تبحث في آليات إنتاج هذه اللغة، وهي آليات ترتبط بالعقل، ويطمح تشومسكي بذلك إلى نحو يولّد آلياً كلّ الأشكال النحويّة، أو كلّ الجمل في لغة ما، فهو مجموع المبادئ والآليات التي بها نبني الجمل في اللغات المختلفة، وبناء على ذلك «تهدف الدراسة النحوية إلى بناء نظام للقواعد يمكن اعتباره وسيلة من وسائل إنتاج جمل اللغة التي هي قيد التحليل»³

¹- المرجع السابق، ص288.

²- نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية، طبيعتها وأصولها واستخدامها، تر: محمد فتّيح، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1993، ص82.

³- تشومسكي، تر: يوثيل يوسف عزيز، البنى النحوية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط1، 1987، ص13.

أما المسئول عن إنتاج هذا العدد اللانهائي من الجمل، فهو ما اصطلح عليه تشومكي بالكفاءة (أو الملكة) (Competence)، وهي حسب تشومسكي مجموعة من القواعد المجردة (الصوريّة) التي تمكّن المتكلم بها من إنجاز عدد غير محدود من الجمل، وكما تمثل الملكة المعرفة الضمنية التي يمتلكها المتكلم، والتي تجعل إنتاجه ابتكاراً غير مقصور على المحاكاة والتقليد، فإن الأداء هو التجسيد الفعلي الذي يعكس ما يجري في الذهن من عمليات فكرية تسهم في إنتاج اللغة.¹

أما التمييز بين المستويين؛ الكفاءة والأداء، فهو ناتج عن تقسيم تشومسكي للغة، إلى بنية داخلية، وشكل خارجي، وهو تقسيم موروث عن الفكر السويسري، انطبعت به جميع أنظمة اللغة لدى تشومسكي بما في ذلك الجملة، التي أصبح لها - حسب تشومسكي - بنية عميقة تمثل الشكل التجريدي الداخلي للجملة، وهو الشكل الذي يعكس العمليات الفكرية التي تجري في الذهن، وهي تقابل عند الجرجاني ذلك الترتيب الذي يحصل في النفس قبل أن يظهر على المستوى المنطوق، وهي عند تشومسكي تمثل التفسير الدلالي الذي تشتق منه البنية السطحية للجملة المستعملة أثناء الأداء، أي الجملة في شكلها الفيزيائي المنطوق المجسد لهذا التجريد.²

ويتم الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية عن طريق قانون تحويلي أو أكثر، وفي هذا الكتاب "البنى التركيبية" ميّز تشومسكي بين البنية العميقة، ووصفها بأنها: بسيطة-

¹ Noam chomsky, le langage et la pensée, traduit de l'anglais par: louis-jean et Claude Bourgeois, Edition Payot, pour la traduction française de la préface de la premières chapitres, Boulevard Saint-Germain, Paris, 1969, p192- 191.

² - ينظر، أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط3، 2007م، ص22.

تامة- صرحة- إيجابية- مبنية للمعلوم، ووصف البنية السطحية بأنها جملة محوِّلة تنقصها إحدى هذه الخواص، فتكون إما استفهامية أو منفية، أو معطوفة، أو متبعة، أو مدمجة¹.

والتحويل لا يرتبط بتحويل سلسلة العناصر (String of elements) إلى سلسلة أخرى فحسب، وإنما يتحكّم أيضا في تغيير راسم أركان الجملة (Phrase marker)²

وفي مقابل التحويل المسئول عن إنتاج البنى السطحية، يتم إنتاج البنى العميقة عن طريق "التوليد"، فجملة "زيد جاء" مثلا جملة توليدية، ولا تعدّ جملة "جاء زيد" كذلك، لما فيها من تقديم وتأخير، فهي من قبيل التحويل³، ويمثّل لهذا الفرق من خلال الجدول الآتي⁴:

جدول (9): عملية إنتاج الجملة في نموذج البنى التركيبية لتشومسكي.

النظرية اللغوية			
منطقة حسية	جملة تحويلية	جملة توليدية	منطقة ذهنية
	قواعد التحويل	قواعد التوليد	
	بنية سطحية	بنية عميقة	
	أداة	كفاية	
الحـدس			

¹ - المرجع السابق، 206.

² - جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، تر: حلمي خليل، الإسكندرية، مصر، ط1، 1985م، ص135.

³ - ينظر، ينظر، سمير شريف ستيتية، اللسانيات المجال- الوظيفة- المنهج، عالم الكتب الحديث، الأردن ط2، 2008م، ص178.

³ - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص212.

⁴ - عاطف فضل محمد، مقدمة في اللسانيات، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص93.

وإن كانت هذه المبادئ التي أرسى لها تشومسكي من خلال كتابه "البنى النحوية" ليست جديدة في تاريخ الفكر اللغوي¹، كما سبقت الإشارة، غير أن عمل تشومسكي انصب على جمع هذه الأفكار والتنسيق بينها، حيث وضع كل منها في مكانه المناسب بما يحقق نظرية كلية، تتحقق فيها كفاية الوصف والتفسير لجميع أنظمة اللغة من جهة، ولجميع اللغات الطبيعية من جهة ثانية، مما شكل مشروعاً فريداً من نوعه، وجعل من نظريته نظرية عالمية لقيت صدى واسعاً في كل أقطار العالم، وتداولتها الكثير من الأقطار العربية، وبالرغم من ذلك ظهر على الجهاز النحوي الأول الذي وضعه تشومسكي بعض الثغرات أهمها افتقاره إلى مكون دلالي تفسيري، الأمر الذي جعله يتخلى عن النموذج الأول سعياً نحو التأسيس لنموذج جديد ذا كفاية أفضل.

ب. المرحلة الثانية (1965م):

بعد ما لقيته النظرية التوليدية التحويلية الأولى من انتقادات من قبل بعض اللسانيين المعاصرين، عمل تشومسكي على تمحيص نظريته الجديدة في مطلع الستينات، وخرج بنموذج جديد ظهرت فيه ملامح النضج الحقيقي، وذلك من خلال كتابه الجديد بعنوان (مظاهر النظرية النحوية) (Aspects of the theory of syntax) سنة 1965م، وهو المشروع الذي اشتمل على مجموعة من التعديلات للنموذج الأول، أهمها توسيع المكون التركيبي، حيث استجاب تشومسكي لاقتراحات "كاتز" (Katz) و"فودور" (Fodor) حول ضرورة إثراء المكون التركيبي بالقواعد الدلالية²، وذلك بعدما فصل في النموذج الأول بين النحو والمعنى.

¹ - أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص212.

² - مازن وعمر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص55، والفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص67.

قرّر تشومسكي بعد الانتقادات التي وجّهت له بسبب استبعاده للمعنى، إعطاء مساحة أوسع لهذا الجانب من اللغة في نظريته الجديدة، وذلك بعدما أدرك أهمية العلاقة التي تربط بين اللفظ والمعنى، يقول تشومسكي: «إن قواعد لغة ما بالمعنى الذي أعطيه لهذا المصطلح تستطيع أن تحدّد إجمالاً كنظام من القوانين التي تعبّر في هذه اللغة نفسها عن العلاقة بين الصوت والمعنى»¹، ولما أحسّ تشومسكي بأهمية الدلالة في الدراسة اللغوية باعتبارها تمثل ذلك الجانب العميق من اللغة²، قرّر العناية أكثر بالجانب الدلالي من اللغة، وللعناية بهذا المستوى العميق من اللغة قام تشومسكي بإدراج المعجم في المكون الأساس للمكون التركيبي، وبعدها كان النموذج الأول الذي قدّمه تشومسكي يضم ثلاثة مكونات: المكون التركيبي، والمكونان التفسيريان: المكون الدلالي والمكون الفونولوجي، طوّر الباحث من عمل المكن التركيبي وعناصره، وأصبح يشمل مكونين أساسيين هما: المكون الأساس والمكون التحويلي، وتجنّباً للوقوع في بعض الجمل غير النحوية، من قبيل (أكل الخشب الولد)، عمد تشومسكي لإدراج المعجم في المكون الأساس للنحو وذلك من أجل إعطاء القراءة الدلالية الصحيحة للكلمات، حيث تكون القواعد والقوانين المعجمية مسئولة عن تحديد بعض الصفات الدلالية والنحوية للمورفيمات.

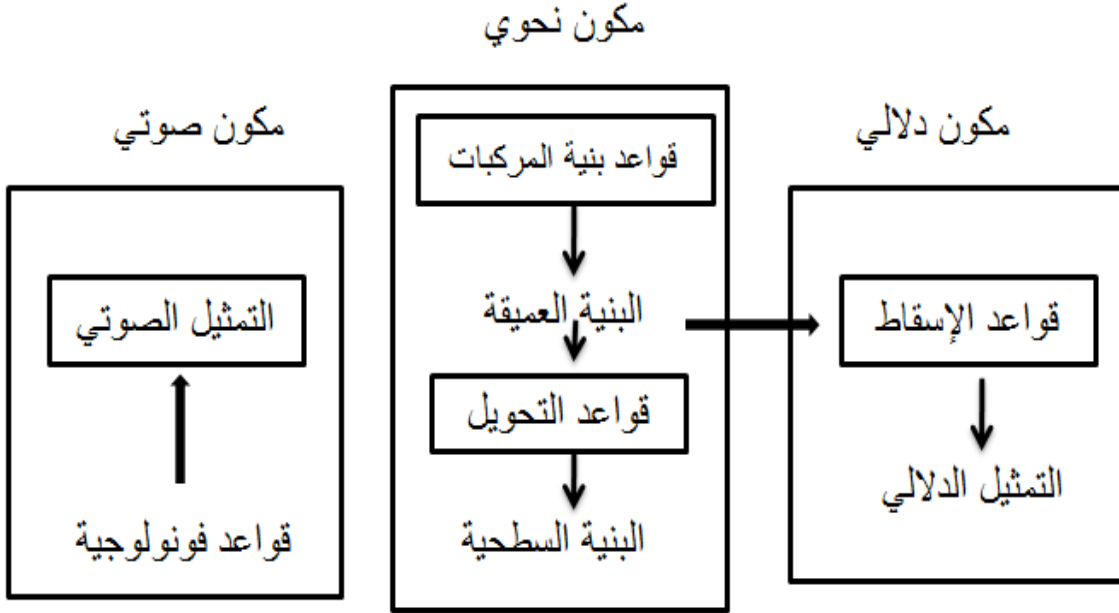
وإذا كان دور المكون التحويلي يقتصر على تحويل البنية العميقة إلى بنية سطحية بواسطة مجموعة من القوانين والقواعد التحويلية، فإن المكون الدلالي يتكفل بتقديم التفسير الدلالي للبنية العميقة³ التي ينتجها المكون التركيبي، في حين يتكفل (المكون الفونولوجي)

¹ - نقلا عن: درقاوي مختار، من العلامة إلى Chomsky, Question de Sémantique, ED, Seuil, 1975
المعنى، دراسة لسانية ودلالية لدى علماء الأصول، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة وهران، 2010-2011، ص 72.

² - ينظر، تشومسكي، اللغة والمسؤولية، تر: حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط2، 2005م، ص49

³ - ميشال زكريا، الأسنية التوليدية والتحويلية، النظرية الأسنية، ص 140.

بالتأويل الصوتي للجملة، للحصول على البنية السطحية، ويمثل لهذه القواعد الجديدة على النحو الآتي¹:



شكل (10): قواعد إنتاج التراكيب عند تشومسكي في نموذج 1965م.

وقد أخذت هذه النظرية مساحة واسعة في وسط الدرس النحوي العربي، تبناها الكثير من الباحثين العرب، أمثال "داود عبده" من خلال كتابه «دراسات في علم أصوات اللغة العربية»، و"خليل عمارة"، في كتابه «في نحو اللغة وتراكيبها».

ج. المرحلة الثالثة (1970م):

وفي المرحلة الثالثة من تاريخ تطور النظرية أحدث تشومسكي تغييرات أخرى في نموذج الثاني، بدءاً من عام 1970م، وذلك تماشياً مع ما يقتضيه الاتجاه الدلالي الجديد الذي ظهر بعد طرح تشومسكي لنموذج الثاني، وتمثل في "النظرية الدلالية التفسيرية" لـ"كاتز وفودور"، وفي "النظرية الدلالية التوليدية" لـ"ليكوف ومكاولي، وروس وبوستال، ثم غروبر،

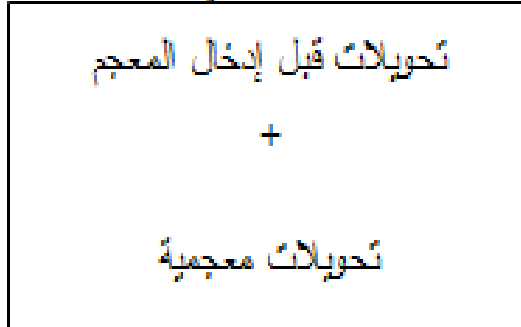
¹ - بريجيت بارثيت، مناهج علم اللغة، 279

بعدما تبين عجز النظرية المعيارية عن معالجة بعض المسائل المعجمية كالbourne والافتراض، والأفعال المساعدة¹

حيث دعا أصحاب الاتجاه الدلالي إلى إعادة الاعتبار للمعنى وعدم فصله عن المستوى التركيبي للغة، واستجابة لهذا النداء ارتبط المعنى بالمستوى التركيبي للغة حتى تحولت البنية العميقة إلى مستوى يشكل "التمثيل الدلالي" للجملة، فتحوّل المكون التركيبي بذلك من قاعدة تركيبية، كما كان في النحو التوليدي التحويلي إلى قاعدة دلالية، فأصبحت بذلك وظيفة المكون الدلالي توليدية لا تفسيرية كما كانت في السابق، وأصبح توليد الجملة يتم على النحو الذي يظهره الشكل الآتي²:

قواعد التأليف (الصياغة)

تمثيل دلالي



تحويلات نحوية أخرى



ب س

شكل (11): قواعد توليد الجملة عند تشومسكي في نموذج (1970م).

¹ - ينظر، شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، 84 - 93.

² - ينظر، المرجع نفسه، ص84.

ومن أجل تعميق النظرية، ظهرت مجموعة من الفرضيات والأنساق الفرعية أهمها:

أ. الفرضية المعجمية:

سعى تشومسكي من أجل تطوير الجهاز النحوي إلى تعميق المكون الدلالي وذلك من خلال إعطاء المعجم دوراً جديداً في النظرية الموسعة، حيث زاد من قوة المكون الأساس على حساب التحويلات التي تقلص دورها في الفرضية التحويلية الجديدة، وذلك من خلال تعميق المعجم بالقدر الذي يؤهله لحل بعض المشاكل التي اصطدمت بها النظرية التوليدية التحويلية، وذلك لعدم قدرتها على تفسير بعض التراكيب اللغوية.

وبدلاً من المكون التحويلي الذي يحتوي على عيوب كثيرة أهمها ضعف القدرة على التفسير بالرغم من قدرته التوليدية الهائلة، اقترح تشومسكي حلاً معجمياً في إطار الفرضية المعجمية، بحيث لم تعد العلاقة بين المركبات الاسمية ونظيراتها الفعلية كلها وليدة تحويلات، وإنما أصبح الحصول عليها ممكناً بواسطة القواعد التركيبية، وذلك عن طريق إحداث تعديل في قواعد إعادة الكتابة.

حيث أصبح يتم إسناد كل السمات الانتقائية والصارمة للوحدة المعجمية قبل تحديد سماتها المقولية التركيبية، مثل: [+فعل] أو [+اسم]، وتدخل التعريفات على هذه الوحدة بواسطة ما يسمى بقواعد الحشو المعجمي، وهي التي تتحدد بها المقولة إن كانت [+اسم] أو [+فعل]، فإذا أخذنا الوحدة (ط ل ب) فإنها ستحدّد داخل المعجم بواسطة القواعد الآتية¹:

أ. القواعد الأساس:

- القواعد المقولية الفرعية الصارمة، مثل الفعل (طلب)، يمثل له على النحو الآتي:

(ط ل ب) - م س أن ج

¹ - ينظر، مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي : مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2010، ص171.

- القواعد المقولية الفرعية الانتقائية، مثل (و ض ع)، تأخذ السمات الانتقائية [+حي] + [-معدود]

ب. قواعد الحشو المعجمة، وذلك مثل:

- طلب + م س م س ... (طلب زيد الخروج)

- طلب + ف م س م س (طلب زيد الخروج)

- زيد أن ج (طلب زيد الخروج)

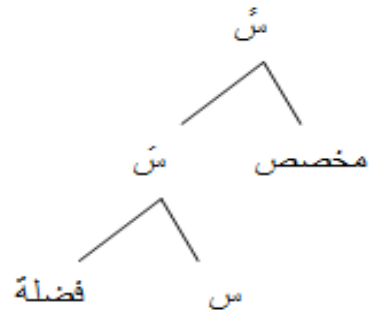
ج. القواعد الصرفية الصوتية، يمثل لها على النحو الآتي:

- ط ل ب + س /Talabu/

- ط ل ب + ف /Talaba/

ب. نظرية س خط: (Théoriex barre)

تقف هذه النظرية على فرضية تفضي إلى أن الجمل على اختلاف أنواعها متفقة على رأس يطلب قبله مخصصاً (spécifier) وبعده متمماً (complément)¹، حيث تتخذ البنية العامة التي تقدمها نظرية س خط لكل المركبات التشجير الآتي:



شكل (11): مشجر البنية العامة للجملة في نظرية س خط.

¹ - مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، منشورات جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الانسانية، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 4، 1998م، ص 220.

حيث (س) متغير قابل للتعويض بإحدى المقولات المعجمية (الاسم/ الفعل/ الصفة/ الحرف)، والخط يمثل عدد إسقاطات أحد هذه المقولات، ويتفرع (س) إلى عنصرين: المخصص و(س)، ويمثل (س) الإسقاط المتوسط أو الإسقاط البيني، ويتفرع إلى عنصرين؛ يمثل العنصر (1) رأس المركب (س)، وهو الاسم في المركب الاسمي، أو الفعل في المركب الفعلي، أو الصفة في المركب الوصفي، أو الحرف في المركب الحرفي، والعنصر الثاني الذي يتصل به يمثل الفضلة، في حين يشكّل (س) الإسقاط الأدنى.¹

وتصاغ نظرية س خط بناء على ذلك على أساس أنها تراتبية من ثلاثة مستويات، هي «المستوى الصفر ويمثل الدرجة الأبسط من التركيب ويمثله الرأس الذي يحمل خصائص المقولة، ثم المستوى الأول ممثلاً لأولى درجات التركيب ويضطلع به المتمم (Comp= complement) ثم المستوى الأخير ويمثله المخصص (Spès= spècifier)»²

وبذلك يعوّض ترميز س خط القاعدة المركبية القديمة وهي:

p → SN+ SV

ج ← ف+ م س

بالقاعدة الجديدة الآتية:

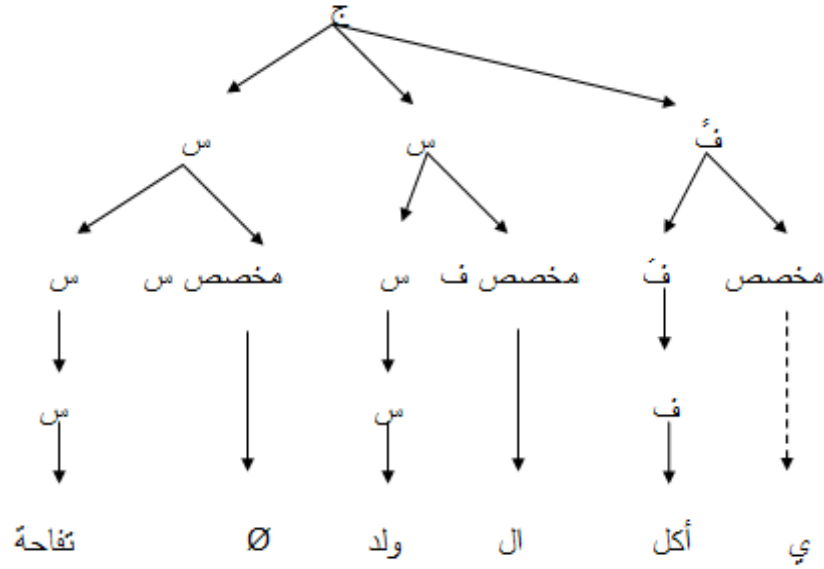
ج ← ف+ س

وبناء على نظرية س تتخذ جملة (يأكل زيد تفاحة) مثلاً التحليل الآتي³:

¹ -سمية المكي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي من خلال الأبنية الإعرابية المشكلة، تقديم: محمد صلاح الدين الشريف، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، بنان، ط1، 2013، ص217.

² - منجي العمري، القيد التركيبي في الجملة العربية، دراسة دلالية لنماذج من الروابط بين النحو العربي والنحو التوليدي، الدار التونسية للكتاب، ط1، 2015م، ص71.

³ - مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية، من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنى: مفاهيم وأمثلة، ص181.



ح. نظرية الأدوار المحورية (O theory):

تقوم هذه النظرية على فرضية مفادها أن لكل جملة بنية محورية، تتشكل من محمول وما يتطلبه من موضوعات، بحيث تتم عملية إسناد الأدوار المحورية (كالمنفذ والهدف والضحية والمستفيد) إلى الموضوعات بالنظر إلى حاجيات المحمول، وما يلزمه من أدوار (Rolers Thematiques).

أما عملية اختيار هذه الموضوعات فهي تخضع لقيود تضبط آلية الإسناد، والتي تتكفل بها نظرية المقياس المحوري، بحيث تفرض قيودا معينة يتم على أساسها اختيار الأدوار المحورية والموضوعات الملائمة التي تتطلبها طبيعة المحمول.

والإسناد نوعان:

- إسناد مباشر: تعزى فيه مهمّة الإسناد للفعل الذي يسند دورا إلى فاعله أو مفعوله.
- إسناد غير مباشر: وتعزى مهمّة إسناد الفاعل فيه للفعل ومفعوله معا، وليس للفعل فقط.¹

¹ - المرجع السابق، ص 321، وتشومسكي، المعرفة اللغوية، ص ص 185 - 189.

يتولى رأس الحمل (الفعل أو الاسم أو الحرف) مهمة إسناد الأدوار حيث:

• يسند الفعل للمركب الاسمي دورا واحدا هو المفعول به.

• يسند المركب الفعلي (الفعل ومفعوله) دور الفاعل.

كما يتولى الفعل مهمة انتقاء ثلاثة أدوار محورية، فيحتاج بذلك إلى ثلاثة مواقع

موضوعات يسند لكل واحد منها دورا دلاليا على النحو الآتي:

- م س 1 منف

- م س 2 متقبل

- م س 3 هدف

تسند الوظيفة النحوية (فا) للموضوع الذي أسند إليه الدور المحوري (منفذ)، في حين ليس بالضرورة أن تسند وظيفة (المفعول به) للمستفيد / المتقبل، أما الهدف فهو النقطة التي ينتهي إليها الفعل، والتي تشغل الموضوع الثالث أو ما تلاه.

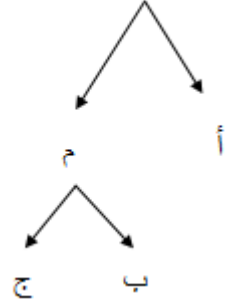
د. نظرية العمل (government theory)

يختلف مفهوم العمل في نظرية العمل التوليدية عن مفهوم العمل في الأنحاء التقليدية، فبينما ينحصر العمل في الأنحاء التقليدية في عمل الفعل في الأسماء، فإن العمل في النظرية التوليدية يتعلق بالتمثيل التشجيري لبنية الجملة ككل.

حيث يشكل العمل علاقة تركيبية معقدة تقوم على مبدئين هما: العلو والعجز الأخوات، فبإمكان أحد العناصر أن يعمل في عنصر آخر بواسطة علاقتي: التحكم المكوني أو الإقران المزدوج.

ويختلف العمل باختلاف نوع الإعراب، فهو في الإعراب البنيوي علاقة تركيبية معقدة تبني بواسطة علاقة التحكم المكوني، وهي العلاقة التي يصير بموجبها عنصر (2) متحكم في عنصر (ب)، إذا كانت العجرة¹ المفرعة ل 2 مفرعة ل ب.

ويتضح التحكم المكوني في التشجيرة الآتية:



شكل (13): التحكم المكوني بين عناصر الجملة في نظرية العمل التوليدية

حيث تتحكم 2 مكونيا في "م" و"ب" تتحكم مكونيا في "ج"، لكن "ب" و"ج" لا تتحكمان مكونيا في 2.

ويتحدّد مفهوم العمل كآلآتي:

- يعمل 2 في ب إذا كانت:

• 2 تتحكم مكونيا وبطريقة دنيا² في ب.

• 2 تسبق ب

وهناك نوع آخر من العمل، وهو العمل المحوري الذي يتحقق في علاقة الإسناد الإعرابي، يتم بموجب علاقة دلالية بين الرأس العامل والمعمول، والتي صاغها تشومسكي على النحو الآتي:

¹- البنية المنطقية للجملة أو الشكل التجريدي للجملة في المستوى العميق، والتي يحتوي على مجموع السمات التركيبية والدلالية لتي تعزّف التركيب وتحدّده.

²- المقصود بالطريقة الدنيا عدم وجود حاجز يحول دون عمل "2" في "ب".

- "أ" تعمل محوريا في "ب" إذا كان:

1. أ من مستوى "س" وتسم محوريا "ب"؛ أي تسند إلى "ب" دورا محوريا مناسباً.

2. "أ" و "ب" أختان، أي تتفرعان مباشرة من عقدة أو عجرة واحدة.¹

هـ. نظرية الحالة (casethory)

قامت هذه النظرية في الأساس من أجل تفسير الحالات الإعرابية التي تظهر على مستوى المركبات الاسمية، وهي سمة صرفية مجردة تختص بها جميع اللغات سواء تحققت على مستوى البنية السطحية أو لم تتحقق، «فاللغات جميعاً تخضع لجوهر نظام "تحديد الحالة"، ولو أنه سوف يكون هناك تحقق صرفي في بعض اللغات فقط»²

وتأخذ الكلمات حالتها الإعرابية بمقتضى ما يتطلبه مبدأ المصفاة الإعرابية، حيث:

- يحدّد الفعل حالة المفعولية للمفعول.
- يحدّد التطابق حالة الرفع للفاعل.
- تحدّد حروف الجرّ حالة الجرّ / النصب لمجرور الحرف والمضاف إليه.³

لا شكّ إذا أن الذي يتحكم في تحديد هذه الحالات هي العوامل، وعوامل الإعراب وفقاً

للنظرية نوعان:

- عوامل بنوية: كالتطابق الذي يعمل الرفع في الفاعل، والفعل الذي يعمل حالة المفعولية في مفعوله.

¹ - تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 299-304؛ ، ومصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي : مفاهيم وأمثلة، ص 329-330.

² - تشومسكي، المعرفة اللغوية، ص 243

³ - ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990م، ص 26-27.

• عوامل دلالية: وهي الاسم، والحرف، والصفة التي تعمل بموجب ما تقتضيه العلاقة المحورية التي تربطها بالمركب الاسمي.¹

و. النظرية الأدنوية (أو البرنامج الأدنوي)

بدأت هذه المرحلة مع بداية التسعينات (1993م - 1995م) في إطار ما عرف بالبرنامج الأدنوي (programme minimaliste)، وهو النموذج الأكثر تقدماً في تاريخ اللسانيات التوليدية، ويعدّ محاولة لتبسيط النظرية.

حاول من خلاله تشومسكي التقليل من عدد الافتراضات والمسلمات، عن طريق التبسيط والتقليص والتقتير تحقيقاً لأكبر قدر من الأدنوية في ظل عجز الإمكانيات التي أتاحتها النظرية في النحو الكلي أمام ما يطرحه الواقع من خصائص لغوية لم تجد لها مكاناً في النظرية التوليدية.² قلّص البرنامج الأدنوي من عدد عمليات الاشتقاق والتمثيلات، فأصبح يتكفل ببناء أزواج من الكيانات اللغوية (ص. م) تؤوّل في الواجهين: النطقي- الإدراكي والتصوري- القصدي، تشكل (ص) تمثيلاً صوتياً، أما (م) فتشكل التمثيل الدلالي المنطقي.³

اختزل تشومسكي من خلال هذا المشروع الجهاز النحوي في مكونين هما:

1. المعجم: يمثل ثلاثة مجموعات من السمات هي⁴:

• دلالية

¹ - ينظر، المرجع السابق، ص ص154- 155

² عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار بوقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب،
and Samuel David Epstein and T. Daniel Seely, **Derivation and Explanation** in the Minimalist Program, by Blackwell Publishers, Printed and bound in the United Kingdom, 2002, p1- 4.

³ - مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي : مفاهيم وأمثلة، 391.

⁴ - عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط، ص20

• صوتية

• تركيبية

يتشكل المعجم من وحدات جوهريّة مثل: الأفعال، الصفات، الأسماء، الظروف، الحروف ومن وحدات وظيفية تملك سمات أو خصائص نحوية محضة، مثل: المصدرى، أو المساعدات الدالة على زمن أو الجهة أو الموجه.

كما ميز فيه بين ثلاثة أنواع من السمات المعجمية، تخصص المداخل المعجمية هي:

• السمات المقولية [+س، +ف]

• السمات التطابقية [جنس، عدد، شخص]

• السمات الإعرابية¹

2. النسق الحاسوبي:

يعد النسق الحاسوبي مركزيا في تصميم النحو في البرنامج الأندوي، يحدّد على مستوى الخصائص العامة للملكة اللغوية، تضبطه مجموعة عمليات وإجراءات دقيقة في بناء التمثيلات وتوليد الاشتقاقات، ويشكل مبدأ الاقتصاد في الاشتقاق والتمثيل أهم مبادئ النسق الحاسوبي على الإطلاق.

أما عملية إنتاج الجملة في النسق الحاسوبي فتتم بناء على مجموعة عمليات أساسية تتمثل في:

1. الإنتقاء: يتم في هذه المرحلة إنتقاء الوحدات الضرورية لبناء الجملة في المعجم.

¹ - مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأندوي : مفاهيم وأمثلة، ص367-

2. الضم: يتم في هذه المرحلة تأليف عنصرين لإنشاء عنصر ثالث، وهذا العنصر الأخير يمثل إسقاطا للعنصرين الأولين، ليكتمل بذلك التركيب، ولا تتم عملية الضم إلا في إطار المقولة الجذر.

3. نقل المكونات: يتم على مستوى هذه العملية التمييز بين السمات التي تستجيب لشروط التأويل الكامل لمخرجات الجملة في شكلها الصوتي والمنطقي، وبين السمات التي لا تستجيب للشروط والتي يتم حذفها حتى لا تتحرف بالاشتقاق.¹

المبحث الأول: رتبة الجملة العربية في اللسانيات التوليدية التحويلية

افترض التوليديون العرب المعاصرون، بناء على ما تقتضيه القواعد التوليدية التحويلية، بنيتين للجملة العربية؛ بنية داخلية تتخذ الشكل التجريدي للجملة في الذهن، اصطلاح عليها التوليديون (بالبنية العميقة)، وتتخذ قاعدة إعادة الكتابة أهمية كبيرة في هذا المستوى التجريدي من إنتاج الجملة باعتبارها تمثل منطلقا أساسيا لبقية القواعد في البنية العميقة، وتشتق من هذه البنية بنية سطحية عن طريق قوانين أخرى، وهي قوانين تحويلية، ولما كان لكل بنية خارجية فرعية بنية داخلية أصلية، كان لا بد من افتراض رتبة أصلية لمجموعة التمثلات الفيزيائية المتعددة للجملة الواحدة.

وبناء على ذلك تعد قضية الرتبة من القضايا المهمة التي شغلت التوليديين العرب المحدثين أكثر من غيرها من القضايا التحويلية الأخرى، لما لها من أهمية، باعتبارها تمثل مدخلا لمعالجة مجموعة من القضايا أهمها:²

1. إشكال الإعراب واتجاه الإسناد في اللغة العربية.

¹ - المرجع السابق، ص 370-379.

² - حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص 284-285.

2. إشكال الضمائر والمتصلات، بما فيها ظاهرة التطابق، وما تخضع له من تنوع

ملحوظ في سماتها تبعاً لترتيب المكونات داخل الجملة.

3. إشكال النقل؛ بالتركيز على الرتبة الأصلية وآليات اشتقاق الرتب الممكنة عبر قواعد

وقيود على انطباق القواعد.

ولهذا لم يكن ليتبين دور اللسانيات التوليدية التحويلية في دراسة بنية الجملة العربية بشكل جلي، لولا تسليط الضوء على قضية الرتبة، التي أخذت النصيب الأكبر من دراسة بنية الجملة في النظرية التوليدية التحويلية، واختلفت الآراء حولها باختلاف الشكل الذي أخذته البنية العميقة في كل نموذج من نماذج اللسانيات التوليدية المقترحة.

1. رتبة الجملة الاسمية والفعلية في البنية العميقة

قسّم النحاة العرب الجملة إلى فعلية واسمية، وذلك بالنظر إلى الكلمة التي تبدأ بها الجملة، والتي تتخذ الشكل الآتي:

جملة اسمية ← # اسم.....#

جملة فعلية ← # فعل.....#

وفي مقابل ما ذهب إليه النحاة العرب الأوائل وما ذهب إليه تشومسكي من القول باسمية الجملة بعد النظر في بنية الجملة الإنجليزية، والقول بأنها من نمط: فاعل- فعل- مفعول، وإسقاط هذا النمط على جميع اللغات، اتجه البحث في الجملة العربية وفق آليات المنهج التوليدي التحويلي في مناح شتى، فمن الدارسين من طبق النموذج التوليدي التحويلي كما هو على الجملة العربية، فتبنى بذلك نمط الرتبة الأصلية للجملة الإنجليزية، والتي تأخذ رتبة (فا+ ف+ مف)، ولذلك كانت الجملة الاسمية هي الأصل الذي تتفرع عنه بقية البنى التركيبية بما فيها البنية الفعلية، وهذا ما ذهب إليه "داود عبده"، ومنهم من حاول تكيف نموذج تشومسكي مع طبيعة الجملة العربية، وانتهى إلى أن الجملة الفعلية هي التي تمثل

بنية أصلية للجملة العربية، أي أن البنية العميقة للجملة العربية هي من قبيل نمط (ف+ فا+ مف)، وهو مذهب "ميشال زكريا" و"خليل أحمد عميارة"، فاتفقوا في المبادئ لكنهم اختلفوا في أصل الجمل، والحجج التي أقاموا عليها تقسيماتهم الجديدة، وهناك من قال بازدواجية الرتبة، أي أنها من نمط (ف+ فا+ مف) و(فا+ ف+ مف)، مثلما ذهب إلى ذلك مازن الوعر والفاسي الفهري، وهناك من خرج عن كل هذه التقسيات وقال بأن الجملة العربية لا تخضع لنمط واحد بل تأخذ رتبة حرة وهو ما قال به الفاسي الفهري في أبحاثه الأخيرة.

1.1 أصلية الجملة الاسمية أو الفعلية:

ذهب فريق من التوليديين العرب إلى القول بأن الجملة العربية تتخذ أحد النمطين التركيبين رتبة أصلية لها، فهي إما جملة اسمية أو فعلية، فذهب فريق منهم إلى أن البنية العميقة للجملة في المستوى الداخلي لها هي من قبيل (فا- ف- مف)، وذهب فريق آخر إلى أن البنية الأصلية للجملة العربية هي من قبيل (ف+ فا+ مف).

انطلق الباحثون في الاستدلال على أحادية الترتيب من إحصاء إمكانات الترتيب التي تجيزها اللغة العربية، وانتهى كل فريق منهم إلى افتراض بنية تحتية واحدة للجملة العربية، وقد ذكر داود عبده خمسة من هذه الإمكانيات، بينما أضاف إليها ميشال زكريا بنية سادسة وإن كانت خاطئة أو غير نحوية، لكن استدعتها عملية الإحصاء التي تعد ضرورة منهجية للتوصل للنمط المناسب في العربية، وهذه الإمكانيات هي¹:

1. فعل- فا- مف

2. فاعل (مبتدأ)- فعل- مفعول.

3. فعل- مفعول- فاعل.

4. مفعول- فعل- فاعل.

¹ - داود عبده، البنية الداخلية، ص37.

5..مفعول- فاعل- فعل.

وأضاف ميشال زكريا إلى هذه الانماط نمطا سادسا هو (فا+ مف+ ف).¹

وعدم وجود بعض البنى في واقع اللغة ينفي الرأي القائل بأن الجملة العربية ذات ترتيب حرّ إذ لا بدّ من وجود ضوابط في الجملة تحدّ من حرية الترتيب، ولهذا تخلص الفريق الأول من التوليديين العرب من نمطين تركيبين هما: نمط (فا- مف- ف) والنمط (مف- فا- ف)، لعدم وجود جمل تنتهي بفعل في اللغة العربية، وتخلصوا من نمطين آخرين لعدم ورودهما في اللغة العربية، وهما: النمط (فعل+ مف+ فا) والنمط (مف+ ف+ فا)، وانتهوا إلى أن الترتيب المقبول هو أحد الترتيبين الآتيين: (ف+ فا+ مف) أو (فا+ ف+ مف)، وهو الترتيب الذي تأخذه الجملة الفعلية والاسمية على التوالي.²

فالجملة العربية لدى داود عبده تأخذ الترتيب الأصلي الآتي: فاعل- فعل- مفعول، بدلا من الترتيب (فعل- فاعل- مفعول) الذي تأخذه البنية العميقة في فرضية ميشال زكريا والذي يجعل البنية في رأي داود عبده «أكثر تعقيدا من جهة وتشمل قاعدة إلزامية (وهي صفة غير مستحبة في القواعد التحويلية) من جهة أخرى».³

ومعنى ذلك أن البنية العميقة في نموذج داود عبده تأخذ شكل الجملة الاسمية، بينما تأخذ البنية العميقة في نموذج ميشال زكريا شكل الجملة الفعلية.

¹ ميشال زكريا، الأسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص26، 27.

² المرجع نفسه، ص ص26، 27.

³ داود عبده، البنية الداخلية، ص50.

أ/ أصلية الجملة الاسمية (فاعل - فعل - مفعول)

أسس داود عبده افتراضه القائل بأصلية الجملة الاسمية وفرعية باقي الأنماط على مجموعة من الأدلة أهمها¹:

- استدعاء بعض التركيبات الفعلية قواعد إلزامية لا يقبلها المنهج التوليدي؛ حيث تتعدى بعض الأفعال بحروف جرّ بعينها، وترتبط فيما بينها ارتباطاً يجعل منها مكوناً جملياً واحداً، بحيث يمنع حلول حروف جرّ أخرى مكانها، فأنت لا تقول إلا: (وافق على القرار) في حين تستطيع أن تقول: (جلس على الكرسي). بدل (جلس تحت الكرسي) دون أن يؤدي ذلك إلى خلل تركيبى.

والاعتراف برتبة (فعل - فاعل - مفعول) فيه تسليم بأن أصل جملة (وافق الرجل على القرار) هو (وافق على الرجل القرار)، مما يستدعي التوسل بقاعدة إلزامية ينفرد بها هذا النوع من التركيب دون غيره مما لا يقبله المنهج التوليدي التحليلي، وهي قاعدة تقوم بنقل حرف الجرّ إلى ما قبل المفعول على النحو الآتي:

وافق على الرجل القرار ← وافق الرجل على القرار

- الأفعال المساعدة هي التي تشكل مع الفعل مكوناً جملياً واحداً وهي عند الباحث من قبيل (أخذ يقرأ، راح يقرأ، كان الرجل يقرأ)، واتخاذ الترتيب (فعل - فاعل - مفعول) نمطاً للبنية الداخلية للجملة الفعلية يجعل الباحث أمام بنى داخلية غير صحيحة نحوياً مما يستدعي استحضار قاعدة إلزامية أخرى تخضع لها البنية العميقة، وهذا مما لا يقبله النحو التوليدي، فإذا قلت: أخذ الرجل يقرأ الصحيفة، تصير البنية الداخلية للجملة (أخذ يقرأ الرجل الصحيفة)، وإذا قلت (كان الرجل يقرأ الصحيفة)، فإن الجملة تؤول إلى بنية عميقة من قبيل (كان يقرأ الرجل الصحيفة).

¹ - المرجع السابق، ص 50.

في حين لا تحتاج الجملة التي تتخذ من النمط (فا-ف-مف) ترتيباً أصلياً للبنية الداخلية إلا إلى قاعدة اختيارية واحدة تنقل الفعل إلى يمين الفاعل (أو الفاعل إلى يسار الفعل المساعد)، بحيث تؤول جملة (الرجل أخذ يقرأ الصحيفة) إلى البنية الداخلية (أخذ الرجل يقرأ الصحيفة)، وتؤول جملة (الرجل كان يقرأ الصحيفة) إلى البنية العميقة (كان الرجل يقرأ الصحيفة).

ولهذا انتهى الباحث إلى القول بأصلية الجملة الاسمية، أما الجملة الفعلية فهي تركيب يؤول إلى جملة اسمية، فساوى بذلك بين الجملة الاسمية والفعلية لأن كلا منهما يقوم على محورين أساسيين يمثل أحدهما (مخبراً عنه)، وإذا تصورنا ذلك فإن التركيب لدى داود عبده يكون على هذا النمط: مخبر عنه + خبر.

ب/ أصلية الجملة الفعلية (فعل - فاعل - مفعول)

يرى الفريق الثاني من التوليديين العرب أن الرتبة الأصلية للجملة العربية هي من قبيل (فعل + فاعل + مفعول)، وتبنى هذا الرأي كل من ميشال زكريا، ومحمد علي الخولي.

1. ميشال زكريا:

يعد ميشال زكريا من الباحثين الذين قالوا بأصلية النمط (فعل + فاعل + مفعول)، حيث استوعب الباحث بشكل كبير المنهج التوليدي التحويلي، وشكلت الجملة الموضوع الأساس لكتابه التطبيقي (الأسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: الجملة البسيطة) الذي اتخذ فيه من الجملة البسيطة نموذجاً لتطبيق مبادئ النظرية التوليدية التي عرض لها في كتابه النظري (النظرية الأسنية التوليدية والتحويلية، النظرية الأسنية) الذي عدّ مرجعاً هاماً للقارئ العربي في التعريف بنظرية تشومسكي المعيارية، والتي استثمر أدواتها في تفسير بنية الجملة العربية.¹

¹ - حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية، ص 261.

انطلق الباحث من مفهوم الجملة لحصر عناصر التركيب الأساسية وتحديد رتبها الأصلية متبنيا تعريف القدامى للجملة، لأنه رآه يتفق مع تصور الألسنيين المعاصرين، من أمثال "هاريس" (Zelling Harris)، وهو التعريف القائل بأن الجملة هي لفظ مفيد فائدة تامة يحسن السكوت عليها¹، يوحي هذا التعريف بأن «الجملة وحدة كلامية مستقلة يمكن لحظها عبر السكوت الذي يحدّها» وهو نفس التعريف الذي تقدّمه الألسنية²، والذي تتخذ الجملة بناء على لقواعد إعادة الكتابة الشكل الآتي:

جملة ← #.....#

وبناء على هذا التحديد للجملة، قسم النحويون العرب الجملة إلى فعلية واسمية، وذلك بالنظر إلى الكلمة التي تبدأ بها الجملة، والتي تتخذ الشكل الآتي:

جملة اسمية ← #اسم.....#

جملة فعلية ← #فعل.....#

وللتعرف على الرتبة الأصلية للجملة الفعلية تناول (ميشال زكريا) جملة واحدة، ورتبها وفق النمطين السابقين، حيث صاغ على نمط (#فعل...#) جملة (أكل الرجل التفاحة)، وصاغ على نمط (#اسم...#) جملة (الرجل أكل التفاحة).

لاحظ الباحث احتواء الجملتين على العناصر ذاتها، وعلى العلاقات نفسها، ولهذا رأى أنه لا حاجة للقول بأن هناك نوعان مختلفان من الجملة³، فلا شك أن هذا التشابه والتقارب

¹ - يعود هذا التعريف لابن هشام الأنصاري (707خ- 761هـ) في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، اصطلاح النحاة الأوائل على الجملة بمصطلح "الكلام"، وهو ما يجمع بين اللفظ والإفادة. (الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد المجيد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص23)

² - ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، ص24.

³ - المرجع نفسه، ص ص24، 25.

الشديد على مستوى البنية السطحية مما يوحي بأنهما ترتدان لبنية واحدة في المستوى العميق، وخضعت هذه البنية لقوانين تحويلية.

أما الضوابط التي أقام عليها ميشال زكريا رفضه للجملة الاسمية فهي ضوابط تخضع لها الجملة لاسمية لا الفعلية، ومما يدل على أصولية النمط (ف- فا- مف) ما يأتي:

1. عدم خضوع الترتيب (ف- فا- مف) للضوابط التي تخضع لها الجملة حين تتحول إلى اسمية، ذلك لأن الفعل في الجملة الفعلية لا يخضع لأي تغيير، فعند تغيير صيغة الفاعل إلى الجمع أو المثني فإن الفعل في جملة (أكل الرجل التفاحة) يأخذ نفس المقولة الصرفية كما تظهره الأمثلة الآتية:

• أكل الرجلان التفاحة.

• أكل الرجال التفاحة.

وهذا بخلاف الجملة الاسمية التي يخضع فيها الفعل لتحويل صرفي بمجرد تغيير عدد الفاعل، حيث تأخذ الجملة الاسمية الشكل الآتي:

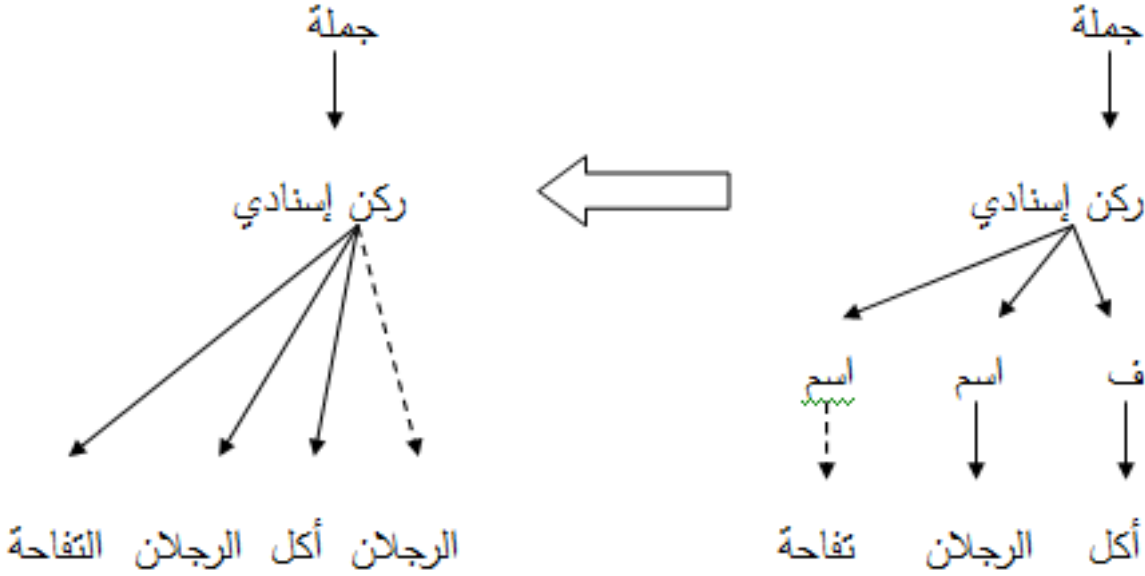
• الرجلان أكلا التفاحة.

• الرجال أكلوا التفاحة.

فيرتبط الفعل بضمير الفاعل، لتأخذ الجملة الشكل الآتي: فاعل + فعل + ضمير + مفعول به، وبهذا تتخذ البنية العميقة ذات الترتيب (ف+ فا+ مف)، والتي تكون قاعدة إعادة كتابتها شكل (#فعل + اسم + اسم...#) نفس العناصر ونفس الترتيب في البنية السطحية دون أن يخضع الفعل في البنية السطحية لأي تحويل يجزّه له الفاعل.

أما البنية السطحية التي اتخذت شكل جملة اسمية، فهي بنية اشتقت من نفس البنية العميقة ذات الترتيب (ف+ فا+ مف) بواسطة تحويل الاسم إلى موقع الابتداء، على أن يترك

هذا التحويل الذي ينقل الاسم إلى الصدارة ضميرا يعود عليه في الموقع الذي كان يحتله، ويمكن التمثيل لهذا التحويل بالتشجير الآتي:



إلى جانب الترتيب الذي اتخذته ميشال زكريا بنية عميقة للجملة العربية وهو (ف+ فا+ مف)، اقترح أن يتخذ من نفس الترتيب بنية عميقة للجملة الاسمية، تجنباً لما قد يقع فيه الباحث من تكلف يتنافى مع قانون الاقتصاد الذي تنشده التوليدية التحويلية، والذي يقتضي البساطة في التعقيد عند تبني الترتيب (فا+ ف+ مف).¹

فالقول بأن أصل جملة (الرجلان أكلا التفاحة) هي جملة (الرجلان أكل التفاحة) يضع الباحث أمام المشكلة الآتية: كيف يمكن تبرير دخول الضمير بصورة أزلية؟ وبأي تحويل؟

إن الجمل التي يتخذها الباحث بنية عميقة للجملة السطحية، وهي جملة (الرجلان أكلا التفاحة) والمشتقة من جملة (الرجلان أكل التفاحة) هي جملة غير أصولية، ولا يوجد أي تبرير لدخول الضمير في الركن الفعلي (أكل التفاحة)، وتفسير دخول الضمير بهذا الشكل

¹ ميشال زكريا، الأسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، ص 29- 31.

يستدعي إيجاد قواعد إضافية مما لا تتحملة قواعد هذه النظرية التي تنشأ البساطة والاقتصاد.¹

ويمكن توضيح ما فصل فيه ميشال زكريا من تحويلات من خلال الجدول الآتي:

شكل (14): تحويل الجملة العربية عند ميشال زكريا.

نوع البنية	الجملة الفعلية (ب ع)	الجملة الاسمية (ب ع)
البنية العميقة	أكل الرجلان التفاحة	الرجلان أكل التفاحة
البنية السطحية	الرجلان + أكل الرجلان التفاحة زيادة	الرجلان أكل ؟ التفاحة
	نقل	
	الرجلان أكلا التفاحة	

أصل الجملة: ف + فا + مفعول

بالرغم من تبني ميشال زكريا وداود عبده لترتيبين مختلفين؛ بينة (ف + فا + مف) بالنسبة لميشال زكريا، وبينية (فا + ف + مف) بالنسبة لداود عبده، غير أنهما أوقعا مع النحو الجديد في قواعد إلزامية، مما يتنافى مع متطلبات البحث التوليدي التحويلي.

¹ - المرجع السابق، ص 33.

2. محمد علي الخولي:

تبنى محمد علي الخولي مثل غيره من التوليديين العرب المحدثين فكرة تطويع القوانين التوليدية التحويلية مع ما تقتضيه طبيعة الجملة العربية، ولذلك أراد الباحث تجاوز فرضية تشومسكي، ورفض قانونه في تركيب الجملة، كونه يختص باللغة الإنجليزية التي يسبق الاسم فيها الفعل في معظم الأفعال، وهو القانون الذي تعبر عنه القاعدة الكتابية الآتية: جملة ← عبارة اسمية+ عبارة خبرية¹

وذلك لأن القوانين التشومسكية تركز على المبتدأ والخبر، وهما يتصلان في الأساس بالتركيب السطحي للجملة، ويتعلقان بالترتيب النهائي للجملة ولا يكشفان الكثير عن العلاقات المعنوية².

ولهذا تبنى الباحث فرضية خرجت من رحم النظرية التوليدية التحويلية، تجاوزت عناصر التركيب السطحي وركزت على عناصر الجوهر، وهي فرضية "شارلز فيلمور" (Charles filmore)، الذي قام بتعداد عناصر الجوهر دون ترتيبها، وهي (الفعل والمحور والمفعول غير المباشر والمكان والأداة والفاعل)، مما يكسب التحليل طابع العالمية³.

فكل الجمل - حسب نظرية فيلمور - مهما اختلفت اللغة لها تركيب باطني يتشكل من نفس العناصر مثل الأداة والفاعل والمكان، فالفاعل يبقى هو الفاعل الحقيقي أينما كان موضعه في الجملة، وتبقى الأداة أداة للفعل بغض النظر عن موقعها، وكذلك المكان.

فجملة (كتب الولد بالقلم)، والتي تحمل العناصر الدلالية الآتية: (فعل)، (فاعل)، (أداة) تحتفظ بنفس العناصر الدلالية في جملة اختلف ترتيب المحور فيها، ففي الجملة المحولة

¹ - ينظر، محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 1999م، ص ص 50، 51.

² - المرجع نفسه، ص 51.

³ - المرجع نفسه، ص 53.

عن الجملة السابقة (الولد كتب بالقلم)، يبقى عنصر الولد محتفظا بوظيفته كونه فاعلا مهما اختلف موقعه، وكذلك بقية العناصر على النحو الآتي:

كتب+ الولد+ بالقلم ← الولد كتب بالقلم

مساعد+ فاعل+ أداة ← فاعل مساعد أداة¹

تدخل هذه الجملة الأساس في تركيب كَلْي، يخضع لقانون عام على النحو الآتي:

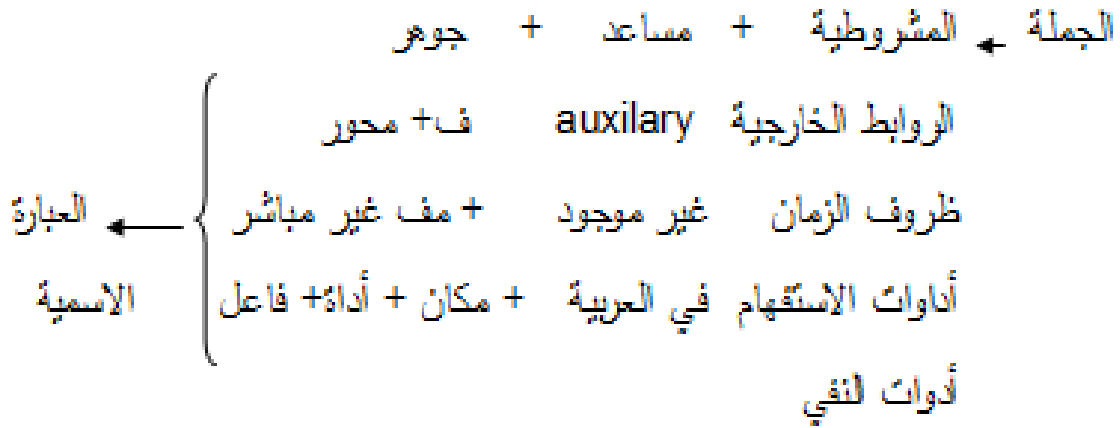
قانون أساس الجملة ← (مشروطية)+ مساعد+ جوهر

لكل جملة- حسب فيلمور- مشروطية تتصدّر الجملة، وهي الكلمات التي تربط بين الاستفهام وأدوات النفي، أما (المساعد) فهو غير موجود في قواعد العربية التقليدية، لكنه موجود في اللغة الإنجليزية، ويشار إليها بـ(auxiliary)، ويشغل الجوهر أهم وظيفة باعتباره أساس الجملة وهو الذي يحمل معناها الرئيسي، يتكون من (محور، مفعول به غير مباشر، مكان، أداة، فاعل)، ويمكن تعويضه بجملة اسمية بناء على ما تقتضيه الخاصية التركيبية للجملة العربية، والتي قد تأتي في شكل عبارة خالية من الفعل، غير أن محمد علي الخولي أضاف تعديلا للقوانين التي وضعها فيلمور للجملة، من خلال إضافة قانون آخر تأخذ فيه العبارة الاسمية دور المحور مكان الفاعل أو الاداة أو المكان أو المفعول به.²

ويمكن اختصار هذا القانون الذي حدّده الخولي على النحو الآتي:

¹- المرجع السابق، ص57.

²- المرجع نفسه، ص94.



أما الجمل التي لا يظهر فيها فعل في سطح البنية، فهي عند الفريق الثاني من التوليديين العرب ليست جملة اسمية مستقلة في البنية الداخلية للجملة، لأن العبارة الاسمية، وإن بدت خالية من الأفعال في البنية السطحية، إلا أنها لا تعدو أن تشكل عنصرا واحدا من عناصر الجملة وهو الجوهري أو الجملة الأساس باعتبارها تتخذ مكان المحور، الذي يسبقه عنصر (الفعل) على هذا النحو الذي ذكره المازني:

الجوهري: فعل+ (محور)+ مف+ مكان.

يأخذ الفعل غير الظاهر في البنية السطحية للجملة مكانه قبل المحور لأنه يحمل دور مساعد، والجملة العربية تفتقر إلى هذه الوظيفة في بنيتها السطحية، ولذلك يفترض الباحث أن يكون هذا الفعل محذوفا بقانون تحويلي إجباري، قدر بالفعل (يكون)¹، يقول محمد علي الخولي: «يحذف هذا القانون الإجباري (يكون). وهكذا فهو لا ينطبق على (كان). وسيمكّننا هذا التحويل من الحصول على الجملة الاسمية الخالية من الأفعال مثل (الكتاب على الطاولة)»².

¹ - المرجع السابق، ص 97.

² - المرجع نفسه، ص 97.

ولهذا رأى الباحث أن « كل جملة تحتوي على فعل في تركيبها الأساسي، ولكن هذا النقل قد يختفي بتأثير القوانين التحويلية »¹.

ولذلك سمي هذا النوع من الجمل لدى عبد القادر الفاسي الفهري بالجمل الرباطية، والذي رآه أكثر تماشياً مع طبيعة الجملة العربية، واقترح على أساسه أن يكون النمط (ف+ فا+ مف) بنية أصلية للجملة العربية، وذهب كغيره من التوليديين العرب في المراحل الأولى من تبنّي المنهج التوليدي التحويلي، إلى افتراض بنية عميقة واحدة توحد بين الجملة الاسمية والفعلية، أما الجمل التي لا يظهر فيها فعل في سطح البنية، مثل جملة: في الدار رجل، فهي جمل رابطة، أو جمل رباطية² يقدر فيها الرابط بفعل محذوف وجوبا في البنية السطحية، ويقدر بالفعل (يكون).

ومعنى ذلك أن الفريق الثاني من التوليديين العرب يذهبون إلى أن الجملة الفعلية هي أصل كل التراكيب العربية، وحتى الجمل الاسمية تؤول في الأساس إلى جمل فعلية خضعت لتحويل، يتمثل في حذف الفعل من التركيب، وهو الذي يقدر بواسطة الفعل المساعد (يكون).

وإن اتفق الفريق الثاني على نمط واحد للجملة العربية، فإن ذلك لا يدلّ أبداً على أنهم تبّنوا نفس النموذج في التعامل مع الجملة، إذ لم تختلف المنطلقات المنهجية بين باحث وآخر فحسب، بل إن الباحث الواحد منهم يتخذ لنفسه أكثر من نموذج واحد، بل وصل الأمر إلى تغيير الأنماط التي يتبناها الباحث الواحد نفسه، مما يوحي بعدم الانسجام بين النظرية واللغة موضوع الدراسة، فقد تختلف النماذج وتتفق النتائج، وقد تتحد النماذج وتختلف النتائج!؟

¹ - المرجع السابق، ص 55.

² - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1985م، ص 134.

2.1 أصلية الجملة الاسمية والفعلية معا:

وقعت قضية الرتبة كغيرها من القضايا اللغوية المتأثرة بالمنهج التوليدي التحويلي في بدايات نشأته في مزلق الإسقاط، وافترض الباحثون بناء على افتراض رائد التوليدية التحويلية "تشومسكي" أن للجملة العربية رتبة أصلية واحدة تتفرّع عنها بقية التراكيب اللغوية الأخرى، وتتخذ شكلها النهائي في البنية السطحية بناء على نوع القواعد التحويلية التي خضعت لها البنية العميقة، والتي تأخذ إما نمط: فاعل - فعل - مفعول، وهي الرتبة الأصلية للجملة في اللغة الإنجليزية، أو نمط: فعل - فاعل - مفعول.

ذهب فريق آخر من التوليديين العرب إلى القول بأصلية الجملة الاسمية والفعلية معا، وذلك بناء على معيارين هما: معيار الصدارة ومعيار التوسيط، فكلاهما (أي الجملة الاسمية والفعلية) يمثل بنية عميقة تشق منها بقية جمل العربية، وهو مذهب النحاة الأوائل.

والقول بهذا الرأي جاء نتيجة للهنات التي وقع فيها التوليديون جرّاء انفتاحهم على البحث اللساني الغربي، وتجاهل الدرس اللساني النحوي العربي، ولا شك أن شعور هذا التيار بضرورة إقامة جسور التواصل مع البحث النحوي العربي جعله يعدل عن الآراء التي اتخذها جزافا في حقّ الجملة العربية وتسرع في إصدار الأحكام بناء على ما تدلي به النظرية التوليدية التحويلية.

ويعد "مازن الوعر" من الباحثين التوليديين العرب الأوائل الذين أقاموا جسور تواصل بين المصدرين في التأسيس لمنهج دراسة الجملة العربية، فقد بنا مازن الوعر نظريته النحوية لدراسة الجملة العربية على ثلاثة مصادر هي: اللسانيات التوليدية التحويلية التي أسس لها تشومسكي سنة 1957م - 1981م، واللسانيات الدلالية التوليدية التي وضعها "ولتركوك" عام 1970م - 1978م، أما في قضية الرتبة فقد أفاد كثيرا من جهود اللغويين العرب القدامى.

حيث عرض الباحث لأنواع التراكيب الأربعة معتمدا على آراء "الزمخشري" (ت 538هـ)، وابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) في تمييزهم بين أنواع الجمل العربية وهي:

الجمل الاسمية- الجمل الفعلية- الجمل الظرفية- الجمل الشرطية، وافترض أن جميع التراكيب تؤول إلى بنيتين عميقتين هما (البنية الاسمية والبنية الفعلية) بما فيها التراكيب الظرفية التي تعود للاسمية، و التراكيب الشرطية التي تؤول إلى الفعلية.

غير أن تغليب مازن الوعر لاتجاه النحاة الأوائل، وميل " عبد القادر الفاسي الفهري" في مقابل ذلك للاتجاه التوليدي أكثر، أدى إلى اختلاف معايير الحكم، فاتخذ مازن الوعر معيار الصدارة في القول بازدواجية الرتبة في البنية العميقة سيرا على مذهب النحاة الأوائل، في مقابل معيار الوسيط الذي استمده عبد القادر الفاسي الفهري من النظرية الوسطية لتصنيف الجملة العربية.

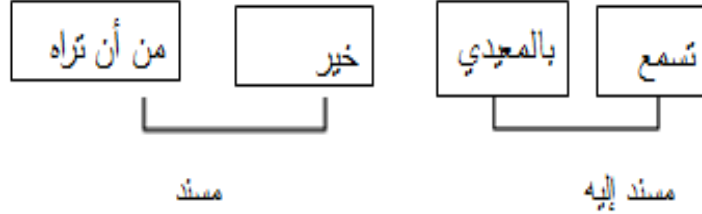
أولاً. معيار الصدارة: وهو معيار استند عليه مازن الوعر في تقسيم الجملة العربية، ورأى أنه يساعد في تحديد البنية العميقة لأي جملة، وذلك بالنظر إلى عنصري الإسناد، فإذا تصدّر التركيب بمسند إليه تشكّل التركيب الاسمي، وإذا تصدّر بمسند تكونت جملة فعلية، ومعنى ذلك أنه يميّز بين نوعين من التراكيب بالنظر إلى الصدارة هما:

التراكيب الاسمية: وهي عند النحاة الأوائل كل تركيب يتصدر بمسند إليه، سواء كان المسند إليه «اسما صريحا مرفوعا، او مؤولا في محلّ رفع، أو اسم فعل عند بعضهم، أو هي التي صدرها حرف غير مكفوف مشبه بالفعل»¹، مثل جملة: ﴿سواءً عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم﴾²، فمعيار التصنيف لا يحتكم إلى نوع الكلمة التي تصدّرت الجملة بل يحتكم إلى نوع الركن الذي تصدّر الجملة، فالتركيب الذي يبدأ بركن المسند إليه وإن كان جملة فعلية فهو تركيب اسمي، ولهذا يضيف مازن الوعر جملة تتصدّر بفعل وهي جملة: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ضمن قائمة التراكيب الاسمية، على أن تؤول الجملة الفعلية إلى اسم واحد، وكأنه بذلك يقدر الجملة الفعلية (تسمع بالمعيدي) بالجملة المؤولة (سما عك

¹ - خليل أحمد عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص80.

² - سورة البقرة، الآية: 5.

بالمعدي)، وهو تركيب تصدّر بمسند إليه، فحقّ أن يدرج ضمن الجمل الاسمية لأنه يأخذ الشكل الآتي:



التركيب الفعلية: وهي التراكيب التي يتصدّرها مسند، وتتخذ بنية (ف+ فا)، فهي الجمل التي يتصدّرها فعل تام، مثل (حضر عمر، وغاب زيد) أو ناقص نحو (كان الجو مشمساً/ أصبح الجو صافياً)، وقد لا يتصدر الجملة فعل أيضاً ومع ذلك تدرج ضمن الجملة الفعلية، وذلك عندما تكون الأفعال محذوفة وتترك قرائن تسمح بتقديرها، مثل أساليب القسم، كما في قوله تعالى: ﴿والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى﴾¹، وتقدير معنى الآية هو: (أقسم بالليل إذا يغشى، والنهار إذا تجلّى)، ومثل أسلوب النداء مثل قوله تعالى: ﴿يا يحيى خذ الكتاب بقوة﴾²، والتقدير: (أدعُ يحيى).

وتتحدّد عدد عناصر الجملة الفعلية بالنظر إلى نوع الفعل، فإذا كان الفعل لازماً اكتفى بفاعل نحو: جاء زيد، فتأخذ الجملة نمط (فعل+ فاعل)، أما إذا كان الفعل متعدّياً بنفسه إلى مفعول واحد احتاج التركيب إلى ثلاثة عناصر (فعل+ فاعل+ مفعول)، نحو: أكرم زيد عمراً أو رغب عمر في الجائزة، وقد يحتاج التركيب إلى أربعة عناصر إذا كان الفعل يتعدّى بنفسه إلى مفعولين، نحو: رأيت الجوّ جميلاً، فتأخذ الجمل نمط (فعل+ فاعل+ مفعول+ مفعول)³

¹ - سورة الليل، الآية: 21.

² - سورة مريم، الآية: 12.

³ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1987، ص94.

ثانيا: معيار الوسيط:

يعد عبد القادر الفاسي الفهري من الذين قالوا بازدواجية الرتبة أيضا، وبأن البنية العميقة للجملة هي من قبيل (فعل + فاعل + مفعول) و(فاعل + فعل + مفعول)، وقد تميّز عن غيره من الباحثين التوليديين المحدثين في معالجته لقضية الرتبة في اللغة العربية، حيث خضعت هذه القضية كغيرها من القضايا التي عالجها عبد القادر الفاسي الفهري في ضوء النظرية التوليدية التحويلية لمراجعات متلاحقة نتيجة تكييف الباحث نموذج في كلّ مرّة للنماذج التوليدية المتطورة في مختلف مراحلها، وعليه يعدّ موقف الفاسي الفهري القائل بازدواجية الرتبة حكما تولّد عن مرحلة من مراحل تطوير نظريته التوليدية، والتي جاءت بعد المرحلة التي قال فيها بأحادية الترتيب.

لقد أعاد الباحث النظر في رتبة الجملة العربية تماشيا مع ما اقترحته النظريات التوليدية التحويلية من نماذج جديدة، وذلك في كتابه الجديد "البناء الموازي" الذي قام في الأساس على مبادئ نظرية الوسائط.

اقترحت هذه النظرية معايير جديدة لتحديد بنية الجملة، حيث لم تعد تتحدّد إمكانية وجود تركيب معيّن من عدم إمكانية وجوده بناء على معيار الاستعمال كما ذهب إلى ذلك ميشال زكريا حين أحصى جميع التراكيب المتداولة في اللغة العربية، وأحصى النماذج الأكثر استعمالا لاستخراج البنية الأساسية للجملة العربية، أو بناء على افتراض عناصر جوهرية عالمية تخضع لها جميع اللغات كما في نظرية فيلمور، وإنما تتوقف إمكانية وجود تركيب من عدم وجوده بناء على القيمة التي يأخذها وسيط معيّن في اللغة، وهي قيمة موجبة أو سالبة.¹

¹ - مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، حفرات النشأة والتكوين، شركة النشر وتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط1، 2006م، ص 291.

يعدّ وسيط الاسمية الوسيط الأساسي الذي يحدّد رتبة عناصر الجملة في اللغة العربية، وذلك بالنظر إلى حضوره في التأليف، والذي يكون إما حضوراً إيجابياً أو حضوراً سلبياً، فيُميّز بناءً على قيمة الوسيط؛ سواء كانت قيمة موجبة أو سالبة بين رتبتين للجملة العربية هما: رتبة: ف+ فا+ مف، ورتبة: فا+ ف+ مف.

يتخذ وسيط الاسمية من نوع التطابق معياراً لتحديد رتبة الجملة العربية، حيث تتخذ الجملة العربية من رتبة (ف- فا- مف) نمطاً لها إذا كان التطابق غير اسمي، أما رتبة (فا- ف- مف)، فتظهر مع التطابق الاسمي.

يعدّ التطابق معياراً أساسياً في تحديد رتبة مكونات الجملة عند عبد القادر الفاسي الفهري، ويرتبط بطبقة العناصر الصرفية الاسمية، أو يرتبط في الأساس بالضمائر المتصلة التي تشكل علامات التطابق بالنظر إلى إحالتها أو عدم إحالتها.¹

وبناءً على ذلك يميّز عبد القادر الفاسي الفهري بين نوعين من التطابق: تطابق إحالي، وتطابق غير إحالي، وذلك بالنظر إلى ما تحمله علامة التطابق من معنى إحالي أو لا إحالي، فالتاء على سبيل المثال في جملة (جاءت) تعدّ علامة تطابق إحالي، أما علامة التاء في جملة (جاءت البنات)، فلا تشكل تطابقاً إحالياً، ولهذا اقترح أن تصنّف اللغات بالنظر إلى وسيط إحالية التطابق إلى ثلاثة أصناف:²

3. لغات يكون فيها التطابق [+إحالي]، كالإرلندية والولس والبربرية.

4. لغات يكون فيها التطابق [-إحالي]، كالإنجليزية والفرنسية والإيطالية.

5. لغات يكون فيها التطابق [±إحالي]، كالعربية الفصحى.

¹ - عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص ص 93- 94.

² - المرجع نفسه، ص ص 110- 113.

أما وسيط الاسمية فيتحدّد بالنظر إلى اسمية العلامات وبالنظر إلى اكتمال اسميتها من عدم اكتمالها، وإلى إحالية التطابق من عدم إحاليته، وأما الاسمية فتتحقق في العلامات التي تتضمن سمة الجنس والعدد والشخص كجملة: البنات جنن، في حين لا تكتمل اسمية العلامة بوجود سمة أو سمتين فقط من مجموع العلامات، وتظهر في العلامات التي تمثل تطابقا غير إحالي، مثل (جملة جاءت البنات)، وتتطلب العلامات التي تكتمل اسميتها إعرابا، في حين لا يتطلب النوع الآخر من العلامات إعرابا.¹

ويظهر معيار تحديد الرتبة في الجملة العربية والتمييز بين التركيب الاسمي والفعلية لدى الباحث بإدخال مقولة الزمن، فإذا كان التطابق هو ما يسند إلى الاسم الإعراب في الجملة الاسمية، فإن الزمن هو الذي يسند الإعراب للاسم في الجملة الفعلية، ففي جملة (جاءت البنات)، وهي من نمط (ف+ فا) ينتقل الفعل إلى الزمن (ز)، ثم إلى التطابق، ويصعد المركب الاسمي الفاعل "البنات" من مخصص (ف) إلى مخصص (ز) ويرسو هناك، والذي يسند له إعراب الرفع هو الزمن.

وأما في جملة (البنات جنن)، فإن الإعراب المسند بواسطة (الزمان) يمتصه (تط) ، وإلا فإن الناتج تصفية المصفاة الإعرابية، فإذا كان هذا صحيحا فإن (ز) لن يسند الإعراب ثانية إلى م س (المركب الاسمي) في مخصص ز، لأنه "أفرغ" إعرابه، وهذا يضطر م س إلى الانتقال إلى موقع يتلقى فيه إعرابا، والموقع هو مخصص تط.²

وهو المعيار الذي يميز رتبة (فا- ف- مف) والذي يكون فيه وسيط التطابق اسميا، بخلاف رتبة (ف- فا- مف) والتي تتحدد بالتطابق غير الاسمي، وهو تطابق اصطلاح عليه

¹ - عبد القادر الفاسي فهري، البناء الموازي، ص 113

² - المرجع نفسه، ص ص 113 - 116.

الفهري بالتطابق الزمني، والذي تتم على أساسه عملية إسناد الإعراب بموجب الزمن لا بموجب التطابق الاسمي.

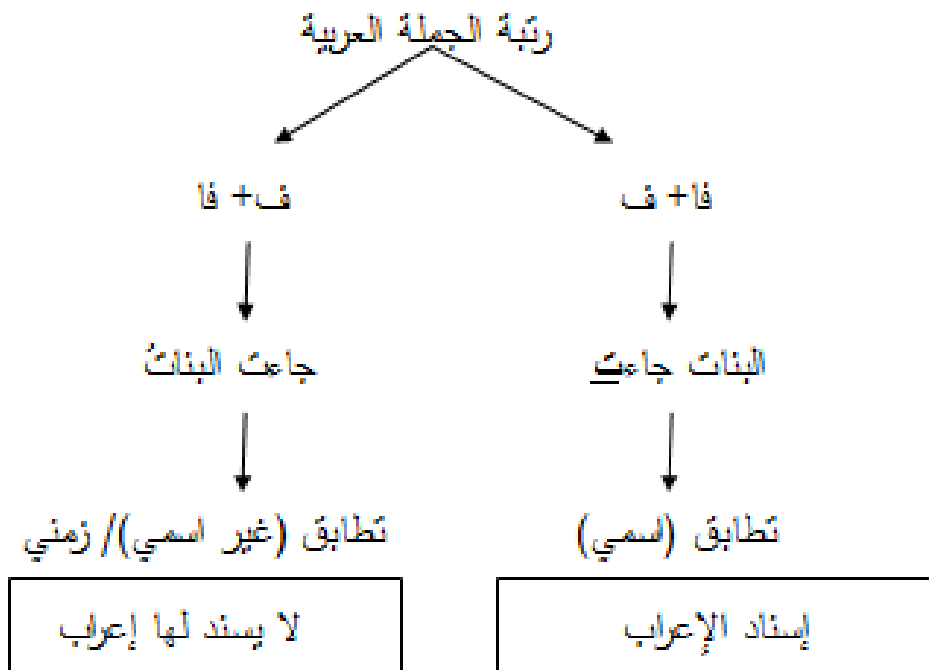
وبهذا ينتهي عبد القادر الفاسي الفهري إلى وجود نمطين في البنية العميقة للجملة العربية هما: الجملة اسمية والجملة فعلية، وذلك بناء على قيمة التطابق، سواء كان اسمياً أو غير اسمي، وبناء على هذا ميّز الفاسي الفهري بين صنفين من اللغات هما:

1. لغات ذات رتبة (فا - ف - مف): وهي التي يكون فيها وسيط التطابق اسمياً، مثل الانجليزية والفرنسية والإيطالية والإسبانية.

2. لغات ذات رتبة (ف - فا - مف): وهي اللغات التي يكون فيها وسيط (تط) غير اسمي، مثل الإيرلندية.

وظهور معياري التطابق (الاسمية وغير الاسمية) في اللغة العربية يجعلها تستقل بصنف آخر باعتبارها ذات رتبتين هما: رتبة (فا - ف - مف) ورتبة (ف - فا - مف).

ويمكن تلخيص قضية الرتبة في الجملة العربية من خلال هذا المثال التوضيحي الآتي:



شكل (15): رتبة الجملة العربية بالنظر إلى التطابق الاسمي والتطابق غير الاسمي

3.1 الرتبة الحرّة:

إن التطور الذي حصل على مستوى نظرية الوسائط، والتغييرات التي أدخلها تشومسكي على مكون الوسائط، جعلت عبد القادر الفاسي الفهري يعيد النظر أيضا في مفهوم الوسيط، الذي أصبح متعدّد القيمة بعدما كان ازدواجي القيمة في اللغة الواحدة وفي التركيب الواحد، وذلك بالنظر إلى حضور وسيط واحد إما حضورا إيجابيا أو حضورا سلبيا.

أما المقاربة الجديدة فهي تسمح بتعدّد قيم الوسيط الواحد، بحيث يمكن أن يأخذ الوسيط الواحد، قيمة موجبة أو قيمة سالبة، أو قيمة غير موسّطة (لا سالبة ولا موجبة) في اللغة الواحدة وفي التركيب المختلفة، فاللغة الواحدة «لا تختار بالضرورة قيمة واحدة بالنسبة لنفس الوسيط، أو بمعنى آخر أن كل لغة يمكن أن توجد فيها لغات، بل أحيانا جميع اللغات»¹

وبناء على هذا تأخذ الجملة العربية رتبة حرّة تتعدّد فيها الرتب الممكنة للفعل والفاعل والمفعول، يقول عبد القادر الفاسي الفهري «نستطيع أن نقول، مثلا، بالنسبة للغة العربية التي فيها جميع الإمكانيات المنطقية التي يتيحها التركيب الحسابي للفعل والفاعل والمفعول، فهناك رتبة (فا- ف- مف)، ورتبة (ف- فا- مف)، ورتبة (ف- مف- فا) إلى غير ذلك، فكل الرتب مبدئيا ممكنة في اللغة العربية، فما يوجد في البنية السطحية هو جميع هذه الرتب...»²

والمقصود بهذا الكلام أن عبد القادر الفاسي الفهري يسلم بجميع الرتب التي يأخذها التركيب الواحد ويقرّ بصحتها، من ذلك سلامة الجمل التالية:

¹ - الفاسي الفهري، المعجزة والتوسيط، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية، ص35.

² - المرجع نفسه، ص37.

1. ضرب زيد عمراً.

2. ضرب عمراً زيداً.

3. زيدٌ ضرب عمراً.

4. زيدٌ عمراً ضرب.

5. عمراً زيدٌ ضرب.

6. عمراً ضرب زيداً.

وعبد القادر الفاسي الفهري هنا يذهب مذهباً جديداً لم يسبقه إليه التوليدون العرب قبله، والذين أقرّوا بسلامة تراكيب، ولحن تراكيب أخرى لعدم جريانها على لسان العرب سيراً على نهج النحاة الأوائل.

4.1 رتبة الجمل الظرفية والشرطية:

لم يهتم التوليدون العرب في البداية بهذين التركيبين على الرغم من وجودهما في اللغة العربية، وفي درس النحوي العربي، وذلك لانشغال التوليديين بما تمدّ به النظرية التوليدية التحويلية في بداية نشأتها، والتي اقتصرَت الدراسة فيها على النماذج البسيطة ولذلك ركزت على رتبة الجملة الفعلية والاسمية بشكل خاص دون غيرها من أنماط التركيب، وبقي الأمر على ذلك إلى أن جاء "مازن الوعر" الذي أعاد النظر في مثل هذه التراكيب وفي إمكانية عدّها من البنى الأصلية والعميقة التي تشتق منها البنى السطحية الأخرى.

سبق وأن رأينا مع مازن الوعر أن الجملة العربية تتكون من بنيتين عميقتين؛ إحداهما جملة اسمية تأخذ الترتيب (م - إ - م) والأخرى جملة فعلية تأخذ الترتيب (م - م - إ)، وبالنظر إلى صدر الجملة تتحدّد نمطية الجملة، إن كانت اسمية أو فعلية، بحيث يتصدّر المسند الجملة الفعلية، ويتصدّر المسند إليه الجملة الاسمية، وكما ذهب مع النحاة الأوائل في القول بهذا التصنيف، ذهب أيضاً مع ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) في تحديد نمط ثالث

للجملة العربية يتكون من (مبتدأ+ خبر شبه جملة) وهي الجملة الظرفية، وأضاف قسماً ثالثاً للجملة العربية يتألف من تركيبين اثنين وهو التركيب الشرطي، محتدياً بذلك مذهب الزمخشري¹، أما التركيبان الأولان فيمثلان أساس الجملة العربية، وتتفرع عنهما الجملة الظرفية والشرطية، على افتراض أن الخبر جملة فعلية، تتكون من فعل وفاعل، حذفاً على الوجوب في التركيب الظرفي وأبدلاً بمركبّ الجارّ والمجرور أو التركيب الظرفي، ويقدرّ الفعل المحذوف (بيكون) أو (يستقرّ)، ويطلق على هذا النمط من التراكيب بالبنيات الرباطية «لأنها تتضمن في بنيتها العميقة رابطاً فعلياً يقدرّ بكان أو ما هو من نوعه»²

وإن أخذ الظرف وظيفه الخبر، فهي وظيفة أسندت للموقع فقط، ولم تسند للظرف على الحقيقة لأن المسند الحقيقي محذوف في البنية السطحية، لهذا يقول ابن يعيش: «اعلم أن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، نحو "زيد في الدار" و"عمر عندك" ليس الظرف بالخبر على الحقيقة لأن الدار ليست من زيد في شيء، وإنما الظرف معمول الخبر ونائب عنه، و"التقدير زيد استقرّ عندك" أو (حدث أو وقع) فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين، وإنما حذفها فأقمت الظرف مكانها إيجازاً لما في الظرف من دلالة عليها»³

وبهذا تكون البنية العميقة لجملة (زيد في الدار) هي (زيد يكون في الدار)، وتأخذ التحليل الآتي:

زيد يكون في الدار .

م إليه م

¹ - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، ط1، 2000، ج5، ص ص13، 14.

² - عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسرائ، عمان، ط1، 2002م، ص280.

³ - ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص90.

ولما أخذت الجملة الظرفية هذا الشكل من التحليل، كان حريًا بمازن الوعر، بناء على المعيار الذي اتخذته لتصنيف الجمل، أن يلحق التركيب الظرفي بالتركيب الاسمي، لاتخاذ النمط الترتيبي الأول (م إليه+ مسند).

لقد تبنى مازن الوعر هذا الرأي، واعتبر التركيب الظرفي تركيبًا اسميًا، وعدّ التركيب الشرطي تركيبًا فعليًا، بالرغم من أنه يتألف من أكثر من جملة، وذلك بالنظر إلى الركن الذي يتصدّر الجملة، فإذا تصدّرت الجملة بمسند إليه يكون التركيب اسميًا، ويكون التركيب فعليًا إذا تقدّم المسند على المسند إليه، هو ما ذهب إليه ابن يعيش من النحاة الأوائل حين قال بأن الجملة العربية قسمان: فعلية واسمية، لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي استقرّ¹.

التراكيب الظرفية: وهي التراكيب التي تتكون من (مبتدأ وخبر شبه جملة)، حيث يمكن أن يأتي الخبر إما مركبًا من جارّ ومجرور، أو مركبًا ظرفيًا.

التراكيب الشرطية: أما التراكيب الشرطية فهي تراكيب تتألف من تركيبين اثنين يعملان كتركيب واحد، وفق المعادلة التالية:

إذا ج1..... إذن ج2

وذلك نحو:

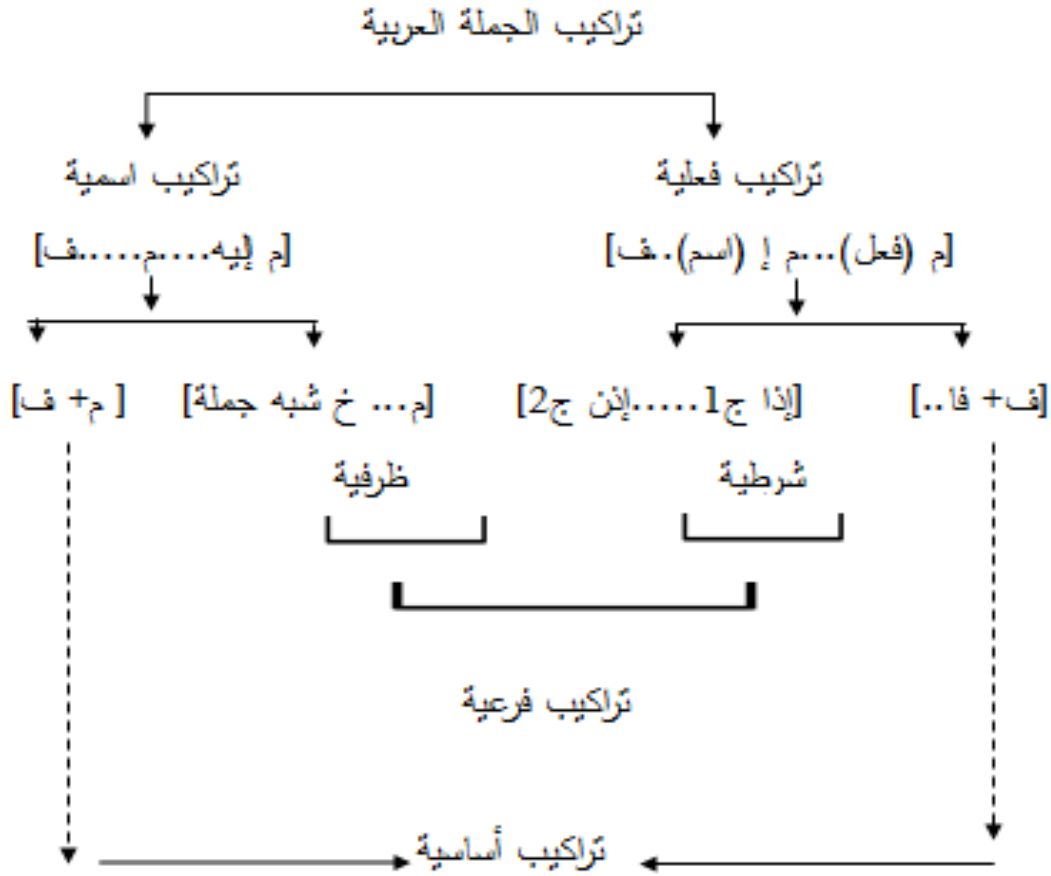
إذا أنت أكرمت الكريم ملكته

ج1 ج2

ولأن الجملتين تتخذان شكل (م- م إ) ضمّ مازن الوعر هذا النوع من التراكيب ضمن الجملة الفعلية، وذهب في ذلك مذهب النحاة الأوائل.

¹- المصدر السابق، ص8.

وعلى هذا تتخذ التراكيب الاسمية والفعلية والظرفية والشرطية بالنسبة لموقعها من البنية العميقة والسطحية الشكل الآتي:



شكل (16): التراكيب الأصلية والفرعية للجملة العربية عند مازن الوعر

وبناء على ما سبق يمكن القول أن الرتبة تشكل معياراً أساسياً في تصنيف الجمل، حيث يشكّل كلّ تركيب من رتبة (م - م) تركيباً اسمياً، وكلّ تركيب جاء على رتبة (م - م) يشكّل تركيباً فعلياً.¹

وبناء على هذا يتخذ التركيب العربي رتبتين أساسيتين هما:

6. الرتبة الأولى هي: [م...م إليه...م...ف]، وهي رتبة أركان التركيب الفعلي.

¹ ينظر، مازن الوعر، نحو نظرية نحوية نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص43

7. الرتبة الثانية هي: [م إ...م....]، وهي رتبة أركان التركيب الاسمي.

ولمّا كان معيار التقسيم لدى "مازن الوعر" يتحدد بالنظر إلى نوع الركن اللغوي الذي تصدرّ الجملة، والذي يشترط أن يكون مسندًا لا مسندًا إليه، سمح الباحث للتركيب التي تتصدّر باسم فاعل أن تدرج ضمن الجمل الفعلية، وذلك لأن اسم الفاعل يأخذ نفس وظيفة الفعل، وهي المسند بالنسبة للركن الذي يأتي بعده، نحو: ضارب هو عمراً، على أن (ضارباً) تعدّ مسنداً، والضمير (هو) يعد مسنداً إليه، أما (عمراً) فعنصر توسعة، فيأخذ تحليل الجملة بذلك، كما وضع "عطا محمد موسى" الشكل الآتي¹:

ضارب هو عمراً.

م + م إليه+ توسعة

وهو مذهب الكوفيين الذين أدرجوا اسم الفاعل ضمن قائمة الأفعال باعتبارها تعمل عمل الفعل، وقد وضع هذه الصلة عندهم "الفراء"، حين قال: «و إذا كان الفعل يقع على شيئين مختلفين مثل كسوتك الثوب، وأدخلتك الدار، فابدأ بإضافة الفعل إلى الرجل فنقول: هو كسى عبد الله ثوبا وأدخله الدار... لأن الفعل قد يأخذ الدار كأخذه عبد الله»²

لا شكّ أن التقارب في العمل والمعنى اللذان يشترك فيهما كل من الفعل واسم الفاعل هو ما جعل نحاة الكوفة يعتبرون اسم الفاعل فعلاً، وهو ما جعل مازن الوعر يأخذ بهذا الرأي باعتبار المقولتين تتخذان نفس الوظيفة، وتشكلان نوعاً ركنياً واحداً.

2. رتبة الجملة العربية في البنية السطحية لدى التوليديين العرب:

وإن فشل التوليديون العرب المعاصرون في توحيد آرائهم حول الرتبة الأصلية للجملة العربية- كما رأينا- وذهبوا في ذلك مشارب شتى فمنهم من قال بأن بنية الجملة العربية هي

¹ - عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص 279.

² - الفراء، معاني القرآن، بيروت، عالم الكتب، ط2، 1980م، ج2، ص 72.

من أصل رتبة (فا- ف- مف) وهناك من قال بأصلية الترتيب (ف- فا- مف) وقال الفهري ومازن الوعر بازدواجية الرتبة، فقد اتفقوا على وجود ترتيب أصلي في البنية العميقة في مقابل رتب فرعية تتفرع عنها بواسطة قوانين إعادة ترتيب الجملة العربية في البنى السطحية للجملة، وإذا كانت معرفة البنية العميقة ضرورية في النحو التوليدي التحويلي، فمن المهم أيضا البحث عن القوانين التي تحكم تحوّل التراكيب الأصلية في البنية العميقة إلى أنماط مختلفة من التراكيب السطحية على مستوى الأداء، وجميع عناصر الجملة معرضة لتغيير مكانها، وإن كان ذلك يحصل أكثر للمكونات التي يصطلح عليها العرب (بالفضلة) كالمفاعيل والحال والظروف وغير ذلك.¹

وتعدّ قضية التقديم والتأخير وما تتركه من أثر في ترتيب الجملة العربية وفي دلالتها من أهم القضايا التي شغلت التوليديين العرب المحدثين، ومنهم من ركّز على هذا النوع من التحويل دون غيره من عناصر التحويل الأخرى مثل "ميشال زكريا" و"مازن الوعر".

وقد أشار سيبويه إلى قضية التقديم والتأخير ودوره في المعنى، حينما قال: «فإن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل، جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: [ضرب زيدا عبد الله]، لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدّما ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وأن كان إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كان جميعا يهمانهم ويعنيانهم»²

ولما كان لقضية الترتيب هذه الأهمية الكبرى باعتبارها «من أظهر عناصر التحويل وأكثرها وضوحا، لأن المتكلم يعمد إلى مورفيم حقّه التأخير فيما جاء عن العرب فيقدّمه، أولى ما حقّه التقديم فيؤخره طلبا لإظهار ترتيب المعاني في النفس»³، لفتت قضية الترتيب اهتمام التوليديين العرب ولقيت عناية أكبر مقارنة بغيرها من القضايا التحويلية الأخرى،

¹ - عبده الراجحي، النحو العربي والدرس العربي الحديث، ص ص 164 - 165 . .

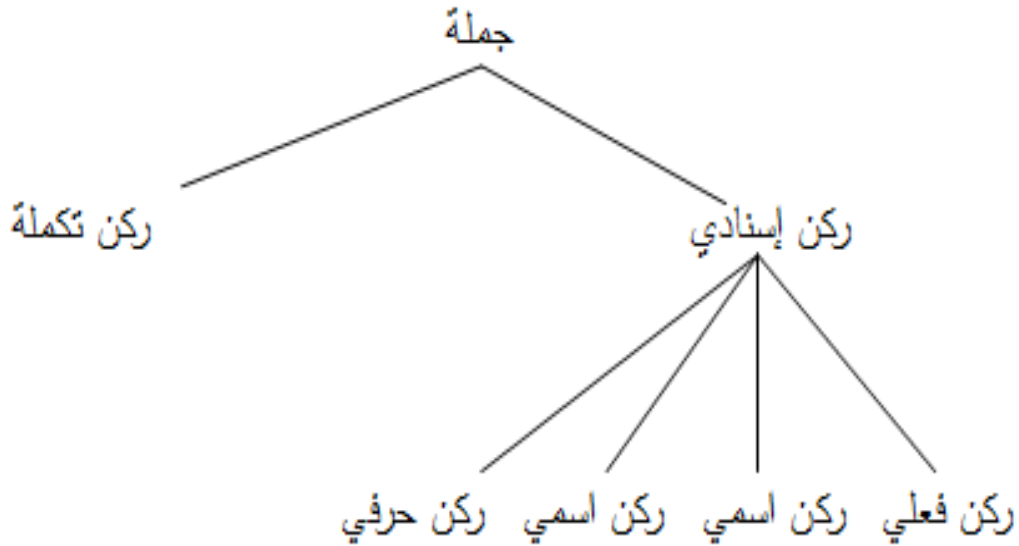
² - سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 34

³ - خليل عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 89

وعندما افترض الباحثون وجود رتبة أصلية للجملة العربية، افترضوا أيضا وجود قوانين تحويلية مسئولة عن توليد ما خرج عن هذه الرتبة الأصلية، بسبب تغير مواقع البنى في البنية السطحية، فتغير موقع لفظ من تركيب إلى آخر يشكّل تحولا عن الرتبة الأصلية.

وتخضع قوانين إعادة ترتيب الجملة إلى النمط الترتيبي الذي اتخذته الجملة في البنية الداخلية، وهو النمط الأصلي الذي يفرض تغييرات موقعية على نحو معين لمكون ما، وذلك بالنظر إلى الموقع الأصلي الذي كان يتخذه في البنية الأصلية، وبالنظر أيضا إلى وظيفته النحوية التي يتخذها داخل التركيب، سواء كان ركنا إسناديا أو ركن تكملة، أو بالنظر إلى موقعه بالنسبة لمحور الجهر، الذي يتمثل غالبا في الفعل، حسب نظرية فيلمور.

تقوم الجملة العربية مهما اختلف نمطها سواء كانت فعلية ذات الترتيب (ف+ فا+ مف) أو اسمية تتخذ ترتيبا مغايرا هو (فا+ ف+ مف) على ركنين أساسيين هما: ركن الإسناد وركن التكملة، ويظهر ذلك من خلال التشجير الآتي:¹



شكل (17): بنية الجملة في النظرية التوليدية التحويلية

¹ - ميشال زكريا، الأسنوية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، المؤسسة ص44

وقد أضاف مازن الوعر احتذاء بالنحاة الأوائل ركنا ثالثا، وهو "ركن الفضلة"، وتتمثل الفضلة كما عرّفها "مازن الوعر" في «كل الأركان اللغوية التي ليست مسندا إليه (م إليه)، ولا مسندا (م)»¹

وكما قد تنتمي الفضلة إلى الركن الإسنادي لدى ميشال زكريا بمعيار إمكانية النقل إلى يمين الركن الإسنادي، فإن الفضلة عند مازن الوعر، قد تشكل ركنا أساسيا أيضا، إذا كان لها مسوغ إسنادي ودلالي²، بل وقد تأتي عنصرا أساسيا في الكلام، بمعنى أنها قد تأتي "عمدة"، كما اصطلح عليها النحاة الأوائل إذا جاءت "حالا" يسدّ مسدّ الخبر، مثل جملة (كلمني زيد ناصحا)، وقد لا يستغني عنها في بعض التراكيب، وذلك عندما تأتي مفعولا به، مثل: ضرب زيد عمرا.

وإلى جانب كل ذلك تعدّ الأداة، التي تدخل على (م و م إليه) (ويمكن أن تكون أداة استفهام أو نفي أو شرط...)،³ من الفضلات التي تشكل ركنا إسناديا مهما في التراكيب اللغوية، فهي من الوحدات التي لا يمكن الاستغناء عنها في التراكيب اللغوية، ليس لأنها جزء من الوحدة اللغوية التي تربط بين المسند والمسند إليه بل لأنها ركن أساسي بإمكانه تحويل التراكيب الأساسية إلى تراكيب مشتقة، وذلك بحسب فرضية تشومسكي، بمعنى أنها لا تحكم في المستوى اللساني المشجر (إس)، بل تحكم مستوى آخر يدعى "الكلام".

وإذا أخذنا الأمثلة التوضيحية الآتية:

أ. ما قام زيد.

ب. هل سافر محمد.

¹ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب، ص94؛ مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، دار المتنبّي للنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ط1، 2001، ص116.

² - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب، ص ص40-41.

³ - المرجع نفسه، ص 94.

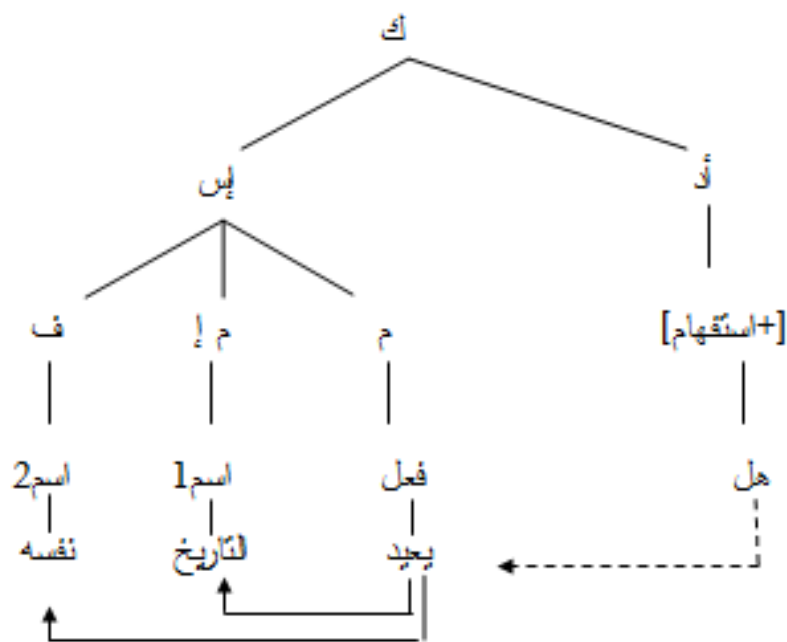
ت. لا تركب السيارة.
 ↓ ↓
 أداة تراكييب إسنادية

اتضح أن الأداة لا تدخل في المركب الإسنادي (إس)، سواء كان التركيب اسمياً أو فعلياً، فهي تنتمي للبنية العميقة، لكنها تحتكم لمستوى لساني مشجّر أعلى.

والنحاة الأوائل قبل قرون عديدة قالوا بهذه الفرضية وعلى رأسهم سيبويه، الذي تتخذ

البنية العميقة لديه الشكل الآتي¹:

سيبويه (ت793هـ):



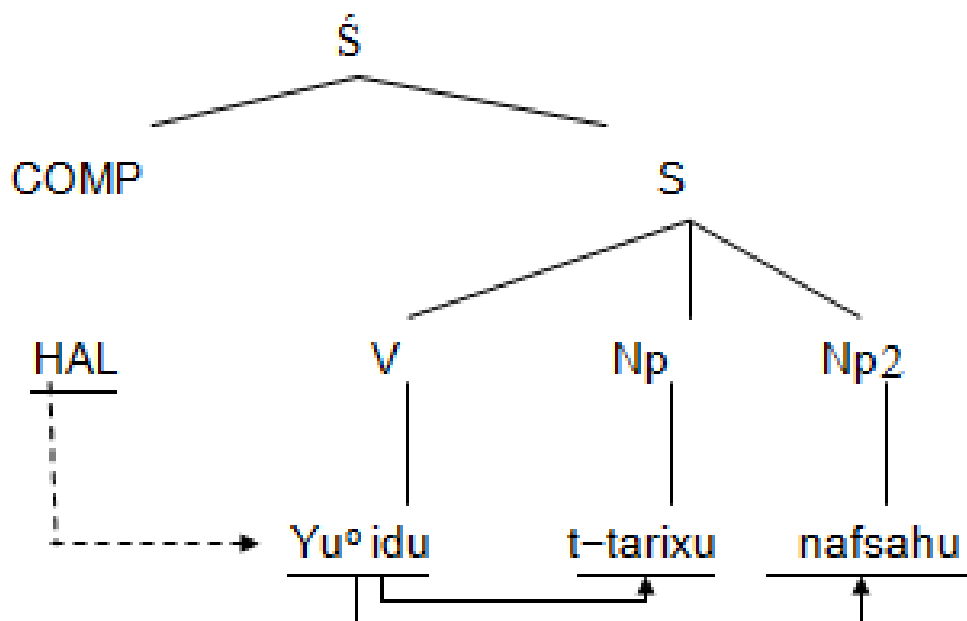
وتأخذ البنية التجريدية للجملة في فرضية (س) فتحة التي تبناها تشومسكي في تفسير

الجملة نفس الشكل، وذلك ما يظهره الشكل الآتي²:

¹ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية، ص120.

² - المرجع نفسه، ص ن.

تشومسكي (1977م):



وكما تأخذ الأداة موقعا في البنية العميقة، فهي قد تأخذ عنصرا فارغا أيضا ويمثل

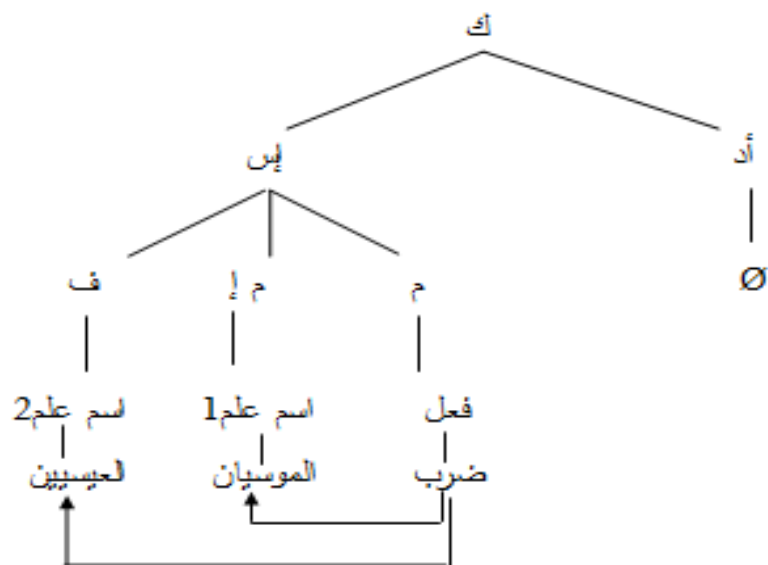
لذلك بالجملتين الآتيتين:

8. أضارب الموسيان العيسيين؟ - ضرب الموسيان عيسيين.

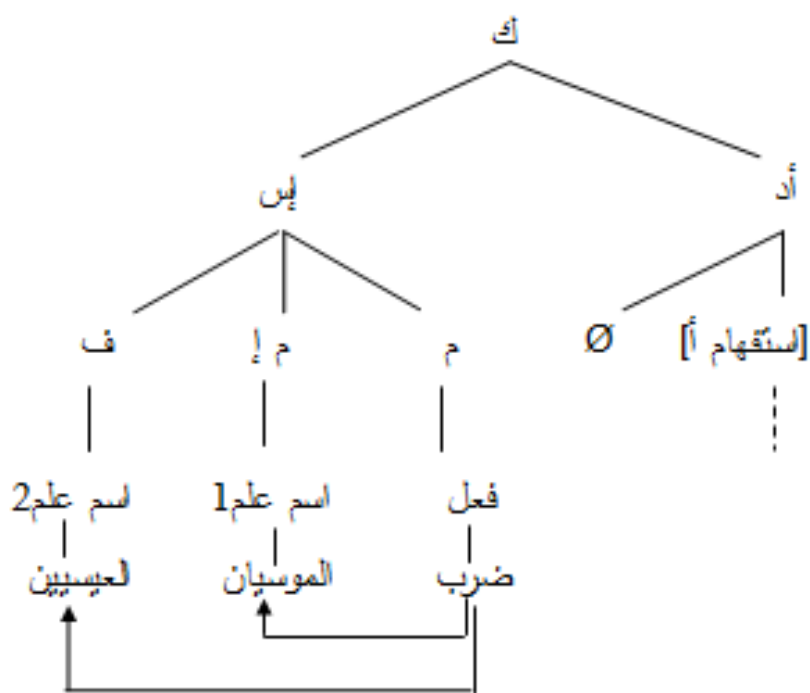
9. ويمثل لهما بالمشجرين الآتين¹:

أ. ضرب الموسيان عيسيين:

¹ - ينظر، مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية، ص 117؛ ونحو نظرية لسانية عربية حديثة في تحليل التراكيب، ص ص 95، 96.



ب. أضراب الموسيان العيسيين ؟



وبعد تطبيق قواعد الفرضية المحورية على الجملة العربية، خلُص مازن الوعر في

الأخير إلى الشكل النهائي الذي تتخذه البنية الأصلية للجملة العربية، وهو:

ك: أد + إس

أو وفق توضيح القانون الآتي:

ك ← ج [أد ± (اس) + ف]

ومعنى هذا القانون أن الجملة تتألف من أداة وإسناد، يشير الرمز الرياضي (±) مع الأداة والفضلة إلى أن الأداة والفضلة يمكن أن يمثلًا (Ø) في التركيب، بمعنى أن الكلام يمكن أن يتألف من مسند ومسند إليه فقط، ويكون تام المعنى والفائدة.

تخضع أركان الجملة العربية إلى مجموعة من التحويلات، يتم بمقتضاها إعادة ترتيب عناصر الركن الإسنادي على نحو معين، وإعادة ترتيب عناصر ركن التكلمة من جهة أخرى على نحو مختلف عن إعادة الترتيب في الجملة الإسنادية.

غير أن عملية التحويل في التوليدية التحويلية ليست عملية حرة، خاضعة للاستعمال فحسب، بل هي عملية مقيدة ومحددة بمجموعة من القوانين التركيبية التي تتطلبها قوانين التحويل في الجهاز النحوي التوليدي التحويلي، تضبط عملية التحويل في الجملة الفعلية والاسمية على حد سواء.

1.2 قوانين ترتيب عناصر الجملة الفعلية:

تحكم التحويلات التي تحدث بين المستويين العميق والسطحي للجملة مجموعة من الضوابط والقوانين، تحافظ على مستوى مقبولية الجملة، وتمنع توليد جمل غير مقبولة نحويًا، أما التوليديون العرب فقد تناولوا هذه الضوابط من عدة جوانب بحسب منطلقاتهم المنهجية.

1.1.2 قوانين الترتيب عند ميشال زكريا ومحمد علي الخول

افترض ميشال زكريا رتبة واحدة في البنية العميقة، وهي رتبة (ف + فا + مف)، وأخذ يحصي الأنماط التي تخرج عن الرتبة الأصلية للبنية الأصلية، وبيّن ضوابط النقل بالتحويل لعناصرها وأركانها، غير أن التحويلات وضوابطها تختلف باختلاف ركني الجملة: الركن الإسنادي وركن التكلمة.

أ.ضوابط الرتبة في الركن الإسنادي:

في الركن الإسنادي لا يخضع الفاعل لقوانين النقل التي يؤخّر بمقتضاها الفعل على الفاعل، لأنهما بمثابة ركن واحد، وهذا ما اتفق عليه جميع التوليديين، وذلك لأسباب أهمها:¹

1. أن الفعل يتبع الفاعل ويتخذ جميع علاماته.

2. يتصل الفاعل بالفعل ويتأثر به مرفولوجيا، وهي سمة الفعل والفاعل فقط، ولا تتعلق بالمفعول به، بالرغم من اتصال المفعول بالفاعل أيضا عندما يكون ضميرا، فالمتكلم يقول: (ضرب - ضربت) مع تغيير مرفولوجي في لام الفعل، في حين يحافظ الفعل على شكله مع المفعول به، وقد يستعين بنون الوقاية مع ضمير المتكلم لئلا يتأثر، ذلك مثل: ضربته - ضربها - ضربني...

3. الفعل والفاعل يعملان معًا بالمفعول به على مذهب الكوفيين.

أما بالنسبة لبقية عناصر الركن الإسنادي - عدا الفاعل - فيمكن أن تخضع لقانون النقل إلى موقع الابتداء، وذلك لضوابط أهمها:²

1. أن يخضع الاسم الذي ينقل إلى موقع الابتداء إذا كان نكرة إلى تعريف.

2. أن يترك الاسم في الموقع الأصلي ضميرا دالا عليه في البنية السطحية، ذلك لارتباط الركن بالفعل.

3. يشترط في الاسم المنقول إلى موقع الابتداء أن يكون شديد الارتباط بالفعل، بصورة مباشرة ووثيقة، فجملة (الصباح كتب يوسف رسالة إلى الطبيب إلي)، المحولة عن جملة (كتب يوسف رسالة إلى الطبيب إلى الصباح)، هي جملة غير أصولية، لأن الركن (إلى

¹ - ينظر، ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، ص ص 47- 50.

² - المرجع نفسه، ص ص 36- 42.

الصباح) يعود مباشرة على الجملة لا الفعل، في حين يصح: الطبيب كتب يوسف رسالة إليه إلى الصباح، لارتباط المكون (إلى الطبيب) بالفعل بشكل مباشر.

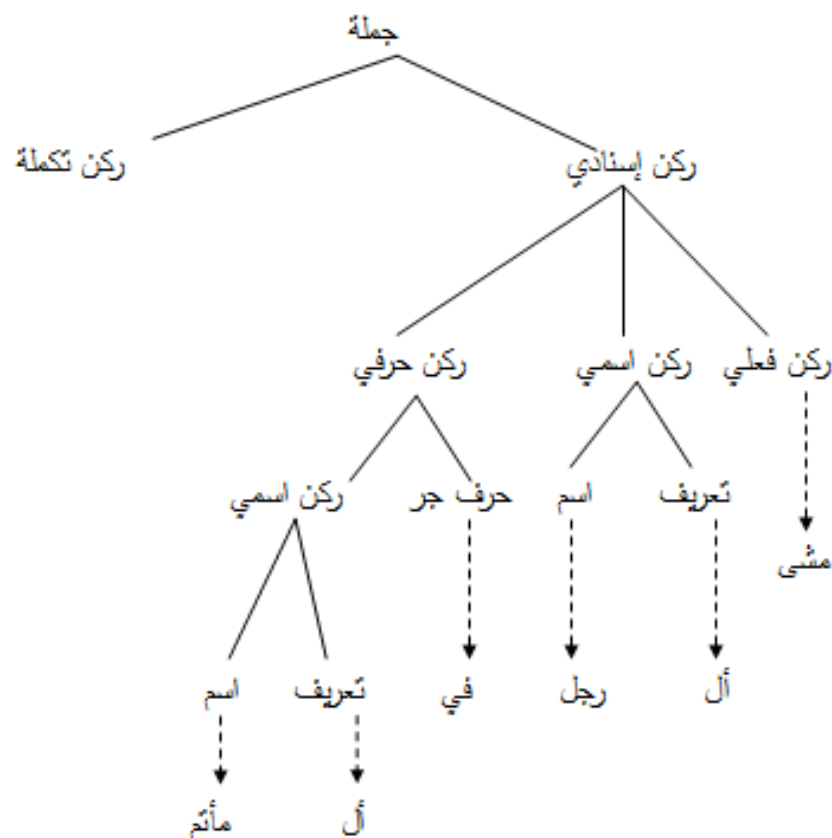
ولتوضيح التحويل يقدم جملة: مشى الرجل في المأتم في الشهر الماضي ليبين إمكانية تحويل الركن الحرفي (في مأتم) بخلاف الركن الحرفي (في الشهر الماضي) والتي لا يمكن تحويلها لأنها خارجة عن نطاق الإسناد، كما توضحه الجملة المحولة الأصولية (أ)، والجملة المحولة اللاحنة (ب):

أ. المأتم مشى الرجل فيه في الشهر الماضي.

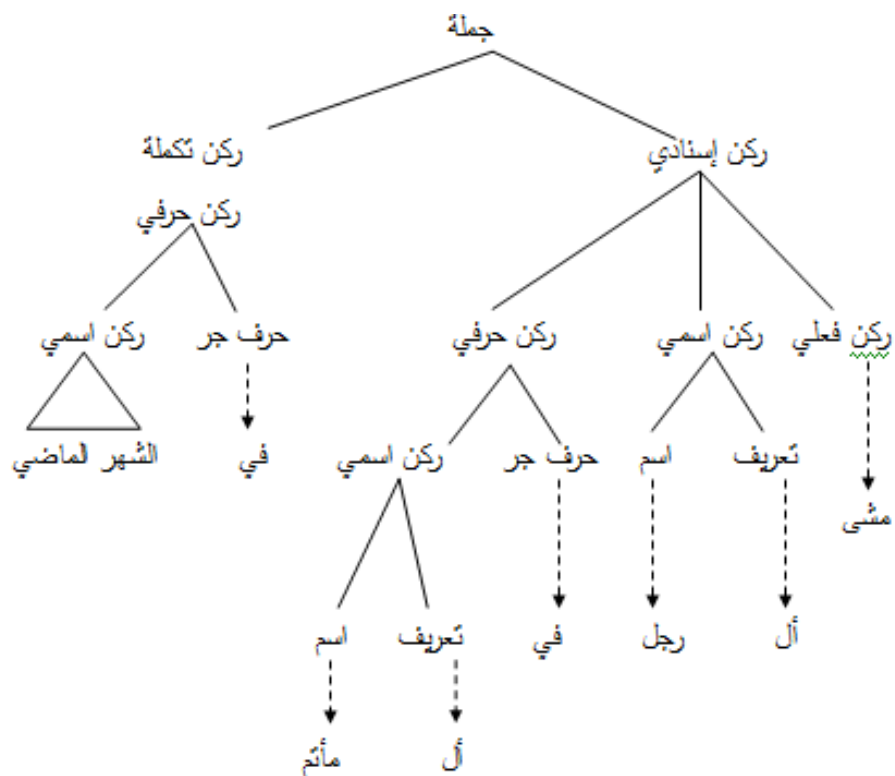
ب. الشهر الماضي مشى الرجل في المأتم فيه.

وذلك لأن الركن الحرفي الأول (في المأتم) عائد إلى ركن الإسناد، بينما خرج الركن الحرفي (في الشهر الماضي) عن نطاق الركن الإسنادي كما يوضحه التشجيرين الآتين¹:
حيث يمثل للتحويل الأول بالمشجر الآتي:

¹ - ينظر، المرجع السابق، ص ص 52، 53.



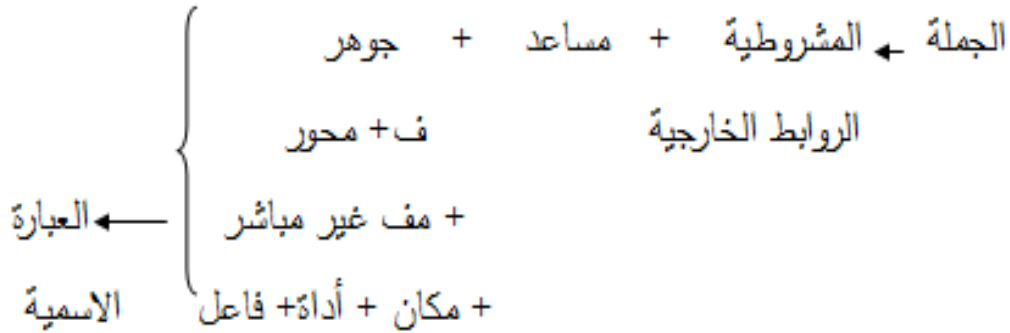
ويمثل للتحويل الثاني بالمشجر الآتي:



ب. ضوابط الرتبة في ركن التكملة:

يتم نقل ركن التكملة إلى يمين ركن الإسناد، دون أن يترك عنصر التكملة أثراً لغوياً يدلّ عليه في البنية السطحية، ذلك لأن المكون خارج عن الركن الإسنادي، حيث يمكن اتخاذ إمكانية نقل ركن التكملة إلى يمين الركن الإسنادي من عدم إمكانية معياراً للتمييز بين التركيب الذي يمثل ركناً إسنادياً من التركيب الذي يمثل ركن التكملة.

وقد أضاف الخولي مجموعة من التحويلات تطرأ على البنية الفعلية، حيث تنطلق القوانين التحويلية لديه من نفس النمط الترتيبي الذي أقره ميشال زكريا للجملة العربية (ف+ ف+ مف)، مع تطوير شكل النمط بإضفاء بعض القوانين الأساسية، بحيث تأخذ الجملة العربية في البنية العميقة، حسب نظرية فيلمور، وحسب ما أضافه الخولي من قانون خامس الشكل التجريدي الآتي¹:



شكل (18): الشكل التجريدي للقانون الخامس كما يقترحه محمد علي الخولي

تخضع الجملة العربية إلى مجموعة من التحويلات تطرأ على هذه القوانين الأساسية تتحول بمقتضاها إلى أنواع عديدة من الأنماط الترتيبية التي تتخذها البنية السطحية، هي:

¹ - تم توضيح هذا النمط سابقاً.

• تقديم الفاعل/ المحور:

وهو قانون اختياري، بنا الخولي هذا النوع من التحويل على التصور الذي أرسى له ميشال زكريا القائم على إجراء جملة اسمية مجرى عبارة فعلية، غير أنه لم يلتزم بالقانون العام للتحويل، والذي لا يسمح بتقديم الفاعل، وإذا كان هذا الافتراض لم يسمح لميشال زكريا بالخروج على مبدأ عدم الفصل بين المتلازمان، أي عدم نقل الفاعل، بتقديمه على الفعل، فإن إجراء جملة اسمية مجرى الفعلية سمح للخولي بابتكار قانون يتم بمقتضاه نقل فاعل وتقديمه على الفعل كما في الجملتين الآتيتين¹:

يكون ضحوك الولد.

← مساعد+ فعلية+ [فاعل/محور]

يكون الولد ضحوك.

← مساعد+ فاعل+ فعلية

والتعبير عن هذا التحويل بعبارة (نقل الفاعل إلى موقع ما قبل عبارة الفعلية، إذا كانت العبارة ليست فعلا) يوحي بضبابية التصنيف والتردد في اعتبار الجملة الاسمية عبارة فعلية أم لا.

• تقديم المفعول به:

وهو قانون إجباري، شكلي وتداولي، عبّر عنه بعبارة «تبادل المفعول به والفاعل»، وله ضوابط أهمها:

أ. أن يكون المعنى المقصود عاديا وأن يتماثل الفاعل والمفعول في الاتصال والانفصال.

¹ - محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص 101.

ب. إذا كان المعنى خاصا، أو لتأكيد الفكرة بتقديم المفعول به، مثل: كتب رسالة الولد.

ج. إذا كان المفعول متصلا والفاعل منفصلا يبقى المفعول سابق للفاعل، مثل: كتبها

الولد، إلا إذا كان الفاعل والمفعول متصلين: كتبتها.¹

• تقديم الأداة على الفاعل:

وهو قانون اختياري، أطلق عليه مصطلح " الوظيفة"، يتم بمقتضاه تبادل الأداة والفاعل

في المواضع وفي المواقع، بشرط توفر الوصف التركيبي، وذلك على النحو الآتي:

س، فعل + فاعل + أداة.

1 + 2 + 3 كتب + الولد + بالقلم.

← 1 + 3 + 2 كتب + بالقلم + الولد.²

ولهذا النوع من الترتيب تأثير خاص في السامع مثل تأكيد دور فاعل معين.

• تقديم المكان على المحور:

وهو قانون إجباري، أطلق عليه أيضا تبادل المحور والمكان، ويشترط أن يكون المحور

نكرة، ويأخذ هذا التحويل الشكل الآتي:

ب ع: محور + مكان مثل: كتاب على الطاولة.

ب س: مكان + محور مثل: على الطاولة كتبا.³

¹ - ينظر، المرجع السابق، ص 103.

² - المرجع نفسه، ص 105.

³ - المرجع نفسه، ص 127.

• تقديم المحور على الأداة:

أو تبادل المحور والأداة، وهو تبادل إجباري، لأنه يضع الجملة في شكلها العادي، ويشترط فيه أن يكون الفعل متعديا والفاعل الحقيقي محذوفا، بحيث يتبنى المفعول دور المحور بدل الفاعل المحذوف، والتمثيل لهذا لنوع من التحويلات، يكون على الشكل الآتي:

فعل متعدّ + محور + أداة مثل: فتح الباب المفتاح

فعل متعدّ + أداة + محور مثل: فتح المفتاح الباب

• تقديم الأداة والمكان:

ويتم بموجب هذا القانون الاختياري نقل الأداة أو المكان إلى موضع الابتداء، بشرط توفر الوصف التركيبي، وذلك يتم على النحو الآتي:

أ. كتب + الولد + بالقلم

← بالقلم كتب الولد

ب. الكتاب على لطاولة.

← على الطاولة كتاب.

2.2.2 قوانين الترتيب عند عبد القادر الفاسي الفهري

اتخاذ الترتيب (فعل- فاعل- مفعول) نمطا أصليا للجملة العربية لدى عبد القادر الفاسي الفهري الفهري في بداية أبحاثه، جعله يضع بعض الضوابط لحركة مكونات الجملة الفعلية، أما الجملة الاسمية التي تحتوي فعلا، فلم يكتف بتقدير فعل لها في البنية العميقة والتعليل لوجود هذا النوع من التراكيب الاسمية، كما صنفها النحاة الأوائل بتقدير فعل محذوف يقدرّ بالفعل (كان) المزود بسمة الجهة والزمن، واعتبار المركب الاسمي الذي يقع بعده فاعلا لهذا الفعل، وليس مبتداء، كما ذهب النحاة، فهو لم يكتف بتقدير فعل محذوف للجملة الاسمية فحسب، بل أخذ يتصوّر بناء على الفرضية التوليدية التحويلية عمليات

صورية مسئولة عن نقل المركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية من مكان داخلي (ب ع) إلى مكان خارجي (ب س) كالتبئير.

إذا كان الاسم يعدّ رأس المركب الاسمي، والحرف رأس المركب الحرفي، والصفة رأس المركب الوصفي، بمقتضى نظرية (س)، فإن نفس النظرية يمكن أن تعمّم على الجملة ليأتي الفعل في صدر الجملة باعتباره رأساً للجملة، لتشكل الجملة الفعلية رتبة أصلية.

وهذا ما ساعد عبد القادر الفاسي الفهري على افتراض قوانين بسيطة للجملة العربية، يأخذ الفعل فيها رأساً للمركب على النحو الآتي:

ج ← ف م س. م ح¹

التحويلات:

تتعرض هذه البنية الأصلية (فعل + فاعل + مفعول) لمجموعة من التحويلات على مستوى الرتبة، وذلك بواسطة مجموعة من القوانين التحويلية، قسمها عبد القادر الفاسي الفهري إلى أنواع بحسب ما تتركه من أثر في تغيير رتبة الجملة، وتتمثل أهم هذه القوانين في ما يأتي:

• **التبئير أو الموضعة:** عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى كالمركب الاسمي أو الحرفي أو الوصفي من مكان داخلي إلى مكان خارجي²، أي من موضع (مفعول) إلى موضع (بؤرة)، كما في الجمل الآتية:

أ. ﴿إياك نعبد﴾³.

ب. الله أدعو.

¹ - ف: فعل، م س: مركب اسمي، م ح: مركب حرفي.

² - الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 114.

³ - سورة الفاتحة، الآية: 5.

ت. في الدار وجدته.

ث. غدا سنلتقي.

ج. أميتا كان؟

ح. أما عن زيد فحدّث ولا حرج.

ويشترط في هذا النوع من التحويل (التبئير) ألا يترك المنقول إلى الرض الأيمن للجملة أثرا ضميريا، بحيث يكون مكان المصدر فارغا، كما يحتفظ بإعرابه الذي كان قد أسند إليه في ذلك الموقع الأصلي.

ضوابط الرتبة الممنوعة:

وتخضع عملية النقل لمجموعة من القيود، استمد بعضها من تحليلات النحاة الأوائل، كالقيد الذي يتعلق بالمكان، وهو المكان الذي تنطلق منه المقولة المنقولة، والتي تمنع التحويل، حيث تحدّث النحاة عن أدوات الاستفهام والشرط والتخصيص ولام الابتداء وكم الخبرية... وغيرها من المقولات التي تمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وهو التحويل الذي يؤدي إلى جمل غير أصولية نحو¹:

• زيّدًا هل رأيت.

• زيّدًا إن لقيت فأكرمه.

• زيّدًا هلا أكرمت.

• زيّدًا كم ضربت.

¹ - ينظر، الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص116.

ومن القيود ما استمدّه مما اقترحه تشومسكي من مبادئ، مثل مبدأ التتابع السلبي (Successive cyclicity)، والذي يتم بموجبه نقل الركن اللغوي من المكان المصدر وفق تسلسل ينتهي إلى المكان الهدف.¹

ويمكن التمثيل لذلك بجملة (من تريد أن أكرم) التي تنتقل فيها (من)، والتي يكون ميدان تحويلها من بنيتها العميقة على النحو الآتي:

1. من تريد أن أكرم؟

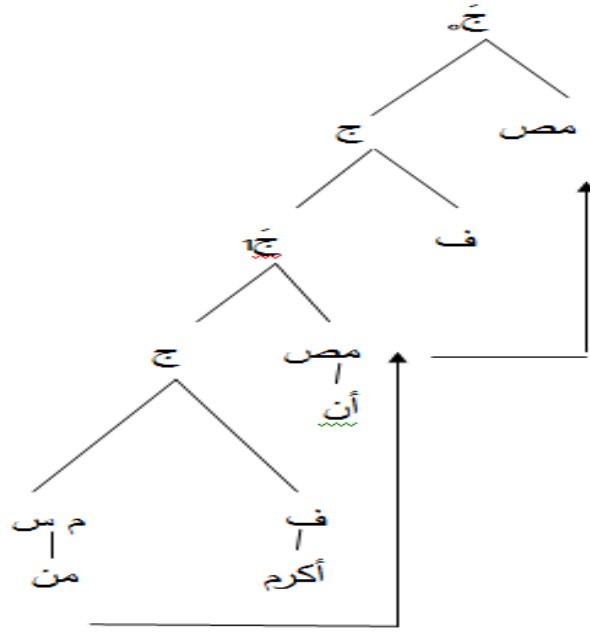
2. من حسبت أن خالد كرم؟

3. من حسبت أن زيدا يعرف أن خالدًا أكرم؟

يُلاحظ أن انتقال عنصر (من) من موضع التأخير في البنية العميقة إلى موضع الابتداء لم يحصل في وثبة واحدة من مكان المصدر (مكان المفعول) إلى المكان الهدف (مكان الوصول)، وإنما انتقل عبر مصدر الموجود في كلّ (ج) بصفة سلسلة أي بالتدرّج من سكّ إلى آخر، وبوضوح الفاسي الفهري ذلك من خلال الرسم الآتي:²

¹ - المرجع السابق، ص 117.

² - المرجع نفسه، ص 118.



تبين من المخطط كيف انتقلت (من) من مكان المفعول إلى مكان المصدر في ج¹، ثم إلى مكان المصدر، في ج^٥. ويخضع هذا التحويل المقيد بالنتابع السلبي لمجموعة من الضوابط هي:¹

أ. لا يحدث التدرج إلا عبر المصدر.

ب. أن يعمل فيه فعل من الأفعال النفسية كظن - حسب - خال.

ت. يجب أن يكون الموصول خبرياً مثل: (من تظن أن زيدا انتقد؟) لا استفهامياً، مثل: من تساءلت هل انتقد زيد؟

الزحلقة/ الخفق (Sorrambling)

ويتم بمقتضى هذا القانون إعادة ترتيب الفضلات، فإذا كان التبئير مسئول عن التغييرات التي تحصل قبل الفعل، فإن الخفق مسئول عن التغييرات التي تحصل بعد الفعل، كما يظهر من الجمل الآتية:

أ. ضرب زيدٌ الولد.

¹ - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 119.

ب. ضرب الولد زيد.

ت. جاء كثير من الرجال البارحة.

ث. جاء البارحة كثير من الرجال.

وإذا كان التبئير عملية تنقل مقولة من مكان داخلي إلى مكان خارج الجملة فإن الخفق لا يغيّر من الصورة المنطقية للجملة، ويجمع بين عجرتين أختين، فخفق الظرف مثلاً لا يمكن أن يعبر حدود الإسقاط الواحد إلى غيره، كما يبيّن لحن الجمل الآتية:

أ. جاء البارحة كثير من الرجال.

ب. جاء كثير من الرجال البارحة.

ت. جاء كثير البارحة من الرجال.¹

• التفكيك: (Dislocation)

وهي العملية الصورية التي يتم بمقتضاها نقل العنصر المفكك من موقع داخل الجملة إلى موقع خارجي، إما إلى اليمين أو إلى اليسار، وذلك نحو:

أ. زيد ضربته.

ب. ضربته زيد.

ويصاغ هذا التحويل في القاعدة الآتية:

ج ← (بؤ) ج (بؤ)

ويشترط في عملية التفكيك أن يترك العنصر المفكك أثراً ضميرياً يعود عليه، وتسنَد إلى هذا العنصر مجموعة من الوظائف الخطابية، هي: الموضع - البؤرة - المحور.

¹ - ينظر، المرجع السابق، ص ص 123-124، وص ص 127-128.

على أن يأخذ التفكيك الارتفاع من حيث الإعراب، سواء كان المصدر مرفوعاً أو
مجزوراً، كما يبدو من الجملتين:

ت. زيدٌ ضربته.

ث. زيدٌ مررت به.¹

2.2.2 قوانين ترتيب عناصر الجملة الاسمية

إن اقرار التوليديين بالنمط (ف+فا+مف) رتبة أصلية للجملة العربية، واعتبار أن كل
التراكيب التي خرجت عن هذه البنية الأصلية هي تراكيب فرعية، بما فيها التراكيب الاسمية،
جعلهم يضطرون إلى إعادة ترتيب الجملة الاسمية على نحو آخر يختلف عما كانت عليه
في الأصل، وإلى افتراض قوانين تحويلية لا يثبتها الواقع اللغوي للجملة العربية، دون تفكير
في إعادة صياغة هذه القواعد حسب معطيات اللغة العربية، أو ما تفرضه الميزة التركيبية
للجملة العربية التي صنفها النحاة الأوائل إلى اسمية وفعلية.

فجملة (زيد شجاع) مثلا تحتوي على مركبات اسمية، وهي الاسم والصفة، وتفنقر
لفعل، ومع ذلك حاول ميشال زكريا ان يجد لها تخريجا من خلال البرهنة على أن النعت
يعمل عمل الفعل ويأخذ نفس توزيعه، وعلل لذلك بمجموعة من الأمثلة:

-الرجل كريم.

- الرجل مضروب.

- الولد كريم أبوه.

- الولد مكرم أبوه.

¹ - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص ص 128- 133.

حاول ميشال زكريا من خلال هذه الجمل التأكيد على أن النعوت يمكن أن تأخذ مكان الأفعال، وبذلك يمكن أن تقابل الجمل السابقة الجمل الأصولية الآتية:

- الرجل كَرَمَ.
- الرجل ضُرِبَ.
- الولد كرم أبوه.
- الولد كُرِمَ أبوه.¹

افترض ميشال زكريا بذلك ان تكون البنية العميقة للبنية النعتية، هي بنية فعلية خضعت لعملية تحويل، بحيث يربط بين البنيتين تحويل الفعل إلى نعت²، ولما كان هذا النوع من التحويل للفرضية التحويلية يعقد المكون التحويلي³ لجأ الباحث إلى الفرضية المعجمية التي تعالج المعطيات اللغوية العائدة للنعت في البنية العميقة، مما يقتضي توسيع الركن الاسمي في البنية العميقة، على النحو الآتي:⁴

أ. جعل قاعدة إعادة كتابة الجملة تشمل النعت.

ب. إدخال بعض التأثيرات في المدخل المعجمي للنعت للإشارة إلى عمله الفعلي.

ولهذا يجري على البنية النعتية من تحويلات ما يجري على البنية الفعلية، بحيث يتم نقل الاسم في الجملة التي تحتوي نعتا إلى موقع الابتداء، على النحو الآتي:

ضارب زيدٌ الولدَ ← الولدُ ضاربه زيد.

¹- ينظر، ميشال زكريا، الأسنوية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، ص ص 97، 98.

²- المرجع نفسه، ص 122.

³- المرجع نفسه، ص 121.

⁴- المرجع نفسه، ص 121.

وبهذا يفترض أن يحتوي المدخل المعجمي للفعل على السمات الآتية: [+فعل + تام + تحويل الفعل إلى النعت].

3.2 قوانين ترتيب عناصر الجملة ذات البنية العميقة المزدوجة

في مقابل ما ذهب إليه ميشال زكريا والخولي من القول بوجود رتبة واحدة للجملة العربية من نمط (ف + فا + مف) بأدلة ظهر عليها الكثير من التكلف والتعسف في إرجاع بنية الجملة الاسمية إلى الفعلية، أو افتراض بنية واحدة للجملة العربية تحتوي فعلا ظاهرا في الجملة الفعلية، أو محذوفا مقدرا في الجملة الاسمية، فحملوا التراكيب العربية ما لا تطبق من تأويلات وافتراضات تفرضها طبيعة القوانين التوليدية التحويلية، وترفضها قوانين الجملة العربية لما لها من بنية خاصة تتطلب التعامل معها وفقا لما تفرضه هي من معطيات لا باعتبار ما تفرضه معطيات الفرضية التوليدية التحويلية، بدأت محاولات توليدية عربية أخرى تسعى للتخلص تدريجياً من سلطة فرضيات النظرية التحويلية، لتكيف قوانين اللغة وفقا لما تتطلبه طبيعتها العربية، فتوصل مازن الوعر إلى أن الجملة العربية ذات رتبة ثنائية.

الإقرار بازدواجية الرتبة يعطي تفسيرات أكثر دقة للجمال الاسمية، وهي المسلمة التي سمحت لمازن الوعر بتفسير كثير من التحويلات التي تطرأ على هذه الرتبة مما لم يستطع من سبقه من التوليديين تفسيره تفسيراً علمياً بسيطاً يتواءم مع أهداف النحو التوليدي التحويلي الذي ينشد الاقتصاد في التعقيد.

لا شك أن التحويلات تقوم على القواعد الأساس التي تخضع لها البنى التركيبية في البنية العميقة لذا من الضروري استحضار القواعد الأساس التي وضعها مازن في نظريته لتفسير تحويلات الجملة، والتي تتميز ببنيتين عميقتين؛ إحداهما فعلية، والأخرى اسمية، حيث تحمل البنيتان نفس الأركان الأساسية وهي: المسند - المسند إليه - الفصلة، يربط بين المسند والمسند إليه علاقة إسناد، وهي العلاقة التي تجمع بين (حديث أو خبر، ومتحدث عنه)، أي المسند والمسند إليه، غير أن الجملة الفعلية تأخذ بنية (فعل - فاعل)، حيث يخبر

عن الاسم بالفعل، وتجمع الجملة الاسمية بين مبتدأ (وهو المسند إليه)، وخبر (وهو المسند)، والتغيير في ترتيب هذين الركنين (المسند والمسند ليه) يتبعه تغير في نمط الجملة بالضرورة.

1.3.2 التحويل في الجملة الاسمية

أما التحويلات التي تخضع لها الجملة الاسمية في البنية العميقة، فهي حسب مازن الوعر، ناجمة عن خرق "معيار التلازم" الذي تخضع له القوانين التحويلية في ضبط رتبة الجملة الفعلية لما يتوافق مع المعايير الدلالية والنحوية الصحيحة وهو الذي يحفظ خصوصية الجملة الفعلية، ويميّزها في كثير من الأحيان عن الجملة الاسمية، بحيث تؤدي مخالفة هذا المبدأ في بعض الأنماط التركيبية إلى تحوّلها إلى تراكيب اسمية، فنقل أحد المتلازمين وهو المسند إليه في الجملة الفعلية إلى موضع الابتداء، يؤدي إلى تغيير نمط الجملة من الفعلية إلى الاسمية، شرط أن يترك المسند إليه في موقعه ضميراً عائداً عليه، يطابقه في التذكير والتأنيث والإفراد والتنثية والجمع، وذلك نحو:

1.مررت بزید.

2.زید مررت به.

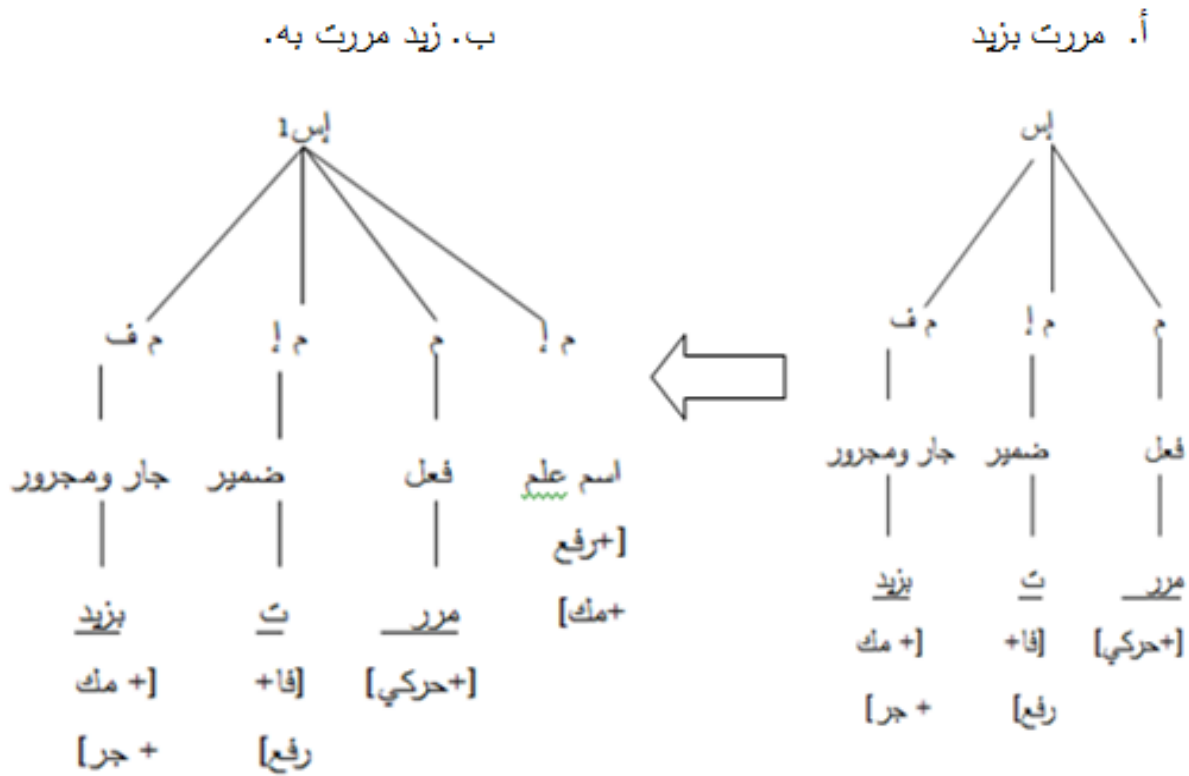
ويتحوّل بذلك المبتدأ من مستوى الإسناد الذي يحكم التركيب الفعلي إلى مستوى الإسناد الذي يحكم التركيب الاسمي، فيتخذ الشكل التجريدي الآتي:¹

إس ← م-إ-م ← ف بدل إس ← م-إ-م ← ف

ويمثل لهذا التحويل بجملة (مررت بزید) التي تخضع لتحويل يغيّرهما من تركيب فعلي إلى تركيب اسمي، كما يظهر من المشجرين الآتيين:²

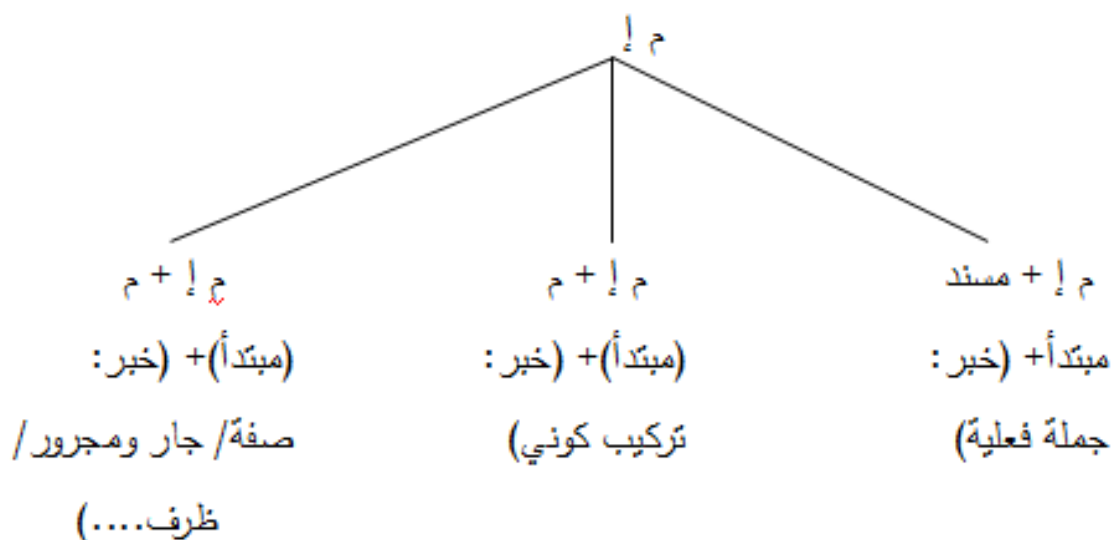
¹ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 126- 127.

² - ينظر، المرجع نفسه، ص 127- 128.



التراكيب أو البنى الأصلية لدى التوليديين التحويليين هي تراكيب تنتمي للبنية العميقة، والتراكيب الاسمية عند مازن الوعر هي تراكيب أساسية أيضا تقابل الفعلية، وليست محولة عنها، بمعنى أن المسئول عن إنتاج الجملة الاسمية لدى مازن الوعر هو المكون التوليدي المركبي، وليس المكون التحويلي، وتتألف هذه البنية الأساسية من ثلاثة أنواع من التراكيب الاسمية¹، ويمكن توضيحها من خلال المخطط الآتي:

¹ - ينظر، المرجع السابق، ص ص 133- 134.



شكل (19): عناصر الجملة الاسمية عند مازن الوعر

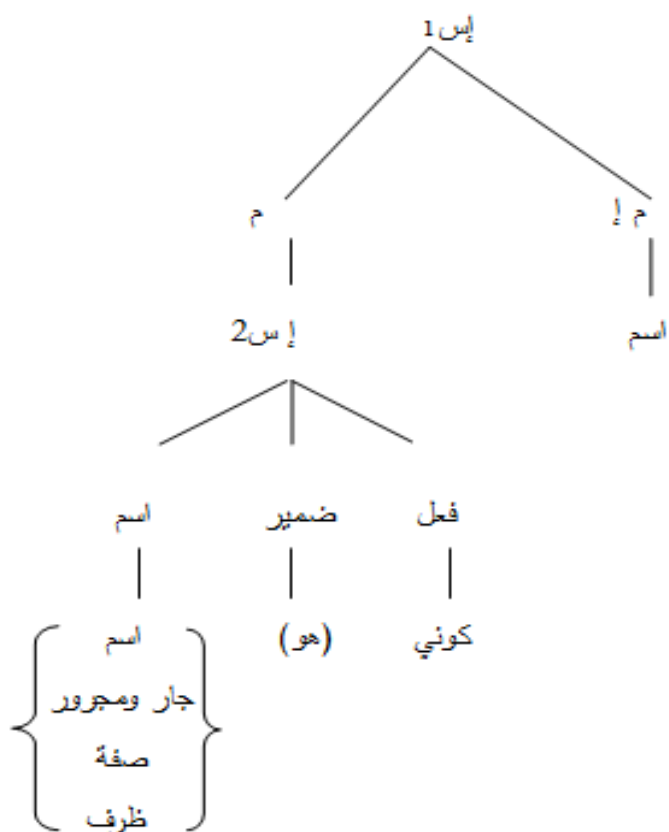
وبذلك تتخذ رتبة الكلمات في تراكيب الاسمية للعربية البنية الصورية الآتية:

[م إ (اسم)...م (فعل)...ف1(اسم)... ف2(اسم)]

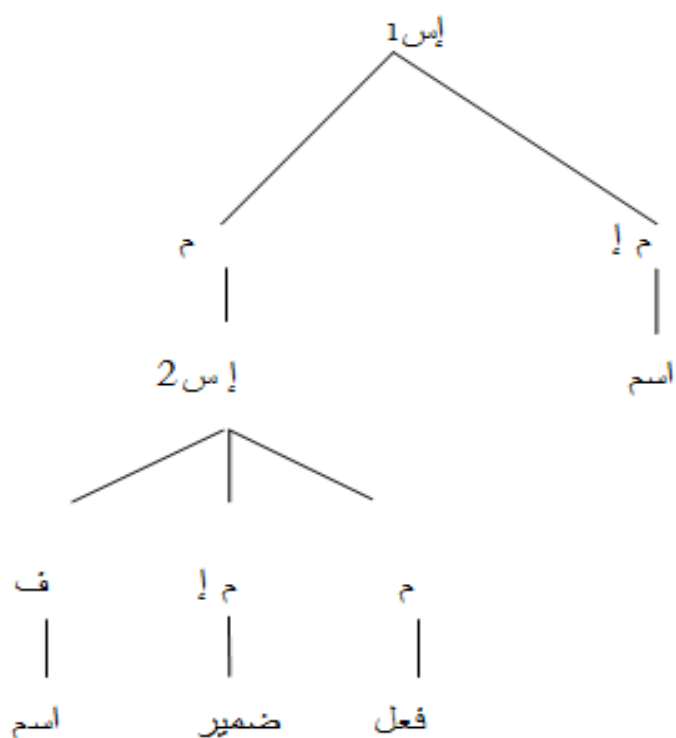
وقد مثل للبنيتين العميقتين للنوع الأول والثاني من التراكيب الاسمية على النحو من

خلال الشكلين (19) و(20):¹

¹ - المرجع السابق، ص 134.



شكل (19): البنية العميقة للنوع الأول من التراكيب الاسمية



شكل (20): البنية العميقة للنوع الثاني من التراكيب الاسمية

يتألف النوع الأول من التراكيب الاسمية من (م إ) (مبتدأ) يتبعه تركيب فعلي (خبر)، ويتألف النوع الثاني من ال (م إ) (مبتدأ) ويتبعه تركيب كوني خبر، أما النوع الثالث، فيتألف من (م إ) (مبتدأ) و(م: اسم، صفة، جار ومجرور، ظروف) (خبر)¹، وهذه التراكيب هي عرضة لبعض التحويلات، بعضها يحتاج ضابطاً وبعضها الآخر ليس بحاجة لضابط.

- التحويل في رتبة التركيب الاسمي ذو الخبر الفعلي:

يمكن للفضلة في هذا التركيب الاسمي أن تغير موقعها بواسطة قاعدة تحويلية تقدمها على الفعل، فجملة (زيد ضرب عمرا) يمكن أن تأخذ هذا الترتيب الفرعي: زيد عمرا ضربه، كما يظهره الشكل الآتي:

زيد ضرب عمرا ← زيد عمرا ضرب.

التحويل في رتبة التركيب الكوني:

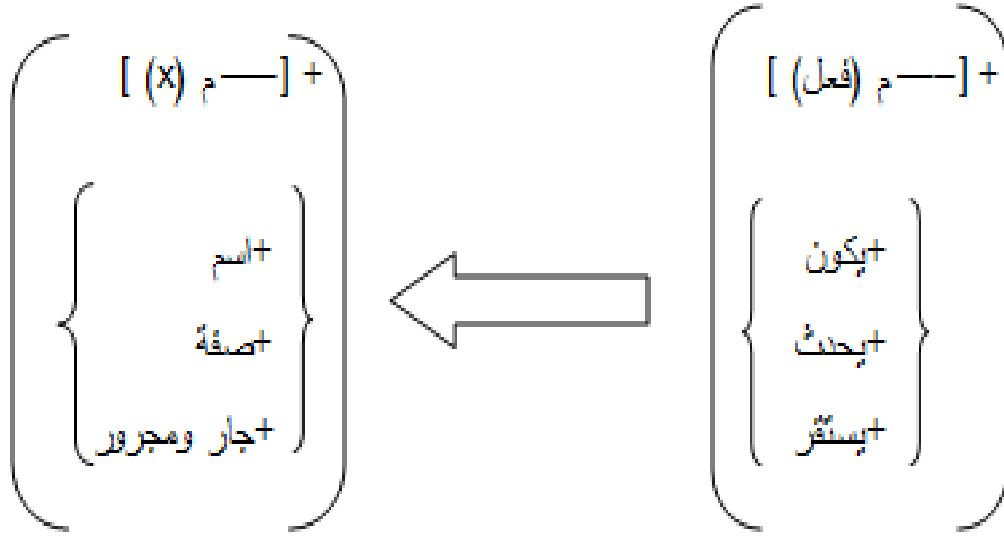
تأخذ بنية التركيب الكوني المتوالية الآتية: [إس...م إ...م (X)]، يشمل المسند إليه (المبتدأ) الذي قد يأتي اسماً أو اسم فاعل أو جملة، و يشمل المسند (الخبر) وقد يأتي اسماً أو صفة أو جاراً ومجروراً أو جملة، وجميع هذه الأركان الخبرية يمكن أن تتدرج تحت رمز واحد هو (X) أي الخبر (X)²

تأخذ المقولة (X) أي (الاسم، الصفة، الجار والمجرور، الظرف) موضع الفعل المحذوف، قدره (بيكون)، حيث تأخذ المقولة م (X) بذلك التركيب الآتي:³

¹ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 133.

² - ينظر، المرجع نفسه، ص 141.

³ - المرجع نفسه، ص 142.



الشكل (21): مكونات المقولة (X)

حيث يمكن لركن الخبر أن يتحرك إلى بداية التركيب، والضابط المفروض في هذا التحويل هو أن يكون الركن غير معرّف¹، ويتم التحويل على هذا النحو:

زيد شاعر

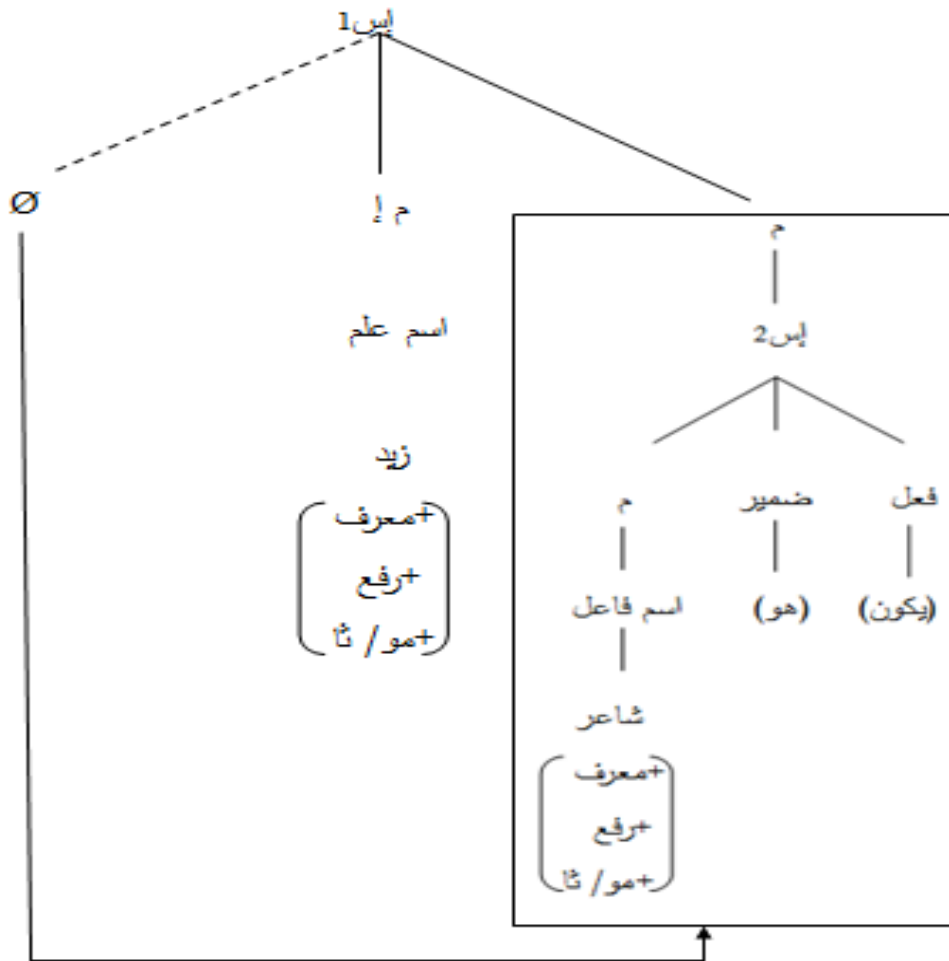
شاعر زيد

نكرة

أما ضابط التنكير هنا فيتحكم فيه الفعل المحذوف، حيث تعمل المقولة (X) كما لو أن الفعل لم يحذف، فتقدير الجملة (عمر حلیم) وفق بنيتها العميقة هو (عمر يكون حلیم)، تجعل المقولة (X) الصفة تتخذ نفس الصورة عند تحويلها إلى بداية التركيب، فنقول: حلیم عمر، بتقدير الفعل المحذوف على هذا النحو: يكون هو حلیم عمرو، بحيث يمكن ملاحظة عمل البنية العميقة على النحو الآتي²:

¹- المرجع السابق، ص ص 141- 145.

²- المرجع نفسه ، ص 152.



- التحويل في التركيب الاسمي الذي يكون خبره كونيًا:

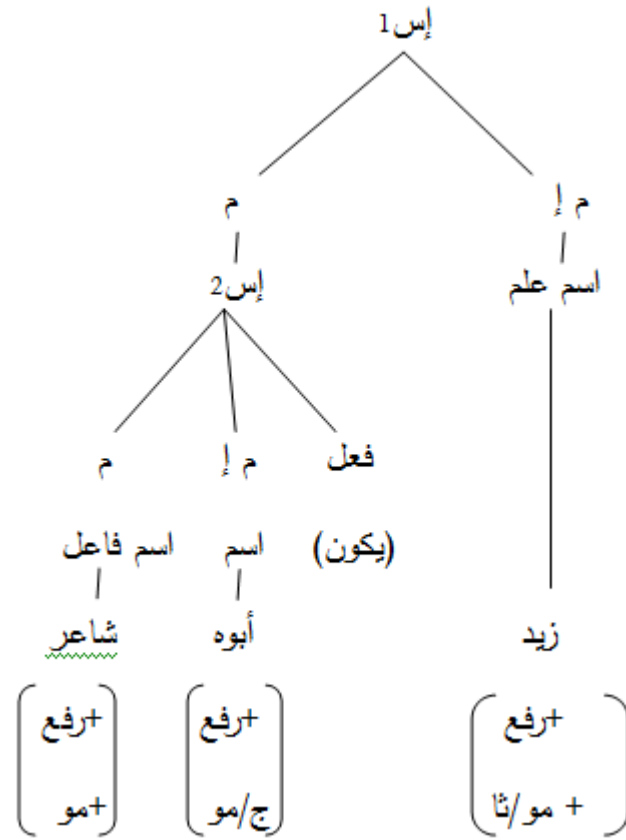
يمكن تقديم الركن الثاني للتركيب الكوني (الخبر) أيضا كما هو الحال مع الخبر (جملة فعلية)، غير أن التحويل يقتضي ضابطا، وهو ضرورة احتواء الخبر على ضمير عائد على المبتدأ، وهو ضمير قد يكون مستترا (أي مفرغ معجميا)، أو قد يكون ظاهرا أي (مليء معجميا)¹، وقد بين ذلك مازن الوعر من خلال التمثيل للبنية العميقة والمحولة للجملة الاسمية (زيد شاعر أبوه) ، كما في الأمثلة (أ- ب- ج- د):²

أ. زيد أبوه شاعر.

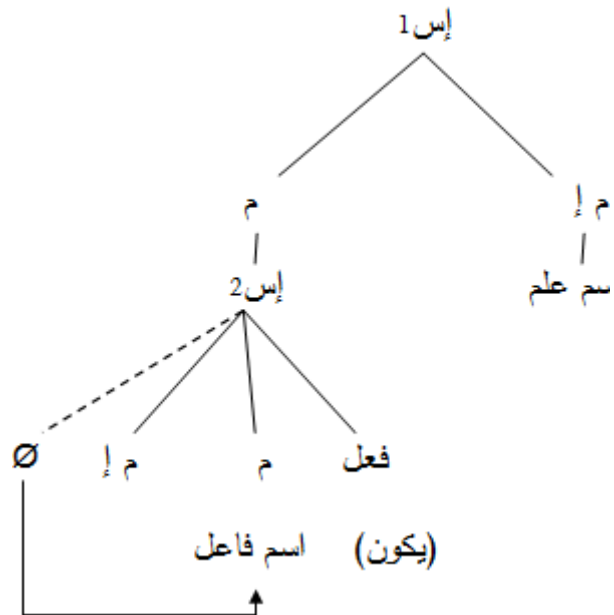
ب.

¹- المرجع السابق، ص139.

²- ينظر، المرجع نفسه، ص ص137- 138.



ج. زيد شاعر أبوه.



2.3.2 التحويل في الجملة الفعلية:

تتخذ رتبة الكلمات في التراكيب الفعلية للغة العربية عند مازن الوعر البنية العميقة الآتية:

[م (فعل)... م إ (اسم)... (ف) 1 (اسم)... (ف) 2 (X)]

حيث يمكن التمثيل لها على النحو الآتي:¹

ضرب زيد أخاه ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام رفاقه تأديباً له.

2 م إليه ف1 إ ف X إ ف X إ ف X إ ف X

تمثل الأركان اللغوية (م- ما- ف) التركيب الأساسي للجملة، ويشمل الركن ف (X) من الأركان اللغوية الممكنة التي يمكن أن تضاف إلى التركيب الفعلي، وتشمل الفضلات.

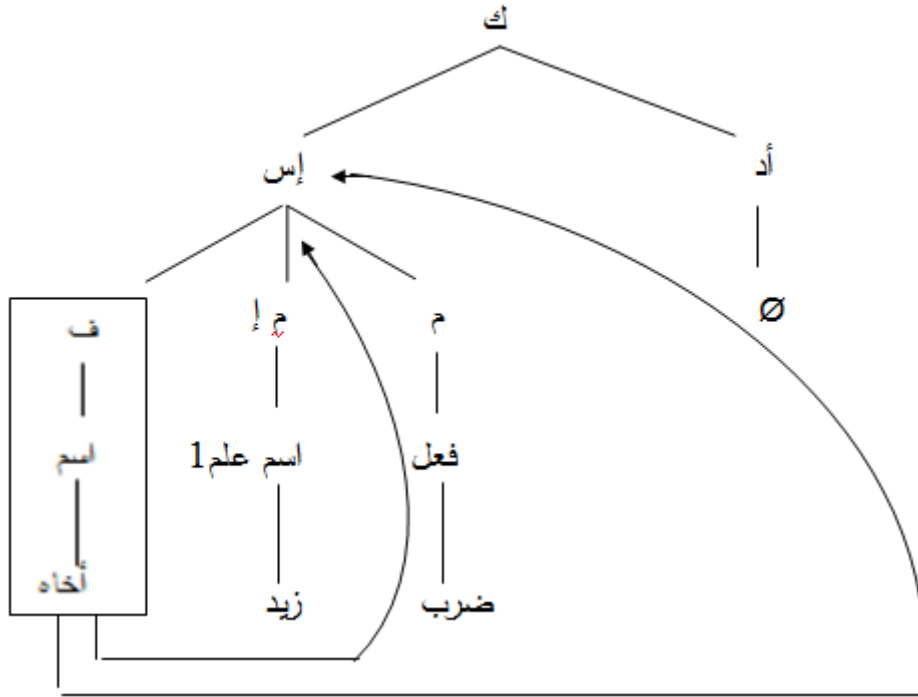
• ضوابط رتبة الفعل والفاعل:

الحركة التحويلية التي تخضع لها البنية العميقة للجملة الفعلية، هي حركة يتحرك بمقتضاها الركن اللغوي الثاني فقط للجملة الفعلية، وهو ركن (اسم- مفعول به)، شرط أن يكون هذا الركن ضمن نطاق المستوى اللساني المشجر (إس)²، بحيث تكون هذه الحركة التحويلية ضمن الأركان اللغوية التي يحكمها المستوى اللساني (إس)، وليس المستوى اللساني (ك)، ويبين مازن الوعر ذلك من خلال المخطط الآتي:³

¹ - مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب العربية، 105، ودراسات نحوية ودلالية وفلسفية، ص 127.

² - ينظر، مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب العربية، ص ص 107- 111.

³ - المرجع نفسه، ص 108.



في حين لا يسمح بها مع الركن الإسنادي (م إ) (اسم علم- فاعل)، باعتبارهما يشكلان وحدة لسانية واحدة.

وذلك نحو ما تبينه الأمثلة الآتية:

1. ضرب زيد أخاه.
2. ضرب أخاه زيد.
3. أخاه ضرب زيد.

يتحرك الركن اللغوي (ف) إلى يمين الفعل أو إلى يساره، مع احتفاظه بوظيفته الدلالية وحركته الإعرابية.

ضوابط نقل رتبة الفضلة:

لا يسمح بإجراء الحركات التحويلية في النظرية التوليدية التحويلية في بعض الأركان اللغوية في أنواع معينة من التراكيب وذلك لأسباب ذكرها مازن الوعر تتمثل في غياب الحركات الإعرابية المميزة للأركان اللغوية؛ إذ قد لا تظهر الحركات الإعرابية في بعض

المكونات التركيبية لطبيعة شكل الركن اللغوي نفسه، فيحصل لبس عندما تلتقي هذه الأركان في التركيب الواحد، لاختفاء العنصر المميز للمكون التركيبي من حيث الدلالة، كأن يقال:

1. ضرب موسى عيسى.

2. ضرب هذا هذا.

3. ضربت الحبلى السكرى.

حيث لا يسمح بإجراء أي تحويل لرتبة الكلمات في الجملة هنا، لافتقاد الحركة الإعرابية وظيفتها في تحديد رتبة الكلمة ووظيفتها داخل التركيب، ولعدم وجود قرينة أخرى مميزة للفاعل من المفعول، سوى قرينة الترتيب، ولهذا يشترط الحفاظ على الرتبة الأصلية في هذا النوع من التراكيب وعدم إخضاعها لإعادة ترتيب وإلا حصل اللبس.

غير أن تطبيق القاعدة التحويلية على هذه الأنماط من التركيب ليس مستحيلا دون وجود قرينة الرتبة، وذلك في حالة توفر قيود أخرى أو قرائن، يمكن أن تكون نحوية، وقد تكون دلالية.

أ. قرائن نحوية:

يتميز الفاعل عن المفعول بقرائن نحوية أخرى غير الحركات الإعرابية وقد تكون هذه القرائن حروف إعرابية بدل حركات، كأن يقال: ضرب الموسيون العيسيين وضرب العيسيين الموسيون، أو قد تكون القرينة رابطة صرفية تجمع بين مكونين في التركيب كأن يقال: ضربت هذه هذا وضربت هذا هذه، وقد يتميّز المكون التركيبي ببعض المتعلقات كالنعت في جملة: ضرب موسى القوي عيسى، وضرب عيسى موسى القوي.

كما لا يسمح في تراكيب الشرط نقل الفعل إلى يمين الفعل مع التركيب الشرطي والتركيب المصدرى منعا للوقوع في تراكيب لاحنة، كما يظهر في الأمثلة الآتية:

• من يعمل صالحا فلنفسه ← صالحا من يعمل فلنفسه.

• أراد زيد أن يضرب عمرا ← أراد زيد أن عمرا يضرب.

يلاحظ أن الوعر لم يعلل لعدم جواز التحويل في التركيب الشرطي سوى بفكرة امتناع اللحن دون أن يبين سبب اللحن، في حين علل لعدم جواز تحريك الفعل في التركيب المصدرى، بأن الحرف المصدرى لا يسمح لأي ركن لغوي أن يدخل بينه وبين الفعل الذي يعمل فيه.¹

ب. قرائن دلالية:

وهي التي يتوصل بها إلى التمييز بين م إ (فاعل) وفضلة (مفعول به) من خلال المعنى، كما هو مبين من خلال الجمل الآتية:

- أكلت الحبلى الحلوى. ← أكلت الحلوى الحبلى.

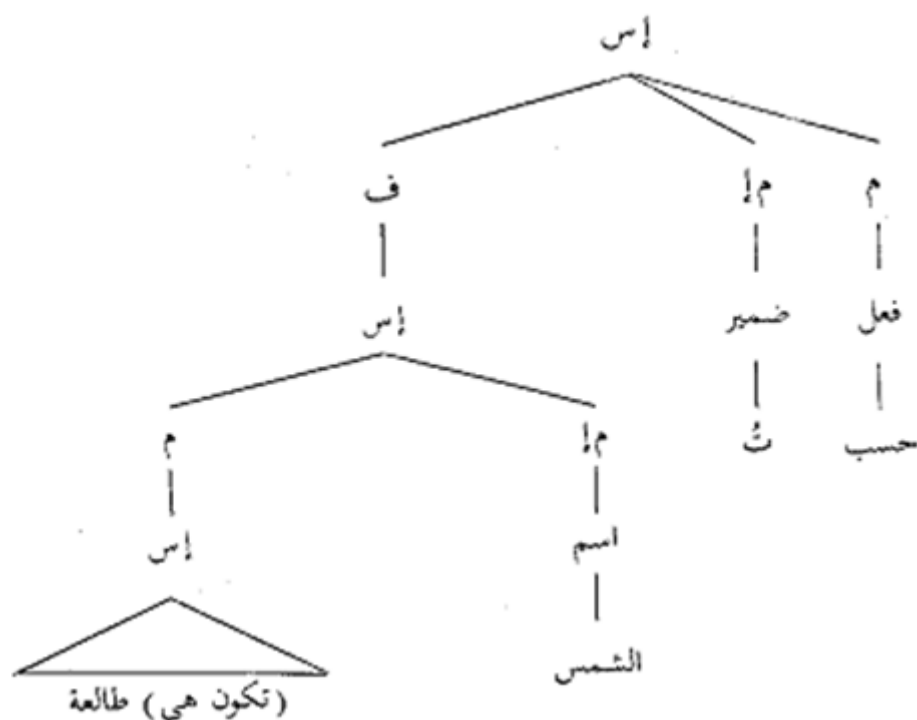
- أكل عيسى الكثرى. ← أكل الكثرى عيسى.

- أسرت ليلى النجوى. ← أسرت النجوى ليلى.

وتتخذ التراكيب الكونية معيارا دلاليًا في ضبط رتبة أركانها، إذ تحتفظ المكونات التركيبية في هذا النمط من التراكيب بالرتبة الأصلية، من ضرورة تقديم الركن اللغوي الأول على الثاني لمسوغ دلالي، ففي المثال: حسبت الشمس طالعة، لا يسمح بتقديم الركن اللغوي الثاني بمقتضى ما تفرضه دلالة الجملة من ضرورة تقديم الركن الأول المسبب لوجود الركن الثاني، باعتبار الشمس هنا هي الموضوع الذي ينبثق منه الضوء، والتي تسبب طلوع هذا الضوء، ولهذا يقتضى الإجراء المنطقي أن تسبق الشمس الطلوع، وهو إجراء ينطبق على جميع التراكيب ذات هذا النمط من الترتيب، والذي يمثل له مازن الوعر من خلال المشجر الآتي²:

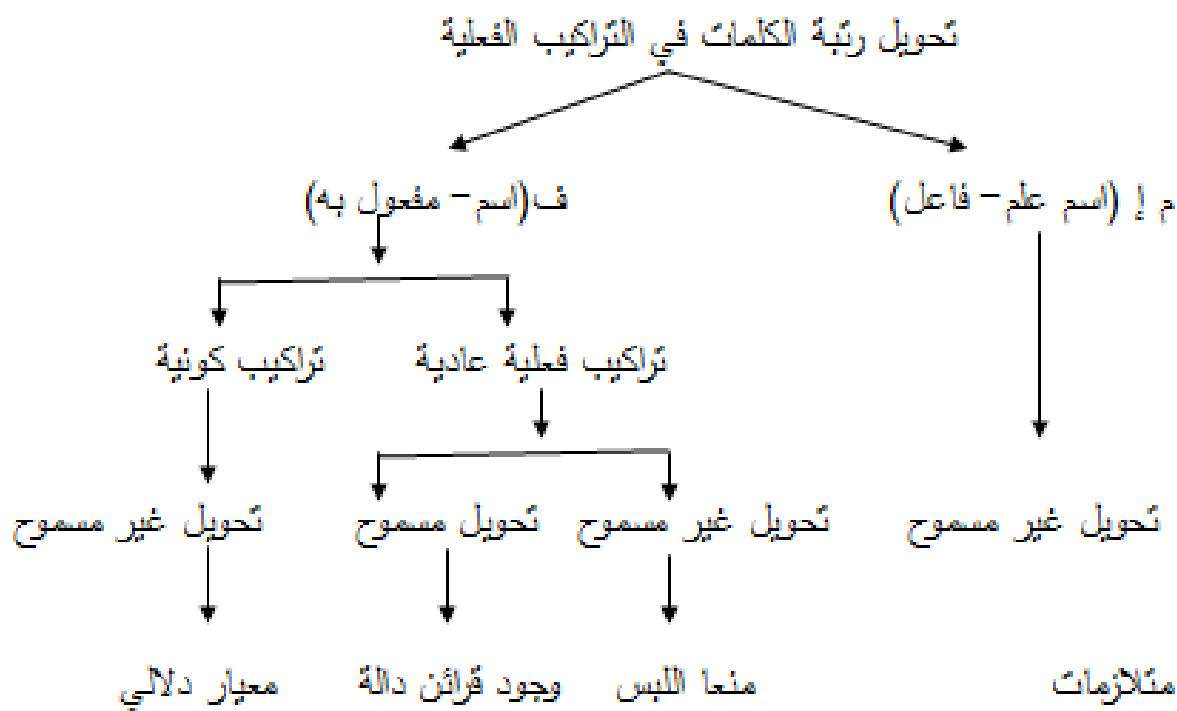
¹- المرجع السابق، ص ص 118- 119.

²- مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب العربية، ص 116.



ويمكن اختصار ما سبق ذكره من معايير التقديم والتأخير في الجملة الفعلية من خلال

المخطط الآتي:



شكل (22): معايير التقديم والتأخير في الجملة الفعلية عند مازن الوعر

ويشمل هذا الضابط أيضا التراكيب التي تحتوي ركنا مركزيا مقصودا بالحكم، فعندما تقول لا يصح: مررت بزید راکبا، فهذا النمط من الترتيب يختلف عن قولك: مررت راکبا بزید، لأن الأصل في التركيب الأول: مررت بزید (يكون هو) راکبا، في حين يتغير أصل التركيب في الجملة الثانية إلى (مررت أكون أنا) راکبا بزید¹، فيمنع معيار الدلالة بذلك تغيير الترتيب إلا بتغير المقصد.

• ضابط المقولة المتلازمة:

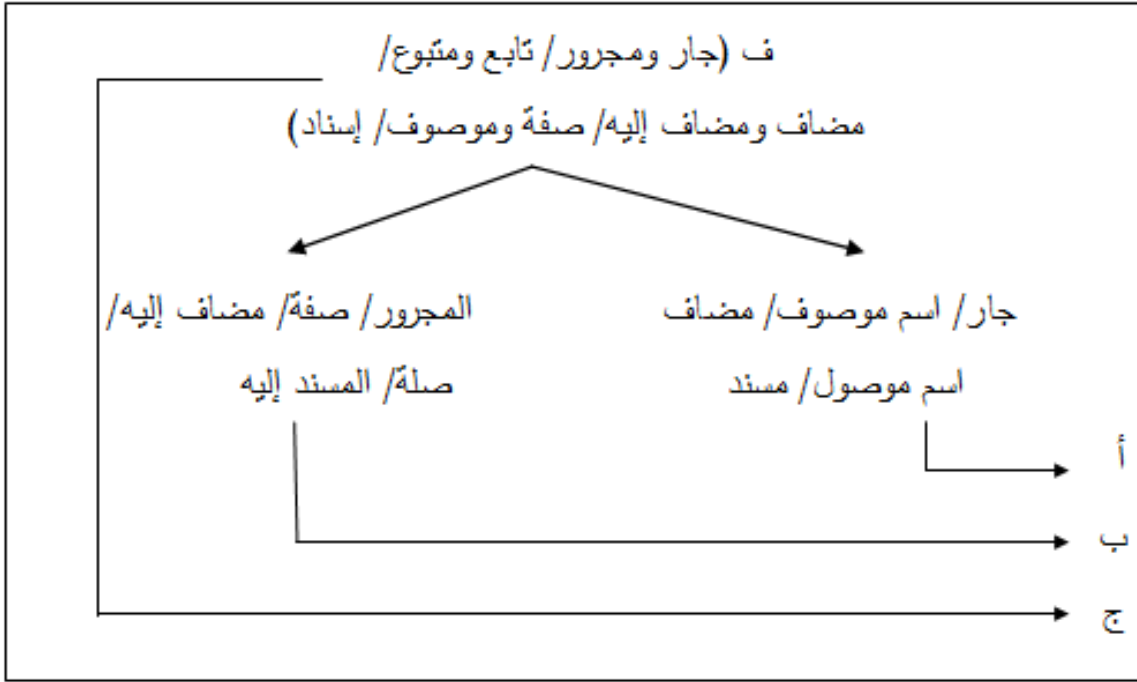
المقولات المتلازمة تشترط أن يؤثر العنصر التحويلي في التركيب ككل بأن تتم عملية نقل عناصر المقولة المتلازمة ككل إلى موقع يمين الفعل، وهي الجار والمجرور، التابع والمتبوع، المضاف والمضاف إليه، الصلة والموصول، والركن (إس)، يقول مازن الوعر: «إن هذا المبدأ (مبدأ المقولة المتلازمة) ينص على أنه إذا كان هناك ركنان لغويان تحكمهما مقولة رئيسية فإن القاعدة التحويلية يجب أن تنتقل هذه المقولة الرئيسية كلها، وليس الأركان اللغوية التي تحكمها هذه المقولة.»²

فالتحويل ينبغي أن يشمل المقولات برمتها، ينقلها إلى يمين الفعل دون أن يقتصر على ركن لغوي واحد، لأن الركن اللغوي الواحد ليس سوى ركنا فرعيا تابعا ومتلازما مع الركن الثاني، ويشكلان معا ركنا لغويا رئيسيا، ولتوضيح هذه العملية التحويلية اختصر مازن الوعر هذا القانون في المخطط الآتي:³

¹ - مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب العربية، ص ص 117 - 118.

² - المرجع نفسه، 123.

³ - ينظر، المرجع نفسه، ص ص 123 - 125.



شكل (23): قانون تحويل المقولات المتلازمة

فالجمل الآتية:

i. جلس زيد على الكرسي.

ii. وبخ المعلم التلميذ الكسول.

iii. كرم الأستاذ طالب القسم.

لا يصح تحويلها على النحو الذي يتم بمقتضاه نقل أحد المتلازمين دون الآخر على

النحو الآتي:

1. الكرسي جلس زيد على ∅.

2. الكسول وبخ المعلم التلميذ ∅.

3. القسم كرم الأستاذ الطالب ∅.

ويشترط أن يشمل التحويل المقولة ككل، كما تظهره الأمثلة الآتية:

1. على الكرسي جلس زيد.

2. التلميذ الكسول وبخ المعلم

3. طالب القسم كرم الأستاذ.

3. ظاهرة الاشتغال في النظرية التوليدية:

يفسر مازن الوعر ظاهرة الاشتغال من خلال افتراض تحويل يتم بمقتضاه نقل ف (اسم- مفعول به) إلى موقع الابتداء مع ترك ضمير يعود عليه في الموقع الذي تركه، وذلك نحو تحويل جملة (ضربت زيدا) إلى جملة (زيدا ضربته)، بنقل الفضلة إلى موقع الابتداء، وترك ضمير يعود عليها يتصل بالفعل، وهو الضمير الذي اشتغل الفعل بالعمل فيه، على العمل في ف (اسم- مفعول)، غير أن الجمل في هذا النوع من التحويل، لا تنتقل من مستوى إسنادي إلى آخر، بل تحافظ على المستوى الإسنادي الذي يحكم التركيب الفعلي، بحيث تتحوّل (ف) في جملة (زيد مررت به) إلى (م إ).

وفي نفس نمط التأليف يحتفظ الركن (ف) بوظيفته الأصلية، فيقال: زيدا مررت به، وهو إجراء يمكن تطبيقه على تراكيب الاستفهام، والحض، والأمر، والنفي، والشرط، كما يظهر في الأمثلة الآتية:

1. أزيدا أكرمته؟

2. هلاً زيدا تكرمه.

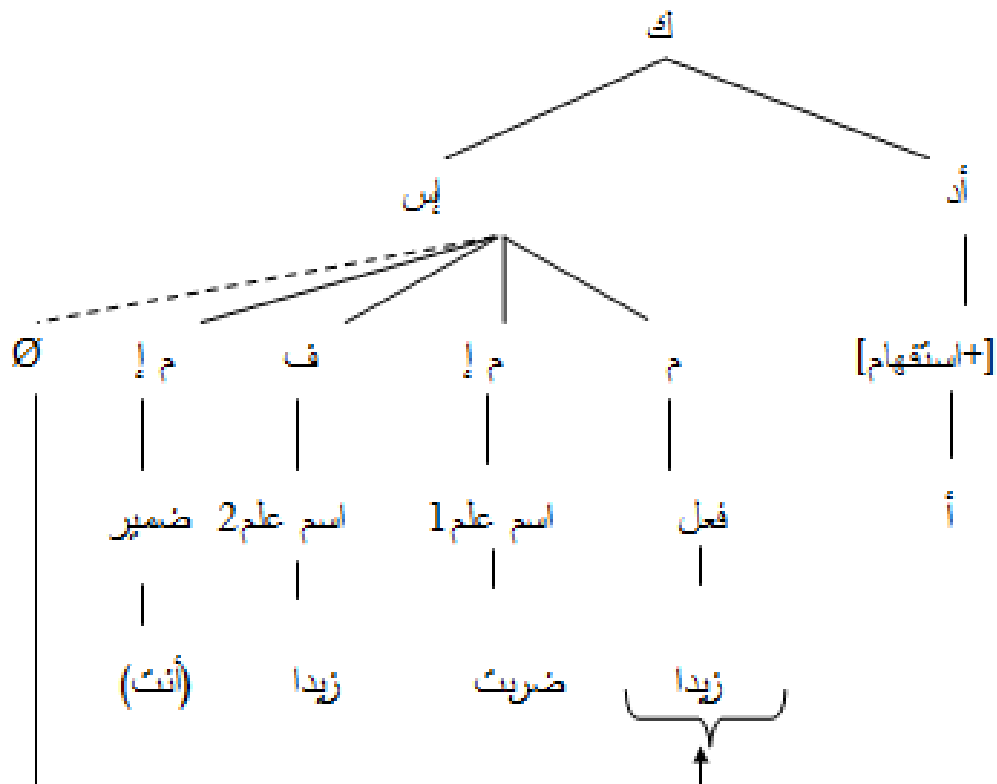
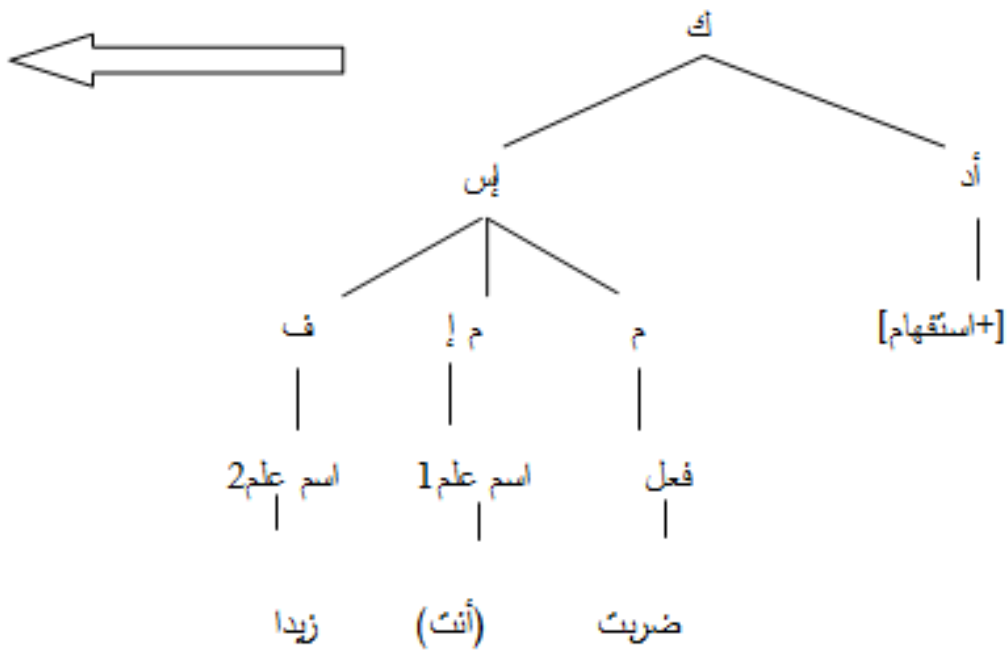
3. تأبط شرّاً أكرمه.

4. تأبط شرّاً إن تكرمه يتمرد.

ومن الأمثلة التوضيحية يقدّم الجملة (أ) ويخضعهما للتحليل وفق المشجر الآتي:¹

أ. أزيدا ضربته؟

¹ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص ص 131، 132.



أما عبد القادر الفاسي الفهري فعالج هذه القضية، التي شغلت النحاة الأوائل كثيراً، بمقتضى ما تفرضه نظرية العامل، رغم أن هذا الأسلوب لم يعد مستعملاً في العربية الحالية كما رأى، وتساءل إن كان هذا الأسلوب تفكيكاً أو تبئيراً؟

ليصل إلى أن الاشتغال يماثل التبئير من وجوه ويمائل التفكيك من وجوه أخرى، حيث افترض أن الجملة تتحوّل إلى بنية اشتغالية بواسطة التبئير، ولذلك لما ينطبق على المشغول من خواص التبئير وهي:

- توارث الإعراب، فالمشغول عنه منصوب دائماً بناء على الحالة التي كان عليها قبل النقل (مفعول به منصوب)
- وجود بعض البنى التي يكون فيها الاشتغال إلى اليسار، كالجمل من نمط: ضربته زيداً.

- إمكان وجود جمل يوجد فيها الضمير المنفصل في الموقع العائدي، مثل:

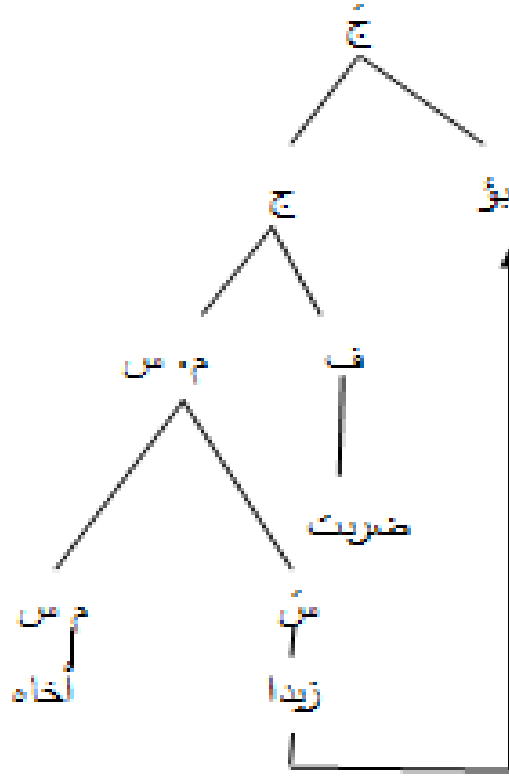
1. زيداً لم أضرب إلا إياه.

2. زيداً ضرب إياه عمراً.¹

بحيث تتم عملية التحويل على النحو الآتي:²

¹ - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 145.

² - المرجع نفسه، ص 145.



ويمائل الاشتغال التفكيك من حيث أنه يكون إلى اليمين ويكون إلى اليسار، وذلك ما وصفه النحاة الأوائل بالبدل، لأنهم اشترطوا على المشغول عنه التقدّم على الفعل المفسّر، كجملة: ضربته زيدا، وهو ما يفترض أن يدرج ضمن باب الاشتغال، بناء على قاعدة التفكيك كما رأى عبد القادر الفاسي الفهري.¹

وإن اتفق التوليديون على نمط واحد للجملة العربية كما رأينا مع بعض الباحثين، فإن ذلك لا يدل أبداً على أنهم تبناوا نفس النموذج في التعامل مع الجملة، إذ لم تختلف المنطلقات المنهجية بين باحث وآخر فحسب، بل إن الباحث الواحد فيهم يتخذ لنفسه أكثر من نموذج واحد فيصل إلى عدة أنماط يقول بها هو وحده، الأمر الذي يوحي بعدم الانسجام بين النظرية واللغة موضوع الدراسة، فقد تتحد النماذج وتختلف النتائج، وقد تتحد النتائج وتختلف النماذج.

¹ - المرجع السابق، ص 146.

المبحث الثاني: دلالة الجملة العربية في اللسانيات التوليدية التحويلية

عرفت دراسة الجملة تطورا ملحوظا مع ظهور النظرية التوليدية التحويلية وما تفرع عنها من نظريات، وذلك لأنها فتحت جهازها النحوي على منطقة أخرى تستوعب الجانب العميق من الجملة، إلى جانب المستوى السطحي الذي كان موضوع الدراسة في اللسانيات البنيوية، وهي منطقة البنية العميقة، فتجاوزت بذلك التحليل الشكلي لبنية الجملة وما انجر عنه من نقائص من خلال النفاذ إلى البنية العميقة بحثا عن دلالة الجملة، وفي نفس النظرية؛ أي النظرية التوليدية التحويلية عرفت الدراسة الدلالية للجملة العربية تطورا ملحوظا بتطور نماذج النظرية وآلياتها.

وإذا كنا قد ركزنا في هذا المبحث على المستوى العميق للجملة من أجل توضيح تصور تشومسكي لبنية الجملة من الناحية الدلالية، فذلك يعود إلى المنطلقات التي بنا عليها تشومسكي مشروع النحوي، والذي تناول فيه منطقتين فقط من اللغة هما: منطقة البنية السطحية، وهي المنطقة التي تمثل البنية الفيزيائية للجملة والتي لا يمكن أن تقدم لوحدها تفسيراً دلالياً كاملاً، ومنطقة البنية العميقة والتي تحتفظ بالبنية الدلالية العميقة للجملة، ولكنها لا تقدم تفسيراً دلالياً تاماً أيضاً بسبب استبعاد تشومسكي للجانب التداولي من اللغة، كما سيأتي توضيحه في موضعه.

1. تطور الدلالة في نظريات تشومسكي وعند التوليديين الغرب

إذا كان التيار البنيوي الوصفي قد دعا إلى إبعاد المعنى من الدرس اللساني - كما سبق ورأينا - وإلى التركيز على شكل اللغة تماشياً مع يتطلبه البحث العلمي الذي يقتضي استبعاد الظواهر الخارجة عن حدود الملاحظة وغيرها من المواضيع التي تبنتها النظرة الفلسفية والمنطقية للغة، وإذا كانت المدارس الشكلية التي تبنت مبادئ دي سوسير، وبالغت في الاهتمام بالجانب البنيوي للغة على حساب الجانب الدلالي، كمدرسة "براغ" ومدرسة "كوبنهاغ"، والمدرسة البنيوية السلوكية في أمريكا التي تبناها "بلومفيلد" وأتباعه، فإن ظهور

مدرسة تشومسكي التوليدية التحويلية ساهم في إعادة الاعتبار للنظرة العقلية المنطقية من جديد، والتي تقرّ بأن اللغة لا تكاد تخرج عن ثنائية الشكل والمضمون، أو اللفظ والمعنى، وهي ثنائيات أوحث لتشومسكي بثنائيته الشهيرة الكفاءة والأداء.

وإن كان دي سوسير قد تبنى هذا التقسيم للغة قبل تشومسكي حين أقر بثنائية الدال والمدلول أو اللغة والكلام، فإن البنيويين سلطوا الضوء على جانب واحد من اللغة، وهو الشكل، وإبعدوا المعنى عن دائرة الاهتمام في الغالب الأعم، باعتباره ينتمي للعقل، هذا الجانب المظلم البعيد عن نقطة الملاحظة والوصف.

وبالرغم من إقرار تشومسكي مع البنيويين بصعوبة البحث في هذا المجال، وهو مجال العقل لعدم قابليته للتجريب عليه، قائلاً: «وسبب ذلك كانت محاولة اكتشاف العمليات التي يقوم بها الدماغ في ظل هذه الظروف الصعبة جداً»¹، إلا أنه انفتح على المستوى الداخلي الدلالي للغة وجعل منه الموضوع الأساسي للدرس اللساني التوليدي بالموازاة مع المستوى الأول (البنيوي الخارجي للغة)، وبدل الاهتمام بالجانب السلوكي للمتكلمين صار من الضروري على الباحث اللساني أن يتجه صوب الجهاز الذهني الداخلي للمتكلمين، وبالتالي لم يعد جانب الأداء كاف وحده لتفسير اللغة إلا بربطه بمستوى الكفاءة العميق الذي يمثل جوهر اللغة.

والقول بأن اللغة تعدّ «عملاً عقلياً أو آلة للفكر والتعبير الذاتي» يعني أن اللغة جانبيين، جانباً داخلياً، وآخر خارجياً، وكل جملة يجب أن تدرس من الجانبين، أما الأول فيعبر عن الفكر، وأما الثاني فيعبر عن شكله الفيزيائي باعتباره أصواتاً ملفوظة² يعني أن الشكل الثنائي للغة تتخذ جميع مستوياتها بما فيها الجملة التي تنقسم إلى بنية سطحية، تنتمي إلى

¹ تشومسكي، اللغة ومشكلات المعرفة، تر: حمزة بن قبالان المزيني، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990م، ص119.

² عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص124.

مستوى الأداء الخارجي، وتشكل التمثيل الصوتي للجملة، وبنية عميقة تنتمي إلى مستوى الكفاءة العقلية، وتشكل التمثيل الدلالي للجملة.

انتقد تشومسكي التحليل البنيوي الشكلي الذي تبنته المدرسة المركبية التوزيعية في دراسة الجملة، والذي عرف «بالتحليل إلى المكونات المباشرة»، ونعته تشومسكي "بنموذج البنية"، لأنه تحليل لا يتجاوز حدود البنية السطحية للجملة، وهو الذي يقوم على دراسة النسق اللغوي وفق مستويين:

- مستوى العلاقات المركبية؛ والتي تمثل عملية انتظام الجملة أفقيًا.

- مستوى العلاقات الجدولية؛ وتمثل العمليات التبادلية بين عناصر الجملة على المستوى العمودي، وهي نظرة شكلية سطحية للجملة.

تتحدّد وظيفة العناصر في هذا النموذج على أساس التوزيع وحده، وتتحدّد تعالقاتها وفق ما يظهر على مستوى البنية السطحية فقط، في حين تغفل عن تعالقات البنية الأعمق، ولهذا كان من الضروري إنجاز نموذج جديد يتسع لهذا المستوى العميق من الجملة.

ولوصف التعالقات التي تحصل بين البنيتين الداخلية والخارجية، أسس تشومسكي للنموذج الأول لدراسة التراكيب من خلال كتابه "البنى التركيبية" (syntactic structures) سنة 1957م، وعدّ أول نموذج مهّد الطريق لفتح مجال الدراسة اللسانية للجملة على جانب الدلالة، وذلك عندما أشار إلى وجود مستوى عميق للجملة.

ولأنه كان يتحرى الدلالة، لم يتوقف تشومسكي عند هذا النموذج الذي اقترحه، وأخذ يتتبع أبرز نقائص وهفوات طرقه الثلاثة، والتي لم يخرج عن التحليل البنيوي الشكلي للجملة، الذي وقع فيه نتيجة التركيز على التركيب أكثر من الدلالة أهما:

1. عجز الشكل الأول من الأنحاء أو ما أطلق عليه "نموذج الحالات المحدودة" (Finite state) عن تفسير العلاقات بين الكلمات¹، لأن العناصر ترتبط فيما بينها على مستوى الجملة وفق مبدأ الاختيار، المقيد لما تتطلبه الكلمة الواحدة المتجاورة مع غيرها داخل التركيب من اختيار واحد من مجموع الاختيارات الممكنة، فإذا تم اختيار كلمة "هؤلاء" مثلاً فإن حدود الاختيار تتوقف على ما تتطلبه هذه الكلمة من العنصر المجاور لها فقط دون أن تتجاوز ذلك إلى اختيار العنصر الثاني والثالث...، فتتحكم كلمة "هؤلاء" في اختيار العنصر التالي في سلسلة الاختيارات نحو: هؤلاء الطلاب، أما الاختيار الثالث فيتحكم فيه العنصر الثاني، فإذا قلنا "هؤلاء الرجال" فإن ذلك يستدعي أن تجاورها "يكرمون"، وإذا قلنا "هؤلاء نسوة" فإنه يشترط اختيار كلمة "يكرمن" بدل "يكرمون" مجاورة لها... وهكذا دواليك.²

2. عجز طريقة التحليل إلى المكونات المباشرة عن تحليل الجمل التي تحتل أكثر من معنى والجمل المركبة والمبنية للمجهول³، لذلك فسح مجالاً لبعض العناصر الدلالية في نمودجه الثالث من أجل تفسير هذا النوع من الجمل، حيث كانت هذه الطريقة تتوقف عند حدود الصيغة النحوية للكلمة في تحليل الجملة على النحو الذي يوضحه الجدول (10):

جدول (10): تحليل الجملة في المنهج البنيوي الشكلي.

ضرب الرجل الكرة				
الكرة		الرجل		ضرب
كرة	ال	رجل	ال	ضرب
اسم	أداة تعريف	اسم	أداة تعريف	فعل

¹ - عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات، بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني، دار الحامد، عمان، الأردن، ط1، 2004م، ص 78.

² - ينظر، جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص 105-106.

³ - عبد الحميد مصطفى السيد، دراسات في اللسانيات، بنية الجملة العربية، التراكيب النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني، ص 79.

و تحلل الجملة وفق طريقة تحليل تشومسكي للجملة ووفق قواعد إعادة الكتابة على النحو الآتي:¹

1. الجملة ← مركب اسمي + مركب فعلي

الرجل ضرب الكرة ← الرجل + ضرب الكرة

2. المركب الاسمي ← أداة التعريف + اسم

الرجل ← أل + رجل

3. المركب الفعلي ← فعل + مركب اسمي

ضرب الكرة ← ضرب + الكرة

4. أداة التعريف ← أل

5. الاسم ← (رجل، كرة، طعام...)

6. الفعل ← (ضرب، أكل،...)

أما الطريقة الثالثة التي اقترحها تشومسكي في تحليل الجملة فهي تضيف بعض العناصر الدلالية من أجل سدّ نقص طريقة التحليل إلى المكونات المباشرة، مثل الأفراد والجمع، والأفعال المساعدة، والأزمنة، والبناء للمجهول...

فتأخذ الجملة بذلك قواعد التحليل الآتية:²

1. الجملة ← مركب اسمي + مركب فعلي

2. المركب الفعلي ← فعل + مركب اسمي

3. المركب الاسمي ← مركب اسمي (مفرد)

¹- المرجع السابق، ص 78.

²- المرجع نفسه، ص 79.

مركب اسمي (جمع)

4. مركب اسمي (مفرد) ← أداة التعريف + اسم

5. مركب اسمي (جمع) ← أداة التعريف + اسم + جمع

6. أداة التعريف ← أل

7. الاسم ← (رجل، كرة، باب...)

8. الفعل ← فعل مساعد + فعل

9. الفعل ← (ضرب، أكل، أخذ...)

10. زمن الفعل ← مضارع، ماضي

11. صيغ الفعل ← فَعَلَ، فَعِلَ، فُعِلَ

أما التحويلات في هذا النموذج الأخير فهي تبدأ من السلاسل النهائية في التحليل الشجري إلى بنية سطحية ذات صورة صوتية.¹

يبدو أن المعنى كان من أولى الأهداف التي سعى إليها تشومسكي من خلال نماذجه الثلاثة، لذلك ترى للمعنى حضوراً قوياً ضمن أسباب رفضه للنماذج الأولى التي أخذت طابع الدراسة الشكلية للجملة.

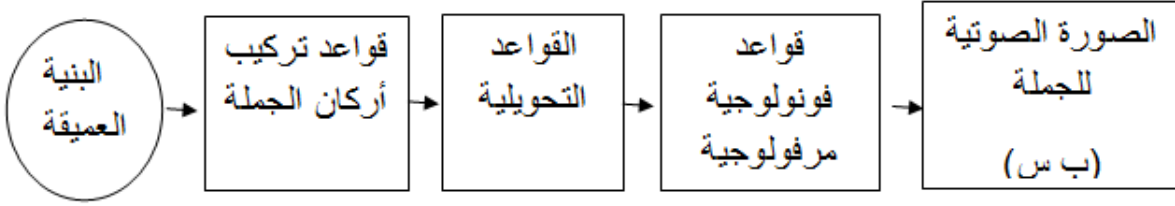
وهو السبب الذي جعله يعرض عن هذا النموذج الأخير المتوصل إليه، لأنه لا يفسح مكاناً للمكون الدلالي، حتى وصف صياغته لهذا النموذج، حسب الانتقادات الموجهة إلى كتابه الأول (1957م) بأنها صياغة نحوية تركيبية محضة²، ولهذا وضع كتابه الثاني " مظاهر النظرية التركيبية " سنة 1965م ليفسح مكاناً للدلالة، ويحدّد بوضوح الجوانب

¹ - عبده الراجحي، النحو العربي والدريس الحديث، ص ص 140، 141.

² - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التركيب الأساسية في اللغة العربية، ص 53 / 52؛ ومنجي العمري، القيد التركيبي في الجملة العربية، ص 133.

الدلالية في ضوء العلاقات بين البنية العميقة والبنية السطحية مما لم يكن سوى مجرد إشارات عابرة في كتابه الأول "البنى التركيبية" 1957م،¹

لا شك أننا لاحظنا افتقار الطرق الثلاثة المقترحة لدراسة الجملة إلى عنصر الدلالة في نموذج تشومسكي الأول، على نحو ما يوضحه الشكل الآتي:²



شكل (23): توليد الجملة في نموذج البنى التركيبية (1975م)

يبدو أن الدلالة لدى تشومسكي لا تتعدى مجموعة قراءات دلالية قدّمتها القواعد المعجمية للكلمات المفردة دون أن تشمل القراءة المستوى التركيبي ككل مما أوقع الدراسة في كثير من المزالق المنهجية، كان على رأسها اعتبار بعض الجمل الخاطئة دلاليًا صحيحة نحويًا، لمجرد أنها لم تخرج عن القواعد التركيبية التي صاغها تشومسكي، نحو جملة: أكل الرجل الخشب.

إن إحساس تشومسكي بافتقار نموذجه إلى جانب ما تكتمل به النظرية من حيث الوصف والتفسير لجميع تراكيب اللغة بتعدّد أنواعها وأشكالها جعله يتقبل اعتراضات "كاتز بوستال" (Katz postal) على نموذج البنى التركيبية ويرحب بفكرة المشروع الذي اقترحه، والقائم على مبدأ إدماج الوصفين؛ الوصف النحوي الشكلي مع الوصف الدلالي الذي بُني عليه تصورهما لبنية الجملة التي تتكون من «معان يعبر عنها بمستوى صوري من الوصف

¹ - جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص162.

² - المرجع نفسه، ص149.

اللساني مختلف عن البنية النظامية يسمى التمثيل الدلالي، وهذا المستوى من البنية اللغوية مقترن بالبنية النظامية بواسطة قواعد الإسقاط»¹

وذلك يعني وجود بنية أصلية دلالية للجملة بالإضافة إلى البنية التركيبية الظاهرة على مستوى الأداء، ولذلك لم يتجاوز تشومسكي التساؤل الذي طرحه الباحثان عام 1963م، في مقالهما "بنية النظرية الدلالية" (the structure of a semantic theory) حول موقع المعنى في نظريته، وأخذ بعين الاعتبار اقتراحهما القائم على فكرة إدراج المكون الدلالي في النحو التحويلي، على أن يتولى المكون الدلالي مهمة التفسير الدلالي للبنية العميقة²، في حين لا ينبغي أن يمس التحويل سوى البنية السطحية للجملة.³

وتتم عملية تفسير التركيب من خلال نوعين من القواعد من اقتراح الباحثين هما:

1. القواعد المعجمية: وهي القواعد المسؤولة عن إيضاح المفردات المعجمية، وتبيان وظائفها الدلالية في التركيب.

2. القواعد التفسيرية: وهي القواعد التي تحدّد الطريقة التي يمكن من خلالها للمفردات المعجمية أن تنظم بعضها بعضاً.⁴

تبنى تشومسكي هذه المبادئ وأدخل من خلالها تعديلات منهجية لمنهجه اللساني السابق، وذلك من خلال كتابه الثاني "مظاهر النظرية التركيبية" سنة 1965م، الذي أوضح من خلاله الأفكار الدلالية في ضوء العلاقات بين البنية العميقة والبنية السطحية، مما لم يكن يعدو سوى مجرد إشارات عابرة في كتابه الأول "البنى التركيبية" 1975م.

¹ - راي جاكندوف، علم الدلالة العرفانية، تر: عبد الرزاق بن نور، مختار كريم، دار سيناتار، المركز الوطني للترجمة، تونس، ص ص55-56.

² - ينظر مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 54.

³ - المرجع نفسه، ص64.

⁴ - ينظر، مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص ص54-57.

فبفضل المكون الدلالي أصبح كل تركيب لغوي يختص بمعنى شامل انطلاقاً من الدلالات الفردية للكلمات التي تؤلف هذا التركيب، أي أنه صار لكل مكون تركيبى تمثيل دلالي خاص.¹

ومع كل هذه التعديلات المنهجية لإدراج الدلالة في النحو التوليدي التحويلي، لم يستطع تشومسكي الخروج عن منطق الدراسة الشكلية للجملة الذي انطبع به نموذج الأول، إذ لا يزال النحو، بالنسبة إليه وإلى من تتلمذ على يديه من الدالبيين الداعين إلى إدراج المكون الدلالي في النحو، «نظاماً من القواعد ترصد البنى الشكلية المجردة المفسرة للأقوال ضمن لغة طبيعية»²، حيث لم يخرج المكون الدلالي عن الصياغة الشكلية التي تحصر دوره في تأويل المكون النحوي عبر إسناد تأويل للجملة بعد اكتمالها نحوياً.³

تتخذ الجملة في ذهن المتكلم على مستوى البنية العميقة شكل بنية ذهنية مجردة، مستقلة عن الدلالة، فجملة: زيد قائم تأتي في شكل تركيب شكلي يأخذ الشكل الآتي: مسند إليه+ مسند، ثم يأتي المكون الدلالي ليصف الأشكال التركيبية، ويعطيها المحتويات الدلالية المناسبة، ويسمى هذا النوع من الوصف بالوصف التأويل الدلالي، بهذا الموقف تشكل تيار تبناه كل من تشومسكي وتلامذته من بعده (كانتز وفودور)⁴ جعل التركيب الشكلي سابقاً للمعنى، ثم يأتي الدلالي ليعطي تأويلاً للبنية المجردة، سمي هذا التيار "بالدلالة التأويلية".

¹ - ينظر، ميشال زكريا، الألسنية التوليديّة والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، ص 16.

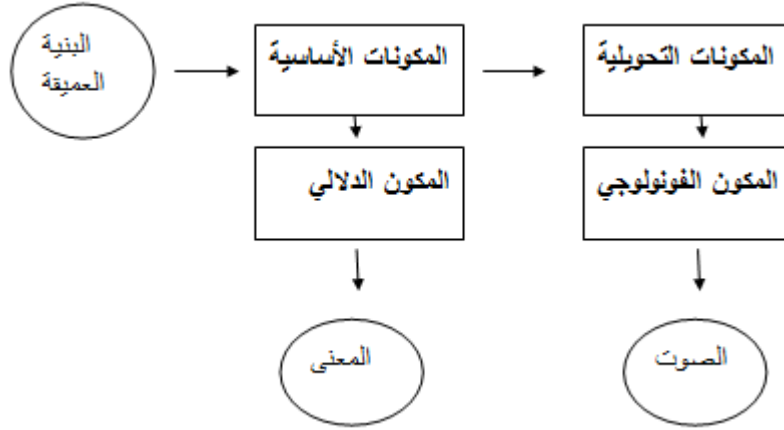
² cambridge , Katz et Postal, An integrated theory of linguistic description, Mass, MIT press, 1964, Préface, p 11.

³ - منجي العمري، القيد التركيبى في الجملة العربية، ص 134.

⁴ - بعد نموذج "البنيات التركيبية" الخالي من المكون الدلالي، اقترح "كانتز وفودور" (1963م) نموذجاً جديداً يعيد للدلالة مكانتها في تحليل اللغة، ويعدّها جزءاً مهماً في جهاز التأويل الدلالي الذي اقترحه الباحثان⁴، وقد قام الجهاز الذي اقترحه الباحثان على مقولتين أساسيتين هما:

1. مقولة القومسة؛ وهي مجموعة القواعد المعجمية المسؤولة عن إعطاء معنى للمفردات الكونة للجملة، بحيث يحتوي المدخل المعجمي فيها على مجموعة من الخصائص التركيبية المسؤولة عن التحديد المقولي للمفردة، كسمة "فعل" و"اسم"

وبهذا أصبح التركيب العميق يقوم بدور المدخل (input) للمكون الدلالي، وأما التركيب السطحي فيقوم بدور المدخل الفونولوجي (phonological component) كما هو مبين في الشكل الآتي:¹



شكل (24): توليد الجملة وفق قانون التأويل الدلالي.

للمفردتين: جاء زيد، وكسمة (ماضي + معلوم...) للفعل "جاء"، وسمات (مفرد، مذكر، عاقل...) للاسم "زيد"، والخصائص الدلالية التي تمثل المحتوى الدلالي للمفردة، وهي السمات القادرة على الجمع بين مجموعة ألفاظ في حقل دلالي واحد لما تشترك فيه من خصائص دلالية واحدة، أو إخراج مفردة عن المفردات التي تحاقلها لتمييزها في بعض السمات الدلالية التي تمنع انتمائها لنفس الحقل.

كما لم يعد محتملا الوقوع مرّة أخرى في جمل من نحو: أكل الولد الخشب، بفضل وجود نوع آخر من الخصائص الدلالية وهي "قيود الانتقاء" لأن الموضوعات أصبحت مرتبطة دلاليًا بالمحمول بواسطة مجموعة القيود التي يفرضها، فالفعل "شرب" يشترط في فاعله أن يكون [+حي] و[+سائل] و[+مشروب]، و (ينظر، عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000م، ص61، 62)

2. قواعد الإسقاط؛ وهي القواعد المسؤولة عن تخصيص كل تركيب في مستوى البنية العميقة بتفسير دلالي، بواسطة قواعد الضم التي تختص بالطريقة التي تأتلف بها العناصر من الناحية التركيبية والقيود الدلالية التي تفرض شرط التلازم أثناء عملية الانتقاء. (لمزيد من التفصيل ينظر، عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص62، 64. وأحمد حساني، مباحث في اللسانيات، مبحث صوتي، مبحث تركيب، مبحث دلالي، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 2013م، ص249، ومازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص45، 53، وميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دط، 1984م، ص117، 135)

¹ جون ليونز، نظرية تشومسكي لغوية، ص180.

لا شك أن إدراج المكون الدلالي في تحليل الجملة، كما أظهره الشكل (24)، مقارنة بالشكل (23) الذي لم يظهر فيه هذا المكون يوحي بإدراك تشومسكي لأهمية المعنى ودوره في التحليل، ولذلك حرص على أن يكون هناك مكون دلالي مسئول عن التفسير الدلالي للبنية العميقة في النموذج الثاني مثلما حرص على أن يتكفل المكون الصوتي وحده بتأويل البنية العميقة في النموذج الأول.

وفي الوقت الذي تخلى فيه تشومسكي عن النظرية المعيار لقصورها عن تفسير دور البنية السطحية في تأويل الدلالي¹، في مقابل الانتقادات التي بقيت متجهة نحو نمودجه المعيار بالرغم من التعديلات التي أدخلها تشومسكي للنموذج المعياري لعام (1965م) بمحاولة تعميق المكون الدلالي التفسيري²، ذهب تيار آخر ظهر في أواخر الستينات على

¹ بالرغم مما أحدثه تشومسكي من تعميق للمكون الدلالي بإضافة المعجم وتعميقه في النظرية المعيارية، إلا أن نظريته بقيت قاصرة عن معالجة بعض المسائل والقضايا، كالنبر في الجانب الفونولوجي، والتقديم والتأخير في النحو، والابتداء والتكميم والنفي، ولهذا أخذ النحو التوليدي التحويلي على عاتقه فكرة توسيع النظرية المعيارية الموسعة لتشمل هذه المبادئ الجديدة وغيرها (ينظر، مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 63)، لذلك حاول تشومسكي توسيع التمثيل الدلالي ليشمل البنية العميقة والبنية السطحية على حدّ سواء، واتسعت بذلك مكانة الدلالة حتى أصبحت تشتمل على البنية السطحية وليس فقط من المؤشر النسقي الفاعلي أو التمثيل الدلالي، وذلك لأن البنية العميقة لوحدها لم تعد كافية بإعطاء التفسير الدلالي الكلي للجملة إلا إذا ارتبطت بالدلالة بالتركيب السطحي إلى جانب ارتباطها بالبنية العميقة، وقد عبّر عن ذلك تشومسكي في كتابه (خواطر حول اللغة) بقوله: «إن اتساع فكرة آفاق التركيب السطحي بشكل مناسب يكفي لإدراك دلالة الجمل ومعانيها عن طريق تطبيق القواعد المفسرة» (جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص 199).

وبذلك أصبح للبنية السطحية دور في التأويل الدلالي، لما تتسم به البنية العميقة من دور في تأويل معنى الجملة، ولهذا صار من الضروري الحديث عن نوعين من القواعد هي؛ القاعدة التفسيرية الدلالية الأولى للبنية العميقة، والقاعدة التفسيرية الدلالية الأولى للبنية السطحية. (مازن، دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط1، 1992م، ص 47، 48).

² وهي الانتقادات الذي تبنتها مدرسة الدلالة التوليدية التي أنكرت عليه إدراجه للمعجم الدلالي، ودعت إلى تقريب البنية العميقة من المستوى الدلالي، لتصير البنية العميقة بحدّ ذاتها تمثيلاً دلاليًا للجملة. فقد احتج علماء المدرسة الدلالية التصنيفية، وعلى رأسهم "فيلمور" (1968م- 1977م) و"تشف" (1970م)، و"ولتر كوك" (1979م)، على قصور الدلالة التأويلية بعجز البنية العميقة عن ضبط الاختلافات الدلالية في بعض التراكيب، فقد تحتوي الجملة على نفس العناصر إلا

يد روس (Ross) ولاكوف (Lakoff) ومكاولي (McCawley) مذهبا معاكسا حين دعا إلى تقليص الفوارق بين الدلالة والبنية العميقة، حتى أصبح كلاهما واحدا، ويصوّر سوزين الذي ذهب في نفس الاتجاه هذا التقارب بدقة حين يقرّ «أن التركيب semantic syntax لا يشمل "مكونا دلاليا ولا بنية تركيبية، إن البنية التحتية الوحيدة هي التمثيل الدلالي، والقواعد التحويلية تحوّل التمثيل الدلالي إلى البنية سطحية»¹

وسمي هذا التوجه المعاكس بتيّار الدلالة التوليدية²، لأنه «يقوم على جانب من جوانب القواعد التحويلية التوليدية [لكنه] يختلف عما ذكره تشومسكي في كتابه "مظاهر النظرية

=أنها تختلف في المعنى (مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص59، 60) مثل الجمل الآتية: النار مشتعلة- زيد أشعل النار- حرارة الشمس أشعلت النار في الغابة.

ففي مقابل اختلاف الأركان الاسمية (النار) و(زيد) و(حرارة الشمس) من حيث العلاقات الدلالية التي تربطها بالفعل (أشعل)، إلا أنها تتساوى دلاليا في البنية العميقة حسب نموذج تشومسكي لعام (1965م) باعتبارها (فاعل).

ولاشكّ أن النقائص الكثيرة التي وقعت فيها الدلالة التأويلية، وفشلها في تعميق البنية العميقة لتقريبها من التمثيل الدلالي، جعل تشومسكي يرفض هذا الاتجاه وينحى منحى معاكسا، خاصة وأن تشومسكي لم يراع حدود الفهم لدى المتكلمين والتي تتحكّم إلى جانب كبير في مستوى مقبولية الجملة أكثر من الدور الذي تؤديه سلمية تشومسكي، فقد تحرف الجملة بشكل كبير ومع ذلك تتحقّق درجة فهم أكبر من الجملة التي يكون مستوى درجة انحرافها أقل. (ينظر، عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص70)

¹- الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص71.

²- أسس لظهور الدلالة التوليدية مجموعة من الفرضيات أهمها:

- فرضية غروبر الدلالية (Gruber) 1965م: حاول "غروبر" من خلالها بناء مستوى دلالي قبل معجمي، وهو مستوى أعمق من البنية العميقة التي اقترحتها الدلالة التأويلية.² يشكل التمثيل الدلالي المجرد للكلمة المعجمية المتولدة قبل أن تصير كيانات معجمية محققة (لمزيد من التفاصيل ينظر، عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص78؛ ومازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص67، 68)

- فرضية ماك كولي الدلالية 1968م: رأى "ماك كولي" أن هناك وحدات لا تظهر في المعجم إلى جانب الوحدات التي تظهر، وهذه الوحدات يمكن التنبؤ بورودها في النسق اللغوي، فالوحدة المعجمية (مكانه) في جملة: أعطاني سعيد مكانة، يمكن أن تعني المكان الحسي الحقيقي، ويمكن أن تعني رتبة معينة سبق سعيد إليها لكنه ووتركها لمن بعده. (لمزيد من التفصيل ينظر، عادل فاخوري، اللسانيات التوليدية والتحويلية، دار طليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1988م، ص75-81، ومحمد غاليم، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1987م، ص165)

النحويّة" وهو أن قواعد العناصر أو المكونات الدلالية semantic components إنما هي قواعد توليدية أكثر منها تفسيرية¹

تطور تيار الدلالة التوليدية على يد كل من "فيلمور" من خلال نظرية الحالات وعلى يد ولتركوك من خلال المنهج الدلالي التصنيفي.

- الدلالة في نظرية الحالات (Case grammar) 1968م:

نظرية الحالات هي إحدى النظريات التي جاءت امتداداً للنظرية الموسعة، نسبت لمؤسسها الأول "تشارلز ج. فيلمور" (Charles. J. Filmore)، الذي ألف سنة 1968م بحثاً بعنوان "الحلة للحالة"، لقد تولى "فيلمور" من خلال هذه النظرية مهمة البحث عن تلك المصفاة التي تميّز بين الجمل السليمة دلاليًا وغيرها، وهي عند "فيلمور" مصفاة حالة، ومنه سميت نظريته بنظرية الحالات، والشائع في هذه النظرية ارتباط مفهوم "الحالة" بالإعراب، والواقع أن مفهوم الحالة النحوية لا يرتبط بالإعراب، أو ما يسمى بالموقعية (Wordorder)، لأن تغير حركات الإعراب لا يعني بالضرورة تغير الوظائف النحوية، لأن الحالة النحوية للكلمة في نظرية الحالة لا تتحدّد فقط وفق الحالة الإعرابية التي تتخذها، بل تتجاوز نظرية الحالة هذه

- فرضية جاكندوف الدلالية 1972م: سعى "جاكندوف" من خلالها إلى دمج النموذج الدلالي الجديد الذي وضعه غروبر في النظرية التوليدية التحويلية، فتوصل مع تشومسكي إلى الإقرار بضرورة توسيع المكون الدلالي ليشمل البنية العميقة والسطحية معاً. (لمزيد من التفصيل ينظر، مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، نحو نظرية، 70-74).

- فرضية كوردن ولاكوف 1975م: أهم ما تميّزت به، هو توسيع مجال الدراسة من الاهتمام باللغة على أنها نظام مستقل بذاته إلى الاهتمام باللغة حال الاستعمال، ولهذا لم تعد الدلالة مقصورة على البنية المنطقية التحتية من الدلالة فحسب، بل أصبحت الدلالة تشتق أيضاً في حدود الظواهر المتصلة بالسياق، وأصبح توليد المعنى في فرضية "لاكوف" يتم في حدود أربعة مستويات قائمة على نظرية الدلالة هي: البنية المنطقية- البنية السطحية- السياق- المعنى المنقول. (ينظر، الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص71، وأحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص251، 252).

¹ جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص180.

الرؤية الشكلية لتجعل من البنية العميقة حكماً، وذلك من خلال ربط التراكيب بالمعنى العميق في البنية الداخلية.

ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيداً (بنصب زيد)، وكرّمت زيد (بجر زيد)، لعرف المستمع أن (زيد) في الجملة الأولى تتخذ الوظيفة النحوية (الفاعل)، وفي الجملة الثانية تتخذ الوظيفة النحوية (المفعول به)، ومعنى ذلك أن الحالة النحوية لا تتوقف عند حدود ما تدل عليه الحركة الإعرابية التي تتخذها الكلمات، وإنما ترتبط بمستوى أعمق، وهو مستوى العلاقات الدلالية التي تتخذها الجملة في البيئة العميقة، وهذا ما عبّر عنه فيلمور حين قال بأن «التحليل النحوي الحقيقي للجملة هو ذلك التحليل الذي يكشف بصورة مقنعة عن مكونات constituents كل جملة في أعمق مستوى من مستويات التحليل النحوي أي يكشف عما أسماه بالحالات النحوية مثل: الفاعل agen والأداة instrument والمكان plase»¹

تحدّد جميع أركان التركيب في نظرية فيلمور وفقاً للعلاقة الدلالية التي تربطها بالفعل، وتختلف حالتها باختلاف حالات الفعل التي يتخذها وهي في فرضية فيلمور سبع حالات، تنقسم على أساسها الأفعال عمودياً إلى: أفعال كونية- أفعال إجرائية- أفعال حركية، كما تنفرع أفقياً إلى: أفعال أساسية- أفعال شعورية- أفعال استفادة- أفعال ظرفية (مكانية)²

وكل فعل وفقاً لحالته التي يتخذها يتطلب، حسب فيلمور، عدداً معيناً من الحالات العميقة أو ما يسمى فيما بعد بالأدوار الدلالية في نموذج الحالات الإعرابية الذي طوره عام 1970م، والذي احتوى على لائحة الأدوار الدلالية وهي: المنفذ- المجرّب- الأداة- الموضوع- المصدر- الهدف- المكان- الزمن- المعية- المستفيد- حالة المفعول غير المباشر- الحالة النتيجة، وهي الحالات التي تم تقليصها عام 1975م لتقريبها من العالمية على النحو الآتي:

¹- ينظر، جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص 169.

²- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 78.

- المنفذ: وهي الحالة التي يتطلبها فعل الحركة مثل: كتب التلميذ الدرس.
- المجرب: وهي الحالة التي يستدعيها الفعل التجريبي، والمجرب هو الشخص الذي يتأثر بحدث نفسي كان عقليا أو حسيا، مثل: تفاجأ الطفل.
- الأداة: القوة أو الشيء المحدث للفعل أو الحالة مثل: فتح المفتاح الباب
- الموضوع: وهو مع الحالة الشيء الذي تم وصفه مثل: زيد مريض، أما مع الحركة فهو الشيء الذي يلمسه التغيير مثل: حضر الأستاذ المحاضرة.
- المكان: وهو المركب الاسمي الذي يشير إلى مكان حدوث الفعل مثل: نلتقي في الجامعة.
- المستفيد: هو المركب الاسمي الذي يعبر عن الشخص أو الحيوان المستفيد من حدث الفعل مثل: كرم زيد عمرا.¹

- الدلالة في المنهج الدلالي التصنيفي عند ولتر كوك (1979م):

شكل ظهور المنهج الدلالي التصنيفي على يد جماعة من الباحثين في الدلالة تطورا هاما في مجال الدلالة التوليدية، عرفت هذه النظرية نضجها الحقيقي على يد الباحث الدلالي "كوك" (cock)، وذلك عام 1979م، والتي كانت نتويجا لأعمال "جاكندوف" و"غروبر" الدلالية، ولأعمال "تشارلز فيلمور" المتأخرة، وهي من أهم الأعمال التي أكدت على أولوية الدلالة وأسبقيتها في توليد الجملة، ومن ثم ضرورة إدماج المعطيات الدلالية في مكانها الصحيح في النحو التوليدي التحويلي؛ أي في المستوى التوليدي العميق للنحو.

¹- ينظر، سارة بوحلاسة، أهمية نظرية قواعد الحالات لشارل فيلمور في ترجمة النصوص الأدبية، ترجمة: منير البعلبكي ودار أسامة لقصة مدينتين لتشارلز نموذجاً، رسالة ماجستير، تحت إشراف صالح خديش وأحمد مومن، المغرب، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 110.

رأينا كيف صنّف فيلمور الأفعال بالنظر إلى الحالات التي تتخذها في التركيب إلى أفعال حالية وتطورية وحديثة، وكيف قام بتفريعها إلى حقول دلالية أخرى، أما "ولتركوك" فقد توصل إلى تطوير نموذج الحالات الإعرابية من خلال "إعادة تصنيف الأفعال"، تصنيفا يقوم على نظام من المميّزات الدلالية للأفعال تنتظم في محورين أحدهما عمودي والآخر أفقي.

أما المميّزات الدلالية العمودية؛ فإنها تشمل ثلاثة أصناف من الأفعال: أفعال كونية، وأفعال إجرائية، وأفعال حركية، وأما المميّزات الدلالية الأفقية، فهي التي تصنف الأفعال وفقها إلى: أفعال أساسية، و أفعال شعورية، وأفعال استفادة، وأفعال مكانية.

يتطلب كل مميّز دلالي دورا دلاليا معينا، بحيث كلما كان الفعل في المحور العمودي كونيا [+كوني]، فإنه يتطلب موضوعا ثبوتيا، مثل جملة: الجو ممطر، وكلما كان المميّز الدلالي للفعل [+ إجرائي] فإنه يتطلب موضوعا يمثل له بجملة كسر زيد الزجاج، أما إذا كان المميّز الدلالي [+حركي] تطلب دورين دلاليين وظيفيين، عبر عنهما ب(فاعل والموضوع).

أما في المحور الأفقي، فإن المميّز الدلالي [+شعوري] يتطلب دورا دلاليا وظيفيا، يعبر عنه ب(مجرّب)، ويتطلب المميّز الدلالي [+استفادة] دورا دلاليا وظيفيا يعبر عنه ب(مستفيد)، أما المميّز الدلالي [+مكاني]. فيتطلب دورا دلاليا وظيفيا يعبر عنه ب(المكان).¹

وقد لخص مازن الوعر العلاقة بين المميّزات والأدوار الدلالية للفعل من خلال الجدول الآتي:²

¹ - مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 76.

² - المرجع نفسه، ص 77.

الجدول (11): العلاقة بين المميّزات والأدوار الدلالية للفعل عند مازن الوعر

أنواع الفعل	أعمال أساسية	أفعال أساسية	استفادة	مكانية
1. كوني	موضوع ثابت - كوني طويل: [+مو/ثا]	مجرّب حب: [+مج] [+مو/ثا]	مستفيد مالك: [+مس] [+مو/ثا]	موضوع ثابت مستقر في: [+مو/ثا] [مك]
2. إجرائي	موضوع يحتضر: [+مو]	مجرّب -موضوع يتلذذ: [+مج] [+مو]	مستفيد -موضوع يحصل: [+مس] [+مو]	موضوع ومكان يتحرك إلى: [+مو] [مك]
3. حركي	موضوع يضرب: [+فا] [+مو]	فاعل -مجرّب - موضوع يغني: [+فا] [مج] [+مو]	فاعل -مستفيد - موضوع يعطي: [+فا] [مس] [+مو]	فاعل -موضوع - يضع: [+فا] [مو] [مك]

يظهر من الجدول كيف يتغيّر معيار تصنيف الأفعال مع "ولتركوك"، بالمقارنة مع نمطية التصنيف التي اتخذها فيلمور في نموذج "نحو الحالات لإعرابية"، يظهر بوضوح انطباع تصنيف ولتركوك بالنظام الثنائي، ويعود ذلك إلى تأثير ولتركوك بنظرية "تشيف" الدلالية، والتي تقوم في الأساس على النظام الاشتقاقي الثنائي الاتجاه، والذي يتألف من أربعة وحدات دلالية هي:¹

أ. الاشتقاق الحسولي، يرمز له ب (ش ح)

¹ - المرجع السابق، ص 63.

ب. الاشتقاق الإرجاعي، يرمز له ب (ش ر)

ت. الاشتقاق السببي، يرمز له ب (ش س)

ث. الاشتقاق الإلغائي، يرمز له ب (ش غ)

وقد تم تطبيق هذا النظام في عملية التصنيف الدلالي للأفعال على النحو الآتي¹:

✓ بتطبيق الاشتقاق الحسولي (ش ح) على تركيب دلالي كوني يحمل المميز الدلالي [+كوني]، يتم الحصول على تركيب دلالي حسولي ميزته [+إجرائي]، مثل: الزجاج مكسور
← انكسر الزجاج.

✓ بتطبيق الاشتقاق الإرجاعي (ش ر) على تركيب دلالي حسولي ميزته [+إجرائي] يتم الحصول على التركيب الكوني [+كوني]، مثل: انكسر الزجاج ← الزجاج مكسور.

✓ بتطبيق الاشتقاق السببي (ش س) على تركيب دلالي ميزته [+إجرائي] يتم الحصول على تركيب سببي [+حركي]، مثل: انكسر الزجاج كسر ← علي الزجاج.

✓ بتطبيق الاشتقاق الإلغائي على تركيب دلالي ميزته [+حركي] يتم الحصول على تركيب إلغائي ميزته [+إجرائي]، مثل: كسر علي الزجاج ← انكسر الزجاج.

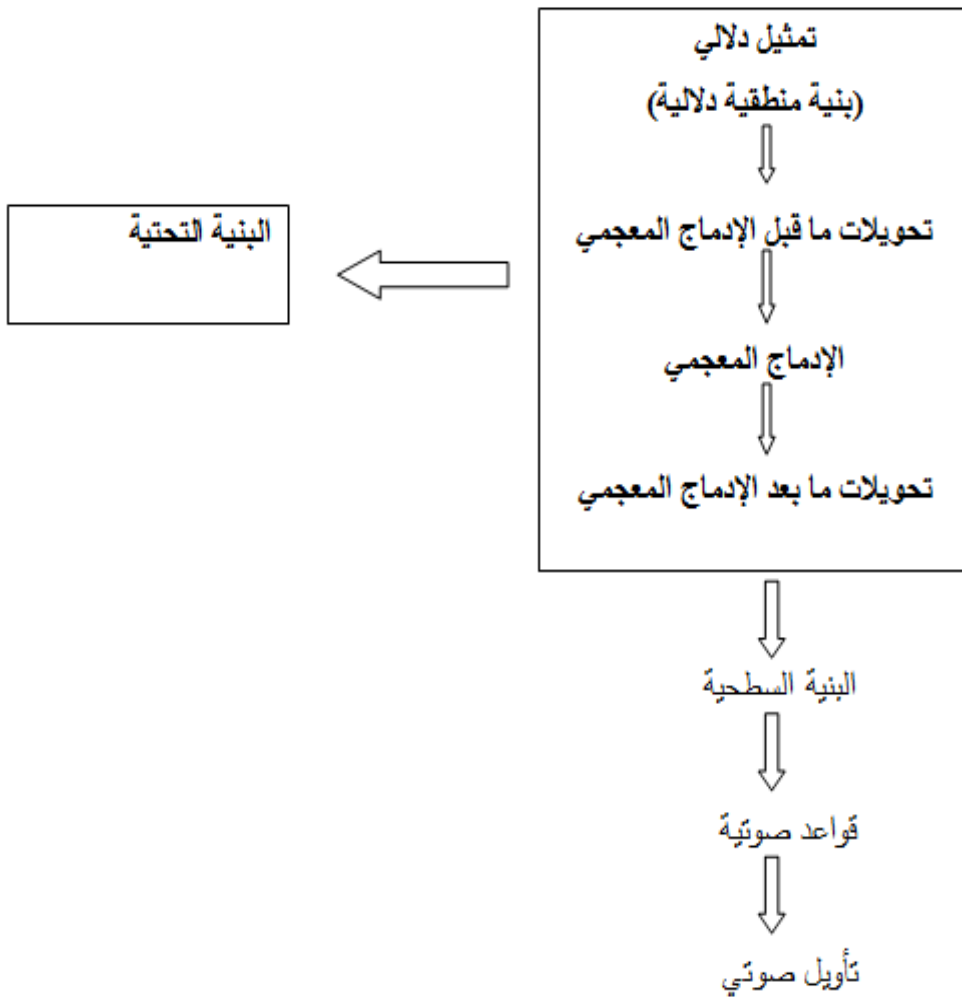
وبهذا يمكن القول أن ولتركوك بهذا التصنيف استطاع أن يحصر جميع الأفعال الممكنة في أي لغة من اللغات البشرية، لأنه يتخذ من الدلالة أساسا للتصنيف، وهنا تظهر أهمية الدلالة في الاقتراب من الكلية، لأنها الجانب الذي تشترك فيه أكثر اللغات البشرية فتظهر بذلك ملامح الكلية تدريجيا كلما انتقلت النماذج التوليدية من الشكل نحو الدلالة.

لا شك أن النظريتين (نظرية تشومسكي والنظرية الدلالية التوليدية) تشتركان في فكرة التوليد، غير أنهما يختلفان في نوع البنية التي يتم توليدها، فهي عند تشومسكي بنية عميقة

¹ - ينظر، المرجع السابق، ص ص 78 - 84

نحوية، وهي في الدلالة التوليدية بنية دلالية مجردة تعطي تمثيلاً دلاليًا للجملية، وقد اختصر جون ليونز نقاط الاختلاف حينما قال: «إن الخلاف الأساسي بين الدلالة التوليدية ونظرية تشومسكي يتمثل في أن نظرية تشومسكي ذات أصول نحوية بينما الدلالة التوليدية ذات أصول دلالية، ومعنى هذا أن نظرية تشومسكي تضع كل القدرة التوليدية للقواعد النحوية في القواعد الدلالية»¹

وبهذا يأخذ نموذج الدلالة التوليدية الشكل الآتي:²



شكل (25): نموذج الدلالة التوليدية

¹ - المرجع السابق، ص 182.

² - أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، دار الكتب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2010م، ص 104.

معنى ذلك أن المدارس الدلالية سارت في اتجاهين: من التركيب إلى الدلالة، ومثل هذا الاتجاه تيار الدلالة التأويلية، في حين يتجه تيار الدلالة التوليدية من الدلالة إلى التركيب.

2. دلالة الجملة العربية عند التوليديين العرب.

ظلت النزعة الوصفية هي السائدة في الفكر اللغوي العربي إلى غاية فترة السبعينيات حين سمع الباحثون العرب المحدثون بتيار لساني جديد لاح في أفق البحث اللساني الأمريكي وذاع سيته في العالم، أراد صاحبه الباحث الأمريكي أفرام نوام تشومسكي (Avram Noam Chomsky) أن يتجاوز من خلاله الثغرات التي وقع فيها التوزيعيون والبنويون من الدراسة الشكلية العقيمة للجملة، «حيث اعتبر التوزيعيون البحث وراء السطح المنطوق أو المكتوب كالبحث في منهج عقيم، وجعلوا المعاني موضعا لدراسة علم النفس».¹

إذا كان التعامل مع اللغة وفق المنهج الوصفي التقريري أدى إلى نوع من الدراسة السطحية التي تتعامل مع الظاهرة في حدود ما يملي به الوصف لظاهر الأشياء دون النفاذ إلى عمقها، مما أدى إلى إهمال المعنى تارة مع (عبد الرحمن أيوب) والتقليص من حجم المعاني التي توحى بها الجملة العربية تارة أخرى، فإن البحث في الجملة وفق المنهج التفسيري الذي لقي صدى كبيرا من قبل عدد من الباحثين العرب أمثال " ميشال زكريا" و"خليل عمايرة" و"عبد الراجحي أخذ منعطفًا آخرًا في البحث عن الدلالة متجاوزًا حدود الوصف إلى التفسير، وكما مرّ البحث في الدلالة عند الوصفين بمرحلتين؛ مرحلة أهمل فيها المعنى، مرحلة كان المعنى فيها الموضوع الأساسي للدرس اللساني، فإن الدراسة الدلالية للجملة العربية عند التوليديين العرب مرت كذلك بمجموعة من المراحل أهمها:

¹ - المرجع السابق، ص 60.

1.2 من دلالة المفردات إلى دلالة العلاقات

عني التوليديون العرب في البداية بدراسة البنية الدلالية للجملة العربية وفقا لما تطلبه نموذج (البنى التركيبية) لتشومسكي، وهو نموذج اُتسم بالبساطة والسطحية، لأنّ الدرس التوليدي كان في بداياته، لذلك كانت غاية التوليديين العرب هي الوصول إلى المستوى العميق للجملة العربية والذي لم يكن يحتوي سوى على مجموع دلالات لمفردات معجمية تتشكل منها الجملة، ومع تطور الدرس التوليدي التحويلي في الغرب وظهر نظرية الحالات والمنهج الدلالي التصنيفي أخذ البحث في الجملة العربية منعطفاً آخرًا نحو العناية بالعلاقات الداخلية التي تنتج التركيب وذلك من خلال الاهتمام بالكلمة داخل التركيب، والعلاقات التي تربط بين الموضوعات الدلالية وتجاوز الطابع البنيوي في دراسة الجملة الذي يقف عند حدود الكلمة وهي منفصلة عن التركيب.

1.1.2 توظيف نموذج البنى التركيبية لتشومسكي:

لم يختلف نمط الدرس التوليدي التحويلي العربي عن الدرس اللساني العربي الوصفي في دراسة البنية الدلالية للجملة العربية، فكما انشغل بعض اللسانيين الوصفيين عن البحث في دلالة الجملة بالتعريف بالمنهج اللساني الوصفي الجديد، فغابت على بحثهم النزعة التصنيفية للفونيمات والمورفيمات، واختفى المعنى بين التصنيفات المختلفة لمستويات اللغة وعناصر الجملة (الفونيمات والمورفيمات)، فإن التفكير التوليدي التحويلي العربي لم يستقل كثيرا في بداياته عن هذا المنهج في الدراسة فطفق يعرض عرضا مفصلاً للقواعد التوليدية ويمثل لها بمعطيات عربية، فلم يعرض لجانب الدلالة إلا بالقدر الذي سمحت به النماذج التوليدية الأولى، وهو نموذج (1957م)، التي أخذت في مجملها طابع البساطة والسطحية في الكشف عن جوانب المعنى بهدف وضع نحو كلي يسمح بالتطبيق على جميع لغات العالم.

بالرغم من أن نظرية تشومسكي وضعت في الأساس لتخليص البحث اللساني من سيطرة البنيوية التي ركزت على الجوانب الشكلية مهمة بذلك المعنى، فإن النماذج الأولى لتشومسكي لم تتجاوز في مجملها هذه النظرة للغة، وذلك ما انعكس في المحاولات الأولى للسانيين التوليديين العرب، على رأسها محاولة "ميشال زكريا" الذي لم تشمل دراسته سوى عرضاً مفصلاً لنموذج تشومسكي الأول (1965م)، بعد نموذج (البنى التركيبية) مع التمثيل لها من اللغة العربية باتخاذ الجملة البسيطة نموذجاً للدراسة، وقد ميّز هذه المرحلة أمرين هما:

أ. افتراض بنية عميقة

كشفت دراسة ميشال زكريا للجملة العربية عن وجود مستوى ثاني للجملة العربية أعمق من المستوى الظاهر في الكلام، وافترض بناءً على قوانين النموذج التوليدي التحويلي وجود تركيب باطني للجملة العربية إلى جانب التركيب الظاهري. فأصبح بذلك المعنى الأساسي للجملة واضحاً ولا يقتضي سوى الكشف عن التركيب الباطني للجملة، ولذلك ركز على أهمية إعادة كتابة الجملة العربية للوصول إلى الدلالات التي تكمن وراء التركيب الظاهري، حيث تأخذ البنية العميقة للجملة العربية الشكل الآتي:

جملة ← ركن إسناد + ركن تكملة.

ركن الإسناد ← ركن فعلي + ركن اسمي + ركن حرفي.

ركن التكملة ← ركن حرفي لا يرتبط بصورة مباشرة بالفعل، وإنما يهود مباشرة إلى

الجملة ككل.¹

الركن الفعلي ← زمن + فعل تام

زمن + فعل غير تام¹

¹ ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، ص 43-44.

الركن الاسمي ← اسم + ركن اسمي مثل: كتاب زيد.

ركن اسمي + نعت مثل: جاء معلم بارع.

ركن اسمي + موصول + جملة، مثل: جاء المعلم الذي يحترمه الطلاب.

ركن اسمي + جملة، مثل: جاء المعلم يحترمه الطلاب.

الركن الاسمي ← اسم + ركن اسمي

ركن اسمي + جملة

ركن اسمي + تعريف + اسم²

بالإضافة إلى قواعد توليد البنية المقدرّة الأصلية للجملة تعمل القواعد التحويلية مع القواعد التوليدية جنباً إلى جنب للكشف عن معنى البنية الأصلية للجملة، وبالتالي عن المعنى الأساسي للجملة.

أما دلالة الجملة الأصلية، فهي تتشكل من مجموعة دلالات المفردات المعجمية، أو بما تتخذها المفردات من سمات ذاتية، ومثل ذلك جملة: أكل الرجل تفاحة.

أكل: [+فعل]، [+متعدي]، [+مستمر]، [نشاط]، [-عمل]

الرجل: [+اسم]، [+عام]، [+إنسان]، [+متحرك]، [+مذكر]، [+مفرد]

التفاحة: [+اسم]، [+عام]، [-إنسان]، [-متحرك]، [-مذكر]، [+مفرد]

ال: [+تعريف]، [+مفرد]، [+مفرد]، [+مذكر].³

¹ - المرجع السابق، ص 65.

² - المرجع نفسه، ص 81 - 83.

³ - ميشال زكريا، الأسنوية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، النظرية الأسنوية، ص 150.

ب. إلغاء دور الحركات الإعرابية:

تم إلغاء دور الحركات الإعرابية في المرحلة الأولى التي استأثرت فيها البنية العميقة بالتفسير الدلالية دون البنية السطحية، ولهذا لم يعد للحركات الإعرابية أي دور دلالي في النموذج الأول في درس التوليدي العربي، لأنها تنتمي للمستوى السطحي للجملة، في حين تتحدد وظيفة المؤلف الكلامي في الجملة وفقا لموقعه في البنية العميقة المسئولة عن التفسير الدلالي، وليس وفقا للعلامة التي تلحق بالمؤلف الكلامي¹.

ولهذا لا تحدد الحركة الإعرابية للمورفيم "الرجل" والمورفيم "مجتهد" أي وظيفة في الجمل الآتية: كان الرجل مجتهداً- إن الرجل مجتهدٌ، وذلك لأن المعنى الأساسي متضمن في البنية العميقة للجملتين وهي "الرجل مجتهد" في حين لا تمثل بقية الجمل سوى تغيرات شكلية حصلت للبنية العميقة.²

ولهذا من الأفضل أن «يستعاض عن الإعراب بتحليل الجملة المفيدة إلى العناصر التي تتركب منها: الموضوع وقيوده، والخبر وقيوده وكفى»³، ذلك لأن الجملة المفيدة تتكون في الأساس من شيء نتكلم عنه وهو (الموضوع) ومن شيء آخر نقوله عن المتكلم وهو الخبر⁴، ففي الجملتين: إن السماء صافية، وما أجمل الجو، تحتوي الأولى موضوعا وهو (السماء) وما عداها خبر، وتتخذ الجملة الثانية المكون الجو (موضوعا) لها ومن باقي عناصر الجملة (خبرا).⁵

¹ - ميشال زكريا، الأسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، ص 19.

² - المرجع نفسه، هامش، ص 19.

³ - أنيس فريحة، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، دار النهار، بيروت، لبنان، دط، 1980، ص 69.

⁴ - المرجع نفسه، ص 69.

⁵ - المرجع نفسه، ص 69.

2.1.2 توظيف فرضية فيلمور الدلالية:

ولما كشف البحث اللساني الغربي قصور النموذج التوليدي الموسع عن دراسة المعاني الحقيقية التي تؤديها الجمل دراسة أكثر عمقا تتجاوز السمات الذاتية للمفردات أو الدلالات الجزئية لمجموعة المفردات المكونة للجملة إلى تأمل العلاقات الدلالية بين عناصر الجمل، واكب النحاة العرب المحدثون هذا التطور في البحث وظهرت بناء على ذلك محاولات تبنت نحو الأحوال وواكبت التطورات التي لحقت به، بدءا من فرضية فيلمور الذي اكتملت على يده معالم هذا التوجه إلى ولتركوك الذي طوّر هذا النحو، ولهذا جاءت المحاولات الأولى لوصف الجملة العربية وفقا لنموذج نحو الأحوال ناقصة وقاصرة عن احتواء شامل للظاهرة المدروسة، وهي المحاولة التي تعود لمحمد علي الخولي في كتابه "قواعد تحويلية للغة العربية"، حيث أقرّ بنفسه هذا القصور، قائلاً: «لا يدعي الباحث أن القوانين المذكورة شاملة جامعة. إن هذه القوانين تستطيع أن تفسّر العديد من جمل اللغة العربية، ولكن ليس بالضرورة جميع جمل اللغة»¹.

رفض الخولي الفرضيات التي تركّز على مفهومي (المبتدأ والخبر) في تحديد الجملة العربية وذلك لأنها تناسب التراكيب السطحية التي تتعلق بالتركيب النهائي للجملة لا العلاقات المعنوية التي تمثل أساس الجملة.²

ولهذا طفق يبحث عن العناصر الأساسية التي تسهم في تكوين الجملة العربية على ضوء نظرية فيلمور "نحو الأحوال"، لأن "الفرضية المختارة أكثر ملاءمة للجملة العربية من فرضية تشومكي فهي تتيح للباحث أن يكيّف معطيات اللغة العربية معها، فالفاعل يبقى

¹ - محمد علي خولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص 192.

² - المرجع نفسه، ص ص 51، 53.

فاعلا أيا كان موقعه، أو صفته ظاهرا أو خفيا، كما سبق المثل مع جملة (فتح المفاتحُ الباب)، وسواء كان الفاعل متقدما أو متأخرا، كما يجري في المثال الآتي¹:

أ. كتب+ الولد+ بالقلم.

مساعد فعلية+ فا+ أداة

ب. الولد+ كتب+ بالقلم.

فاعل+ مساعد، فعيلة+ أداة

وسواء كان الفاعل لفظا واحدا أو تكرر لفظه، تتخذ الجملة مثل (مشى هذا الولد)

الشكل التجريد الآتي²:

- مشى + هذا + الولد.

مساعد، فعيلة+ فا أ + فا أ

يحتفظ العنصران (هذا) و(الولد) بنفس الدور باعتبارهما فاعلا حقيقيًا، و«بما أن (هذا، هي (الولد) فالولد أيضا من الممكن وصفه هنا على أنه الفاعل الحقيقي...أي أن الفاعل واحد وإن تكرر لفظة»³.

اتخذ عنصر (الولد) نفس الوظيفة رغم تغير موقعه، لأن فيلمور يهتم بالفاعل الحقيقي وبالعلاقات المعنوية الثابتة والمقررة في التركيب الباطني للجملة، أما الاختلافات في موقع الكلمة، فهي تتعلق بالتركيب السطحي للجملة⁴.

¹- المرجع السابق، ص 57.

²- المرجع نفسه، ص 57.

³- المرجع نفسه، ص 57.

⁴- المرجع نفسه، ص ص 57، 58.

قامت نظرية فيلمور على قانون اختصار القوانين، وافترض عناصر محدّدة لجوهر الجملة وهي: (فعل، محور، مفعول به، مكان، أداة، فاعل)، وهو ما جعل الباحث يقرّ بنية واحدة للجملة العربية وهي البنية الفعلية، بالرغم من وجود بعض التراكيب التي لا تحتوي على فعل، ولا تنطبق على عناصرها صفات الفعلية، كالجملة التي تحتوي صفة، حيث أعطى الخولي نفس الدور للصفة، كونها تحمل دور (مساعد، فعلية)، وذلك مثل صفة "كبير" في الجملة الآتية¹:

بستان كبير.

محور مساعد، فعلية

وذلك بناء على أن الصفة يمكن أن تتحول إلى فعل، مثل صفة "جميل" في جملة²:

البيت جميل ← جمل البيت

من ذلك أيضا أعطى الخولي لاسم الفاعل نفس الدور (فعلية)، ويظهر ذلك من المثال الآتي:

إن + سميرا + كاتب + درسه

مشروعية فا فعلية محور

يبدو أن الباحث لم يفرّق بين الفعل والصفة، ويكتفي للتمييز بينهما بإضافة مصطلح "مساعد" مع الفعل للدلالة على الزمن وحذف السمة (مساعد) مع الصفة لافتقارها إلى الزمن.³

¹ - المرجع السابق، ص 58.

² - المرجع نفسه، ص 59.

³ - المرجع نفسه، ص 61.

أما من حيث التقسيم أدرج الخولي الصفات كأسماء الأفعال وصيغ المبالغة والصفة المشبهة، ضمن الكلمات الفعلية¹، وذلك لأنها تتسم بالخصائص الآتية²:

أ. تأخذ فاعلا.

ب. تأخذ مفعولا.

ت. تأخذ مكان الفعل.

ث. مشتقة من الأفعال.

ج. تمثل للأسماء لا أسماء.

إن المسئول عن هذا التصنيف في النظرية التي تبناها الخولي ليس القوانين الأساسية، وإنما هو قوانين المفردات وهو المستوى الذي سيشهد العديد من التعديلات والتغييرات من قبل اللسانيين التوليديين العرب ليتحول اهتمامهم تدريجيا من الجملة والعلاقات التي تربط بين عناصرها إلى العناية بالمفردات وتصنيفها وفقا لما تحمله من دلالات وصفات تميزها وتحدد دورها في التركيب.

يبدو أن الخولي أخذ نظرية فيلمور كما هي، بالرغم مما وعد به من أنه سيبدل جهدا لتطويعها مع معطيات العربية، لكنه لم يضيف سوى بعض التغييرات كإضافة القانون الخاص، مع اتسام مبحث المفردات بشيء من الضبابية في تصنيف الصفات، والبساطة في عرض قوانين تأليف الجملة، ومن ذلك عدم تحقيق كفاية في تفسير تشابه الصفات والأفعال من حيث الوظيفة.

وإذا كانت القوانين المفرداتية مسئولة عن تزويد الأنموذج العام للجملة الناتج عن القوانين الأساس بالمفردات التي تجعله أكثر تخصصا، وتحتوي على الملامح والخواص

¹- المرجع السابق، ص 79.

²- المرجع نفسه، ص ص 78، 79.

اللازمة لجملة من الجوانب المختلفة النحوية والدلالية وحتى الصوتية، إلا أن طريقة عمل هذه القوانين بالموازاة مع القوانين الأساس لم تظهر بشكل جليّ.

وعلى أي حال فإن هذا القصور الذي قدّم عنه الخولي تلميحا في نهاية كتابه، كما سبقت الإشارة، حتم وجود فرضية أكثر تطورا وكفاية، ولهذا دعا الباحث المختصين إلى «تصميم قواعد أخرى أو اقتراح أية تعديلات تجعل القواعد المهمة أفضل مما هي عليه»¹، وهذا ما جاءت به فرضية مازن الوعر التي قامت في الأساس على نظرية ولتركوك.

2.2 تطور الدلالة في النظرية التصنيفية (فرضية مازن الوعر)

تكتسب الفرضية التي يقترحها "مازن الوعر" لتفسير التراكم العربية طابعا أكثر جدية وعمق في مجال دراسة الجملة العربية في ضوء نظرية الدلالة التصنيفية، ولا يعود الأمر لتبنيه الفرضية الأكثر تطورا في مجال الدلالة التصنيفية، وهي فرضية "ولتركوك"، كما سبقت الإشارة، وإنما يعود الأمر إلى المنهج الذي قامت عليه فرضية مازن الوعر، وهو دمج الأصول العربية مع مختلف البرامج اللسانية، وذلك لتجنب الوقوع في مزالق الإسقاط التي تنتهي بالباحث إلى وضع فرضية تغلب مبادئ النظرية على ما تفرضه معطيات اللغة العربية، فتتجاوز اللغة وتنتصر للمنهج، لذلك فضل الباحث الانتقال من منهج العلماء العرب القدامى والاستئناس في نفس الوقت بالمنهج الدلالي التصنيفي، وفي محاولة لدمج المنهجين معا، يقول مازن الوعر: «ومن هنا فإنني سأعرض الافتراضات النحوية والدلالية للبنية العميقة أو المقدرّة للتركيب العربي، مستخدما المنهج اللساني الذي وضعه العرب القدماء، بالإضافة إلى ذلك سوف أحاول دمج هذا المنهج اللساني العربي القديم بالمنهج الدلالي التصنيفي الذي وضعه عالم الدلاليات الأمريكي ولتركوك (1979)، وبالمنهج التوليدي

¹ - محمد علي خولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص 192.

التحويلي الذي وضعه عالم اللسانيات الأمريكي تشومسكي (1970- 1981) وذلك من أجل وصف التراكيب العربية وشرحها نحويا ودلاليا»¹

لا شك أن مازن الوعر قد غير وجهة الدراسة التوليدية التحويلية للجملة العربية من مسار الدرس الغربي البحت الذي يطل على معطيات اللغة العربية ويحاول أن يجد لها تفسيراً ضمن الفرضيات اللسانية المقترحة إلى مسار آخر يحاول من خلاله تأليف نظرية لسانية عربية تحتفظ بطابع البحث النحوي العربي وتفيد في الآن نفسه من علمية اللسانيات الحديثة في ضبط قوانين اللغة العربية.

إن النظرة المتكاملة للقضايا التركيبية هي الهدف الأساس الذي سعى الباحث وراء تحقيقه إلى جانب الدراسة العلمية، وذلك أن المشكلة الأساسية للسانيات المعاصرة اليوم هي «غياب النظرية العربية النحوية المتكاملة التي تستطيع أن تراعي كل القضايا التركيبية للغة العربية»²، وذلك لقيام الدراسة اللسانية التي تتناول التراكيب الأساسية للغة العربية على مصدرين اثنين هما³:

1. مصدر لساني؛ وضعه باحثون غربيون فهموا المنهج اللساني التحليلي من وجهة نظرهم اللسانية.

2. مصدر لساني وضعه لسانيون عرب فهموا التراكيب العربية من خلال منهج لساني غربي.

ولذلك سعى مازن الوعر من أجل تجاوز هذا النقص إلى دمج المنهج اللساني القديم مع المنهج اللساني الحديث في محاولة لحل مشاكل الالسنية في دراسة الجملة العربية، وهذا ما تتطلبه الدراسة الجادة لجميع مستويات اللغة، وعلى رأسها المستوى الدلالي، الذي لم

¹ - المرجع السابق، ص ص 93، 94.

² - مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص ص 344 - 345.

³ - المرجع نفسه، ص 92.

يدرس إلا ضمن إطار ضيق في الدراسات اللسانية السابقة، سواء العربية القديمة أو الغربية الحديثة، والتي فُهمت على إثرها التراكمات العربية من وجهة نظر بنيوية نحوية، لم تتجاوز الشكل في الدرس النحوي العربي، ماعدا في إطار ما قدّمته البلاغة العربية من شرح لوجوه الدلالات التركيبية، كما لم تتجاوز معنى الكلمة في النظرية اللسانية الحديثة، ولذلك «يجب على النظرية الدلالية أن ترصد القواعد العامة التي تتحكم في التأويل الدلالي للجمل، ومن الأفيدي أن نفرّق بين نظرية تقوم بتحديد الكلمة على مستوى الفهم وبين نظرية الإحالة التي تتوسع في معنى الكلمة وربطها بغيرها...»¹

ولهذا رأى مازن الوعر أنه عليه أن يختار «منهجاً لسانياً ذا أبعاد متكاملة وذا مبادئ وأسس دقيقة يمكنها تفسير الدلالة وشرحها شرحاً دقيقاً، وضرورة إعادة صياغة المنهج اللساني الدلالي العربي القديم، وذلك من أجل منهج لساني حديث أفضل وأنجح في الدراسة الدلالية»²

ومعنى ذلك أن نظرية الدلالة التصنيفية تتجاوز البحث في دلالة المفردات لدراسة العلاقات الدلالية التي تربط بينها، وتشمل الأدوار الدلالية أو الحالات التي تتخذها هذه المفردات بالنظر إلى علاقتها بغيرها، وبذلك تتجاوز الدراسة اللسانية المتكاملة للتراكيب العربية الكلمة وهي منفصلة عن التركيب للاهتمام بالكلمة داخل التركيب، والعلاقات التي تربط بين الموضوعات الدلالية، وذلك بالاستعانة بالنظرية التصنيفية المطوّرة عن نظرية تشومسكي والتي تعود لرائدها "ولتركوك" وبالاستعانة في الآن نفسه بالجهاز الوصفي الذي اعتمده العرب القدامى، بشرط تجاوز المرحلة النحوية التي عنيت بالعلاقات الشكلية إلى المرحلة الجرجانية التي أخذت نسقا يتجه إلى الدلالة، ويرتقي بالبحث النحوي إلى العناية بالجانب المقصود من الدراسة وهو جانب المعنى.

¹ - المرجع السابق، ص 26-27.

² - مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص 346.

اطّلع مازن الوعر على نظرية تشومسكي التوليدية وعلى مختلف التفرعات والتعديلات التي لحقت بالنظرية، خاصة النظريات الدلالية، وقد كان لها أثر كبير في وضع نموجه الجديد خاصة ما تعلق بالدلالة التوليدية ونظرية الحالات، ويعود الفضل لهذا الباحث في أنه استطاع أن يكيف مجموع هذه الفرضيات مع نظرية النحو العربي ليخرج بفرضية نحوية عربية رآها كفيلة بتفسير البنية الدلالية للجملة العربية، ظهرت أهم معالم هذه الفرضية في أمرين هما:

- تعديل المعجم.

- افتراض بنية نحوية وبنية دلالية للجملة العربية.

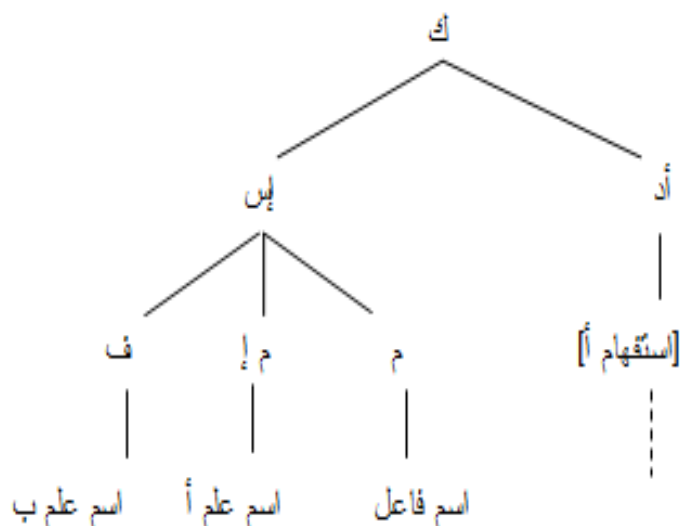
1.2.2 التعديل في المعجم:

لا يمكن أن تتشكل الجملة دون الوحدات المعجمية والتي تشمل (الاسم، والفعل، والحرف) عند النحاة العرب القدامى¹ «فالكلمة اسم وفعل وحرف جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل». غير أن حلول بعض الوحدات مكان أخرى مما يحتاج إلى تفسير.

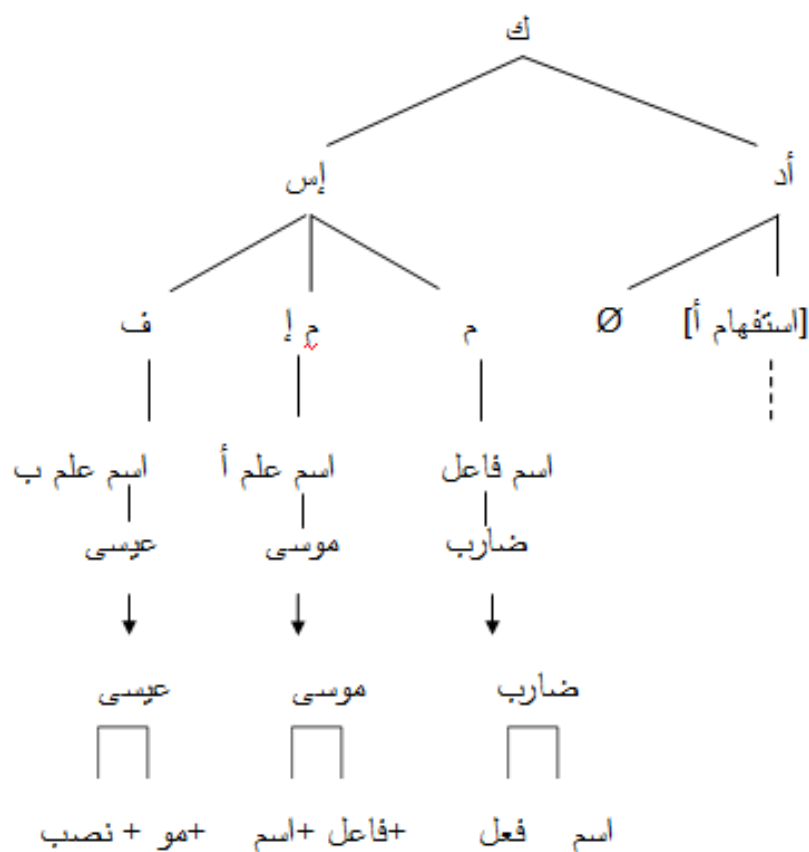
فقد تنبّه مازن الوعر إلى أن "اسم الفعل" قد يأتي مسندا يأخذ وظيفته النحوية والدلالية، كما في جملة: أضراب موسى عيسى؟ فتأخذ الجملة نفس العجزة التي أخذتها الجملة الفعلية مع اختلاف السمات الدلالية للفعل، وهذا ما يظهره التمثيل العجزي الآتي²:

¹- سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

²- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص ص 96- 97.



أ. أضارب موسى عيسى؟



لاحظ مازن الوعر كيف أن اسم الفاعل أخذ موضع الفعل وعمل نفس عمله حينما رفع (الموسيان) ونصب المفعول (العيسىين)، وهو ما ذهب إليه النحاة القدامى، حيث جاء في

الكتاب «ومع هذا أنك ترى الصفة تجري في معنى يفعل، يعني هذا رجل ضارب زيدًا، [وتنصب كما ينصب الفعل]»¹

والحقيقة أن هذا الدور لا يقتصر على اسم الفاعل فقط فهناك مقولات أخرى تقوم مقام الفعل، كالصفة المشبهة باسم الفاعل أو اسم المفعول²، على أن يأخذ (اسم الفاعل) مكان الفعل في التراكيب المبنية للمعلوم، ويأخذ (اسم المفعول) مكان الفعل في التراكيب المبنية للمجهول في حين تأخذ الصفة المشبهة باسم الفاعل موضع الصفة، من أجل وصف الاسم الذي قبل الصفة.³

ما من شك ان هناك فرق يمنع إدراج هذه المقولات ضمن مقولة الفعل، كما فعل محمد علي الخولي في فرضيته المقترحة حين جمع بين الصفة والفعل في التصنيف لاتفاقهما في العمل، وتجاوز ما بينهما من فروق، ما عدا إدراج فارق الزمن كميز للفعل.

أما مازن الوعر فقد استطاع بفضل فرضيته الجديدة تجاوز هذه الفجوة التي وقع فيها الدرس التوليدي، حين قدّم تفسيراً وضّح من خلاله هذه المقولات من الناحية المعجمية، يقول مازن الوعر: «وهكذا فإن تطبيق الفرضية المعجمية التي وضعها تشومسكي عام 1970م على المواد العربية سيترك فجوة تحليلية لا يمكن ملؤها إلا إذا فهمنا الطبيعة الاشتقاقية لبنية اللغة العربية»⁴

اتضح لمازن الوعر قصور المعجم الثاني عام (1970م) الذي نشر في مقال له بعنوان "ملاحظات حول التأسيم"، حاول من خلاله تشومسكي أن يتجاوز المشكلات

¹ - سيبويه، الكتاب، ج 1 ص 21.

² - مازن اوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، نحو نظرية، ص 97.

³ - المرجع نفسه، ص 97.

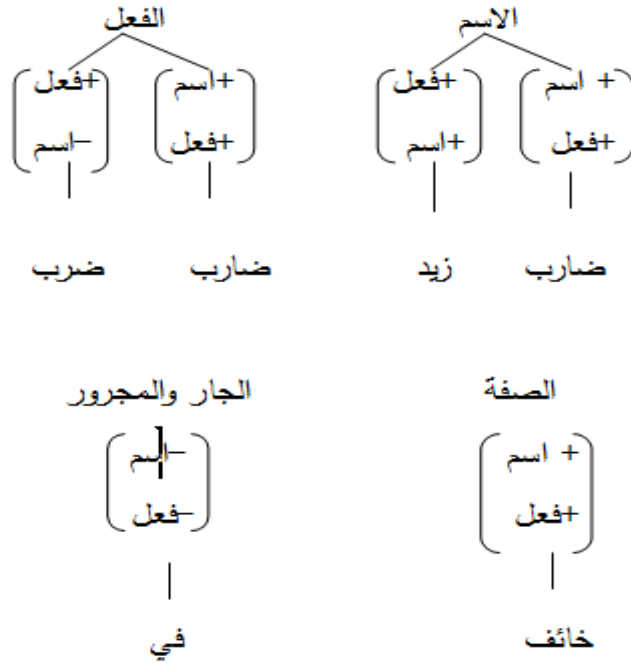
⁴ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 117 .

التأسيمية (Nominalisation)، بوضع قاعدة بيانية تشترك فيها سمات الأسماء مع الأفعال معجمياً، كما هو مبين في التوزيع العجري الآتي¹:

اسم	فعل	صفة	جار ومجرور
{ اسم + فعل }	{ فعل + اسم - }	{ اسم + فعل + }	{ اسم - فعل }

شكل (26): توزيع المقولات في معجم تشومسكي (1970م).

لاحظ مازن الوعر أن هذه المجموعة من السمات اللغوية لا تنطبق على المركب المعجمي العربي، ولذلك اقترح مجموعة أخرى من السمات اللغوية رآها أكثر مناسبة للطبيعة الاشتقاقية لبنية اللغة العربية، تأخذ فيها المقولة النحوية الواحدة توزيعاً ثنائياً من السمات اللغوية، ويظهر ذلك من الشكل الآتي²:



شكل (27): التوزيع الثنائي للمقولات في نموذج مازن الوعر.

¹ - المرجع السابق، ص 119.

² - المرجع نفسه، ص 118.

لقد أغنى مازن الوعر القواعد التوليدية المسؤولة عن توليد التراكيب الأساسية للغة العربية بمجموعة من القواعد الاشتقاقية على نحو لم يسبقه إليه أحد، فحصل على البنية الافتراضية الآتية:

ك ← أ + إس [م (جملة/ فعل/ اسم فاعل/ ركن اسمي/ صفة/ جار ومجرور) +

م إ (جملة/ اسم فا/ اسم مف/ ركن اسمي..) + ف (جملة/ ركن اسمي/ جار

ومجرور/ موصوف وصفة/ ظروف/ مفعولات)

2.2.2 افتراض بنية نحوية وبنية دلالية للجملة العربية

يقترح مازن الوعر مجموعة من البنى المنطقية للتعبير عن معنى الجملة، وهي أبنية افتراضية تَطَلَّب وصفها دمج نظريتين هما: نظرية الحالات الدلالية، ونظرية الدلالة التوليدية، يقول مازن الوعر: «وبالنسبة للأبنية، فإن نظرية الحالات الدلالية يمكنها أن تفيد من نظرية الدلالية التوليدية في مجال وصف الظرف وتحديده، وفي مجال اختبارات تركيبية - نحوية وذلك من أجل تسوية البنى الدلالية المقترحة. ومن جهة أخرى يمكن للدلالين التوليديين أن يستفيدوا من نظرية الحالات الدلالية في مجال فحص أنواع من الدمج المعجمي الظاهر، وذلك للبحث عن أدوار دلالية مستترة»¹

لا شك إذن أن الجملة العربية يتحد في إنتاجها بنيتان أساسيتان، وهما البنية النحوية، والبنية الدلالية.

إن عناية مازن الوعر بالدرس اللغوي العربي جعلته يستعير منه أيضا مقولة هامة جدا قام عليها التحليل اللساني، وهي "مقولة الإسناد" التي عدّها النحاة أساس كل عملية كلامية، فالتركيب من الوجهة النحوية تتشكل من مكونين أساسيين هما: المسند؛ أي خبر التركيب،

¹ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 94

والمسند إليه؛ أي الفاعل¹، وهما المقولتان المسئولتان عن تأليف التراكيب الاسمية والفعلية بحسب الحالة التركيبية التي يتخذها المسند إليه، بحيث تكون الجملة "اسمية" في حال المسند إليه مبتدأ، وتأخذ هذه القاعدة اشكل الآتي:

[2a] م إ (م) [X]

حيث ترمز X للمقولات التي يمكن أن يأخذها الخبر، وتكون الجملة فعلية في حال المسند إليه فاعل، وتأخذ هذه القاعدة:

[1a] م م إ (ف) [X]

تتولد هذه التراكيب في المكون التركيبي، أين تأخذ وظيفتها التركيبية بحسب مقولتي الإسناد (المسند والمسند إليه)، ويلحق بهذه العلاقة الإسنادية التي تربط بين المسند والمسند إليه مكون ثالث، وهو مكون الفضلة (ف)²الذي يحدّد الإسناد حاجته إليها من عدمها³، والفضلة هي «كل الأركان اللغوية التي ليس مسندا إليه (م إ) ولا مسندا (م)»⁴

لقد تجاوز مازن الوعر بهذا الوصف ما وقع فيه محمد علي الخولي من قصور في وصف الجملة العربية التي لم تتخذ سوى نمط التركيب الفعلي بسبب تجاوز قضية الإسناد ودوره في تحديد بنية الجملة بالنظر إلى الموضع الذي تتخذه عناصره الأساسية (المسند والمسند إليه) في التركيب .

ولتحقيق الكفاية الوصفية لبنية الجملة العربية، أضاف مازن الوعر إلى هذه الأركان الثلاث (م) و (إ) و (ف) ركنا جديدا من شأنه تحويل التراكيب الأساسية في العربية إلى

¹ - المرجع السابق، ص116.

² - المرجع نفسه، ص 127، ونحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، نحو نظرية، ص94.

³ - مازن الوعر، ونحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، نحو نظرية، ص94.

⁴ - المرجع نفسه، ص94.

تراكيب مشتقة جديدة، ويتمثل هذا الركن الجديد في "الأداة" (أد)، وقد يكون: أداة استفهام، أداة نفي، أداة شرط... إلخ.¹

ويحكم الإسناد والأداة مستوى لساني أعلى يدعى الكلام (ك)²، ويربط بين هذين العنصرين الأساسيين في التركيب علاقة لسانية في غاية الأهمية، بنيت عليها نظرية النحو العربية، وهي علاقة العامل بالمعمول.

قدّم مازن الوعر مثالا عن دور الأداة في التركيب يشرح فيه التفاعل القائم بينها، وبين ما تدخل عليه كالاسم والفعل، ولأن العامل يشكّل مع ما يرتبط به من معمول في التركيب وحدة لسانية متفاعلة لا يمكن فصلها، وصف مازن الوعر هذا التفاعل الذي يحصل بين العامل والمعمول بأنه يمثل علاقة رياضية بين عناصر فاعلة ومنفعلة، يقول مازن الوعر: «إن الفكرة الأساسية في النظرية اللسانية العربية هي فكرة العامل والمعمول، أي أن هناك عاملا ما مثل (الأداة) ثم العنصر المعمول عليه (مثل الاسم والفعل)، يعتبر العامل والمعمول وحدة لسانية متفاعلة لا يمكن فصلها عن بعضها بعضاً، وهكذا فإذا لم يكن المعمول عليه ضميراً ظاهراً فيجب أن يكون ضميراً مستتيراً ليكون هناك فاعلية علائقية ورياضية فاعلة ومنفعلة في الوقت نفسه...»³

ولذلك يكون الشكل الجديد الذي تأخذه التراكيب الأساسية للغة العربية هو:

ك ← أد - أس.

وتتخذ بذلك البنية العميقة للجملتين: ضرب الموسيان العيسيين - أضراب موسى عيسى؟ التشجيرين (ب) و(د) كما يظهر على النحو الآتي⁴:

¹ - المرجع السابق، ص 94.

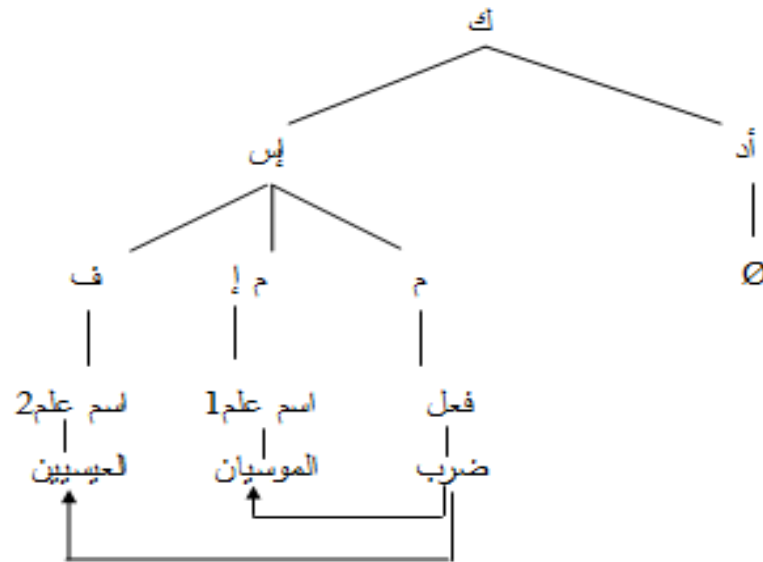
² - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 116.

³ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص 43.

⁴ - المرجع نفسه، ص ص 95، 96.

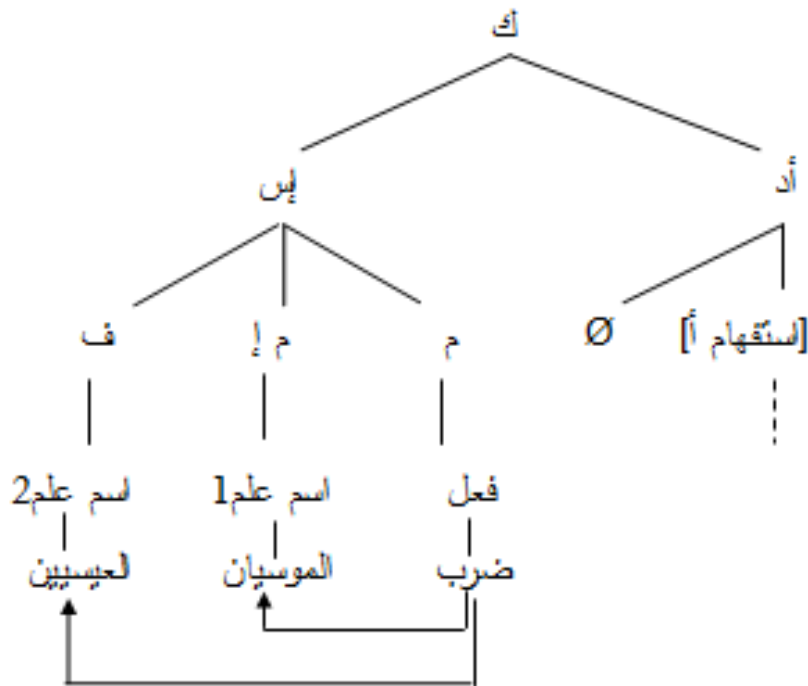
أ. ضرب الموسيان العيسيين.

ب.



ج. ضارب الموسيان العيسيين

د.



وتكون الصيغة التي تأخذها القواعد التوليدية للتركيب الأساسية بذلك هي¹:

ك ← أد - إس

إس ← { م - م - إ - ف }
م - إ - م - ف

يُشتق من البنيتين الداليتين المتحصل عليهما من المثالين السابقين (ضرب الموسيان العيسيين - أضراب موسى عيسى؟) بنيتين داليتين أساسيتين للتركيب الاسمي والفعلية هما²:

1a) م.....م.....م.....إ.....ف..... [6]

فعل فاعل مفعول به

2a) م.....م.....إ.....م.....إ.....ف..... [7]

مبتدأ فعل فاعل مفعول به

ويستخدم في وصف البنية العميقة (المقدّرة) أيضا الأدوار الدلالية، كما يقترحها "كوك" في منهجه الدلالي التصنيفي وهي:

أ. فاعل = فا

ب. مجرب = مج

ت. مستفيد = مس

ث. مكان = مك

¹ - مازن اوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، نحو نظرية، ص ص 98-99.

² - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 128.

ج. موضوع= مو

تأخذ هذه التراكيب الدلالية الجاهزة الحالات الإعرابية الثلاث في البنية العميقة وهي: الرفع، والنصب، والجر.¹ حيث تلتحق الحركات الإعرابية بعناصر التركيب بحسب ما تحمله من وظائف نحوية على النحو الذي يوضحه الجدول الآتي:²

جدول (12): كيفية إسناد الحالات الإعرابية الثلاث لعناصر التركيب في البنية العميقة

حركة إعرابية	المكون	مثال
الرفع (ـُ)	فاعل	جاء الرجلُ.
النصب (ـِ)	مفعول	مدح المتنبى الأميرَ.
الجر (ـِ)	اسم مجرور/ مضاف إليه	مررت بزيد/ قرأت كتاب زيد.

ومن المباحث التي تتحد فيها البنية العميقة مع البيئة الدلالية لتفسير الجملة العربية عند مازن الوعر (مبحث التقديم والتأخير)، فقد رأينا في مبحث الرتبة كيف تتدخل القرائن النحوية والقرائن الدلالية في تفسير الجمل التي تعرّضت للقاعدة التحويلية (أنقل à) في غياب الحركات الإعرابية الدالة على المعنى، مثلما حصل مع الجملتين: ضرب الموسيون العيسيين، وضرب العيسيين الموسيون، وجملة: أكل عيسى الكثرى، ونحوها...

أما من حيث التفسير الداخلي الدلالي للجملة العربية الخاضعة لقوانين التقديم والتأخير، فهي من المباحث التي لم تكن واضحة في عمل النحاة العرب لانشغالهم بالجانب التركيبي الشكلي الخالص للغة العربية، ولهذا قرّر مازن الوعر أن يسلّط الضوء على هذا المجال الذي استأثر به البلاغيون العرب، وبيّنوا الوجوه الدلالية والوظيفية للتراكيب المشتقة، وعلى

¹- المرجع السابق، ص 135.

²- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 37.

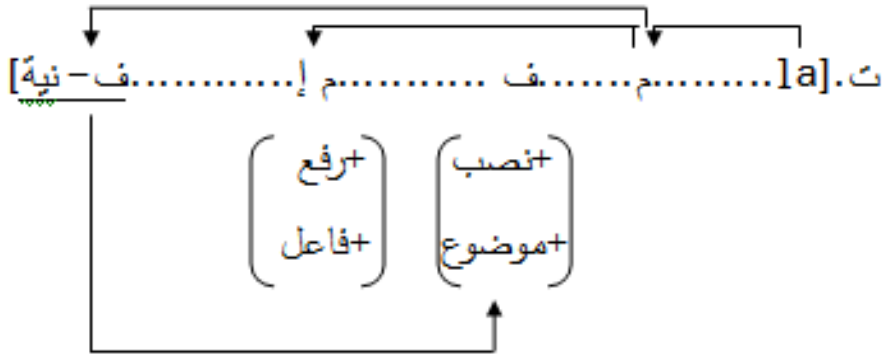
رأس هؤلاء "عبد القاهر الجرجاني" الذي صاغ نظاماً دقيقاً يعكس الوجوه الدلالية للتركيب العربية، واقترب إلى حد كبير من عمل اللساني الدلالي سيمون ديك (1978م)، وذلك عندما اقترح نوعين من التقديم:

أولاً: تقديم على نية التأخير:

يحتفظ العنصر اللغوي المقدم في هذا النوع من التقديم بكل السمات النحوية والدلالية التي يرثها من العامل الذي يبقى مرتبطاً ومتعلقاً به وإن تغير موقعه، وفقاً لمبادئ نظرية العامل والمعمول، والتي يقابلها عند تشومسكي نظرية الأثر اللغوي (Trace theory)، ويظهر ذلك من الأمثلة الآتية:

أ. ضرب زيدٌ خالدًا. (تركيب فعلي)

ب. ضرب خالدٌ زيدٌ.



شكل (26): مواقع عناصر التركيب وفق نظرية العامل عند مازن الوعر

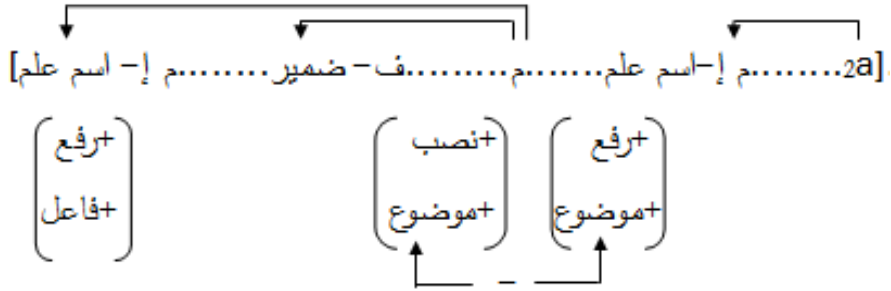
ثانياً: تقديم لا على نية التأخير:

إذا كان العنصر المقدم في النوع الأول من التقديم والتأخير يحتفظ بنفس السمات النحوية والدلالية للبنية العميقة في البنية السطحية بعد خضوعه لعملية التحويل، فإن العنصر المقدم في النوع الثاني من التقديم يستغني عن تلك السمات التي كان يختص بها العنصر في التركيب المقابل، لأن اختلاف سمات المكونين ليس ناتجاً عن عملية تحويل،

وإنما هو نتيجة عمليتي توليد، قدمت كل واحدة مهما تركيبيا مختلفا، ويتضح ذلك أكثر من المثالين الآتيين¹:

أ. زيدٌ ضربه عمرو. (تركيب اسمي ذو خبر فعلي)

ب.



أ. المنطلق زيدٌ (تركيب كوني)

ب.

2 a) (م - إ - مبتدأ) م - خبر



لم يستحضر "مازن الوعر" دور المتكلم في إعادة ترتيب الجملة فحسب باستخدام لفظة (على نية)؛ أي استحضار (القصد والنية) في التأليف متجاوزا التحليل الشكلي والوصف البنيوي للظواهر التركيبية، مما اتسمت به مدرسة سوسير البنيوية واستمرت مع تشومسكي، باستخدام مقولة تداولية لتفسير عملية إنتاج التراكيب اللغوية، فقد أشار أيضا للأغراض البلاغية التي تصحب عملية إنتاج الكلام، وتفسر عمليتي التقديم والتأخير، كالعناية والاهتمام، أو ما يعرف "بالبؤرة" (Topicalization) عند تشومسكي وسيمون ديك.

¹ - مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 130.

ولا يقف مازن الوعر عند حدود المتكلم وأغراضه فحسب في تفسير التراكيب المتحولة وتحديد طبيعة المعاني التي تفرزها، وإنما يستحضر كذلك التفاعل القائم بين المتكلم والمستمع، بناء على المعلومة الدلالية المشتركة بينهما، والتي تشكل موضوع الحديث عند كل منهما، ويتم التعرف عليها عند الجرجاني من خلال افتراض تركيب استفهامي، بحيث تحدّد المقولة الاستفهامية في بداية التركيب الاستفهامي المقولة المقدّمة في التركيب المتحوّل وتعطيها وظيفتها المناسبة، بحيث إذا سألنا عن فاعل الحدث أو الموضوع، فإنّ الجواب يجب أن يتضمن فاعل الحدث في بداية التركيب أو الموضوع بحسب المكون الذي يستقل التركيب، ويتضح ذلك من الأمثلة الآتية.

أ. عمرو ضرب زيدا؟

ب. نعم عمر ضرب زيدا. (تقديم لا على نية التأخير)

أ. المنطلق زيد

ب. نعم المنطلق زيد. (تقديم لا على نية التأخير)

أ. زيدا شرب عمرو؟

ب. نعم زيدا ضرب عمرو. (تقديم على نية التأخير)

أ. أمنطلق زيد؟

ب. نعم منطلق زيد. (تقديم على نية التأخير)

نلاحظ أن مازن الوعر استحضر مجموعة من المقولات البلاغية إلى جانب المقولة النحوية والدلالية في تفسير التراكيب وما يعرض لها من حالات التقديم، غير أن مجموع هذه المقولات لا يمثل سوى إشارات وملاحظات، لا ترقى لأن تشكل فرضية كلية من شأنها تفسير جميع التراكيب العربية، وما يعرض لها من تحويلات تتجاوز حدود التقديم والتأخير إلى أنواع أخرى من التحويل.

في حين يبقى التأليف مفهوم بنيوي مرتبط بما تفرضه قوانين نظرية العامل والمعمول. فالسمات النحوية والدلالية التي يحتفظ بها العنصر اللغوي المقدم في التقديم على نية التأخير مثلا يرثه من العامل الذي يبقى مرتبطا به.

3.2 تطور الدلالة في الفرضية المعجمية:

لقد- تتبع الباحث اللساني المغربي "عبد القادر الفاسي الفهري" التطورات التي مرّ بها الطرح التوليدي التحويلي، والتعديلات التي اقترحتها النظريات الدلالية في مجال المعجم والدلالة، وصولا إلى قرار التقليل من طبقة التحويلات الممكنة والذي صاحبه قرار وضع نظرية سَ مع تشومسكي، إلى أن صار المكون التحويلي لدى تشومسكي (1978م) مقلصا في قاعدة تحويلية واحدة، وهي قاعدة (أنقل أ) (move à)¹، وقد تحدثنا سابقا عن المشاكل التي اصطدمت بها المقاربة التحويلية، خاصة ما تعلق بالمركبات المؤسمة المشتقة (الأسماء المشتقة الجارية مجرى الأفعال) التي عجز المكون التحويلي عن ربطها تحويليا بما يقابلها من جمل فعلية أو اسمية، ولذلك تطلب هذا النوع من التراكيب إدخال تعديل على المكون الدلالي وذلك بتعميق دور المكون المعجمي مما ساهم في ظهور الفرضية المعجمية (1970م - 1971م).

شكلت الفرضية المعجمية منطلقا أساسا أقام عليه عبد القادر الفاسي الفهري فرضيته الجديدة لدراسة التراكيب العربية، والتي وسمها بـ"الفرضية الوظيفية المعجمية" مستفيدا ومطبقا للفرضية النقدية التي وضعتها الباحثة الأمريكية (جون بريزن) (J. Bresnan) عام 1978م، والتي تطورت « على يد بريزن (1979) و (1980)، وكابلن وبريزن (1980) وكريمشو Grimshaw (1980) وأندروز الفهري Andrews (1979) ونيدل Neidle (1979) وموهانن Mohanan (1980) وعبد القادر الفاسي الفهري (1980) وآخرين »²

¹ - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص73.

² - المرجع نفسه، ص81.

حاول عبد القادر الفاسي الفهري تطبيق فرضيته الجديدة على التراكيب العربية من خلال ثلاثة مؤلفات (اللسانيات واللغة العربية (1985م) - البناء الموازي للكلمة (1990م) - ذرات اللغة العربية وهندستها (2010م))، ورغم التحديثات التي لحقت بالنموذج المقترح في المؤلف الأول (اللسانيات واللغة العربية) إلا أن مقترحاته تتفق جميعها على أهمية "الكلمة" في التقعيد وتعكس اهتمامه بهذه الوحدة المعجمية، وبدورها في بناء الجملة.

1.3.2 بنية الجملة العربية في الفرضية المعجمية

إن فرضية عبد القادر الفاسي الفهري تتجاوز الأطروحة الدلالية التي تحصر البنية الأساسية للجملة في مجموعة من الأدوار الدلالية التي تنسب للمكونات، وتتجاوز عن السمات المعجمية التي تخصص الوحدات التركيبية وتعكس بذلك التمثيل الدلالي للجملة ككل، غير أن نظام المعجم لا يعمل وحده وإنما بالموازاة مع النظام النحوي، وذلك ضمن ما سماه "مشكلة الأدوار الدلالية، والوظائف النحوية والربط بينهما"¹

ويظهر هذا الارتباط بين النظامين من خلال القواعد المركبية المسئولة عن توليد جمل اللغة العربية، حيث يتكامل النظامان خاصة في المرحلة الثانية من بناء الجملة العربية، ويتحدان في تخصيص البنية الوظيفية بالصورة الدلالية المناسبة، ويتضح ذلك أكثر من خلال عرض بنية الجملة العربية كما يقترحها عبد القادر الفاسي الفهري والتي تتكون من ثلاث بنى أساسية، تُخصَّص كل بنية بمعلومات معيّنة، هذه البنيات هي:

البنية المحمولية:

تمثل البنية المحمولية الصورة الأولى التي تتخذها البنية العميقة قبل أن تتحول إلى بنية محققة على السطح، أو كما يسميها عبد القادر الفاسي الفهري "بالبنية المكونية".

¹ - عبد القادر الفاسي الفهري، المعجمة والتوسيط، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1997م، ص ص18-19.

وتتشكل البنية الصورية الأولى للجملة من محمول يرتبط بموضوعاته بواسطة مجموعة من العلاقات الدلالية، وتأخذ الشكل الآتي:¹

ج ← ف. م س. م س

تتحول هذه البنية المنطقية الأولية إلى صورتها النهائية، كما تنتظم في السطح بواسطة مجموعة من الوظائف النحوية تحقق التوافق بين البنيتين تسند إلى المكونات بواسطة القواعد الوظيفية.

وعلى مستوى البنية الوسطية، أو ما اصطلح عليها "بالبنية الوظيفية" يتم إسناد الوظائف النحوية، وهنا يتحد المعجم والنحو في تأليف الجملة وتعريفها وظيفيا، حيث تعمل القواعد التركيبية على إسناد الوظائف إلى المكونات، بينما تتكفل القواعد المعجمية بإسناد الوظائف للموضوعات، وكل هذا يحدث على مستوى البنية الوظيفية.²

البنية الوظيفية:

على مستوى البنية الوظيفية «يتم وضع الوصف الوظيفي لمتوالية معينة، انطلاق من النحو والمعجم، مع أخذ المعلومات المضمنة في التحشيات الوظيفية بعين الاعتبار، ويعتبر الوصف الوظيفي وسيطا بين البنية المكونية والبنية الوظيفية»³

تعمل القوانين المركبية على بناء الوصف الوظيفي للبنية المحمولية المتحصل عليها وذلك بواسطة ما يعرف بالتحشيات الوظيفية (Functional annotations) التي تخصص كل مكون بوظيفة معينة بالنظر إلى الموقع الذي يأخذه في التأليف، وبإدخال هذه التحشيات على القاعدة.

تأخذ القاعدة المتحصل عليها البنية الصورية الآتية:

¹ - المرجع السابق، ص 83.

² - ينظر، المرجع نفسه، ص 81.

³ - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 85.

ج ← ف م س م س
 ↓ - ↑ ↓ = (↑فا) ↓ - (↑مف)

يمثل الرمزان ↑ ↓ ميّتا متغيّرين للإشراف المباشر (immediate dominance (metavariable) ولا يتضمنان أية وظيفة نحوية، يعمل الميّا متغيّران على "تمرير" المعلومة إلى العجرة العليا، ومعاينة البنية الوظيفية للعجرة التي تلحق بها هذه المعادلة، باعتبارها بنية وظيفية منتمية إلى البنية الوظيفية للعجرة العليا.

يقرأ الرمز (↓): (أنا) ويشير إلى العجرة التي تلحق بها المعادلة الوظيفية، في حين يقرأ الرمز (↑): (أم) ويشير إلى العجرة الأم التي تعلو الأنا مباشرة، وإذا كانت عجرة البنية الوظيفية هي نفسها عجرة البنية الحملية فإن نفس المعلومات التي تتعلق "بالأنا" تلحق أيضا "بالأم" في الآن نفسه.¹

أما المعلومات المسجلة في هذه القاعدة بواسطة المتغير "أنا" و المتغير "الأم" فهي معلومات تركيبية، خصص المركب الاسمي الأول بالسمة الوظيفية (فا) وخصص المركب الاسمي الثاني بالسمة الوظيفية (مف).

لا شك أن التحشيات الوظيفية تشمل، بالإضافة إلى معلومات نحوية، معلومات معجمية أيضا، ولهذا من المهم استحضار المعجم لتوضيح كيفية تخصيص البنية المحمولية لتتحول إلى بنية وظيفية.

- المعجم:

تلحق بالعجرة العليا مجموعة من السمات الدلالية والتركيبية توفرها المداخل المعجمية، كما يظهر من الشكل الآتي:²

¹- المرجع السابق، ص ص 83-84.

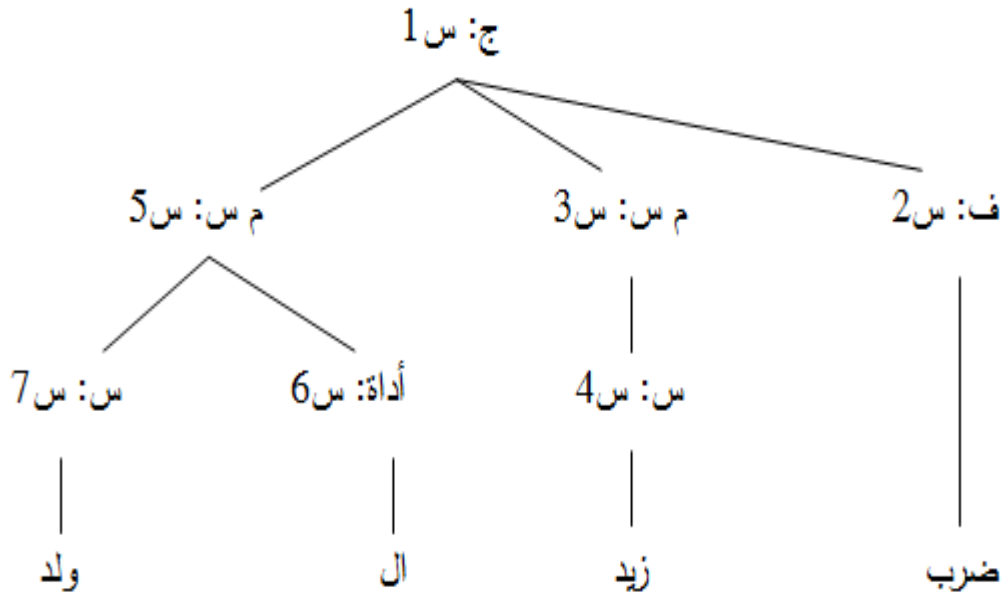
²- عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 84.

ضرب	ف	(↑زم)	= ماض
		(↑حم)	"ضرب (فا) (مف)" =
زيد	س	(↑جن)	=نكر
		(↑عد)	=فرد
		(↑إع)	=رفع
		(↑حم)	= زيد
ولد	س	(↑جن)	=نكر
		(↑إع)	= نصب
		(↑حم)	=ولد
ال	أداة	(↑مخ)	=ال

يبدو أن المتغير الأنا (↓) لا يتدخل في تمرير المعلومة أثناء الوصف الوظيفي، كما هو الحال مع المعلومات التركيبية، لأن المقولة المتحصل عليها بعد الوصف ليست مقولة نهائية، ولا تحمل سوى معلومات وظيفية قبل الملء المعجمي.

بينما تقتصر وظيفة الميتمتغير (↑) على معاينة العجزة قبل الملء المعجمي، أي بتخصيص الوحدات بالسّمات الوظيفية المناسبة، والتي تشمل رموزا بسيطة تظهر على يسار المعادلة الوظيفية، مثل (ماضي- مذكر- فرد- رفع- نصب...) وصورا دلالية تحدّد قيمة الحمل، والتي تحدّد التأويل الدلالي، وتشير الأقواس إلى انطباق المحمول على موضوعاته في اللغة المنطقية.

يتشكل الوصف الوظيفي إذن، بعد تطبيق القواعد المركبية الحاملة للتحشيات الوظيفية التي تولّد العجر غير النهائية؛ أي قبل إدخال الوحدات المعجمية في البنية المكونية. تتخذ العجرة النهائية في البنية الوظيفية والجاهزة لتشكيل بنية امكونية شكل متوالية تحمل تخصيصات وظيفية قابلة للتأويل بعدما كانت العجرة المقولية لا تحمل سوى متغيرات مجهولة، كما هو ممثل في التشجير الآتي:¹



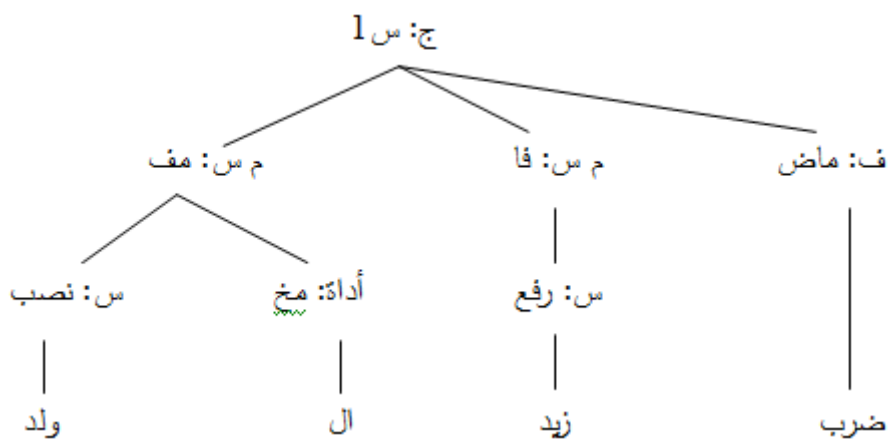
وبعد التحشيات الوظيفية، وتخصيص كلّ متغيرٍ بالوظيفة المناسبة، تصير العجرة قابلة للتأويل وجاهزة لأن تتحول إلى بنية مكونية، وينتج عن ذلك البنية الوظيفية الآتية:²

¹ - المرجع السابق، ص 86.

² - المرجع نفسه، ص 90.

زم	ماض
حم	« ضرب > (فا) (مف) < »
فا س3، س4	(إع رفع)
	(حم زيد)
مف س5، س7	(محو ال)
	(اع نصب)
	(حم)

ويعبر التمثيل التشجري لهذه البنية كآتي:



البنية المكونية:

بعد تخصيص البنية الحملية بمجموعة من التخصيصات الوظيفية بواسطة المعجم والنحو، تم الحصول على بنية وظيفية نهائية أو صورة منطقية نهائية للجملة تؤول بواسطة قواعد إعادة الكتابة إلى بنية مكونة فونولوجيا، ويتم الاستغناء عن التحويلات بحيث تصير عملية إنتاج البنية المكونية بسيطة ولا تحتاج سوى إلى الإجراء العادي لإعادة الكتابة على النحو الآتي:¹

¹ - المرجع السابق، ص 82.

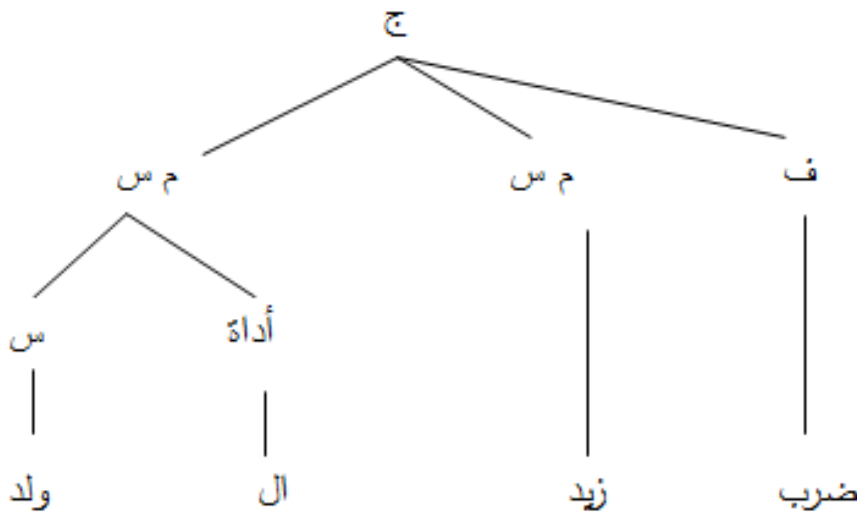
(1) ج ← ف م س م س

(2) م س ← (أد) س

(3) ضرب زيد الولد

فبافتراض قاعدتي (1) و(2) يتم إلحاق البنية المكونية (3).

ويمكن التمثيل لهذه البنية بواسطة شجرة مركبية عادية:¹



2.3.2 بنية الكلمة ودلالاتها:

رأى عبد القادر الفاسي الفهري أن الدراسات التوليدية التحويلية تناولت البنية الداخلية للتركيب بالدراسة، لكنها أهملت جزءاً مهماً من التركيب ككل، وهو "الكلمة"، بالنظر إلى بنيتها الداخلية والعلاقات التي تربطها ببقية الوحدات المعجمية داخل التركيب وخارجه، يقول عبد القادر الفاسي الفهري: «من الغريب أن تحديد البنية الداخلية للمركب الاسمي، وتحديد العلائق العمودية والأفقية التي تقام حول الرأس بين المخصصات والفضلات، لم تتناولها إلا القليل من دراسات التوليدية التحويلية، وذلك حتى وقت قريب جداً. ففي غياب مبادئ أو

¹ عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 82.

تعميمات تركيبية أو دلالية يمكن على أساسها تبرير اقتراح قواد مركبية معينة، كان اللسانيون معرضين لإقامة لوائح قواعد على أسس توزيعية سطحية فقط»¹

لقد كان البحث موجها إلى دراسة التركيب، وأهملت الكلمة إلا بالنظر إليها كوحدة من الوحدات التي تدخل في تكوين التركيب، دون النظر في خصائص هذه الوحدة التركيبية، وما يمكن ان تؤديه من دور في انتقاء تخصيص الوحدات التركيبية المجاورة، كما تقترحه الفرضيات الجديدة، مثل نظرية سَ بار 1970م و1972م، بل وأصبح للكلمة وحدها القدرة على النقل أو تغيير رتبة عناصر التركيب، وذلك عن طريق جذب مكون بعينه لما يختص به من سمات قوية، ولذلك تم تعويض عملية "أنقل" بعملية "اجتذب" (البرنامج الأدنوي، 1993م - 1995م).²

ويعد إيجاد حلول لمشاكل التأسيم في برنامج تشومسكي المعجمي 1970م، باقتراح إمكانية اشتقاق بعض المركبات الاسمية انطلاقا من جمل محولة، انتهى البحث إلى إمكانية الربط بين «البنية الداخلية للجملة والبنية الداخلية للمكب الاسمي، كما بدأ الاهتمام من جهة أخرى، بأوجه التقارب بين خصائص مختلف المقولات التركيبية»³

اقترح هذا البرنامج الجديد ضمن ما يعرف بنظرية سَ، التي ظهرت في أعمال تشومسكي سنتي: 1970م و 1972م، وتطورت على يد جاكندوف سنة 1977م، والتي تمثل «قيدا شكليا على كيفية ترابط العناصر من الناحية المقولية داخل المركبات»⁴

¹ - المرجع السابق، ص155.

² - عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص 128.

³ - الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص155.

⁴ - منجي العمري، القيد التركيبي في الجملة العربية، دراسة دلالية لنماذج من الروابط بين النحو العربي والنحو التوليدي، ص70.

تضطلع هذه النظرية بتفسير المكون المقولي الذي يشكل مع مكون المعجم مدخلات للبنية العميقة، حيث يتم توزيع المكونات داخل كل مركب مرتبط بمقولة محددة من أقسام الكلام (مركب اسمي، أو فعلي، أو حرفي) على التركيب وفق ثلاثة مستويات هي:¹

1. المستوى الصفر؛ ويمثل الرأس الذي يحمل خصائص المقولة، يمثل له على النحو الآتي:

س ← فعل / اسم / صفة / حرف.

2. المستوى الأول؛ ويمثله المتمم، يمثل له على النحو الآتي:

س ← س - فضلة.

3. المستوى الأخير؛ ويمثله المخصص، يمثل له على النحو الآتي:

س ← مخصص - س.

سبق وأن اتضح معنا أن طبيعة المقولات في نسق تشومسكي (1970م - 1986م) هي مقولات معجمية مبنية على سمات [+س، +ف]، تم تحديد المقولات التقليدية (الاسم والفعل والحرف والصفة) بناء عليها.

غير أن عبد القادر الفاسي الفهري وضع النظرية أمام تحدّد جديد، تمثل في طبيعة اللغة العربية، وما يمكن أن تفرضه من صياغات مختلفة للنظرية، ومن جملة ما أعاد الباحث النظر فيه ما تعلق بـ«طبيعة المقولات والعلائق التي يفرزها نسق س»²

ج. طبيعة المقولات

أما فيما تعلق بطبيعة المقولات فقد افترض عبد القادر الفاسي الفهري (1980م) مع تشومسكي (1986م) وأبني (Apply) (1987م) أن هذا النظام يمتد إلى مقولات أخرى غير

¹ - المرجع السابق، ص 71.

² - عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، ص 24.

معجمية، كالمصدري (complimentizer) والصرفة (inflection) والحد (determiner)، غير أنه رأى ضرورة تعويض الصفرة بمقولات رآها أكثر طبيعية ودقة هي: الزمن والتطابق والجهة.¹

رأى عبد القادر الفاسي الفهري أن مشكلة طبيعة الكلمة العربية وصورتها والمبادئ التي تضبط سلامتها ليست موضوعا حكرا على اختصاص المكون المعجمي²، كما ذهب إلى ذلك كثير من الدارسين بما فيهم جاكندوف (1975م)، الذي أثبت من خلال فرضيته أن كل الكلمات المتصرفة منها وغير المتصرفة تنتمي إلى المعجم، وما القواعد الصرفية سوى قواعد حشوية ومعجمية³، وتطورت هذه الفكرة على يد تشومسكي إلى أن صار المعجم البنية الأساسية في الجهاز النحوي، ولا يشاطره في بناء التراكيب سوى النسق الحاسوبي، وذلك في البرنامج الأكثر تطورا في تاريخ اللسانيات التوليدية وهو البرنامج الأدنى (Minimaliste Programme) (1993م - 1995م)، وهو البرنامج الذي اختزل فيه تشومسكي الجهاز النحوي في مكونين أساسيين هما:

4. المعجم.

5. النسق الحاسوبي.

حيث يحتوي المعجم على جميع الخصائص الصوتية والشكلية والدلالية للمفردات، بحيث لا تدمج إلا السمات التي لا يمكن التنبؤ بها⁴، فهو يشمل مجموعات من السمات، كل تمثيل معجمي مسئول عن نسق خارجي أو داخلي على النحو الآتي:⁵

أ. سمات دلالية: نسق خارجي مسئول عن النسق التصوري القصدي.

¹ - المرجع السابق، ص 24.

² - المرجع نفسه، ص 37.

³ - المرجع نفسه، ص 40.

⁴ - مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنى : مفاهيم وأمثلة، ص 367.

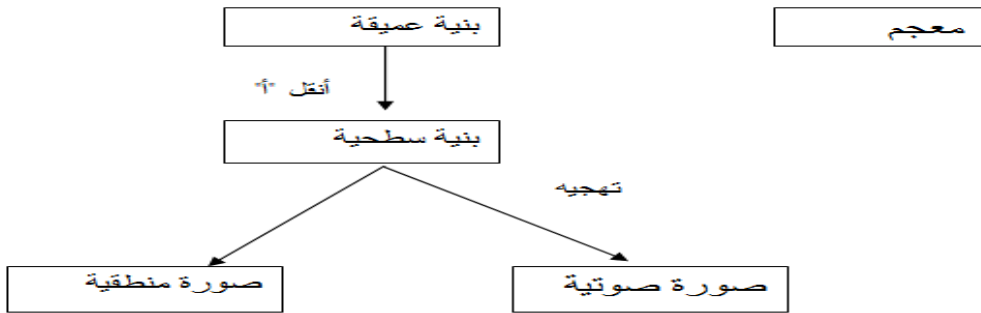
⁵ عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص 20.

ب. سمات صوتية: نسق خلرجي مسئول عن النسق النطقي الإدراكي.

ت. سمات تركيبية: مسئلة عن تعيين وضع الكلمات التركيبي، وتخصيص الكلمات بسمات مقولية: (ف، س، ح.. إلخ)، وبالسمات الإحالية التطابقية (شخص، عدد، جنس... إلخ)، ولا تتضمن إلا تعليمات للمكن التركيبي نفسه.

وبهذا «تدخل الوحدات المعجمية النسق الحاسوبي تامة التصريف، خلافا لنظرية الربط والعمل، التي اعتبرت أن البناء الصرفي (Inflectional) للكلمات يتم في التركيب عبر قاعدة نقل الرؤوس، فالأفعال تسقط في شكل جذوع أو جذور وتكتسب لواصقها الصرفية في التركيب وفق عمليات تركيبية مضبوطة بقيود»¹

وبعدما كان المعجم في نظرية الربط العاملي ينحصر دوره فقط في تأويل البنية العميقة كما يظهر من الشكل (29)، أصبح المعجم أساس الجهاز النحوي ككل² كما يبدو من الشكل (30):³

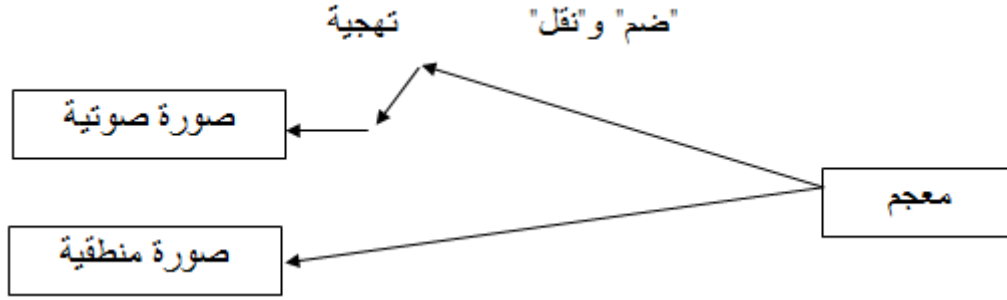


الشكل (29): مستويات التمثيل النحوي في البرنامج العاملي لتشومسكي

¹ مصطفى غلفان، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنى : مفاهيم وأمثلة، ص 369.

² James Pustejovsky, The Generative Lexicon , The MIT Press Cambridge, Massachusetts, London, England , Second printing, 1996, p35.

³ عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص18.



الشكل (30): مستويات التمثيل النحوي في البرنامج الأدنى لنشومسكي

أما عند عبد القادر الفاسي الفهري، فلم يعد المعجم مسئولا لوحده عن بناء الكلمة العربية، لأن هناك كلمات لا يمكن أن تتحدّد إلا داخل التركيب، «مما يوحي بأن بعض القواعد التركيبية التي تولد المركبات والجمل قد تضطلع أيضا ببناء الكلمات»¹.

وقدّم أمثلة على ذلك من بينها أن بعض الكلمات تأخذ في المعجم جذرا معينا فنكتسب دلالة ما، ونفس الكلمات في التركيب تأخذ دلالات أخرى بالرغم من أنها تحمل الجذر نفسه، ولهذا انتهى إلى أن بعض الجذور لا ترث السمة المقولية إلا عندما تدخل في التركيب، يقول عبد القادر الفاسي الفهري: «ذلك لأن نفس الجذر يصلح لتكوين الأسماء والأفعال والصفات إلخ، فلا يرث السمة المقولية إلا عندما يدخل التركيب»².

ميز عبد القادر الفاسي الفهري بين ثلاث فرضيات يمكن أن تمثّل الصورة التي تسقط في التركيب لتكوين الكلمة الفعلية في العربية وهي:³

أ. المعجمية القوية: ومفادها أن الكلمة المسقطة تضم جميع اللواحق التي تتصل بها.

ب. المعجمية الضعيفة: ومفادها أن الكلمة المسقطة هي الجذر البسيط دون اللواحق.

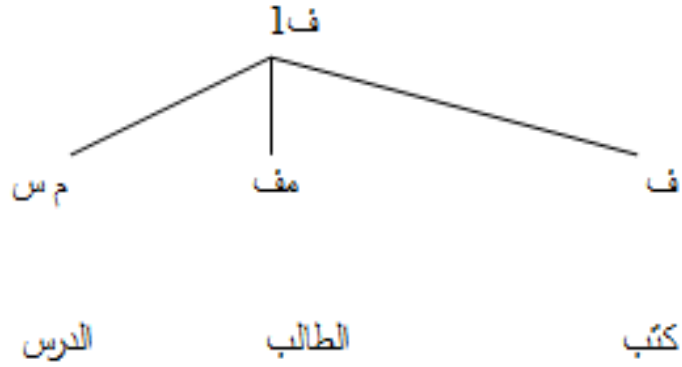
ت. التركيبية القوية: يسقط الجذر المعجمي فقط.

¹ عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص 38.

² المرجع نفسه، ص 47.

³ المرجع نفسه، ص 48.

دافع عبد القادر الفاسي الفهري عن الموقف التركيبي، وبين عدم كفاية الموقف المعجمي القوي؛ لأنه يضعف النظرية الإعرابية، عندما يفترض أن يسند العامل الواحد (الفعل) إعرابا واحدا، ولا يسند إعرابا من طبيعتين مختلفتين، وأن يكون الفاعل والمفعول مولدين في نفس المستوى، حتى يتمكن الفعل المتصرف من العمل فيهما معا؛ أي الرفع في الفاعل، والنصب في المفعول، كما في المثال الآتي:

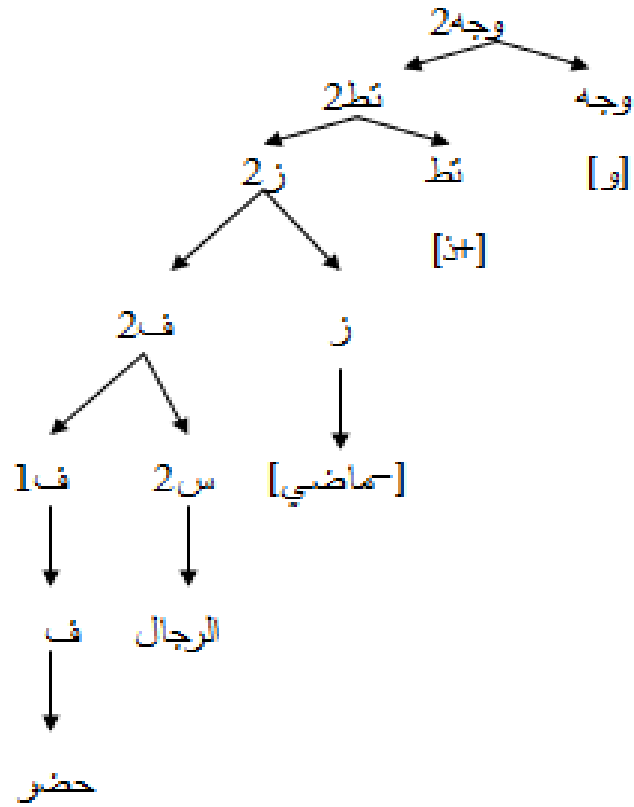


وهي فرضية لا تسمح أيضا بتعدد الفضلات (أو المخصصات) التي قد تتجاوز مخصوصا واحدا.

أما افتراض الجذع في المعجمية الضعيفة فلا يتنافى ووجود مركب فعلي في العربية، لأن كل مركب اسمي سيتلقى إعرابا من عامل مختلف؛ حيث يتلقى المفعول النصب من الفعل، ويتلقى الفاعل الرفع من التطابق، غير أن التطابق لا يسند الإعراب للفاعل في جملة رتبها (ف. فا. مف) بل الزمن هو المسئول عن إسناد الإعراب في هذا النمط من التأليف، الأمر الذي يوقع مجددا في مشكل وجود عامل واحد لمعملين اثنين.

ولحل هذه الإشكالات المتعلقة ببنية الكلمة العربية، افترض عبد القادر الفاسي الفهري أن عملية بناء الكلمة العربية لا تحصل كلها في المعجم، وإنما تترتب الإسقاطات الوظيفية (الزمن - الوجه - التطابق) وفق خطوات انطلاقا من المعجم مرورا بالقواعد الصرفية وصولا إلى القواعد الصوتية، وكيفية تحققها في البنية السطحية، وتأخذ في ذلك شكل تصاعدي في

الشجرة/ بما ان الزمن (ز) عبارة عن حركات داخلية تشارك في تكوين الجذع¹، فإنه يأخذ أسفل إسقاط في الشجرة، وهو بذلك أسفل إسقاط وظيفي يعلو إسقاط الجذر الذي يتضمن العناصر المحورية (Sufixe) في الماضي، وسابقة (Prefixe) ولاحقة في المضارع²، ويأتي الوجه عند التطابق بواسطة قاعد نقل الرأس إلى رأس آخر (head to- head movement)، وعليه تأخذ البنية العميقة للجملة (يحضر الرجال) التشجير الآتي³:



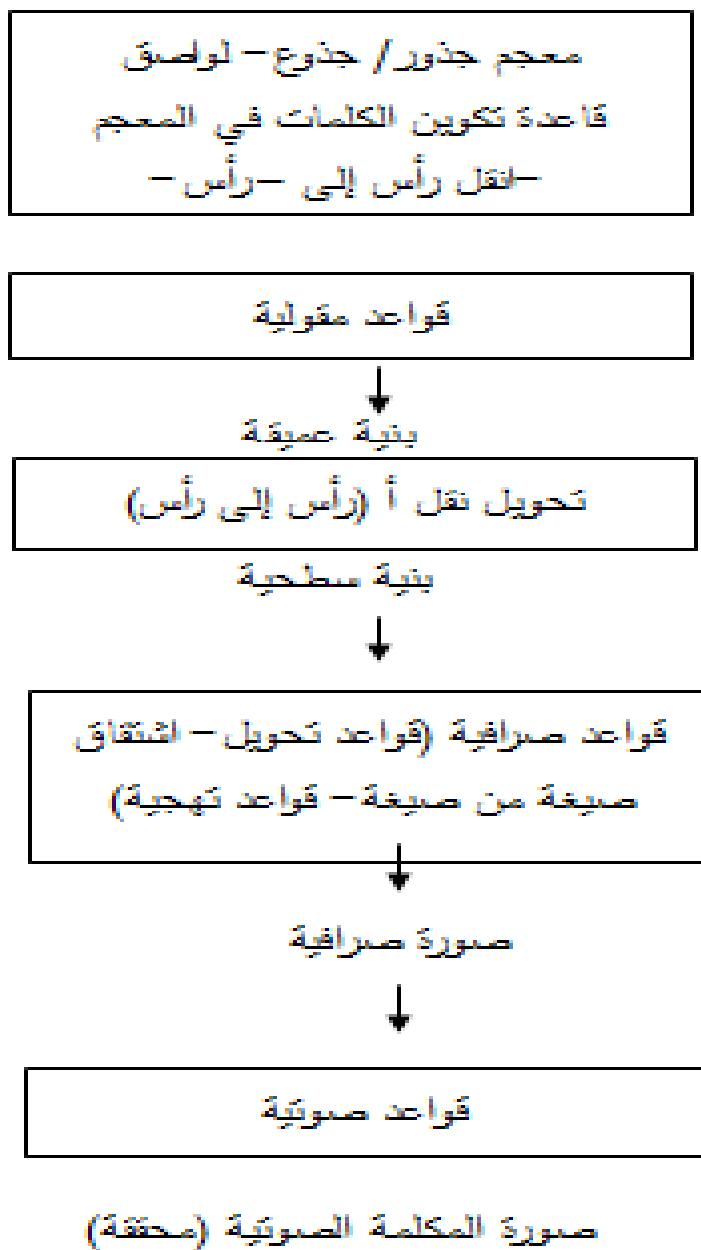
اتضح أن الجذر الفعلي لا يكون في المعجم مخصصا بجميع السمات، وإنما هناك تدرج وانتقال للفعل من الجذر إلى الزمن ثم التطابق، وصولا إلى الوجه بواسطة قاعدة نقل الرأس إلى رأس آخر head to head movement، وفي هذا الانتقال تتدخل قوانين

¹ - الجذع (حضر) مثلا يحتوي على حركات داخلية يخصص بزمن (الماضي) دون إلحاقه بسابقة أو لاحقة.

² - تشكل الفتحة في الجذع (حضر) لاحقة تخصصه بزمن الماضي، أما الجذر (يحضر) فتخصصه السابقة (ي)، واللاحقة (ح) بالزمن المضارع.

³ - عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص53.

أخرى غير المعجم (تصرفية) في بناء الكلمة، ولهذا يقترح عبد القادر الفاسي الفهري أن يكون النموذج العام لبناء الكلمة في العربية على النحو الآتي:¹



شكل (31): النموذج العام لبناء الكلمة في العربية عند عبد القادر الفاسي الفهري

¹ - المرجع السابق، ص 89.

د. توزيع السمات في التراكيب:

سبق وأن أثبت عبد القادر الفاسي الفهري عجز الفرضية المعجمية القوية عن تفسير بنية الكلمة العربية، لأن المعجم وحده لا يمكن أن يخصص الكلمات بجميع السمات، لأن الكلمات في المعجم لا يمكن أن تتخذ شكل جذور فقط، وإنما تحتوي على جذوع لا تلحق بها اللواصق الصرافية إلا في إسقاطات أعلى على مستوى التشجير، الأمر الذي يحتاج إلى تدخل قواعد أخرى غير المعجم وهي قواعد صرافية، تتدخل لإلحاق الجذع بسمات التطابق والوجه، غير أن القواعد الصرافية لا يمكن أن تخصص المكونات ببعض السمات كسمة التطابق، بمعزل عن موقع المكون بالنسبة للفعل في التركيب.

وضع عبد القادر الفاسي الفهري السلمية الآتية لتخصيص سمات التطابق وسمات الضمير بالنسبة للفعل¹:

شخص < عدد < جنس

يعد (الشخص) تخصيصاً ضرورياً في تطابق الأفعال المصرفة، كما يبين التقابل الآتي:

أ. أنتم جئتم.

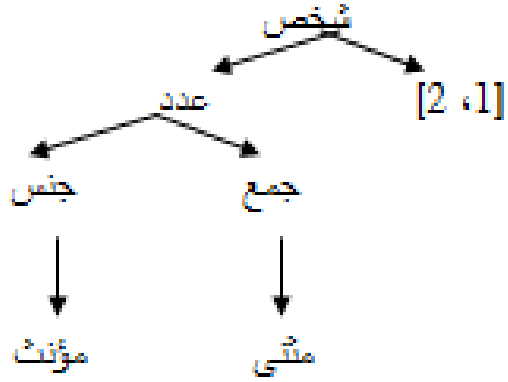
ب. أنتم جاؤوا.

يمثل هذا التخصيص سمة عليا يبني عليها تخصيصات كل السمات التي تكون أدنى منها،² بحيث يمكن التمثيل لصورته هندسية السمات (Feature geometry) عن طريق التعقيد في الشجرة، كما هو مبين في الشكل الآتي:³

¹ - عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص 46.

² - المرجع نفسه، ص ص 47، 48.

³ - المرجع نفسه، ص 48.



شكل (32) تشجير هندسية سمات التتابع وسمات الضمير

وبهذا تعود الأولوية في تصريف الأفعال إلى هذه السمة العليا (الشخص)، ثم تليها سمة العدد في تخصيص الفعل لأن التتابع العددي في الأفعال قد لا يكون تطابقاً تاماً ويدعى "بالتتابع الفقير"، وذلك إذا اتخذ الفاعل موقفاً قبل الفعل، كما في المثال الآتي:

1. كتب الأولاد.

في هذا الموقع يكون الفعل خالياً من علامة العدد، أما في "التتابع الغني" فإن الفعل يتخذ نفس التخصيص العددي للفاعل، وذلك لتغير موقع الفاعل ووقوعه بعد الفعل: كما في المثال (2):

2. الأولاد كتبوا.

أما تفسير غياب وحضور تخصيص العدد في الفعل فيكون بالنظر إلى موقع التتابع، فالموقع الأول للاصقة¹ يمثل تطابقاً نشطاً، حيث يشترط أن يكون مملوءاً حتى تكون هناك

¹ - اللاصقة (Affixal)، صرفية نحوية غير مستقلة مرتبطة بوحدة معجمية. وإذا اتصلت اللاصقة ببداية الكلمة فهي سابقة (Prefix)، وإذا اتصلت بنهايتها فهي لاحقة (Suffix). أما الرأس اللاصقي Affixal Head فهو الذي يسلم مثل اللاصقة من جهة ضرورة إشباع متطلباته الصرفية الممثلة في الاتصال بعماد معجمي. (غلفان، مصطفى، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي : مفاهيم وأمثلة، ص 473)

علامة للتصريف الزمني، وتمثله اللاصقة (ـ) في المثال (1)، واللاصقة (ي) في المثال (3)¹، بينما الموقع (2) يعد موقعا غير نشط، كما يوضحه الشكل (33).

3. يكتب الأولاد.

/ ي/كتب/

↓ ↓

موقع نشط موقع غير نشط

شكل (33): موقع التطابق النشط والتطابق غير النشط في الكلمة العربية.

كما يتبع الفعل الشخص ثم العدد ثم الجنس على الترتيب في التصريف، فإن الشخص أيضا يتبع الفعل تصريفيا وفق سليمة معينة هي:

الوجه < زمن < جهة

يضربُ ماضي ضرب

قدّم عبد القادر الفاسي الفهري الوجه على الزمن في سلمية تخصيص الشخص، رغم أسبقية الزمن في الإسقاط الوظيفي على الوجه إلا أن تصرّف بعض الأفعال وفقا للوجه الذي تتخذه يفرض وسم الشخص وفقا لهذا التصريف لا وفقا لزمن الفعل.

فالمفردة "ليس" مثلا تتصرف تصرّف الماضي، مع أن تأويلها على الحال، كما في الجملة الآتية:

4. لستم مسؤولين.

¹ - اللاصقة (ـ)، تمثل زمن الماضي، واللاصقة (ي) تمثل الزمن المضارع.

وهذا المثال أثبت أن التمييز بين صيغة الماضي وصيغة الحال لا يتحكم فيها الزمن وإنما المتحكم هو الوجه، وتصرف ليس هنا كالماضي جعل الشخص ينصهر مع الوجه لا مع الزمن، ذلك أن الفعل موسوم بالوجه المخصص للزمن الماضي.

ولأن الفعل في الزمن الماضي لا يحتاج إلى مخصص وجهي¹، فإن الشخص قد ينصهر أيضا مع الزمن، ويمكن صياغة رؤية عبد القادر الفاسي الفهري من خلال ما يأتي:

• بما أن الصيغة الموسومة بالنسبة للوجه هي صيغة الفعل الحال: الفعل ← ماضي.

• بما أن الصيغة الموسومة بالنسبة للزمن هي صيغة الفعل الماضي.

فإنه وفقا لهذه المعادلة يتم تخصيص الشخص بالسمة المناسبة بحسب الصيغة التي يتخذها الفعل.

• إذا كان الفعل ماضيا؛ فإن الشخص ينصهر في الزمن، لأن الماضي لا يرتبط بالوجه.

• إذا كان الفعل حالا، فإن الشخص ينصهر في الوجه، لأن الفعل موسوم بوجه.

بدى من تحليلات عبد القادر الفاسي الفهري أن سمات بعض المفردات لا يمكن أن يحددها سوى التركيب، وهذا يثبت كفاية المقاربة التركيبية على المعجمية، يقول عبد القادر الفاسي الفهري: «المقاربة التركيبية للشطر تبدو أفضل من المقاربة الصرفية»².

عرضنا لبعض التعديلات التي قام بها عبد القادر الفاسي الفهري من أجل إعادة النظر في الجهاز النحوي الواصف لبنية الكلمة، حيث لم تعد "الكلمة" موضوعا للدرس المعجمي والصرفي فقط بل أصبحت أيضا موضوعا أساسيا للنحو، ذلك لأنه لا يمكن تحديد بنيتها الأساسية إلا داخل التركيب، فضلا عن أن البنية الداخلية للكلمة هي نفسها البنية الداخلية

¹ - عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص 54، 55.

² - المرجع نفسه، ص 57.

للجملة، ولهذا لم يتردد الفاسي الفهري في ضم الكلمة ضمن مبحث النحو، بل وتخصيصها بجانب كبير من الاهتمام في البحث تماما كما لقيته الجملة من عناية في الدرس اللساني بشكل عام، وفي الدرس التوليدي التحويلي بشكل خاص.

هـ. دور المعجم والتركيب في تحديد البنية الحملية للجملة في الفرضية المعجمية

لم يستقل المعجم عن التركيب في تحديد البنية الحملية للجملة كما لم يستقل عنه في تحديد الكلمة عند عبد القادر الفاسي الفهري ذلك لأن «بناء الكلمة يمكن من بناء الجملة، وكذلك العكس»¹.

لا تتحصر المعرفة المعجمية للبنية الحملية «في الوحدات المعجمية وتذكرها عندما نودّ استعمالها، فهذه المعرفة عبارة عن بناءات علاقية وعن نسق مطرد من الترابطات الدلالية والصرفية والتركيبية، وعلى دراسات من هذا النوع أن تكشف هذه الإطرادات والتعالقات. سواء من خلال البحث في علاقة المحمول بموضوعاته. أو من خلال ارتباط المحمول بمحمولات أخرى في هذا الحقل الدلالي أو ذاك»²

تقدّم هذه النظرية تفسيرا جديدا ومتطورا للبنية الحملية، حيث يتحد المعجم مع الخصائص التركيبية والصرفية والدلالية في عملية التفسير، وذلك بعدما كان المعجم منفصلا عن النسق النحوي، في إطار الفرضية المعجمية الضعيفة، وملحق به فقط كـمكوّن تأويلي، في حين يتبنى المكون الصرفي الدور الاساسي في العملية الاشتقاقية، وذلك في إطار نظرية (س) التي تقول بسلمية المقولات وما سار على منوال أعمال "هالي" (Halle) (1973م)، وجاكندوف (Jackendoff) (1975م)، وأرونوف (Aronoff) (1976م)، وواصو

¹ عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص92.

² عبد الواحد خيرى وعبد المجيد جحفة، مسائل في اللسانيات العربية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، بنمسك، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2011م، ص12.

(Wasow) (1977م)، وليبير (Leiber) (1980م)، وسيلكيرك (Selkirk) (1982م)،
وويليمز ودي شيو (Williams et Disciullo) (1987م).¹

وتشكل فرضية عبد القادر الفاسي الفهري أيضا تطورا هاما في إطار النظرية المعجمية الوظيفية التي تطورت على يد بريرنان (BRESNAN) وسيمون ديك (Dik) (النحو الوظيفي)، وبريم Brame (النحو المعجمي)، والتي ترى أن وظيفة المعجم لا تتوقف عند مجرد التأويل، فهو مكون توليدي مسئول عن توليد البنية الحملية للجملة، في إطار ما يعرف بالفرضية المعجمية القوية، وعندما كان للتركيب الأولوية في التأليف، أصبح المدخل المعجمي يمثل في حد ذاته بنية موضوعية (structure argumentale) تسند إليها أدوار دلالية أو ما يعرف بالشبكة المحورية (theta grid)، أو البنية المحورية (O. structure)، وهي مجموع الأدوار المحورية التي تسند لموضوعات المحمول، وهو التطور الذي شهدته نظرية الربط العاملي بفضل النظرية المحورية التي أفرزتها الدلالة التوليدية، والتي جعلت من المعجم نسقا من العلاقات النحوية والدلالية، والتي لم يعد الفعل فيها الوحدة الأساسية في التحليل وإنما أصبح التحليل الدلالي سواء للمفردات أو للجمل يقوم على حدود المحمول والموضوع معا.

لقد شكل الفعل الوحدة الأساسية في التحليل في إطار النظرية المحورية، كما سبق ورأينا، لكن مع التطور الذي عرفته نظرية البنية الحملية، بدأ الفعل أو المحمول يأخذ مكانه ودوره شيئا فشيئا إلى جانب الموضوع كزوج أساسي في التحليل الدلالي للمفردات، كما سبق ورأينا، وللجمل أيضا كما سيأتي شرحه.

¹ رشيد الحضري، المعجم والبنية الحملية، الشكل والتأويل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسك، الدار البيضاء، مجلة بصمات، العدد 10، ص 47.

وإذا كان المحمول العنصر الأساسي المكون للبنية الحملية من خلال ما يربطه من علاقات دلالية إجبارية تربطه بموضوعه الذي يشكل معه البنية الحملية الأساسية للجملة، فإن البنية المعجمية للمحمول لا يمكن أن تحددها الخصائص الدلالية فحسب، بل تحددها الخصائص التركيبية أيضا، بالإضافة إلى ما تحمله الأشكال الصرفية للمحمولات من معلومات توافق المعلومات التركيبية/ الدلالية.¹

وبافتراض أن المحمول تحكمه علاقة دلالية بموضوعاته، وأن البنية الحملية بنيتان²:

إحدهما؛ بنية حملية تركيبية: وهي مجموع الموضوعات التي ينتقياها المحمول بحسب تعديه أو لزومه، فذات البنية شبهة بالمحلات الممكنة (Valence potentielle).

والثانية؛ بنية دلالية إحالية: وهي تطبيق لعبارة تتصرف دلالتها بين عبارات تحيل على موجودات في عالم من العوالم الممكنة.

ولهذا فإن النموذج الأمثل الذي يعكس هذه العلاقة يقوم على افتراض سلمية للأدوار الدلالية تتحكم في القواعد التي تربط الدلالي بالنحوي، تتضمن القواعد التي تسند الوظائف النحوية إلى الأدوار الدلالية، والقواعد التي تربط الأدوار الدلالية بالمكونات التركيبية (أو الموضوعات).³

ولهذا افترض عبد القادر الفاسي الفهري نوعين من الربط هما: الربط النحوي، والربط الدلالي.⁴، حيث يسند الفعل باعتباره محمولا دورا دلاليا واحدا، أما المركبات الاسمية التابعة للمحمول فتتلقى دورها المحوري من مقولة أخرى، وهي الحرف.⁵

¹ - عبد الواحد خيري وعبد المجيد جحفة، مسائل في اللسانيات العربية، ص12

² - رشيد الحضري، المعجم والبنية الحملية، الشكل والتأويل، ص51.

³ - المرجع نفسه، ص48

⁴ - ينظر، وعبد المجيد جحفة، مسائل في اللسانيات العربية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، بنمسك، ص13.

⁵ - وعبد المجيد جحفة، مسائل في اللسانيات العربية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، بنمسك، ص13.

ومعنى ذلك أن هناك موضوعات حدود ترتبط بشكل مباشر بالمحمول بروابط نحوية، وهناك موضوعات غير حدود ترتبط بالفعل دلاليا، وتحتاج لواسطة من أجل الربط النحوي كالحرف، «ويسمى المركب الاسمي الذي يتلقى دورا من الفعل موضوعا مباشرا، ويسمى المركب الاسمي الذي يتلقى دورا عن الحرف موضوعا غير مباشر»¹.

إن افتراض وجود بنيتين للجملة إحداها حملية، تتشكل من محمول وموضوعات حدود ترتبط به بواسطة علاقات تركيبية، والأخرى بنية وظيفية ترتبط بمكوناتها بالمحمولات دلاليا، ولا يشترط أن تكون جميع موضوعاتها حدودا، هذه القضية التي يعرضها عبد القادر الفاسي الفهري تعدّ «مسألة مركزية في التركيب العربي لأن عددا من الظواهر يتمحور حولها»² وتعكس التوافق بين النحو والمعجم من خلال ما يؤديه المحمول من دور أساسي في تحديد مكونات الجملة والعلاقات التركيبية والمحورية، ومن الأمثلة التي يعرض لها الفاسي الفهري في إطار هذا التوافق ما يأتي:

1. جاء زيد راكبا.

2. كان زيد راكبا.

الفعل في الجملة (1) يختار الفاعل (زيد) بشكل مباشر ويصير حدًا له، بينما الصفة راكبا لا تنتمي للبنية الحملية للفعل، ولذلك فهي غير ضرورية لسلامة البنية الوظيفية للجملة، أما الفعل في الجملة (2) فهو ينتقي الصفة (راكبا) كمكون أساسي في البنية الحملية، لذلك لا تستغني الجملة عنها.³

فالصفة (راكبا) ملحقة تابعة للفعل، والصفة الثانية فضلة تنتمي للبنية الحملية للفعل، والتمييز بينهما يقتضي النظر في البنية التركيبية والدلالية معا.

¹ - المرجع السابق، ص 13.

² - مازن الوعر، دراسات في اللسانية التطبيقية، ص 91، والفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 191

³ - مازن، دراسات في لسانية تطبيقية، ص 91، والفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 201.

تبين أن الدلالة هي مجموع خصائص تركيبية ودلالية، فالمحمول له دور مهم في تحديد العلاقات التركيبية والمحورية للجملة من منطلق أن عدد الموضوعات بما تحمله من أدوار دلالية ينتقيا الفعل من الناحية التركيبية والدلالية وذلك بحسب دلالة الفعل، الأمر الذي يدل على أن التركيب هو ضرب من الإسقاط لما يوجد في الدلالة، وكما أن دلالة التركيب تستخلص من دلالة الفعل، فإن دلالة الفعل أيضا يتحكم فيها التركيب بالإضافة إلى طبيعة الفعل في حد ذاته.

وكما قلنا أن المعرفة المعجمية للبنية الحملية لا تتحصر في وحدات المعجم وما تدل عليه من دلالات معجمية، وإنما هي مجموع ترابطات دلالية صرفية وتركيبية، فإن دلالة الفعل ليست موجودة في الوحدة المعجمية فحسب وإنما هي حصيلة خصائص تركيبية ودلالية وصرفية أيضا تسند إلى الجذر.

ومن الأمثلة التي توضح ارتباط دلالة الفعل بالموضوعات التي ينتقيا ما يأتي:¹

1. جعل الله الشيء.

2. جعلتها نصب عيني.

3. جعل يفعل كذا.

اتضح من التراكيب الثلاث اختلاف دلالات الفعل (جعل)، باختلاق الموضوعات التي تقترن به من بنية إلى أخرى، فجعل في الجملة (1) تعني: صنع وفعل، جعل الله شيئاً؛ أي صنعه وفعله وخلقه، والفعل نفسه في الجملة (2) يحمل دلالة أخرى بارتباطه بموضوعات مختلفة: جعله نصب عينيه؛ أي صيّر إياه، أما جعل يفعل كذا؛ فهي بمعنى: شرع يفعله.

ومعنى ذلك أن دلالة الفعل لا تتحدّد إلا إذا اقترن بالموضوعات المرتبطة به في البنية

التركيبية.

¹ - ينظر، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004م، مادة (جعل)

وكما تتحدّد دلالة الفعل تركيبياً، فإن الفعل أيضاً لا يمكن أن يستغني عن الخصائص الصرفية، وكما يتحكم النظام التركيبي في تغيير دلالة الفعل من المعنى المعجمي العام إلى معاني جزئية تتعدّد بتعدّد البنى التركيبية، فإن النظام الصرفي يمكن أيضاً أن يتحكم صرفياً بإضافة دلالات أخرى للفعل، وتخصيصه بمعاني مختلفة بواسطة اللواحق التي يمكن أن تلحق بالجزر، فقد « عالج الفاسي الفهري (1986م) أثر الزيادات الصرفية في البنية الحملية و/ أو التركيبية للفعل. ومن اقتراحاته أن الزيادة الصرفية إما عبارة عن محمولات (مثل همزة التعديّة) كما في "أخرج" وإما موضوعات (مثل تاء "افتعل" كما في انتصر)»¹

ويتضح هذا الاختلاف والتغييرات التي ترتبط بالمستوى الصرفي أكثر من خلال الأمثلة الآتية:

1. قتل المجرم الرجل.

2. أقتل المجرم زيدا الرجل.

فبالاصقة الصرفية -الهمزة هنا- نقلت الفعل من متعدّد واحد إلى متعدّد ثان، «وهذا يعني أن المنفذ في [1] في البنية المنطقية هو نفسه في البنية السطحية، في حين أن المنفذ في [2] يحتمل تأويلين: فقد يكون الجاعل في البنية السطحية هو الجاعل في البنية العميقة. وقد لا يكون هو الجاعل الحقيقي. وهذا يعني أن هناك اختلافاً في وظيفة الحدث لكونه يتناوب بين المباشرة وعدم المباشرة. وبالتالي، فقتل تدل على الجعل وأقتل تدل على التعريض»²

¹ - جحفة، عبد المجيد، وخيري عبد الواحد، مسائل في اللسانيات العربية، ص24.

² - عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1986م، صص 166- 168.

وإذا رأينا هذا التفاعل بين النظام الصرفي والنظام التركيبي والدلالي فلا يعني ذلك أنها تتفاعل داخل قالب واحد، بل إن لكل نظام قالب مستقل عن القالب الآخر يتفاعل معه لكنه يستقل عنه في تخصيص الكلمة.

ومعنى ذلك أن الفعل لا ينظر إليه من مستوى واحد؛ أي من المستوى الصرفي فقط أو من المستوى الصوتي أو التركيبي أو الدلالي، وإنما ينظر إليه من جميع هذه المستويات لأن الفعل في المستوى الصوتي ليس هو الفعلي في المستوى الصرفي وليس هو الفعل في المستوى التركيبي وليس هو نفسه في المستوى الدلالي.¹

فبالرغم من التغييرات الصرفية التي لحقت بالأفعال في الجملة (1) و(2) و(3) إلا أنها تحمل نفس الدلالة وتحفظ بنفس التركيبة.

1. أكتبه المحاضرة.

2. كتبه المحاضرة.

3. كتب المحاضرة.

فالأفعال (أكتب وكتب) تحمل نفس الدلالة (جعل) من الناحية الدلالية وتتنقي نفس الموضوعات من الناحية التركيبية.

تبيّن إذن أن الفعل ليس هو المتحكم الوحيد في تحديد البنية الحملية، وإنما يتفاعل النظام التركيبي مع النظام الدلالي والصرفي في تخصيص الأفعال بالحمولة الدلالية المناسبة والتي تبنى على أساسها عملية إسناد الأدوار الدلالية للموضوعات.

¹ - السعدية الصغير، الحمولة الدلالية في الفعل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة، المملكة المغربية، المغرب، العدد، 18، 2011م، ص30.

و. البناء لغير الفاعل

ومن القضايا النحوية التي عالجها عبد القادر الفاسي الفهري بناء على هذا التصور أيضا، قضية "البناء لغير الفاعل" أو "البناء للمجهول" كما وسمه النحاة الأوائل.

اقترح عبد القادر الفاسي الفهري ضمن هذا المشروع تحليلا جديدا لصيغ البناء لغير الفاعل، انطلاقا من الخصائص الصرفية والدلالية والتركيبية لهذه الصيغ، حيث انطلق الباحث من نقد التصورات التي أقامها النحاة الأوائل حول هذه القضية، رافضا فكرة البناء للمجهول، فالبناء لغير الفاعل ليس بناء للمجهول، كما ذهب إلى ذلك النحاة القدامى في رأيه وإنما هو بناء لغير الفاعل الأصلي، أي بناء يتم فيه نزع الفاعل الأصلي، وبناء الفعل للمفعول به أو لما هو ملحق بالمفعول به أو المبهم¹، كما يظهر من المثالين الآتيين:

4. ضرب زيد عمرا.

ف فا م به

5. ضرب - عمر.

ف فا منزوع م به

فالمحمول هنا منزوع فاعله، وبني على مكون غير الفاعل المنطقي (الفاعل الأصلي)، ولذلك اختار الفاسي الفهري لهذه الصيغة عبارة "البناء لغير الفاعل" لأن الفاعل في هذه الصيغة (منزوع)، وقد أثبت عبد القادر الفاسي الفهري هذا التصور بالاعتماد على من مجموع الخصائص الصرفية والتركيبية والدلالية لهذه الصيغة.²

¹ - الفاسي الفهري، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، مجلة المعجمية التونسية، تونس، 1987، العدد4، ص62.

² - ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، ص ص61- 67.

أ. الخصائص الصرفية:

بناء الفعل على صيغة (فُعِل) لا يسوّغ للنحاة الأوائل تقديمه كشرط أساسي لهذا النوع من التراكيب (التراكيب المبنية لغير الفاعل)، لأن نفس الصيغة (فُعِل) قد تستعمل لمعاني مختلفة منها ما لا يتضمن أي دور دلالي منزوع، وهي تكون بنية للأفعال الساكنة مثل "مرض" و"قبح"، ومنها ما يتضمن دورا دلالياً منزوعا بصفة دائمة، مثل بنية الأفعال الملازمة لبناء غير الفاعل، مثل "زكم الرجل"، والتي يأتي منها المعلوم والمجهول، وهي بنية الأفعال العاجية المبنية لغير الفاعل، والتي يمكن أن تتضمن دورا دلالياً منزوعا.

ب. الخصائص التركيبية:

لقد دحض الفاسي الفهري الشروط التركيبية التي وضعها النحاة القدامى للتراكيب المبنية لغير الفاعل وهي:

1. أنه بناء لمفعول.

2. أن المفعول يحلّ محلّ الفاعل ويجري عليه كثير من أحكامه.

3. أن الفاعل لا يذكر في المبنية للمجهول.

واقترح أن لا يكون الفاعل محذوفا بالضرورة، وأن يكون منزوعا، فهو لا يرتبط بالفعل نحويا ولا يشكّل حدّا من حدوده، فهو "فاعل عاطل" لكنه يبقى مرتبطا به دلالياً بواسطة (رابط حرفي) أو بالترك (رابط إعرابي).

1. أمر الحاكم زيدا أن يخرج.

2. أمر زيد من الحاكم أن يخرج.

تم نزع الفاعل (الحاكم) في الجملة الأولى، وربطه بواسطة الحرف (من) بالفعل لما بني الفعل لغير الفاعل، وقد ينزع الفاعل بالترك، أي بدون واسطة لفظية تربطه بالفعل مثلما توضحه الجملتان الآتيتان:

6. منح محمد هندا كتابا.

7. مُنحت هندٌ Ø كتابا.

أما احتفاظ غير الفاعل بالحركة الإعرابية (الرفع)، فتفسره قاعدة الربط الإعرابي النحوي والتي اقترحها في مقارنته لظاهرة الإعراب، والتي تفرض ربط الرفع والجر بأعلى دور محوري، في حين يستأثر النصب بربط الأدوار المحورية السفلى، والقاعدة التي تنطبق على البناء للفاعل هي قاعدة الربط بالرفع، وتتسحب كذلك على البناء لغير الفاعل.

حيث يرتبط الفاعل في صيغة البناء للفاعل بالرفع، باعتباره يمثل أعلى دور محوري، ووظيفته النحوية الفاعل، أما الفاعل الأصلي في البناء لغير الفاعل فسيكون منزوعا إما بالحذف أو بالترك، ويبقى أعلى دور محوري مرفوعا متبنيا الوظيفة النحوية للفاعل الأصلي وهي الفاعل، عندما أخذ مكان الفاعل الأصلي وأخذ إعراب الرفع بصرفه (تظ)، من منطلق أن التطابق هو الذي يعمل الرفع في الفاعل، ويمكن اختصار أوجه الشبه والاختلاف بين الصيغتين من خلال الجدول الآتي:

جدول (12): الفرق بين صيغة البناء للفاعل وصيغة البناء لغير الفاعل عند عبد القادر الفاسي الفهري.

صيغة البناء لغير الفاعل	صيغة البناء للفاعل
1. الفاعل الأصلي منزوع (لا يشكل حدًا من حدود الفعل)	1. الفاعل أصلي (وحدّ للفعل).
2. أخذ غير الفاعل مكان أعلى دور محوري.	2. أخذ الفاعل أعلى دور محوري.
3. أخذ إعراب الرفع بصرفه (تظ).	3. مربوط بالرفع بصرفه (تظ).
4. أخذ المكون الجديد وظيفته النحوية الفاعل.	4. وظيفته النحوية (فاعل)

وكما تسلم فرضية عبد القادر الفاسي الفهري الجديدة التي اقترحها في "البناء الموازي" بالتحليل التركيبي للكلمات- كما سبقت الإشارة- والتي أقرّ من خلالها «بأن بعض القواعد التركيبية التي تولد المركبات والجمل قد تضطلع أيضا ببناء الكلمات»¹، فإن هذه الفرضية أيضا تسلم بأن بعض الجذور لا تترث السمة المقولية إلا عندما تدخل في التركيب، وتأخذ الإسقاطات الوظيفية (الزمن- الوجه- التطابق)، وفق خطوات من أسفل الشجرة إلى أعلاها. ولهذا فإن الفاعل المحوري في البناء لغير الفاعل، ووفقا لهذه النظرية، ليس له موقع محوري اعتيادي كما في الفرضية المعجمية، وإنما يولد في مكان مختلف عن المكان الذي يولد فيه الفاعل الاعتيادي، ويشكل مقولة ضميرية فارغة ذات تأويل مبهم، تسمى "ضم" في البناء لغير الفاعل القصير، كما في قولنا: قُطع الحبلُ، أو ملحق في مكان الفضلات الملحقات، حيث يولد في هذا المكان ملحق حرفي يحقق الموضوع الضمني للفاعل، نحو قُتِلَ بالمسدس.²

أما المجهول في البناء لغير الفاعل، فهو محمول جهي يتمثل في العلامة الصرفية []، وتشكل هذه اللاصقة محمولا صرفيا له خصائص تكون الخصائص الأساسية للفعل المحوري المبني لغير الفاعل، وقد جعل عبد القادر الفاسي الفهري من هذه اللاصقة [] رأسا إسقاطيا تركيبيا منفصلا عنونه بجهة البناء (Vasp) وهو إسقاط مغاير لإسقاط الزمن (و/ أو تط).

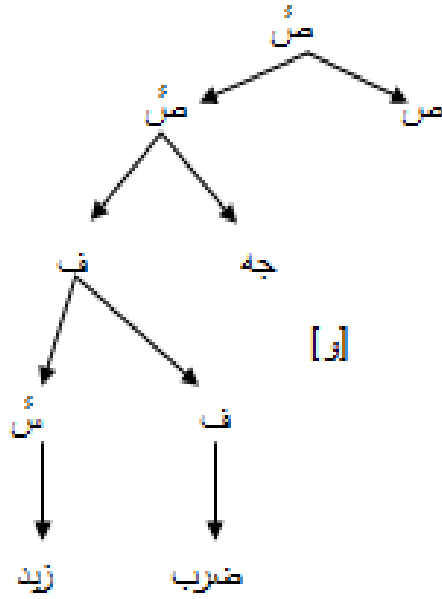
ولهذا المحمول الجيهي بنية محورية تأتلف مع البيئة المحورية المذكورة فقط، بحيث لا يكون الدور الخارجي في أي تشجيرة إلا عاطلا.³

وبناء على هذا التصور، تأخذ جملة مثل "ضرب زيد" البنية الصورية الآتية:

¹ عبد القادر الفاسي الفهري، البناء الموازي، ص ص 180- 189.

² المرجع نفسه، ص ص 180- 189.

³ المرجع نفسه، ص 177.



ويشترك مع الصيغة المبنية لغير الفاعل تراكيب أخرى غير الفعل، وهي الصفة (أسماء المفعولين) والمصادر، فإذا كان المبني لغير الفاعل في (ضرب) فعلا متصرفا، فإن الصفة في (لا حبل مقطوع) تتصرف داخليا تصرف الفعل، وبنيتها المحورية هي عينها الفعل الموازي لها¹، بالإضافة إلى اتفاقهما إعرابا، ويظهر ذلك من المثالين الآتيين:

1. الرجل مسلوب ماله بالقوة.

2. سلب الرجل ماله بالقوة.

فالحمل في (1) يسند إعرابا إلى المفعول (2) تماما كما هو الحال مع الحمل في (2)، والفرق بين البنيتين هو فرق خارجي فقط على المستوى الأعلى للبنية، فإسناد الإعراب إلى المفعول في التركيب (اسم مفعول، والمصدر) دليل على فعليتهما، وأما تلقيهما الإعراب فهو شرط كاف للدلالة على اسميتهما خارجيا، خلافا للمركبات الفعلية، وهو الاختلاف الذي يظهر على مستوى البنية الصرفية، «فالفعل المتصرف إسقاطه ص2 الحلمي (أي ز2

¹ - المرجع السابق، ص178.

وتط2 الحملين) والصفة إسقاطها ص2 المركبي (أي تط غير الفعلي وبدون زمن)، والمصدر إسقاطه حد2»¹

أما العنصر "زيد" فهو لا يتلقى الرفع بنيويا من المحمول، لأن المحمول المحوري ليس له فاعل محوري، وعلى افتراض أن وسم الفاعل يكون محوريا ووسم المفعول يكون إعرابيا، فإن اللاصقة لا تسند الإعراب إلى فضلتها، ولهذا فإن المركب الاسمي المنتقل إلى مخصص فعل لا يرسو هناك ليتلقى الإعراب وإنما ينتقل إلى مخصص (جه) ليتلقى إعراب الرفع من الزمن.

وبناء على نظرية "هكينبتم" (Higginbotham) التي تبناها عبد القادر الفاسي الفهري²، لإشباع الأدوار المحورية للمحمول، والتي تتم وفق «ثلاث آليات مختلفة هي "الوسم المحوري" (Theta making)، والتعيين المحوري (Theta identification)، والربط المحوري (Theta binning)»³ فإنه:

1. يتم على مستوى الوسم المحوري إفراغ الأدوار الدلالية في الكلمات ذات المحتوى المحوري التام، مثل جذور المعجم (ضرب).

2. يتم على مستوى التعيين المحوري إفراغ الأدوار الدلالية في الكلمات ذات المحتوى المحوري الشبه تام، مثل الكلمات الصرفية (ـُ).

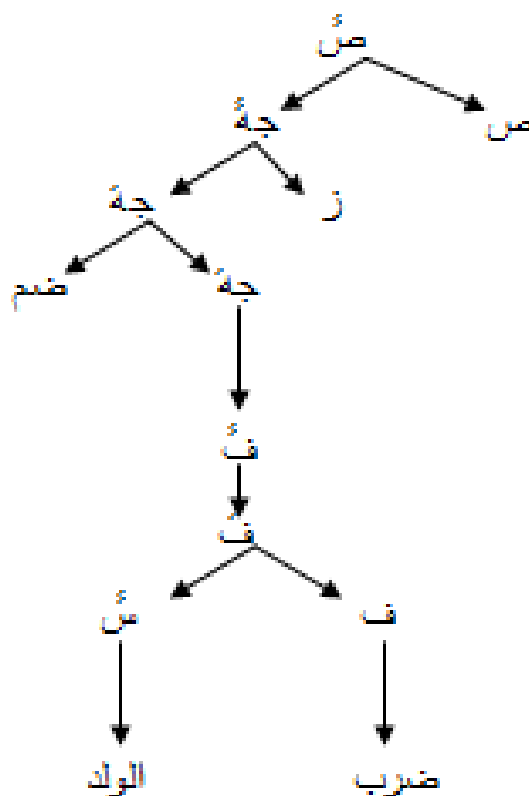
3. على مستوى الربط المحوري يتم توحيد أدوار اللاصقة مع أدوار المحمول المحوري، وبعد تفريغه يشبع في أعلى الشجرة، عن طريق الربط المحوري الذي يربطه بالزمن (ضرب الولد) كما يظهر في البنية الآتية:⁴

¹ - المرجع السابق، ص179.

² - المرجع نفسه، ص ص192، 193.

³ - المرجع نفسه، ص26.

⁴ - ينظر، المرجع نفسه، ص ص193 - 195.



خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لقضيتي الرتبة والدلالة في النظرية التوليدية التحويلية في هذا

الفصل تمكنا من تحصيل النتائج الآتية:

- اتجه البحث في رتبة الجملة العربية وفق آليات المنهج التوليدي التحويلي في مناح شتى، فمن الدارسين من طبق النموذج التوليدي التحويلي كما هو على الجملة العربية، فتبنى بذلك نمط الرتبة الأصلية للجملة الانجليزية، والتي تأخذ رتبة (فا+ ف+ مف)، ولذلك كانت الجملة الاسمية هي الأصل الذي تتفرع عنه بقية البنى التركيبية بما فيها البنية الفعلية في بدايات درس التوليدي العربي، ومنهم من حاول تكييف نموذج تشومسكي مع طبيعة الجملة العربية، وانتهى إلى أن الجملة الفعلية هي التي تمثل بنية أصلية للجملة العربية، أي أن البنية العميقة للجملة العربية هي من قبيل نمط (ف+ فا+ مف).

- تطور الدرس التوليدي التحويلي عند العرب أدى إلى القول بازدواجية الرتبة، أي أنها من نمط (ف+فا+مف) و(فا+ف+مف)، مثلما ذهب إلى ذلك مازن الوعر والفاسي الفهري.

- شعور مازن الوعر بضرورة إقامة جسور التواصل مع البحث النحوي العربي جعله يعدل عن الآراء التي اتخذها التوليديون العرب جزافاً في حقّ الجملة العربية، الأمر الذي دفعه للقول بازدواجية الرتبة في البنية العميقة بناء على معيار الصدارة وهو المعيار الذي اعتمده النحاة الأوائل، في مقابل معيار الوسيط الذي استمده عبد القادر الفاسي الفهري من النظرية الوسطية، حيث أصبح وسيط الاسمية المعيار الأساسي الذي تحدّد على أساسه رتبة عناصر الجملة في اللغة العربية، فإذا أخذ الوسيط قيمة موجبة؛ أي كان التطابق اسمياً، أخذت الجملة نمط (فا+ف+مف) في الترتيب؛ أما إذا أخذ الوسيط قيمة سالبة وكان التطابق غير اسمي أخذت الجملة نمط (ف+فا+مف) في الترتيب.

- وبناء على تعدّد قيم الوسيط الواحد، بحيث يمكن أن يأخذ الوسيط الواحد، قيمة موجبة أو قيمة سالبة، أو قيمة غير موسطة أصبحت الجملة العربية تتخذ رتبة حرّة تتعدّد فيها الرتب الممكنة للفعل والفاعل والمفعول في النماذج الأخيرة لعبد القادر الفاسي الفهري.

- وإن اتفق التوليديون على نمط واحد للجملة العربية كما رأينا مع بعض الباحثين، فإن ذلك لا يدل أبداً على أنهم تبناوا نفس النموذج في التعامل مع الجملة، إذ لم تختلف المنطلقات المنهجية بين باحث وآخر فحسب، بل إن الباحث الواحد فيهم يتخذ لنفسه أكثر من نموذج واحد فيصل إلى عدة أنماط يقول بها هو وحده، الأمر الذي يوحى بعدم الانسجام بين النظرية واللغة موضوع الدراسة، فقد تتحد النماذج وتختلف النتائج، وقد تتحد النتائج وتختلف النماذج.

- عنيت النظرية التوليديّة التحويلية بقضية المعنى وحرصت على أن تتخذ له مكانة في كل نموذج جديد من نماذجها، بدءاً من فتح جهازها التوليدي على منطقة البنية العميقة، إلى تعميق المكون الدلالي ليتحوّل من مجرد مكون تفسيري مسؤل عن تفسير البنية العميقة في

الدلالة التأويلية، إلى مكون توليدي مسئول عن توليد بنية عميقة تشكل تمثيلاً دلالياً في الدلالة التوليدية، واستمرت التوليدية في توسيع مكانة المعنى شيئاً فشيئاً حتى صار يشتق من البنية السطحية وليس فقط من المؤشر النسقي أو من التمثيل الدلالي.

- واكب التوليديون العرب تطورات النظرية التصنيفية بداية من نظرية فيلمور التي قامت على قانون اختصار القوانين، وافترض عناصر محدّدة للجوهر الجملة وهي: (فعل، محور، مفعول به، مكان، أداة، فاعل)، وهو ما جعل محمد علي الخولي يقرّ بنية واحدة للجملة العربية وهي البنية الفعلية، بالرغم من وجود بعض التراكمات لا تحتوي على فعل.

- غير مازن الوعر وجهة الدراسة إلى مسار آخر حاول من خلاله تأليف نظرية لسانية عربية تحتفظ بطابع البحث النحوي العربي وتفيد في الآن نفسه من علمية اللسانيات الحديثة في ضبط قوانين اللغة العربية مستفيداً من نظرية ولتركوك المتطورة عن نظرية فيلمور.

- يمكن القول أن نظرية مازن الوعر هي نظرية تراثية بالدرجة الأولى، استفاد الباحث فيها من التراث النحوي العربي من عدة جوانب؛ حيث استعار مقولة الإسناد وبنا عليها تصنيفه للجملة العربية إلى اسمية أو فعلية بناء على نوع المسند إليه، وأضاف ركن الأداة" (أد) الذي يقوم بدور العامل في الجملة العربية، وتحدث عن مستوى لساني أعلى يحكم الإسناد والأداة وهو الكلام (ك)، ومن أجل التفسير الداخلي للدلالي للجملة العربية الخاضعة لقوانين التقديم والتأخير، أفاد من "عبد القاهر الجرجاني"، وتنبّه إلى أن "اسم الفعل" قد يأخذ نفس الوظيفة النحوية والدلالية للفعل، في حين لم يأخذ من النظرية التصنيفية إلا الأدوار الدلالية.

- لم تعد البنية الدلالية للجملة العربية في الفرضية المعجمية الجديدة التي اقترحها عبد القادر الفاسي الفهري تستخلص من الأدوار الدلالية التي تتسبب للمكونات، وإنما أصبح نظام المعجم يعمل جنباً إلى جنب مع النظام النحوي، ويظهر هذا الارتباط والتكامل بين النظامين خاصة في المرحلة الثانية من بناء الجملة العربية، أين يتحد النظامان في تخصيص البنية الوظيفية بالصورة الدلالية المناسبة.

- لم يعد الفعل بحسب الفرضية المعجمية الوظيفية هو المتحكم الوحيد في تحديد البنية الحملية، وإنما يتفاعل النظام التركيبي مع النظام الدلالي والصرفي في تخصيص الأفعال بالحمولة الدلالية المناسبة والتي تبنى على أساسها عملية إسناد الأدوار الدلالية للموضوعات.

- لم يستقل المعجم عن التركيب في تحديد البنية الحملية للجملة كما لم يستقل عنه في تحديد الكلمة عند عبد القادر الفاسي الفهري، لأن بناء الكلمة يمكّن من بناء الجملة، وكذلك العكس.



الفصل الثالث: أثر الاتجاه الوظيفي واللسانيات النسبية في تجديد النحو العربي

مدخل: اللسانيات العربية من البنيوية إلى الوظيفية

المبحث الأول: أثر الاتجاه الوظيفي في تجديد النحو العربي

1. منطلقات اللسانيات الوظيفية ومبادئها العامة

2. تطور اللسانيات الوظيفية

3. بنية الجملة العربية ودلالاتها في اللسانيات الوظيفية

1.2 دلالة الجملة العربية في اللسانيات الوظيفية.

2.3 رتبة الجملة العربية في اللسانيات الوظيفية.

المبحث الثاني: أثر اللسانيات النسبية في تجديد النحو العربي

1. الأساس الابستمولوجي للسانيات النسبية

2. المبادئ المقومة للنظرية في اللسانيات النسبية

3. بنية الجملة العربية ودلالاتها في اللسانيات النسبية



مدخل: اللسانيات العربية من البنيوية إلى الوظيفية

لقد أغفل تشومسكي المكون التداولي، فلم يراع حدود الفهم لدى المتكلمين والتي تتحكّم إلى حدّ كبير في مستوى مقبولية الجملة إلى جانب العلاقات الدلالية التي تربط بين مكوناتها، بل قد يتفوق التداول على سلمية تشومسكي في تفسير الجملة دلاليًا، فقد تتحرف الجملة بشكل كبير ومع ذلك تُحقّق درجة فهم أكبر من الجملة التي يكون مستوى درجة انحرافها أقل.¹

اهتم تشومسكي بالمتكلم لكنه أخرج من السياق العام والعلاقات المتشابهة التي تحكمه حينما قصر اهتمامه على الجانب الذهني العصبي لدماغ المتكلم، أما المستقبل فنقتصر مهمته في إنشاء معيار المقبولية لذلك النسق.²

إذا كانت اللغة واحدة من أنظمة التواصل لدى سوسير، وإذا كان سورل (searl) يسلّم بأن اللغة نسق من الأنساق التواصلية بامتياز، يستحيل دراسة بنيتها النسقية بمعزل عن وظيفتها التواصلية، فإن تشومسكي لا يرى وظيفة أخرى خارجة عن الوظيفة العامة للغة، وهي وظيفة التعبير عن الفكر الإنساني.³

لا شك أن منهج سورل يختلف عن منهج تشومسكي في دراسة اللغة، فالأول يفسح مجالاً واسعاً لجانب التواصل في نظريته التداولية من منطلق أن البنية اللغوية ترتبط ارتباطاً قوياً بالوظيفة التي تؤديها وهي التواصل، بينما تنفصل بنية اللغة على الوظيفة التي تؤديها في نظرية تشومسكي، ولعلّ هذا الاختلاف بين الباحثين راجع إلى اختلاف الموضوع الذي سطره كل من الباحثين

¹ - عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص70.

² - رايص نور الدين، نظرية التواصل واللسانيات الحديثة، ص184.

³ - المرجع نفسه، ص185.

وإن كان الموضوع واحداً، عند الباحثين، من حيث مادّة البحث وهي اللغة، إلا أنه ليس واحداً من حيث المستوى الذي اختاره كل من سورل وتشومسكي، حيث يبحث سورل في اللغات الشعريّة رغبة في تفسير طاقاتها الانجازيّة وقياس مدى تأثيرها على المتلقي، من منطلق أن الفعل الكلامي (speech act) كما حدّده أوستين¹ ثلاثة أقسام:

فعل الكلام (locution):² مجرد إصدار لإشارات صوتيّة حسب سنن اللغة الداخلية³، وهو فعل التلفظ بصيغة ذات صوت محدّد وتركيب مخصوص ودلالة معيّنة⁴، وما تؤدّيه من دلالات محدّدة بمعزل عن السياق التداولي الذي أنجزت فيه.

قوة فعل الكلام (illocution):⁵ هو ما يتضمّنه القول اللفظي من أفعال إنجازية حقيقية « إنجاز لقوة فعل الكلام أي إنجاز فعل في حال قول شيء ما »⁶، وهو فعل تواصلية تؤدّيه الصيغة التعبيريّة في سياق ما⁷ كالسؤال والتأكيد والتحذير... وغيرها من الأفعال الإنجازيّة التي تؤدّوها الأقوال.

¹ - طوّر أوستين نظريّة أفعال الكلام عن سيرل، وبيّن المفهوم الحقيقي للكلام باعتبار ما يؤدّيه من دلالات في سياق التلفظ، يقول: « وإن فعل « التكلم بشيء ما »، بالمعنى الواسع لهذا المركب إنما أسميه بل أمنحه هذا اللقب وهو إنجاز فعل الكلام (Locutionary act)، ومن هذا السياق فإن دراسة العبارات المتلفظ بها هي في الحقيقة، ولنفس السبب دراسة أفعال الكلام وإن شئت قلت دراسة الوحدات الشاملة لعناصر التكلّم (speech) ». (أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، تر: عبد القادر قنيني، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991م، ص115).

² - المرجع نفسه، ص122.

³ - فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر حباشة، دار الحوار، سورية، ط1، 2007م، ص59.

⁴ - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، والدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998م، ص260.

⁵ - أوستين، تر: عبد القادر قنيني، نظرية أفعال الكلام، ص122.

⁶ - المرجع نفسه، ص120.

⁷ - طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص260.

أثر القول/لازم فعل الكلام(perlocutionary)¹: وهو ما يحدثه الفعل اللاقولي من تأثيرات ونتائج في المخاطبين، «فأن نقول شيئاً ما قد يترتب عليه أحياناً أو في العادة حدوث بعض الآثار على إحساسات المخاطب وأفكاره وتصرفاته، كما يستلزم ذلك لوازم ونتائج قريبة تؤثر على المتكلم»².

أما تشومسكي فمجال دراسته محدّد في المستوى الأوّل من مستويات الكلام، وهو إلى جانب ذلك لا يبحث في اللغة كأفعال (مستوى الأداء) كما يبحث سورل، وإنما يبحث في اللغة كقدرة (مستوى الكفاءة اللغوية) قبل أن تتحوّل إلى أفعال لغوية على مستوى الأداء، وذلك لأن تشومسكي يهدف إلى وضع قواعد للغة الحاسوبية بعد تفسير اللغات البشرية من خلال معرفة طريقة عمل بنية العقل البشري.

فإذا كان الهدف العلمي لنظرية تشومسكي هو معرفة بنية العقل البشري وطريقة عمله من زاوية لسانية، فإن الهدف التكنولوجي الذي تسعى إليه هو بناء حاسوب يحاكي قدرات الكائن البشري اللغوية، وتوظيفه في مجالات تطبيقية متعدّدة³، وهذا ما يفسر مسار التوليدية التوليدية في دراسة اللغة والذي يتخذ مجالاً مغلقاً، ينحصر في مستوى اللغة الداخلية، ذلك لأن الآلة لا تتعامل سوى مع أصوات، وكلمات، وتراكيب معزولة عن سياقاتها الخارجية، بالإضافة إلى بعض أشكال المعنى المتعلقة "بالصور" و"النماذج" و"الأوضاع"⁴.

فالأول يتعامل مع اللغة كمادّة حيّة تنجز الأعمال وتمارس التأثير، بينما يتعامل الثاني مع اللغة كمادّة عضوية أو كآلة يخضع نظامها للبرمجة العقلية بنفس الطريقة التي تخضع

¹ - أوستين، نظرية أفعال الكلام، تر: عبد القادر قنيني، ص ص120، 122.

² - المرجع نفسه، ص121.

³ - ينظر، حافظ إسماعيلي علوي ومحمد ملاح، قضايا إستيمولوجية في اللسانيات، ص102.

⁴ - ينظر، المرجع نفسه، ص104.

لها تراكيبها في البرمجة الآلية الحاسوبية، وهذا ما جعل النحو التوليدي نسقا صورياً مستقلاً عن التأويلات والتفاسير الوظيفية.

فإذا كانت المعرفة اللغوية في التوليدية التحويلية مستقلة عن الإنسان مخزنة في ذلك الجزء العضوي منه (العقل البشري)، فإن المعرفة اللغوية المخزنة في العقل في التداولية تخضع لفاعلية المتكلم، وما يمكن أن يضيفه على اللغة من تكوينه (المجتمع - الثقافة - النفس...)، ويتضح الفرق بين التصورين من المعادلة الآتية:

المعرفة اللغوية = عقل ← في اللسانيات التوليدية التحويلية

المعرفة اللغوية = عقل + ملابسات خارجية ← في اللسانيات التداولية

وهو المنحى الذي سارت عليه كل من لسانيات أحمد المتوكل الوظيفية ولسانيات محمد الأوراعي النسبية، حيث يقول محمد الأوراعي: «لا أحد ينكر وظيفة اللغة التواصلية إلا بشيء من التعصب لمبادئه المنهجية المنكر بالمقابل بالضرورة المنطقية»¹.

وإذا كان تشومسكي يبحث في الكفاءة اللغوية قبل أن تتحول إلى أفعال لغوية على مستوى الأداء، وما يمكن أن يؤثر فيه من ملابسات خارجية، فإن البحث عند أحمد المتوكل ومحمد الأوراعي يأخذ منحى معاكساً، فبنية اللغة الداخلية هي نتيجة لمحددات الأصول التداولية الخارجية.

وهي الفرضية التي انطلق منها أحمد المتوكل والتي تؤكد أن «ثمة ارتباطاً مباشراً بين كل غرض تواصلية وكل خاصية من خصائص اللغة البنيوية (التركيبية أو الصرفية أو الصوتية)»²، وهو ما يثبت وجود علاقة وطيدة بين الوظيفة أو الغرض التواصلية الذي يفرضه الاستعمال وبين بنية اللغة التي يتحكم في إنتاجها وضع تخابري معين، وهذا ما عبر عنه أحمد المتوكل قائلاً: «أما حسب المقاربة الوظيفية فإن اللغة أداة تُسَخَّر لتحقيق التواصل

¹ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص 47.

² - أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص 54.

داخل المجتمعات البشرية من هذا المنظور، تعدّ العبارات اللغوية، مفردات كانتاً جملاً، وسائل تستخدم لتأدية أغراض تواصلية معينة وتقارب خصائصها البنيوية على هذا الأساس¹.

فمثلاً يقتضي الوضع التخابري الذي يتساوى فيه المتكلم والمخاطب البنية التركيبية الآتية: (ناولني الملح من فضلك)، بينما تختلف بنية التركيب نفسه بمجرد تغير الوضع التخابري الذي قيلت فيه، كأن يكون المتكلم أقل درجة من المخاطب فيلجأ إلى استعمال التعبير الآتي: (هل تستطيع أن تناولني الملح من فضلك)، أما إذا كان المتكلم أعلى درجة فإنه سيكتفي بالعبرة الآتية: (ناولني الملح أو الملح)².

والوصف عند محمد الأوراعي أيضاً لا يقف عند حدود العلاقات الداخلية التي تحكم اللغة بل يتجاوزها إلى العلاقات الخارجية التي تحكمها، وهي مجموعة الأصول التداولية التي تتحكم في الوظائف التداولية للتركيب، وقد وضّح محمد الأوراعي هذه العلاقة، محدداً مفهوم الأصل التداولي قائلاً: «بحكم علاقة التعدية بين الأصل التداولي والوظيفة التداولية يجب أن يكون تحديد أحدهما تحديداً بالمماثلة للآخر، عند تحديد الأصل التداولي يمكن القول، إنه العلاقة (ع) بين المتخاطبين، يثيرها المخاطب (خ) ويستجيب لها المتكلم (ك)»³ ويمثل لهذه العلاقة بالصيغة الآتية:

ك² ع خ¹.

وهي التركيبية التي يتوقف عليها نجاح العملية التواصلية، والتي عبّر عنها أحمد المتوكل بالترسيمة الآتية⁴:

¹ - المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص 20.

² - ينظر، المرجع نفسه، ص 22.

³ - المرجع نفسه، ص 49.

⁴ - المرجع نفسه، ص 28.

متكلم ← خطاب ← مخاطب
إنتاج
تأويل

وقد فسّر محمد الأوراعي بناء على ما يمكن أن تؤديه الأصول التداولية من وظائف على مستوى اللغة العربية كثيرا من الظواهر اللغوية، من بينها ظاهرة الرتبة في اللغات التوليفية التي تتمثل عواملها في مجموعة من الأصول التداولية تتحكم في موقع المكونات التركيبية، كما تمكن الأوراعي بفضل هذه الأصول من تفسير الكثير من المسائل المتعلقة بكيفية تراكب عناصر متّحدة إحصائيا متباينة مقوليا، كمرآبة الاسم الظاهر للضمير، ومرآبة الضمير للعلامة، كما مكنه المبدأ التداولي أيضا من التفريق بين الحذف والشغور البنيوي.¹ وبناء على ذلك تتميز الأصول التداولية عند كل من أحمد المتوكل ومحمد الأوراعي بأنها قوانين كلية تشترك فيها كل اللغات، وذلك لأنها تتشكل من مجموعة احتمالات محصورة، يمثل كل احتمال منها علاقة ممكنة بين متخاطبين يقبل هذا الاحتمال أن يتحوّل إلى أصل تداولي تشكله جملة محصورة من الاحتمالات الفرعية قد لا تقبل التفرع إلى احتمالات أخرى.²

وبهذا تكون اللسانيات العربية قد انتقلت من الدراسة البنيوية للغة والتي تعنى ببنية اللغة وتدرسها دراسة داخلية بعيدا عن السياقات الخارجية المتحركة فيها، إلى الدراسة الوظيفية للغة والتي تعنى باللغة كأداة تواصل، تتشكل بنياتها التركيبية بمقتضى مجموعة من المقامات الناتجة عن مجموعة العلاقات الممكنة بين المتخاطبين.

¹ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص 48.

² - المرجع نفسه، ص 49، 55.

المبحث الأول: أثر الاتجاه الوظيفي في تجديد النحو العربي

تطور درس اللساني الحديث بظهور الاتجاه الوظيفي، والذي ساهم إلى حد كبير في تعميق البحث في الجملة العربية، خاصة من الجانب الدلالي للجملة، حيث لم يعد المعنى يشتق من البيئة اللغوية للجملة فقط سواء من البنية السطحية أو من البنية العميقة، وإنما اهتم النحو الوظيفي بما يرتبط بهذه البنية من ملاسبات تتحكم إلى حد كبير في اشتقاق الجملة، ولذلك كانت العناية بالكفاية التواصلية إحدى أهداف الاتجاه الوظيفي وذلك من أجل تحقيق كفاية تفسيرية عجزت التوليدية التحويلية عن تحقيقها بسبب استبعاد الوظيفة الأساسية للغة وهي "التواصل".

1. منطلقات اللسانيات الوظيفية ومبادئها العامة:

النحو الوظيفي نظرية غربية نشأت مع سيمون ديك (*Simon Dik*)، المؤسس الأول لها، وتبناها في العالم العربي أحمد المتوكل، وترجع أصولها إلى البلدان المنخفضة وبالذات إلى مدينة " أنستردام " الهولندية، طمح سيمون ديك منذ الثمانينات أن تصير هذه النظرية بديلا عن النظرية التوليدية التحويلية، بعدما صارت الوريث الشرعي للنظريات النحوية الوظيفية التي سبقتها¹ مثل نظرية (التركيب الوظيفي) لـ أندري مارتيني (*André Martinet*) ونظرية (النحو النسقي) لـ هاليداي (*Fred Halliday*)²

نشأت هذه النظرية لتستطرد القصور الذي وقعت فيه البنيوية والتوليدية التحويلية على حد سواء من إهمال للقدرة التواصلية للغة، والتي تتكون من: (قدرة لغوية + مقام)، بعدما كانت الدراسة داخلية ومغلقة لا تربط البنية اللغوية بالسياقات الخارجية .

¹ - يحيى يعيطيش، نحو نظرية ظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراة دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وأدائها، ص ص 42-55.

² - المرجع نفسه، ص 77.

تعد نظرية سيمون ديك النظرية الأكثر تطورا من بين النظريات النحوية المعاصرة، وذلك لأن الباحث حاول أن ينطلق من أحدث ما توصل إليه الدرس اللساني البنيوي، بما فيه الوصفي والتوليدي التحويلي، فهو اللساني الذي انطلق من النقطة التي بدأت منها وانتهت إليها اللسانيات الوصفية حينما فسحت مجالا في بحثها للغاية أو الوظيفة التي وضعت لأجلها اللغة وهي الوظيفة التواصلية التي ركز عليها سوسير في بداية تأسيسه للسانيات وبنا عليها أصحاب "مدرسة براغ اللسانية" مجمل دراساتهم للغة، أمثال "تروبتسكوي" (Troubetzkoy) و"جاكسون" (Jakobson) الذين عرفوا بتوجههم الوظيفي في دراسة الأصوات، غير أن هذه الأعمال لم تتوقف عند حدود الأصوات بل اتسعت لدراسة الجملة دراسة وظيفية بدءا من أعمال أندري مارتينييه (A. Martinet) الذي درس الجملة وفقا لمنهج مدرسة براغ إلى أعمال مالينوفسكي (Malinovski) وفيرث (Firth) وهاليداي (Halliday) الذين أخذوا اتجاهها آخرا في دراسة الجملة، حيث طوّروا أكثر من مفهوم الوظيفية الذي قامت عليه أعمال مدرسة براغ، هذا الأخير الذي ركز كثيرا على الوظائف التي تؤديها بنية اللغة فافتقى بالتحليل التجزيئي للجملة إلى مستويات صرفية وتركيبية ودلالية، وذلك حينما ربطوا بين بنية الجملة والسياق الخارجي الذي تنشأ فيه بما فيه السياق الثقافي والاجتماعي والنفسي.

سعى سيمون ديك إلى تفسير التراكيب وتجاوز ما وقع فيه الاتجاه الوصفي من نقائص بسبب سطحية الوصف، إذ لا يكفي مجرد النظر في العلاقات البنيوية التي تربط عناصر التركيب لتفسير الجملة، لذلك تجاوز هذا الباحث ما وقعت فيه اللسانيات البنيوية الوصفية في بداية الدرس اللساني الوصفي وأخذ من الوظيفية (Functionalism) التي تطورت عنها أهم مبدء من مبادئها وهو المبدأ القائل بأن الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل، فنظر في العلاقات التي تربط البنية اللغوية بالسياقات الخارجية، ولتعميق تفسير هذه العلاقة استعان بنظرية معاصرة وهي نظرية أفعال الكلام (Speech acts theory).

أما عن قوانين تفسير العلاقات الدلالية التي تربط عناصر التركيب فلا تخرج عما قدمته النظريات اللغوية المتطورة عن النظرية التوليدية التحويلية كالنحو العلاقي ونحو الأحوال، والتي أغنت البحث النحوي بمجموعة من الأدوات الإجرائية التي تحقق للنحو غايته من البحث في العلاقات الدلالية، وذلك بالنظر إلى ما يتطلبه الفعل من أدوار دلالية يفرضها على حدوده وموضوعاته.

وبمجموع هذه العلاقات التي جمعتها نظرية سيمون ديك الوظيفية في نظرية واحدة، وهي العلاقات الدلالية، والعلاقات النحوية، والعلاقات التداولية التي تحكم أي لغة من اللغات البشرية ولا تستغني عنها تتحقق كفاية وصفية وتفسيرية للجملة عند سيمون ديك، لذلك رأى أحمد المتوكل أن نظرية النحو الوظيفي هي من أكفأ النظريات وأكثرها قدرة على الاستجابة للمعطيات، يقول أحمد المتوكل: «يعتبر النحو الوظيفي (Functional grammar) الذي اقترحه سيمون ديك في السنوات الأخيرة، في نظرنا، النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة ولمقتضيات «النمذجة» للظواهر اللغوية من جهة أخرى كما يمتاز النحو الوظيفي على غيره من النظريات التداولية بنوعية مصادره. فهو محاولة لصهر بعض مقترحات نظريات لغوية (النحو العلاقي) (Relational grammar) نحو الأحوال (Case grammar) «الوظيفية» (functionalism) ونظريات فلسفية «نظرية الأفعال اللغوية» (Speech acts theory) خاصة) أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوغ حسب مقتضيات النمذجة في التنظير اللساني الحديث»¹

ولهذا تبني أحمد المتوكل نظرية سيمون ديك اللسانية في مشروعه اللساني الذي بدأه عام 1975م ووجده إطارا منسوبا للاشتغال على الجملة العربية.

¹ - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985م، ص9.

رأينا في مبحث اللسانيات الوصفية كيف انتقل المنهج الوظيفي في دراسة الجملة العربية إلى اللسانيين العرب المحدثين، خاصة منهج فيرث (Firth) اللساني مؤسس المدرسة النسقية، وكان أحسن من تبناه وبناه عليه نموذجا نحويا عربيا تتحد فيه البنية بالوظيفة التواصلية للغة هو "تمام حسان" بالرغم من سطحية بعض النتائج والآراء بسبب سيطرة المنحى الوصفي اليسيري على البحث.

إن النجاح المعتبر الذي حققه تمام حسان في دراسة الجملة العربية بسبب تبنيه للمنحى الوظيفي في دراسة الجملة العربية، أدى إلى ظهور العديد من المحاولات التي تصب في هذا الاتجاه، وبالرغم مما حاول اللسانيون العرب المحدثون تقديمه من دراسات تقارب بين هذا المنهج الوظيفي الغربي الحديث وبين المنهج اللغوي العربي الذي تجلت فيه كثير من ملامح الاتجاه الوظيفي، إلا أن ظهور اتجاه وظيفي عربي قائم بذاته لم يظهر إلا مع جهود أحمد المتوكل الذي تبنى فرضية سيمون ديك وطعمها بقوانين وقواعد لغوية عربية، مستنبطة من النحو والبلاغة وأصول الفقه التي تمثل مصدرا للاحتجاج.¹

اختلفت مصادر وأهداف البحث اللساني الوظيفي - كما رأينا - لذلك تغيرت مبادئ الدراسة عما كانت عليه في النحو الوصفي والتوليدي التحويلي، وتبنى النحو الوظيفي بناء على ذلك مبادئ خاصة به رسمت حدوده المنهجية والتنظيرية، وهي مبادئ عرض لها المتوكل في كتاباته اللسانية، أهمها:

¹ - ينظر، أحمد المتوكل، الخطاب المتوسط، مقارنة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، منشورات الاختلاف، الجزائر، دار الأمان، الرباط، ط1، 2011م، ص9.

أ. الوظيفة الأساسية للغات الطبيعية هي التواصل:

ينظر النحو الوظيفي للغات الطبيعية من جهة ما تؤديه من وظيفة تواصلية وهي الوظيفة الأصل التي توّول إليها جميع الوظائف الفرعية التي تؤديها اللغة.¹ ويعني هذا أن النظرية النحوية الوظيفية، تتدرج ضمن الأنحاء الوظيفية التي تربط بين البنية اللغوية ككل (البنية الصوتية، والبنية الصرفية، والبنية التركيبية)، والوظائف التبليغية المختلفة التي تؤديها، وتعد البنية من جهة أخرى انعكاساً للوظيفة التبليغية للغة، فهي التي تسهم في تحديد الخصائص البنيوية لأية لغة²، وهذا ما صرح به أحمد المتوكل قائلاً: «أن النحو الوظيفي يسعى إلى أن يكون نظرية لسانية تُوصف اللغات الطبيعية في إطارها من وجهة نظر وظيفية أي من الوجهة النظرية التي تعتبر الخصائص البنيوية للغات محدّدة (جزئياً على الأقل) بمختلف الأهداف التواصلية التي تُستعمل اللغات لتحقيقها.»³

ولأجل هذا افترضت نظرية النحو الوظيفي أن اشتقاق الجملة يتم من المستوى الدلالي التداولي إلى المستوى الصرفي والتركيبية، ومعنى ذلك أن المستوى الصرفي التركيبي أصبح تابعا للمستوى الدلالي التداولي.⁴

ب. موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية (Communicative competence) للمتكلم - المخاطب:

¹ - ينظر، أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية المقارنة: دراسة في التتميط والتطور، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ودار الأمان، الرباط، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2012، ص25، وأحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص13.

² - ينظر، أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، دط، 1993م، ص ص 9 - 10.

³ - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص ص 10 - 11.

⁴ - ينظر، أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، 2001م، دط، ص ص 41 - 44، وينظر، أحمد المتوكل، الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، 2003م، ط1، ص60.

أصبحت قدرة المتكلم في نظرية النحو الوظيفي "قدرة تواصلية"، تتكون، إلى جانب القوانين التركيبية والدلالية والصوتية، من قوانين تداولية تمكن مستعمل اللغة من إنتاج وتأويل عبارات لغوية بحسب ما تقتضيه طبقات مقامية معينة، قصد تحقيق أهداف تواصلية محددة¹.

ولهذا لم تعد وظيفة اللساني تنحصر على وصف القوانين الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية فحسب وإنما تتجاوزها إلى ضرورة معرفة القوانين التداولية إذا أراد الباحث استكمال البحث في القدرة التواصلية.

ج. تعتبر الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية مفاهيم أولى (Primitives)، لا اشتقاقية:

يتم بناء الجملة في النحو الوظيفي انطلاقاً من المعلومات المتواجدة في البنية الوظيفية (Functional structure)، وهي معلومات متعلقة بالوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية تشتق منها البنية المكونية (Constituent structure)، وهذا بخلاف ما يجري في الأنحاء التوليدية التحويلية التي تجعل من هذه الوظائف مفاهيم مشتقة من بنيات مركبية معينة.

وبهذا يعطي النحو الوظيفي الأولوية للوظائف على البنيات المركبية فيتنفق في ذلك مع النحو العلاقي (Relational grammar) والنحو المعجمي الوظيفي (Lexical-functional grammar) المتطوران عن النحو التوليدي التحويلي².

¹ - ينظر، متوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص15، وأحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص11.

² - وأحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص11.

د. ضرورة تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات:

تطمح نظرية النحو الوظيفي إلى تحقيق كفاية تفسيرية، تتحقق هذه الأخيرة في ثلاث أنواع من الكفايات، وهي:

أولاً. الكفاية التداولية: لا تقتصر نظرية النحو الوظيفي على رصد القوانين والقواعد التي تحكم البنية اللغوية المستقلة عن الاستعمال، وهو ما توقف عنده أصحاب الاتجاه التوليدي التحويلي في الوصف والتفسير، وذلك لأن الكفاية التفسيرية في النحو الوظيفي لا يمكن أن تتحقق إلا برصد القواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي، لأن العبارات اللغوية ليست موضوعات منعزلة بل هي وسائل تبليغية تنتمي إلى الوضع التخاطبي الذي نشأت فيه.

وبهذا لا تتحدد خصائص العبارات اللغوية إلا بتضافر النسق اللغوي ونسق الاستعمال اللذان يُحدّدان معا بواسطة السمات المرتبطة بالقصد الخصائص الصرفية والتركيبية والتطريزية¹ المرتبطة بالاستعمال.

وذلك يعني أن المكون المسئول عن تحديد هذه السمات يتخذ وضعاً قاعدياً في الجهاز الواصف، فتكون للبنية التداولية الدلالية الأسبقية في اشتقاق العبارة اللغوية على البنية الصرفية - التركيبية والبنية التطريزية².

ثانياً. الكفاية النفسية: يهدف النحو الوظيفي إلى اقتراح نماذج نحوية ذات كفاية نفسية، تعكس ثنائية الإنتاج والفهم، وتفسر كيفية إنتاج العبارات اللغوية ونطقها لدى المتكلم من جهة، وكيفية فهمها وتأويلها لدى المخاطب من جهة أخرى، ومن أجل تحقيق الكفاية

¹ يراد بالخصائص التطريزية الخصائص الصوتية.

² ينظر، أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، مكتبة دار الأمان، الرباط، ط1، 2006م، ص ص64، 65، وأحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الرباط، المغرب، ط1، 1986م، ص10.

النفسية في النظرية النحوية الوظيفية يشترط أن يتحقق في هذه الأخيرة شرطين أساسيين هما:

• استبعاد الأنحاء المشكوك في واقعتها النفسية، مثل النحو التوليدي التحويلي الذي يفترض قوانين تحويلية تحدث تغييرا بنيويا في البنية العميقة للجمل، عن طريق عمليات تقديرية لا يمكن إثباتها على مستوى الواقع النفسي، لأنها عمليات خفية تنتمي للنفس، كالحذف والتعويض والنقل...

• صياغة النحو أو النظرية النحوية الوظيفية بناء على المبدأ القائل بأن إنتاج العبارة اللغوية ينطلق من القصد إلى النطق عبر الصياغة، وفقا للترسيمة الآتية:

قصد ← صياغة ← نطق

حيث تشتق العبارة من البنية التحتية وهي بنية دلالية تداولية تتحقق صوتيا في البنية المكونية، وهي بنية صوتية - تركيبية.¹

ثالثا. الكفاية النمطية:

يسعى النحو الوظيفي إلى تقديم نظرية لسانية تكشف عن « مبادئ وقواعد ذات انطباعية واسعة النطاق»² غير أن النظرية الوظيفية لا تتبنى الكلية بالمفهوم الذي أقام عليه تشومسكي نظريته التوليدية، والذي تصوّر من خلاله نظرية لسانية عامة تتضمن نحوا كليا تتفرع عنه الأنحاء الخاصة، وذلك لما وقع فيه هذا التعميم من إسقاطات تعسفية لقوانين مبنية على معطيات بضع لغات على لغات أخرى ذات خصائص بنيوية مختلفة.

وتخليصا للبحث اللساني من مزالق الكلية، اقترح " سيمون ديك" مبداءا تميميا يراعى فيه الخصائص المتباينة للغات من جهة والخصائص المشتركة من جهة أخرى، وبناء على

¹- ينظر، أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، ص ص 66، 67.

²- المرجع نفسه، ص 68.

ذلك تقسّم جميع اللغات المتواجدة والممكنة إلى أصناف متباينة بحسب ما تشترك فيه تلك المجموعة اللغوية من خصائص تدرجها ضمن النمط الواحد.

ولذلك يذهب النحو الوظيفي إلى أن الكفاية النمطية للأنحاء لا تتحقق إلا من جانبيين: «جانب تمحيص انطباعية النظرية على أكبر عدد ممكن من اللغات المتباينة الخصائص وجانب تنميط اللغات ووضع أنحاء لكل نمط مع رصد تطورها بالانتقال داخل النمط الواحد أو من نمط إلى نمط»¹

إن تحصيل الكفاية النمطية في النحو الوظيفي يتم من جانبيين هما:

أ. **ربط تنميط اللغات بالكليات اللغوية؛** تشكل الكليات اللغوية مجموعة من المبادئ العامة التي تشترك فيها جماعة لغوية معينة، تتعلق هذه الكليات بترتيب مكونات الجملة والمركب الاسمي، وتشكل معيارا هاما في تنميط اللغات ورصد تطورها، كالتمييز بين اللغات التي تأخذ الترتيب: رأس+ فضلة، وبين اللغات التي تأخذ ترتيبا مختلفا يأخذ الشكل الآتي: فضلة+ رأس.

ب. **إحراز أكبر قدر ممكن من التجريد في صوغ المبادئ والقوانين؛** تستلزم الكفاية النمطية أن تبلغ قواعد النحو أكبر قدر ممكن من التجريد لتتنطبق على أكبر عدد ممكن من اللغات، وتسعى في نفس الوقت أن تكون أقرب من الوقائع اللغوية المقعد لها.

فالنحو الوظيفي في سعي دعوب للتوفيق بين غاية التتميط التي تستدعي أكبر قدر من التجريد، وبين أن تكون النظرية ذات إجرائية فعلية مما يقتضي الالتصاق بظواهر الأشياء.²

كانت هذه أهم المبادئ التي انطلق منها سيمون ديك وتبناها أحمد المتوكل في التأسيس لنظرية وظيفية عربية، وهي مبادئ خضعت لها النظرية في مراحلها المتطورة، سواء

¹ - المرجع السابق، ص 149.

² - ينظر، المرجع نفسه، ص ص 70، 71.

في التأسيس لنحو الجملة أو لنحو النص، ويتضح ذلك أكثر من خلال العرض الموجز لأهم المحطات التي مرّت عليها نظرية النحو الوظيفي والتي سعت من خلالها لتحقيق أكبر قدر ممكن من هذه المبادئ التي سطرّتها في مرحلة التأسيس.

2. تطور اللسانيات الوظيفية.

يُميز في نظرية النحو الوظيفي انطلاقاً من الجهاز الواصف للنظرية بين مرحلتين كبيرتين هما:

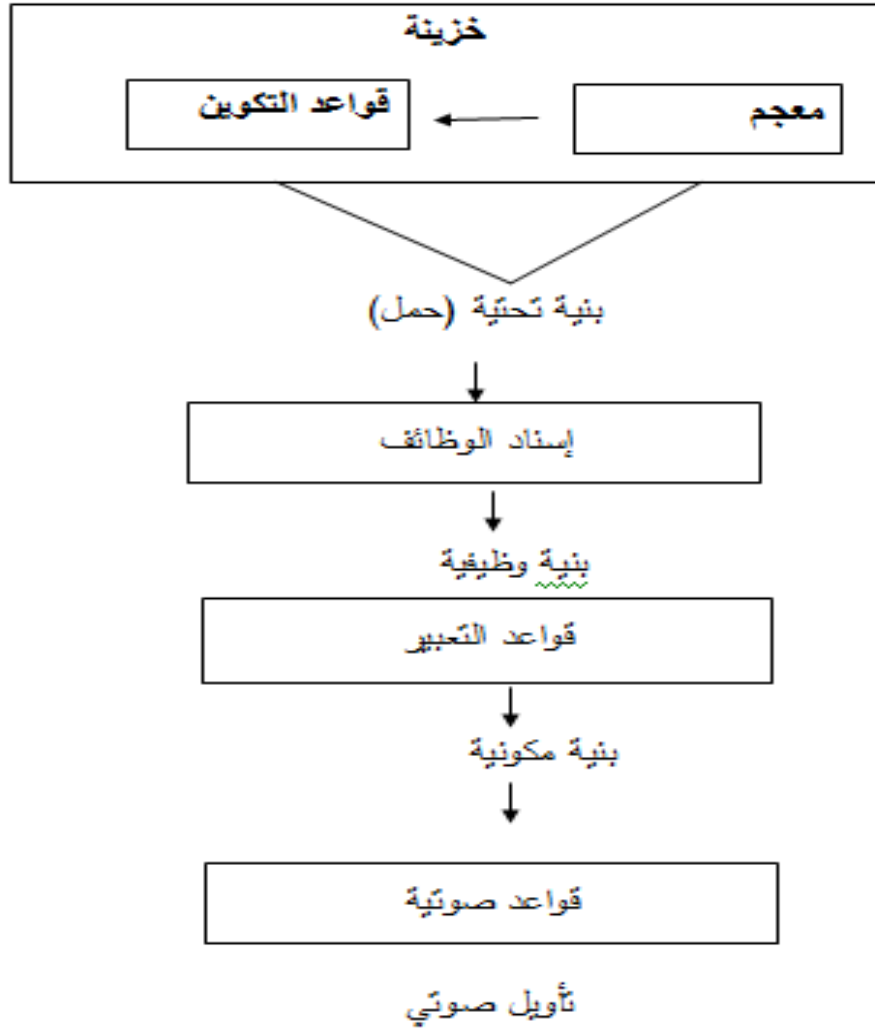
أ. **مرحلة الجملة:** تضمنت أعمالاً تصب كلها في نحو الجملة بدأت بأعمال "سيمون ديك" عام 1978م في كتابه "النحو الوظيفي" وما تبعها من أبحاث ومؤلفات مسّت مجال الدلالة والتداول والمعجم والتركييب دون أن تتجاوز إطار الجملة البسيطة، عُرف النموذج الذي برز في هذه المرحلة بالنموذج النواة أو ما قبل المعيار.

ب. **مرحلة النص:** بدأت سنة 1989م بكتاب سيمون ديك الموسوم «بنظرية النحو الوظيفي» وهي المرحلة التي سعى من خلالها سيمون ديك إلى توسيع نموذج الجملة وتدقيق مفاهيمه ليتجاوز نحو الجملة إلى نحو النص، ولا زال إلى اليوم يخضع للتدقيق في سبيل توسيع مجاله، تميزت هذه المرحلة ببروز نموذجين هما: نموذج المعيار (1989-1997)، ونموذج ما بعد المعيار بدأ سنة 1997 ولا زال في طور النشأة والتعديل.

1.2 مرحلة الجملة في النحو الوظيفي (1978 - 1988):

في هذه المرحلة اقترح أول نموذج في نظرية النحو الوظيفي، وهو نموذج خاص بوصف مراحل اشتقاق الجملة، والتي تشتق حسب النموذج النواة من ثلاثة بنى أساسية هي: البنية الحملية والبنية الوظيفية والبنية المكونية، يمثل لهذه المراحل كما جاءت في الجهاز الواصف للنموذج الأول بالرسم الآتي¹:

¹ - أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، 73.



شكل (32): مراحل إنتاج الجملة في نموذج (1978 - 1988)

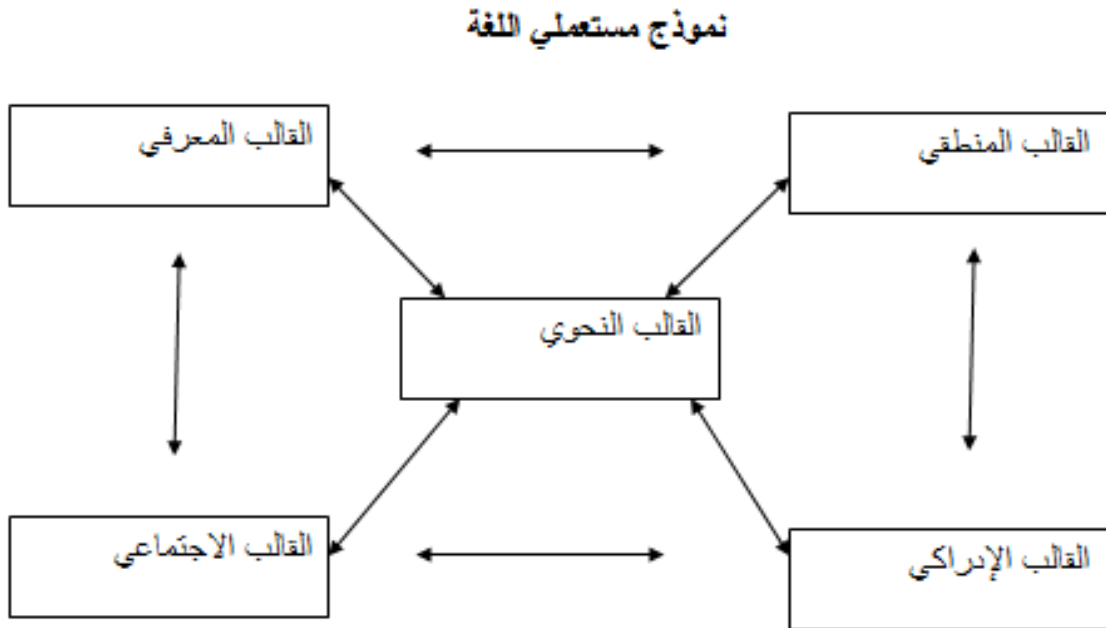
يمثل هذا الرسم مراحل إنتاج الجملة في النحو الوظيفي، والذي يظهر الأشكال التي تأخذها الجملة في المراحل الثلاث من إنتاج الجملة، حيث تتشكل الجملة في المرحلة الأولى من مراحل إنتاجها بفضل المعجم وقواعد التكوين من بنية حملية تتحول بفضل إسناد الوظائف إلى حدودها إلى بنية وظيفية في المرحلة الثانية، وفي المرحلة الأخيرة تتحول هذه البنية الوظيفية التامة بفضل قواعد التعبير إلى بنية مكونية لتأخذ شكلها الفيزيائي النهائي من خلال تطبيق القواعد الصوتية.

نكتفي بهذا المخطط في عرض مراحل إنتاج الجملة في النحو الوظيفي، لأن هذا النموذج سنأخذه بشيء من التفصيل في موقعه، لأنه يعنى بتفسير الجملة، مقارنة بالنماذج النصية.

2.2 مرحلة النص:

أ. نموذج المعيار 1989-1997

طور النحو الوظيفي من النموذج الأول في إطار السعي نحو تحصيل أكبر قدر من الكفاية التداولية، وذلك من منطلق أن التواصل الفعال لا يتحقق لمستعملي اللغة بواسطة معرفة لغوية فحسب، بل بواسطة طاقات وملكات أخرى تتفاعل مع المعرفة اللغوية لإنتاج وفهم صحيحين، وهي ست ملكات يمثلها المخطط الآتي¹:



توضع الأسهم التي تخرج من القوالب وتعود إليها مدى تفاعل هذه القوالب الستة وتعالقها فيما بينها، حيث يمثل خرج كل قالب دخلا لغيره، وتعاون هذه القوالب وتفاعلها لا

¹ - أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص74.

يعني اتصالها، صحيح أن كل قالب من القوالب يتعاون مع القوالب الأخرى في تخصيص العبارات اللغوية أثناء عمليتي الإنتاج والتأويل، ولكنه يستقل عنها من جانب آخر، وذلك من حيث المبادئ والأوليات.

أما القالب النحوي فهو يحتل المركز لأهميته الكبرى في النحو الوظيفي مقارنة بغيره من القوالب، وبالإضافة إلى أنه القالب الأساسي المحرك لبقية القوالب، تتفاعل جميع القوالب وتتعاون من أجل إثرائه بالمعلومات المناسبة التي تجعل العبارات اللغوية صحيحة وفعالة تداولياً، فضلاً عما يرتبط بالقالب النحوي من قوالب فرعية يتميز بها وهي: القالب التداولي، والقالب الدلالي، والقالب الصرفي التركيبي.

وبهذا يمكن القول أن القدرة التواصلية قد اتسعت في النحو الوظيفي وتحولت إلى مجموعة من الملكات، تقابل كل ملكة القالب المناسب لها، على النحو الآتي:¹

الملكة اللغوية: يتمكن من خلالها مستعمل اللغة من إنتاج عبارات لغوية ذات بنيات متنوعة ومعقدة، في عدد كبير من المواقف التبليغية المختلفة، وهي تقابل القالب النحوي.

الملكة المنطقية، يتمكن من خلالها مستعمل اللغة من اشتقاق معارف مختلفة، انطلاقاً من مبادئ المنطق الاستنباطي والمنطق الاحتمالي، وتقابل القالب المنطقي.

الملكة الاجتماعية: تمكن هذه الملكة مستعمل اللغة من مطابقة أقواله مع الأعراف والعادات الكلامية في المجتمع، بحيث يعرف كيف يحقق أهدافاً تبليغية مع مختلف المخاطبين، وتقابل القالب الاجتماعي.

¹ - أحمد المتوكل، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، جداول للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2013م، ص ص 8-9.

الملكة المعرفية: وتتمثل في الرصيد المعرفي المنظم، الذي يكتسبه مستعمل اللغة، من خلال اشتقاق معارف من العبارات اللغوية، يخزنها ويستحضرها في الوقت المناسب، ليؤوّل بها العبارات اللغوية، وهي تقابل القالب المعرفي.

الملكة الإدراكية: تمكن مستعمل اللغة من إدراك محيطه، ليشتق منه معارف يستثمرها في إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها، وتقترن هذه الملكة بالقالب الإدراكي.

الملكة الشعرية: وهي الملكة التي تمكن فئة المبدعين بصفة خاصة، من إنتاج الأثر الفني، وقد اقترح أحمد المتوكل أفراد قالب خاص بها، أي القالب البلاغي، يحوي القواعد والمبادئ التي تتفاعل بها مع القوالب الأخرى ليصف الآثار الفنية ويفسرها.

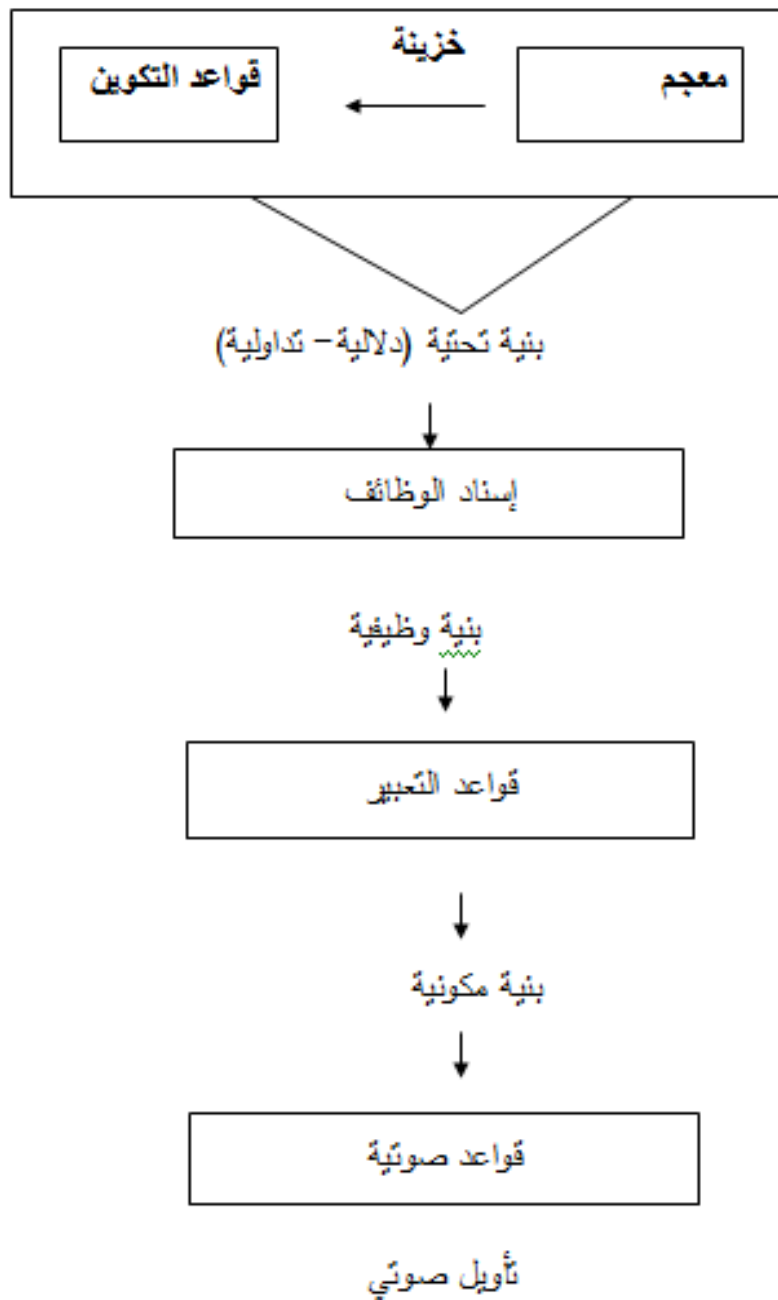
ومما تميز به النموذج المعيار أيضا إغناء البنية التحتية للنموذج النواة حيث لم تعد الخصائص المميزة للبنية التحتية محصورة في الوظائف التداولية الخارجية والداخلية فحسب، بل أصبحت تشمل السمات الإنجازية والجيئية أيضا، كما توضحه البنية التحتية الآتية:

[إنجاز] وجه [قضية] حمل[[[

كما تم إثراء الوظائف التداولية الداخلية والخارجية بوظائف تداولية فرعية أخرى، وذلك حينما أثبتت الدراسة عدم كفاية عدد الوظائف التداولية التي أحصتها الوظيفية في النموذج النواة، فأضيفت إلى وظيفتي المبتدأ والذيل وظائف خارجية أخرى صنفّت إلى فواتح ونوافل وحوافظ وخواتم باعتبار دورها في تنظيم بنية الخطاب، كما أضيفت إلى وظيفة المحور محاور فرعية أخرى، وإلى البؤرة بؤر فرعية أخرى.

وبهذا لم تعد البنية التحتية للجملة مجرد بنية حملية تتكون من محمول يدخل في مجموعة من العلاقات الدلالية مع الحدود التي ينتقياها، بل أصبحت البنية التحتية للجملة تحتوي على خصائص تداولية ودلالية معا، كما يوضحه الشكل رقم (34) الآتي:¹

¹ - أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص76.



شكل (34): قوانين إشتقاق الجملة في نموذج المعيار 1989 - 1997

لم تعد البنية التحتية في النموذج المعياري مجرد حمل بل أصبحت بنية تامة التحديد من حيث الدلالة والتداول معاً، أي بنية مخصصة بوظائف دلالية وتداولية، وبالتالي بنية جاهزة للتجسيد في بنية مكونية¹.

ب. نموذج نحو الطبقات القالبي (المتوكل 2003م):

سعى أحمد المتوكل من خلال هذا النموذج إلى تطوير النموذجين؛ ما قبل المعياري والمعيارى وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من الكفاية النمطية، بخلق نموذج نحوي جديد قابل للتعميم ليس على جميع اللغات المشتركة نمطياً فحسب، بل بخلق نموذج قابل للتوسع على مستوى جميع أقسام الخطاب أيضاً، بما فيها (المركب الاسمي، الجملة، النص)، وبناء على هذا التصور أطلق أحمد المتوكل على هذا النموذج الجديد مصطلح: "بنية الخطاب النموذجية"².

ومن أجل تفسير البنية التحتية للخطاب أثرى المتوكل مسطرة اشتقاق الجملة في نحو الطبقات القالبي، وذلك بإلحاق البنية التحتية بثلاث مستويات تلحقان بالقالبين التداولي والدلالي؛ حيث يلحق بالقالب التداولي مستويان (المستوى البلاغي والمستوى العلاقي)، أما القالب الدلالي فيلحق به المستوى التمثيلي، يندرج ضمن كل مستوى من هذه المستويات ثلاث طبقات تزود البنية التحتية بمعلومات بلاغية ودلالية؛ حيث يتضمن المستوى البلاغي طبقة الفضاء الخطابي (زمان والمكان)، وطبقة الخطاب (حديث، سرد، نص حجبي أو فني...)، وطبقة أسلوب الخطاب (رسمي/ غير رسمي، مهذب/ غير مهذب...)، بينما يندرج في المستوى العلاقي الطبقة الاسترعائية التي تحمل السمات الاسترعائية وتتحقق بواسطة أدوات كأدوات النداء، والطبقة الإنجازية الحرفية منها والمستلزمة (إخبار، سؤال، أمر، وعيد...) والطبقة الوجهية التي تتضمن سمات وجهية تؤشر لموقف المتكلم من فحوى خطابه

¹- ينظر، أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص ص 75، 76.

²- المرجع نفسه، ص 78.

الفصل الثالث.....أثر الاتجاه الوظيفي واللسانيات النسبية في تجديد النحو العربي

(شك، يقين، انفعال، تعجب، مدح/ ذم...)، وأما المستوى التمثيلي فيتضمن طبقة تأطيرية، والتسويرية، والوصفية، وهي مسئولة عن تخصيص البنية التحتية بسمات النية والجهة والمرحلية (شروع، مقارنة، استمرار...) والجهة الكمية (تام غير تام) على التوالي.¹

يشكل مجموع هذه المستويات بنية تحتية مخصصة بمحددات دلالية وتداولية تمثل دخلا لقواعد التعبير التي تنقلها إلى بنية سطحية، بحيث تتخذ البنية الاشتقاقية للبنية الخطابية الشكل الآتي:



شكل (34): قوانين إشتقاق الجملة في نموذج نحو الطبقات القالي (المتوكل 2003م)

¹ - المرجع السابق، ص ص 78 .79.

تدل الأسهم المنطلقة من خانات المستويات الثلاثة على أمرين هما:

الأول: أن هذه المستويات تشغل بشكل قلبي مستقلا بعضها عن بعض، ومفضيا بعضها إلى بعض.

الثاني: أن السمات المؤشرة في المستويين البلاغي والعلاقي والدلالي تتدخل في تخصيص البنيتين الصرفية- التركيبية والصوتية.

أما السمات المؤشرة في المستوى البلاغي فتنتقل مباشرة إلى القواعد الصوتية، قبل أن تؤول صوتيا.¹

ج. نموذج نحو الخطاب الوظيفي

لازالت النظرية الوظيفية في سعي دعوب لبلوغ الكفايات التي سطرّها أثناء التأسيس، وقد كانت الكفاية النفسية هي الغاية الكبرى للوظيفية في هذه المرحلة، لما لاحظوا قصور النموذج المعيار عن بلوغ هذه الكفاية حين فشل في رصد عملية إنتاج الخطاب، فاقترح الوظيفيون لتجاوز هذا القصور نموذج "نحو الخطاب الوظيفي" (هنفلد (Hengeveld (2005 م))، ويتلخص أهم ما جاء في هذا النموذج فيما يأتي²:

• أصبح المكون النحوي يتفرع إلى مكونات فرعية، حيث اختزل فحوى القالبيين المنطقي والإدراكي في المكون المفهومي، وفحوى القالبيين الاجتماعي والمعرفي في المكون السياقي، وأضيف إلى هذه المكونات المكون الإصاوي.

¹ - أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، ص ص 80، 81، والوظيفية بين الكلية والمنطقية، ص ص 27-46، و ص ص 100-102.

² - ينظر، أحمد المتوكل اللسانيات الوظيفية المقارنة: دراسة في التميظ والتطور، الدرا العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ودار الأمان، الرباط، المغرب، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2012م، ص ص 25-33، وينظر، الخطاب وخصائص اللغة العربية: دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، الدار العربية ناشرون، بيروت، لبنان، ودار الأمان، الرباط، المغرب، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010م، ص ص 16-18 و ص 38؛ وينظر، أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، ص ص 83-85.

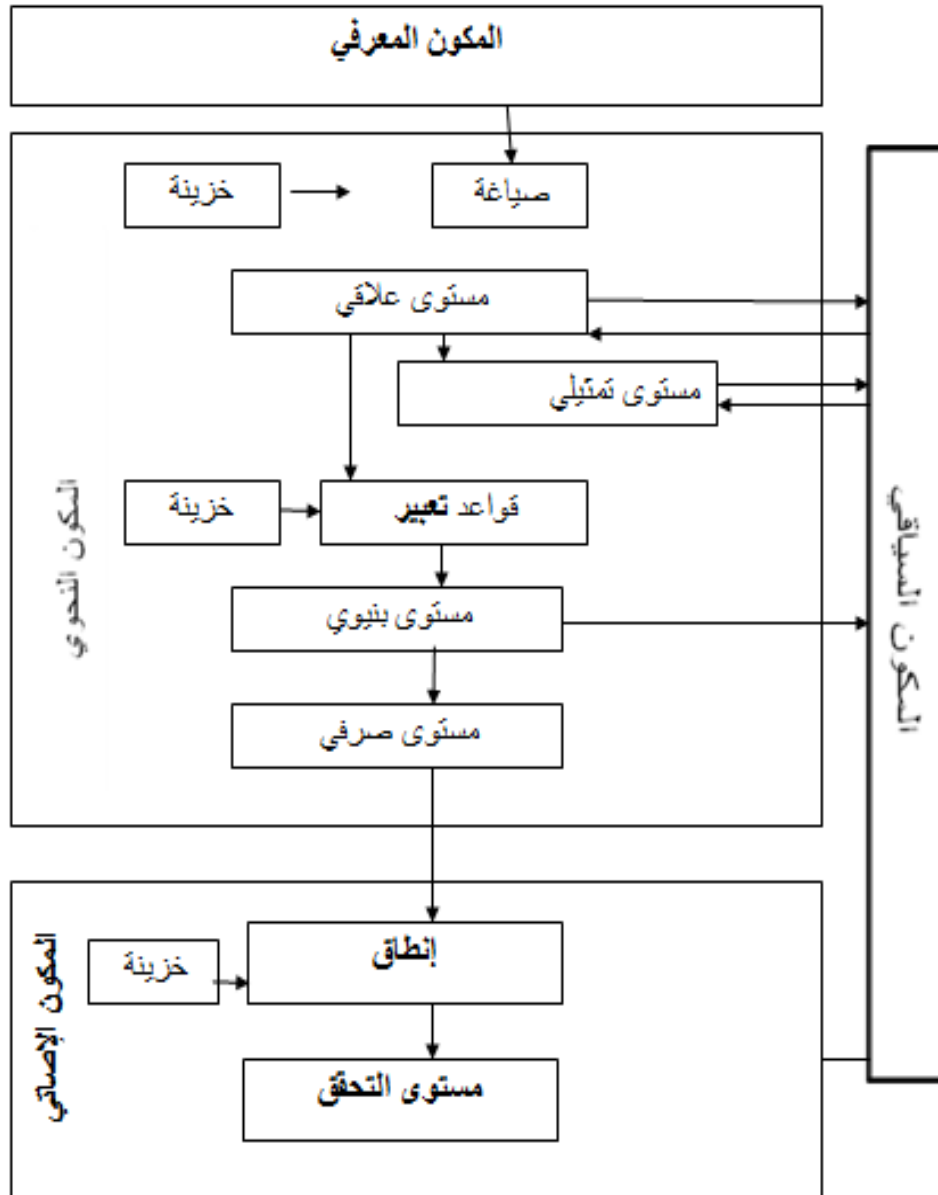
• يرصد المكون المفهومي المعارف اللغوية وغير اللغوية كما يرصد قصد المتكلم من الخطاب.

• تحدّد خصائص الخطاب في المكون النحوي في ثلاثة مستويات: مستوى علاقي (تداولي) ومستوى تمثيلي (دلالي) ومستوى بنيوي، يضطلع المستويان العلاقي والتمثيلي بتخصيص الخطاب دلالياً وتداولياً، بينما يتكفل المستوى البنيوي بتخصيص البنية صرفياً وتركيبياً، أما المكون الإصطاعي (الفونيتيكي) فيتكفل بتحقيق البنى صوتياً.

• أما المكون السياقي فيتكفل برصد العناصر المقامية والمقالية التي تتدخل في عملية إنتاج الخطاب.

وبذلك تتلخص عملية إنتاج الخطاب بناءً على نموذج نحو الخطاب الوظيفي وفق الشكل التمثيلي الآتي¹:

¹ - ينظر، أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، ص 86، وينظر، اللسانيات الوظيفية المقارنة: دراسة في التتميط والتطور، 2012م، ص33.



شكل (35): قوانين إنتاج الخطاب في نحو الخطاب الوظيفي

3. بنية الجملة العربية ودلالاتها في اللسانيات الوظيفية

إذا كان تجديد النحو العربي في اللسانيات التوليدية التحويلية اقتضى فسح مجال لمنطقة البنية العميقة في جهازه النحوي الوصف بغرض تحقيق الكفاية التفسيرية، فإن هذه الكفاية لا تتحقق في النحو الوظيفي إلا بتوسيع الجهاز النحوي على منطقة أوسع وهي منطقة المقام، لما لها من دور كبير في تأليف التراكيب، ولذلك لم تعد دلالة الجملة العربية تشتق من البنية السطحية فقط أو من البنية العميقة فحسب، بل أضافت النظرية الوظيفية

إليها بنية أخرى وهي البنية الوظيفية، والتي يتم على مستواها إسناد الوظائف الدلالية والتداولية لعناصر التركيب بحسب ما تتطلبه العلاقة بين مكونات التركيب، وبحسب ما يتطلبه الوضع التخابري (أو المقام) من تأليف على نحو مخصوص.

1.3 دلالة الجملة العربية في اللسانيات الوظيفية.

لقد كان من نتائج ربط البنية بالسياق التداولي في النحو الوظيفي افتراض بنية وظيفية بالإضافة إلى البنية الحملية التي تنشأ في المستوى العميق من الجملة في النحو العلاقي ونحو الأحوال المتطوران عن النحو التوليدي التحويلي والتي تخصص فيها حدود المحمول بالوظائف الدلالية وفقا لما يتطلبه المحمول من علاقات وأدوار دلالية تلحق بالموضوعات التي يختارها ويفرض عليها قيودا خاصة، ومن أجل هذا افترض النحو الوظيفي أن اشتقاق الجملة يتم عبر ثلاثة بنيات هي: بنية حملية (predicative structure)، وبنية وظيفية (functional structure)، وبنية مكونية (constituent structure)، يتم بناء هذه البنيات الثلاث عن طريق ثلاثة أنساق من القواعد، وهي: قواعد الأساس (Fund)، وقواعد إسناد الوظائف (Functions assignment rules)، وقواعد التعبير (Expression)¹، حيث تتكفل قواعد الأساس بإعطاء الإطار الحملي للجملة والذي يشكل دخلا لقواعد بناء البنية الحملية التامة، تنتقل هذه البنية الحملية التامة إلى بنية وظيفية تامة عن طريق قواعد إسناد الوظائف التركيبية والتداولية لتصير البنية جاهزة للتجسيد والتحقق الصوتي بواسطة قواعد التعبير التي تضطلع ببناء البنية المكونية، ولتوضيح كيفية عمل قوانين النحو الوظيفي في بناء كل بنية من البنيات الأساسية الثلاث للجملة، نعرض لقوانين بناء كل بنية على حده، كما سيأتي توظيفه:

¹ - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص ص 11، 12.

أ. البنية الحملية:

تخصص القواعد الأساس البنية الحملية للجملة بمداخل معجمية؛ تشكل مفردات أصول، ومداخل اشتقاقية، تشكل مفردات فروع، تصب هذه المفردات في بنيتين متحدتين للبنية الحملية، هما:

بنية الحمل: وتتكون من محمول يدخل في علاقات معينة مع مجموعة من الحدود.

بنية الدلالة: يدل فيها المحمول الذي يأخذ مقولة صرفية: فعل أو اسم أو صفة أو ظرف على واقعة معينة، ينتقي المحمول بناء عليها حدودا معينة تدل على المساهمين في تلك الواقعة بأدوار تتفق مع نوع الحادثة التي يدل عليها المحمول، وتمثل تلك الأدوار التي يسهم فيها كل حد من الحدود وظيفته الدلالية.

يتكفل المعجم بإعطاء المحمولات والحدود الأصول، أما المحمولات والحدود المشتقة فتتكفل برصدها قواعد تكوين المحمولات، كما يبينه الشكل الآتي:

أساس			
معجم			
تكوين الحدود		أطر حملية	
مشتقة	أصول	أصول	مشتقة

تكوين
الحدود

تكوين
المحمولات

شكل (36): دور المعجم في إعطاء المحمولات والحدود الأصول

تأخذ الأطر الحملية التي تمثل مداخل معجمية أو الناتجة عن تطبيق قواعد تكوين المحمولات بنية صورية تتشكل مما يأتي:

- صورة المحمول.

- مقولته التركيبية: فعل (ف)، اسم (س)، صفة (ص)، ظرف (ظ).

- محلات الحدود التي يتطلبها المحمول، ويرمز إليها بالمتغيرات (س1، س2.. س ن).

- قيود الانتقاء التي يفرضها المحمول على محلات حدوده.

- الوظائف الدلالية التي تحملها محلات الحدود.¹

ولتوضيح هذه العناصر نأخذ إطارا محموليا للفعل "شرب" في الجملة: شرب الولد ماء، حيث يأخذ الفعل "شرب" الإطار الحملي المجرد الآتي:

[ش. ر. ب {فعل} ف (س 1: حي) منف (س2: سائل) متق]

يأخذ الفعل (شرب) في البنية الحملية مادته الأصلية كما هي في المعجم، وهذا ما تدل عليه الأحرف ش. ر. ب، كما يأخذ صورته الأصلية أيضا (فَعَلَ)، باعتبارها أحد الأوزان الأصلية للفعل، وهي "فَعَلَ" و"فَعِلَ" و"فَعُلَ" يقول المتوكل: «أن الأفعال مصوغة على أحد الأوزان الثلاثية: "فَعَلَ" و"فَعِلَ" و"فَعُلَ"، وأن باقي المفردات سواء أكانت أفاعلا أم أسماء أم صفات، مفردات مشتقة عن طريق أوزان معينة»²

1- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص ص140- 143، والوظائف التداولية في اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص 12.

2- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 199.

تعد هذه الأوزان الثلاثة للمحمولات بالإضافة إلى وزن (فعل) ¹ محمولات أصلية وبالتالي تشكل مصادر اشتقاق للمحمولات الأخرى، سواء كانت محمولات فعلية أو غير فعلية تشتق منها بقية المحمولات الفرعية.

ويشير الرمز "ف" إلى المقولة الصرفية للمحمول، وهي (فعل)، يأخذ هذا المكون الفعلي موضوعين اثنين يتمثلان في المتغيرين (س1، س2) يفرض عليهما قيودا خاصة حيث: (س1) المتغير الأول يرتبط بسمة حي، بينما يرتبط المتغير الثاني الذي يفتيه الفعل (س2) بسمة مشروب.

أما الوظائف الدلالية التي تحملها محلات الحدود، وهي في هذا المثال (المنفذ) و(المتقبل) فيتم انتقاؤها بناء على نوع الواقعة (State of affairs) التي يدل عليها المحمول، وهي أربعة أنواع: أعمال (Actions) وأحداث (Process) وأوضاع (Positions) وحالات (States)، كما تبينه الأمثلة الآتية:

أ- كرم زيد عمرا.

ب- انكسر الزجاج.

ج- زيد قاعد.

د- وجه زينب سمح.

يقابل كل نوع من هذه الوقائع الأربعة الوظيفة الدلالية المناسبة، وهي على التوالي: المنفذ (L'agent) والقوة (Force) والمتوضع (Position) والحائل (Etat) بالنسبة للحد الذي يشغل الموضوع الأول، ووظيفة المتقبل والمستقبل والمستفيد بالنسبة للحد الذي يشغل الموضوع الثاني أو الثالث.

¹ - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص 13.

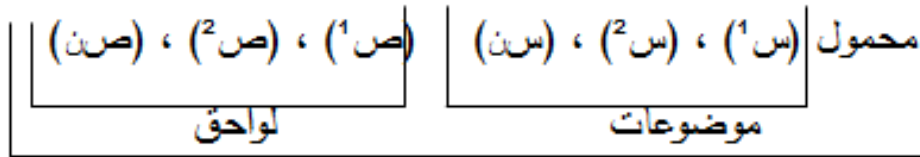
يفسّر هذا التقسيم للوظائف الدلالية بناء على الواقعة التي يدل عليها الفعل، حيث يختار الفعل شرب مثلاً وظيفة (منف) للمتغير الأول (س1) ووظيفة (متق) للمتغير الثاني (س2)، وذلك سبب دلالة الفعل "شرب" على (عمل).

تمثل الأطر الحملية الموجودة في المعجم والأطر الحملية المشتقة المتحصل عليها عن طريق تطبيق قواعد المعجم وقواعد تكوين المحمولات أطراً حملية نووية، لأنها لا تشتمل إلا على حدود موضوعات (Arguments)، غير أنها أطر قابلة للتوسع بإضافة حدود لواحق (Satellites) عن طريق (قواعد توسيع الأطر الحملية) إلى (أطر حملية موسعة).

والجملة السابقة (شرب الولد ماء) تأخذ بعد إضافة اللاحقة (زمان) على نحو (شرب الولد ماء صباحاً) الإطار الحملي الموسع الآتي:

[ش. ر. ب { فعل } ف (س 1: حي) منف (س 2: سائل) متق زم (ص 3)]

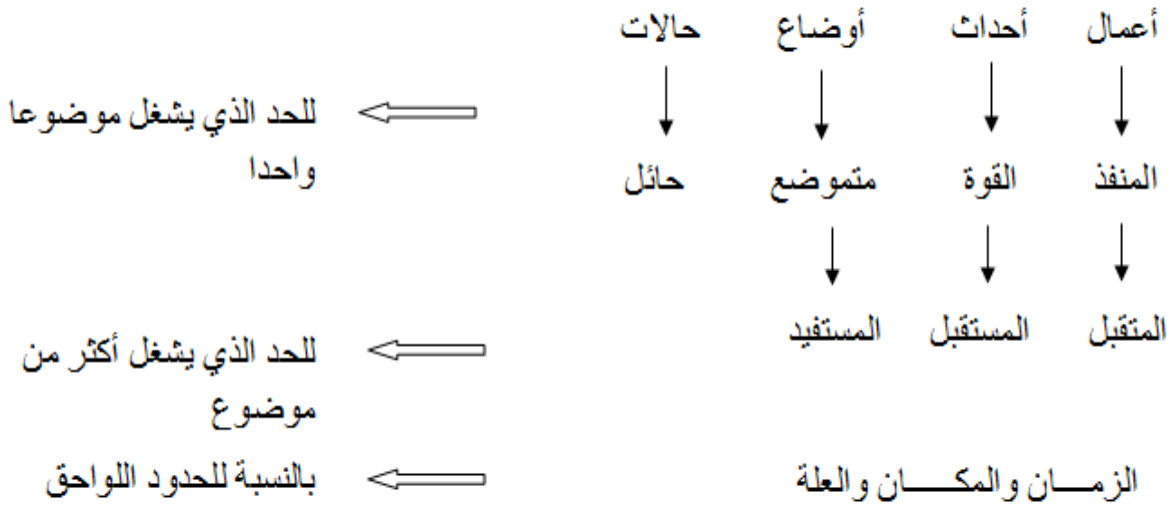
وبتطبيق قواعد توسيع الأطر الحملية النووية نحصل على بنية حملية موسعة، كما يوضحه الرسم الآتي¹:



شكل (37): الشكل التجريدي للبنية الحملية الموسعة

وبتوزيع الوظائف الدلالية على حدود الموضوعات واللواحق، نحصل على بنية حملية جزئية، ويتم توزيع الوظائف الدلالية بحسب الواقعة التي يدل عليها الفعل بالنسبة للحدود الموضوعات أو اللواحق، وذلك وفقاً لما يوضحه الشكل الآتي:

¹ - أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 144.



شكل (38): توزيع الوظائف الدلالية بحسب الواقعة التي يدل عليها الفعل.

تتحول البنية الحملية الجزئية إلى بنية حملية تامة التحديد بتطبيق مجموعتين من القواعد، قواعد تحديد مخصصات المحمول، وقواعد تحديد مخصصات الحدود.

تتمثل مخصصات المحمول في الصيغة (خبر، أمر، شرط...) والجهة (تام، غير تام، مستمر، غير مستمر...)، والزمن (ماضي، حاضر، مستقبل)، بينما تتكفل قواعد تحديد مخصصات الحدود بتخصيص الموضوعات والواحق بمخصصات (التعريف، التنكير، العدد، الجنس...) للحصول على بنية حملية تامة التحديد، كما تظهره البنية المجردة لجملة (شرب الولد ماء صباحا):

{ فعل [ف (ع1 إذ س 1: حي) منف (ن1 إذ س 2: سائل)]

متق زم (ن1 إذ ص 3) [] [] []

يبدو أن عملية إسناد الوظائف الدلالية تتم على مستوى البنية الحملية وذلك بناء على ما يتطلبه المحمول من موضوعات ترتبط به وفق علاقات محددة وهو ما يتفق فيه النحوان الوظيفي والنحو التوليدي التحويلي، بينما انفرد النحو الوظيفي بافتراض بنية وسط بين البنية الحملية (بنية عميقة) والبنية المكونية (البنية السطحية)، أطلق عليها البنية الوظيفية، لما يتم

فيها من إسناد للوظائف التركيبية، وهي عملية تتم في نفس البنية التي تسند فيها الوظائف الدلالية في النحو التوليدي التحويلي، بالإضافة إلى الوظائف التداولية التي استبعدتها اللسانيات البنيوية من نماذجها النحوية مدة طويلة من الزمن إلى أن عادت الوظيفة واستعادت مكانتها في الجهاز النحوي.

ب. البنية الوظيفية:

تنتقل البنية الحملية التامة التحديد إلى بنية وظيفية بواسطة تطبيق قواعد إسناد الوظائف، والتي يتم بمقتضاها إسناد الوظائف التركيبية والتداولية إلى حدود المحمول.

حيث تسند الوظائف التركيبية أولاً ثم الوظائف التداولية ثانياً، ويبرر لأولوية إسناد الوظائف التركيبية بوجود وظائف تداولية تسند بالدرجة الأولى إلى مكونات حاملة لوظائف تركيبية معينة، كوظيفة «المحور» التداولية التي تسند أولاً للمكون الحامل للوظيفة التركيبية «الفاعل».

أولاً: الوظائف التركيبية.

قلّص عدد الوظائف التركيبية في النحو الوظيفي إلى وظيفتين هما: وظيفة "الفاعل" ووظيفة "المفعول"، يتم إسناد هاتين الوظيفتين التركيبيتين بالنظر إلى منظور الوجهة الذي يقدم انطلاقا من الواقعة، بحيث يسند للحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة الوظيفة التركيبية الفاعل، بينما يسند للحد الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهة الوظيفة التركيبية المفعول¹.

ما يميز الوظائف التركيبية في بنية الجملة العربية إمكانية إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول لغير المكونات التي تقابلها في سلمية الوظائف الدلالية وهي المكونات التي تحمل

¹ - أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1987، ص ص 19- 24.

وظيفتي المنفذ والمتقبل الداليتين، حيث يمكن أن تسند وظيفة الفاعل إلى المكون المتقبل أو المكون المستقبل أو إلى اللاحقتين المكان والزمان، كما تظهره الأمثلة الآتية:

أ. كُرِّمَ زيدٌ.

ب. سُلِّمَ خالدٌ منصبَ المدير.

ت. أقبلَ يومُ الجمعة.

كما يمكن إسناد وظيفة المفعول أيضا إلى مكونات أخرى في التركيب غير المكون المتقبل، كما تظهره الأمثلة الآتية:

أ. أعطت هند أمها وردة.

ب. سار خالد فرسخين.

ت. يحب المسلم يومَ الجمعة.

غير أن ذلك لا يعني أن عملية إسناد الوظائف التركيبية لا تحتكم إلى أية قوانين تضبط عملية إسناد هذه الوظائف، وإنما هناك سلمية أخرى اقترحها سيمون ديك للوظائف التركيبية تقوم على سلمية الوظائف الدلالية يتم بمقتضاها إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول بحسب أولوية ترتيب الوظائف الدلالية لا بحسب الرتبة الأصلية لها في السلمية، ويتضح ذلك من المخطط الآتي¹:

منف < متق < مستق < مستف < أد < مك < زم.....

فا + + + + + + +

مف + + + + + + -

¹- ينظر، أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص 16، 17؛ والمنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، ص 92.

تلخّص هذه السلمية ضوابط إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول؛ حيث تعطى الأولوية في إسناد الوظائف التركيبية للمكونات التي تحمل الوظائف الدلالية كلما اتجهنا نحو يمين السلمية باستثناء وظيفة المنفذ الموجودة في أقصى يمين السلمية والتي تستأثر بها وظيفة الفاعل دون المفعول؛ حيث تسند وظيفة الفاعل إلى المكون الذي يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ، وما يحاقله (القوة، المتموضع، الحائل)، ثم إلى المكون الذي يحمل وظيفة المتقبل، ثم المستقبل، ثم المستفيد، ثم الأداة، ثم المكان والزمان، وهكذا دواليك...

بينما لا تسند وظيفة المفعول إلى المكون الذي يحمل وظيفة المنفذ وتخضع لنفس ضوابط الإسناد التي يخضع لها الفاعل.

ثانياً: الوظائف التداولية.

تنتقل البنية الوظيفية الجزئية المخصصة تركيبياً بوظيفتي الفاعل والمفعول إلى بنية وظيفية تامة عن طريق إسناد الوظائف التداولية؛ وهي جملة من الوظائف تسند إلى مكونات الجملة بالنظر إلى ما تحمله هذه المكونات من معلومات إخبارية تستمدها من طبقات مقامية معينة، أي من الوضع التخابري الذي نشأت فيه العبارة؛ حيث يساهم السياق بكل أبعاده الاجتماعية والثقافية والحضارية والنفسية واللغوية أيضاً في تخصيص مكونات الجملة بالمعلومات التداولية، يقول أحمد المتوكل: «لإذا كانت الوظائف الدلالية تحدّد دور موضوعات المحمول ولواحقه في الواقعة وكانت الوظيفتان التركيبيتان ترمزان إلى الوجهة المعتمدة في تقديم الواقعة، فإن الوظائف التداولية تحدّد وضع المكونات داخل البنية الإخبارية»¹

تنقسم الوظائف التداولية التي تسند إلى مكونات الحمل إلى وظائف تداولية داخلية ووظائف تداولية خارجية، وذلك بحسب موقع الحدود من المحمول؛ والتي قد تكون حدوداً

¹ - أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، ص 93.

داخلية (أي جزء من الحمل) أو خارجية (أي خارج الحمل)¹. أما الوظائف التداولية الخارجية فهي ثلاث وظائف: المبتدأ والذيل والمنادى، وأما الوظيفتان الداخليتان فهما: المحور والبؤرة. وفيما يلي عرض موجز لهذين الصنفين من الوظائف:

أ. وظائف تداولية خارجية:

تشمل الوظائف التداولية الخارجية ثلاث وظائف هي: المبتدأ والذيل والمنادى، تتحد في نوع العناصر التي تسند لها؛ وهي مكونات داخلية بالنسبة للحمل، لكنها تختلف تداولياً أي من حيث الأدوار التي تؤديها في الأوضاع التخاطبية المختلفة، كما تختلف بنيوياً أيضاً وذلك ما سيأتي توضيحه أكثر من خلال عرض كل وظيفة من الوظائف على حده:

1. **وظيفة المبتدأ:** عرفه سيمون ديك بقوله: «المبتدأ (theme) هو ما يحدد مجال

الخطاب (universe of discourse) الذي يعتبر الحمل (predication) بالنسبة إليه واردة»²

ومعنى ذلك أن المبتدأ هو الوظيفة التي تسند إلى المكون الذي يشكل مجال الخطاب، فهو المجال الذي يعود عليه الحديث في الحمل، أي أن الحمل هو المتحدث به عن المبتدأ، ولذلك يتميز المبتدأ عن المحور من حيث رتبة المبتدأ الذي يشترط أن يتصدر التركيب بحيث يأتي الحمل بعده ويحدث به عنه، وقد يتصدر المكون التركيب ويكون محدثاً عنه لكن لا يؤدي وظيفة (المبتدأ) إذا لم يرد بعده حمل فيصير المكون بذلك حدًا من حدود الحمل وينتقل من وظيفة المبتدأ إلى وظيفة تداولية أخرى وهي وظيفة المحور الذي يعد وظيفة تداولية داخلية، ويتضح ذلك من المثال الآتي:

زيد ، قام أبوه

مبتدأ حمل

¹- ينظر، أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص19.

²- المرجع نفسه، ص115.

يشكل (زيد) مكونا خارجيا؛ أي أنه يقع خارج الحمل، فيشكل بذلك المجال الذي يعد مجموع الحمل بالنسبة إليه واردا.

ويستدل المتوكل على خارجية المبتدأ بمجموعة من الأدلة أهمها:

• أن المبتدأ لا يخضع لقيود الانتقاء التي يفرضها الفعل أو ما يشبهه على موضوعاته، فالفعل (شرب) في جملة: الكتاب، شرب مؤلفه شايا. ينتقي موضوعيه داخل الحمل، وهما: الموضوع الأول الذي يفرض عليه سمة (حي)، وينتقي الموضوع الثاني بمقتضى قيد (سائل)، لكنه لا ينتقي المبتدأ.

• أن المبتدأ لا يخضع لمطابقة المحمول، كما يظهر من المثالين الآتيين:

- الفتاة، أخوها مسافران.

- الفتاة، جاء أخوها.

• أن المبتدأ لا يدخل في حيز القوة الإنجازية للكلام، فالمبتدأ لا يدخل في القوة الإنجازية للوعد في الجملة الآتي:

-أخوك، أعدك أنه سيزورك غدا.

كما قد ينفرد المبتدأ بقوته الإنجازية التي لا يدخل فيها الحمل، كما في قولنا: زيد؟ لقد

عاد أبوه من السفر اليوم.¹

1. وظيفة الذيل : يحمل الذيل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها أو

تصححها، وبالنظر إلى هذا الدور الذي يؤديه الذيل، فهو يصنف إلى ثلاثة أنواع: ذيل

¹ - لمزيد من الأمثلة، أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص ص 122 - 127.

توضيح، وذيل تعديل، وذيل تصحيح، ويمثل لهذه الوظائف الثلاث على التوالي بالجمل التالية :

-أخوه مسافر ، زيدٌ

ذيل توضيح

-ساءني زيد ، سلوكه

ذيل تعديل

قابلت اليوم زيدًا بل خالدًا

ذيل تصحيح

سمي الذيل بهذا المصطلح نسبة للموقع الذي يتخذه بالنسبة للحمل، فإذا كان المبتدأ يتقدم على الحمل ويقع خارجه، يأتي الذيل بعد الحمل واقعا خارجه.

إلا أن الذيل يتميز عن المبتدأ في علاقته بالحمل، حيث يبقى الذيل مرتبطا بالحمل، بالرغم من كونه وظيفة خارجية، بواسطة رابط تداولي وبنوي، أما الرابط التداولي فيظهر من خلال ما يؤديه الذيل من توضيح وتعديل وتصحيح لمعلومة واردة في الحمل، وأما الرابط البنوي فيظهر من خلال ما يرثه المكون الذيل من إعراب المكون الحلمي الذي يعدله أو يصححه¹.

2. **وظيفة المنادى** : وظيفة تسند إلى المكون الدال على الذات محط النداء، لذلك

عرفه المتوكل بأنه « وظيفة تسند إلى المكون الدال على الكائن المنادى في مقام معين»² وتشمل هذه الوظيفة المندوب والمستغاث بالإضافة إلى المنادى، لأن هذه الوظائف الثلاث تمثل «أنواعا ثلاثة لنفس الوظيفة ووظيفة المنادى»³

¹ - لمزيد من التفصيل، ينظر، المرجع السابق، ص ص 144 - 159.

² - المرجع نفسه، ص 161

³ - المرجع نفسه، ص 163.

تتفق وظيفة النداء مع وظيفة المبتدأ والذيل في أنها وظائف خارجية لا تسند إليها أية وظيفة تركيبية أو دلالية، ولا تحتفظ سوى بوظيفتها التداولية، ويتميز المنادى عن هاتين الوظيفتين الخارجيتين في أنه يتموقع قبل المبتدأ، كما يوضحه المثال (أ)، أما بالنسبة للذيل فيأتي بعده، كما يوضحه المثال¹ (ب):

أ. يا خالد، هند، قابلها بكر اليوم.

ب. قابلها بكر اليوم، هند، يا خالد.

ولتوضيح كيفية التمثيل لبنية النداء على مستوى البنية الوظيفية نورد المثال الآتي: (يا هند، حضر أبوك) والذي يأخذ البنية الصورية الآتية:

هند منا [مض] ح ض ر {فعل} ف (ع، ذ س: أبوك) منف فا مح [[[[
ب. وظائف تداولية داخلية:

تشمل الوظائف التداولية الداخلية وظيفتين هما: البؤرة والذيل، تشتركان في أنهما تنتميان للحمل، وتختلفان تداولياً أي من حيث ما تؤديه كل وظيفة من دور مختلف باختلاف السياق التداولي.

1. وظيفة البؤرة: تسند للمكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزاً في

الجملة، وهي نوعان :

-بؤرة جديد : تسند للمكون الحامل لمعلومة جديدة يحملها المخاطب، مثل:

قرأت البارحة كتاباً.

-بؤرة مقابلة : تسند للمكون الحامل للمعلومة المتجادل في ورودها، كأن يشك

المخاطب في ورودها أو ينكرها ، نحو:

كتاباً قرأت البارحة.

¹ - ينظر، أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، ص 98

تسند وظيفة البؤرة إلى مكون مفرد وهي "بؤرة المكون" ويمكن أيضا أن تسند إلى الجملة ككل، وهي "بؤرة الجملة"، وذلك مثل الجملتين:

أ. عمرو، عاد أخوه من السفر.

ب. زيد مسافر

تحتوي الجملة (أ) على بؤرة جديد، بينما تشكل الجملة (ب) بؤرة مقابلة لأنها تشكل إجابة عن أسئلة من نوع: «ما الجديد؟». «ما الخبر؟»...¹

2. وظيفة المحور: تسند وظيفة " المحور " إلى المكون الدال على ما يشكل " المحدث عنه" ، داخل الحمل ، و يكون الفرق الأساسي (بينه و بين المبتدأ) في أن المحور " محدث عنه " داخل المحل ... في حين أن المحدث عنه خارجي بالنسبة للحمل، ويتضح ذلك من المثال الآتي²:

زيد ، أبوه سافر ← زيد مريض.

مبتدأ محور محور

المكون (زيد) في الجملتين يمثل مكونا محدثا عنه، غير أن (زيد) في جملة: زيد، أبوه سافر يشكل المكون المحدث عنه خارج الحمل، بينما يمثل المكون (زيد) في الجملة الثانية محدثا عنه خارج الحمل.

بعد الانتهاء من عملية إسناد الوظائف التركيبية والتداولية لحدود الحمل على مستوى البنية الوظيفية تبقى البنية الوظيفية غير تامة حتى يتم تحديد الحمل بمخصصات القوة الإنجازية كالإخبار والسؤال ولادعاء وغيرها، وهي قوتان:

¹ - لمزيد من التفصيل ينظر، أحمد المتوكل ، الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص ص 27 - 65.

² - للتوسع أكثر ينظر: المرجع نفسه، ص ص 67 - 109.

أ. قوة إنجازية حرفية؛ وهي القوة الإنجازية المعبر عنها بالتنغيم، أو بالأداة، أو بصيغة الفعل، أو بفعل من الأفعال الإنجازية، كالأفعال: سأل، قال، وعد... كما هو ممثل في البنيات المحققة الآتية:

- قام زيد؟قوة إنجازية بتنغيم السؤال

- هل قام زيد؟.....قوة إنجازية بالأداة

- أقائم زيد؟قوة إنجازية بصيغة الفعل

- أخبر زيد خالدا بنجاحه..... قوة إنجازية بفعل الإنجاز

ب. قوة إنجازية مستلزمة؛ وهي القوة الإنجازية التي تستلزمها الجملة في طبقات مقامية معينة، كما في الجملة الآتية:

- هل لديك وقت فراغ هذا المساء؟تستلزم طلب مقابلة أو خدمة

ويؤشر للقوة الإنجازية الحرفية بمخصص حمل واحد، بينما يؤشر للقوة الإنجازية المستلزمة بمخصص حمل مركب، كما توضحه البنية الوظيفية لجملة، أكسرت الزجاج؟

[سه] بخ [تد] تا [مض كسر ف (ع 1 م س: حي) منف فا مح (ع 1 م س: صلب)

متق مف بو[[بو مقا[[[

حيث تشير (سه) إلى القوة الإنجازية الحرفية للجملة وهي "الاستفهام"، وتدل (بخ) على القوة الإنجازية المستلزمة وهي "التوبيخ"، و(مح) تدل على المحور، وبو تشير إلى (بؤرة)، أما (بو مقا) فتشير إلى "بؤرة المقابلة"¹.

¹ - ينظر، أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص ص 105 - 107.

وبتخصيص الحمل نحصل على بنية وظيفية تامة التحديد في النحو الوظيفي، تمثل هذه البنية الجاهزة للتحقيق على مستوى البنية المكونية بناء على المعلومات التي توفرها البنية الوظيفية دخلا لقواعد البنية المكونية.

ج. البنية المكونية:

تشكل البنية الوظيفية المتوفرة على معلومات دلالية وتداولية دخلا لقواعد التعبير التي تستعين بهذا الخزان من المعلومات المستمدة من البنيتين الحملية والوظيفية لإنشاء الجملة في صورتها النهائية المحققة صوتيا في البنية المكونية، تتضمن قواعد التعبير مجموعة من القواعد الفرعية المسئولة عن صياغة المعلومات المجردة في البنيتين الحملية والوظيفية وهي كالآتي:

1. قواعد صياغة المحمول: تنتقل البنية الحملية العامة من الصورة المجردة إلى صورتها المحققة في البنية المكونية بواسطة تحقيق جميع المعلومات المتعلقة بجذر المحمول ومقولته التركيبية (اسم، فعل، صفة)، ومخصصاته الصيغية (خبر، أمر، شرط)، والجيئية (تام، غير تام)، والزمنية (ماضي، حاضر، مستقبل)¹.

2. قواعد صياغة الحدود: هي القواعد المسئولة عن نقل الحدود من صورتها المجردة في البنية الحملية إلى الصورة المحققة المصاغة صياغة صرفية تركيبية تامة، ويتم ذلك من خلال مجموعة من العمليات الآتية²:

• **تحقيق مخصصات الحدود المجردة كالتعريف والتتكير والعدد والمشيرات (أسماء الإشارة) والأسوار (كل، بعض)، وذلك بإدماج المورفيمات المناسبة، كإدماج مورفيم (ال)**

¹ - ينظر، أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي، دار الأمان، الرباط، دط، 1996م، ص ص45، 46.

² - ينظر التفاصيل في، أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص ص31-73.

التعريف تحقيقاً لمخصص التعريف، وإدماج صرفة (ون، ين) تحقيقاً لمخصص جمع المذكر السالم، وإحاق صرفة (ات) تحقيقاً لمخصص الجمع المؤنث السالم.

• إنتقاء أحد المقيدات التي تشكل الحد ليكون رأساً للمركب، وإعطاء بقية المقيدات التي تلحق بالرأس وضع **الفضلة**¹؛ ففي ائتلاف الحد من مقيد واحد كما في جملة: (الطالب مجتهد) يُنتقى الحد المفرد (مجتهد) رأساً للمركب؛ وذلك لانفراده في الحد وعدم وجود مقيدات أخرى تتازعه، أما في حالة تعدد المقيدات التي تشكل حدًا، يتم انتقاء المقيد الأول رأساً للمركب كما في جملة: (جاء الطالب المجد الذي كرمه الأستاذ)، حيث يشكل المقيد الأول (الطالب)، وهو مقيد اسم رأساً للمركب، بينما يشكل المقيد الثاني؛ وهو مقيد اسم، والمقيد الثاني؛ وهو مقيد جملة فضلةً بالنسبة لرأس المركب.

• **إسناد الحالات الإعرابية إلى عناصر المركب أو إلى المركب ككل؛** يتم على مستوى البنية المكونية إسناد الحالات الإعرابية للمكونات أو للمركبات، وهي حالات الرفع والنصب والجر والجزم المجردة والتي يتم تحقيقها على مستوى البنية المكونية بواسطة علامات إعرابية تقابلها على التوالي وهي: الضم، والفتح، والكسر، والسكون. ويتم إسناد الحالات الإعرابية بناء على ما تحمله عناصر المركب أو المركب من وظائف، وإمكانية وجود ثلاث وظائف تلحق بكل مكون في الوقت نفسه وهي (الوظيفة التركيبية، والدلالية، والتداولية) فإن عملية إسناد الحالات الإعرابية بناء على هذه الوظائف تتم - حسب المتوكل - وفقاً للسلمية الآتية:

الوظائف التركيبية < الوظائف الدلالية < الوظائف التداولية

حيث يأخذ المكون حالته الإعرابية أولاً بمقتضى ما يحمله من وظيفة تركيبية، وهي وظيفة (الفاعل أو المفعول)، أما إذا لم يكن للمكون وظيفة تركيبية فإن حالته الإعرابية يستمدّها من الوظيفة الثانية في السلمية وهي الوظيفة الدلالية، وتبقى المكونات التي لا

¹ - ينظر، المرجع السابق، ص 62.

تشغل سوى وظيفة واحدة وهي الوظيفة التداولية تأخذ حالتها الإعرابية بمقتضى هذه الوظيفة الأخيرة¹.

• تحقيق العاطف في شكل أداة عطف في حالة وجود حدود معطوفة².

• إدماج مؤشر القوة الإنجازية والمعلقات؛ بالنسبة للمكونات المعبرة عن القوة الإنجازية والتي تمثل أفعالا أو أسماء كأسماء الاستفهام وغيرها مما يشكل حدودا، فإن إدماجها يتم في المرحلة الثانية من اشتقاق الجملة، وهي مرحلة اشتقاق البنية الوظيفية- كما رأينا-، أما بالنسبة لمؤشرات القوة الإنجازية التي تلحق بالحدود وتتعلق بها، كالأداة "أن" والضمائر الموصولة، وهمزة الاستفهام، و"هل"... وغيرها فإن عملية إدماجها تتم في المرحلة الأخيرة على مستوى البنية المكونية³.

3. القواعد الموقعية للمكونات: تكون المكونات في البنية الحملية المجردة غير مرتبة لذلك تقوم هذه القواعد بترتيب المكونات ووضعها في مواقعها المحددة في البنية الأخيرة المحققة أي في البنية المكونية انطلاقا من بعض المبادئ الكلية العامة⁴.

4. قواعد إسناد النبر والتنغيم: يتم في المرحلة الأخيرة تخصيص بعض المكونات المميزة للجملة المتحصل عليها بخاصيتين صوتيتين تساهمان في إضافة معنى ما للتركيب هما: النبر والتنغيم؛ حيث يتم إسناد النبر والذي يحمل صفة القوة للصوت لمكون البؤرة باعتبارها العنصر الحامل للمعلومة الجديدة، بينما يتم إسناد التنغيم للجملة ككل لنقلها من معنى إلى آخر، فاختلاف التنغيم في جملة: زيد إنسان، يمكن أن يحمل الجملة عدة معاني،

¹ - ينظر، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي، ص ص212، 213.

² - ينظر، المرجع نفسه، ص203.

³ - أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص169- 174

⁴ - سيأتي تفصيله ضمن عنصر "رتبة الجملة العربية في اللسانيات الوظيفية"

منها الإخبار، والاستفهام، والإنكار، والسخرية وغيرها من المعاني التي يمكن أن يضيفها التنعيم¹.

بإسناد قاعدتي النبر والتنعيم نحصل على بنية مكونية تامة التحديد تكون جاهزة للتأويل الصوتي.

هذا هو النموذج العام للنظرية الوظيفية وإن طرأت عليه بعض التعديلات وبعض التغييرات فيما بعد، فهي تغييرات كما رأينا لا تلمس البناء العام للنظرية فقد بقيت محافظة على بنيتين اشتقاقيتين للجملة إحداها بنية تحتية مجردة مقسمة في النموذج الأول إلى بنيتين إحداها حملية يتم فيها إسناد الوظائف الدلالية والأخرى وظيفية تتخذ فيها الحدود وظائفها التركيبية والتداولية، ثم تقلصت هاتين البنيتين في النماذج الجديدة إلى بنية واحدة وبقيت مسؤولة عن إمداد البنية المكونية بالمعلومات الدلالية والتداولية.

وعليه يمكن القول أن البنية الدلالية للجملة في النحو الوظيفي تشتق من البنية التحتية كما هو الحال في النحو التوليدي التحويلي.

يبدو أن النحو الوظيفي وإن اتبع خطوات منهجية مختلفة عن خطوات المنهج التوليدي التحويلي في وصف بنية الجملة العربية إلا أنه يتفق معه في أن الدلالة تستنبط من البنية التحتية للجملة، لذلك افترض النحو الوظيفي بنيتين تحتيتين مسئولتان عن التفسير الدلالي للجملة تقابلان البيئة العميقة في النحو التوليدي التحويلي، وبنية فيزيائية خارجية تقابل البنية السطحية في النحو التوليدي التحويلي، غير أن النحو الوظيفي تميز عن الأنحاء البنيوية (الوصفية والتوليديّة التحويلية) التي سبقته بإضافة قوانين هامة مسؤولة عن التفسير الدلالي للجملة وهي القوانين التداولية.

¹ - ينظر، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، ص 180.

يتفق النموذج الوظيفي في وصف البنية التحتية للجملة مع أحدث نموذج للنظرية التوليدية وهو البرنامج الأدنى، الذي انتهى إلى إسناد مهام تخصيص التراكيب بالسمات الدلالية والمقولية والإحالية التطابقية إلى المعجم، حيث تدخل الوحدات المعجمية في النسق الحاسوبي تامة التصريف بعدما كان البناء الصرفي للكلمات يتم في التركيب عبر قاعدة نقل الرؤوس، إلا أن المعجم في النموذج الأدنى يتجاوز مهامه المحصورة في البنية العميقة لينتقل إلى تخصيص البنية السطحية بالسمات الصوتية، وهذا بخلاف مهمة المعجم في النظرية الوظيفية الذي يضطلع بمدخلات معجمية واشتقاقية على مستوى البنية التحتية فقط، بينما تتكفل قواعد التعبير بالنسق الخارجي للتراكيب وما يلحق به من سمات صوتية.

لقد اتفق النحوان التوليدي التحويلي والوظيفي على أن الأدوار المحورية الدلالية تلحق بعناصر التركيب في البنية المحورية أي على مستوى البنية التحتية للجملة وتجلي ذلك في النظرية المحورية والنظرية العاملة.

وعلى مستوى نفس البنية يتم إسناد الوظائف التركيبية إلى جانب إسناد الوظائف الدلالية لموضوعات البنية المحورية وذلك بناء على ما يتطلبه الفعل (فضلة ومفعول) والفعل والمفعول معا (وظيفة الفاعل) وذلك بمقتضى نظرية العامل في النحو التوليدي التحويلي، وهو ما يختلف فيه النحو الوظيفي عن النحو التوليدي التحويلي الذي يفرد بنية خاصة يتم فيها إسناد الوظائف التركيبية. كما يتخلص النحو الوظيفي من العاملة اللفظية في إسناد الوظائف التركيبية بناء على ما يتطلبه عملي الفعل أو الفعل والمفعول معا، ويتبنى عاملية أخرى يتم بمقتضاها إسناد الوظائف التركيبية بالنظر إلى منظور الوجهة الذي يقدم انطلاقا من الواقعة، بحيث يسند للحد الذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة الوظيفة التركيبية "الفاعل"، بينما يسند للحد الذي يشكل المنظور الثانوي للوجهة الوظيفة التركيبية "المفعول"، وهي عاملية أطلق عليها محمد الأوراعي "العاملية العلائقية"، كما سيتم توضيحه في

موضعه، وذلك لأن العاملة العلائقية تتجاوز معيار اللفظ وتحتكم إلى العلاقات التي تربط موضوعات البنية التركيبية بما يدل عليه المحمول وبما يتطلبه من علاقات.

لا شك أن النحو الوظيفي عمق كثيرا من جوانب الدلالة، فهي لم تعد دلالة لفظية، مرتبطة بالألفاظ المفردة مثلما كانت عليه في البنيوية الشكلية، كما لم تعد الدلالة مرتبطة بالعلاقات اللفظية التي تربط بين عناصر التركيب والعوامل اللفظية كما هو الحال مع البنيوية التوليدية، فالدلالة في النحو الوظيفي هي مجموع كل ذلك.

ويتضح قصور النظريات اللسانية قبل الوظيفية في تقصي الدلالة من خلال تقليص الوظائف، حيث انتهى الاتجاه الوصفي الشكلي عند اللسانيين العرب المحدثين إلى تقليص جميع الوظائف في شقين من الوظائف التركيبية إحداهما تحكم الجملة الفعلية؛ وهي وظيفة: الفعل + الفاعل + المفعول، والأخرى تحكم الجملة الاسمية، وهي المبتدأ والخبر اللذان اصطلح عليهما بمصطلحين تداوليين هما (المسند والمسند إليه)، وليس هذا فحسب فقد عمم البنيويون الوصفيون هاتين الوظيفتين التداوليتين على جميع مكونات الجمل بما فيها الاسمية والفعلية، ما عدا تمام حسان الذي عني بالعلاقات التركيبية التي تربط بين عناصر التركيب النووي للجملة الفعلية (الفعل والفاعل والمفعول به) بالإضافة إلى بعض العلاقات الدلالية التي تربط الفضلات بالتركيب النووي كعلاقة المعية والظرفية والتفسير، بينما لم يدرج تمام حسان الوظائف التداولية في جهازه النحوي الواسف واكتفى بالحديث عن أهمية جانب المقام في فهم دلالة الجمل والنصوص.

أما النحو التوليدي التحويلي فقد عني بالعلاقات التركيبية وبعض العلاقات الدلالية التي تربط بين مكونات البنية التحتية، لكن إقصاء الوظائف التداولية بدا واضحا من نظريته. ولم تحضر جميع الوظائف معا في تفسير التراكم العربية في نظرية كلية سوى مع النحو الوظيفي، الذي خصص بنية لإسناد الوظائف الدلالية، وبنية أخرى لإسناد الوظائف التركيبية والتداولية، وحدد دور هذه الوظائف في تخصيص البنية الفعلية والاسمية على حد

سواء، وهو ما أغفله اللسانيون العرب الوصفيون الذي عنوا بما يلحق بالبنية الفعلية من وظائف تركيبية ودلالية واكتفوا في وصف البنية الاسمية بما يلحق بمكوناتها من وظيفتين تداوليتين هما: الابتداء والإخبار، وسيوضح سبب إدراج هاتين الوظيفتين ضمن الوظائف التداولية في المباحث اللاحقة، أما النحو الوظيفي فقد عم وظائف البنية الفعلية على البنية الاسمية وذلك على مستوى البنيتين الحملية والتركيبية وحتى على مستوى البنية التداولية فتعامل مع الجملة الاسمية بنفس أدوات الجملة الفعلية.

وإن كان النحو الوظيفي عدّ هذا التعميم (تعميم وظائف البنية الفعلية على البنية الاسمية) حلاً لرصد وظائف الجملة الاسمية، فإننا لا يمكن أن نسلم بهذا التعميم حتى يتم عرضه من جديد على معطيات الجملة العربية بناء على أحد شروط علم المعرفة (الإبستمولوجية)، والتي استند عليها البحث في تقييم هذه النظريات اللسانية الحديثة ودورها في تأويل الجملة العربية، وهو ما سيأتي التفصيل فيه في موضعه من الفصل الأخير.

2.3 رتبة الجملة العربية في اللسانيات الوظيفية.

افترض أحمد المتوكل أن رتبة مكونات الجملة العربية وفقاً لقوانين النحو الوظيفي لا تتحدد إلا على مستوى البنية المكونية الأخيرة في عملية اشتقاق الجملة- كما رأينا- وذلك بواسطة قواعد التعبير المسئولة عن وضع المكونات في مواقعها المحددة لها.

ومعنى ذلك أن البنية التحتية- حسب النظرية الوظيفية- هي بنية غير مرتبة، فهي مجموعة من الوحدات المعجمية تربط بينها علاقات دلالية وتركيبية وتداولية ولا تخضع لأية علاقة رتبية تحكم مواقع وحداتها المكونة (المحمول وحدوده).

إن افتراض بنية تحتية غير مرتبة أدى إلى ضرورة البحث عن قوانين تضبط عملية الترتيب في الجملة العربية، فإذا كانت قضية الرتبة في النحو التوليدي التحويلي مفصول فيها لأن البنية العميقة تأتي مرتبة ترتيباً أصلياً يتفرع في البنية السطحية بواسطة قوانين تحويلية افتراضها النحو التوليدي التحويلي فإن أحمد المتوكل يرفض هذا التفسير لأنه يؤدي

إلى افتراض قوانين تقديرية وهي قوانين التحويل التي لا يمكن إثبات واقعيتها النفسية، فالتسليم بهذه الفرضية في النظرية الوظيفية يحيد بها عن الكفاية النفسية التي تسعى النظرية إلى تحقيقها، ويوضح ذلك أحمد المتوكل قائلاً: « في نفس الاتجاه، اتجاه السعي في إحراز الكفاية النفسية خلت جميع النماذج التي أفرزتها نظرية النحو الوظيفي منذ نشأتها من قواعد التحويل والمقصود هنا القواعد التي تُحدث تغييراً بنيوياً في البنية - الدّخل عن طريق حذف أو تعويض أو نقل.»¹

ولتفسير قضية الرتبة في الجملة العربية يتبنى أحمد المتوكل منحى وظيفياً يحكم جميع قوانين التأليف بما فيها قوانين الترتيب، بحيث تعزى عملية الترتيب إلى الوظائف التي تحملها المكونات في البنية التحتية وتحفظ بها لتشكل دخلاً لقوانين التعبير في البنية المكونية.

حيث تتحدّد المواقع بمقتضى ما تحمله مكونات التركيب من وظائف، فصحيح أن البنية التحتية ترد إلى البنية المكونية غير مرتبة، إلا أنها ترد محمّلة بجميع الوظائف التداولية والتركيبية والدلالية التي تشكل دخلاً للقوانين الموقعية التي تستند على هذه المعلومات في ترتيب الجملة، وهذا ما سيخلص النظرية الوظيفية من الوقوع فيما وقعت فيه التوليدية التحويلية من افتراض بنيتين إحداهما أصلية وهي البنية التحتية وأخرى فرعية وهي البنية السطحية، ثم افتراض قوانين لم تثبت واقعيتها النفسية وهي القوانين التحويلية.

وبالنظر إلى وظائف المكونات التداولية والتركيبية والدلالية يسند إلى الوحدات المعجمية غير المرتبة رتبة واحدة على مستوى البنية المكونية، بمقتضى ما تحتفظ به هذه المكونات من وظيفة تحدد موقعها، يقول أحمد المتوكل: «القواعد الصرفية - التركيبية في النحو الوظيفي لا تتدرج في مجموعة القواعد الموصوفة بكونها غير ذات "واقعية نفسي". فالقواعد المسؤولة عن نقل البنية التحتية (التداولية الدلالية) إلى بنية صرفية - تركيبية مرتبة

¹ - أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، ص 67.

تجري على بنية غير مرتبة العناصر. هذه القواعد لا تحدث، إذن، أي تغيير في رتبة عناصر البنية- الدّخل وإنما إلى هذه العناصر ترتيبا واحدا هو الترتيب الأول والأخير.¹

تبين إذن أن رتبة مكونات الجملة تؤول إلى الوظائف التداولية والتركيبية والدلالية، وبالنسبة للنحو الوظيفي تكون الأولوية في إسناد المواقع للوظائف التداولية، فهي المتحكم الأول في مواقع مكونات الجملة، وليست الوظائف التركيبية كما ساد في بعض الأنحاء، والتي قسمت اللغات على أساسها إلى لغات من نمط: فعل- فاعل- مفعول، ولغات فاعل- فعل- مفعول ولغات فعل- مفعول فاعل ولغات مفعول- فعل- فاعل ولغات مفعول- فاعل- فعل ولغات فاعل- مفعول- فعل وذلك باعتبار الرتبة السائدة في كل نمط من الأنماط الست للغات الطبيعية، أو باعتبار اطراد المبتدأ في اللغة أو الفاعل.

فبالنسبة للغات التي صنفت بأنها ذات رتبة حرة كاللغة العربية باعتبارها تأخذ جميع تلك الأنماط في ترتيب عناصر الجملة، رأى النحو الوظيفي أن جميع تلك البنيات الترتيبية هي بنيات مقيدة تداوليا، وأن كل نمط من الأنماط الترتيبية يطابق مقاما مختلفا وبالتالي تأخذ عناصره وظائف تداولية مختلفة تسوّغ له انتقاء رتبة بعينها، فالأنماط (أ- ب- ج- د- هـ- و) التي أخذت فيها نفس العناصر التركيبية رتبا مختلفة، واعتبرت اللغة العربية بناء عليها ذات رتبة حرة، هي أنماط مقيدة بطبقات مقامية معينة، خضعت رتبة عناصرها للوظائف التداولية التي أخذتها مكوناتها التركيبية²، وذلك ما توضحه الأمثلة الآتية:

أ. شرب الطفل لبنا

فعل فا مف

ب. لبنا شرب الطفل

¹- المرجع السابق، ص 67.

²- ينظر، أحمد لمتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي، ص 225.

مف فعل فا

5.الطفل شرب لبنا.

فا فعل مف

هـ. شرب لبنا الطفل

فعل مف فا

و. الطفل لبنا شرب

فا مف فعل

رفض أحمد المتوكل الافتراض القائل بأن الجملة العربية ذات رتبة حرة، فالقائلون بالرتبة الحرة لم ينظروا سوى إلى نوع واحد من الوظائف وهي الوظائف التركيبية، فالجمل في هذه الأمثلة ذات رتبة حرة إذا ما نظر الباحث إلى ما تحمله مكوناتها من وظائف تركيبية، حيث تأخذ عدة أنماط ترتيبية ومع ذلك تحتفظ بنفس الوظائف التركيبية، أما من الناحية التداولية فإنه لا يمكن القول بأن الجملة العربية ذات رتبة حرة، وذلك لأن كل موقع من مواقع التركيب الستة أخذته مكونات الجملة بمقتضى ما تطلبته وظيفة تداولية معينة، ولهذا يرى أحمد المتوكل أن اللغة العربية تنتمي إلى اللغات ذات الرتبة المقيدة، يقول أحمد المتوكل: «إذا تأملنا هذه التركيب تبين أن الرتبة فيها مقيدة تداولياً إذ إن كل تركيب يطابق مقاما مختلفا ويتضمن بالتالي وظيفة تداولية مختلفة. ويمكن أن نبني على ذلك أنه من العسير الحديث عن لغات ذات رتبة حرة... وإذا اعتمدنا هذا المعيار كانت اللغة العربية من اللغات ذات الرتبة المقيدة (تداوليا)»¹

وكل هذا ينفي أن تكون الجملة العربية ذات رتبة حرة، وذلك لأنها مقيدة تداولياً، يقول أحمد المتوكل: «والواقع أن الرتبة في العربية الفصحى (وما ينمطها من اللغات) ليست

¹ - المرجع السابق، ص 225.

"حرّة" إلا بالنظر إلى الوظائف التركيبية (فاعل، مفعول...) التي تضطلع بتحقيقها الحالات الإعرابية... [فهي] رتبة محكمة تداوليًا وإن بدت "حرّة" في المقاربات التي لا تدخل الوظيفة في الحسبان أو التي تؤمن باستقلال البنية عن الوظيفة.¹

ولتوضيح كيف تأخذ الوحدات المعجمية رتبها داخل التركيب في البنية المكونية نأخذ المثالين الذي الآتيين:

أ. عشق خالد هنداً

بؤرة جديد

ب. هنداً عشق خالد

بؤرة مقابلة

تأخذ الجملة الأولى في البنية التحتية البنية الوظيفية الآتية:

[ع. ش. ق {فعل} ف (س 1: انسان) منف فامح (س2: حي) متق مف بؤجد]

المكونات (عشق)، (خالد)، (هند) في البنية التحتية غير مرتبة، في البنية المكونية أخذ المكون (هند) المرتبة الثالثة بمقتضى وظيفته التداولية، باعتباره (بؤجد).

تأخذ الجملة الأولى في البنية التحتية البنية الوظيفية الآتية:

[ع. ش. ق {فعل} ف (ع1ذس 1: انسان) منف فام (ن1اذس2: حي) متق مف بؤ

مقا]

تغير الوظيفة التداولية للمكون (هند) في البنية التحتية من (بؤجد) إلى (بؤمقا) أدى إلى تغير موقعها في البنية المكونية.

¹ - أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية، قضايا ومقاربات، دار الأمان، الرباط، ط1، 2005م، ص33.

يبدو أن الأولوية في إسناد المواقع للمكونات تؤول في المرتبة الأولى للوظائف التداولية، أما النوعين المتبقين من الوظائف؛ وهما الوظائف التركيبية والدلالية فله أهمية أيضا في إسناد المواقع للمكونات في غياب الوظائف التداولية ويتم ذلك بناء على السلمية الآتية¹:

الوظائف التداولية < الوظائف التركيبية < الوظائف الدلالية

حيث تأخذ المكونات مواقعها بناء على وظيفتها التداولية أولا ثم بمقتضى وظيفتها التركيبية ثانيا وذلك إذا لم تكن لها وظيفة تداولية، ثم تأخذ المكونات موقعها أخيرا بمقتضى الوظيفة الدلالية إن لم تكن لها وظيفة تداولية ولا تركيبية.

يختلف النحو الوظيفي عن غيره من الأنحاء في إعطاء الأولوية للوظائف التداولية في مقابل إعطاء الأولوية للوظائف التركيبية عند بعض الأنحاء، وإلغاء دور الوظائف التداولية من الموقعية تماما في بقية الأنحاء الأخرى.

وبناء على هذا افترض أحمد المتوكل بالنسبة لقضية الرتبة مجموعة من الافتراضات تلخص موقف نظرية النحو الوظيفي من الرتبة وهي²:

أولا: ليست الرتبة آيلة إلى الوظائف التركيبية (فاعل، مفعول...) وحدها وإنما تحدّد على أساس الأنماط الثلاثة من الوظائف: الدلالية والتركيبية والتداولية.

ثانيا: تتفاعل هذه الوظائف في تحديد الرتبة وفق سلمية، تكون فيها الغلبة للوظائف التداولية على الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية: ما يحدّد الرتبة بالدرجة الأولى هي الوظائف التداولية.

¹ - أحمد لمتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي، ص 223، 224.

² - المرجع نفسه، ص 231.

ثالثا: يصدق التفاعل بين هذه الوظائف على المكونات الداخلية فقط، أما الوظائف الخارجية فترتبها قارة موكولة إلى الوظائف التداولية أصلا.

رابعا: يترتب عن إسهام الوظائف في تحديد الرتبة أن مفاهيم "اللغات ذات الرتبة الحرّة" و"الرتبة المحايدة" و"الرتبة الأصل" تصبح غير واردة.

خامسا: يتم تحديد الرتبة في مستوى شبه السطحي (= بنية المكونات) بواسطة قواعد موقعية تتخذ دخلا لها بنية دلالية- تداولية غير مرتبة. لا طابع تحويلي لهذه القواعد إذ إنها لا تنقل بنية رتبية إلى بنية رتبية أخرى.

انطلاقا من هذه القوانين العامة التي تضبط عملية الترتيب التي رأينا أنها تعزى للوظائف التداولية في النحو الوظيفي وليس إلى الوظائف التركيبية كما كانت عليه في السابق، انطلاقا من ذلك اقترح أحمد المتوكل ثلاث بنيات موقعية تحكم ترتيب مكونات الجملة، وهي: بنية الجملة الفعلية- بنية الجملة الاسمية- بنية الجملة الرباطية.

1. بنية الجملة الفعلية: الجملة الفعلية في النحو الوظيفي هي الجملة التي يكون محمولها فعلا يدل على واقعة من الوقائع الأربع (الأعمال والأحداث والأوضاع والحالات)، يدخل في علاقات معينة مع حدود تتطلبها هذه الواقعة.

2. بنية الجملة الاسمية: هي الجملة التي يكون محمولها مركبا اسميا أو وصفيا أو حرفيا أو ظرفيا، ولا يكون المحمول في الجملة الاسمية مركبا فعليا وإلا تحولت الجملة إلى فعلية، لكنه يدل، مثل المحمول الفعلي، على أربعة أصناف من الوقائع (الأعمال والأحداث والأوضاع والحالات)، كما تظهره الجمل الآتية:

أ. هند مسرعة.

ب. المطر منهمر.

ج. زيد جالس.

د. عمر فطن.

يربط بين المحمول في الجملة الاسمية والموضوع أربعة أنواع من العلاقات هي:

- علاقة إسناد خاصة؛ يتم بمقتضاها إسناد خاصة ما يتصف بها الموضوع الفاعل

إلى المحمول، ومثاله في الجملة (أ).

- علاقة تصنيف؛ يتم بمقتضى هذه العلاقة إثبات انتماء شخص أو شيء ما دل عليه

موضوع الفاعل إلى طبقة الأشياء أو الأشخاص التي يدل عليها المحمول، ويظهر ذلك في

جملة: زيد إنسان.

- علاقة تعيين؛ وهي العلاقة التي تربط بين محمول دال على مكان وموضوع فاعله،

وذلك مثل جملة: الأستاذ في القسم.

- علاقة تزمين؛ وهي علاقة تربط بين محمول يدل على زمان وموضوع فاعله، ومثاله

في جملة: الاجتماع صباحا.¹

الجملة الرباطية: ميز النحو الوظيفي بين نوعين من الأفعال: أفعال محمولات؛ وهي

الأفعال التي تدل على وقائع تتطلب موضوعات تشترك معها في الواقعة، وأفعال غير

محمولات؛ وهي الأفعال التي لا تدل على واقعة، ولكن لها دور في انتقاء موضوعاتها لكنها

لها دور في تخصيص المحمولات الفعلية أو الاسمية من حيث الزمن والجهة، وتعرف في

النحو الوظيفي بالأفعال الرابطة (أو ما يعرف بالأفعال الناقصة عند النحاة الأوائل)، وتعرف

أيضا بالأفعال المساعدة؛ فهي أفعال مساعدة حين توارد محمولا فعليا كما توضحه الجملة

(أ)، وهي أفعال روابط حين توارد محمولا غير فعلي كما توضحه الجملة (ب)، كما يظهر

من المثالين الآتيين²:

¹ - ينظر، أحمد المتوكل، قضايا الرباط في اللغة العربية، الرباط، المغرب، دط، 1987م، ص ص86- 93.

² - أحمد لمتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي، ص ص33-

أ. كان زيد يجمع الحطب.

ب. أصبح علي مديرا.

إن هذه الخاصية التي انفردت بها الجمل الربطية فشاركت الجملة الاسمية في بعض خصائصها الحملية والوظيفية وشاركت الجملة الفعلية في خصائصها المكونية جعلها تتفرد بقسم خاص بها في النحو الوظيفي، يقول المتوكل: «نعتبر الجمل الربطية ليست جملا اسمية ولا جملا فعلية وإنما هي جمل يمكن اعتبارها جملا "وسطى" إذ هي تشارط الجمل الاسمية في بعض من مميزاتا الحملية والوظيفية وتقاسم الجمل الفعلية خصائصها المكونية..»¹

والفعل الرابط ليس كالأفعال المحمولات التي تظهر في البنية الحملية، فالفعل الرابط لا يظهر إلا في البنية المكونية حيث يدمج بواسطة إحدى قواعد التعبير حين تتوافر السمات الزمنية أو الجهية التي تقتضي إدماجه²

تتخذ هذه البنيات الثلاث ثلاث بنيات موقعية على التوالي:

أ. تتخذ البنية الفعلية البنية الموقعية العامة الآتية:

م4، م2، م1 م Ø ف فا (مف) (ص)، م3

ب. تأخذ الجملة الاسمية البنية الموقعية الآتية:

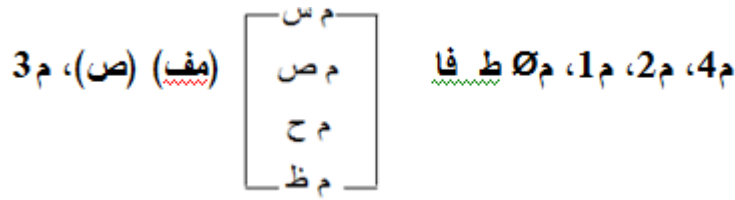
	م س	
م4، م2، م1، م Ø ف	م ص	(مف) (ص)، م3
	م ح	
	م ظ	

شكل (39): البنية الموقعية للجملة الاسمية

¹ - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص 82.

² - أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، ص 102.

6. تأخذ الجملة الرباطية البنية الموقعية الآتية:



شكل (40): البنية الموقعية للجملة الرباطية

يفاد من هذه البنيات الثلاث أن مكونات البنية المكونية تترتب في نوعن من المواقع:

-مواقع خارجية؛ والمرموز لها ب (م 4 وم 2 وم 3) وهي مخصصة للمكونات الخارجية ذات الوظائف التداولية الخارجية وهي (المكون المنادى والمكون المبتدأ، والمكون الذيل) على التوالي.

-مواقع داخلية؛ تخصص للمكونات التي تنتمي إلى الإطار الحملي للجملة والتي تأخذ مواقعها بمقتضى وظيفتها التركيبية والتداولية، حيث:

• تشغل المكونات ذات الوظيفة التداولية (المحور) أو الوظيفة التداولية (بؤرة المقابلة) أو أحد أسماء الاستفهام الموقع (م Ø).

• يلي هذه المكونات التي تأخذ مواقعها بمقتضى وظيفتها التداولية المكونات ذات الوظيفة التركيبية وهي المكون الفاعل الذي يأخذ الموقع (فا)، والمكون المفعول الذي يأخذ الموقع (مف).

• أما الموقع (ص) فهو للمكونات التي لا تحمل وظيفة تداولية ولا تركيبية فتأخذ هذا الموقع بمقتضى الوظيفة الدلالية المسندة إليها.

-وتشير الرموز الموجودة بين حاضنتين " م ص " و" م س " و" م ح " و" م ظ " إلى الأشكال التي يمكن أن يأخذها المحمول في الجملة الاسمية والرباطية على حد سواء وهي على التوالي: (محمول وصفي/ محمول اسمي/ محمول حرفي/ محمول ظرفي)

ومثلما تأخذ الوظائف التداولية والتركيبية والدلالية على التوالي دور ترتيب عناصر البنية المكونية، هناك عوامل أخرى غير الوظائف مسئولة تحديد المواقع التي تشغلها المكونات، تنبه إليها سيمون ديك وتبناها أحمد المتوكل في وصف البنية الموقعية للجملة العربية، كعامل الصدارة وقاعدة الرابط وعامل التعقيد، حيث:

-تشغل أدوات الصدور الموقع (م1) كأداتي الاستفهام (الهمزة وهل) وما النافية وإن وغيرها...

-أما الموقع (ط) فهو مخصص للرابط (كان وأخواتها) الذي يدمج بمقتضى قاعدة الرابط في الجملة الرباطية.¹

-تحتل المكونات المعقدة مقوليا الموقع الأخير أيا كانت وظيفتها التركيبية أو التداولية، كنزوع المركب الاسمي إلى التأخر عن الضمير، ونزوع الجملة المدمجة إلى التأخر عن المركب الاسمي ، حيث يرى ديك «أن المكونات الأقل تعقيدا مقوليا تنزع، بصفة عامة، إلى أن تتقدم على المكونات الأكثر تعقيدا»²

ولتحديد رتبة العناصر المقولية بحسب درجة تعقيدها المقولي اقترح "سيمون ديك" السلمية الآتية:

ضمير متصل > ضمير منفصل > م س > ح ف > م ح > ج.

¹ - ينظر، أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص ص 21، 22، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي، ص ص 238، 239

² - أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفية المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1986، ص50

تفيد هذه السلمية ترتيب مواقع العناصر المقولية بحسب تعقيدها، حيث يتقدم الضمير المتصل على الضمير المنفصل، ويتقدم الضمير المنفصل على المركب السامي وهكذا دواليك...¹

ومثال ذلك لا يمكن أن يتصدر المكون المعقد مقوليا "أن زيدا قابل أباه" الجملة: علم خالد أن زيدا قابل أباه مهما كانت وظيفته التركيبية أو التداولية، ولذلك لا يمكن أن تأخذ الجملة بأي حال من الأحوال الشكل الآتي:

- أن زيدا قابل أباه علم خالد.

وذلك بسبب وجود مكونات في الجملة أبسط منها مقوليا، تكون الأولوية لها في الترتيب بحسب ما تقتضيه سلمية "سيمون ديك".

تحافظ الجملة الفعلية على نمطيتها في النحو الوظيفي حتى وإن تعلق محمولها الفعلي باسم متقدم، حيث يحافظ الاسم المتصدر على وظيفته التداولية باعتباره مبتدأ ولا يحمل أي وظيفة تركيبية، بينما يقدر للمحمول الفعلي فاعلا محذوفا، وبهذا يكون النحو الوظيفي وقف موقفا وسطا في تفسيره للجمل التي من نحو:

-البر طلع

حيث عدها جملة فعلية، كما ذهبت إلى ذلك اللسانيات المعاصرة، من جهة ما يتطلبه الفعل من فاعل مقدر، وعد العنصر المتقدم مبتدأ لا فاعلا، كما ذهب إلى ذلك النحو القديم بالنظر إلى وظيفته التداولية، والموقع الذي أخذه المكون المقدم (م2)، ويظهر ذلك من البنية الموقعية لهذه الجملة:

البر، طلع (ـ)

م2 ف فا 0

¹- ينظر، المرجع السابق، ص51.

حيث (م2، ف، فا) هي المواقع الأصلية التي تتخذها المكونات في البنية المكونية، وأن فا0 هو الموقع الشاغر للفاعل (ضمير مستتر).

يبدو أن قانون الموقعية الكلي الذي وضعه أحمد المتوكل للجملة الاسمية وللجملة الفعلية، جعله يلجأ للتقدير من أجل تفسير اسمية جملة (طلع البدر) بالرغم من ارتباطها بمحمول فعلي، فاحتفظ بالوظيفة التداولية للاسم المقدم، واضطر لتقدير فاعل لفعل يتعلق بالمبتدأ ويخبر به عنه، وهذا ما ستأتي مناقشته في الفصل التقويمي.

كما لا تتأثر الجملة الفعلية بالموقع الذي تأخذه المكونات الاسمية الخارجية التي تسبق الفعل والفاعل (م) أو تلحق بهما، كما في الجملتين:

أ. هند، سافر أبوها صباحا.

م2 ف فا ص1

ب. سافر أبوها اليوم، هند.

ف فا ص1 م3

لم تتغير نمطية الجملة في الجملة الأولى، وبقيت جملة فعلية بالرغم من تقدم المكون الاسمي عليها، ولذلك عدّها النحو الوظيفي "جملة فعلية" بخلاف النحو القديم الذي عدّها جملة اسمية لتصدرها باسم.

أما الجملة (ب) فهي كذلك جملة فعلية في النحو الوظيفي لحقها مكون خارجي (الذيل) دون أن يغير في نمطيتها، وليست جملة اسمية تأخر فيها المبدأ كما يرى النحو القديم¹، وبذلك تأخذ الجملتان البنيتين الموقعتين الآتيتين:

¹ - ينظر، أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص ص113 - 128، وص144، وص ص157 - 159.

أ. هند، سافر أبوها صباحا.

م 2 ف فا ص 1

ب. سافر أبوها اليوم، هند.

ف فا ص 1 م 3

تبين إذن أن الجملة العربية ذات ثلاث بنيات أساسية حسب النحو الوظيفي هي: بنية اسمية وبنية فعلية وبنية رابطية، لا تظهر هذه البنيات الثلاث عند أحمد المتوكل إلا على مستوى البنية المكونية، أما البنية التحتية فهي عبارة عن مجموعة مكونات تحمل وظائف دلالية، وتركيبية، وتداولية، لا يربط بينها أي رابط تسلسلي يحدد اسميتها أو فعليتها، كما أنها بنية خالية من مخصّصي الجهة والزمن اللذان يحددان النوع الثالث للجملة إن كانت رابطية أو غير رابطية.

لم يفترض أحمد المتوكل بنية واحدة للجملة العربية كما فعل اللسانيون التولديون المتأثرون بالنماذج الأولى للنحو التوليدي التحويلي، كما نفى أن تكون الجملة ذات رتبة حرة كما افترض الفاسي الفهري لأنها مقيدة بطبقات مقامية معينة، ولم يكتف ببنيتين للجملة العربية وافترض قسما ثالثا رآه منفردا من حيث المميزات وهو الجملة الرابطية.

كما لم يميز بين الأقسام الثلاثة بالنظر إلى المواقع التي تأخذها في البنية المكونية كما فعل النحاة الأوائل، ولا بالنظر إلى نوع المحمول، إن كان فعليا أو اسميا كما فعل الوصفون العرب الوظيفيون، وعدّ أحمد المتوكل جملة (البدر طلع) جملة اسمية بالرغم من تعلق الاسم بمحمول فعلي، مفسرا ذلك بخارجية عنصر المبتدأ، فكان المعيار الوحيد للتقسيم هو ما تأخذه المكونات الداخلية من وظائف، حيث لم ينظر المتوكل في تقسيمه للجملة إلا إلى المكونات التي تنتمي إلى الحمل النووي؛ حيث تعد الجملة فعلية إذا كانت مكوناتها التي تنتمي للحمل النووي من قبيل (ف فا م)، وهي جملة اسمية إذا كانت مكوناتها التي تنتمي للحمل النووي من قبيل (محور محمول).

يذهب المتوكل إلى عدم وجود رتبة حرة من جهة ثم يقول بعدم وجود رتبة أصلية وأخرى فرعية من ناحية أخرى، غير أن معيار الترتيب عنده هو ما يفسر هذا التضارب، كما يبدو من الوهلة الأولى، فالمكونات لا تأخذ رتبة أصلية لأن المواقع لا تتحدد إلا على مستوى بنية واحدة وهي البنية المكونية، لذلك فهي تأخذ ترتيباً واحداً على مستوى البنية التركيبية- التصريفية، ولا تأخذ ترتيبين على مستوى بنيتين مختلفتين (البنية التحتية والبنية المكونية)، وفي الآن نفسه لا تخضع عناصر البنية المكونية لترتيب حر لأنها مقيدة بما تشغله من وظائف تداولية، ثم يذهب إلى افتراض ثلاثة أنماط للجملة العربية: اسمية- فعلية- رابطة، تأخذ مكونات هذه الجمل بنيات موقعية ثابتة لا تفرضها وظائف تداولية، وهي معيار الترتيب عند أحمد المتوكل، بل تفرضها العلاقة التي تربطها بالمحمول.

فإن كانت الرتبة الحرة غير موجودة في الجملة العربية، فذلك من الناحية التداولية التي أعطى لها المتوكل الأولوية في الترتيب، فهي المتحكم الأول في الترتيب بالنسبة للعناصر التي تشكل مكونات خارجية وهي (المبتدأ، البؤرة، المنادى) التي لا تتغير مواقعها في البنية المكونية، أما بالنسبة للمكونات الداخلية، فهي عناصر ثابتة من حيث الترتيب بالنظر إلى ما يتطلبه المحمول، فالمحمول الفعلي يتطلب فاعلاً يقوم بالفعل، وهو المكون الذي يجاوره من حيث الترتيب، ويتطلب مفعولاً يلي الفاعل، وهو المكون يقع عليه الفعل، ولا تتغير هذه المواقع إلا بما يطرأ على المكونات من وظائف تداولية.

ومعنى ذلك أن عامل ترتيب مكونات الجملة العربية في النحو الوظيفي يتحول من الدور الذي تقوم به الوظائف التداولية عند الحديث على موقع المكونات الخارجية إلى ما يتطلبه المحمول عند الانتقال إلى البنية الموقعية للمكونات الداخلية، والتي تبنى على ما يتطلبه المحمول من مواضع (س1) و(س2)، وهذا ما سيفصل فيه الحديث في الفصل التقويمي.

المبحث الثاني: أثر اللسانيات النسبية في تجديد النحو العربي

أخذت اللسانيات النسبية منعطفًا آخرًا في دراسة بنية الجملة العربية ودلالاتها، وذلك من خلال محاولة خلق نظرية وسط، تجمع بين واقعية اللسانيات الخاصة وعلمية ومنطقية اللسانيات الكلية، وذلك بناءً على منطلقات إبستيمولوجية أسس عليها محمد الأوراعي تقويمه للمعرفة اللسانية المعاصرة وبنا عليها نظريته الجديدة.

1. الأساس الإبستيمولوجي للسانيات النسبية

إن الدراسة الإبستيمولوجية لأي نظرية من النظريات اللسانية تقتضي بالضرورة النظر في مدى موضوعية المعرفة المقدمة، أي في مدى استقلالها التام عن الحالة الذاتية لعقل الباحث، والحكم على المعرفة بالموضوعية والاستقلال التام عن الذاتية لا يتم إلا بالإجابة على نوعين من الأسئلة:¹

النوع الأول: يعنى بكيفية إنتاج التركيب الموضوعي للمعرفة.

النوع الثاني: يعنى بخصائص التركيب الموضوعي للمعرفة.

وإذا كان مصدر الأفكار أو كيفية إنتاج هذه المعرفة مما يعنى به تاريخ العلوم فإن منطق المعرفة "يهتم بمدى ملائمة الأفكار للوقائع"⁽²⁾ ويكون ذلك بالنظر إلى مدى حضور شرطين أساسيين في النظرية حسب "بوبر" هما⁽³⁾:

- علاقة النظرية بالواقع: يقتضي هذا الشرط خضوع النظرية لمعطيات اللغة، فالأصل أن يتبع تطور اللغة تطور النظرية لا العكس.

¹ - ماهر عبد القادر محمد علي، نظرية المعرفة العلمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985، ص 39.

² - المرجع نفسه، ص 40.

³ - المرجع نفسه، ص 53، 46.

- صمود النظرية أمام النقد العقلي: تقاس درجة صدق النظرية أيضا بمدى صمودها أمام النقد فكلما صمدت النظرية أمام النقد العقلي كانت أقرب إلى الصدق من نظرية أخرى. انطلق الأوراعي من هذين الشرطين الإبستمولوجيين لتقويم المعرفة اللسانية المعاصرة، بدءا من مدى قرب النظرية من المعطيات اللغوية، وصولا إلى مدى صمودها أمام النقد العقلي، ولقيام نظرية لسانية صحيحة إبستمولوجيا جمع محمد الأوراعي بين هاذين الشرطين، وأضاف إليهما شرطا ثالثا وهو أن ضرورة أن تكون المعرفة العلمية معرفة نمطية.¹

لهذا استبعد محمد الأوراعي اللسانيات الكلية لأنها لا تخضع للشرط الأول حين تعطي أولوية للنظرية وتهمل الواقع، واستبعد اللسانيات الخاصة لأنها لا تملك بنية نسقية تضمن تماسك النظرية، واقترح أن تشمل المعرفة العلمية هذين الشرطين بالإضافة إلى شرط نسبية المعرفة العلمية، وسيوضح أكثر المعيار الذي أقام عليه محمد الأوراعي تقييمه للمعرفة اللسانية الكلية والمعرفة اللسانية الخاصة في ضوء الممارسة الإبستمولوجية مما سيأتي.

أولا: لسانيات كلية لا تلمس الواقع:

من المزالق المنهجية التي وقعت فيها اللسانيات الكلية- كما يرى محمد الأوراعي- تقديم النظرية على المعطيات، وهي من الطرق التي انتهجتها اللسانيات الكلية من أجل «تقوية النظرية الغربية وإضعاف اللغة العربية»²

إذ اتضح من منهجية تشومسكي في دراسة اللغة أن العلاقة بين النظرية والمعطيات هي «علاقة أحادية التأثير، من النظرية في اتجاه المعطيات اللغوية ولا ينعكس أبدا»³، تحطّ

¹ محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص ص 207 - 208.

² المرجع نفسه، ص 47.

³ المرجع نفسه، ص 179.

من قيمة المعطيات مقابل صحة النظرية التي تولى الأوراعي مهمة الدفاع عنها بعدة طرق، وقد لخص محمد الأوراعي المزالق المنهجية التي وقعت فيها اللسانيات الكلية أثناء التعامل مع النظريات وهي أربع أنواع:¹

أ. التشكيك في القدرة العلمية للمنافس.

ب. اتهام ملاحظات الدارس بتجردها من العلمية، وذلك بالتشكيك في معطياته ونتائج تجربته.

ت. تغيير الحدود لاستيعاب تزايد نتائج التجربة التي تقترح في توقعات النظرية، بهدف إعادة توافق متوهم بين النظرية والواقع.

ث. إلحاق النظرية بفرضيات مساعدة لإنقاذ النظرية مما تقع فيه من تأزم، وهي فرضيات تتسم بعدم انتمائها للنسق.

ولتجاوز ما وقعت فيه اللسانيات الكلية من إفساد للمعطيات اللغوية في سبيل الحفاظ على النظرية الكلية اقترح الأوراعي شرط الواقعية للمعرفة العلمية، لذلك يقول: «يتوجب على النظرية اللسانية أن تطلعنا بلا ريب على واقع لغوي، وهي عندئذ تنتج معرفة علمية تتسم بخاصية الحق والواقعية. وكل نظرية تنتج معرفة مقترنة بأدنى شك فيها أو في موافقتها للغات البشرية فهي في مرتبة دون الغاية التي من أجلها بُنيت.»²

وقد أشار الأوراعي إلى بعض الأخطاء التي تقع فيها اللسانيات الكلية بسبب العناية بالصياغة النسقية على حساب المعطيات اللغوية التي تصطمم بها كثيرا أثناء التطبيق، فقد يحص أن «نجد المعلومة المستتبطة بالنسق البحث الرياضي أو المنطقي تكون في غاية

¹ - المرجع السابق، ص ص 180-182.

² - المرجع نفسه، ص 209.

الوضوح، لكنها من حيث الإحالة على فحواها فهي في غاية الإبهام إلى درجة أنه لا يتأتى إقران العبارة الصورية بمحتوى معين»¹.

لقد أدى النحو التوليدي التحويلي إلى تشويه كثير من الحقائق اللسانية بسبب طموحه للكلية، كما أكد محمد الأوراعي، والأمثلة المدعمة لرأي الأوراعي كثيرة، سيأتي توضيحها أكثر فيما سيأتي من مباحث.

ثانياً: لسانيات خاصة لا ترقى للنظرية:

رفض محمد الأوراعي المعرفة اللسانية التراثية لأنها معرفة عادية- كما يراها- لا ترقى لأن تشكل نظرية علمية قادرة على تفسير جميع مظاهر اللغة العربية وتوسيع إطارها النظري على اللغات المشابهة، وأعطى مجموعة من المظاهر التي تدل على غياب نظرية لسانية في البحث اللساني التراثي العربي، منها²:

أ. الخلاف حول المعطيات؛ حيث يجيز بعض اللسانيين نفس معطيات ويرفضها بعضهم الآخر.

ب. اختلاف وصف المعطى اللساني الواحد بأوصاف متغايرة من لساني إلى آخر.

ت. التفسير بما يلوح للذهن لأوّل وهلة.

ويعود افتقار البحث اللساني العربي إلى نظرية- حسب الأوراعي- لما اعتمد عليه البحث العربي من منهج لا يؤهله لإعطاء معرفة علمية، وتفسير كلي للنظام اللغوي المعقد، وهو المنهج الاستقرائي الذي لم يقدم سوى مجموعة من المعلومات المتحصل عليها بواسطة جمع المعطيات اللغوية وتصنيفها وفق اطرادات، وهي ملاحظات تستند على معطيات ناقصة وتفتقر إلى الدقة، لأن غايتها حماية اللسان من اللحن لا إقامة نظرية غايتها تفسير

¹- المرجع السابق، ص209

²- ينظر، المرجع السابق، ص214.

ذلك النظام اللغوي بما يتسم به من تعقيد، وقد عبر الأوراعي عما يوحى ببساطة المنهج اللساني العربي القديم وسطحيته بقوله: «يغلب على التأمل اللساني المحصور في اللغة الخاصة التقيّد بمنهج الاستقراء، ويقوم هذا المنهج في حقل اللغة على تجميع المعطيات بوصفها ملحوظات تجريبية...ويتبع ذلك تنظيم هذه المعطيات وفق سلمية من المفاهيم مبدؤها تصويّنات اللغة المدروسة، سواء كانت نطاقاً نمطية أو بدائل لهجية، فانتظامات هذه التصويّنات في وحدات معجمية وصرفية، ومنتهاها اطرادات هذه الأخيرة في الجملة. وغاية كل ذلك تقديم وصف للقواعد الواجب مراعاتها أثناء الكلام لصون اللسان من اللحن. ولم يسع هذا الضرب من التفكير اللساني إلى إقامة نظرية تساعد مستعملها على فهم كل مظاهر اللغة التي يدرسها»¹.

ولعل معرفة كهذه لا يمكن أن تصمد أمام **النقد العقلي** كما يأمل الأوراعي لأن المنهج المتبع فيها هو منهج سطحي لا يقوى على تبرير ملاحظاته بالحجة المنطقية ولا بقواعد صارمة تضمن التماسك للنظرية والسلامة من التناقض، وبالتالي لا يمكن الحصول على معرفة نظرية كما يقول الأوراعي: «اللسانيات الخاصة متميزة عموماً بكونها غير مؤطرة بنظرية لسانية، ومن ثمة فإن منهجية البحث المتبعة فيها، على الرغم من نضجها أحياناً، قد لا توصل إلى المعرفة العلمية في ميدان اللغة»².

فهي معرفة نفسية- كما يراها الأوراعي- قائمة على التشغيل المباشر للقوى الذهنية وإطلاق العنان للتأملات اللغوية، دون تحصينها بنسق منطقي يضمن للباحث معرفة يقينية غير قابلة لأن يختلف فيها اثنان، فالمعرفة النفسية يمكن أن توقع البحث في معرفتين متنافستين حول نفس الموضوع، دون وجود سبيل لإثبات صدق إحدهما من الأخرى لعدم وجود نسق منطقي تبنى عليه، وهذا النوع من المعرفة هو ما يعرف بالمعرفة التصويرية؛ وهي

¹ - محمد الأوراعي، اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص ص 213، 214.

² - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط2، 2013، ج1، ص21.

تقابل المعرفة اليقينية بالنسبة للمعرفة النظرية، وتقابل المعرفة الحقيقية بالنسبة للمعرفة العلمية، ومن مظاهر فشل المعرفة التصورية أنها أوقعت النحاة الأوائل في العديد من الاختلافات، ووضعت البحث العلمي أمام عدة تفسيرات للظاهرة الواحدة، ومن ذلك ما تعدد من تفسيرات بين النحاة الأوائل حول ناصب المفعول به¹.

ويرى محمد الأوراغي أن النحاة العرب الأوائل لو أنهم وضعوا في الحسبان فكرة إقامة نظرية لاستطاعوا أن يتوصلوا إلى توسيع الإطار النظري للنمط اللغوي العربي على اللغات المشابهة، وبالتالي إمكانية تطبيق قوانينها على اللغات الأخرى «ولو اهتم نحاة اللغة المعينة بإقامة نظرية لسانية تُعَيّن لهم ما يجب قوله في وصف لغتهم وتعاير بين الوصفين المختلفين لانكشف لهم احتمال أن تطبق القواعد النحوية الثابتة بالامتحان على لغات أخرى تُقاسم لغتهم نفس المبادئ المؤسسة للنظرية المقامة»²

ولهذا أضاف محمد الأوراغي شرطا ثانيا للمعرفة العلمية، وهو شرط النسقية، غير أنه يستبعد النسقية الصورية وينشد في المقابل النسقية المادية، وذلك لأن النسقية الأولى وهي التي بنت عليها اللسانيات الكلية نظريتها اللسانية، هي نسقية مغرقة في الصورية بعيدة عن المعطيات المادية التي يشترط أن تجعلها النظرية اللسانية الحقّة منطلقا أساسيا لها، ولهذا لا تبنى النظرية في اللسانيات النسبية على معرفة مبنية على جملة الرموز والقوانين الصورية التي لا تصادف في الغالب الأعم واقعا لغويا، بل تستنبط من اللغات الخاصة عن طريق الحصر التقابلي للوسائط اللغوية التي تشترك فيها مجموعة من اللغات الخاصة وصولا إلى وسائط كلية تخرج عن حدود المجموعة اللغوية الواحدة لتضم مجموعة لغوية، والحصول في

¹- ينظر، محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص ص215، 216.

²- محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص21.

الأخير على كليات لغوية تشترك فيها جميع اللغات البشرية، وهي في اللسانيات النسبية كليات دلالية وتداولية¹.

ثالثاً: اللسانيات النسبية هي البديل:

بالنظر إلى الشرطين الذين تتأسس عليهما أي نظرية علمية (مطابقة الواقع - الصمود أمام النقد العقلي) تبين -حسب الأوراعي- أن البحث اللساني - قديماً وحديثاً- وقع في عديد من المزالق بسبب إغفال أحد هاذين الشرطين؛ فإذا كانت اللسانيات الكلية المعاصرة² قد استمدت نظريتها من الشرط الثاني وأغفلت مدى مطابقة النظرية للواقع، فإن البحث اللغوي العربي القديم، أو ما اصطلح عليه الأوراعي باللسانيات الخاصة³ استند على الشرط الأول في التأسيس للدرس اللغوي العربي وأغفل مهمة وضع النظرية في نسق منطقي فوق في العديد من الهفوات.

لقد دفع هذا القصور الذي وقعت فيه كل من اللسانيات الخاصة واللسانيات الكلية محمد الأوراعي إلى إعادة تصور نظرية بديلة وسيطة تقترب أكثر من معطيات اللغة العربية دون أن تغفل ما يسهم في ضبط النظرية من نسق منطقي عقلي تجريدي ينتقل بقواعد اللغة العربية من التخصيص إلى التعميم، ودون أن تغفل في نفس الوقت خصائص اللغة العربية بسبب تقديس النظرية فتقع فيما وقعت فيه اللسانيات الكلية، فتجنب بذلك الوقوع فيما وقعت

¹ - محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص ص 207، 209.

² - يعرف الأوراعي اللسانيات الكلية بأنها الأعمال « التي تتخذ من النسق الرمزي المهيأ للتواصل موضوعاً، تنظر إليه على الإطلاق من تحقيقاته في أيّ من اللغات البشرية، وتهتم باقتناص خصائص ذلك النسق المشتركة بين اللغات جميعها. وبذلك تشكل مثل هذه الأعمال صنفاً واحداً تخصه باسم «اللسانيات الكلية». ويمكن أيّمثل له بنحو «بور روايال» والنحو التوليدي التحويلي.» (الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ص 48)

³ - وهي اللسانيات التي «يضيّق موضوعها إلى اللغة الواحدة المعينة. تقوم في مقابل السابقة وتكوّن «اللسانيات الخاصة». وكل عمل لساني من هذا القبيل فإنه يعنيه بالدرجة الأولى خصائص لغة بعينها يتولى دراستها، بغض النظر عما إذا وجدت لغة أخرى تقاسمها تلك الخصائص أم لم توجد مما ينضوي إلى هذا الصنف نحو سيوييه» (المرجع نفسه، ص 48،

فيه اللسانيات العربية الخاصة التي لم تستطع وضع نظرية لغوية عربية بسبب إغفالها لما يمكن أن يجمع هذه النظرية في نسق منطقي يضمن لها التماسك، وتجنب من جهة أخرى ما وقعت فيه اللسانيات الكلية من تشويه لكثير من المعطيات اللغوية بسبب تقديس النظرية على حساب اللغة.

ومن أجل هذا أضاف الأوراعي نوعا ثالثا من المعرفة العلمية أقام عليه نظريته اللسانية، وهذه المعرفة هي المعرفة العلمية النمطية، وتقوم على «الجمع بين الأمرين، أولا، تقديم وصف كاف للخصائص البيوية للعبارة اللغوية. وثاني، إيجاد مفسر معقول يناط به الوصف المقدم. وبما أن الوسائط تقوم بدور المفسر في النظرية اللسانية النسبية، وجب أن تقدم هذه النظرية خصائص بنيوية نمطية»¹

تعرف النظرية البديلة التي اقترحها الأوراعي باللسانيات النسبية، وهي النظرية التي ستسد الثغرات التي تركتها الكلية بسبب تمطيط مجموعة قواعد خاصة بنمط واحد من اللغات على بقية اللغات التي تخرج إلى نمط آخر، وذلك لأنها نظرية تلامس الواقع وتحفظ بهدف التنظير في الآن نفسه، لذلك يقترح الأوراعي أن «تتخذ من بعض اللغات البشرية موضوعا لاقتناص ما هو مشترك بينها ويحتل ألا يوجد في غيرها»²، معتمدا على معيار الوسائط اللغوية التي تحضر حضورا إيجابيا في اللغات المنتمية لنفس النمط، وتحضر حضورا سلبيا في اللغات التي تنتمي إلى نمط آخر.

فمحمد الأوراعي لا يسعى لتعميم قوانين نظريته على جميع اللغات البشرية، وإلا وقعت نظريته اللسانية فيما وقعت فيه اللسانيات الكلية من إسقاطات تعسفية لبعض القوانين على لغات تنتمي إلى أنماط مختلفة، كما لا يدرس الأوراعي اللغة العربية دراسة مستقلة بعيدا عما يمكن أن تشترك فيه اللغة مع غيرها، ويوضح الأوراعي هذا النوع من الأعمال اللسانية

¹ - محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص 208.

² - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص 49.

بقوله: «يدخل تحت هذا الصنف كلُّ عمل لساني يهتم بوصف الخصائص اللغوية المشتركة بين مجموعة محصورة من اللغات. منها ما اهتم بالقرابة السلافية بوصفها علاقة تقوم بين لغات تتحدر من "لغة أصلية". وكذلك ما اهتم بالقرابة النمطية، وهي علاقة تقوم بين لغات، وإن لم تتحدر من أصل واحد، لكنها تنتمي إلى نمط لغوي معين، ويكون التشاكل البنيوي أساس التجميع.»¹

فالسانيات النسبية لا تنتظر للغات خاصة ولا للغات كلية، وإنما تسعى للكشف عن القوانين المشتركة بين اللغات التي تجمع بينها قرابة نمطية، بوصفها لغات تشترك في خصائص بنيوية واحدة.

2. أسس ومنطلقات اللسانيات النسبية

انطلق محمد الأوراعي قبل عرضه للمبادئ العامة المقومة للنظرية النسبية من مجموعة النقائص التي وقعت فيها السانيات الكلية، والتي استدعت وضع لسانيات جديدة عرفت باللسانيات النسبية، ولعل أهم الأسباب التي دفعت محمد الأوراعي إلى التخلي عن اللسانيات الكلية ما يأتي:

1. أنها تتخذ من الخصائص اللغوية المشتركة بين جميع اللغات البشرية موضوعا لها؛ حيث تهدف اللسانيات التوليدية التحويلية إلى استنباط قوانين كلية من اللغات موضوع الدراسة تصلح للتعميم على جميع اللغات البشرية.

2. تعتبر اللغة بنية من اختراع الباحث، فهي بناء تشكله نظريته²، وبالتالي فإن للساني حرية خلق شيء في اللغة انطلاقا من النظرية التي صنعها هو، وليس انطلاقا من الواقع اللغوي، فاللسانيات الكلية تقدم النظرية على المعطيات، ومهما كانت المنطلقات التي أعلن عنها اللسانيون في هذا الاتجاه إلا أن النظريات الأساسية التي تتساق حولها هي

¹ - المرجع السابق، ص 49.

² - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية، أقول اللسانيات الكلية، ص 55.

نظريات غربية، وهو ما انتهى إليه النحو الوظيفي أيضا. الذي بحث من خلاله أحمد المتوكل في بداية مشروعه اللساني عن نظرية لغوية عربية بإمكانها وصف اللغة العربية وغيرها من اللغات البشرية، ثم سرعان ما تخلى عن هذا المشروع متبنيًا نظرية النحو الوظيفي التي وضعها سيمون ديك منذ 1985م وذلك لوصف اللغة العربية في إطارها.¹

فالذين ينادون بلسانيات كلية على استعداد دائم للتخلي حتى على المعطيات اللغوية وذلك في سبيل تقديس النظرية التي يرون أنها منزهة عن النقص، ولذلك تقدّم النظرية عند التوليديين التحويليين على المعطيات خوفاً عليها من الانهيار في ظل التهديد التجريبي الذي يصاحب النظرية التوليدية لما تعرضه اللغات الخاصة في كل مرة من خصوصيات تركيبية لم تجد لها مكانا في الجهاز التفسيري للسانيات الكلية، فهي تطعن في المعطيات لكنها لا تعيد النظر أبداً في المعرفة النظرية ولا تشكّ في صحتها لأنها معرفة يقينية لا تقبل الدحض، رغم أنها مستنبطة من مقدمات لا تحيل على واقع، وبالرغم من ذلك تحتفظ النظرية في اللسانيات التوليدية التحويلية بصفة يقينية، لأن المعلومة اليقينية تستمد درجة صدقها ويقينها بمنهجية استنباطها² لا بمعيار مطابقتها للواقع،³ ولهذا السبب يتمسك الباحث بنظريته لما تقدّمه بيانات الملاحظة من نتائج تجريبية لا تأخذ بعين الاعتبار تعقّد النظريات العلمية كبيانات وبرامج بحث متسقة.

3. الهدف الذي تسعى إليه هو هدف إنشائي؛ ينعصر في إقامة موضوع اللسانيات من خلال إنشاء بنية اللغة، باعتبارها موضوعا متشكلا لا يستقل بذاته عن النظرية التي يضعها اللساني، وهكذا يصير الهدف من النظرية في اللسانيات الكلية بناء الموضوع في إطار

¹ - المرجع السابق، ص ص10، 11.

² - تستند منهجية البحث في التوليدية التحويلية على قواعد صورية تستمدّ صرامتها من النسق الرياضي الذي تبنى عليه، فتعطيها الرياضيات درجة كبيرة من المصادقية.

³ - محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص ص190، 191.

النظرية المقترحة.¹ فبدل العناية باللغة انتقل الدرس اللساني إلى العناية بالكفاية اللغوية كنسق معرفي يمكن المتكلم من إنتاج التراكيب اللغوية، فاتجه الدرس اللساني إلى الاهتمام بالجهاز الداخلي الذهني للمتكلمين، عوض الاهتمام بسلوكهم الفعلي، وهو ما جعل تشومسكي يسلك منهاجا مغايرا في دراسة اللغة، وبدل وصف الظاهرة اللغوية المتمثلة للوصف والملاحظة، يقود تشومسكي البحث نحو وصف الجهاز المسئول عن إنتاج اللغة.

4. المنهج الذي اختارته اللسانيات الكلية لنفسها هو منهج (الفرنا ب) " الفرض الاعتيادي والبرهان الرياضي"، وذلك لأن موضوعها هو ما فرض انتهاج هذه الطريقة في الدراسة، فالاستقراء لا يمكن أن يكون الطريق الصحيح للبحث عن نظرية كلية لجميع اللغات لأن الاستقراء يفضي إلى تعميم المطرد بينما تسعى اللسانيات الكلية إلى تعميم المطرد والخاص معا، وذلك بحمل الخاص بلغات معينة على كل اللغات للحصول على فرضية كلية والتسليم بصدقها واتخاذها منطلقا وإن لم يثبت مدى مطابقتها لواقع كل اللغات، ولهذا كان المنهج الاستنباطي هو المنهج الأنسب لموضوع اللسانيات الكلية، باعتباره يتشكل من فرضيات أولية لا تُبرهن تشتق منها مبرهنات صادقة في كل اللغات.²

لقد أخذت اللسانيات النسبية منحى آخر في دراسة اللغة، وذلك يعود لما اتسمت به هذه النظرية عن غيرها من النظريات اللسانية المعاصرة من مبادئ عامة سواء بالنسبة للمبادئ المقومة للنظرية، أو بالنسبة للمبادئ المقومة للغات، كما فرضت هذه المبادئ منهاجا خاصا في الدراسة يتجاوز عيوب المنهج الاستدلالي الذي قامت عليه اللسانيات الكلية والذي أوقع البحث اللساني في العديد من الاسقاطات التعسفية لنتائج بحوث خاصة بلغات أجنبية على اللغة العربية، وهو ما تجاوزته النظرية بفرض مبادئ جديدة ومنهج جديد يراعي خصوصية اللغات، ويضع اللغة العربية ضمن اللغات البشرية الأخرى للكشف عن

¹ - المرجع السابق، ص 28.

² - ينظر، محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ج 1، ص 50، 51.

الخصائص المشتركة بين اللغات في الآن نفسه في سبيل إكتشاف القوانين التي تحكم اللغات لا صناعتها.

1.2 المبادئ المقومة للنظرية في اللسانيات النسبية:

اتضح مما تقدم أن اللسانيات النسبية هي محاولة لخلق نظرية وسط، تجمع بين واقعية اللسانيات الخاصة وعلمية ومنطقية اللسانيات الكلية، ولا شك أن هذا المنحى الخاص الذي اتخذته اللسانيات النسبية سيشكل نظرية تختلف خصائصها من حيث الموضوع والمنهج عن خصائص اللسانيات الكلية واللسانيات الخاصة، كما سيتضح من النقاط الآتية:

أ. من مبدأ التعميم إلى وسيط التتميط:

تبين أن النظرية النسبية هي النظرية التي «تتوقع الأنماط اللغوية الممكنة والقواعد النحوية التي تصادف واقعا في نمط بعينه»، بخلاف اللسانيات الكلية التي تسعى إلى صياغة جهاز نحوي كلي تتسحب قوانينه على جميع اللغات البشرية.

وبعد فشل مبدئ التعميم الذي قامت عليه اللسانيات الكلية عن فهم اللغات البشرية كما هي في الواقع، بسبب التعسف في ضم الكثير من الظواهر التركيبية التي تحتاج تفسيراً لسانياً إلى القوانين الكلية التي وضعتها بناء على فرضيات لم تثبت كفايتها اللغوية والنفسية، اتضح - حسب الأوراغي - أن مبدأ التتميط يغني عن "مبدئ التعميم" لما له من دور في تجنب النظرية اللسانية، وهي اللسانيات النسبية هنا، من جميع أشكال التعسف اللغوي الذي وقعت فيه اللسانيات الكلية بسبب قيامها على مبدئ التعميم، وذلك لما يتميز به مبدأ التتميط من خصائص تميزه عن مبدئ التعميم، وتؤهله ليكون البديل الأفضل الذي يمكن أن تقوم عليه أي نظرية لسانية، وهذه الخصائص هي¹:

¹ - ينظر، محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص ص 161 - 166.

أولاً. يضم مبدأ التتميط خصائص أية لغة إلى غيرها إذا اشتركت معها في نفس الوسيط، بينما لا يعمم مبدأ التعميم إلا خصائص لغة واحدة على كل اللغات وذلك نظرياً فقط.

ثانياً. يقوم مبدأ التتميط على مبدأ التباين النسبي لقواعد اللغات لذلك يمكن من بناء أنحاء نمطية، لا يتجاوز عددها نموذجين هما: النحو توليفي الذي يتميز فسه التركيبي ببنية قاعدية ذات رتبة حرة، وينسحب هذا النمط على بنية اللغة العربية، والنحو شجري؛ يتميز فسه التركيبي ببنية قاعدية ذات رتبة قارة، ويضم من اللغات الإنجليزية، بينما يسعى مبدأ التعميم إلى تقليص أنحاء جميع اللغات البشرية إلى نحو واحد يستتبطه صاحب اللسانيات من لغته المدروسة.

ثالثاً. يحتفظ مبدأ التتميط بالخصائص النوعية لبنية اللغات البشرية، ويعمم أنساقها المشتركة بناء على ما تشترك فيه من وسائط تضمها تحت نمط واحد، فيتجنب بذلك ما وقعت فيه نظرية النحو الكلي من تصنيف تعسفي للغات البشرية إلى لغات مركزية كالانجليزية واللغات الهامشية كالعربية التي لم يكن أمام التوليديين سوى تكييفها مع النظرية الكلية بالرغم من انتماء اللغة العربية إلى نمط آخر من اللغات يختلف عن النمط الذي تنتمي إليه اللغة الإنجليزية.

رابعاً. يسمح مبدأ التتميط بتباين اللغات، ويقلص الوسيط هذا التباين إلى نمطين لا يتقاطعان بنيويًا، بحيث يسمح بتعددية الخاصية البنيوية من لغة إلى أخرى داخل نفس النمط اللغوي، ويمنع في الآن نفسه تعديها إلى إحدى اللغات الأخرى المختلفة بنيويًا، وهذا بخلاف ما تقوم عليه فرضية تشومسكي الطبيعية القائلة بوحدة التركيب البنيوي للغات والساعية إلى ضم جميع اللغات تحت إطار نظري واحد بالرغم من تباينها بنيويًا، فقد اقترح تشومسكي نظرية للغات الشجرية وسعى لتكييف جميع اللغات الأخرى مع هذا النمط بالرغم من انتمائها إلى قسم آخر من اللغات وهو اللغات غير شجرية.

خامساً. تضمن النظرية النسبية للنظرية اللسانية بفضل ما تقوم عليه من قواعد وآليات وصفية تفسيرية اتفاق توقعاتها مع وقائع نمط لغوي معين أو غيره من الأنماط اللغوية، بينما تقع اللسانيات الكلية في كثير من التناقض بين توقعات النظرية وواقع اللغات البشرية، بسبب مبدئ التعميم الذي قامت عليه، والذي فرض الدفاع عن نظرية مهددة بالانهيار بإعادة النظر في المعطيات لا في النظرية في حد ذاتها.

ب. من الطبيعية إلى الكسبية؛

تسعى اللسانيات النسبية إلى إبطال فرضية الطبيعة التي تفترض أن اللغة ملكة فطرية موجودة في التركيب البنيوي للدماغ البشري، وغاية اللسانيات الكلية في ذلك هي صوغ مثال لذلك التركيب في نسق من المبادئ والقواعد من أجل إنشاء نظرية نحوية كلية تصدق على جميع اللغات البشرية، يتم إنشاؤها بناء على الخطوات الآتية¹:

- فرض وجود معارف طبيعية منسوخة خلقة في الخلايا العقلية لكل متكلم، بها يكون مهياً لاكتساب أية لغة.

- إذا ثبت خلال دراسة لغة ما أن وجدت بها خاصية بنيوية تعكس معلومة طبيعية، يلزم بالضرورة أن توجد تلك الخاصية في كل اللغات.

- تلكم النتائج المصوغة في مبادئ نظرية وقواعد نحوية تُختبر مراميها بأن يبحث النحاة المطبقون في لغاتهم الخاصة عن ظواهر موافقة لمبادئ النحو الكلي وقواعده.

سعى الأوراعي إلى إبطال هذه الفرضيات التي جعلت من اللغة وسيلة لحل مشاكل فلسفية أو اجتماعية ومنطقية ونفسية خارجة عن اللغة، كالتوليدية التحويلية التي اعتبرت اللغة مرآة للعقل²، وفي مقابل إبطال هذه الفرضية التي فصلت في النظرية بافتراض بنية

¹- المرجع السابق، ص154.

²- ينظر، محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص76.

نحوية ذهنية يقتضي إثباتها إعادة النظر في المعطيات لا في النظرية، لأن النظرية محصنة بقوانين منطقية أكسبتها صفة اليقينية¹، وفي مقابل ذلك تنتقل النظرية النسبية من فرضية أخرى تجعل من اللغة منطلقاً أساسياً لصناعة النظرية، وذلك من منطلق أن اللغة ملكة حلت في الدماغ بالاكْتساب، وهي "فرضية الكسبية" التي تنظر للغات على أنها "ملكات صناعية كسبية".

ومن هنا لم يعد الحديث مقصوراً، كما كان في السابق أي في اللسانيات الكلية، على ملكة واحدة؛ وهي الملكة الطبيعية، وذلك حينما سلطت النظرية النسبية الضوء على ملكة أخرى وهي الملكة الكسبية، فكل منهما معنى يختلف عن الآخر، كما يقول الأوراعي: «من المفاهيم الأساس في نظرية تشومسكي اللسانية ما يسميه «الملكة اللغوية» باعتبارها عضواً ذهنياً، وليست، كما يتصورها الكسبيون، صفة حادثة، بالاكْتساب تحلّ في عضو من الدماغ معدّ لأن يتشكل بها فيمتملك الفرد قدرة على فعل الكلام. وبين المعنيين فرق كبير، لأنه يمكن الحديث عن ملكتين لغويتين: "طبعية" وأخرى "كسبية"²»

وإذا كانت الفرضية الطبيعية مستعدة لاتهام المعطيات اللغوية ووصفها بالفساد حفاظاً على النظرية الكلية « لاقترانها بالبنية العضوية لعدة الاكْتساب »³، أي العضو الذهني، وهي البنية التي يشترك فيها جميع البشر، فإن الفرضية الكسبية دائماً على استعداد لإعادة النظر في النظرية لا في المعطيات وذلك إذا تعارضت النظرية مع الواقع، وبذلك يترتب على هذه الفرضية ثلاثة خصائص هي⁴:

• ارتباط القضية بالواقع يجعلها قابلة للإثبات والنقض، وبالتالي قابلية النظرية للتعديل.

¹ - محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص 190، 191.

² - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص 78.

³ - المرجع نفسه، ص 76.

⁴ - ينظر، محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص 194.

• كون اللغة ملكة صناعية يترتب عليه أن تكون موضوعة للاختيار .

• اللغة إذا حلت بالدماغ كونت له القدرة على فعل الكلام.

يبدو أن نظرية اللسانيات النسبية هي نظرية وسط وذلك لأنها تؤمن بأن خلايا الدماغ البشري مهياة بيولوجيا للمعرفة اللغوية، لكنها معرفة تحل في الذهن من العالم الخارجي وبالتالي يمكن الوصول إليها بواسطة الاستنباط والاكتساب.

ولذلك فهي تسلم بمعارف لغوية كلية مثل اللسانيات الكلية، وتسلم أيضا بمعارف لغوية خاصة، كما ذهبت إلى ذلك اللسانيات الخاصة، وتفترض إلى جانب ذلك معارف وسط تشترك بين مجموعة من اللغات من نفس النمط تربط بينها وسائط لغوية معينة.

ولهذا تعترف نظرية اللسانيات النسبية بوجود أصول كلية تشترك فيها جميع اللغات، ولكن تقديمها للواقع اللغوي على النظرية، ووصفها للوقائع اللغوية كما هي لا كما تصفها النظرية، جعلها لا تتجاهل الفوارق البنيوية بين اللغات وتتظر في الآن نفسه الوسائط الجامعة بين اللغات الخاصة التي تنتمي لنمط واحد.

لهذا افترضت النظرية ثلاثة أصول لغوية تقوم عليها اللغات البشرية وهي أصول كلية، وأصول نمطية، وأصول خاصة، شكلت هذه الأصول المبادئ التي يقوم على أساسها تقسيم اللغات البشرية.

ج. منهج النظرية:

توصل الأوراعي إلى أن الصنف اللساني هو الذي يفرض المنهج، وليس اللساني هو من يفرض المنهج، يقول الأوراعي: «هناك ضرورة منطقية تجبر صنفا لسانيا على استخدام منهجية مخصوصة وهو يتناول بالدراسة الموضوع الذي ارتضاه لنفسه، وليس له أن يختار بين أن يكون علما استقرائيا أو علما استنباطيا»¹

¹ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص50.

وإذا كانت اللسانيات الكلية اختارت لنفسها منهج (القرناب) " الفرض الاعتباطي والبرهان الرياضي" فذلك لأن موضوعها هو ما فرض انتهاج هذه الطريقة في الدراسة، فالاستقراء لا يمكن أن يكون الطريق الصحيح للبحث عن نظرية كلية لجميع اللغات لأن الاستقراء يفضي إلى تعميم المطرد بينما تسعى اللسانيات الكلية إلى تعميم المطرد والخاص معاً، بحمل الخاص بلغات على كل اللغات للحصول على فرضية كلية والتسليم بصدقها واتخاذها منطلقاً وإن لم يثبت مدى مطابقتها لواقع كل اللغات.

وهكذا يبدو أن المنهج الاستتباطي هو المنهج الأنسب لموضوع اللسانيات الكلية، باعتباره يتشكل من فرضيات أولية لا تُبرهن تشتق منها مبرهنات صادقة في كل اللغات.

وفي المقابل اختارت اللسانيات الخاصة والنسبية القرناب "الفرض المراسي والبرهان الرياضي" منهجاً لمعالجة موضوعهما، إذ يسمح المنهج الاستقراءي القائم على التجربة المباشرة أو السماع باقتناص الخاصية الخاصة بلغة معينة أو المشتركة بين عدد محصور من اللغات، ويسمح الاستدلال كخطوة ثانية في الاستقراء من تعليق الخاصية في حالة توفر شروط معينة، كما يمكن إناطة الخاصية بالعلة في حال وجود علاقة سببية بينهما.

وبواسطة الاستتباط (القياس) يمكن الانتقال إلى عدد آخر من اللغات الممكنة، بشرط أن تشارك اللغة الخاصة لغة الانطلاق في العلة، وهو ما يعرف "بالوسيط اللغوي" عند الأوراغي¹

2.2 المبادئ المقومة للغات في اللسانيات النسبية:

اللغة في نظرية اللسانيات النسبية ملكة تتضافر من أربعة مبادئ، هي: المبدأ الدلالي، والمبدأ التداولي، والمبدأ الوضعي، والمبدأ الصوري، يحتوي المبدآن الدلالي والتداولي على مجموعة من المبادئ الكلية، ويحتوي المبدأ الوضعي على شبكة من الوسائط اللغوية، تتفرع

¹ - المرجع السابق، ص ص50، 51.

بناء عليها اللغات البشرية إلى نمطين من اللغات: لغات توليفية، ولغات تركيبية، بينما يحتوي المبدأ الصوري على مجموعة من المبادئ والقواعد النمطية التي تنقسمها اللغات التي تنتمي إلى نمط واحد¹، ويمكن عرض مبادئ هذه المحتويات من خلال ما يأتي²:

أ. **المبدأ الدلالي:** ويشمل عددا محدودا من العلاقات الدلالية التي تربط بين الفعل وموضوعاته، والتي تشترك فيها جميع اللغات البشرية، وعددا غير محدود من الوحدات المعجمية المعنوية والتي تظهر في البنية التحتية لجميع اللغات.

ب. **المبدأ التداولي:** ويشمل مجموعة من العلاقات التداولية التي تنظم العملية الإخبارية بين المتخاطبين، بالإضافة إلى مجموعة من القيود الإجبارية التي يشترط أن يمثل لها المتكلم لضمان نجاح العملية التبليغية.

ح. **المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية:** يقوم على احتمالات منطقية منتظمة بمبدأ الثالث المرفوع، يحتوي على شبكتين من الوسائط المتقابلة على جهة التضاد، تفرعت على أساسها اللغات إلى نمطين لغويين مختلفين تدخل وسائطهما التداولية في علاقة تضاد.

أ. **المبدأ الصوري أو المبدأ المقولي:** دوره إعطاء الشكل الفيزيائي النطقي للجملة، يحتوي على مجموعة من النطاقات الصوتية التي تنفرع في كل لغة إلى صوامت وصوائت ومجموعة من القواعد الصورية للتركيب، كقواعد تركيب النطاقات لتكوين قولات الجذور أو الجذوع، وقواعد بناء الصيغ الصرفية لتوليد المداخل المعجمية الفروع من أصولها وقواعد تركيب المداخل المعجمية لتوليد الجمل، وقواعد تأليف الجمل لتوليد الخطاب.

¹ - المرجع نفسه، ص26.

² - ينظر، محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية، ندوة اللغة العربية والنظريات اللسانية: الحصيلة والآفاق، منشورات جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، 2007م، ص 133-138؛ واللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ودار الأمان، الرباط، المغرب، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010م، ص ص149-150.

وبناء على ذلك يمكن أن نميز في نظرية اللسانيات النسبية بين ثلاثة أنواع من الأصول اللغوية هي:¹

أ. أصول كلية؛ تشمل الأصول الكلية جميع اللغات، وهي أصول دلالية وأصول تداولية.

ب. أصول نمطية؛ وتشمل قسيما من اللغات، وهي الأصول الوضعية، ويتم انتقاؤها من إحدى الشبكتين المتقابلتين من الوسائط اللغوية، لذلك لا تكون أصولا كلية لأنها مرتبطة بنمط معين من اللغات دون آخر، كما لا يمكن أن تكون أصولا خاصة لوجودها في اللغات الأخرى التي تشترط معها في نفس الوسائط اللغوية.

ت. أصول خاصة؛ وتتفرد بها إحدى اللغات دون أخرى، وهي أصول صورية للصياغة الصوتية، تكون محكومة بمبدئ الخفة، أي بما يخف على الناطقين.

وقد ركز الأوراعي كثيرا على نوعين من هذه الأصول، وهي الأصول الكلية، والتي تشمل كليات دلالية وتداولية، وأصول نمطية وتقسّم على أساسها اللغات إلى لغات تركيبية ولغات توليفية، وذلك بالنظر إلى الشبكتين المتقابلتين من الوسائط اللغوية في فصوص كل نمط من النمطين اللغويين.

أ. الكليات الدلالية والتداولية:

يشارك في الكلي جميع اللغات البشرية، فلا تخلو إحداها منه، ويشمل ما يأتي:²

كليات دلالية: وتشمل نوعا معينا من العلاقات والمفردات هي:

¹ - محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص 155.

² - ينظر، محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية، ص 133-138، واللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، ص 149-150، ونظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص 200، 206.

- علاقات دلالية: وهي جملة العلاقات التي تربط بين الفعل وموضوعاته في البنية الوظيفية، وهي علاقات محصورة العدد، تشمل علاقة السببية، وعلاقة العلية، وعلاقة السببية (علاقة مركبة من علاقة السببية والعلية)، وعلاقة اللزوم، وعلاقة الإضافة، وعلاقة الانتماء.
- مفردات بحتة: وهي وحدات معجمية معنوية، تظهر في البنية التحتية خالية من الرموز الدالة عليها، وهي غير محدودة العدد، تنتظم وفق بنية معينة لتشكل طرفي العلاقة الدلالية.

كليات تداولية: وتشمل مجموعة من العلاقات والقيود هي:

- علاقات تداولية: وهي مجموعة من العلاقات التي تنظم العملية الإخبارية بين المتخاطبين، كأن يوجد المتكلم [ك] داخلا في علاقة [ع] مع المخاطب [خ] يلزم عنها القول [ق] المتميز بخاصية بنيوية تعكس العلاقة [ع]. بحيث يمثل لهذه العلاقة التخاطبية بالصياغة الآتية:

[ك₂ ع₁ خ₁] ←→ (ق)

- يتفرع هذا الكلي التداولي إلى عدد محصور من العلاقات التخاطبية الممكنة؛ كعلاقة الإخبار على قدر الافتقار، وعلاقة الأمر على قدر الاستطاعة، وعلاقة السؤال على قدر العلم، وغيرها من العلاقات الكلية.

- قيود إجبارية: وهي مجموعة من القيود التي يشترط أن يمتثل لها المتكلم لضمان نجاح التبليغ وبالتالي ضمان الحصول على الرد المناسب من المخاطب، كأن يلتزم المتكلم بإصدار أمر على جهة العلو والتجبر ليتحقق الفعل من قبل المخاطب المجرى على تنفيذ الأمر.

أ. الوسائط اللغوية وتمييط الفصوص:

تتحقق الكليات الدلالية والتداولية في اللغات من خلال مجموعة من الوسائط التي تتوزع في زمريتين واقعتين على طرفي النقيض، تفرعت على أساسها اللغات إلى نمين لغويين مختلفين تدخل وسائطهما في علاقة تضاد، بحيث يكون لكل وسيط ما يوافق في زمريته، وما يخالفه في زمرة مقابله، وينحصر هذا التمييط المتعدد في مستوى الفصوص اللغوية التي تصنف على أساسها اللغات.

ذلك أن التغيرات البنيوية للغات البشرية ناتج عن تباين فصوصها من حيث المحتوى، حيث تتجزأ كل لغة بشرية إلى عدد ونوع محدد من الفصوص تشترك فيه جميع اللغات البشرية، بينما تختلف في محتوى هذه الفصوص.

فيكون عدد الفصوص بذلك كلياً، بينما محتواها يكون نمطياً لا خاصاً لاشتراك مجموعة من اللغات فيه، يقول الأوراعي: « إن اللغات البشرية واحدة من حيث عدد الفصوص، (لأنه لا تخلو لغة من نصغ متفرع إلى نطق ونصت، ومعجم واقع و متموقع، وتحويل بفرعية التصريف والاشتقاق، وتركيب متفرع تبعاً للوسيط اللغة إلى فرعين أو ثلاث[.])، ومن حيث انتظام الفصوص وترابطها. لكنها ليست كذلك من حيث محتويات فصوصها. وهكذا التمسنا نمطية لغات في نمطية فصوصها»¹

تتشترك اللغات البشرية في عدد الفصوص اللغوية وهي أربعة: الفص النَّصْغِي، والفصَّ المعجمي، الفص النسلي أو التحويلي أو التشقيقي، والفص التركيبي، وبعرض خصائص كل فص على حده، يتضح دور الفصوص في تمييط اللغات من خلال ما يأتي:

1. الفص النَّصْغِي: ويحتوي على قوانين التمثيل للمادة الصوتية، لذلك يتفرع إلى مكون نطقي يتكفل بالتمثيل للصوتيات المفردة (صوامت وصوائت)، تخصص كل نطقة بمجموعة

¹ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص28.

من المميزات الخلافية، بينما يتكفل المكون النصي بتركيب التصويتات في قولات المداخل المعجمية، وتركيب هذه الأخيرة في وحدات قولية أكبر.¹

يحكم قوانين هذا الفص مجموعة من مبادئ النطق والنصت تشترك فيها جميع اللغات البشرية، فكل اللغات البشرية مجبرة على اقتطاع عدد محصور من التصويتات لتأليف الوحدات المعجمية، وهي في ذلك مخيرة بين عدد هائل من الاحتمالات دون أن تستند إلى وسيط لغوي، كما أن اللغات كلها تنقسم التصويتات فيها إلى صوامت وصوائت، كما يميز داخل الصوامت بين نوعين من الوحدات: النطاق؛ وهي الوحدات التصويتية المتغايرة صوتيا الفارقة دلاليا، والبدايل؛ وهي الوحدات التصويتية المتغايرة صوتيا غير الفارقة دلاليا، تدخل النطاق في علاقتي تضاد وتجانس، حيث تخصص كل نطقة بخصائص مائزة تدخلها مع غيرها من النطاق في علاقة تضاد إذا خرجت عن مجموع الصفات المميزة لتلك النطاق، أو في علاقة تجانس إذا كانت من نفس نوعها، كما يميز داخل مجموعة الصوائت بين الأوائل كالفتحة والضمة والكسرة والسكون، وبين الثانوي وهي إما أضعاف كالممدود الثلاثة أو أشطار كالإمالة...

وتظهر نمطية الفص النصي في قواعد تأليف النطاق، حيث تعتمد العربية مثلا ونحوها من اللغات الآخذة بوسيط الجذر من الصوامت مادة لإنشاء بنية صامته، وتوظف الصوائت لصوغ هيئات وزنية، ثم تسكب البنية الصامته في الهيئة الوزنية لتكوين قولة المدخل، بينما تبني اللغة الإنجليزية ونحوها قولاتها المعجمية بواسطة ترصيص الصوامت بالصوائت معا لتنتج جذعا مرصوصا.²

¹ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، دار الأمان، الرباط، ط1، 2001م، ص161.

² - المرجع نفسه، ص ص161، 164، ومحمد الأوراعي الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص356.

2. **الفص المعجمي:** يحتوي الفص المعجمي على مجموعة من المداخل المعجمية،

يميز كل مدخل بأزواج من الخصائص الدلالية والصوتية، يحكمها نوعان من القواعد:¹

1. **قواعد دلالية:** وهي أصناف، تتدرج بحسب نوع اللغات التي تميزها وهي:

- قواعد دلالية عامة: وهي قواعد تشترك فيها المداخل اللغوية لجميع اللغات البشرية، كالقاعدة التي تقول: لا يجر مدخل معجمي من أخص خواصه الدلالية بغير عوض. فخرق هذه القاعدة أدى إلى لحن الجملة الآتية: زار الأسد، وذلك حينما تجرد (السبع) من جنس المعنى (كل ذي ناب مفترس) من غير أن يعوض بخاصية دلالية أخرى تدل على ما فقد.

- قواعد دلالية نمطية: وهي قواعد تشترك فيها المداخل المعجمية لمجموعة من اللغات التي تنتمي لنمط واحد دون غيرها، ومن ذلك القاعدة التي تنص على أن الفعل الشقيق يتوفر على خاصية دلالية ليس لأسه، وهذه القاعدة تصدق على المعجم الشقيق ولا تصدق في المعجم المسك.

- قواعد دلالية خاصة: وهي قواعد تخص لغة واحدة، احتمال الأوراعي وجودها دون أن يفصل فيها.

2. **قواعد صوتية:** وهي أيضا أصناف متدرجة في سلمية تساند، تأتي في الدرجة الأولى من السلمية القواعد الصوتية الخاصة، كالقاعدة التي تمنع في الهيئة الوزنية للقولة الخروج من الكسر إلى الضم بحاجز ساكن أو بغير ساكن، وأن يتوالى فيها سكونان لازمان، وتأتي في الدرجة الثانية القواعد الصوتية النمطية، وفي الدرجة الثالثة تأتي القواعد الصوتية العامة.

وما يفسر تصدر القواعد الصوتية الخاصة سلمية القواعد الصوتية في مقابل القواعد الدلالية العامة التي أخذت المرتبة الأولى في سلمية تصنيف القواعد الدلالية، هو اقتران هذه

¹ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص ص 159، 160

القواعد الصوتية بالتصويبات المستعملة في كل لغة، حيث تشكل تلك التصويبات نفسها مادة تلك القواعد¹.

وينقسم المعجم إلى قسمين: معجم واقع ومعجم متوقع، يحتوي النوع الأول على مداخل معجمية أصول لا تشتق من غيرها، وإنما يتم اكتسابها سماعاً لا استنباطاً، وذلك مثل (باب، وبستان، وحجر...) أو مثل (مكث، ونصر، وهرب، وفرح...)، أما النوع الثاني من المعجم فيحتوي على مداخل معجمية محولة عن أصولها بواسطة قواعد الفص التحويلي، والتي تربط الفرع بالأصل، تأخذ المداخل الفروع استنباطاً بواسطة الاكتساب الفكري².

وقد صنف المعجم إلى قسمين آخرين هما: المعجم الشقيق والمعجم المسيك وذلك بالنظر إلى الوسائل التي يستخدمها لإنتاج المداخل المعجمية، حيث يتم توليد المداخل المعجمية في النوع الأول من المعجم بواسطة تشقيق الفعل أو توليد بعض الأفعال من بعض، واللغة العربية من اللغات التي تختص بهذا القسم، ومثاله تشقيق الفعل (قطع)، على النحو الآتي:

(قَطَعَ) ← قُطِعَ، أَقْطَعَ، قَاطَعَ، انْقَطَعَ، تَقَطَّعَ، اسْتَقَطَّعَ...

أما المعجم المسيك، فيحتوي على أفعال أساس لا يكون لها أكثر من فعل شقيق أو اثنين، كما في معجم اللغة الفرنسية³.

3. الفص التحويلي:

تشتغل قواعد الفص التحويلي على تفريع مداخل المعجم الأصلية، وذلك من أجل توليد مداخل معجمية فرعية، وهذا ما أدى إلى تقسيم المعجم إلى «معجم واقع»، وهو الذي يضم

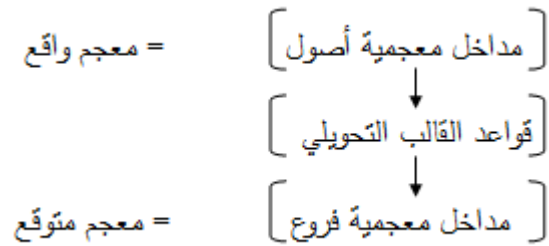
¹ محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص 159، 160

² ينظر، محمد الأوراعي، اللسانيات وتعليم اللغة العربية، ص 154؛ والوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص 182.

³ لمزيد من التفصيل ينظر، محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص 311- 364

المداخل الأصول، المبنية مباشرة من الجذور، كالأفعال الأساس ومصادرهما، والأسماء المحضة، والأدوات، وإلى "معجم متوقع"، وهو الذي يضم المداخل المتفرعة بقواعد تحويلية من المداخل الأصول. ويضم هذا القسم الأفعال الشقائق ومصادرهما، والأسماء المشتقة...»¹

وإذا كانت المداخل الأصول تكتسب سماعاً، فإن المداخل الفروع في الفص التحويلي تستنبط بواسطة قواعد اشتقاقية صرفية، كما يظهره الشكل الآتي:



شكل (41): إشتقاق المداخل الفروع في الفص التحويلي

ويشترط في القاعدة التحويلية للحصول على مداخل فرعية سليمة اشتقاقياً وصرفياً أن تجمع بين الاشتقاق الكلمي والتصريف المقولي؛ إذ يتولى الأول مهمة تشقيق كلمة من أخرى لتوليد معاني جديدة، كتوليد صفة المكثّر من صفة الفاعل إذا تميزت بالقدرة على مواصلة الإتيان بالفعل، وذلك بتوسيل صيغة المبالغة (فعل)، مثل (صبور من صابر، ونثوم من نائم، وشكور من شاكِر، وظلوم من ظالم...)²، أما مهام التصريف فتتخصّر في ملاحقة الاشتقاق بوضع ما يلزمه من الصيغ، فيتولى مهمة ضبط انتقال القولة من بنية إلى أخرى، وذلك مثل القاعدة التي تنص على أن الفعل الأجوف مثل الفعل (قال) إذا لحقته علامة الحضور (قلت) طرأ على صيغته الصرفية تغيير مخالف لما طرأ عليها إذا لحقته علامة غياب (قال)، ويظهر ذلك بتتبع التغييرات التي تطرأ على الفعل بدءاً من صيغة الانطلاق (قَوْلٌ وَقَوْلْتُ) وانتهاء بالصيغة المحققة بعد التحويل، وذلك ما تظهره التحويلات الآتية:

¹ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص ص 180، 181.

² - المرجع نفسه، ص ص 181-189.

قَوْلْتُ ← قَوْلْتُ ← قَوْلْتُ ← قُلْتُ

قَوْلَ ← قَوْلَ ← قَال¹

ويظهر الطابع النمطي للفص التحويلي فيما تتخيره اللغات البشرية من وسائط منتظمة بواشطة مبدئ الثالث المرفوع، فاللغات التي اختارت لمعجمها وسيط الجذر، مثل اللغة العربية تثني باختيار وسيط الوزن الصرفي لتشقيق المداخل الأصول، وفي المقابل تختار اللغات ذات وسيط الجذع كالفرنسية والانجليزية وسيط الإلصاق لصرفها من أجل توليد مداخل فرعية، كما قد تلجأ اللغات ذات الصرف الوزني إلى وسيط الإلصاق إلى جانب وسيط الوزن وذلك إذا استنفذت اتاحات الصرف الوزني، كما يظهر من الشكل الآتي:

مدخل معجمي ← جذر + صيغة ± لواصق

مدخل معجمي ← جذع + لواصق

ومثال ذلك تختار اللغات ذات وسيط الجذع وسيط الإلصاق للحصول على معنى التصغير، كإضافة قولة (صغير) للاسم، بينما يتولد معنى التصغير في اللغات الجذرية كالعربية عن طريق توسيط مجموعة من الأوزان الصرفية تصاغ على مثالها القولات لتأخذ معنى التصغير، مثل توظيف الصيغ الثلاثة (فَعِيلٌ، فُعَيْلٌ، فُعَيْعِيلٌ) لتوليد قولات الأسماء المصغرة الآتية: (بُحَيْرٌ، دُفَيْتِرٌ، حُوَيْسِيْبٌ...)²

4.الفص التركيبي: يتضمن الفص التركيبي قواعد التركيب، ويتميز بالنمطية، فلا يصادف واقعا لغويا خارج نمط قواعده كما لا يوجد واقع لغوي في نمطه لا تصادفه قوانينه، يتنوع بحسب الوسائط التي تخصّه، لا تبعا لتعدد اللغات، وهذه الوسائط هي وسيط الرتبة والعلامة المحمولة، تصنف اللغات على أساسها إلى نمطين اثنين هما: لغات تركيبية

¹ - المرجع السابق، ص ص194 - 200.

² - المرجع نفسه، ص ص202 - 204.

كالانجليزية والفرنسية وهي اللغات التي اختارت وسيط الرتبة المحفوظة لهذا تميزت ببنية قاعدية ذات رتبة قارة، ولغات توليفية كالعربية والفارسية واليابانية وهي اللغات التي اختارت وسيط العلامة المحمولة، لهذا تميزت ببنية قاعدية ذات رتبة حرة.

يتشعب الفص التركيبي بحسب النمط اللغوي إلى مكونين أو ثلاثة مكونات، حيث يتألف المكون التركيبي، بالنسبة للنمط التركيبي للغات من مكونين هما: التليف والترتيب، أما بالنسبة للنمط التولييفي للغات فيتألف المكون التركيبي من ثلاثة مكونات هي:

- **المكون التأليفي:** يتم على مستوى هذا المكون تأليف الوحدات المعجمية المعنوية بواسطة مجموعة من العلاقات الدلالية الكلية، كالسببية، والعلية، والسببية، واللزوم، والانتماء، تؤدي هذه العلاقات دور ربط الموضوعات بالفعل أو بما يقوم مقامه.

- **المكون الإعرابي:** يحتوي على مجموعة من العلامات الدالة التي أسندت مهام الإعراب عن الأحوال التركيبية المترجمة عن الوظائف النحوية إلى لواصق صوتية نتيجة عامل ما، وهي في العربية: لاصقة الضمة للإعراب عن حالة الرفع التي تعملها علاقة الإسناد التركيبية، ولامعة الفتحة للإعراب عن حالة النصب التي تعملها علاقة الإفضال التركيبية، ولامعة الكسرة للإعراب عن حالة الجر التي تعملها علاقة الإضافة التركيبية.

- **المكون الترتيبي:** يحتوي على مجموعة من العلاقات التداولية تكون المسئلة عن توطين المداخل المعجمية في مواقعها بالنظر إلى ما يتطلبه الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب¹.

وبحسب عدد الفصوص تتفرع قوالب النموذج النحوي، التي تتكفل بوصف هذه الفصوص، إلى أربعة قوالب وهي: القالب النصغي الذي يتكفل بوصف محتوى الفص النصغي، ويتفرع تفرعه إلى قواعد النطق وقواعد النصت، والقالب المعجمي الذي يتكفل

¹ - ينظر، المرجع السابق، ص ص 210- 226، ونظرية اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص ص 202- 206؛ والوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص 29.

بوصف محتوى الفص المعجمي، ويتفرع إلى قواعد دلالية وقواعد صوتية، والقالب التحويلي المسئول عن وصف محتوى الفص النسلي أو التحويلي ويتفرع تفرع فسه إلى التصريف والاشتقاق، والقالب التركيبي الذي يتكفل بوصف محتوى الفص التركيبي ويتفرع بحسب تفرع الفص التركيبي إلى قوانين التأليف والترتيب فقط بالنسبة للغات التركيبية، وإلى قوانين التأليف والإعراب والترتيب بالنسبة للغات التوليفية¹.

وبناء على ما سبق، تتضح المبادئ العامة التي تقوم عليها اللسانيات التوليفية وهي²:

1. استحالة تطبيق قواعد نمط لغوي على نمط لغوي آخر في حالة ثبوت تباين الأنماط اللغوية، فاستحالة تطبيق قواعد لغة توليفية على لغة شجرية يلزم عنه بالضرورة عدم تطبيق قواعد لغة الشجرية على لغة توليفية.

2. ما يصح في العربية يحتمل أن يكون نمطيا يستغرق كل اللغات البشرية التي تنتمي إلى نفس نمط اللغة العربية (النمط التوليفي).

3. توسيع الإطار النظري لأحد الأنماط اللغوية ليشمل جميع اللغات سعياً لتحقيق الكلية عمل يترتب عنه مضاعفات غير متناهية، ويؤدي إلى نظرية غير مستقرة بسبب توالد المشاكل وهو ما وقع فيه تشومسكي، ولا يمكن تجنبه إلا بإقامة نظرية نسبية تؤمن بتعدد الأنماط.

وجملة ما ننتهي إليه بالنسبة لنظرية اللسانيات النسبية أنها تعتمد على الوسائط في إثبات لسانيات نسبية، وإن كانت تفر مع اللسانيات الكلية بأن اللغات تؤول إلى قوانين كلية، فهي لا تعمم هذا الحكم ولا تتعسف في إثباته، ذلك لأنها تبني نظريتها على ما هو مستقراً من الواقع ثم تنتقل في المرتبة الثانية إلى الاستنباط، وهو المنهج الذي جعلها لا تتجاهل بعض القوانين التي تختص بها بعض اللغات، كما حصل مع التوليديين التحويليين الذين

¹ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص 155 - 216.

² - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص 20، 21، 22.

تجاهلوا كثيرا من قوانين اللغة العربية في سبيل إثبات صدق النظرية، وذلك لأن نظرية الأوراعي تجعل من اللغة الخاصة منطلقا في الدراسة، غير أنها لا تقف عند حدودها، ولا تغفل في الآن نفسه عما تسعى إليه أي نظرية من ضرورة تعميم قوانينها، لإثبات علميتها، لذلك سعت إلى اقتراح نظرية تقع بين اللسانيات الخاصة واللسانيات الكلية بالاعتماد على شبكة من الوسائط اللغوية تختارها اللغات في كل فص من فصوصها وتميزها عن مجموعة لغوية أخرى لما تختاره في الفصوص المقابلة من وسائط لغوية مختلفة، لذلك تسلم بالكلية من منطلق وجود وسائط كلية تشترك فيها جميع اللغات البشرية، وهدفها إثبات النسبية التي يشترط أن تبنى عليها دراسة اللغات لما تتسم به هذه الوسائط من نمطية.

3. بنية الجملة العربية ودالاتها في اللسانيات النسبية:

انطلاقا من جملة المبادئ النظرية التي بنا عليها الأوراعي نظريته اقترح أن تتخذ بنية نحو اللغة العربية، باعتبارها أحد اللغات التوليفية، مراحل وإجراءات معينة لاشتقاق الجملة العربية، تختلف عن مراحل وإجراءات الأنحاء الأخرى التي تنتمي للغات التركيبية، وهي مراحل ثلاث يميّز فيها بين ثلاث بنيات أساسية للجملة العربية هي:

أ. **البنية المكونية:** تتكون البنية المكونية من مجموعة مقولات معجمية، تسمح طبيعتها بتصنيفها إلى مقولات أصول؛ تضم الاسم المحض والفعل التام، ومقولات فروع تشتق من المقولتين السابقتين بواسطة إما "التوشيح" الذي يتم بمقتضاه ضم خاصية الاسم المحض [+ج] إلى خاصية الفعل التام [+ح] فتنج الوشيحة [+ج ح+ح]، وإما بواسطة التوهين كتوهين الفعل كليا فتتكون الأداة التي تأخذ الخاصية [-ح-ز] وهو توهين كلي، وقد يحصل توهين جزئي للفعل فيتكون الفعل الناقص الذي يأخذ الخاصية [-ح+ز]¹.

تتوزع المقولات المعجمية البحتة في البنية المكونية وفقا للصيغة الآتية:

¹ - محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية، ص 158 - 159

ج ← ± صد (م، م) ± فض.

حيث: صد: صدر الجملة، فض: الفضلة، م: مسند، م: مسند إليه، (م، م): نواة البنية المكونية.

تشكل المقولتان المعجميتان (س، ف) نواة للبنية المكونية تعوضان المتغيران (م) المسند، أو (م) المسند إليه، وفق ضوابط معينة، حيث لا يمكن أن يعوّض الفعل (ف) إلا المتغير (م)، كما لا يمكن أن يعوّض الاسم (س) إلا المتغير (م)، بينما يمكن أن تعوض مقولة الصفة (ص) أي عنصر من البنية المكونية إلا العنصر (صد)، أما الأداة والفعل الناقص فلا يعوضان أي عنصر في البنية المكونية ماعدا العنصر (صد)، كما لا يعوض الاسم الناقص أي عنصر أيضا في البنية المكونية ماعدا العنصر (فض).¹

ب. البنية الوظيفية:

يتم على مستوى البنية الوظيفية إحقاق البنية المكونية بمجموعة من العلاقات الدلالية من أجل التأليف بين عناصرها، والتي تبدأ بعملية الشغل الإجباري للمتغيرات بالمقولات المعجمية، بدءا من المتساندين (م، م) نواة البنية المكونية من أجل إنتاج تركيب الإسناد، غير أن أول ما يشغل في تركيب الإسناد هو عنصر المسند (م) لأنه العنصر الذي به تتحدد علاقة الإئتلاف الدلالية التي تجمعها بما يراكبه من عناصر تشكل موضوعاته الأساسية، ولأن مقولة الفعل لا تعوض من المتغيرات سوى المسند (م)، انحصر دور الفعل في انتقاء علاقة الإئتلاف الدلالية، وشارك الفعل مقولة الصفة في انتقاء مجموعة من العلاقات الدلالية هي: علاقة السببية، وعلاقة العلية، وعلاقة السببية، وعلاقة اللزوم، ويمكن توضيح هذه العلاقات من خلال ما يأتي:

¹ - ينظر: محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص ص 291- 296.

- علاقة العلية: يرمز لها بالرمز (ω)، وتقوم بين الفعل (ف) وموضوع شاهد على وقوع الفعل، بما يظهر عليه من أثر الفعل، وهو الموضوع الثاني.
- علاقة السببية: هي علاقة دلالية مركبة من علاقة السببية وعلاقة العلية، ينتظم بها فعل يفعله الفاعل به (فا به) وليس يفعله بغيره، إذ يلزمه فعله ولا يتعداه إلى غيره.
- علاقة السببية: يرمز لها بالرمز (□)، وهي علاقة تقوم بين الفعل وموضوعه الأول (س₁) حيث يتعلق حدوث الطرف الأول بوجود طرف آخر هو (س₁)¹.
- علاقة اللزوم: ويمز لها بالرمز (φ) علاقة دلالية تقوم بين طرفين، يكون أحد الطرفين متضمنا للآخر، حيث يكون الطرف المتضمّن عنصرا نوويا مما يتراكب بعلاقة الإسناد أو الإفضال المحققتين بالعلاقات الثلاث السببية والعلية والسببية، أما الطرف المتضمّن (ص) فيكون محققا بعلاقة اللزوم، واصطاح عليها بمصطلح "اللزوم" لأن معمولاتها لازمة لزوما عقليا عن نواة الجملة².

ج. البنية التركيبية:

البنية التركيبية هي ترجمة للبنية الوظيفية، وتعبير عنها بلغة تركيبية، حيث تشكل البنية الوظيفية المشكلة من (فع، س₁، س₂) دخلا للبنية التركيبية التي تربط بين عناصرها مجموعة من العلاقات، حيث اقترح الأوراعي "عاملية علائقية" تُسند على أساسها الأحوال والوظائف إلى المكونات بمقتضى العلاقات، لا بمقتضى المقولات اللفظية أو مواقعها، وهي ثلاثة أنواع من العلاقات: علاقات تركيبية -علاقات دلالية - علاقات تداولية.

¹- الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص 324-335.

²- محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص 199، 200.

1. العلاقات التركيبية: وهي العلاقات المتحركة في نوعين من الأحوال التركيبية حالة الرفع، وحالة النصب.¹

- حالة الرفع: حالة تركيبية، تعملها علاقة الإسناد (ع) التركيبية، ويتلقاها المكونان النوويان للجملة (المسند والمسند إليه). وتتخصص هذه العلاقة بواسطة المطابقة في اللغات²، وقابل الرفع والضمة كل مركب عوض أحد المتساندين (م. م) في نواة البنية المكونية للجملة³، فكل مدخل معجمي عوض عنصرا نووياً وجبت له حالة الرفع سواء ظهرت عليه الضمة علامة الرفع، كما في المعرب وضعا وموضعا، وهو الفعل المضارع، والاسم التام، والاسم الناقص، والصفة، والمصدر. أو لم تظهر عليه، كما في المبني وضعا المعرب موضعا، وهو الفعل الماضي والأمر...⁴

- حالة النصب: حالة تركيبية، تعملها علاقة الإفضال التركيبية (ز)، تستلمها كل المكونات التي تعوض الفصلة (فض)، وهي المكونات الزائدة على نواة الجملة، التي تكتمل بها بنية الجملة وتقيد عناصرها النووية، وتتخذ البنية التركيبية الآتية⁵:

- (± صد م ع م) (± م ± فض)

وتتخصص هذه العلاقة بانتفاء علامة المطابقة بين طرفيها. وهي تعمل حالة النصب في الفضلات لا غير...، ولا يتلقى هذه الحالة سوى مكون فضلي مهما تعدد⁶.

¹ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ج1، ص ص185، 186.

² - محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص ص116، 117؛ والوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص188؛ والوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص358.

³ - محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص134.

⁴ - المرجع نفسه، ص ص117 - 118.

⁵ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص188؛ والوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص ص291 - 296.

⁶ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص188.

- حالة الجر: حالة تركيبية، تعملها علاقة الإضافة يتلقاها الاسم المتمم للاسم الآخر، والذي يكون معه مركبا واحدا.

ويتم الإعراب عن علاقة الإضافة التركيبية بواسطة:

• أدوات مخصوصة تدرج بين الاسمين المتضايين، أطلق عليها النحاة الأوائل حروف الإضافة"، وذلك مثل:

- مريض بالمجان.

- صرخة في الوادي.

- محلات للتجارة.

- قدر من المعدن.

• علاقة المتاخمة: وتكون في حالة إضافة الشيء إلى اسمه، مثل:

- يوم الجمعة.

- سوق السبت.¹

2. العلاقات الدالية:

وهي العلاقات المتحكمة في الوظيفتين النحويتين: وظيفة الفاعل، ووظيفة المفعول،² وهي على خلاف العوامل في النحو العربي والنحو التوليدي التحويلي، لا تعزى فيها عملية انتقاء المعمولات إلى عوامل لفظية فقط (كالفعل في النحو التوليدي، والفعل والفاعل في النحو العربي)، وإنما تعزى إلى علاقات دلالية تربط بين الموضوعات النووية (طرفي الإسناد) أو بين المركب الإسنادي والمكونات الفضليّة.

¹- ينظر، محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص 359-361

²- محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص 186.

أما بالنسبة للموضوعات النووية؛ فإنه يتعاقب على علاقة الإسناد التركيبية إحدى ثلاث علاقات دلالية تخصص كل مكون بوظيفة نحوية¹، وهي العلية (ω)، والسببية (⊃)، والسببية (⊃⁻)، وهي العلاقات المسئولة عن تخصيص الموضوعات النووية أو الفضلات بالوظائف النحوية المناسبة، ويتلخص عملها فيما يأتي² :

علاقة العلية: تعمل علاقة العلية (ω) ووظيفة المفعولية (مف)، ويختص بانتقائها "الفعل القاصر"، تسند لموضوع الفعل القاصر، والموضوع الثاني للفعل المتعدي والفعل المتخطي والذي يرمز له بالمتغير (س2)، كما في مجموعة الجمل (1)، أو الصفات المشتقة منه، كما في مجموعة الجمل (2):

أ. سعدت الأمة
ب. المستور انكشف

(1)

أ. النسوة وجلات
ب. الفقير موصول
ت. المتحاربان منهزمان.

(2)

علاقة السببية: تعمل علاقة العلية (⊃⁻) ووظيفة الفاعل به (فا به)، وهي علاقة ينتقيا الفعل اللازم، كما في الجمل (3أ ب) أو الفعل المتخطي الذي ينتقي موضوعه (س3) كما في الجملة (3ج) أو ما اشتق منه كما في المجموعة (4):

¹- المرجع السابق، ص ص 189، 190.

²- المرجع نفسه، ص ص 187- 190، وص 302 و 188، والوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص ص 324- 335.

- (3) } أ. أقلعت الطائرة.
ب. زيدٌ غاص.
ج . أعطى خالد هدية لأبيه.

- (4) } أ. اللاجئ عائد.
ب. الرجال قوامون.
ت. سعدت الأمة.

علاقة السببية: تعمل علاقة السببية (\supset) وظيفية الفاعل (فا)، وهي علاقة ينتقيا الفعل المتعدّي والفعل المتخطي¹، كما في الجملة (أ5)، أو تنتقيا الصفات المشتقة منه كما في الجملة (ب5):

- (5) } أ. الله يرزق بغير حساب
ب. الله الواهب المانع

علاقة اللزوم: تحقق علاقة اللزوم مجموعة من الوظائف النحوية التي تقيد غيرها أطلق عليها الأوراعي وظائف نحوية تكبيلية²، وهي

● **وظيفة التوقيت النحوية:** تعملها علاقة "اللزوم" الدلالية المحققة لعلاقة "الإفضال" التركيبية، يتميز حاملها بالانتماء إلى مقولة الزمان لا غير [-ج +ز]، وهذه الوظيفة يحملها المركب الاسمي المنسوب "غدا"، كما في الجملة الآتية:

- السفر غدا

¹ - الفعل المتعدّي: هو ما تعدى فعله إلى مفعول واحد، والفعل المتخطي هو ما تعدى فعله لمفعولين أو أكثر.

² - محمد الأوراعي، اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، ص98.

● **وظيفة التمكين:** تتحقق هذه الوظيفة بالعلاقة الدلالية "اللزوم" المحققة لعلاقة الإفضال التركيبية بشرط دلالة حاملها على معنى المكان، وهذه الوظيفة تحملها المركبات الاسمية المنصوبة "في الأفق"، و"أمامك" في الجملتين الآتيتين:

- الهلال في الأفق

- المفتاح موجود أمامك

● **وظيفة التكميم:** تحصل هذه الوظيفة بالعلاقة الدلالية اللزوم المحققة لعلاقة الإفضال التركيبية بشرط أن يكون حاملها مركبا عدديا، ويستلمها المركب الاسمي العددي "ثمانين جلدة" في الجملة الآتية:

- ﴿فاجلِدُوهُمُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾¹

● **وظيفة الحالية:** تحصل هذه الوظيفة بالعلاقة الدلالية اللزوم المحققة لعلاقة الإفضال التركيبية بشرط أن يكون حاملها ينتمي إلى مقولة الصفة، وتسد هذه الوظيفة إلى اسم الفاعل " مجردا" في جملة (1)، وإلى اسم المفعول "مدعوما مدحورا" في الجملة (2)، وإلى الصفة المشبهة "صَعَقًا" في الدملة (3)، وإلى ما كان بمعنى ما سبق، كالمصدر "كرها" في الجملة (4)، أو الجامد "أَطُورًا" في الجملة (5).

1- يجلد إسماعيل عمر مجردًا جلدتين.

2- ﴿اخرج منها مدعوما مدحورا﴾²

3- ﴿وخرّ موسى صَعِقًا﴾³

4- ﴿لا يحلُّ لكم أن تراثوا النساءَ كرها﴾¹

¹ - سورة النور، الآية: 4

² - سورة الأعراف، آية: 18

³ - سورة الأعراف، آية: 143

5- ﴿وقد خَلَقَكُمْ أَطْوَرًا﴾²

● **وظيفة التهييء:** تتحقق هذه الوظيفة بالعلاقة الدلالية للزوم المحققة لعلاقة الإفضال التركيبية بشرط أن يكون حاملها منتما إلى مقولة المصدر، ومصوغا على وزن (فَعْلَة)، ويرتبط اشتقاقيا بالفعل المذكور معه، وهذه الوظيفة حملها المركب الاسمي المنصوب "وقفة"، كما في الجملة الآتية:

- وقف الرجل وقفة الأسد.

● **وظيفة التبيين:** تحصل هذه الوظيفة بالعلاقة الدلالية للزوم المحققة لعلاقة الإفضال التركيبية بشرط أن يكون حاملها ينتمي إلى مقولة الاسم التام، ويعوض عنصر الفصلة في البنية المكونية، وتسد هذه الوظيفة إلى المركب الاسمي "عسلا" في جملة الآتية:

- فاض القدح عسلا.

● **وظيفة الغائية:** تحصل هذه الوظيفة بالعلاقة الدلالية للزوم المحققة لعلاقة الإفضال التركيبية بشرط أن يكون حاملها منتما إلى مقولة المصدر وغير مرتبط اشتقاقيا بالفعل المذكور معه، ويستلمها المركب الاسمي "ورعا" في الجملة الآتية:

- بكى المؤمن ورعا.

● **وظيفة الماعية:** تحصل هذه الوظيفة بالعلاقة الدلالية للزوم المحققة لعلاقة الإفضال التركيبية بشرط أن يكون حاملها مركبا واويا، ويستلمها المركب الاسمي "وشركاءكم" في الآية الآتية:

- ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾³

¹- سورة النساء، آية: 19

²- سورة نوح، آية: 14

³- سورة يونس، آية: 71

• **وظيفة التكيف:** تحصل هذه الوظيفة بالعلاقة الدلالية للزوم المحققة لعلاقة الإفضال التركيبية بشرط أن يكون حاملها منتميا إلى مقولة المصدر، ومقيدا بالنعته أو الإضافة، ويرتبط اشتقاقيا بالفعل المذكور معه، ويستلمها المركب الاسمي "تفكيرا" كما في الجملة الآتية:

- فكَر زيد تفكيرا عميقا.¹

أما علاقة الانتماء (3)، فلا تعمل أي وظيفة نحوية، وتقوم بين طرفين أحدهما أعم يقيد الآخر الخاص، فسمي الإسناد المحقق بها "تركيب التقييد"، وفي هذا التركيب لا تشخص المطابقة الإسناد التقييدي، كما في المثالين (أ وب) في المجموعة (6):²

6- أ. اللبانُ نباتٌ

ت. الحكمةُ خيرٌ

يبدو أن تخصيص المكونات النووية بوظائف نحوية بواسطة العلاقات الدلالية يتم بحسب الطرف المنتقى، سواء كان فعلا أو صفة كما يظهره الجدول (13) الآتي:³

¹ - محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص 201- 204؛ واللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، ص 96- 100.

² - محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص 187، 188.

³ - المرجع نفسه، ص 189.

جدول (13): دور العلاقات الدلالية في تخصيص المكونات النوية بالوظائف النحوية.

العامل	الوظيفة النحوية لموضوع الفعل	الوظيفة النحوية لموضوع الاسم
علاقة العلية (ω)	وظيفة المفعول	صفة مفعول (صمف)
علاقة السببية (ϵ)	وظيفة الفاعل به	صفة فاعل به (صفا به)
علاقة السببية (ρ)	وظيفة الفاعل	صفة الفاعل (صفا)

فإذا كان الطرف المنتقي للعلاقة الدلالية "فعلا" عملت هذه العلاقة في الموضوع وظيفية نحوية. أما إذا كان الطرف المنتقي صفة مشتقة، فإن العلاقة تعمل صفة الوظيفة - كما يتضح من الجدول- كصفة المفعول المعمولة بعلاقة العلية، المنتقاة من الصفات المشتقة من الفعل القاصر. وصفة الفاعل به المعمولة بعلاقة السببية، المنتقاة بصفة مشتقة من الفعل اللازم، وصفة الفاعل المعمولة بعلاقة السببية، المنتقاة بصفة مشتقة من فعل متعدّد.¹

إذا تعاقبت هذه العلاقات الدلالية الثلاث على العلاقة الإسنادية، يكون الإعراب عن وظيفتي الفاعل والمفعول بواسطة "المطابقة"، (سواء مطابقة جنسية أو عددية أو شخصية)، وبما أن المتطابقان تجمعهما علاقة إسناد فإن إعراب المكونين يكون بمقتضى العلاقة الإسنادية التركيبية العاملة للرفع.²

وهو ما يفسّر أيضا إعراب الطرف المنتقى في البنية التي يقوم فيها الوصف مقام الفعل، أو ما عرف ب (الخبر) عند النحاة الأوائل.

¹- المرجع السابق، ص190.

²- محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص356.

أما بالنسبة للمكونات الفضلية؛ وهي بقية العناصر المقيدة لعلاقة الإسناد والزائدة على نواة الجملة، فلا يقوم بينها وبين الطرف المنتقي أي تطابق، حيث " يكون انتفاء المطابقة بين المكونات النووية والمكونات الفضلية إعرابا عن علاقة الإفضال التركيبية"¹، ولذلك فإن علاقة الإفضال هي التي ستكون مسئولة على نصب المعرب بدل علاقة الإسناد²، مما يجعل لدى "وظيفة المفعول حالة النصب ما لم يراكبه فعليّ بعلاقة الإسناد فتكون له حالة الرفع وعلامة الضمة."³

وتألف المكونات المنصوبة تركيبيا فتألف مع النواة بعلاقتين دلالتين هما: علاقة العليّة، وعلاقة السببية، حيث تربط علاقة العليّة المكونات الفضلية مع نواة الجملة، إذا وفقط إذا كانت نواة الجملة فعلا متعدّيا يتألف مع مرفوعه (الفاعل) بعلاقة سببية، حيث يشكل المتساندان معا مركبا إسناديا ينتظم مع المنصوب بعلاقة العليّة (w) التي تعمل فيه وظيفة المفعول النحوية (مف)⁴.

ويتضح ذلك من تحليل جملة (العصا حمل موسى) والتي تأخذ الشكل الآتي:

العصا مف w حمل = موس نفا

العلاقات التداولية:

التداولية علاقة "يحددها المتخاطبان تعمل الترتيب في البنية القاعدية الحرّة داخل التوليفات من اللغات. كما تُخلف أثارة تقطع امتداد العمل يساراً عن طريق التبعية. وذلك من أجل أن يؤدي معمولاتها أغراضا تداولية"⁵.

¹ - المرجع السابق، ص 358.

² - المرجع نفسه، ص 58.

³ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص 197.

⁴ - ينظر، المرجع نفسه، ص 191.

⁵ - المرجع نفسه، ص 197.

تعدّ التداولية أيضا عاملا مهما في تكوين البنية التركيبية التي يتصدرها مركب اسمي يعوّض المسند إليه، كما في جملة: خالد بنيته قوية.

فبالرغم من أن المكون (خالد) لا تجمععه أي علاقة دلالية بغيره مما يتكون معه وبالتالي ليس له وظيفة نحوية في التركيب، إلا أنه يأخذ حالة الرفع التركيبية من علاقة الإسناد التي تربطه بالجملة، فيتلقى منها حالة الرفع، وإن كان ليس له أي وظيفة نحوية فهو يتلقى وظيفة التنبيه من التداول.

وقد يرث المركب الاسمي الذي يتصدر التركيب الفتحة من الضمير العائد عليه من داخل البنية الإسنادية الصغرى، كما في الجملة الآتية:
زيدا خالد أكرمه.

رأى الأوراعي أن تسريب الإعراب من داخل الجملة الصغرى يعدّ نسخا لإعراب المبتدأ الذي يأخذ في الأصل حالة الرفع، وإيدانا بالوظيفة النحوية التي تكون للعائد الضمير، أما وظيفة التنبيه التداولية فيحتفظ المكون بها.¹

والواقع أن محمد الأوراعي وبالرغم من إشادته بالعملية العلائقية إلا أنه وقع فيما حذر منه من العاملة اللفظية، ويظهر ذلك من تفسيره لجملة (زيدا خالد أكرمه)، فإذا كان المكون (زيدا) لازال مرتبطا دلاليا بالبنية الاسنادية (خالد أكرم)، من منطلق أن نواة الجملة تحمل فعلا متعديا يأتلف مع مرفوعه (الفاعل) بعلاقة سببية ويشكلان معا مركبا إسناديا يمكن أن ينتظم مع المنصوب بعلاقة العلية **W**، وبالتالي إمكانية نسبة وظيفة المفعولية (مف) لهذا المكون، فلماذا يسند للمكون الوظيفة التداولية فقط.

¹ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص365.

الفصل الثالث.....أثر الاتجاه الوظيفي واللسانيات النسبية في تجديد النحو العربي

أما القول بأنه مبتدأ فليس لذلك مسوّج إلا وجود عامل الابتداء (الصدارة)، أما الضمير العائد عليه فليس سوى أثرا للمفعول به المحذوف من التركيب النووي لدلالة المكون المذكور في صدر التركيب عليه.

النواسخ في العاملة العلائقية:

مما يعكس قيام عاملية النحاة العرب الأوائل وعاملية التوليديين، على العاملة اللفظية تركيز النظريتين على النواسخ بالنسبة للنحو العربي، وعلى الأداة بالنسبة للنظرية التوليدية التحويلية، والتفصيل في عمل هذه المؤثرات اللفظية وما تتركه من أثر على البنية النووية للجملة إلى جانب بقية العوامل اللفظية (الفعل والاسم)، وهو ما ظهر من خلال الجدول (14) الذي شرح من خلاله عبد الرحمن الحاج صالح كيفية توسع البنية النواة للجملة العربية.

				الأصل
.....	منطلق	زيد	Ø	
أمس	منطلق	زيد	كان	
....	منطلق	زيدا	إن	
....	منطلق	زيدا	حسبت	
	عمرا	زيد	ضرب	
وهو راكب	عمرا	زيد	رأى	
ظلما	عمرا	ت	ضرب	
أمس	هـ	ت	ضرب	
4	3	2	1	

تَكَافؤ

الترتيب

شكل (14): الأشكال التي تأخذها العوامل في النحو العربي.

يُظهر هذا الجدول الذي يلخص فكرة العامل عند النحاة العرب وكيفية تحكمها في الجملة العربية كيف شغلت الأداة مساحة واسعة من بين العوامل اللفظية المؤثرة في نظرية العامل العربية بالرغم من أنها لا تشكل سوى نوعاً واحداً وفرعياً من العوامل المؤثرة في التركيب.

والأوراعي من اللسانيين العرب المحدثين الذين وضعوا هذه النواسخ والأدوات في مكانها المناسب من نظرية العامل العربية، حيث يشكل الناسخ "عدداً محصوراً من المداخل المعجمية التي إن اقترنت بغيرها أبطلت علامة إعرابه الأصلي وحوّلتها إلى علامة نسخية"¹، ولذلك تجلب النواسخ علامات إعراب فرعية تطمس على العلامة الإعرابية الأصلية التي تجلبها العلاقات التركيبية للمكون، لكنها تبقى على الحالة التركيبية الأصلية للمكون وعلى الوظيفة الدلالية له.² فالناسخ هو "إبطال علامة الإعراب عن الحالة التركيبية دون المساس بالحالة نفسها"³.

ومن الجدول (14) يتبين كيف أن علامة الإعراب عن الحالة التركيبية المعمولة بالعلاقة التركيبية (ع) بين المكونين النوويين للجملة: (زيدٌ ع منطلق) تغيرت في الجمل التالية لها في الجدول، عندما دخلت عليها الأدوات الناسخة؛ (كان - إن - حسبت)، بحيث يتبع زوال هذه الأدوات زوال العلامة الأصلية للمكونات، وذلك مما يدل على أن الناسخ لا يزيل الحالة التركيبية التي تعملها العلاقة التركيبية وإنما يستبدله بعلامة أخرى يقتضيها العامل الدخيل على الجملة النواة وذلك ما عبر عنه محمد الأوراعي قائلاً: «والنواسخ من جهة أخرى تطمس على العلامة الإعرابية ولا تبطل الحالة التركيبية ولا الوظيفة النحوية، إذ

¹ - محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص 125.

² - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص 194.

³ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص 304.

تزيل العلامة بما جلبت من حركات ولا تمس حالة المنسوخ إعرابه ولا وظيفته. فلا تُجَرَّد منسوخ الإعراب من عوارضه المعمولة بالعلاقات التركيبية والدلالية»¹

"فالنواسخ عموماً ينحصر تأثيرها في جلب الحركات الأربع (ـِ) فتحجب بها علامة الإعراب الأصلي. والإعراب الأصلي كما تقدّم رفعٌ تعملها علاقة الإسناد وتعرب عنه الضمة، ونصب عمله علاقة الإفضال وتعرب عنه الفتحة، ولا شيء غير هاذين العاملين لهاتين الحالتين في نحو العربية التوليفي"²، وذلك ما يظهر من الجدول (15) الآتي:

جدول (15): الناسخ والمنسوخ في في نحو العربية التوليفي

المنسوخ	الناسخ
الضمة (ـُ)	الفتحة (ـِ) / السكون (ـْ)
الفتحة (ـِ)	الكسرة (ـِ)

حيث يجلب الناسخ حركات الفتحة (ـِ) أو السكون (ـْ) لإبطال الضمة (ـُ) علامة الرفع، بينما يجلب حركة الكسرة (ـِ) من أجل إبطال حركة الفتحة (ـِ) علامة النصب، وبذلك تنقسم النواسخ إلى قسمين:³

2. نواسخ الضمة علامة الرفع:

المرفوعات في اللغة العربية قسمان: الاسم المسند والسند إليه - الفعل المضارع، تدخل عليها مجموعة من النواسخ فتبطل علامتها الأصلية (الضمة)، بما تجلبه النواسخ من علامتي الفتحة والكسرة والسكون على النحو الآتي:⁴

¹ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص194.

² - المرجع نفسه، ص193.

³ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية: اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص304..

⁴ - ينظر، المرجع نفسه، ص306.

- بالنسبة لنواسخ الاسم المرفوع؛ فهي ثلاثة أقسام:

أ. ناسخ حرفي يضم (إن وأخواتها)، التي تبطل الضمة علامة الرفع المعمول بعلاقة الإسناد. وتجلب بالعلاقة الجديدة الفتحة للمسند إليه (م)، كما يتضح من المثال الآتي:

- (المسلم ة قويّ).

- (إنّ (المسلم ة قويّ)).

ب. ناسخ فعلي يضمّ (كان وأخواتها)، يبطل علامة الرفع المعمول بنفس العلاقة التركيبية. ويجلب في المقابل الفتحة للمسند (م)، كما في المثال الآتي:

- (البيتُ ة نظيفٌ).

- (أصبح (البيتُ ة نظيفاً)).

ت. ناسخ جملي يضم أحد الأفعال الذهنية (علم، رأى، وجد، زعم، ظنّ، حسب، خال)، ليطمس الضمتين علامتي رفع المتساندين (م م) المعمول بعلاقة الإسناد. ويجلب فتحتين للمسند والمسند إليه، يمثل له بالبنية التمثيلية: (+صد (خالداً ة بخيلاً)) المشتقة من جملة: (خالداً ة بخيلٌ).

- أما بالنسبة لنواسخ الفعل المضارع، فهي قسمان:

أ. جوازمه مثل (لم، لماً، إن).

ب. فواتحه (أن، لن، كي..).

3. نواسخ الفتحة علامة النصب:

المنصوبات في اللغة العربية معمولة بعلاقة الإفضال (3) التركيبية التي تجلب علامتي الفتحة، فتدخل على البنية المكونية مجموعة من العوامل اللفظية وهي حروف الجرّ التي تجلب للمكون الفضلة علامة الكسرة عوض الفتحة علامة حالة النصب المعمولة

بعلاقة الإفضال (ج)، وذلك ما يظهر من خلال الجمل (ب- ت) المحوَّلة عن نفس التركيب وهو التركيب (أ) في المجموعة (1) على النحو الآتي¹:

أ. تمرّون الديارَ ولم تقفوا.

(1) ب. يمرّون بالديارِ خفّافاً.

ت. يمرّون بالديارِ والحقولَ.

يحتفظ المكون (الديار) بوظيفته النحوية وبنفس علاقة الإفضال التي ورّثته حالة النصب في الجملة الأولى، غير أن علامة النصب (الفتحة) تحوّلت إلى كسرة في التركيبين (ب، وت) وذلك لاقتزان المكون ببناء الجرّ التي طمست العلامة وجلبت مكانها علامة الكسرة (ـِ)، كما يظهر من تحليل الأمثلة الآتية:

أ. تمرّ ٤ القافلة (جّ الديارَ).

ب. تمرّ ٤ القافلة ّ (بالديارِ).

ت. تمرّ ٤ القافلة ّ (بالديارِ (والحقولَ)).

أما حالة الإفضال فيستلمها المركب الحرفي (بالديارِ) بدليل ظهورها من جديد على المركب التبعي (والحقولَ) التابع للمحل الأصلي للمكون².

إن القول بأصلية حالة النصب التي تطلبها علاقة الإفضال التي تلازم التركيب حتى بتغير شكل التركيب، واحتفاظ المكون بنفس الوظيفة النحوية بالرغم من تغيير حركته الإعرابية من النصب إلى الخفض، يخرج التفسير النحوي للتركيب من سيطرة العاملية اللفظية التي تمسّك بها النحاة الأوائل، والتي أعطت وصفا شكليا للمكون الفضلة (جار ومجرور) كأن الجار مكون أصلي في التركيب، دون أن تتبّه إلى الوظيفة النحوية للمكون

¹ - ينظر، المرجع السابق، ص ص304، 305.

² - المرجع نفسه، ص305.

والتي لم تتغير حتى بدخول الجار الذي لا يمثل سوى ناسخا عارضا نسخ علامة الإعراب دون الحالة التركيبية والدلالية للمكون.

ولهذا فإن الأصل في جميع الفضلات النصب، والقول (بالنصب على نزع الخافض)، كما في الجمل: العيد غدا - السفر حالا - البارحة عزمٌ... لم يعد يستقيم، لأن النصب هنا على الأصل جلبته علاقة التفضيل، والأصح هو استعمال عبارة "النسخ على إدراج الخافض"، أما المكون النووي الذي يفقده المركب الإسنادي فيقدّر بمدخل معجمي على النحو الآتي:

العيد ٤ يحلّ (٣ غدا)).¹

ولعل النظرة الشكلية للغة حجت على النحاة الأوائل هذا الوصف المتأني للبنية التركيبية، لكنها لم تغب على بعضهم لما تأنوا في الوصف، كالأستراباذي الذي رد على الذين جعلوا من نزع الخافض أصلا في النصب، وجعلوا من الكسرة أصلا ومن الفتحة علامة عارضة كتفسيرهم لانتصاب الخبر في جملة: (ما زيدٌ بخيلاً) على نزع الخافض، فردّ عليهم معللاً لانتصاب (ذنباً) في عبارة: استغفرت الله ذنباً. بقوله: " إن الناصب ليس نزع الخافض، بل الناصب هو الفعل أو شبهه، ينصب المجرور محلاً لكونه مفعولاً، لا يمكن نصبه لفظاً بسبب الجار، فإذا عدم الجار ظهر عمله المقدر"².

- النواسخ تداولية:

تتدخل الأصول التداولية أيضا بوصفها علاقات بين المتخاطبين لتؤثر في إعراب التابع بطمس علامة الإعراب التي يتلقاها التابع في أي من المركبات البدلية أو النعتية أو العطفية وإبدالها بعلامة أخرى من أجل الإفصاح عن غرض تخاطبي، فيسهم بذلك المكون التداولي إلى جانب المكون الدلالي في انتقاء العلامة الإعرابية.

¹ - محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص ص126، 127.

² - الرضي، شرح الرضي لكافية ابن حاجب، ج2، ص190.

فالتشنيع غرض تداولي قد يطمس علامة المركب التبعي وهي الضمة (ـُ)، ليجاب علامة الفتحة (ـِ) للتابع العطف في الجملة (7):

7. يأوي إلى نسوة عطل وشعثاً.

و"تركيز الاهتمام" غرض تداولي قطع امتداد الإعراب من المتبوع العام (المدعوون) الواقع قبل أداة الاستثناء "إلا" فجلب الفتحة (ـِ) بدل الضمة (ـُ) للتابع الخاص (واحداً)، في الجملة (8).

8. ما حضر المدعوون إلا واحداً¹

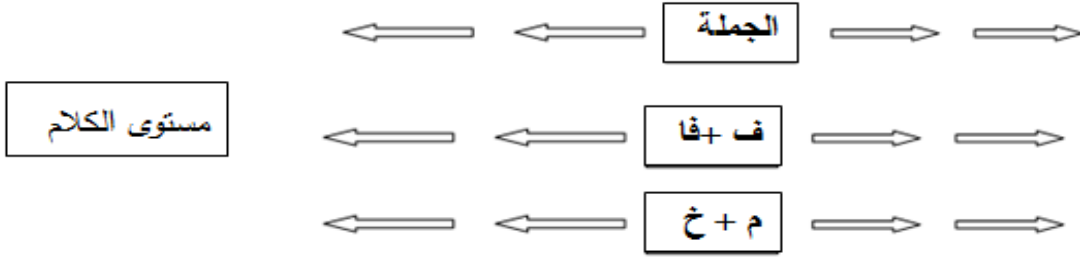
فقد تمتد العلاقة التركيبية من المتبوعات إلى التوابع فتأخذ نفس الإعراب وبالتالي يسهل تفسيرها تفسيراً لفظياً كما ذهب إلى ذلك النحاة الأوائل، ولكن قد يتدخل التداول أيضاً في قطع هذه التبعية اللفظية. وهو ما سكت عنه اللغويون الأوائل وإن كانوا قد تعرضوا له في البلاغة العربية.

رأى محمد الأوراعي أن القول بالتأثير البنيوي للأصول التداولية سيجلب للبحث النحوي كثيراً من مشاكل الخلاف حول إمكانية تقدير فعل عامل في المنقطع المنصوب مما منعه سيبويه وأقره بقية النحاة العرب.²

ولهذا تجاوز محمد الأوراعي نظرية النحاة الأوائل التي تفسر الجملة العربية على أساس أنها نواة تركيبية تتسع بإضافة عناصر لفظية على يمين ويسار النواة كما يظهره الشكل (42)، والتي أخذت فيها العناصر التي تزداد على يمين البنية النواة الأهمية الأكبر باعتبارها تتحكم في التركيب ككل كما يظهر من الجدول (14)، فلقيت بذلك العوامل اللفظية أهمية أكبر من غيرها.

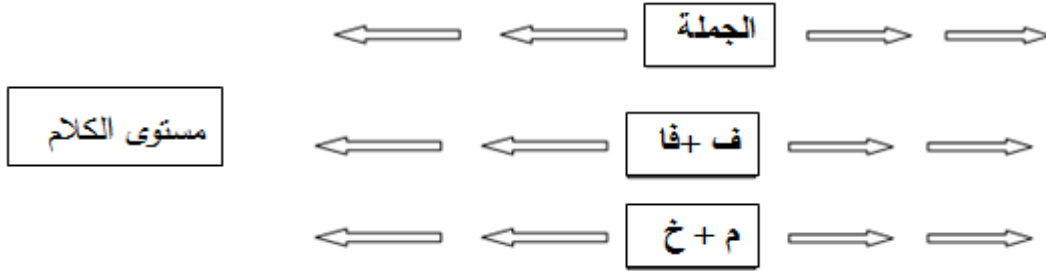
¹ - ينظر، محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص ص195، 196.

² - المرجع نفسه، ص ص96، 97.



شكل (42): طريقة توسع التراكيب العربية

أما في اللسانيات النسبية فإن نواة الجملة لا تتسع بالعوامل اللفظية فحسب في نحو الأوراعي بل تتسع أيضا بتعدّد طرفي علاقتي الإسناد والإفضال التركيبيتين، يقول محمد الأوراعي: " وقد تتسع الجملة من نواتها أو من ربيضيها الصدر والفضلة، ويحصل ذلك إما بتعدّد طرفي الإسناد والإفضال، وإما بانضمام مكونات أخرى"¹، كما يتضح من الشكل الآتي:



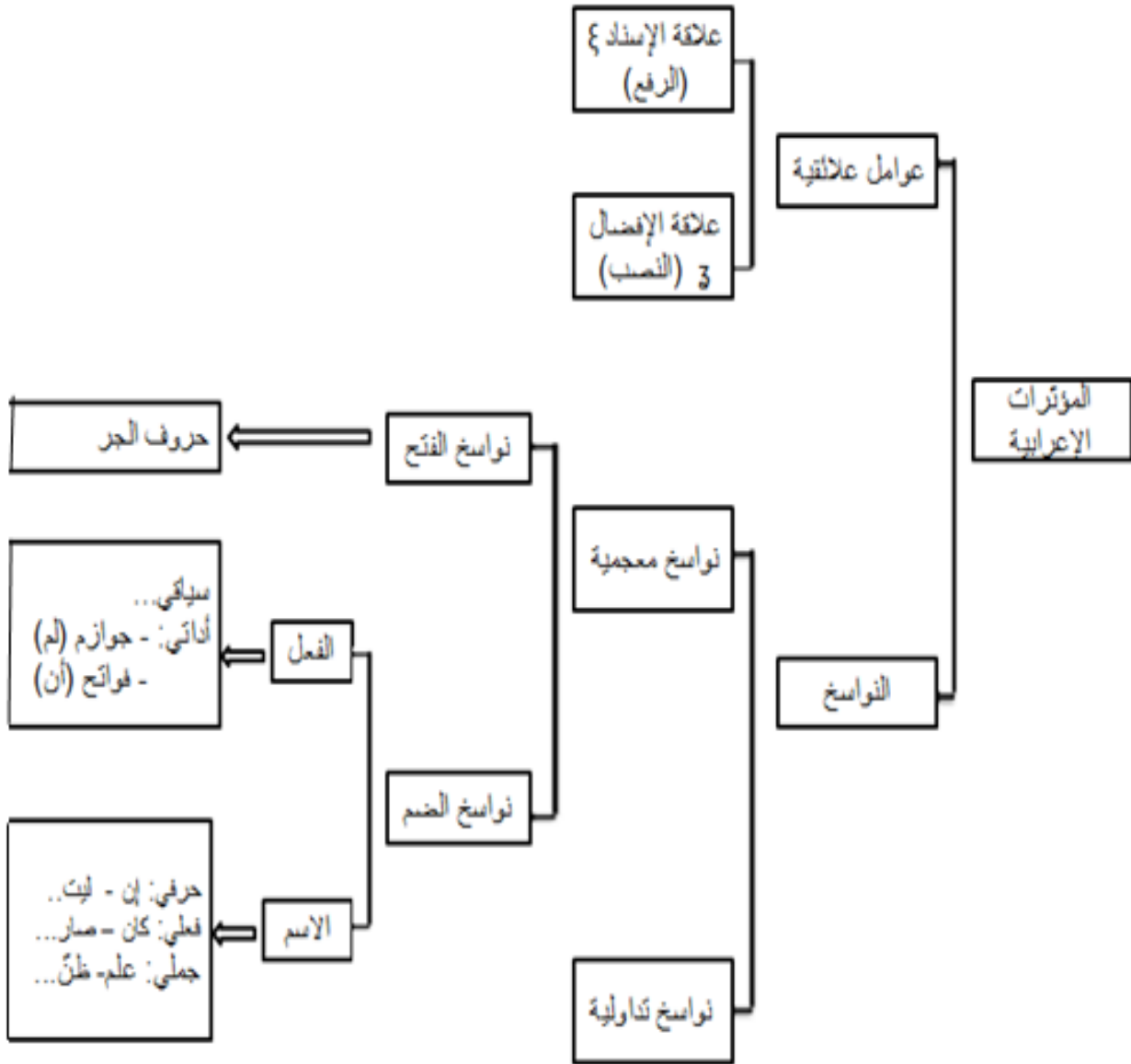
تعدد الفضلة

تعدد الاسناد

شكل (43): كيفية توسع نواة الجملة عند محمد الأوراعي

اتضح أن المكون الدلالي والمكون التداولي يسهمان إلى جانب المكون التركيبي في تشكيل بنية الجملة، وهي بنية عاملية لا تحكمها مجرد عوامل لفظية كما ذهب إلى ذلك النحو العربي والنحو التوليدي التحويلي، وإنما تحكمها عاملية علائقية، يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

¹ - الرضي، شرح الرضي لكافية ابن حاجب، ج2، ص191.



شكل (44): العوامل في اللسانيات النسبية

د. البنية الإعرابية والبنية الموقعية¹:

يرى الأوراعي أن اختلاف الوظائف النحوية للعنصرين (س فا) و (س مف) الناتج عن تغاير العلاقات الدلالية في البنية الوظيفية يستلزم التمييز بينهما على مستوى البنية التركيبية

¹ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية، أقول اللسانيات الكلية، ص 166.

أيضا، وذلك بإفراد كل منهما بخاصية مميزة، وبناء على فرضية الوسائط يرى أن كل لغة تختار لذلك وسيطا لغويا معينا، وهو إما وسيط الرتبة أو وسيط العلامة المحمولة.

وسيط الرتبة المحفوظة: تلجأ إلى هذا الوسيط اللغات التركيبية مثل اللغة الإنجليزية واللغة الألمانية، واللغة الإيطالية، حيث تعتمد في التمييز بين المتغيرين وظيفيا على متوالية من المساكن تبني مسكنا لخصائص العنصر (س1) الذي يراكب الحدث بعلاقة الإسناد، وتبني مسكنا ثانيا للخصائص المقولية لعنصر الحدث، ومسكنا ثالثا لخصائص العنصر (س2) الذي يأتلف بعلاقة الإفضال مع المركب الإسنادي.

وسيط العلامة المحمولة: تنشئ اللغات نسقا من العلامات تسم بها الألفاظ التي تتشكل منها الجملة، فتسم العنصر (س1) بعلامة مخصوصة تعبر عن حالة الرفع باعتباره العنصر المراكب للحدث بعلاقة الإسناد المحققة بعلاقة السببية الدلالية، وتسم العنصر (س2) بعلامة مغايرة تعبر عن حالة النصب باعتباره العنصر المراكب للحدث بعلاقة العلية الدلالية¹.

حيث تلحق بروي العنصر المسندة إليه حالة الرفع ضمة (ُ) بمقتضى وظيفته النحوية باعتباره فاعلا وبمقتضى العلاقة التي تراكبه بالفعل، وهي علاقة الإسناد التركيبية، وعلاقة السببية الدلالية، وتلحق بروي العنصر المسندة إليه حالة النصب فتحة (ـ) بمقتضى وظيفته النحوية باعتباره مفعولا، وباعتبار العلاقة التي تراكبه بالمركب الإسنادي، وهي علاقة الإفضال التركيبية².

ولهذا تأخذ الجملة العربية على خلاف الجمل التي تنتمي للغات التركيبية رتبة حرّة يتحكم فيها المستوى التداولي للغة؛ وبهذا يسقط محمد الأوراعي مبدأ التعميم الذي يفترض بنية أصلية قارة للجملة العربية، والذي يقول بأن كل البنيات التركيبية العربية هي بنيات مشتقة من بنية قاعدية أصلية قارة، كما في النحو التوليدي التحويلي، ويتبنى بذلك مبداء وسطا

¹ - المرجع السابق، ص ص166 - 167.

² - المرجع نفسه، ص171.

يقول بأن البنية الأصلية خاصة اللغات التركيبية كالفرنسية والإنجليزية، بينما تتخذ اللغات التوليفية رتبة حرة، وقد وضح الأوراعي الفروق بينهما، والتي يمكن تلخيصها من خلال الجدول الآتي:

جدول (16): الفرق بين خصائص اللغات التي تكون بنيتها القاعدية ذات رتبة أصلية وخصائص اللغات التي تكون بنيتها القاعدية ذات رتبة حرة.

خصائص اللغات التي تكون بنيتها القاعدية ذات رتبة أصلية	خصائص اللغات التي تكون بنيتها القاعدية ذات رتبة حرة
4. أن تكون بنيتها القاعدية ذات رتبة قارة مستمدة من أحد الترتيب الستة للقسم العقلية للثلاثي.	1. تتألف مكوناتها بعلاقات دلالية وتركيبية دون أن يكون لبعضها عند بعض رتبة معينة.
5. أن لا يسمح تركيبها بأكثر من اشتقاقين أو ثلاثة من مجموع الترتيب الستة.	2. يسمح تركيبها لجميع الترتيب الستة المحتملة من القسم العقلية للثلاثي.
6. الاضطرار إلى استعمال قاعدة تحويلية لاشتقاق الرتب المسموح بها.	3. الاضطرار إلى استعمال قواعد تداولية لإنزال مكونات الجملة المؤلفة في مواقع محددة تداوليًا.
7. تتحكم العلاقة الرتبية، من اطراد وقوع مقولة قبل أخرى أو بعدها في تحديد العوارض التي تسند للقوابل.	4. تتحكم العلاقة الرتبية، من اطراد وقوع مقولة قبل أخرى أو بعدها في تحديد الغرض التواصلية الذي يجب إسناده إلى الترتيب المعين.

وبالرغم مما قاله الأوراعي حول البنية الموقعية للجملة العربية وحول ما تتخذه مكوناتها من رتبة حرة، غير أنه لم يخرج عن الافتراض القائل بوجود بنية اشتقاقية واحدة وهي البنية الفعلية والتي قال بها التوليدون التحويليون والوظيفيون الذين يختزلون جميع الأدوار الدلالية

والتركيبية فيما ينتقيه الفعل أو ما يشبهه من علاقات أو وظائف ومحلات، فقد تأثر محمد الأوراعي بهذا الرأي أيضا وتبناه في اللسانيات النسبية، حين افترض بنية غالبية وهي بنية الفاعلية، وافترض للجملة الاسمية نفس القواعد الانتقائية التي يفرضها الفعل في الجملة الفعلية، والتي رأى أنها تؤدي نفس الأدوار من انتقاء علاقة السببية والسببية والعلية، فتسند إلى مكونات الجملة الاسمية نفس الوظائف الدلالية التي تسند لمكونات الجملة الفعلية، ماعدا الجملة الاسمية التي تحكمها علاقة انتماء، فتعامل مع الجملة الاسمية والجملة الفعلية على نحو واحد، من منطلق أن الصفات في الجملة الاسمية تعمل عمل الأفعال في الجملة الفعلية، لذلك رأى أن البنية الغالبة في الجملة العربية هي البنية الفاعلية، يقول الأوراعي: «كل لغة توليفية تلزمها رتبة غالبية؛ تولدها وسائر الترتيب المحتملة بقواعد تداولية مباشرة من بنية قاعدية ذات رتبة حرة»¹

وبهذا يمكن القول أن محمد الأوراعي تبنى نفس معيار التولديين والوظيفيين في تصنيفه للجملة العربية والتي تتحكم في بنيتها الموقعية مجموعة القوانين التركيبية والدلالية، وإن لم يقر بنفس ما قال به التولديون والوظيفيون من وجود رتبة أصلية تتفرع عنها بقية التراكيب إلا أنه وصف هذه اللغات التوليفية بأنها لغات ذات رتبة غالبية وإن صنفها ضمن اللغات ذات الرتبة الحرة وقال بأنها «تتألف مكوناتها بعلاقات دلالية وأخرى تركيبية من غير أن يكون لبعضها عند بعض رتبة معينة»²

وأما القول بأن رتبة الجملة العربية هي رتبة حرة فذلك لأنها تحتكم لعلاقات دلالية وتركيبية ولم يتم انتقاؤها جاهزة من إحدى الترتيب الستة لقوانين القسمة العقلية للثلاثي³ كما يرى الأوراعي، حيث تسمح لها هذه العلاقات باتخاذ عدة ترتيب في البنيات المشتقة لأداء أغراض تداولية مختلفة، وذلك لما تتميز به مكونات الجملة من علامات إعرابية في البنية

¹ - محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص 160.

² - المرجع نفسه، ص 158، 159.

³ - المرجع نفسه، ص 158.

السطحية تحتفظ لها بالوظائف الدلالية والتركيبية للبنية القاعدية وهي البنية الغالبة وليست الأصلية، كما يؤكد على ذلك محمد الأوراعي، يقول في ذلك: «لا يجوز أن يكون للغات التوليفية رتبة أصلية، لأنه بالعلامات التي تلحق ألفاظ العناصر المؤلفة بعلاقات دلالية وأخرى تركيبية تتشخص الوظائف النحوية والأحوال التركيبية، وبأحد الأصول التداولية تترتب العناصر المؤلفة، وتتحقق الجملة»¹

وهكذا تتخذ الجملة العربية رتبة حرة تأخذ مكوناتها مواقع مختلفة من التركيب تنتقيها أصول تداولية معينة، دون أن تفقد عناصر الجملة ووظائفها الدلالية والتركيبية بفضل ما يحتفظ به وسيط العلامة المحمولة من هذه الوظائف.

يبدو أن محمد الأوراعي يعتقد بأن الجملة العربية تتخذ رتبة حرة، وذلك بالنظر إلى ما يمكن أن تتخذه عناصر التركيب من مواقع مختلفة تملئها القواعد التداولية²، غير أن هذا الرأي لا يخرج أيضا عن موقف التوليديين، وذلك لأن الرتبة الحرة التي قال بها محمد الأوراعي تتصف بها البنية السطحية، وهذا لم ينفه التوليديون، في النماذج المتطورة في نظرية تشومسكي، وكل ما قال به التوليديون حول وجود بنية موقعية ثابتة على مستوى البنية العميقة، لا يختلف عما جاء به الأوراعي الذي قال بوجود بنية غالبية على مستوى البنية العميقة تتحكم فيها القوانين التركيبية والدلالية وتنفرد عنها البنى الاشتقاقية التي تتخذ رتبة حرة فتتعدد بتنوع المواقف التداولية لما يسمح به وسيط العلامة من اتخاذ مواقع مختلف دون اختلال المعنى الأصلي للجملة.

¹ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ج1، ص169.

² - محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص159.

خلاصة الفصل:

- إذا كانت الكفاية التفسيرية تتحقق في اللسانيات التوليدية التحويلية من خلال فسح مجال واسع لمنطقة البنية العميقة في الجهاز النحوي الواصف، فإن هذه الكفاية لا تتحقق في النحو الوظيفي إلا بتوسيع الجهاز النحوي على منطقة أوسع وهي منطقة المقام.
- تشتق البنية الدلالية للجملة العربية في النحو الوظيفي من البنية التحتية كما هو الحال في النحو التوليدي التحويلي.
- تتفق مقارنة أحمد المتوكل ومحمد الأوراغي في وصف البنية التحتية للجملة مع أحدث نموذج للنظرية التوليدية وهو البرنامج الأدنوي، الذي انتهى إلى إسناد مهام تخصيص التراكيب بالسمات الدلالية والمقولية والإحالية التطابقية إلى المعجم.
- عمق النحو الوظيفي كثيرا من جوانب الدلالة، فلم تعد دلالة الجملة مرتبطة بالألفاظ المفردة كما كانت في البنيوية الشكلية، كما لم تعد الدلالة مرتبطة بالعلاقات اللفظية التي تربط بين عناصر التركيب والعوامل اللفظية كما هو الحال مع البنيوية التوليدية، وإنما أصبحت الدلالة في النحو الوظيفي هي مجموع العلاقات الدلالية والنحوية التي تربط بين عناصر التركيب في البنية التحتية، بالإضافة إلى مجموع العلاقات الوظيفية الناتجة عن ارتباط البنية بالسياقات الخارجية.
- عم النحو الوظيفي وظائف البنية الفعلية على البنية الاسمية وذلك على مستوى البنيتين الحملية والوظيفية فتعامل مع الجملة الاسمية بنفس أدوات الجملة الفعلية.
- تعطى الأولوية في إسناد المواقع مكونات البنية التركيبية في النحو الوظيفي للوظائف التداولية، فهي المتحكم الأول في مواقع مكونات الجملة، وليست الوظائف التركيبية كما ساد في بعض الأنحاء.
- لم يفترض أحمد المتوكل ترتيبين للجملة العربية (ترتيب أصلي في البنية العميقة وترتيب فعلي في البنية السطحية) كما فعل التولديون العرب المتأثرون بالنماذج الأولى للنحو

التوليدي التحويلي، وذلك لأن المواقع لا تتحدد إلا على مستوى بنية واحدة وهي البنية المكونية، كما نفى أحمد المتوكل أن تكون الجملة ذات رتبة حرة كما افترض عبد القادر الفاسي الفهري وذلك لأن بنية الجملة العربية مقيدة بطبقات مقامية معينة تفرض مواقع بعينها للمكونات التركيبية.

- على مستوى الحمل النووي للتركيب، ميّز أحمد المتوكل بين ثلاثة بنى للجملة العربية وهي: البنية الاسمية والبنية الفعلية والبنية الرباطية، تأخذ بنيات موقعية مختلفة.

- رفض محمد الأوراعي اللسانيات الكلية واللسانيات الخاصة، وذلك لأنهما لا تخضعان لشروطي النظرية، فالأولى تعطي أولوية للنظرية وتهمل الواقع، والثانية لا تملك بنية نسقية تضمن تماسكا للنظرية، والمعرفة العلمية الحقة عند الأوراعي هي التي تخضع النظرية فيها للمعطيات وتحفظ في الآن نفسه بالنسق المنطقي الذي يضمن لها التماسك، وأضاف الأوراعي شرطا ثالثا للمعرفة وهو أن تتصف بالنسبية.

- سدّت نظرية محمد الأوراعي الثغرات التي تركتها الكلية بسبب تمطيط مجموعة قواعد خاصة بنمط واحد من اللغات على بقية اللغات التي تخرج إلى نمط آخر، وذلك باقتراح معيار الوسائط اللغوية، واحتفظ محمد الأوراعي في الآن نفسه بالنسق المنطقي الذي يضمن تماسك النظرية حتى لا يقع فيما وقعت فيه اللسانيات الخاصة من نقائص بسبب افتقارها إلى معرفة نسقية. فأنتج للبحث نظرية تلامس الواقع وتحفظ بهدف التنظير في الآن نفسه.

- لا تنظر اللسانيات النسبية للغات خاصة ولا للغات كلية، وإنما تسعى للكشف عن القوانين المشتركة بين اللغات التي تجمع بينها قرابة نمطية، بوصفها لغات تشترك في خصائص بنيوية واحدة.

- اقترح النحو الوظيفي عاملية علائقية بديلة عن العاملية اللفظية يتم بمقتضاها إسناد الوظائف التركيبية بناء على نوع العلاقات الدالية التي تربط بين الموضوعات النووية أو بين المركب الإسنادي والمكونات الفضليّة في اللسانيات النسبية.

- يتحكم في البنية الموقعية لمكونات الجملة العربية عند في اللسانيات النسبية مجموعة العلاقات التداولية، وذلك لما تحتفظ به مكونات التركيب في البنية المكونية من وظائف تركيبية ودلالية بفضل وسيط العلامة المحمولة، وهو ما جعل الجملة في اللغات التوليفية بما فيها اللغة العربية ذات رتبة حرة، بخلاف اللغات التركيبية التي تحتفظ بأحد أنماط الترتيب الستة ولا تخرج عنها تجنباً للغموض، لأن بنيتها الموقعية لا تحمل علامات تحتفظ بنفس الوظائف الدلالية والنحوية للبنية الحملية.

الفصل 4: نحو نظرية نحوية عربية مؤسسة إبتيمولوجيا

مدخل: مفهوم الإبتيمولوجيا ومكانتها في اللسانيات العربية

1. الإبتيمولوجيا: المفهوم والمجالات

2. واقع اللسانيات العربية المعاصرة في ضوء الممارسة الإبتيمولوجية

المبحث الأول: نحو التأسيس الإبتيمولوجي لنظرية نحوية لدراسة الجملة العربية

1. من اللسانيات الكلية إلى اللسانيات الخاصة

2. نحو التأسيس لنظرية نحوية عربية

1.2 تحديد اللغة الموصوفة

2.2 ضبط اللغة الواصفة

المبحث الثاني: بنية الجملة العربية ودلالاتها بين الوضع والاستعمال

1. الكلام بين الاستعمال الداخلي والاستعمال الخارجي

2. بنية الجملة العربية بين الوضع والاستعمال

1.2 البنية الدلالية للجملة العربية بين الوضع والاستعمال

2.2 البنية الموقعية للجملة العربية بين الوضع والاستعمال

مدخل: مفهوم الإبستيمولوجيا ومكانتها في اللسانيات العربية

توالى الأبحاث والمحاولات التجديدية في الدرس اللساني المعاصر - كما سبق ورأينا - بحثاً عن نظرية نحوية عربية وسعياً نحو تشييدها، استمدت مناهج ووسائل دراستها من هذا العلم الذي لاح في أفق البحث الغربي، حيث فرض هذا العلم الجديد وجوده في ساحة البحث اللغوي العربي، وتوالى على إثره عدة محاولات عربية سعت إلى تجديد الرؤية في الدراسة اللغوية، من خلال تطويع بعض النظريات اللسانية المعاصرة، وجعلها صالحة لوصف اللغة العربية.

تبين من خلال فصول الدراسة كيف تنوعت كتابات اللسانيين العرب المعاصرين، وذلك باختلاف منطلقاتهم بين من انتصر لتوجه لساني واحد، وبين من اتخذ من كتابات أحد اللسانيين المنتمين لمدرسة من المدارس اللسانية الغربية منطلقاً لمحاورة التراث وإعادة النظر في معطيات اللغة العربية من زاوية هذا التوجه الفرعي أو ذلك.

وإذا كانت اللسانيات التمهيدية لم تستطع الصمود أمام موجة النقد التي واجهتها بعد فترة قليلة من مرحلة النشأة، واتضح فشل آلياتها المنهجية في دراسة بنية الجملة العربية ودلالاتها بسبب سيطرة غاية التيسير على خطوات البحث عند اللسانيين الوصفيين العرب، فإن محاولات الاتجاه الثاني لإنشاء لسانيات كلية، أدت به إلى الوقوع في عدد من المزالق المنهجية في دراسة الجملة، كما سيأتي تفصيله لاحقاً، ولعل ذلك يعود إلى افتقار الدرس اللساني العربي المعاصر إلى محدّدات واضحة، وإلى أسس معرفية تضمن له نجاحاً في التأسيس لنظرية مستمدة من طبيعة اللغة العربية.

لقد اختلفت اتجاهات اللسانيين العرب المعاصرين في تصور نظرية نحوية وذلك باختلاف منطلقاتهم التأسيسية، بين من اعتمد التراث النحوي العربي مرجعاً وحيداً في تقييم الخطاب اللساني وبناء النظرية النحوية، وأنكر كل التهم التي وجهت لمنهج النحاة الأوائل، بدعوى ما ترك الأول للآخر شيئاً، وبين من انفتح على الدرس اللسان الغربي ورآه البديل

الأمثل لبناء نحو عربي جديد يتجاوز عيوب النحو العربي القديم، ووهي المحاولات التي عرضنا لها في بحثنا هذا.

وإذا كان الخطاب اللساني العربي المعاصر فشل في تصور نظرية بديلة للنحو العربي، فذلك يعود إلى الأسس التي بنا عليها تقويمه للنحو العربي القديم وهي إما من داخل الدرس النحوي نفسه، أو من الدراسات اللسانية الغربية المعاصرة، فالأول لا يحتكم إلى أي سبب علمي موضوعي يبرر لتبني المنهج القديم، والثاني استقى مبرراته من مجال تداولي غريب عن المجال التداولي العربي، ومن طبيعية لغات أخرى غريبة عن طبيعة اللغة العربية.

ومن أجل هذا رأينا أن الخطاب التقويمي الناجح ينبغي أن لا يبنى على خطاب لساني قديم بمبرر ذاتي، ولا على خطاب لساني غربي حديث بمبرر مصطنع، وإنما ينبغي أن يتأسس الخطاب التقويمي على محددات نقدية واضحة المعالم، تضمن للباحث خطابا لسانيا مؤسساً على مبررات تجمع بين الموضوعية، والصدق، أي أن يحتكم للظاهرة موضوع الدراسة لا إلى القوانين التي وضعها الدارسون من جهة، وأن يحتكم إلى طبيعة اللغة العربية والمجال التداولي الذي نشأت فيه العلوم العربية، لا إلى طبيعة لغة أخرى وإلى مجال تداولي آخر.

ولعل الموضوعية تستدعي الاحتكام إلى مجال آخر لا تميل فيه الكفة إلى علم قديم أو حديث، وهو المجال الذي يستقل بمعايير وآليات موضوعية يحتكم إليها في تقييم المعرفة، وهذا المجال هو الإبستيمولوجيا، وهي العلم الوحيد الذي يمكن أن يضمن نقدا موضوعيا، وبالتالي التأسيس لنظرية مستمدة من طبيعة اللغة العربية من جهة، ومن آليات وأسس علمية من جهة أخرى.

1. الإبستيمولوجيا: المفهوم والمجالات.

كما تتساءل اللسانيات عن أحوال اللغة، تتساءل الإبستيمولوجيا عن أحوال الخطاب الميتالغوي للكشف عن أصوله ومبادئه المنهجية.

وإذا بحثنا عن نصيب الخطاب اللساني العربي من هذا العلم الجديد، أطلعنا تاريخ العلوم على بداية محتشمة لهذا النوع من الدراسات النقدية المؤسسة عند العرب، حيث بدأت الكتابات اللسانية النقدية من مجموعة أحكام غير موضوعية أساسها إما الحماس والانتصار لاتجاه لساني ما وإما الهجوم غير المبرر على أحد هذه الاتجاهات أو على صاحب توجه لساني معين، وبالرغم من ذلك فقد بدأ الوعي الإبستيمولوجي يظهر على سطح الخطاب اللساني المغاربي المعاصر، وبعدها كان معيار الحكم غير واضح وغير مبرر، أصبح أقرب إلى الوضوح في ظل النقد الإبستيمولوجي مع بعض الكتابات اللسانية العربية.

وإذا أردنا أن نبحث عن تعريف دقيق للممارسة الإبستيمولوجية، فإن قاموس أكسفورد سيجمع لنا أهم خصائصها في التعريف الآتي: «تركز الإبستيمولوجيا على طبيعة وأصل وحيز المعرفة. وهكذا تفحص العناصر المحددة للمعرفة ومصادرها وحدودها... إنها دراسة لطبيعة المعرفة وآليات تبريرها ، وعلى وجه التخصيص دراسة لـ:

• المكونات المحددة للمعرفة؛

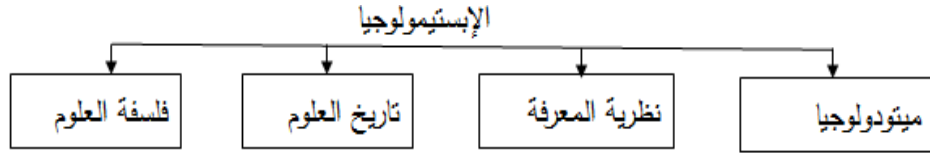
• شروطها ومصادرها الجوهرية؛

• حدودها وآليات تبريرها»¹

فالإبستيمولوجيا إذن هي المعيار الحقيقي لصحة المعرفة ولانتصار الاتجاه لساني معين أو مهاجمته دون أي مبرر لا ينشئ نقدنا موضوعيا للمبادئ والفرضيات موضوع النقد دون أن يقوم النقد على أسس ميتودولوجية، فلسفية، معرفية، صورية للخطابات النقدية،

¹ Barber, A, Epistemology of language, the oxford Ed, pp3

فمجموع هذه الحقول المعرفية، يشكل إبستيمولوجيا، ولا يمكن أن تقوم أي ممارسة إبستيمولوجية بأحد هذه الحقول دون أخرى، يمكن أن نلخص هذا التحديد في المخطط التالي¹:



شكل (44): مجالات الإبستيمولوجيا

تتحد هذه الحقول المعرفية لتعمل معا على تقييم الخطاب الميتالغوي من خلال الكشف عن أصول الخطاب ومنطقه واستلزاماته ومناهجه، فوجود هذا المجال المعرفي الكبير يحد من الانزلاق في متاهات الأحكام الذاتي، وبالتالي الانزياح عن حدود اللسانيات إلى التلاسن بسبب الأحكام المتسارعة غير المبررة، ويحدد في الآن نفسه الأسس والمبادئ التي تقوم عليه عملية تقويم المعرفة اللسانية.

2. واقع اللسانيات العربية المعاصرة في ضوء الممارسة الإبستيمولوجية

حظي التراث اللغوي العربي بمكانة متميزة في الثقافة العربية بشكل خاص، وفي رحاب النشاط اللساني الإنساني بشكل عام، وذلك لما حظيت به اللغة العربية من دراسة جادة في ظل التحول الحضاري العميق الذي أحدثه القرآن الكريم.

وفي في الفترة المعاصرة رأت فئة من الباحثين المعاصرين أنه من الضروري إعادة النظر في هذا المنتج، المنتشر في ثنايا الكتب هنا وهناك دون عناية كافية تستدعي تنظيمه في صورة نظرية متكاملة يشد بعضها بعضا ويأخذ بعضها بحجر بعض.

¹ - ميتودولوجيا: علم المناهج، نظرية المعرفة: تبحث في شروط قيام المعرفة الصحيحة.. تاريخ العلوم: يبحث في ظروف نشأة العلم لاكتشاف أسس التفكير العلمي واتجاهاته، فلسفة العلوم: كل تفكير في العلم فلسفة علم. (ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص23).

لهذا توالى الأبحاث والمحاولات الإصلاحية في العصر الحديث بحثاً عن هذه النظرية وسعيًا نحو تشييدها، ولم يجد بعض اللسانيين العرب المعاصرين سبيلاً لذلك سوى هذا العلم الذي لاح في أفق البحث الغربي.

فرض هذا العلم الجديد وجوده في ساحة البحث اللغوي العربي، وتوالى على إثره عدة محاولات عربية سعت إلى تجديد الرؤية في الدراسة اللغوية، من خلال تطويع بعض النظريات اللسانية الحديثة، وجعلها صالحة لوصف اللغة العربية.

تنوعت كتابات اللسانيين العرب المعاصرين باختلاف منطلقاتهم بين من ينتصر لتوجه لساني واحد، وبين من يتخذ كتابات أحد اللسانيين المنتمين لمدرسة من المدارس اللسانية الغربية منطلقاً لمحاورة التراث وإعادة النظر في معطيات اللغة العربية من زاوية هذا التوجه الفرعي أو ذلك، ومن الناقدین من انطلق من محددات نقدية واضحة المعالم، تضمن له تماسكاً منهجياً أثناء التقويم، وبهذا يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات كبرى في الكتابات اللسانية العربية، لكل منها خصائص تميزها عن الأخرى وهي:¹

أ. الكتابة النقدية العامة:

وهذا النوع من النقد يفتقر إلى أهداف واضحة للكتابة النقدية، فهو يستهدف اللسانيات العربية في العموم دون تمييز بين نماذجها واتجاهاتها، ودون بحث في حقيقة الخلفيات الإبستيمولوجية المؤسسة للسانيات العربية، قسم من هذه الكتابات استمدّ أدواته المعرفية لعملية النقد من التراث شكلاً ومضموناً، وقسم آخر كاد يعيد ما قدّمه اللسانيون العرب حرفياً. ومنهم من ثار على جميع الاتجاهات بدافع الحماس والانتصار لاتجاه لساني ما، مثل انتصار ريمون الطحان للاتجاه البنيوي.

¹ - المرجع السابق، ص 187.

ب. الكتابة النقدية الخاصة:

وهي الكتابة التي يستهدف فيها أصحابها أحد اللسانيين دون غيرهم، أو مدرسة من المدارس اللسانية أو فرع من فروع اللسانيات إما بالهجوم أو الانتصار غير المبرر، ومن ذلك مؤلف "سعد مصلوح" الذي عنوانه ب " دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة في حين اقتصر نقده على مبحث الصوتيات بل على مؤلف واحد فقط، مثل محاولة محمد الحناش الذي لم يكتفي في نقده بهجوم أحد اللسانيين المغاربة فحسب، بل سحب هذا النقد على اتجاهه بأكمله وهو " الاتجاه التوليدي التحويلي"، دون أن يؤسس لنقده أو أن يأتي بديل يسوّغ له هذا الهجوم.

وفي مقابل هذا الصراع والنقد اللاذع هناك إطراء ومدح غير مؤسس من قبل بعض الباحثين المعجبين بهذا الفكر اللساني الجديد وبمن سلك نهجه، وعكس ذلك بوضوح كتاب: " التفكير اللساني في الحضارة العربية" لعبد السلام المسدي.

1.2.1. الكتابة النقدية المؤسسة:

النقد في هذا النوع من الكتابة مؤسس ومبرر بمحددات نظرية ومنهجية تضمن التماسك والوضوح للناقد، وهذه الكتابات اتسم بها عدد من الباحثين أمثال:

عبد القادر الفاسي الفهري: من خلال كتابه (اللسانيات واللغة العربية)، برر لضعف الخطاب اللساني بعدة أسباب منها¹:

- اللغة الموصوفة وأزمة المنهج
- تصور خاطئ للغة العربية
- إدعاء العلمية والمنهجية

¹ - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 51، 56، 57، 59.

- تصور خاطئ للتراث

حمزة بن قبلان المازني: عاد للمؤلفات اللسانية الأصلية التي أغنت الثقافة العربية وقام بترجمتها ليكشف عن جملة من العيوب وقع فيها اللسانيون العرب المعاصرون تتعلق مجملها بطريقة الترجمة من كثرة السرقات وضعف الترجمة والادّعاء.

بالإضافة إلى هذه الكتابات هناك محاولات نقدية أخرى، تتوع أسلوبها في النقد بتنوع منطلقاتها الإبستيمولوجية مثل محاولة احمد العلوي الذي اعتمد فيها القراءان أصلا معرفيا في التأسيس للعلوم، ومحاولة عز الدين مجدوب الذي ينطلق من ثنائية الفرضيات والمنوالات في عملية النقد وهي ثنائية مستتبطة من فلسفة العلوم والمنطق والعلوم الصحيحة، بالإضافة إلى محاولة مصطفى غلفان التي استمد أصولها من الإبستيمولوجيات المعاصرة.

وإذا كانت الخطابات النقدية المشار إليها سابقا قد تأسست على بعض المبادئ الإبستيمولوجية فإنها لم تلتزم بها جميعها بشكل يرتقي بها إلى مافي التحليل الإبستيمولوجي من مبادئ وأسس، ماعدا المحاولة الأخيرة لمصطفى غلفان التي أحاطت إلى حد كبير بمحددات الإبستيمولوجيا، بينما انزاحت بقية الخطابات النقدية عن حد من حدودها إما بإهمال المصادر الأصلية المؤسسة للخطاب اللساني والتركيز على المصادر الفرعية كما هو الحال مع محاولة حمزة بن قبلان المازني؛ عندما قام بتقويم المؤلفات اللسانية العربية المترجمة من خلال مقارنتها بالمصادر الأصلية المكتوبة باللغة الأم، وأغفل المصادر الجوهرية التي أسست للفكر اللساني الغربي المترجم له، فإذا كانت المؤلفات الغربية تشكل فرعا خرج من رحم المعرفة الأولى والتي تُحدّد بواسطة تاريخ العلوم، وتكون على الأرجح وليدة تفكير لساني فإن الكتب المترجمة التي أخضعت للتقويم تشكل فرعا من فروعها.

وفي مقابل الأساس الي اعتمده حمزة المازني الذي ركّز على المصادر الفرعية وأهمل الأصلية، ركّز الخطاب النقدي عند أحمد العلوي على المصدر الأصلي للمعرفة وهو القراءان الذي يشكل الحقيقة المطلقة لأنها تمثل صنع الله، فهي معرفة أولى بينما تمثل اللسانيات

علوما بشرية تصویریة لا يمكن أن تبلغ الحقيقة، فهي معرفة فرعية، ولا ينسحب هذا الحكم عند العلوي على عمل المحدثين فقط وإنما على عمل النحاة الأوائل أيضا، والذي لا يعدو أن يكون مجرد تماثيل مفككة أخذها المحدثون وصنعوا منها تماثيل شبحية¹.

وإذا كان النظر في مصادر المعرفة خطوة هامة لتقييم الخطاب اللساني في ظل الظروف المعرفية التي نشأ فيها، فإن هناك من تبنى تلك الأسس المعرفية دون أن يتكلف عناء إعادة النظر والتقويم لهذه المصادر، وفي مقابل إهمال مصادر المعرفة الأصلية أو الفرعية، فإن هناك من الباحثين من تبنى النموذج اللساني الغربي كما هو دون إعادة النظر في الفلسفة التي أسست له، فوقع في نفس المطبات التي حذر منها، ونقصد هنا " عز الدين مجدوب" الذي تبنى فرضية " يلمسليف" اللسانية وسلم بصحتها دون إعادة نظري في منطلقاتها، حيث يقول: " يبدو لنا أن فرضيات هيلمسليف حول بنية اللغة تمثل منطلقا متينا لتقييم المنوال النحوي الآني"²

وبينما تبنى عز الدين مجدوب نموذجا لسانيا غربيا بديلا للنحو العربي اتخذ عبد القادر الفاسي الفهري مع الفرضيات التوليدية التحويلية المرجعيات الفلسفية الفكرية لهذه الفرضيات، دون أن يعيد النظر لا في النماذج اللسانية ولا في الأصول الفكرية المؤسسة لها، ومن بين تلك الافتراضات التي تبنها وجوب" أن يكون النحو ذا واقع نفسي ومن هنا ضرورة ربط العلاقة في خريطة إبستيمولوجية بين اللسانيات وعلم النفس، وضرورة اتصال النتائج التي يمكن أن نحصل عليها في كل من العلمين، إذ يجب أن نصل، في نهاية المطاف إلى وضع نحو موحد يصف المعرفة اللغوية الباطنية لمتكلم اللغة"³

¹ - حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص ص 247-244.

² - عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص 108.

³ - المرجع نفسه، ص 33.

أما محاولة مصطفى غلفان فاقتصر على تقويم الخطاب اللساني إبستيمولوجيا من عدة زوايا من حيث المصادر والأسس النظرية والمنهجية دون أن تنتضح معالم النظرية البديلة التي تثبت نجاح الممارسة الإبستيمولوجية، وقد أقر الباحث بذلك قائلا: " نحن لا نملك النموذج الكامل المثالي، بل ونعترف أنه لا فائدة من البحث عنه"¹، واكتفى بالإشارة إلى أن البحث اللساني بحاجة إلى " التكامل قصد خلق وعي لغوي يتجاوز حالة الغربة التي تعرفها اللسانيات في ثقافتنا اللغوية"²

لا شك أن الاعتراف بعدم وجود نموذج بديل لدراسة اللغة واقتراح تكامل النماذج، والذي يعني الانفتاح على الآخر، وينشد استقادة النظريات بعضها من بعض³ سيفتح المجال لاستمرارية البحث لكنه لا يحقق الفائدة المرجوة من الدراسة الإبستيمولوجية؛ وهي تفحص طبيعة المعرفة بهدف إبدالها بالمعرفة الصحيحة.

لو تم التسليم بعدم وجود المعرفة الحقة منذ البداية لتوقفت عجلة البحث العلمي، فمن غير المعقول أن تتوقف طبيعة البحث العلمي على مجرد النقد. ومهما يكن من أمر فإن تجاوز البحث للخطاب النقدي غير المبرر وبداية ظهور دراسات نقدية مؤسسة على مجموعة من الشروط الإبستيمولوجية يعد في حد ذاته نقلة نوعية في مجال الكتابات النقدية المعاصرة.

¹ - مصطفى غلفان، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص63

² - المرجع نفسه، ص64

³ - المرجع نفسه، ص64.

المبحث الأول: نحو التأسيس الإبستيمولوجي لنظرية نحوية لدراسة الجملة العربية

النقائص التي وقعت فيها اللسانيات العربية المعاصرة، وفشلها في تقديم نظرية نحوية عربية، إما بإقصاء التراث وتجاهل الكثير من إيجابيات المدرسة الخليلية، وما قدمته من مشروع نحوي جاد وناجح يرقى لأن يشكل نظرية كلية بإدخال بعض التعديلات عليه، وإما بتجاوز المعطيات اللغوية، بسبب تقديس النظرية وطمعا في تحقيق الكلية، كل ذلك يستدعي إعادة النظر في هذا المنجز اللساني المعاصر، سعيا نحو بناء نظرية نحوية تستمد معطياتها من اللغة العربية وتستعين بأدوات المدرسة الخليلية وتحفظ في الآن نفسه بقدر عال من النسق المنطقي في سبيل إثبات علميتها من خلال تعميم النتائج.

لذلك فإن النظرية التي ننشدها هي نظرية تسعى قدر الإمكان إلى تحقيق شرطين أساسيين تقوم عليهما أي نظرية، وهما: خضوع النظرية للواقع (المعطيات اللغوية) من جهة، وصمود النظرية أمام النقد العقلي من جهة ثانية، وذلك بإعادة النظر في اللغة العربية والتقيّد بمعطيات الملاحظة لا بأي نظرية أو فرضية مسبقة، والاستئناس في نفس الوقت بمشروع المدرسة الخليلية الذي ثبت إبستيمولوجيا صحة منطلقاته التنظيرية، بالرغم من بعض النقائص المنهجية التي وقع فيها النحاة الأوائل، والتي حاول البحث تجاوزها في ضوء ما تمليه الملاحظة بدرجة أولى، وفي ضوء ما تقترحه اللسانيات النسبية، وهي النظرية التي تخص الجملة بشكل خاص باعتبارها الموضوع الأساس للنحو العربي، وتتناولها من جانبيين أساسيين وهما، البنية والدلالة، كما رأينا في الفصل الثالث.

1. من اللسانيات الكلية إلى اللسانيات الخاصة:

إن الهدف الذي تسعى إليه اللسانيات الكلية، وهو وضع قوانين عامة تُطبّق على جميع اللغات، سيوقع البحث النحوي العربي حتما في كثير من المزالق التي من شأنها إفساد اللغة العربية بسبب عدم مراعاة خصوصية هذه اللغة، وإذا علمنا ثلاثة اتجاهات للسانيات المعاصرة؛ وهي السانيات الكلية، واللسانيات النسبية، واللسانيات الخاصة، فإن النظرية التي

نراها الأصلح لوصف الجملة العربية في بحثنا هذا تتدرج ضمن ما أسماه الأوراجي باللسانيات الخاصة، وذلك لأن موضوع البحث هو النحو العربي بشكل خاص، ولأن الهدف من الدراسة هو تجاوز النقائص التي وقع فيها الدرس النحوي العربي المعاصر بسبب تبني النظرة الكلية التي ثبتت إبستيمولوجيا فشلها، بسبب عدم قيامها على أهم مبادئ وأسس هذا العلم الذي يعنى بإثبات مدى صحة المعرفة، على أن يتمسك البحث بالمبادئ العامة التي رسمتها اللسانيات النسبية والتي ثبتت إبستيمولوجيا نجاحها، والتي اقترح من خلالها الأوراجي أهم المبادئ التي تشترك فيها اللغات التوليفية بشكل خاص والتي تتدرج ضمنها اللغة العربية، دون إغفال للمبادئ العامة التي تشترك فيها جميع اللغات الطبيعية، والتي تتقلص في هذا الاقتراح إلى عدد محدود جدا من القوانين عكس ما كانت تروج له اللسانيات الكلية من ضرورة وضع قوانين تشترك فيها جميع اللغات البشرية ولا تخرج عنها جميعها، مما أوقع البحث في تشويه للمعطيات في سبيل الحفاظ على النظرية.

1.1 مزالق اللسانيات الكلية في ضوء الإبستيمولوجيا.

من الأخطاء المنهجية التي وقعت فيها اللسانيات الكلية، كما رأينا مع الأوراجي، تقديم النظرية على المعطيات، وقد أدى هذا المنهج في الدراسة إلى ظهور العديد من النقائص في دراسة اللغة.

إن انفتاح الباحث اللساني العربي على الدرس اللساني الغربي المعاصر جعله ينساق شيئا فشيئا نحو النظريات الغربية في حد ذاتها، وبالرغم من أنه يعيب على النحاة الأوائل وبعض الباحثين التراثيين فكرة تقديس التراث كما عبر عن ذلك أحد اللسانيين معلنا تبرأه من التراث وانتماؤه إلى هذا الاتجاه اللساني الغربي الجديد، قائلا: «اللساني لا يقول كلاما معادا أو مكرورا حتى ولو حسب أن كل القول في اللغة قد توقّف، وكلّ شيء موجود عند السلف

ممن واراهم التراب. العلم في المقابر، واللغة أيضا لا توجد إلا هناك... نحن نجعل والموتى يعلمون إنه لعالم مظلم، ولحسن الحظ أن العوالم تتعدّد. إننا لا نخرط ضمن ذلك العالم»¹

فبالرغم من تنديدهم بالفكر التقديسي للتراث إلا أنهم يقعون فيما يحذّرون منه حينما ينساقون وراء المناهج الغربيّة؛ يمجّدونها وينبهرون بكل ما اقترحت من نماذج، يواكبون جديدها ويتبنون أدواتها المنهجية وآلياتها التنظيرية، دون أن ينظروا أبدا إلى الوراء، لأنه واقع مظلم لا يحمل أي فكرة عن الحقيقة. وهذا ما شدّد عليه بعضهم وانزلق فيه البعض الآخر بعد عناء ومكابدة في بناء جسور التواصل بين القديم والجديد انتهت بهدم الجسر والقفز نحو الضفة الغربية لمواكبة موضة التغيير والتجديد، وهو ما انتهى إليه النحو الوظيفي. الذي بحث من خلاله أحمد المتوكل في بداية مشروعه اللساني سنة 1982م عن نظرية لغوية عربية بإمكانها وصف اللغة العربية وغيرها من اللغات البشرية، وذلك بوضع «لبنة أولى لمنهجية تمكن من إعادة قراءة الفكر اللغوي العربي القديم (وكل فكر لغوي قديم بصفة عامّة) وإدماجه في الفكر اللساني المعاصر واستثماره في وصف اللغات الطبيعية بما فيها اللغة العربية وما يتفرع عنها»² ثم سرعان ما تخلّى عن هذا المشروع متبنيًا نظرية النحو الوظيفي التي وضعها سيمون ديك منذ 1985م وذلك لوصف اللغة العربية في إطارها.³

والحقيقة أن اللسانيين العرب المعاصرين لم يتخلّوا عن نظرية النحو العربية فحسب وأبدلوها بالنظريات الغربية، وإنما هم على استعداد دائم للتخلي حتى على معطيات لغوية، وذلك تماشيا مع مبدأ اللسانيات الكلية التي تقدس النظرية وترى أنّها منزّهة عن النقص، ولذلك تقدّم النظريات على المعطيات خوفا على النظرية من الانهيار في ظل التهديد التجريبي الذي يصاحب النظرية التوليدية لما تعرضه اللغات الخاصة في كل مرة من خصوصيات تركيبية لم تجد لها مكانا في الجهاز التفسيري للسانيات الكلية، فتضطر بذلك

¹ - عبد القادر الفاسي الفهري، البناء موازي، ص7

² - أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص10.

³ - المرجع نفسه، ص ص10، 11.

للطعن في اللغة موضوع الوصف - كما رأينا - ووصفها بالخلل، فهي تطعن في المعطيات لكنها لا تعيد النظر أبداً في المعرفة النظرية ولا تشكّ في صحتها لأنها معرفة يقينية لا تقبل الدحض، رغم أنها مستنبطة من مقدّمات لا تحيل على واقع، وبالرغم من ذلك تحتفظ النظرية في اللسانيات التوليدية التحويلية بصفة اليقينية، لأن المعلومة اليقينية تستمد درجة صدقها ويقينها بمنهجية استنباطها¹ لا بمعيار مطابقتها للواقع،² ولهذا السبب يتمسك الباحث بنظريته لما تقدّمه بيانات الملاحظة من نتائج تجريبية لا تأخذ بعين الاعتبار تعقّد النظريات العلمية كبيانات وبرامج بحث متسقة.

وإلى جانب ذلك فإن الباحث لا يتوقف عند حدود الطعن في المعطيات إن خالفت معرفة نظرية فحسب، بل هو استعداد دائم للتخلي عن بعض المعطيات وتركها دون تفسير إذا لم توافق المعرفة النظرية وصارت مصدر تهديد لمبدء من المبادئ التفسيرية العميقة في النظرية اللسانية، وفي مثل هذه المواقف ما على الباحث سوى أن يبدي نوعاً من التسامح إزاء هذه المعطيات المتعارضة مع النظرية، «فالنظريات التي بلغت درجة من العمق التفسيري في مجال محدود يجب ألا تتحى بمجرد تقديم الحجة على أنها تتعارض مع التجربة كما تظهر في الإحساس العادي، ويجب أن يتوقّر الاستعداد عند الباحثين لاحتمال أن تظل بعض الظواهر بدون تفسير، والتسامح في وجود بعض الحجج المضادة...»³

إن تغيير تشومسكي لموضوع اللسانيات من "اللغة" إلى العناية بالجهاز العضوي المسئول عن إنتاج المادة اللغوية، تأثراً بالعلوم الطبيعية انسحب حتى على منهج الدراسة،

¹ - تستند منهجية البحث في التوليدية التحويلية على قواعد صورية تستمدّ صرامتها من النسق الرياضي الذي تبنى عليه، فتعطيها الرياضيات درجة كبيرة من المصداقية.

² - محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص ص190، 191.

³ - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص26.

الذي قد يتخلى عن بعض التجارب حماية للنظرية من التهديد وذلك أسوة بأنظمة الاستدلال المعمول بها في الفيزياء المعاصرة.¹

وقد استمد تشومسكي هذا الأسلوب الذي اعتمده في دراسة اللغة والذي اقتدى فيه بالفيزياء من ذلك التشابه القائم بين منهج البحث عند العالم الفيزيائي غاليلي ومنهج البحث عند التوليديين في الاحتفاظ بالنظرية المهددة، فكما احتفظ غاليلي بنظرية "دوران الأرض حول نفسها" المهددة في علم الفيزياء بحجة البرج (The Tower Argument)² احتفظ تشومسكي بنظرية الربط العاملي المهددة بأن بعض الجمل الانجليزية الجيدة يجب أن تعتبر لاحنة بالرغم من أنها مقبولة عند متكلميها.³

والحقيقة أن قبول النظرية لا يقوم على مجرد افتراضات وتخمينات لا تلامس الواقع، وإنما يتوقف على درجة اقتراب هذه النظرية من الوقائع، فإذا كانت المعرفة المستمدة من العالم الخارجي بواسطة الاستدلال الاستقرائي معرفة غير مطلقة مما يستدعي التخلي عنها- في رأي تشومسكي- فإن المعرفة الموجودة في العقل والتي يتحصل الباحث عليها بالمنهج الاستبطاني الذي يعتمد الحدس هي معرفة غيبية، لا يمكن التأكد من درجة صدقها لأنها لا تستند لأي أساس يبرر صدقها مقارنة بالحقيقة التجريبية التي تستند للواقع.

فالأصل في النظريات العلمية كما يقول بوطا أن تمتلك نتائجها محتوى موجود في المقدمات المنطقية، أما الاستدلالات غير البرهانية والتي يقوم عليها نحو تشومسكي، فهي

¹ - حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص162.

² - مفادها أن «الأجسام الثقيلة... التي تسقط من أعلى تهوى في خط عمودي مباشرة نحو سطح الأرض. فهذا يعتبر حجة حاسمة على كون الأرض لا تتحرك. فلو كانت تدور حول نفسها، فإن الحجر الذي يرمى به من رأس البرج. مندفعاً بدوامة الأرض سيسافر مئات اليارات.. قبل أن يسقط على الأرض بعيداً على أساس البرج» (عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ج1، ص28).

³ - المرجع نفسه، ص ن.

تخرق هذه القاعدة المنطقية حينما تسلم بنتائج غير مرتبطة بمحتوى مقدماتها¹، وهو ما جعل العلوي يصف النظرية التوليدية بأنها « نظرية شبحية تصنع أشباح اللغة كما صنع الفلاسفة أشباح النفس العارفة »²، وما جعل أحد العلماء يشككون في منطلقاته التنظيرية التي لا تعدو أن تكون مجرد بناءات نظرية لا تمتلك مقابلا أنطولوجيا موازيا متشخصا في قدرة المتكلم.³

ولهذا نبه بوير إلى أن النظرية تتفوق كلما أثبتت اقترابها من الواقع أكثر من غيرها من النظريات حين قال: « أن نظرية معينة، في حقبة معينة وفي ضوء نظر نقدي عميق. وفحوصا صارمة دقيقة، تفضل سواها بكثير، لأنها الأقوى إذ خضعت لاختبار جدير، وبذلك تبدو، وهي ضمن النظريات المنافسة، الأكثر اقترابا من الحقيقة.»⁴

فكلما كان موضوع الاستقراء (معطيات اللغة) حقيقيا كلما كان هناك قبول للنظرية لأن الأساس الذي يتوقف عليه قبول النظرية كما يقول بوير لا يقوم على " الاستدلال من النظرية على الوقائع وإنما هو العكس، أي الاستدلال من الوقائع النظرية..."⁵

ومهما يكن من أمر فإن تغيير النظريات خير دليل على أن نظرية تشومسكي لا تركز اللغة ولا تعكس طريقة عملها لأنها مشغولة بالبحث عن نظرية للدماغ أو نظرية لطريقة عمل الدماغ (الكيفية كما سبقت الإشارة)، ولو كانت النظريات تعكس بدقة طريقة عمل اللغة لما اختلفت نماذجها؛ لأن «تحولها من منوال إلى آخر شاهد على عدم اطمئنانها إلى الواقع اللغوي.»⁶

¹ - حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص132.

² - المرجع نفسه، ص256.

³ - المرجع نفسه، ص143.

⁴ - K.R.Popper, La logique de la découverte scientifique, 1978, Paris، نقلا عن: محمد الأوراعي،

الوسائط اللغوية، أقول اللسانيات الكلية، ص61.

⁵ - ماهر عبد القادر محمد علي، نظرية المعرفة العلمية، ص 46.

⁶ - سمية المكى، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي من خلال الأبنية الإعرابية المشكلة، ص454.

فالقسم التجريدي للتوليدية للتحويلية المسئول عن إنتاج البنية العميقة بواسطة المكون الأساسي يختلف عن عمل القواعد الأساس التي تعطي بنية حملية تامة جاهزة للتجسيد في البنية المكونية في النحو الوظيفي، «فالاختلاف بينها يبقى واردا على مستوى الأسس وتصميم النحو والنمذجة ومستويات التمثيل...»¹.

إن تعرض القسم التجريدي للنظرية الواحدة إلى أكثر من تعديل واحد أمر يستدعي الوقوف عند هذه النظريات والنظر فيما إذا كانت تعكس عمل اللغة بدقة أم لا، فقد فتح تشومسكي نظريته على عدة «تغييرات جذرية وتعديلات جوهرية في المفاهيم والتصورات وإضافات غير مسبوقه حتمتها أوجه النقد من تيارات أخرى، وعدول عن كثير من الاصطلاحات المنجزة الغامضة²، فظهرت تحت النظرية الواحدة عدة نماذج حتى صعب على الباحثين في تاريخ علم اللغة تصنيف فكره اللساني، لذا قال مونان: «وتزداد الصعوبة حين نحاول تحديد مكانة تشومسكي، لأن أبعاد طموحه وتجديده النظري [المستمر] والصدمة التي أراد أن يحدثها وأحدثها، كل هذا يضع الباحث قليل المعرفة بتاريخ علم اللغة، أمام مشكلة لا تجوز محاولة تجنبها»³، وذلك لأن تشومسكي لم يلتزم بنظرية واحدة في البحث، بل كان يُخضع نظرياته في كل مرة لكثير من التعديلات والإضافات استجابة لمستجدات البحث اللساني التي كان يسمع عنها من معاصريه.

فمثلا تعرّض النموذج الأول (1957م) لنظرية تشومسكي لعدّة تغييرات، حيث بدء من نموذج بسيط يضم مكونا تركيبيا مسئولا عن توليد الجمل، ومكونا دلاليا يعطي التفسير الدلالي للبنية السطحية، ومكونا فونولوجيا يقدم التفسير الصوتي للتمثيل المجرد للجملة، وتجنبنا للوقوع في جمل من قبيل (أكل الخشب الولد) انتقل تشومسكي إلى النموذج الثاني (1965م) وألحق من خلاله معجما في المكون الأساس للمكون التركيبي من أجل

¹ - حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إستيمولوجية في اللسانيات، ص140.

² - بريجيتة بارتشيت، مناهج علم اللغة، من هارمان باول حتى ناعوم تشومسكي، ص165

³ - المرجع نفسه، ص265.

إعطاء القراءة الدلالية الصحيحة للكلمات، حيث تكون القواعد والقوانين المعجمية فيه مسئولة عن تحديد بعض الصفات الدلالية والنحوية للمورفيمات، وعندما كان النموذج الأول يضم فقط: المكون التركيبي - والمكونان التفسيريان (الدلالي والفونولوجي)، أصبح للمكون التركيبي أيضا مكونا تحويليا مسئولا عن إدراج المورفيمات في مكان الرموز المركبة، في مستوى المؤشر النسقي للقاعدة، قصد الحصول -أخيرا - على البنية العميقة¹، وفي نموذج (1970م) تحوّل المكون التركيبي إلى مكون دلالي، وأصبحت وظيفة المكون الدلالي بذلك توليدية لا تفسيرية فحسب، بينما قدّم نموذج النحو الوظيفي نموذجا مغايرا -كما رأينا- مضيفا البنية التداولية.

لو كانت هذه النظريات تعكس بدقة كيفية عمل اللغة وإنتاجها وتفسيرها، لاتفقت جميعها حول نموذج واحد، وهذه الاختلافات تدل على أن التفسيرات تبقى مجرد حدس لا تثبته العلوم التجريبية، كما أن مجرد التخمينات الفلسفية ليست مهمة الباحث اللغوي الذي لا بد أن يشتغل بوصف البنية اللغوية لا تخمينها.

فالبحث في الدماغ ذلك العضو البشري لا يسفر إلا عن افتراضات وتخمينات لا تلامس في الغالب الأعم الواقع المدروس، إذ لا يمكن التحكم في الميكانيزمات العقلية المسؤولة عن إنتاج الجملة أو المسؤولة عن التصريف، لأن تلك ميكانيزمات ذات واقع نفسي بحت لا يستطيع العلم نفسه ملامستها، ومهما أعطت النظرية من الفرضيات، فإنها تبقى مجرد تصوّرات لا تستند للواقع لذلك اختلفت النماذج من لساني إلى آخر بل من نموذج إلى آخر في اللسانيات الواحدة نفسها.

¹ - ينظر، تشومسكي، اللغة والمسؤولية، ص49.

والى جانب السمة النفسية للعمليات الذهنية فهي أيضا عمليات في غاية التعقيد مما يزيد من صعوبة تتبع ميكانيزمات اشتغالها، والدليل أن الله عزّ وجل جعلها آية من آياته¹. ولعل هذا ما قاد التوليدية التحويلية نفسها إلى التخلي شيئا فشيئا عن الوصف المفصل لمستويات التمثيل الذهنية، وتتساق مع تطور البرامج التوليدية نحو بنية السطح، وتفسح لقواعدها التفسيرية مجالا واسعا للتأويل إلى جانب قواعد البنية العميقة، وهذا ما عبر عنه تشومسكي حين قال: «إن اتساع آفاق فكرة التركيب السطحي بشكل مناسب يكفي لإدراك دلالة الجمل ومعانيها عن طريق تطبيق القواعد المفسرة»².

انفتح البحث اللساني في النظرية التوليدية على الجانب السطحي من اللغة وقلص من مساحة المستوى العميق³ في النظرية التوليدية حتى لم يعد للبنية العميقة مكانا في أحدث البرامج التوليدية، وهو البرنامج الأدنى (Minimalist Program) الذي سعى تشومسكي من خلاله إلى تقليل عدد الافتراضات والمسلمات، عن طريق: التبسيط والتقليص والتقشير تماشيا مع الأدنوية⁴. في ظلّ عجز الإمكانيات التي أتاحتها النظرية في النحو الكلي أمام ما يطرحه الواقع من خصائص لغوية لم تجد لها مكانا في النظرية التوليدية.

فبعدها قدّم نموذج نظرية العامل مساحة واسعة للبنية العميقة والعمليات الذهنية المسؤولة عن إنتاج الجملة-كما في الجدول الأول (1)، تقلصت هذه العمليات شيئا فشيئا وتخلت النظرية عن البنية العميقة في النموذج الأخير لأنها عملية نفسية في الأساس، محتفظة في المقابل بمستويين فقط من مستويات التمثيل النحوية في البرنامج الأدنى، وهي:

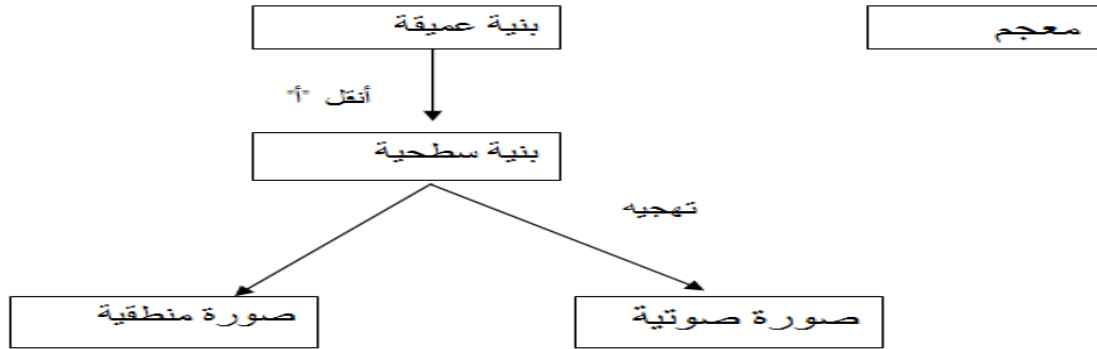
¹ قال الله تعالى: ﴿ومن آياته خلق السماوات والأرض اختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين﴾ [سورة الروم، آية: 22]، هذا ما جعل العلوي ينسب هذه الحقيقة الغيبية لله عزّ وجلّ، ويقرّ بأن معرفة اللغة باعتبارها واقعا ماديا أمر بيد الله وحده، لأن اللغة واقع مخلوق، وكل تعريف لهذا الواقع من قبل الإنسان هو تعريف ناقص لأن معرفة البشر يعثرها النقص والحقيقة المطلقة هي عند الله.

² جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص 199.

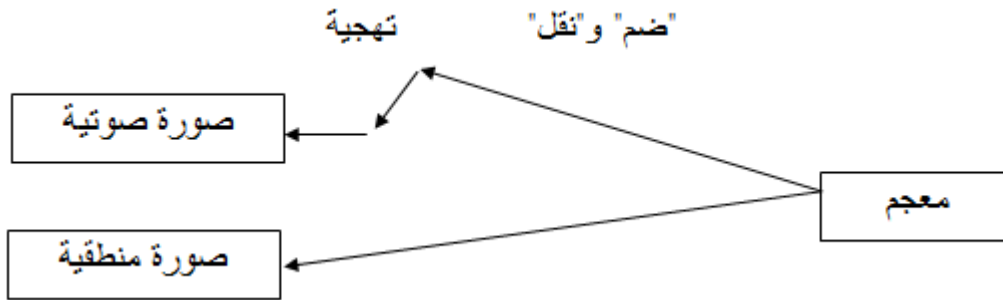
³ لأنه مغرق في خبايا النفس.

⁴ عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ص ص 17، 18.

التمثيل المجرد للصوت (الصورة الصوتية)، والتمثيل المجرد للمعنى (الصورة المنطقية)، وتكفل المعجم وحده بعملية إنتاج الصورة الدلالية للجملة، كما يظهر من الشكل (45) والشكل (46)¹:



شكل (45): مستويات التمثيل النحوي في البرنامج العملي لتشومسكي



شكل (46): مستويات التمثيل النحوي في البرنامج الأدنى لتشومسكي

وبذلك يمكن القول أن النحو الكلي الذي اقترحه النظرية التوليدية التحويلية فشل في استيعاب كثير من اللغات البشرية وذلك لأن فرضياتها اصطدمت كثيرا مع بنيات تركيبية خاصة دون أن تستوعبها. وبدل توسيع نماذجها لتستوعب خصائص اللغات قامت بتقليصها حتى انتهت إلى بديهية مفادها: أن اللغات تشترك في بنية صوتية وأخرى منطقية.

¹ - ينظر، المرجع السابق، ص ص 18، 19.

وإن كان تشومسكي يشكك في قيمة المعرفة المستمدة من المنهج التجريبي لأنها معرفة ناقصة زائفة، غير مطلقة في الواقع الخارجي، فهي أيضا معرفة غير ملموسة وغيبية في العالم الباطني (العقل)، فلما يتكلف الباحث عناء البحث والتتقيب عن معرفة غيبية وفق منهج يقرّ هو نفسه بقصوره أمام الحقيقة الغيبية التي ينشدها تشومسكي قائلا: « لا نملك في العلوم التجريبيّة، خلافا للرياضيّات، استدلالا برهانيّا، وإنّما نسعى إلى مراكمة مجموعة من الأدلة والحجج تجعل بعض الفرضيّات أكثر معقولة، وهذا كل ما بإمكاننا إنجازه وإلا ستصير عالما رياضيا»¹

والحقيقة التي لا ينبغي تجاهلها أن المنهج الذي يقترحه تشومسكي هو منهج قائم على الحدس ولهذا لا يمكنه تقديم معرفة مطلقة تفسّر الظاهرة اللغوية من جهة، ولا يستطيع في الآن نفسه ملامسة الواقع اللغوي لأنه يبحث عن نظرية لسانية كليّة وبالتالي فهو مستعدّ دائما للتخلي عن الحقيقة التجريبية التي تفرضها الكثير من اللغات الخاصة مادامت تهدّد النظرية المتبناة، يقول تشومسكي: «يجب أن نكون واعين أنه في اللسانيات كما في علوم أخرى أفضل ما يمكننا فعله هو حماية نظرية من التهديد التجريبي، ومن بدائل أخرى جوهرية، ولا يمكننا البتّة البرهنة على أن النظرية المتبناة صائبة»².

¹ - R.Botha, Challenging, Chomsky, p. 179 نقلا عن: حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص162.

² - R.Botha, Challenging, Chomsky, p. 179 نقلا عن: حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص162.

ولحماية النظرية من التهديد بهدف تقديم نحو كلي يصلح للتطبيق على كل اللغات¹، شوّهت اللسانيات الكلية بما فيها التوليدية التحولية والوظيفية العديد من المعطيات اللغوية، وتغافلت عن كثير منها.

فالنحو التحولي مثلا لا يمكنه تفسير جميع استعمالات العربية، والتحويلات التي تحصل على مستوى الجملة العربية أكثر من أن تستوعبها القوانين التحولية، لأن الجملة العربية يتحد في تفسيرها علم النحو وعلم المعاني الذي يربط الاستعمال بالمقام، أما النظرية التحولية فلا تفسح المجال للأبعاد التداولية حينما تخضع الجملة لقوانين وقواعد شكلية، والجملة الخارجة عن هذه القوانين تعد خاطئة نحويًا، وهذا ما سيأتي توضيحه لاحقًا.

وأما النحو الوظيفي فقد انتهى بسبب تقليص الوظائف النحوية إلى نتائج بعيدة عن منطوق اللغة العربية وطبيعتها، فالمكونان (أبوك) و (تأدبه) في الجملتين (أ) و (ب) لهما نفس الوظيفة، وهي وظيفة خارجية "الذيل"، ولا تكتسبان وظائف أخرى عدا "الوظيفة التداولية"، كما يظهر من المثالين الآتيين:

أ- رأيتُه أمس، أبوك.

ب- أعجبني زيد، تأدبه.

والسؤال المطروح هو: كيف نساوي بين عنصر عمدة في التركيب وبين عنصر فضله يمكن الاستغناء عنه ويحسن السكوت عند الجملة دون ذكره؟

ولهذا أخذ النحو العربي هذا الاختلاف بعين الاعتبار، وعدّ المكون (أبوك) مبتدئ مؤخرًا، وعد الثاني (تأدبه) بدلا من زيد، (كما أن الأول مرفوع بذاته والثاني رُفِع بالتبعية للمبدل منه عن طريق "مبدأ الإرث" بحسب النحو الوظيفي). والأصل في الأول أن تكون

¹ - ينظر: ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية، النظرية الألسنية، ص72 (بالنسبة للنحو التوليدي التحولي)، وينظر: أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص10، (بالنسبة للنحو الوظيفي) حيث يتجسّد مبدأ الكفاية النمطية مفهوم الكلية.

رتبته التقديم وأخر بمقتضى الحال، أما الثاني فالأصل فيه التأخير، والجملة الأولى اسمية والثانية فعلية، وشتان بينهما !

وستظهر سلبيات تمطيط الوظائف في النظرية الوظيفية أيضا دون مراعاة لخصائص اللغة من خلال المثال الآتي:

<<زارني أخوك بل أبوك.>>

ذيل

يعد المكون (أبوك) ذيلا في النحو الوظيفي، والذيل كما تعرفنا عليه وظيفة خارجية، فضلا عن أنه مكوّن لا يحمل إلا وظيفة تداولية.

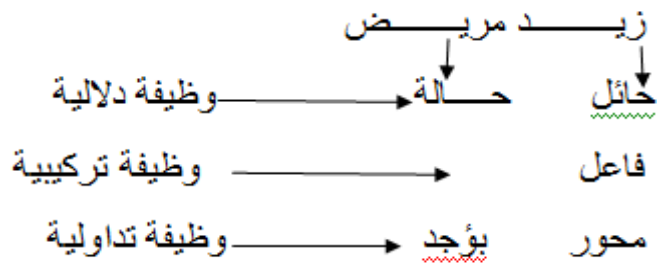
لكن كيف نفسر التطابق اللفظي بين (أبوك) وبين المكون الذي قبله (أخوك) من حيث الإعراب والإفراد والتعريف، وكيف نفسر الارتباط اللفظي والمعنوي الوثيق بين هذا المكون والركن الإسنادي قبله ؟

ألا ترى أنه حال استعمال المتكلم لمثل هذه الجملة، تترتب في ذهنه المعاني في شكلها الصحيح على النحو الآتي: "زارني أبوك" ثم لسبب عارض يعترض الشكل الصوتي للجملة كزلة اللسان مثلا، يستبدل لفظ (أخوك) مكان (أبوك)، فيقول: "زارني أخوك" ثم يستدرك مباشرة "بل أبوك".

أي أن اللفظ (أبوك) هو المسند إليه الحقيقي للفعل (زار) وهو الفاعل، وإن تغير موقعه من حيث الترتيب، فإنه يبقى معنويا محتفظاً بوظيفته التركيبية، وعلى هذا أطلق نحائنا على هذا العنصر مصطلح (العطف) أو (التابع) لفضا ومعنى، حتى أن النحاة يقدرون مسندا آخرًا يتعلق بما يسمى (المعطوف)، فجملة "قام زيد وعمرو"، تقديرها "قام زيد وقام عمرو" وذلك لأنهم قالوا باشتراكه مع متبوعه في نسبة الفعل أو الاسم إليه تماما كما ينسبان

إلى المتبوع¹ فلم يهملوا بذلك وظيفته التركيبية الأصلية، ولهذا يقول ابن هشام الأنصاري أن (بل) «تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء، وإثبات الحكم لما بعده.»²

والخبر باعتباره وظيفة تركيبية وتداولية أهملها النحو الوظيفي أيضا، بالرغم من أنه يعدّ أهم مكونات الجملة العربية، ومن دونه لا تقوم الجملة الاسمية، فجملة " زيد مريض " يحلها النحو الوظيفي على النحو الآتي:



فمن غير المعقول أن يقوم (زيد) بفعل (المريض) وتسد إليه وظيفة الفاعل وإنما (زيد) مكون يحتاج إلى الإخبار عنه.

وهذا من المطبات التي وقع فيها النحو الوظيفي والأنحاء الغربية على نحو خاص بسبب عدم التمييز بين نوعين من الجمل وهما: الجملة الاسمية والفعلية، إذ لا يمكن بناء نظرية نحوية كلية للغة العربية إذا دون الانطلاق من هذه الخاصية المهمة للغتنا العربية وهي: وجود نمطين للجملة العربية، خاصة أن هذا التمييز يؤدي دورا دلاليا في الجملة العربية، فالاسمية تدل على الثبوت والفعلية تدل على التغيير.

فنتقديم تصور للقالب النحوي في الذهن، والاستعانة بنظام الرموز الرياضية والحرفية والمخططات عملية تعود بالبحث إلى ما وراء اللغة، إلى الحالة الشكلية التي كانت عليها اللغة في الذهن، والحقيقة أن العقل ليس سوى أداة طيعة، تعمل وفقا لما تمليه عليه تلك الكتلة من مكونات النفس البشرية، من الجوارح والرغبات والمشاعر والأحاسيس والشعور

¹ - الرضي الاسترأبادي، محمد بن حسن، شرح الرضي لكافية ابن حاجي، ص331

² - ابن هشام الأنصاري، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص 187.

واللاشعور... وعليه لا يمكن لأي علم مهما تطوّر أن يقدم التصوّر النهائي والمطلق لكيفية عمل اللغة في الذهن.¹

والنفس بدورها تخضع لملايسات داخلية وخارجية، بما في ذلك حالة المخاطب ونوع الخطاب الذي يجري معه، وعلى هذا تبقى هذه النماذج التي غلب عليها التجريد بعيدة عن واقع اللغة والأبعاد التداولية الحقيقية التي تخضع لها اللغة.

ويبقى البحث العلمي الحق هو الذي يقدّم نتائج يقينية في حدود ما تقدمه المعطيات الموجودة، دون أن يتكلف اللساني عناء البحث في موضوعٍ معطياته الأساسية غائبة، فبعض الشواهد والسلوكات اللغوية الملاحظة (الأداء)² لاتصل إلى ذلك الفضاء الغيبي المسئول عن إنتاج اللغة.

فالنظرية الحقة هي التي يولد نسقها معرفة واردة في الموضوع، لذلك يقول الأوراغي: «فإذا كانت كل الوقائع التي تتبأ بها النظرية منتمية إلى موضوعها، وكان كل ما ينتمي إلى هذا الأخير تتكهن به النظرية كانت الموازاة بينهما تامة، وتكون هذه ناقصة إذا تكهنت النظرية بوقائع لا شيء يدل على انتمائها إلى الموضوع غير النظرية»³

إن عدم استيعاب النظرية التوليدية التحويلية والنظرية الوظيفية لجميع معطيات اللغة العربية يوحي بفشلها، ذلك لأنه من شروط النظرية أن تكون توقعاتها واردة في الموضوع، أما إذا بقي في النظرية ما لا تدرکه فذلك مما ينبأ بفشلها، لذلك يقول الأوراغي: «إذا كان المستتبب بالنظرية مساويا للموضوع، بحيث لا تهمل شيئاً يلزمه ولا تجعل منه شيئاً لازماً

¹ - هذا ما عبّر عنه "عبد القاهر الجرجاني" في سياق حديثه عن النظام وكيفية ترتيب الألفاظ، حين أشار إلى أنها تتألف وفقاً لما يأتي في النفس من ترتيب للمعاني، ولم يقل (العقل أو الذهن) لأن النفس أوسع بكثير، حيث قال: «أما " نظام الكلم" فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني في النفس... فإذا وجب لمعنى أن يكون في النفس، وجب على اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق»¹، وهو ما سنتحدث عنه ونعرض له بالتفصيل في موضعه.

² - حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص154.

³ - محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ص 64

عنها، كانت توقعاتها واردة، وهي متفوقة وناجحة، وإذا كان بعض المستتبط بها ينتمي إليها وبعض ما في الموضوع لا تدركها النظرية لم يكن ما تولده كافيًا وبعضه واردة، وهي بسبب ذلك فاشلة»¹

ومادامت النظريات العقلية لم تستطع أن تثبت صواب النظرية المتبناة فتعددت النماذج بالرغم من وحدة الموضوع، وأخفقت حتى في تحقيق هدفها الذي سعت إليه متغاضية عن الواقع اللغوي. ولم تنجح أيضًا في تحقيق كفاية وصفية لجميع اللغات التي تمثل موضوع الدراسة فإن ذلك مما يثبت فشلها. وبالتالي لا طائل من البحث فيها، لأنها معرفة تقود للتعامل مع اللغة باعتبارها مادة عضوية تنتمي لجهاز عضوي وهو الدماغ، وبالتالي عدم مراعاة خصوصيتها باعتبارها ظاهرة إنسانية لا تنتمي للدماغ فحسب بل هي خاضعة لتلك التركيبة البشرية المعقدة (جسد - نفس - روح - الفضاء الزمني والمكاني - ملابسات المجتمع والأحوال والظروف...).

2.1 قيمة اللسانيات الخاصة في ضوء الإبستمولوجيا

يعد عبد الرحمن الحاج صالح من الباحثين اللسانيين الذين تنبهوا إلى قيمة التراث اللساني العربي، وذلك عندما أخضعه لقراءة إبستمولوجية، أثبتت أنه بإمكانه الصمود أمام النقد العقلي، وليس كما رأى الأوراعي أن التراث النحوي وغيره مما يندرج ضمن اللسانيات الخاصة ويفتقر إلى أنساق صورية تضمن للنظرية التماسك وعدم التناقض.

فهم عبد الرحمن الحاج صالح للتراث اللغوي العربي فهما جيدًا ينم عن قراءة مؤسسة، جعله يتجاوز الكثير من عيوب القراءة الحديثة للتراث التي تفتقر إلى أدوات ومناهج إبستمولوجية لقراءة الفكر اللغوي العربي في كليته، وشموليته ولحظاته التاريخية² باعتباره

¹ - المرجع السابق، ص 64

² - محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم، تطور الفكر الرياضي والعقلانية المعاصرة، مطبعة دار النشر، دت، ج 1،

جزء من بنية ثقافية عامة (فكرية - اجتماعية - دينية - سياسية)¹، وهي القراءة التي ابتعدت عن الهدف الأساسي من اللسانيات وهو اللغة واشتغلت بتأويل التراث².

لقد تميزت كتابات الحاج صالح عن غيرها من الكتابات اللسانية النقدية بتسليط الضوء على التراث اللساني العربي، هذا الجانب الذي أغفله العديد من اللسانيين العرب، بل أساءوا قراءته بالرغم من أهميته.

إن تقييم الحاج صالح للمنجز اللساني المعاصر إستيمولوجيا جعلته يسفر عن مجموعة من الهنات وقع فيها اللسانيون العرب من حيث «الأصول والمبادئ المنهجية التي يجب أن يخضع لها كل باحث نزيه»³، تتعلق معظمها بالمرجعيات والخلفيات الفكرية وبالأسس المنهجية المؤسسة للمذاهب اللسانية البنوية والتوليدية التحويلية، ولعل أهم هذه المزالق ما يأتي:⁴

أ. تبني المذاهب الغربية دون نظر في الخلفيات:

من الأخطاء التي أدت إلى ضعف المستوى البحثي للدراسات اللسانية المعاصرة الاعتقاد بأن جميع ما تصوره الغرب من مفاهيم هو حقائق علمية مسلمة من قبل جميع العلماء الغربيين مع أنها هذه مسلمات لا تعدو أن تكون مجرد وجهة نظر تعود للحضارة اليونانية وما توارثه الغربيون مما لا يوافق جميع الباحثين الغرب في الدرس اللساني المعاصر، يقول عبد الرحمن الحاج صالح: "والخطأ في ذلك هو أن ينزل الرأي والتصور

¹ - المرجع السابق، ص157

² - المرجع نفسه، ص55.

³ - المرجع نفسه، ص12.

⁴ - ينظر، المرجع نفسه، ص ص 13-17.

والمفهوم منزلة الحقيقة العلمية المجمع عليها. وأن ينزل الافتراض الذي لا يعتمد على دليل تجريبي وعقلي منزلة الفكرة العلمية التي أثبتها الاختبار"¹

لذلك اقترح عبد الرحمن الحاج صالح أن يتأنى الباحث في التعامل مع المذاهب الغربية كالبنوية مثلا وذلك بالنظر إلى أصل هذه المدرسة، ومن أين جاء، وكيف نشأت، وما هي الأسس المنهجية والعلمية التي بنيت عليها؟ ولماذا تدعو إى تبني أفكار معينة؟ ثم ما المذاهب التي ظهرت بعدها وفيما نقدتها؟²

ب. تجاهل البحث النحوي العربي:

من الاعتقادات الراسخة في أذهان الكثير من الباحثين العرب المعاصرين أن ما ظهر عند العرب من أفكار لا قيمة علمية لها ما لم يثبتها البحث الغربي، وهي مسلمات وليدة الفلسفة القائلة بتدرج وتسلسل المستوى الفكري والحضاري للإنسان على خط مستقيم، من الفكر الديني إلى الفكر الميتافيزيقي إلى الفكر العلمي³، وبالتالي تنفي هذه الفكرة أن يكون الباحث العربي منذ أكثر من ألف سنة قد توصل إلى ما توصل إليه العلم الحديث.

وهي مغالطة لا يثبتها الواقع في تاريخ الحضارة الإنسانية التي شهدت الكثير من الأفكار الثمينة في غابر الأزمنة، ولم يلتفت إليها الناس إلا في الزمن الحاضر، لهذا يحذر عبد الرحمن الحاج صالح من البحث لذي يحط من قيمة ما قاله النحاة الأوائل لما له من قيمة علمية لمجرد أنه لا ينتمي للدرس اللساني المعاصر.

¹ المرجع السابق، ص 13.

² المرجع نفسه، ص ص 13، 14.

³ تعود هذه الفكرة إلى بعض فلاسفة العلوم أمثال: أوجست كونت.

ج القراءة الخاطئة للتراث النحوي العربي:

وقع اللسانيون في العديد من الأخطاء أثناء إعادة قراءة التراث اللغوي، والتي أوقعت البحث اللساني العربي في عدة مزالق منهجية أثناء دراسة اللغة العربية أهمها:

- الاستعانة بالروايات الضعيفة في قراءة التراث العربي.

- إسقاط معاني غربية على نصوص قديمة.

- افتقاد الكثير من البحوث طابع الشمولية في التعامل مع المراجع، وذلك بالتركيز على أحد المذاهب أو أحد النحاة فقط.

- التعامل مع النصوص النحوية والبلاغية بأفكار مسبقة، يكون مصدرها المستشرقون في الغالب.¹

تجاوز الحاج صالح هذه العقبات المنهجية في قراءة التراث من خلال إخضاعه لجملة من المعايير الإبستيمولوجية جعله يقر بقيمة هذا التراث الذي قد يفوق ما بلغته اللسانيات الغربية المعاصرة من حيث المستوى العلمي، يقول: "وقد يتعجب من يقرأ أو من يسمع ذلك ما أن يكون النحو العربي الذي أبدعه هؤلاء في المستوى العلمي الذي بلغته اللسانيات الحديثة أو يفوقه من بعض الوجوه بعد أن مضى عليه أكثر من ألف سنة.²

استوعب عبد الرحمن الحاج صالح هذه القراءة ونبه إليها بالتفصيل في بحوثه ودراساته - كما سبقت الإشارة - وأعطى في المقابل البدائل الإبستيمولوجية للتعامل مع التراث ، وهي قراءات لا تخرج عن الفهم الصحيح لكيفية قراءة التراث تقوم على أسس إبستيمولوجية:

¹ ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج1، ص 15 - 17

² عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج2، ص465.

ميتودولوجية، ومعرفية، وتاريخية، وفلسفية تؤسس المفاهيم الحقة الأطر النظرية الصحيحة وهي تتحقق في ظلها القراءة الواعية للتراث وهي¹:

- مفهوم التقاطع المعرفي والتجاوزات العقلانية: وهو النظام المرفق المتحكم في نشأة المعرفة، وهو الذي يجعل العلوم تتداخل وتتكامل فيما بينها.

- مفهوم الفضاء الاستدلالي والمساطر: ويشمل مجموع الآليات العقلانية المتوفرة في العصر لتحليل الظواهر: وصفا أو تفسيريا.

- مفهوم النظام المعرفي: ويعني ربط الفكر بالمجالات المحاطة به، والمؤثرة فيه أو المتفاعلة معه التي قد تستقل عنه بقطاعاته وحقول اختصاص محددة لكنها تتقاطع معه بأجهزة مفاهيمية واصطلاحية فتؤثر فيه وتتفاعل معه.

أ. التقاطع المعرفي في التراث النحوي:

ومن أجل قراءة التراث قراءة مؤسسة صحيحة، انطلق عبد الرحمن الحاج صالح من إعادة النظر في المجال التداولي المعرفي المؤسس لعلم النحو في القرن الأول والثاني من نشأة الدرس النحوي العربي، تجنباً للوقوع في الإسقاطات التعسفية للآراء المعاصرة على النحور العربي التي تجعل البحث النحوي العربي "يظهر في مظهر التناقض والاضطراب فهو وصفي بنائي عندما يكون المد مع الوصفية البنائية، وهو تحويلي توليدي عندما تكون التحويلية التوليدية آخر صيغة وهكذا".²

وذلك لأن معيار تقويم أصالة التفكير ليس اللسانيات كما ذهب اللسانيون المعاصرون وإنما "أصالة هذا الفكر مرتبطة بالإطار الحضاري العربي الإسلامي وبالشروط التاريخية

¹ - حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص34.

² - حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ط1، 1983م، ص120

التي وجهت التفكير اللغوي العربي في المسار الذي سار فيه بكل الملاحظات والأبعاد المعرفية.¹

وقبل أن يؤكد بأن اللسانيات العربية قد انبثقت من القرآن الكريم² وأن القرآن الكريم هو المحور الأساسي الذي دارت حوله جميع الدراسات العربية بما فيها النحو العربي، عمد ع إبطال جميع الادعاءات التي تقول بتأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني وفلسفة أرسطو وفنّد جميع أدلتها الضعيفة بأدلة قوية تفر بأصالة النحو العربي وباستقلاله عن أي أغراض فلسفية لأنه" قد أسس على الغرض الذي منه خلق اللسان وهو الإفادة، فغرضه لغوي محض"³

ويعود هذا الفهم الصحيح للغة إلى تفریق العرب بين اللغة والعقل إذ «...ليس من اللازم أبدا أن يؤسس النحو على المنطق فإن بين الفكر واللغة فوارق جوهرية»⁴.

ولذلك نشأ النحو العربي بعيدا عن تأثير المنطق الأرسطوطاليسي، ولم يجد هذا المنطق "مرتعا مريئا إلا بعد نشوء النحو واكتماله أي بعد إغلاق باب الاجتهاد"⁵

ب. الفضاء الاستدلالي في التراث النحوي:

وصف اللسانيون المعاصرون البحث اللغوي العربي بأنه بحث غير علمي لقيامه على أحكام معيارية تستحسن بعض أوجه الأداء وتستقبح غيرها، وهي مواقف ذاتية ليست من العلم في شيء، أسست لها أسباب دينية اجتماعية والتي تلح آن ذاك على العناية بلغة

¹ محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم، ص154.

² الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج1، ص66.

³ المرجع نفسه، ص55.

⁴ المرجع نفسه، ص ص 49 - 50.

⁵ المرجع نفسه، ص 63.

القرآن، غير أن عبد الرحمن الحاج صالح يقر بأن البحث النحوي العربي لا يقل شأنًا عن غيره من البحوث العلمية لقيامه على آليات منهجية علمية، أما دوافع العلماء قديما فهي لا تقف في وده العلم، "لأن العلم لا يتحدد بالغاية التي يرمي إليها أصحابه انتفاعية كانت أم غير انتفاعية بل بمقاييس اثنين وهما: المشاهدة والاستقراء والاختبار من جهة والصياغة العقلية من جهة أخرى"¹، وهي نفس آليات النحو العربي قديما.

وإذا كان العرب قد لجئوا إلى السماع وتدوين كلام العرب كما فعل الوصفيون، فإن العرب لم يتوقفوا عند حدود السماع بل تجاوزوا ذلك إلى وضع قوانين وأصول يعمل بها كل من يتكلم باللغة ، فتجاوزوا بذلك النظرة القاصرة للغة التي لا تلتفت على دور المتكلم في دورة التخاطب فلم يهتموا باللسان كشيء (un objet) فقط وغنما كأفعال أيضا².

أما تفسير اللغة عند العرب فهو لا يعتمد على نوع واحد فقط من التحويلات، كما هو الحال في المدرسة التوليدية التحويلية التي لا تعرف إلا نوعا واحدا من التحويل يربط بين البنية العميقة وبين البنية السطحية وهو التحويل التقديري، وغنما غممت المدرسة الخليلية نوعا آخرًا من التحويل وهو التحويل غير التقديري، وأجروه على النظام اللغوي ككل، فأصبح النظام كله أصول وفروع³، وهو التحويل الذي يقوم على معنى (حمل الأشياء على شيء) كما سبقت الإشارة.

فإذا كانت اللسانيات المعاصرة تخضع المعطيات للنظرية حين تطعن في المعطيات وتصفها بالزيف⁴ فإن الحاج صالح لاحظ أن «الخليل وسيبويه لا ينطلقان في تحليلهما

¹ - المرجع السابق، ص 214.

² - ينظر، المرجع نفسه، ص 213 - 215

³ - ينظر، المرجع نفسه، ص 216.

⁴ - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية ، ص 54.

للكلام من اي افتراض، بل من الواقع المحسوس»¹، وهو ما جعل النظرية الخليلية تفوق على غيرها من النظريات من حيث درجة اقترابها من الواقع اللغوي أكثر من النظريات المنافسة، وهذا ما نبه إليه " بوبر " وهو " أن نظرية معينة، في حقبة معينة وفي ضوء نظر نقدي عميق. وفحوصا صارمة دقيقة، تفضل سواها بكثير، لأنها الأقوى إذ خضعت لاختبار جدير، وبذلك تبدو، وهي ضمن النظريات المنافسة، الأكثر اقترابا من الحقيقة"²

ج.النظام المعرفي للدرس النحوي العربي:

اللسانيات من العلوم التي تلجأ إلى معطيات «تشكل ما يعرف في الأدبيات الإبستيمولوجية بالأساس التفسيري للنظرية *la base explicative*، وهي معطيات مستمدة من العلوم المجاورة كعلم النفس وعلم الأعصاب - البيولوجيا...»³، وذلك مثل تأثير سوسير بعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم التشريع...، إذا كنا قد علمنا ثلاثة أبعاد للنظرية: البعد التجريبي -البعد المحوري - البعد التحليلي، فإن من أهم العلوم التي تستعين بها النظرية في ضبط المستوى التحليلي هي الرياضيات والمنطق، وذلك بأن تستجيب الأدوات الصورية للنظرية لطرائق تنظيم المبرهنات والاستنباطات والاستدلالات المتعارف عليها في هذين العلمين⁴.

¹ - الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج1، ص20

² - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص61.

³ - حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص123

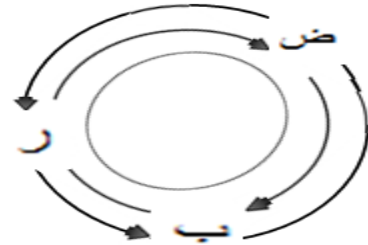
⁴ - المرجع نفسه، ص70.

في العصر الحديث فرضت الرياضيات نفسها وبقوة في مجال البحث اللساني المعاصر كحقل معرفي لا يستهان به في ضبط المعرفة، حيث اتجهت عناية اللغويين إلى دراسة بنية اللغات الطبيعية على ضوء المستجدات التي لحقت النماذج الصورية والرياضية.¹ شغلت قضية العلاقة بين المنطق والنحو العديد من اللغويين العرب، قدامى ومحدثين أما العلاقة بين النحو والرياضيات فقد نالت حظها أيضا من تقييم التراث وذلك مع عبد الرحمن الحاج صالح، الذي أكد بأن فترة الخليل بن أحمد الفراهيدي وزملائه وأتباعه كانت فترة " مليئة بالأفكار البديعة والجهود العلمية الخلاقة وهي التي أنتجت نحوا عربيا أصيلا بني أكثره على مفاهيم منطقية رياضية.²

أكد الحاج صالح أن الخليل كان لغوي رياضي التفكير وأن الأفكار الأساسية التي بنى عليها تحليله للغة هي رياضية محضة ويظهر ذلك من عدة جوانب منها:

أ. تأسيس الجبر التركيبي لإحصاء الجذور:

جمع الخليل مادة المعجمية في كتابه " العين " من خلال فكرة رياضية محضة معتمدا على فكرة استقراغ جميع التراكيب التي تحتلها الحروف الصوامت العربية غير المزيدة (الثنائية - الثلاثية)، وهي التي يصطلح عليها في الرياضيات الحديثة (بقسمة التراكيب)، ثم رسم الخليل دائرة تمثل جميع احتمالات التركيب الثلاثي طردا وعكس، وهو ما يسمى بالزمرة الدائرية (Cyclic Group).



شكل (47): تمثيل جميع احتمالات التركيب الثلاثي طردا وعكس بواسطة زمرة الدائرية

¹ حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبيستيمولوجية في اللسانيات، ص179.

² الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج1، ص241

واعتمد لأول مرة في التاريخ على أساليب الحساب للحصول على عدد تركيب الثلاثي والرباعي والخماسي، كآتي:

$$2 = 2 \times 1 = !2$$

$$6 = 3 \times 2 = 3 \times !2 = 3 \times 2 \times 1 = !3$$

$$24 = 4 \times 6 = 4 \times !3 = 4 \times 3 \times 2 \times 1 \times 1 = !4$$

$$120 = 5 \times 24 = 5 \times !4 = 5 \times 4 \times 3 \times 2 \times 1 = !5$$

وخرج من هذا الحساب بإحصاء جميع الكلمات العربية المستعمل منها وحتى المهمل، كان الخليل بذلك المؤسس الأول للجبر التركيبي.¹

ب. تأسيس الجداء الديكارتي لإحصاء الأوزان:

اعتمد الخليل على عملية تجريدية عميقة جدا ترتقي إلى أعلى درجات التحليل الرياضي في إحصاء أوزان الكلم، بالاعتماد على مصفوفة ذات مدخلين، تمثل المداخل العمودية متغيرات حركات عين الكلمة بينما تمثل المداخل الأفقية متغيرات حركات الفاء على النحو الآتي²:

¹ الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج2، ص 46.

² المرجع نفسه، ص48.

جدول (13): إحصاء أوزان الكلم العربية بواسطة الجداء الديكارتي

سكون	كسرة	ضمة	فتحة	
فَعْل	فَعِل	فَعُل	فَعَل	فتحة
فُعَل	فُعِل	فُعُل	فُعَل	ضمة
فِعل	فِعل	فِعل	فِعل	كسرة

ج. الفهم الرياضي لعامل النحوي:

تتضح البنية التجريدية للجملة المفيدة عند النحاة الأوائل على أنها بنية عاملية في الأساس - كما سبق ورأينا - يتخذ فيها العامل مكانة مركزية في التركيب بتصدره عناصر التركيب يليه المعمول الأول ثم المعمول الثاني في الترتيب، بحيث تكون هذه العناصر الأساسية نواة تركيبية.

شرح الحاج صالح نظرية العامل عند العرب وتوصل إلى أنها " فكرة رياضية بديعة"¹

حيث تتخذ الوحدة التركيبية المجردة الصياغة الآتية:

$$[ع ← م_1] ± 2م_2 ± 4خ$$

يأخذ العامل (ع) موضع ابتداء كما هو موضح في الصياغة ويدل السهم على وجوب

تقديمه على معموله الأول، وهو ما يسمى في الرياضيات الحديثة "بالزوج المرتب"، أما بقية

العناصر فهي غير مقيدة بهذا الترتيب، وقد لا يحتاج إليها التركي.¹

¹ محمد صاري، محاولات تيسير تعليم النحو قديما وحديثا، دراسة تقويمية في ضوء علم تدريس اللغات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، جامعة باجي مختار عنابة، 2003م، ص 106

ج. استثمار النظرية في التعليم والمعالجة الآلية:

العلوم تتلاقح فيما بينها وكما تستفيد اللسانيات من غيرها من العلوم المجاورة فإنها توظف أيضا في مجالات أخرى ليستفاد من نتائجها، بل إن مقياس "نجاح النظرية اللسانية أو فشلها [يحدد] بالغاية المحققة بها، بحيث يشهد لتفوق نظرية تعدد مجالات استثمار النتائج التي ظفرت بها. وأن تكثر فروع المرفة التي توصل تلك النتائج؛ وتتخذها ذريعة للوصول إلى بغية خاصة بها."²

واللسانيات حقل خصب لإنتاج المعارف التي يمكن استثمارها في مجالات أخرى على رأسها التعليم والبرمجة الحاسوبية، وتزداد قيمة النحو العربي بما يمكن أن يقدمه من مفاهيم صالحة للاستثمار في عدة مجالات، يقول الحاج صالح: " نظريات النحاة العرب الأولين تكتسب أهمية كبيرة جدا وهذا لا من حيث أنها لا تزال ذات قيمة كبيرة من الناحية العلمية، بل من حيث أنها يمكن أن تستغل مفاهيمها في الميدان التطبيقي ما لعلاج الآلي للنصوص وتركيب الكلام الاصطناعي وعلاج المصابين بالحبسة وغير ذلك."³

لا أحد ينكر ما قدمه الباحث اللساني الجزائري (عبد الرحمن الحاج صالح) في مجال اللسانيات التطبيقية من أبحاث وتجارب صالحة للتطبيق على أرض الواقع وذلك من منطلق النظرية اللسانية الحديثة كما يتصورها، وهو ما يزيد من صدق هذه النظرية المقترحة.

ففي مجال التعليم دعا الحاج صالح إلى " ضرورة الإلمام بما جد في صعيد البحث اللساني"⁴، ذلك لأن تعليمية اللغة تتأثر بالتصورات التي نحملها عن طبيعة اللغة كما يرى " وليام فرانسيس ماكي"⁵.

¹ - الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج1، ص51.

² - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية الوسائط ج1، ص65.

³ - الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج1، ص209.

⁴ - الحاج صالح، أثر اللسانيات في نهوض بمستوى مدرسي للغة العربية، ص25.

⁵ - محمد صاري، محاولات تيسير تعليم النحو قديما وحديثا، ص255.

أما العلاج الآلي للغات الطبيعية فيتطلب أكثر الطرق جودة واختصارا للوصول إلى صيغ وأنماط لغوية ورياضية تمكن من استعمال الرتاب (الحاسب الإلكتروني) لمعالجة النصوص اللغوية بكيفية آلية¹، وهي عملية تتطلب أنحاء صورية قابلة للصياغة الرمزية. ويعدّ تشومسكي أول من اهتم بالعلاج الآلي للنصوص لأنه أول من وضع نظرية للأنحاء الصورية²، إلا أن الحاج صالح اكتشف أن التحليل اللغوي الذي اقترحه تشومسكي يعترضه الكثير من النقائص، تقف في وجه المعالجة الآلية الصحيحة، ويعود ذلك إلى بساطة الأسلوب الذي الباحث في التحليل، وهو التقطيع، وذلك لأنه يقوم على التحليل الأفقي فقط، يراعى فيه التسلسل فقط، أو التحليل العمودي فقط؛ أي التحليل الذي يراعى فيه استبدال قطعة من أخرى³، بينما يقع التحليل اللغوي العربي على المحورين في آن واحد (الأفقي والعمودي معا)⁴.

ولهذا رأى الحاج صالح أنه من بين الأخطاء التي وقع فيها النحاة العرب في معالجة العرب حاسوبيا هي:⁵

أ. تهميش الدرس العربي.

ب. تطبيق منهج وضع للغات الأوروبية على العربية.

وهذا التجاهل للدرس العربي ولطبيعة معطيات اللغة العربية أوقع اللسانيات الحاسوبية العربية في العديد من النقائص، أهمها:⁶

¹ الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج1، ص 84.

² المرجع نفسه، ص 87.

³ المرجع نفسه، ص 88، 89.

⁴ المرجع نفسه، ص 89.

⁵ المرجع نفسه، 305.

⁶ المرجع نفسه، ص 306.

أ. النظرة التجزيئية للغة¹؛

ويقصد بها النظر إلى اللغة على أنها نظام من الوحدات التي تأخذ شكل قطع صوتية تسمى مورفيمات متقطعة، وهي نظرة مستوحات من طبيعة اللغات الأوروبية التي تأخذ وحداتها جنس القطع الصوتية (segment)، وبذلك يجري تحليل الكلمة بحسب توالي القطع على خط مستقيم على الشكل الآتي:

جدول (14): تحليل الكلمة العربية وفق النظرة التجزيئية للغة.

prefixe	base	Suffixe	Desinence
Pré	traite	Ment	S

وهو تحليل لا يتناسب مع الكلمة العربية، لأن الكلمة العربية كل متكامل الأجزاء لا يتناسب معها إلا التحليل الإجمالي الشمولي، ولذلك لا يناسبه التحليل الأفقي فقط وإنما يحتج إلى تحليل عمودي أيضا.

النظر إلى مستوى واحد بمعزل عن المستويات الأخرى في الآن نفسه؛ وهو التصور الذي ترتب عنه الفصل بين الصرف والنحو.

وهذه النقائص في نظر الحاج صالح يمكن تجاوزها من خلال استثمار النظرية العربية الخيلية التي تنظر إلى اللغة نظرة شمولية كلية فتتجاوز التحليل الأفقي للتسلسل الكلامي الذي يأخذ الشكل الآتي:

اللاحقة	الجذع	سابقة
ة	كتب	م

وتعتمد إلى جانب ذلك التحليل العمودي، أي التحليل إلى مادة أصلية (ك ت ب) وإلى بناء مثال وهو هنا (مفعلة)²

¹ - المرجع السابق، ص 306 - 308.

² المرجع نفسه، ص 37.

رأى عبد الرحمن الحاج صالح أن التحليل الخليلي أقرب إلى الصياغة الرياضية، وذلك بالنظر إلى المنهج الذي يقوم عليه وهو: التركيب والتفريع، وهو أنسب للصياغة الرياضية من منهج التحليل والتقطيع الذي قام عليه نحو تشومسكي، وذلك لأن الخليليون ينطلقون في عملهم من أصغر ما تخاطب به مفردا، ويعتمدون في ذلك على عملية تفريعية واحدة وهي الزيادة على الأصل.¹

2. نحو التأسيس لنظرية نحوية عربية

لا شك أن تلك المزالق الإبستيمولوجية وغيرها مما وقع فيه اللسانيون العرب المعاصرون في التعامل مع المنجز اللساني الغربي من جهة، وفي محاورة التراث النحوي العربي من جهة ثانية انعكست سلبا على بعدين أساسيين من أبعاد النظرية محور النقد وهي:²

البعد المحوري- البعد التجريبي - البعد التحليلي.

يتعلق البعد الأول بموضوع النظرية، أو اللغة الموصوفة، بينما يتعلق البعد الثاني والثالث بألة الوصف.

ولتحديد الموضوع الذي ينبغي أن تقوم عليه النظرية بدقة، وتحديد النموذج الصحيح تبعا لذلك، تم-أولا- تتبع العوائق الإبستيمولوجية المرتبطة باللغة الموصوفة واللغة الواصفة مما حال دون التسليم بالنظريات الجديدة المقترحة في ساحة الدرس اللساني العربي المعاصر، سواء النظريات البنيوية أو النظريات التوليدية التحويلية، وأتبع هذا التقويم بالموضوع البديل الذي رأينا ضرورة حصر البحث اللساني فيه، ثم أتبع باقتراح تعديلات للآلة الموصوفة، وهي اقتراحات من شأنها تخليص الدرس اللساني العربي من العديد من

¹ عبد الرحمن لحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج2، ص83.

² حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص ص 70 - 71

المزالق المنهجية في دراسة البنية الدلالية للجملة العربية ورتبتها، ويتضح ذلك أكثر من خلال ما يأتي:

1.2 تحديد اللغة الموصوفة

المشاكل التي علقَت بموضوع الدراسة (اللغة) في الدرس اللساني العربي المعاصر نوعان؛ نوع ارتبط بمستوى اللغة الموصوفة والتي ذهب فيها اللسانيون العرب المعاصرون مذاهب شتى؛ فمنهم من أخذ من جميع مستويات اللغات موضوعا للدراسة فخلط بين العامية والفصحى، ومنهم من خلط بين العربية واللغات الأجنبية الأخرى، فتعامل مع العربية بنفس الآليات التي تطلبتها اللغات الأخرى، ونوع ارتبط بطبيعة الموضوع الموصوف، وهو ما وقعت فيه اللسانيات التوليدية التحويلية التي تأثرت بالمذهب العقلي حتى أخذت اللغة لديها طابعا عقليا، وبدل دراسة ما هو قابل للملاحظة والوصف من الظاهرة اللغوية اتجه الدرس النحوي التوليدي، بهدف التفسير، إلى المستوى الذهني لاحتوائه على المعرفة اللغوية الحقيقية، واستمر التوليديون على هذا النهج حتى وجدوا أنفسهم يصفون بنية الذهن لا بنية اللغة.

وتجاوز هذه الخطاء التي وقع فيها الدرس اللساني العربي المعاصر، يقتضي ضبط المستوى الموصوف من جهة، وذلك تفاديا للخلط بين المعطيات، والانتقال من بنية الذهن إلى بنية اللغة من جهة ثانية، تفاديا للخروج عن موضوع علم اللسانيات الحقيقي، وهو اللغة.

أ. ضبط المستوى الموصوف من اللغة.

اختلفت نظرة اللغويين الأوائل للغة العربية عن نظرة المعاصرين، حيث رأى الفريق الأول من الباحثين أن هذه اللغة المحفوظة بالنص القرآني تعد «نسقا ثابتا من القواعد الصارمة الموزعة بانتظام تكاملي على مختلف فصوصها....وانطلاقا من هذا النسق من القواعد يمكن تقويم نسبة الناطقين بالعربية في هذا العصر وفي كل عصر كلما فشى اللحن

في كلام أصحابها بسبب اختلاط اللغات المختلفة وتفاعلها»¹، بينما لم تعد اللغة العربية الفصحى اليوم عند اللسانيين العرب المعاصرين الموضوع الأساس للدرس اللساني كما كانت عليه في السابق، لأنها لغة قديمة تجاوزها الاستعمال اليوم، ف«اللغة التي وصفها سيبيويه ليست هي اللغة الموجودة حالياً»² وإنما حلت محلها لغات أخرى صار حرياً على الباحث اللساني أن يتخذها موضوعاً بديلاً، مستمدة من نصوص شفوية أو مكتوبة (كالروايات والمحاضرات والأشعار...³

لم يكتف اللسانيون المعاصرون بتجاوز المعطيات العربية لعلّة قدمها فحسب، بل وصفوها بأنها معطيات فاسدة، واتهموها بالزيف، يقول عبد القادر الفاسي الفهري: «فالمعطيات التي نجدها عند القدماء معطيات ناقصة... [و] ليست ناقصة أو غير ذات تمثيلية فحسب، بل هي أيضاً معطيات زائفة في بعض الأحيان»⁴

رأى اللسانيون العرب المعاصرون أن المعطيات العربية القديمة تتسم بالزيف وتحتاج إلى إصلاح، لكنهم عندما جاءوا إلى إصلاحها أفسدوا اللغة، فإذا كان النحاة الأوائل يرون أن ما خرج عن هذه اللغة النموذج يعد ضرباً من اللحن ومن الضروري تصويبه وإحاقه بالأصل فإن اللسانيون المعاصرون يزعمون "أن الخطأ في اللغة اليوم قد يصبح صواباً في المستقبل وصواب الأمس قد يصير خطأ اليوم... إذا فما الفائدة من التصويب والتخطئة إذا كان الخطأ أمراً محتوماً" ⁵

لعل هذا التطور اللغوي الذي اقترحه الباحثون المعاصرون لا يسفر سوى عن "خليط لغوي يتكون في نظرهم من عدة لغات متغايرة، عربية كلاسيكية لغة القرءان، وعربية أدبية

¹ - محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص 48.

² - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 53.

³ - المرجع نفسه، ص 52.

⁴ - المرجع نفسه، ص 54.

⁵ - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج 1، ص 67.

ترتبط عموماً بالخطاب الأدبي، وعربية صحافية تستخدم حالياً في الإعلام والتعليم. في حين تعد العربية الموحدة أسطورة لا وجود لها في الواقع¹

ومنهم من تمادى في هذا الخط اللغوي حتى اتخذ من الأمثلة الأجنبية مثالا للتقعيد والتنظير في سبيل مسايرة النظريات الحديثة، وهذا ما انطبق خاصة على اللسانيات التمهيدية، وهي اللسانيات التي " تخلو من أي ربط بين ما تقدمه من معلومات لغوية والواقع اللغوي العربي. وتكثر [...] من المثال التطبيقي المأخوذ مباشرة من اللغات الأجنبية".²

ولذلك دعا اللسانيون العرب المعاصرون إلى استبعاد اللغة العربية من محور الدرس اللساني لأنها أصبحت تشكل عائقاً أمام تقدم البحث اللساني المعاصر، وفي مقابل ذلك شجعوا على دراسة اللهجات، يقول الفهري: " فأولى العقبات في وجه التجديد في الدرس اللساني العربي كانت، من جهة، الاشتغال على اللغة العربية الفصيحة، ومن جهة أخرى عدم الاهتمام الكافي بالبحث في اللهجات"³

أما اللغة العربية فأصبحت لغة هامشية "لا يمكن أن تعيرها النظرية اللسانية كبر اهتمام باعتبار أن تقويم النظريات والحكم عليها يقتضي التفريق بين ماهو جوهري أو نووي، وبين ماهو هامشي"، وذلك في مقابل اللهجات التي صارت موضوعاً مركزياً للبحث اللساني العربي حتى أصبح "اللغوي العربي لا يُحكم صنعة التقليد، ولا يُوفى هذه المهارة حقها إذا لم يشتغل باللهجات"⁴

وعبد الرحمن الحاج صالح من اللسانيين المعاصرين الذين رعوا ضرورة تصويب هذا التصور الفاسد غير المبرر علمياً؛ لأن التحول اللغوي إذا أدى فعلاً إلى أن يصير الخطأ صواباً أو العكس. فذلك يقتضي تحوّل اللغة التي فيها الأخطاء الكثيرة إلى لغة جديدة ذات

¹ محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص 49.

² محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم، ص 116.

³ عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 51، 52.

⁴ محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص 42.

نظام جديد ومختلف عن النظام السابق.¹ وبالتالي يتحول الوصف من الحديث عن الأخطاء إلى الكلام على نظام لغوي جديد، في حين يبقى الحديث عن الصواب والخطأ قائماً لأن أي نظام قد يجري استعماله على الخطأ كما يجري استعماله على الصواب.

فالنظرة الأولى للغة عند عبد الرحمن الحاج صالح نظرة دياكرونية لا تقدم وصفا علميا للغة، بينما تقدم النظرة الثانية وصفا علميا لأنها تنتظر إلى اللغة من الوجهة الآنية (السنكرونية) وتنتظر إلى اللغة باعتبارها نظاما من الأدلة المتواضع عليها، وكل ما يتواضع عليه بين القوم يتضمن الصواب ويتضمن الخطأ، والتمييز بين الخطأ والصواب ضرورة منهجية يتطلبها الوصف العلمي، تجنبنا لما قد يقع فيه الوصف من خلط منهجي بين الدراسة السنكرونية والدياكرونية.

فالصواب: هو أن يجري الاستعمال على ما تواضع عليه أصحاب الوضع.

والخطأ: هو ما خرج عن الأساليب المتواضع عليها.²

والخطأ لا يمكن أن يصبح صوابا كما ادعى الوصفيون، وإنما هو انحراف عما تواضع عليه أصحاب اللغة، ولا يمكن أن يصير هذا الخطأ صوابا إلا إذا تحولت اللغة إلى لغة أخرى ذات نظام جديد.

فالدراسة العلمية للغة يجب أن " لا تكتفي بالوصف الساذج والتصنيف المشجر لجزء اللغة بالنظر إلى وظائفها فقط إذ لا بد من أن تميز بين ما هو مرضي عنه... وبين ما هو مرفوض وإلا وقع خلط بين النظام والبنية وماه هو تحوّل زمني يصاب به فيصيرّه إلى نظام آخر غير الأول"³

¹ - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج1، ص67.

² - المرجع نفسه، ص67.

³ - المرجع نفسه، ص ن.

ولذلك لا يرى الحاج صالح مانعا من استخدام بعض الأحكام التي تكررت في كتب النحاة الأوائل، مما عده المحدثون نتاجا للمعيارية التعسفية مثل عبارات: " هذه لغة جيدة " وهذه " لغة قبيحة" أو هذا "حسن" وذاك " قبيح".

وإذا كان اللساني المعاصر يرى أن هذه الأحكام بعيدة كل البعد عن الموضوعية لأنها تعود لآراء النحاة وأهوائهم، فإن عبد الرحمن الحاج صالح يجد لهذه الأحكام تخريجا علميا، باعتبارها وليدة الوصف والاستقراء، لأن:

الجيد: هو الاستعمال الشائع المشهور الذي ارتضاه أكثر العرب.

القبيح: هو ما انفرد به نفر قليل أو بعض الأفراد وخالفوا فيه الأكثرية الساحقة.¹

وتجنبنا لما قد يؤدي إليه الدرس اللساني المعاصر من إفساد للغة، بسبب تعامله مع الصواب والخطأ على نحو واحد، لمبرر أن الخطأ ليس سوى تطوّر لغوي حصل على مستوى اللغة، ومن أجل قيام نظرية قوية وتحديد موضوعها بدقة وموضوعية اقترح عبد الرحمن الحاج صالح مستويين للغة تستدعي الضرورة المنهجية التمييز بينهما، وهما:

- المستوى الإجلالي (المنقبض)

- المستوى الاسترسالي (المأنوس)

بعدها كان موضوع الدرس اللغوي العربي قائما على مستوى اللغة الفصحى باعتبارها اللغة النموذجية الخالية من الخطأ واللحن ، لغة الشعراء والخطباء ولغة القراءان فوق كل ذلك. في حين استبعدت اللهجات من موضوع الدراسة لأنها تشكل انحرافا عن اللغة النموذج.

ولما أصبحت جميع أشكال التعبير تشكل مادة الألسنية أو موضوعا رئيسا لعلم اللغة في الدرس اللساني المعاصر كما جاء في محاضرات سوسير الذي قال: "الموضوع الرئيس

¹ - المرجع السابق، ص ص71، 73.

لعلم اللغة يتضمن كل مظاهر الكلام الإنساني¹، اعتبر اللسانيون العرب أن العامية بما فيها من أخطاء تمثل مظهرا من مظاهر التعبير، وبالتالي يصح أن تكون موضوعا للسانيات.

اقترح الحاج صالح تصنيفا آخر للغة حتى يخلص البحث اللساني مما وقع فيه من خلط موضعا بدقة الفرق بين الفصحى والعامية والعلاقة بينهما، بحيث لم يعد المستوى الأول من اللغة هو الموضوع الوحيد للسانيات بشكل عام، وإنما أصبحت العامية أيضا تشكل موضوعا للدراسة، ولكن ليس عامية اليوم التي " زاغت عن كلا الوجهين: الإجلالي والاسترسالي الفصحيين، بخروجها عن أصول العربية الإعرابية والتصريفية والتركيبية في أغلب أحوالها"²

وإذا كانت العامية بالنسبة للبلدان الغربية قريبة من لغة الثقافة (اللغة الفصحى) إلا من حيث المصطلحات العلمية الدقيقة، فإن الأمر يختلف مع لغة الشعوب العربية التي شهدت ابتعادا ملموسا عن اللغة الفصحى³ لذلك لا يمكن أن تكون موضوعا للسانيات لكثرة انحرافاتهما.

أما اللغة الأدبية الفصحى فقد صارت تكتسب الملكة فيها بالتلقين⁴ بخلاف ما كانت عليه في العصور الماضية التي كانت فيها العربية الفصحى قريبة من حياتهم اليومية وصار يتمسك بها اليوم " عندما يرتفع الحديث عن مستوى التعبير عن المفاهيم العالية الثقافية عامة كما في الخطب والمحاضرات في المحافل وكل خطاب موجه للجمهور وخاصة المثقف منه وكل مقام ذي حرمة. ويتم الأداء فيه بتحقيق الحروف وعدم اختلاس الحركات

¹ - فرديناند دي سوسير، فصول في علم اللغة العام، تر، نعيم الكراعين، ص 25.

² - الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج1، ص 70.

³ - عبد الرحمن الحاج صالح، اللغة العربية والبحث العلمي المعاصر أمام تحديات العصر، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد2، 2005م، ص ص 12،13.

⁴ - الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج1، ص 68.

بل بإشباعها... وبه يرثل القرآن¹ فهي لغة ترتفع عما يتطلبه الخطاب اليومي من خفة واقتصاد في التعبير وابتدال واسع للألفاظ فتقلصت رقعة استعمالها وصارت لغة أدبية محضة تعجز عن التعبير عما تعبر عنه لغة التخاطب اليومي.²

ولأجل هذا قام عبد الرحمن الحاج صالح بتسليط الضوء على مستوى لغوي آخر يقع بين الفصحى المرتلة والعامية المبتذلة، وهو المستوى الاسترسالي الذي يتخفف من شدة المستوى الانقباضي، لكنه فصيح ويجري على كلام العرب.

ولأن الفصاحة ليست ميزة للبليغ وحده وإنما هي عند النحاة العرب الأوائل أنفسهم أمثال سيبويه " السلامة من اللحن والعجمة واللكنة فقط ومدارها على كثرة استعمال العرب"³.

فهي اللغة التي كان يتخاطب بها العرب في حياتهم اليومية ولم تكن أداء لهجيا بالضرورة، وهي الفصحى التي تخلو من الحشو والكلفة والغراية في جميع مراتبها؛ في الأداء الصوتي والكلم والتراكيب. كما تقتضي التخفيف في الآن نفسه عن طريق الاختلاس والتسكين والتخفيف للهمزة وحذفها ولإدغام والإبدال والقلب... وغير ذلك مما ورد في كتاب سيبويه وكتب القراءات ومما روي عن السليقيين الناطقين بالضاد.⁴

لقد خلّص عبد الرحمن الحاج صالح البحث اللساني من العائق الإبستيمولوجي الأول المتعلق باللغة الموصوفة، أو موضوع النظرية وذلك من خلال التمييز بين مستويين للغة لا يجب إغفالهما عند التأسيس للنظرية، المستوى الإجلالي الذي تستدعيه مقامات محددة مما يتطلب من المتكلم عناية شديدة بصياغة الألفاظ والتراكيب، بينما يتطلب المستوى العفوي

¹ عبد الرحمن الحاج صالح، اللغة العربية والبحث العلمي المعاصر أمام تحديات العصر، ص13.

² الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج1، ص68.

³ عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي للغة العربية، ص30.

⁴ ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج1، ص68؛ وأثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي للغة العربية، ص30؛ واللغة العربية والبحث العلمي المعاصر أمام تحديات العصر، ص14، 15.

مقامات الأنس التي تستدعي استعمال العامية الفصيحة التي استعملها العرب الفصحاء في حياتهم اليومية.

غير أن التعامل مع هذا المستوى من الكلام يتطلب حذرا شديدا من الانزلاق في مستوى العامية المبتذلة والتي لم يخلو منها حتى الاستعمال العربي القديم، وهي لغة للتفاهم نشأت على لسان غير العرب تسربت على لسان العرب الفصحاء تستعين " بأبسط وسائل التعبير اللغوي، فبسّطت المحصول الصوتي، وصوغ القوالب اللغوية، ونظام تركيب الجملة، ومحيط المفردات، وتنازلت عن التصرف الإعرابي، واستغنت بذلك على مراعاة أحوال الكلمة وتصريفها، كما ضحت بالفرق بين الأجناس النحوية، واكتفت ببعض القواعد القليلة الثابتة".¹

أ. الانتقال من بنية الذهن إلى بنية اللغة

لا شك أن خروج اللسانيات عن الموضوع الأساس الذي طالما شغلها منذ سنوات وهو "اللغة" له ما يبرره في تاريخ العلوم، فهو تفكير أسست له فلسفة الرواقيين قديما وفلسفة اللغة العادية أو علم النفس المعرفي حديثا.²

ويعد هذا الانفلات خطوة أولى للخروج عن الحدود التي وضعها سوسير لعلم اللغة وموضوعها الداخلي، وهو "اللغة في ذاتها ولأجل ذاتها" نحو هدف خارج عن موضوع هذا العلم، وهو ما حصل مع اللسانيات المعاصرة التي تطورت عن لسانيات سوسير، عندما اتخذت من المعرفة الحاصلة ببنية اللغة "وسيلة لمعرفة بنية الدماغ، أوبنية العالم الخارجي، وذلك لما قد يفترض من تطابق وموازة بين النسقين اللغوي والعضوي أو الفيزيائي".³ ، وبهذا

¹ - يوهان فك، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، تر: رمضان عبد التواب ، ص 20.

² - محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص ص26، 27.

³ - المرجع نفسه، ص57.

أصبحت اللغة مرآة يعكس نسقها التركيب البنوي للعالم الخارجي وذلك عند فلاسفة اللغة العادية أو تعكس بنية الدماغ البشري عند أصحاب علم النفس المعرفي.¹

وإذا كان سوسير لم يخرج عن الموضوع الأساس للسانيات وهو: "اللغة في ذاتها" ولم يخرج كذلك عن الهدف الذي وضعه لهذا العلم وهو هدف داخلي الغرض منه "الكشف عن طبيعة مادة اللسانيات"، ولم تظهر مبادئ فلسفة اللغة العادية على منهجه في دراسة اللغة إلا من جهة توسيع مجال اللسانيات الذي خرج عن حدود اللغة الفصيحة وأصبح يشمل جميع أشكال التعبير، فإن تأثير علم النفس المعرفي حديثا تجاوز موضوع اللسانيات ليمتد إلى تغيير أهدافها من الموضوع الأساس الذي حدده سوسير للسانيات، عندما قال: " إن الموضوع الأساسي لعلم اللغة هو النتاج الاجتماعي المستقر في عقل فرد، أعني، اللغة"² إلى العناية بذلك العضو المسئول عن إنتاج اللغة وهو العقل، وذلك للكشف عن كيفية إنتاج اللغة.

وبهذا يمكن القول بأن الدرس اللغوي العربي تخلى من جديد عن استقلالتيه وعاد مقيدا بعلوم أخرى خارجة عن مجاله وذلك على يد تشومسكي، " فما استقل الدرس اللغوي قديما عن الفلسفة إذ توصلت به إلى موضوعاتها، ولا حديثا عن العلوم الطبيعية ولا سيما علم النفس المعرفي الذي جعل من الدراسة اللغوية مفتاحا يثيق الحجب عن العقل البشري"³، وبهذا العمل يكون تشومسكي قد " رجع باللسانيات الغربية إلى سابق عهدها قبل سوسور، حين كان البحث في اللغة وسيلة لتحقيق أهداف سياسية واجتماعية ودينية، أو لاقتناص معرفة تخصّ بنية العالم الخارجي..."⁴

¹ - المرجع السابق، ص ص 26، 27.

² - فرديناند دي سوسير، فصول في علم اللغة العام، تر، نعيم الكراعين، ص 53.

³ - محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص 27.

⁴ - المرجع نفسه، ص 144.

لا شك أن السبب الذي جعل اللسانيات تتحرف عن مسارها الصحيح في إنتاج المعرفة يعود إلى تغيير نمط السؤال من البحث عن الماهية إلى السؤال عن الكيفية، فإذا أردنا تصنيف المعرفة التي قدمتها اللسانيات الحديثة بعد سوسير، فإنه علينا -أولاً- التمييز بين نوعين من الأسئلة: ¹

النوع الأول: يعنى بكيفية أو أي نظام دينامي أنتج هذا التركيب.

النوع الثاني: يعنى بخصائص التركيب الموضوعي للمعرفة.

فبينما يختص منطق المعرفة ب"النوع الثاني من الأسئلة لأنه معني بخصائص المعرفة بدلا من كيفية إنتاج هذه المعرفة، أو صدورها"²، يعود الدرس اللساني من جديد إلى النوع الأول من الأسئلة بحثا عن الكيفية، وعندما كان السؤال الذي انشغل به البرنامج التوليدي في البداية حول خصائص الملكة اللغوية، أصبح السؤال يطرح بصيغة جديدة: لماذا تمتلك الملكة اللغوية تلك الخصائص دون غيرها؟

ومعنى ذلك: أن اللسانيات أصبحت "تستند إلى خلفية إبستيمولوجية وضعية، تحصر تقويم الخطابات العلمية في سياق التبرير، وتغيب سياق الاكتشاف بلغة رايشنباخ Reichenbach"³ وهو ما ذهب إليه رودولف بوطا R.Botha، الباحث الذي اشتغل على تقويم الآليات الإبستيمولوجية والاستدلالية التي تقوم عليها النظرية التوليدية بواسطة منهج القياس Méthode de Syllogisme.⁴

إن دراسة اللغة في إطار إحيائي ظل حلما يراود البراديم التوليدي منذ الستينات، أين كانت عناية البرنامج التوليدي باللغة الداخلية ثم سرعان ما تحول البحث إلى الاهتمام

¹ - ينظر، ماهر عبد القادر محمد علي، نظرية المعرفة العلمية، ص37

² - المرجع نفسه، ص ن.

³ - حافظ إسماعيلي علوي وامحمد ملاح، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص145.

⁴ - المرجع نفسه، ص130.

بهندسة الدماغ وطبوغرافيا ملكاته المعرفية المتعددة في فترة التسعينات وذلك من أجل بلوغ مستوى أعمق من الكفاية التفسيرية.¹

وبهذا تلتقي اللسانيات على المستوى الإبستيمولوجي مع العلوم الصلبة في الهدف وهو الوصول إلى عمق تفسيري للظواهر، لهذا يقول يقول بالماريني Palmarini: "بما أن اللسانيات يمكن أن تدرس كموضوع طبيعي، ليس هناك ما يمنع أن تشاطر مساراتها التطورية ومزاعمها وافتراضاتها التفسيرية مسار العلوم الطبيعية"²

ولما أحس تشومسكي أن المنهج البيولوجي اللغوي هو الطريق الصحيح الذي يمكن أن تسير عليه اللسانيات الحديثة،³ اتجه لوصف هذا الجهاز النحوي الذي ينتمي للدماغ احتذاء بمنهج الفيزياء الحديثة بدلا من وصف الظاهرة اللغوية، فقد أصبح هذا موضوع لدى تشومسكي يعالج بكيفية مماثلة لدراسة العين أو القلب، سعيا نحو تحديد:⁴

أ. خاصياته لدى فرد معين.

ب. خصائصه العامة التي لا تتغير من نوع لآخر، بغض النظر عن كل نقص واضح.

ت. موقعه ضمن نسق بنيات من هذا النمط.

ث. مجرى نموه لدى الفرد المعني.

ج. الأساس المحدد تحديدا وراثيا لهذا النمو.

ح. العوامل التي أدت إلى ظهور هذا العضو الذهني أثناء النمو.

¹ - المرجع السابق، ص114.

² - M,P,Palmarini and C, Boeckx, langage as Natural object- linguistics as natural science, p462، نقلا عن، حافظ إسماعيلي علوي وامحمد ملاح، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص117.

³ - رايص نور الدين، نظرية التواصل واللسانيات الحديثة، سايس، فاس، ط1، 2007م، ص 192.

⁴ - حافظ إسماعيلي علوي وامحمد ملاح، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص172.

لقد خرج الباحث بهذا عن خاصية النظرية التي يفترض أن تسأل عن خصائص اللغة لا عن كيفية إنتاجها، إلى هدف خارج عن النظرية اللسانية جاعلا من اللغة " منفذا إلى النسق المفهومي وإلى طبيعة النفس الانسانية، فتحثل بذلك اللغة مكانة المفتاح الذي يشق آفاقا في اتجاهات كثيرة. [و] اعتبار اللغة كذلك يجعلها تتمتع أن تكون هدفا للعلم وإن ظلت موضوعا له، وتتحول إلى وسيلة لمعرفة كامنة خارج اللغة¹، وهي إحدى الأخطاء المعرفية التي وقع فيها الدرس اللساني المعاصر في اختيار اللغة الموصوفة، ذلك لأن "منطق المعرفة لا يهتم [كما يرى بوبر] بمصدر الأفكار وإنما هو بالأحرى يهتم بمدى ملائمة الأفكار للوقائع. أما من أين تأتي الأفكار والنظريات فهذا متروك لعلم النفس الإمبريقي." ²

تبيّن أن الهدف الحقيقي للنظرية اللسانية يفترض أن يكون هدفا داخليا يرتبط بموضوع موجود وثابت، وهو اللغة، أما النظرية فدورها هو الكشف عن خصائص هذه اللغة، وليس إعادة صياغة نسق من المبادئ والكلّيات لهذا الموضوع الثابت، وهو ما ذهب إليه الأوراعي الذي ميّز بين هدفين للسانيات هما³:

هدف إنشائي: ينحصر في إقامة موضوع اللسانيات بإنشاء بنية اللغة، باعتبارها موضوعا متشكلا لا يستقل بذاته عن النظرية التي يضعها اللساني، لأنه يقصد أن تكون سببا يولد بنية الموضوع أو ينشئ النسق اللغوي. وهكذا يصير الهدف بناء الموضوع في إطار النظرية المقترحة.

هدف استكشافي: ينحصر في فهم موضوع اللسانيات وتمثله، بوصفه كيانا ثابتا له وجود حقيقي. ثم التعبير عن بنيته المستقلة عن نظريات اللسانيين بصيغ موازية مطابقة، إذ

¹ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية، أقول اللسانيات الكلية، ص57.

² - ماهر عبد القادر محمد علي، نظرية المعرفة العلمية، ص38.

³ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية، أقول اللسانيات الكلية، ص58.

باستقراء وقائع لغوية يتم تجريد فرضية واقعية تؤسس نظرية، وبقواعد اشتقاقية تُستنبط بنية اللغة وتكتشف".

إن الخلط بين هذين الهدفين أوقع السانيات الكلية في خلط بين اللغة الموصوفة التي يفترض اكتشاف خصائصها وبين الآلة الواصفة التي سعت للسانيات الكلية لبنائها، وبدل العناية باللغة انتقل الدرس اللساني إلى العناية بالكفاية اللغوية كنسق معرفي يمكن المتكلم من إنتاج عدد لا محدود من التراكيب لما يتوفر عليه من آليات التوليد، فقد جاء تشومسكي بنموذج جديد يعنى " بالجهاز الداخلي الذهني للمتكلمين، عوض الاهتمام بسلوكهم الفعلي. ومع هذا الأنموذج، بزغ زمن التركيب، حين اتجه اللساني ليس فقط إلى ما هو موجود من السلاسل اللغوية السليمة، ولكن أيضا إلى ما يمكن أن يوجد. واتضح حينه أن إجراءات التقطيع (البنوية) المستعملة في الأصوات وفي الصرف لم تعد ناجعة بما يكفي حتى تمتد إلى التركيب"¹

لقد سلك تشومسكي منهجا مغايرا في دراسة اللغة، وبدل وصف الظاهرة اللغوية المتمثلة للوصف والملاحظة، يقود تشومسكي البحث النحوي نحو منحى آخر غير الذي وضع لأجله (انتحاء نموذج كلام العرب) نحو وصف الجهاز المسئول عن إنتاج اللغة؛ أي النحو الموجود في ذهن البشر.

يبدو أن انشغال تشومسكي بكيفية إنتاج اللغة جعله ينزاح بالوصف من اللغة الموصوفة إلى الآلة الواصفة المسئولة عن إنتاج هذه اللغة، وبهذا اتجه الدرس التوليدي التحويلي إلى وصف النحو، وتجاهل بذلك الموضوع الأساس للسانيات وهو اللغة بالرغم من تباعد الموضوعين وجوديا، فاللغة كون رمزي مطابق لأصله الكون الوجودي، أما وصفها فقد لا يطابق تماما اللغة الموصوفة بسبب خلل في آلة الوصف، فالمكون (المرأة) في الجملة

¹ - عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص 65

(1) يعبر عنه بالوظيفة (فاعل) في الكون الوجودي، بينما يعبر عنه في الكون الوصفي بالوظيفة (مبتدأ)¹ وهكذا دواليك...

1. المرأة صرخت ← فاعل في الكون الوجودي

مبتدأ في الكون الوصفي

لذلك فإن تحديد الهدف من أي دراسة بدقة هو أحد شروط ضمان صحة نتائجها، وخروج اللسانيات المعاصرة عن الهدف الأساسي من النظرية اللسانية يعد أهم المزالق الإبستيمولوجية التي وقع فيها الدرس اللساني الغربي وتبعه في ذلك الاتجاه اللساني العربي، والتي يجب تجاوزها إذا أردنا بناء نظرية صحيحة للغة العربية.

2.2 ضبط اللغة الواصفة:

من المزالق الإبستيمولوجية التي وقعت فيها اللسانيات المعاصرة تلقي آلة واصفة منقطعة السند عن الخلفيات الإبستيمولوجية التي أنشأتها.

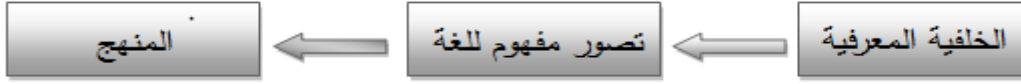
ولذلك لا تتعلق مشاكل اللغة الواصفة في اللسانيات العربية باستيعاب وفهم النماذج والأطر النظرية، فقد يتمثل الباحث العربي عدة نماذج متنوعة لكنه يفشل في تطوير هذه الآلة بما يتوافق مع طبيعة معطيات اللغة العربية وذلك بسبب التعامل مع الاطر بشكل ظرفي منقطع السند في الثقافة العربية تغيب فيه الخلفيات الإبستيمولوجية والفلسفية لأكثر من النماذج اللسانية.⁽²⁾

لقد تبين أن تلقي أي نظرية لغوية منقطعة السند الإبستيمولوجي والفلسفي يؤثر سلبا في فهم طبيعة اللغة، وبالتالي الوقوع في عدة اخطاء منهجية في التعامل مع اللغة موضوع

¹ - المرجع السابق، ص 98

² - حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص 304 - 305.

الدراسة ، ومعنى هذا أن هناك منهجية في التعامل مع المعرفة تقوم على مراعاة التسلسل الآتي:



شكل (48): مراحل تلقي الآلة الواصفة.

حيث يتحدد المنهج وفقا لطبيعة اللغة التي يتصورها الباحث ، وينشأ هذا التصور بدوره من خلفية معرفية سابقة للتصور مؤسسة له. وهذا ما نبه إليه الحاج صالح في أحد كتاباته تحت عنوان: "اختلاف النظرة إلى اللغة وما يترتب على ذلك من اختلاف في مناهج البحث"⁽¹⁾

وهي علاقة شكلت لأهميتها منطلقا إبستيمولوجيا للعديد من الكتابات النقدية من بينها كتابات محمد الأوراغي الذي قال: " هناك ضرورة منطقية تجبر صنفا لسانيا على استخدام منهج مخصوص وهو يتناول بالدراسة الموضوع الذي ارتضاه لنفسه"²

لقد اختلفت نظرة اللسانيين المعاصرين للغة مما أدى إلى اختلاف مناهجهم في دراسة اللغة، وتُشكل دراسة الجملة وفق مناهج مختلفة من نشأة اللسانيات المعاصرة مظهرا من مظاهر تأثير المنهج بالنظرية، وبناء على ذلك اعتمدت الدراسات النحوية العربية والغربية قديما وحديثا على عدة طرق منهجية في دراسة الجملة، تجاوزت بعضها هفوات الأخرى في وصف البنية التركيبية للجملة العربية وتفسير بنيتها الدلالية، ويمكن إجمال هذا التطور فيما يأتي:

¹ - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج 2، ص 32.

² - محمد الأوراغي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص 50.

1.2.2 من التجزئ إلى العاملة:

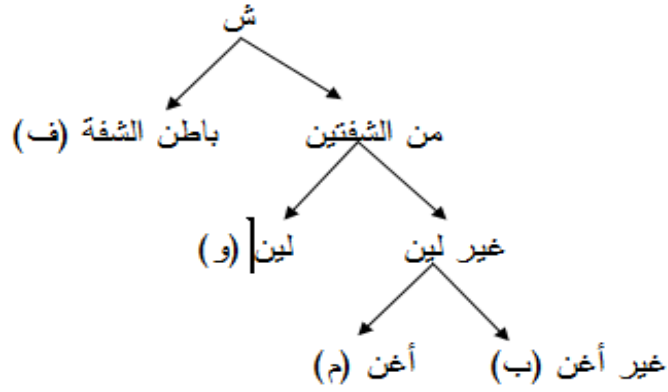
إذا بدأنا من البنيوية ودورها في تحديد بنية الجملة العربية ودلالاتها، فإنه علينا أولاً أن نقرّ بأن اللسانيات البنيوية قامت على نزعة فلسفية حددت نظرتها التشخيصية (réifiante) للغة والتي تكتفي بتشخيص العناصر والوحدات بناء على مبدأ التقابل بين وحدات اللغة.

فالهدف من هذه النظرة هو الكشف عن عناصر اللغة وتحديد هويتها بالنظر إلى صفاتها المميزة، وما ينجر عن هذا التحديد من اشتغال الشيء على الشيء، حيث يتصور اللغويون اللغة نظاماً خاصاً تنتظم فيه العناصر بحسب تمايز عناصرها. وهذا النظام التمايزي أو التقابلي (oppositional system) هو الذي يقتضي علاقات الاشتغال، أو الاندراج أو التضمن (inclusion)، بحيث كل فئة تتسم بنفس الميزات الخاصة (features) تدخل تحت فئة أوسع تتميز فيها عن غيرها من الفئات الأخرى بسمات معينة، وهكذا حتى يحصل اللساني على الجنس العام الذي يشمل جميع هذه المستويات.

إن جوهر هذا المذهب إذن هو مبدأ الهوية، الذي يمثل أحد مبادئ الفلسفة الأرسطوطالية ويقوم على أساس النظرة التشخيصية للغة وعلى مفهوم الاشتغال.

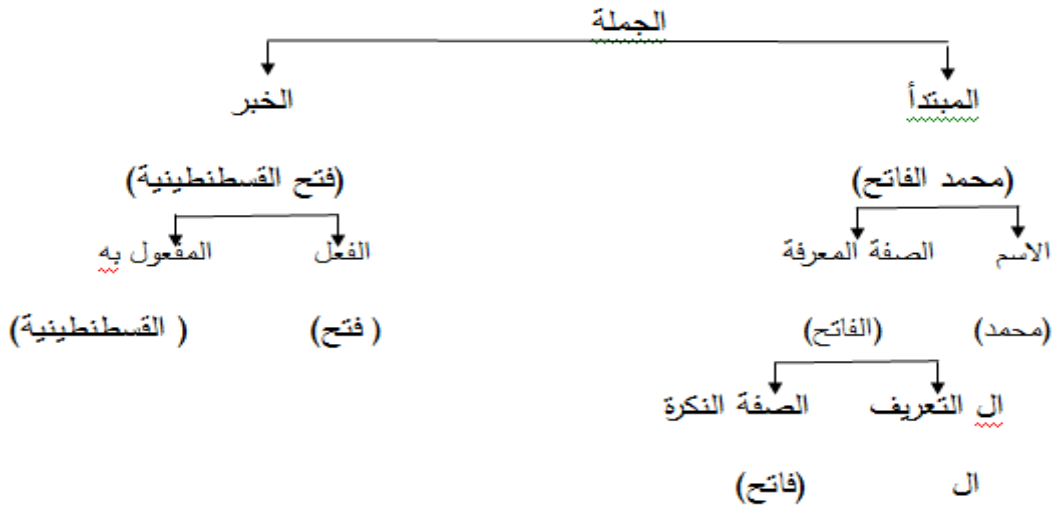
وهو وصف تصنيفي في الأساس كما وصفه تشومسكي الذي قال بأن البنيوية ذات نزعة تصنيفية أكثر منها تفسيرية، والتحليل البنيوي فيها لا يتجاوز التحليل التصنيفي، ويظهر ذلك خاصة إذا صيغ صياغة رياضية، مثلما هو الحال مع تحليل الحروف الشفوية العربية [ب/م/و] / ف الذي يأخذ التشجير الآتي¹:

¹ - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج1، ص211



شكل (49): التحليل البنوي التصنيفي للحروف الشفوية العربية.

وينسحب هذا النوع من التحليل التصنيفي على تحليل بنية الجملة- كما رأينا في الفصل الأول- حيث ينطلق الباحث البنوي من المكونات الكبرى ويبحث بالتدرج في كل مكون عن مكوناته الجزئية حتى يصل إلى المكونات الصغرى التي لا تقبل التجزئ وهى (الفونيمات)، ويتم هذا التقسيم والتصنيف بناء على مقياس الاستبدال (permutation commutation) أي إمكانية إقامة وحدة لغوية مقام أخرى تحدد فنتها وما إذا كانت تنتمي إلى نفس التصنيف مع الوحدة التي قامت مقامها بحيث يبقى الكلام مفهوماً¹ وبذلك تأخذ الجملة العربية التشجير الآتي:



شكل (50): التحليل البنوي التصنيفي للجملة العربية.

¹ - ينظر: المرجع السابق،، ج1: ص21، ج2: ص 34،35، 36.

لا شك أن لهذا المنهج في الدراسة عيوباً كثيرة تعود إلى النظرة التشخيصية القاصرة للغة والتي " لا تعرف إلا التحديد بالجنس والفصل (أرسطو) وتقتصر بالتالي على التصنيف الساذج الذي لا يعرف إلا إدراج الشيء في الشيء"¹.

إن البحث عن البساطة في التحليل هو ما أسس لهذا النوع من التحليل الذي اكتفى فيه اللسانيون العرب المحدثون بجرد نوع واحد من العلاقات والمتمثل في علاقات الاشتمال، وهي نظرة قاصرة اقتصرت على التصنيف الساذج الذي لا ينتهي سوى إلى تحديد هوية عناصر اللغة، حيث تتحدد هوية جنس العنصر باندراجه في فئة بسيطة، وهو عمل تجاوز حدود البساطة إلى السطحية.

لقد قام عبد الرحمن الحاج صالح بتسليط الضوء على كثير من المزالق المنهجية التي أوقعت فيها النظرة التشخيصية للغة، وذلك بناء على المبادئ المنهجية التي اعتمدها علماء اللغة الأوائل في دراسة اللغة والتي تتبنى تصوراً مختلفاً لطبيعة اللغة يختلف عن النظرة التشخيصية للغة، وبالتالي يخلق خطوات منهجية بديلة تتجاوز المزالق والعيوب التي وقع فيها درس اللساني البنيوي، في ضوء ما تقترحه المدرسة الخليلية، يقول الحاج صالح: " أن النحو العربي قد وضع على أسس إبستيمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنيوية، وخصوصاً في المبادئ العقلية التي بنيت عليها تحليلاته. هذا وليس الاختلاف متوقفاً على هذا الجانب فقط بل هناك أيضاً اختلاف آخر في النظرة إلى البحث باللغة نفسه وتدوين الكلام من أجل التحليل."²

تتطلق المدرسة الخليلية من نظرة مختلفة للغة، فهي ظاهرة إنسانية لا مادة قابلة للتجزئ، لا يمكن أن تتحدد بنيتها بناء على الوظيفة التمييزية لذوات الألفاظ فقط وإنما

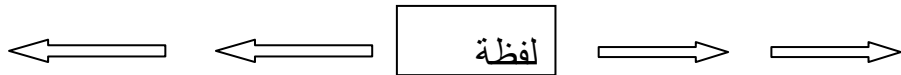
¹ - الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج1، ص210.

² - المرجع نفسه، ص213.

تتجاوز حدود هذه النظرة التأملية إلى نظرة أخرى أكثر إجرائية يتحد فيها الوضع والاستعمال من أجل استنباط بنية اللغة العربية، وذلك من خلال العناية باللفظ أولاً من حيث دلالاته على المعنى باعتباره أصغر وحدة تؤدي فائدة تامة، وذلك مما يوحي « بوعي النظرية النحوية العربية بالمبدأ الإبستيمولوجي الناص على عدم بناء العدة بالتفصيل (ميلر 1989) واضحا، فلم تقدم تصنيفا يكرر الواقع ويفصله من جديد بشكل يلغي محتواها المعرفي¹»

وبناء على المرجعيات المعرفية التي تختلف بين البنيويين والعرب فإن تحليل العلماء العرب للكلام يأخذ منها مميّزا في التعامل مع معطيات العربية واستيعاب خصوصياتها بفضل مراعاته جانب الاستعمال إلى جانب الوضع.

وهو ما توقف عنده البنيويون في التحليل انطلاقا من الجملة ثم تجزئتها إلى أصغر وحدات مكونة، بينما انطلق العرب من "أقل ما يتكلم به مفردا"، وهو العنصر الذي يمكن أن ينفرد في الكلام بما يحققه من فائدة، مثل: # كتاب # في جواب: ما هذا؟ ثم ينظر فيما يمكن أن يلحق بهذا العنصر المفرد والذي يطلق عليه الحاج صالح مصطلح (لفظة) من عناصر تدخل عليه يمينا وشمالا² على النحو الآتي:



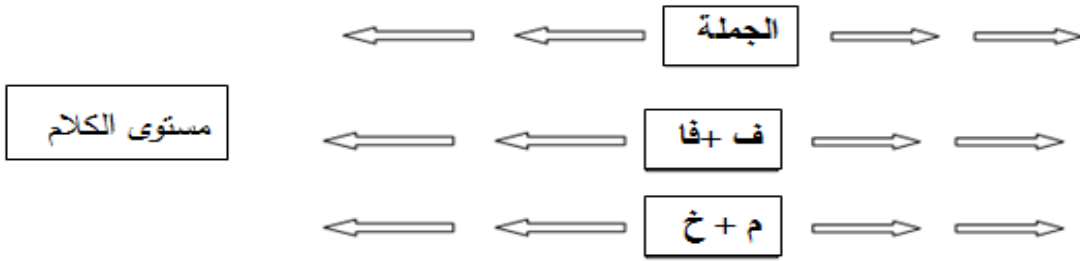
شكل (51): طريقة توسع اللفظة العربية.

¹ - سمية المكي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي من خلال الإعراب، ص 452.

² - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، ج 2، ص 39.

تحدّد هذه الزيادات التي تلتحق يمينا ويسارا باللفظة موضع كل عنصر طارئ، بحيث يكون مجموع هذه المواضع المرتبة حدّا للاسم اللفظي، لا كمفردة بل كمجموعة تدخل عليه لوازمها وتخرج¹.

ونفس الشيء بالنسبة لمستوى الكلام (التركيب)، حيث بحث عبد الرحمن الحاج صالح عن أقل ما يمكن ان يتكون منه الكلام لكن فيما هو فوق الاسم، مثل: "زيد منطلق" و"قام عبد الله"، ونظر أيضا طريقة توسع هذا المثال المجرد وذلك لما يلحقه من عناصر على يمين اللفظة ويسارها، دون أن تخرجه عن كونه كلاما واحدا، وذلك على النحو الآتي⁽²⁾:



شكل (52): طريقة توسع التراكيب العربية

¹- المرجع السابق، ص40.

²- المرجع نفسه، ص40.

تَكَافُؤٌ	منطلق	زيد	∅	الأصل
	أمس	منطلق	زيد	كان	
	منطلق	زيدا	إن	
	منطلق	زيدا	حسبت	
		عمرأ	زيد	ضرب	
	وهو راكب	عمرأ	زيد	رأى	
	ظلما	عمرأ	ت	ضرب	
	أمس	هـ	ت	ضرب	
	4	3	2	1	

شكل (53): نموذج لتوسع التراكيب العربية.

تتحدد أهمية العناصر التي تزداد على يمين ويسار التركيب، من خلال ما تأخذه من مواقع، فبينما يشكل العنصر الرابع الذي يزداد للتركيب من ناحية اليسار عنصرا مخصصا قد يستغني عنه الترتيب إذا كان تاما، يعد العنصر الذي يلحق التركيب من ناحية اليمين عنصرا ذا أهمية أكبر باعتباره العنصر المتحكم في التركيب ككل، ولذلك سمي بالعامل ويستمد أهميته بتمركزه دائما في الترتيب الأول وظهوره في التركيب أكثر من غيره من المكونات الأخرى، يقول أحمد علوي: " إذا كان المكون العائلي ... لا يمكن أن يتحقق إلا بواسطة المكون المقولي والمكون المعجمي، وهذا بدوره يتحدّد عبر المكون المقولي، فإن هذا

يبين أهمية المكون السابق (المقولي)، بحيث يظهر في مركز التحليل النحوي، فهو نموذج للتنظيم أكثر ظهوراً من المكونات الأخرى¹

وبهذا تبين أن العامل ظاهرة لغوية يثبتها الواقع اللغوي، ولهذا أصبح من غير الممكن الاستغناء عنها، خاصة أنها استطاعت أن تصنع لنفسها مركزية ضمن المعرفة النسقية باعتبارها « فكرة رياضية بديعة»²

فقد أبرز "الحاج صالح" مكانة النظرية العاملية في تفسير الجملة العربية، من خلال تتبع دقائقها وتوضيح كيفية عملها حيث «ينطلقون من الجملة التي تتكون من عنصرين[...]...].
نحو : زيد منطلق .ثم يشرعون في تحويلها بالزيادة مع إبقاء النواة) كما فعلوا في اللفظة (للبحث عن العناصر المتكافئة، أي البنية التي تجمع وتشارك فيها الأنواع الكثيرة، بل اللامتناهية من الجمل.»³، فوضع بذلك تفسيراً لآثار الصوتية التي تعكس الحالات الإعرابية.

وعلى هذا تظهر أهمية العامل باعتباره العنصر الأساسي المكون للجملة العربية، وباعتباره سبباً للحركة الإعرابية من جهة أخرى.

ولهذا استدركت النظرية التوليدية التحويلية مفهوم العامل، من خلال استحداث مفهوم الأثر، كما رأينا في الفصل الثاني، وهو عنصر فارغ صوتياً ومعجمياً، ولكنه يبقى محتفظاً بالوظيفة النحوية للكلمة، مشيراً إليها بعد حذفها، كما أنه يساعد على تحديد العلاقات المحورية القائمة بين الكلمات المتجاورة في المستوى السطحي للجملة (4).

¹ Okade, 1992, Alaoui, A, Hermenologie coranique et argumentation linguistique, Edition 1, p100

² محمد صاري، محاولات تيسير تعليم النحو قديماً وحديثاً، دراسة تقييمية في ضوء علم تدريس اللغات، ص106.

³ عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص ص221،222.

⁴ المرجع نفسه، ص 84

وهو ما انطلقت منه الدراسة النحوية العربية التي تتخذ من الشكل الخارجي للجملة منطلقا لسبر أغوار المعنى، مستعينة في ذلك بالعامل النحوي الذي يظهر أثره فيما بعده من عناصر التركيب.

كما ظهرت آثار نظرية العامل في التوليدية التحويلية أيضا من خلال "نظرية الحالة"، التي أسهمت في دراسة جمل المصادر نوات الفاعل في اللغة الانجليزية، وكشفت عن مدى اتفاق الحالة الإعرابية والمواقع الداخليّة في اللغات المعربة كاللغة العربية.⁽¹⁾

لا شك إذن أن النظرة التشخيصية قد جعلت من الوصف البنيوي لا يتجاوز محاولة اكتشاف الوحدات وتصنيفها بينما تجاوزت النظرية الخليلية التي تربط البنية اللغوية بأغراض الاستعمال وأوضاعه حدود الوصف إلى التفسير، وذلك ما وضع التحليل أمام أهم ميزة تتسم بها اللغة وهي قدرة المتكلم على التصرف في البنى اللغوية للتعبير، مما أوصلها إلى اكتشاف النظرية العاملة، وهو مما تداركته النظرية التوليدية أيضا، لكن من خلال حصر الوصف في العلاقات الداخلية التي تحكم عناصر التركيب، وهذا ما سيتضح لاحقا. وبهذا نخلص إلى أن نظرية العامل يفرضها واقع اللغة العربية ولا يمكن الاستغناء عنها في الفضاء العلمي، وإلا أهملنا جانبا هاما من جوانب العربية وكانت النتائج المتوصل إليها ناقصة.

2.2.2 من العاملة اللفظية إلى العاملة العلائقية:

لقد تجاوزت النظرية الخليلية سطحية الاتجاه الوصفي في التعامل مع التراكيب انطلاقا مما تتألف منه بنيتها من تراكيب مختلفة للكلم وما فوقها، لتسلط الضوء على عناصر أخرى أكثر تجريدا من (المسند والمسند إليه) وهي: (العامل - المعمولات - المخصصات).

¹ - حسام البهنساوي، نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية (دراسات تطبيقية)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2004م، ط1، ص 08.

وإذا كان الاتجاه الوصفي يلغي تماما العامل من المقولة الشكلية التي تتفاعل فيها العناصر التركيبية متجاهلا دوره التركيبي في بناء الجملة العربية، فإن الاتجاه التوليدي التحويلي أدرك أهمية كعنصر من عناصر البنية التجريدية للتركيب، غير أن الاتجاه التوليدي التحويلي ذهب مذهب النحو العربي في التأكيد على الدور التركيبي للعامل النحوي الذي يدخل في تأليف البنية التركيبية للجملة العربية، حيث يقول تشومسكي: " إن الفكرة الأساسية في النظرية اللسانية العربية هي فكرة العامل والمعمول، أي أن هناك عاملا ما مثل (الأداة) ثمّ العنصر المعمول عليه (مثل الاسم والفعل)، يعتبر العامل والمعمول وحدة لسانية متفاعلة لا يمكن فصلها عن بعضها بعضا، وهكذا فإذا لم يكن المعمول عليه ضميرا ظاهرا فيجب أن يكون ضميرا مستترا ليكون هناك فاعلية علائقية ورياضية فاعلة ومنفعلة في الوقت نفسه"¹

إن تطور النظرية التوليدية التحويلية عاد بالدرس اللساني من جديد إلى مراعاة فكرة العاملية في التنظير للبنية التركيبية، وهي نفسها العاملية التي وصفها النحاة الأوائل باعتبارها جهازا مفهوما يتكون من تفاعل العامل والأثر والقابل.²

وذلك ما عبرت عنه نظرية س، حيث يشكل الرأس المعجمي عاملا في متمامته داخل المركب الذي تكون فيه تلك المقولة المعجمية رأسا، فالعامل مقولة في مصاف الصفر تكون لها الصيغة س داخل نسق القالب س، حيث س = [± س ± ف]، وتصدق هذه العوامل كما في النظرية الخليلية على المقولات المعجمية؛ كالاسم (- ف + س) والفعل [+فعل - س]، والحرف [- ف - س]، والصفة (+ ف + س)، وعلى ما يلحق بها.³

¹ - مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص 43

² - السكاكي، مفتاح العلوم، ص 37.

³ - ينظر، تشومسكي، قضايا الرابط في اللغة العربية، ص 279

لاحظ الأوراعي أن عاملية سيبيويه المتجددة في نحو تشومسكي هي عاملية لفظية تقوم نماذجها النحوية في الأساس على تصنيف المداخل المعجمية عاملياً إلى مقولات عاملة ومقولات قابلة، بحيث تنسب ما يعرض للقوابل من أحوال إعرابية إلى عوامل لفظية.¹ لا شك أن هناك اتفاق واضح بين تصور شومسكي للعاملية وتصور نحاة العربية لها، ويظهر هذا الاتفاق من عدة جوانب أهمها²:

- يتفق النحوان في العوامل المقولية، فهي في النحوين: العربي القديم والتوليدي التحويلي لا تخرج عن إحدى المقولات التالية: الفعل، والحرف، والصفة، والاسم والمطابقة والمصدر... وغيرها، ولم يختلف النحوان إلا في الجزئيات، حيث جعل تشومسكي من المطابقة عاملاً يجلب البونية³ للسوج (ليلى)، بينما يجلب عامل الابتداء الرفع للمبتدأ (ليلى) في النحو العربي، وذلك في الجملة الآتية:

* ليلى تهب الدنانير للمرتضي

- آثار العوامل في النحوين واحدة. كالبونية أو الرفع، والبوجية أو النصب المسند إلى المفعول به، وكإسناد البونية أو الخفض إلى المفعول الثاني على وجه الخصوص، ولا تختلف البونية عن الرفع سوى من حيث القوابل التي تسند إليها في اللغتين العربية والانجليزية.

لقد حصر تشومسكي العوامل في المقولات المعجمية والنحوية، بشرط أن يشكل رأسها مع متماته مركباً. والعامل بهذا المعنى قسم منه متضمن في ضرب ناسخ العمل في مقترح الأوراعي⁴، كما سبق ورأينا في الفصل الثالث.

¹ - محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص 99.

² - المرجع نفسه، ص ص 212 ، 213.

³ - البونية في التوليدية التحويلية هي الرفع في النحو العربي.

⁴ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص 259.

وهذه العلاقة البنوية التي تقوم بين عامل يجلب بشروط¹ عوارض وبين قابل يتلقى تلك العوارض جعل منها مركزا رئيسيا للنظرية النحوية ككل عند النحاة العرب كما رأينا، فهي العلاقة الأساسية المتحكمة في التركيب، لذلك يتم بموجبها إسناد الوظائف النحوية، وهو ما صرح به تشومسكي أيضا والذي رأى أن "مفهوم العمل يضطلع، داخل النسق كلاً، بدور مركزيّ موحد. إذ على أساس العلاقة العاملة يتم إسناد الأدوار المحوريّة والأحوال الإعرابية"²

أما عملية إسناد الأدوار المحورية للمركبات فتتم بموجب ما بين العوامل ومعمولاتها من تركيب وتجاور لا غير، كإسناد الفعل دور المنقلب للمركب الاسمي الذي يمثل فضلته، وجلب المركب الفعلي دور المنفذ لسوجه، أو جلب الأداة نفس الدور للمركب الاسمي الذي تقترن به، وذلك بمقتضى التتابع والتجاور الذي تنقيد به المركبات في الجمل النحوية في اللغات الشجرية دون غيرها من اللغات التي تتحرر من هذا القيد³ كاللغة العربية، ورغم اختلاف طبيعة اللغة العربية على غيرها من اللغات الشجرية إلا أنها لم تتحرر هي الأخرى من هذا القيد على أيدي النحاة الأوائل، الذين لم يذهبوا بعيدا عن هذا التصور في إسناد الأدوار المحورية للمكونات التركيبية، وإذا كان شومسكي يجعل المركب الفعلي عاملا يجلب

¹ - تتلخص هذه الشروط فيما يأتي:

- الجعل
- اطراد وجود العلامة الإعرابية
- وجود خاصية بنوية

يقول الأوراعي: " فالشرط الأول في العامل هو الجعل، لأنه ما ليس عاملا بطبعه كالمفردات المعجمية ليس له أن يحدث أثرا في غيره بالعمل فيهو الشرط الثاني أن يطرد وجود العلامة مع وجود عاملها، وعدمها مع عدمه، والشرط الثالث أن يخص العامل المدخل المعجمي المعمول بخصيصة بنوية يتحلّى بها وتلازمه مادام العامل عاملا" (محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية، ص100)

² - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص254.

³ - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ص220.

دور المنفذ لسوجه، ويجعل الفعل رأس ذاك المركب، وعاملا يجلب دور المتقبل لبوجه، فإن الفعل عند سيبويه عامل يجلب على السواء دورا الفاعلية والمفعولية.¹

لقد رأينا كيف أن العامل في النظرية النحوية العربية ونظرية تشومسكي ارتبط كثيرا بالأدوار المحورية والإعرابية التي تؤديها المقولات اللفظية "كإناطة رفع الفاعل بالفعل قبله في نحو سيبويه، وإناطة مفعولية الاسم بالفعل رأس المركب الفعلي في نحو شومسكي"²، أو بما تؤديه المواقع الفارغة والمقدرة لتلك المقولات في التراكيب النحوية، مما وضحه الحاج صالح من خلال الأمثلة الآتية:

- Ø زيد منطلق.

- كان زيد منطلقا.

- إن زيدا منطلق.

- ضرب زيد عمرا.

يبدو أن العوامل في النظرية الخيلية لا تخرج عن مقولات لفظية تخصّص التركيب بحالات إعرابية معينة أو بوظائف نحوية، فإذا لم يكن موضع العامل فارغا شغلته كلمة مفردة مثل "كان" و"إن" وأخواتهما وقد يكون العامل لفظة (اسم وفعل ولوازمهما)، وقد يكون تركيبا كاملا مثل: "أعلمت خالدًا / زيدا منطلق"³.

تبين إذن أن العاملة في النحو العربي كما في النحو التوليدي التحويلي، هي عاملية لفظية بالدرجة الأولى، تنقسم العوامل فيها إلى قسمين:

1. الأفعال/ الأسماء

¹ - المرجع السابق، ص 221.

² - محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص 99.

³ - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 41.

2. النواسخ (الأدوات في النحو التوليدي التحويلي)

إذا أخذنا التركيبين النوويين: قام زيد - زيد قائم، من أجل تفسيرهما في ضوء العاملة اللفظية، فإن ذلك سيسفر عن بعض الثغرات تركتها نظرية العامل في وصف المكونين النوويين، كما يوضحه الجدولان (15) و(16) اللذان يختصران طريقة تفسير التركيبين السابقين عاملياً في اللسانيات الخيلية واللسانيات التوليدية التحويلية.

جدول (15): تفسير التركيبين النوويين: (قام زيد - زيد قائم) في اللسانيات الخيلية

الوظيفة التداولية	الوظيفة النحوية	الحالة الإعرابية	
/	فاعل	رفع ء	الفاعل (قام زيد)
مبتدأ	؟	رفع ء	المبتدأ (زيد قام)

جدول (16): تفسير التركيبين النوويين: (قام زيد - زيد قائم) في اللسانيات التوليدية

الوظيفة التداولية	الوظيفة النحوية	الحالة الإعرابية	
/	فاعل	رفع ء	الفاعل قام زيد
؟	فاعل	رفع ء	المبتدأ زيد قام

يبدو أن غياب العلاقات التركيبية والعلاقات الدلالية في تفسير حالة الرفع التي يتلقاها عنصر المبتدأ في الجملة العربية، والسكوت عن الوظيفة النحوية التي يحملها عنصر المبتدأ في مقابل عنصر الفاعل الذي يحمل وظيفة الفاعلية، دون تقديم أي تفسير لذلك، والاكتفاء بالوصف الشكلي للمبتدأ بالنظر إلى الموقع الذي يتصدّره يظهر أحد النقصات التي تركتها النظرية العاملة في النحو العربي قديماً وحديثاً نتيجة خضوعها للمبدأ الشكلي في الوصف.

وإن كان النحو العربي سكت عن الوظيفة النحوية للمبتدأ بسبب إغفال العلاقة الدلالية التي تربط بينه وبين المسند (عنصر اختيار الموضوعات)، فإن النحو التوليدي التحويلي

استدرك على النحو العربي هذا القصور بسبب التركيز على العلاقات الدلالية بين مكونات الجملة، حيث « إن الفاعل يبقى الفاعل الحقيقي أينما كان موضعه في الجملة.»¹

إن الكفاية التفسيرية لا تتحقق إلا إذا كانت النظرية شاملة لجميع المعطيات، ذلك لأن الشمولية من أهم الخصائص الإبستيمولوجية للنظرية، لكن القول بأن العامل في رفع المبتدأ هو خلوه من العوامل، كما ذهب إلى ذلك فريق من النحاة الأوائل² بالرغم من اطراد التراكيب الاسمية في اللغة العربية إلى جانب التراكيب الفعلية، يعني أن النظرية تراعي الجانب الشكلي على حساب بقية الجوانب المكوّنة للبنية التركيبية.

فإذا كان الفعل عاملاً في الجملة الفعلية وهو مركب أصلي، وبقية العوامل تشكل نواسخاً، فكيف ينسب عامل رفع المبتدأ وهو عنصر أصلي في التركيب إلى خلوه من عامل الفعل الذي يخصّص التراكيب الفعلية أو إلى خلوه من الأدوات التي تدخل على البنية النواة؟ وكيف يمكن عدّ هذه الأدوات التي تمثل زوائد ونواسخ عوامل أصلية وإعطائها كل هذه المساحة من العناية والاهتمام بالرغم من أنها لا تمثل سوى عناصر شكلية دخيلة على البنية الأصلية؟ لعل ذلك يعود إلى غلبة التفسير الشكلي للجملة والذي انسحب حتى على البنية العاملة للجملة.

¹ - محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص53.

² - ذهب فريق من النحاة الأوائل إلى أن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء، لأنه بني عليه وذلك من منطلق تعريفهم للمبتدأ بأنه « ما جردته من عوامل الأسماء و من الأفعال والحروف وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل، وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل » (ابو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1992م، ص58).

أما رافع الخبر فهو المبتدأ لأنه مبني عليه، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء (جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص8)

وذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وهو ما عليه ابن السراج والرماني (أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين و الكوفيين، تح : جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 2002م، ص40).

وكما لا يمكن إغفال دور العاملية اللفظية في تفسير الكثير من التراكيب- خاصة التراكيب المنسوخة- فإن قصور هذه العاملية في تفسير بعض ظواهر التركيب يدفع البحث لافتراض عاملية أخرى تفسر احتفاظ المبتدأ بحالة الرفع بالرغم من خلوه من العوامل اللفظية، ولأجل ذلك اقترح الأوراعي عاملية علائقية مكّنت النظرية من الاستغناء عن عامل الابتداء (الخلو من العوامل)، وعامل الفعل، المسئولان عن تفسير حالة الرفع التركيبية والوظيفة النحوية في الآن نفسه لوجود تفسير علائقي لحالة الرفع التركيبية التي يتلقاها كل مكون في نواة الجملة، وذلك بالنظر إلى علاقة الإسناد التركيبية التي تلحق بالمكون في نواة الجملة علامة الرفع، وبالنظر إلى العلاقة الدلالية التي تربطه بالفعل وتسد إليه بناء على نوع العلاقة دور الفاعلية أو المفعولية.

ليقترب بذلك الوصف من الظاهرة، عن طريق التعامل مع المبتدأ والفاعل بنفس المعيار باعتبارهما عنصرين أصليين مكونين للبيئة النواة لا يقل أحدهما عن الآخر.

وسيتضح ذلك من خلال تفسير الجملتين (أ) و(ب)، حيث تتخذ عناصر الجملتين نفس العلاقات الدلالية والتركيبية وبالتالي نفس الوظيفة النحوية، كما يظهره الجدول (17):

أ. هلك الإنسان

ب. الإنسان هالك

جدول (17): العلاقات الدلالية والتركيبية والوظيفة النحوية التي تأخذها عناصر التركيب (أ) و(ب)

العلاقة التركيبية	العلاقة الدلالية	الوظائف النحوية
هلك الإنسان	علاقة العلية	(فق + م به)
الإنسان هالك	علاقة العلية	(صمف + صق)

لقد تبين بوضوح الاتفاق التركيبي بين التركيبين، والاتفاق الدلالي بين المسند في الجملة الأولى الذي ينتقي بمقولته الفرعية علاقة العلية باعتباره فعلا قاصرا (فق)، وهي نفس العلاقة التي ينتقيها المسند في الجملة الاسمية بالرغم من كونه ليس فعلا من الناحية الصرفية، إلا أن صفة القصور لا تقتصر على الفعل فقط، وإنما تأتلف مع عدة صيغ صرفية من بينها اسم الفاعل، فيقوم مقام الفعل ويؤدي نفس مهامه¹، فينتقي بمقولته الفرعية علاقة العلية أيضا لتأتلف بها مع الموضوع (س) المنتقى باعتبار دلالتها المعجمية، فيعوض الموضوع (س) عنصر المسند إليه (م إ) في البنية المكونية)، ويستلم الموضوع بمقتضى هذه العلاقة التي تربطه بالفعل القاصر أو بصفة القصور ووظيفة المفعول (مف) بالنسبة للفعل القاصر، وصفة وظيفة المفعول (صمف) بالنسبة لصفة القصور في البنية الوظيفية.²

بالرغم من هذا الاتفاق التركيبي والدلالي بين المسند إليه في الجملة الأولى والمسند إليه في الجملة الثانية، إلا أن كلا منهما تربطه نفس العلاقة التركيبية مع المسند، وهي (الإسناد) الذي يجلب لهما نفس الوظيفة النحوية وهي وظيفة الفاعلية، وبالتالي نفس الحالة الإعرابية (الرفع)، وبالرغم من ذلك يفترض النحاة الأوائل لكل من المسند إليه الأولى و في الجملة الثانية عاملين مختلفين وهما: (الفعل في الجملة الفعلية، والابتداء في الجملة الاسمية)، كما يظهر من الجدولين الآتيين:

¹ - ينظر، مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص 97؛ ودراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، ص 117.

² - محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ص 325، 348.

جدول (18): تحليل الجملة الاسمية والفعلية عند النحاة الأوائل

	محمد	اجتهد
	م إليه	م
	فاعل	فعل
	/	خبر
مجتهد	محمد	∅
م	م إليه	∅
صفة	؟	∅
خبر	/	∅

مادامت البنيتان تتساوان في نفس العلاقات والعناصر الإخبارية ويحسن السكوت عندهما، لماذا إذن نفترض عنصرا فارغا على يمين التركيب؟ وإلا اقتضى الأمر افتراض عنصر فارغ على يسار البنية الفعلية يحمل وظيفة الخبر بالتساوي مع البنية الاسمية، والحقيقة أن الخبر موجود في الجملة الفعلية، وهو الفعل الذي يقابله الصفة في الجملة الاسمية.

والسؤال المطروح: لماذا يعد الفعل الذي يحمل نفس دلالة الصفة عاملا بينما يتمتع أن تكون الصفة عاملا؟ وهذا ما قال به فريق من النحاة الأوائل (الكوفة)، الذين قالوا بأنهما "ترافعا، فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ، لأن كل منهما طالب الآخر و محتاج له وله صار عمدة"¹

¹ - جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2، ص8.

فإذا سلمنا بلفظية العامل فإن الأقرب إلى المنهج السليم التعامل مع البنيتين بالتساوي من الناحية الشكلية، لأنهما يحملان نفس عدد العناصر، وبالتالي القبول برفع المبتدأ للخبر ورفع الخبر للمبتدأ أي أنهما يتبادلان الرفع.

والقول بتبادل الرفع، يعني أن الخبر (الاسم/ الصفة) يجلب حالة الرفع للمبتدأ (الاسم)، كما يرفع الفعل الفاعل، أما حالة الرفع في الخبر فيجلبها المبتدأ (الاسم)، ولا مقابل لهذه الحالة لأن الفعل لا يكتسب إعراب الرفع بالفاعل.

المبتدأ	←	الخبر
زيد	→	مجتهد
الفعل	←	الفاعل
اجتهد		زيد

شكل (52): شكل التبادل بارفع في النحو العربي

لعل ما ذهب إليه الكوفيون والبصريون أنفسهم في رفع الخبر فيه خروج عن الأصول التي وضعوها واستقوها مما درج وشاع من الاستعمال، ومنها أن "الأصل في الأسماء عدم العمل".

أما الكوفيون فلم يخرجوا بما ذهبوا إليه عن المبدأ القائل بأن "الكلمتين لا تتبادلان العمل" فحسب بل لم يراعوا أيضا المبدأ القائل: "لا يتقدم المعمول على العامل"، فقد استقرأ النحاة الأوائل الشائع من الاستعمال فوجدوا أن العوامل تسبق المعمولات وتقدم المعمول على العامل خروج عن الأصل، فالأصل أن يتقدم المبتدأ على الخبر ولا يجوز التأخير إلا لمسوغات معينة، ولذلك فإن اعتبار الخبر عاملا للمبتدأ معناه أن المبتدأ معمول والخبر عامل وفي ذلك خروج عن الأصول التي وضعوها.

يبدو أن هناك تضارب في تفسير النحاة لحالات الرفع، ولهذا تعد النظرية العاملية العلائقية التي يقترحها محمد الأوراعي الأقرب إلى الوصف الصحيح لأنها تفسر حالات الرفع والنصب التركيبية تفسيراً علائقياً بديلاً عن التفسير العاملية اللفظي البعيد عن الانسجام.

فالعوامل، التي بنا عليها النحاة الأوائل النحو العربي، وتقيّد بها تشومسكي في ضبط البنية التركيبية للغات الشجرية، ما هي سوى واحدة من مجموع العوامل المتحكمة في التركيب كما رأينا مع الأوراعي، ولا تنتمي سوى إلى نوع واحد من العوامل العلائقية التي أحصاها الأوراعي، حيث تدرج ضمن صنف "العوامل اللفظية" التي تتحكم في جميع ما يعرض للقوالب من أحوال إعرابية ووظائف نحوية، ولتجاوز قصور العاملية اللفظية القديمة في نحو سيبويه والمتجدّدة في نحو تشومسكي نقترح مع الأوراعي "عاملية علائقية" تُسند من خلالها الأحوال والوظائف إلى المكونات بمقتضى العلاقات، لا بمقتضى المقولات اللفظية أو مواقعها.

ومهما يكن من أمر فإنّ الدرس اللساني المعاصر قد تجاوز الاتجاه الوصفي في دراسة النحو العربي وذلك لما لقيه المنهج الوصفي من انتقادات، ارتبط بعضها باللغة الموصوفة وارتبط بعضها الآخر بالمنهج المعتمد في الدراسة كما رأينا، ومنه ما تعلّق بطريقة اللسانيين في تلقي هذا المنهج الحديث عند النحاة العرب المعاصرين، والتي قامت على نقد النحو التقليدي الذي اتسم في مجمله بعدة عيوب لخصها الدارسون فيما يأتي:

أولاً: إنه نقد لم يكن قائماً على رؤية منهجية أو نظرية أو شاملة للفكر اللغوي العربي القديم، وإنما يتعلّق الأمر بملاحظات متفرقة تحاكي في حالات عديدة ما ورد في الفكر الغربي من نقد للنحو الغربي التقليدي.

ثانياً: إن نقد النحو العربي لم يكن نقداً موضوعياً، بقدر ما كان دفاعاً عن المنهج الوصفي ووسيلة لتبرير اللجوء إليه.

ثالثًا: وقوف الكتابة اللسانية الوصفية العربية عند حدود النقد، دون أن نتمكن من تقديم نظرية لسانية بديلة للنحو العربي القديم، أو حتى أن تبلور وتنمي الأفكار اللغوية القديمة، نحو ما هو أفضل لدراسة اللغة العربية.

رابعًا: إنه نقد "عجز عن دحض الأطروحات التقليدية" بحيث ظلت الأفكار اللغوية القديمة هي السائدة، واستمر الفكر النحوي العربي القديم مصدرا أساسيا لكثير من الكتابات الوصفية العربية التي اعتمدت بوعي أو بدون وعي تصورات القدماء ومصطلحاتهم ومفاهيمهم في أسلوب جديد.¹

3.2.2 مكانة الجانب التداولي في تفسير الجملة

انتهى التوليديون إلى أن حصر الوظائف الدلالية والوظائف النحوية التي تسند إلى عناصر التركيب ضرورة يقتضيها الوصف والتفسير، لكنهم أغفلوا نوعا من الوظائف في غاية الأهمية، وهي الوظائف التي تعكس الغرض الحقيقي من إنتاج التراكيب، وهو التواصل، أما النحاة العرب فقد ضمو هذا الجانب من اللغة في تفسير التراكيب الخاصة ضمن علم آخر يختلف من حيث الموضوع والآلة الواصفة عن النحو العربي، وهو علم البلاغة. وإن كان تمام حسان أقر بأهمية هذا الجانب في تفسير التراكيب والنصوص اللغوية، ووعده بضم علم النحو إلى علم المعاني، إلا إن الجهاز الواصف الذي اقترحه يخلو من أدوات ومصطلحات المكون التداولي، أما النحو الوظيفي فقد وقع في العديد من المزالق المنهجية في تفسير التراكيب تفسيرًا تداوليًا سيأتي الحديث عنها.

فمما لوحظ مثلا على النحو التوليدي التحويلي عدم تفسير ما يلحق التراكيب من ظواهر تداولية ك: التكرار والتقديم والتأخير.

¹ - محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم، ص 199.

وإذا أعدنا ذكر المثالين السابقين (قام زيد) و(زيد قائم) رأينا أن النحو التوليدي لا يفرق بين التركيبين، كما يظهر من الجدول (20)، مقارنة بالمكون (زيد) في اللسانيات الخيلية الذي أخذ وظيفة المبتدأ، وإن كانت هذه الوظيفة تدل على موقعه، فإن المصطلح يوحي بالوظيفة التداولية التي يشغلها عنصر المبتدأ، لأن النحاة الأوائل برروا تصدر عنصر المبتدأ، وذلك باعتباره معرفاً ومُحدّثاً عنه، وإن لم يبيّنوا وظيفة المكون (زيد) في التركيب الفعلي كما يوضحه الجدول (19).

جدول (19): تفسير التركيبين النوويين: (قام زيد - زيد قائم) في اللسانيات الخيلية.

الفاعل / المبتدأ	الحالة الإعرابية	الوظيفة النحوية	الوظيفة التداولية
الفاعل (قام زيد)	رفع ُ	فاعل	/
المبتدأ (زيد قام)	رفع ُ	؟	مبتدأ

جدول (20): تفسير التركيبين النوويين: (قام زيد - زيد قائم) في اللسانيات التوليدية.

الفاعل / المبتدأ	الحالة الإعرابية	الوظيفة النحوية	الوظيفة التداولية
الفاعل (قام زيد)	رفع ُ	فاعل	/
المبتدأ (زيد قام)	رفع ُ	فاعل	؟

إن اختلاف موقع العنصر (زيد) في الجملة لم يكن اعتبارياً وليس اختلافاً ظاهرياً فقط كما يراه التوليديون¹، ذلك لأن اختلاف موقع العنصر أحدث فرقا دلاليًا تكشف عنه العلاقات التداولية التي تربط البنية بالملابسات الخارجية، وهذا ما أغفله النحو التوليدي عندما ساوى بين الفاعلين في الجملة الاسمية والفاعل في الجملة الفعلية.

ومما وقعت فيه التوليدية أيضاً من هفوات، بالرغم من فتح نظريتها على الجانب التداولي للغة، اعتبار الفاعل واحداً وإن تكرر لفظه، كما يظهره المثال الآتي:

¹ - محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص53.

ومثال التكرار:¹

مشى هذا الولد

فعل فاعل أ فاعل أ وصف النحو التوليدي

فعل فاعل فاعل + توكيد..... وصف النحو العربي

جدول (21): تفسير تكرار الفاعل في اللسانيات الخيلية:

الوظيفة النحوية	الوظيفة التداولية
فاعل	/
المركب الاسمي (مشى هذا الولد)	توكيد

جدول (21): تفسير تكرار الفاعل في اللسانيات التوليدية التحويلية

الوظيفة النحوية	الوظيفة التداولية
فاعل	/
المركب الاسمي (مشى هذا الولد)	/

وقع الدرس التوليدي التحويلي في العديد من النقائص في تفسير دلالة الجملة العربية، ويعود ذلك- كما رأينا إلى إغفال جانب مهم من اللغة وهو الجانب التداولي، وهدف التوليدية العربية من ذلك هو وضع اللغة العربية في سياق النظريات اللسانية الكلية وتكييفها مع قوانين عالمية، إلا أن ذلك لا يسوّغ تجريد اللغة من سياقها التداولي ومن بعض سماتها التي تتسم بها. فاللغة وضعت للتواصل، وأي محاولة لتجاهل هذه الوظيفة الرئيسية عن طريق عزل اللغة عن الملابس الخارجية التي أنشأتها، هي محاولة لصنع حواجز أمام التفسير

¹- ينظر، المرجع السابق، ص57.

الصحيح للغة، لذلك فإن « معظم صعوبات التحليل الدلالي في اللغة يأتي من استحالة تأليف نصوص تجريبية مغلقة »¹

المبحث الثاني: بنية الجملة العربية ودلالاتها بين الوضع والاستعمال

لقد اهتم تشومسكي بالمتكلم لكنه أخرج من السياق العام والعلاقات المتشابكة التي تحكمه، حينما قصر اهتمامه على الجانب الذهني العصبي لدماغ المتكلم، أما المستقبل فتقتصر مهمته على إنشاء معيار المقبولية لذلك النسق²، وهذا ما يفسر مسار التوليدية في دراسة اللغة والذي يتخذ مجالا مغلقا، ينحصر في مستوى اللغة الداخلية.

والحقيقة أن المعرفة اللغوية إذا كانت مستقلة عن الإنسان مخزنة في الذهن في التوليدية التحويلية، فإنها لم تنشأ بمعزل عن الاستعمال الخارجي أيضا.

1. الكلام بين الاستعمال الداخلي والاستعمال الخارجي

إذا كانت اللغة "مرآة للفكر" كما يراها تشومسكي فإن هذا الفكر لا شك أنه ينتمي للتواصل وليس خارجا عنه، وذلك وفق المعادلة الآتية:

تواصل ← فكر ← لغة

وتتضح هذه المعادلة أكثر عندما نعود مع "ابن سينا" إلى السبب الرئيسي وراء ابتكار اللغة وهو دافع الكلام والتعبير عما في النفس للآخر الذي يشارك الإنسان في دائرة الوجود ويتفاعل معه بواسطة اللغة، وذلك مما نقله محمد الأوراعي عن ابن سينا حينما قال: «ولمّا كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المحاوراة لاضطرارها للمشاركة والمجاور، انبعثت إلى اختراع شيء يتوصّل به إلى ذلك، ولم يكن أخف من أن يكون فعلا، ولم يكن أخف من أن

¹ - أن إينو، مراهنات دراسة الدلالات اللغوية، تر: أوديت بتيت، وخليل أحمد، دار السؤال للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 1980م، ص75

² - رايص نور الدين، نظرية التواصل واللسانيات الحديثة، ص184.

يكون بالتصويت... فمالت الطبيعة إلى استعمال الصوت، ووفقت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معا ليُدلّ بها على ما في النفس من أثر»¹

لعل الحاجات البيولوجية للإنسان هي السبب المباشر الأول الذي دفع البشرية إلى إنتاج اللغة لهذا لجأ الإنسان في بداية التواصل إلى استعمال وسائل محسوسة تتوافق مع قدراته البسيطة، وهي قدرات حسية بالدرجة الأولى، ومن أجل هذا استعان بوسائل ومكونات شبيهة إلى حد بعيد بمكونات العالم الخارجي والذي شكل في البداية المصدر الوحيد للمعرفة لدى الإنسان قبل اتخاذ العقل مصدرا للحقيقة، ولذلك اشتغلت حواس الإنسان في بداية احتكاكه بالعالم الخارجي فاستلهم بما يراه من الطبيعة بواسطة حاسة العين رسوما وخطوطا وأشكالا هندسية، وسخر قدرته على التصويت لمحاكاة بعض الأصوات في الطبيعة وإنتاج بعضها من أجل التواصل والتعاون على تسخير مكونات العالم الخارجية لخدمة الإنسان ولذلك سميت هذه المرحلة من حياة الإنسان عند علماء النفس بمرحلة "الكلام قبل العقلي (preintellectual speech) والتفكير قبل اللغوي (prelinguistic thought)"² وهي مرحلة يسير فيها التفكير واللغة بشكل منفصل³، وتعد مرحلة بدائية للسلوك اللغوي قبل تطور علاقة تفكير الإنسان باستعماله للغة⁴، ولما توفرت وسائل البيئة للبشرية انتقل إلى مرحلة التفكير لتطوير وسائل الحياة، عن طريق التقليل من حجمها وعددها في حياة البشر سعيا نحو تحقيق البساطة والاقتصاد في الجهد والوقت، ولا شك أن فكر الإنسان كلما ازدادت درجة تعقيده ازدادت بساطة الوسائل التي يسخرها لنفسه من أجل تسهيل الحياة،

¹ - ابن سينا، علم النفس من كتاب الشفاء، دراسة وتقديم المستشرق البارون كارا دوغو، دار بيبليون، باريس، فرنسا، دط، 2009م، ص ص229، 230.

² - فيجوتسكي، التفكير واللغة، تر: طلعت منصور، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1976، ص148.

³ - المرجع نفسه، ص143.

⁴ - علاقة اللغة بالفكر عند الإنسان في هذه المرحلة من حياته والتي تقابلها مرحلة الطفولة لا تختلف كثيرا عما هي عليه بالنسبة للحيوانات، فالطفل « قبل هذه الفترة التحولية، يستوعب (مثل بعض الحيوانات) عددا صغيرا من الكلمات التي تمثل بالنسبة له مثيرات شرطية أو بدائل للموضوعات أو أشخاص أو أداءات أو حالات أو رغبات... » (المرجع نفسه، 143)، فالكلام في هذا المرحلة نتيجة لرغبات بيولوجية أو وجدانية بالدرجة الأولى.

ومن هنا انتقلت اللغات البشرية بمرور الزمن إلى هذا الشكل التجريدي البالغ التعقيد في الذهن لتتدخل العمليات العقلية العليا في تشكيل نظامها وهي عمليات في غاية التعقيد والسرعة، حيث أصبح اكتساب اللغة شبيه إلى حد كبير بعملية اكتساب أي صناعة مركبة، حيث تبدأ عملية الاكتساب بالمحاكاة والتكرار وتنتهي إلى عمليات ذهنية مجردة في غاية الدقة والتعقيد¹، ويحتاج تعلم أي الصناعة في البداية إلى استحضار العقل الواعي أثناء الممارسة؛ أي أثناء الاتصال المباشر بالصناعة، أما عندما تتحول الصناعة إلى عادة فإن العقل الواعي يتوقف عن مراقبة السلوك شيئاً فشيئاً لتصير عملية إنتاج اللغة أكثر بساطة من ذي قبل، بل لتحلّ محلّه عمليات عقلية أكثر تشابكاً وتعقيداً، تفوق درجة تعقيد العمليات الميكانيكية للعقل كعمل العين مثلاً، لأنها عمليات تتدخل فيها جميع مكونات النفس البشرية، هذا المجال المفتوح على عدّة مدخلات داخلية، وخارجية من المجتمع، وتتحكم فيه إلى جانب هذه العمليات الإدراكية عمليات أخرى يصعب التحكم فيها وهي العمليات النزوعية والعمليات الوجدانية.

وإذا كان علم اللسان قد أثبت الفرق بين اللغة والكلام على يد سوسير، من منطلق أن الأولى داخلية ذهنية مرتبطة بالمجتمع، بينما الثاني خارجي مرتبط بالفرد، فإن التجربة أثبتت مدى ارتباط اللغة بالكلام، فاللغة إذن بدأت كلاماً ثم صارت نظاماً مجرداً في أذهان الجماعة اللغوية لكنها تبقى متصلة بالكلام باعتباره الشكل الأول للغة قبل أن تنتقل إلى بنية الذهن، ولذلك يمكن القول أن بنية اللغة مستمدة في الأساس من بنية الكلام حتى وإن

¹ - لهذا وصف ابن خلدون اللغات بأنها ملكات شبيهة بالصناعة، تحصل هذه الملكة بالمحاكاة والتكرار، يقول: «اعلم أن اللغات ملكات كلها شبيهة بالصناعة... والملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال لأن الفعل يقع أولاً وتعود منه للذات صفة ثم تتكرر فتكون حالاً» (مقدمة ابن خلدون الفصل 46 في إن اللغة ملكة صناعية)

انفصلت عن جميع ملابساته الخارجية، فهي لا يمكن أن تنفصل عما يتركه الكلام من آثار لهذه الملابس.

وبذلك لا يمكن دراسة اللغة بمعزل عن الكلام لأن اللغة لم تتشكل في الذهن بمعزل عن الكلام بل وضعت في هذا الجهاز العضوي لتهيئة المتكلم على القيام بفعل الكلام، وبالتالي فإن اللغة هي المسئولة عن تشكيل بنية الذهن وليس العضو الذهني هو المسئول عن تشكيل اللغة كما ذهب إلى ذلك تشومسكي، وهذا ما عبّر عنه الأوراغي قائلاً: «اللغة، إذا حلّت بالعضو الذهني المهياً خُلقةً للانصياع، شكّلتها بنيتها وكونت له القدرة على فعل الكلام»¹، أي أن اللغة هي التي تتدخل في تشكيل بنية العضو الذهني بما يتوافق مع متطلبات الكلام، لا العكس، أما بنية اللغة فالمسئول عن تشكيلها ليس الذهن بل المجتمع لذلك تختلف اللغات من مجتمع لآخر، وهذا ما يثبتته واقع اللسانيات الكلية التي فشلت في تقديم نماذج تتوافق مع جميع لغات العالم.

فباللغة استمدت بنيتها في البداية (في مرحلة النشأة) من الكلام، ولما استقرت في الذهن صاغته بما يتوافق مع بنيتها المستمدة من الكلام وذلك لتهيئة الذهن على إنتاج الكلام وتحقيق الفهم والإفهام، فاللغة بدايتها كلام وهدفها وغايتها كلام، لذلك تنهياً في الذهن بما يحقق التواصل لا بما يعبر عن الفكر كما ذهب إلى ذلك تشومسكي، ولأن الكلام ينشأ لتأدية أغراض تواصلية داخل المجتمع، تستمد اللغة بشقيها التجريدي والحسي بنيتها من المجتمع.

1.1 الطبيعة النفسية للكلام الداخلي:

تستمد اللغة بنيتها من المجتمع ومن التواصل أولاً، وهذه المرحلة أغفلتها اللسانيات الكلية، لأنها تؤسس لفرضية تجعل من اللغة ظاهرة متغيرة بتغير المجتمع، وهذا ما لا يتفق مع أهداف النظرية التي سعت اللسانيات الكلية لإثباتها، أما في المرحلة الثانية من التواصل

¹ - محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص 195.

فإن اللغة تمر بالذات أولاً قبل أن تنتقل إلى مرحلة الكلام الخارجي، لذلك يقول أحد العلماء أن "الكلام يستدخل نفسياً قبل أن يستدخل فيسيولوجياً"، ذلك لأن التجربة في علم النفس أثبتت أن كلام الطفل في البداية يكون متمركزاً حول الذات أي أن أنه يكون كلاماً داخلياً قبل أن ينتقل إلى الخارج.¹، وهي المرحلة التي وقفت عندها اللسانيات الكلية طويلاً، وأنشأت جميع نظرياتها بناءً على وصف الشكل الداخلي للغة وهو ما سننظر فيه.

لقد أبرز الغزالي مراحل إنتاج اللغة قائلاً: «فإن الشيء له في الوجود أربع مراتب: الأولى حقيقته في نفسه؛ الثانية ثبوت مثال حقيقته في الذهن، وهو الذي يعبر عنه بالعلم؛ الثالثة تأليف مثاله بصوت بحروف تدل عليه، وهو العبارة الدالة على المثال الذي في النفس؛ الرابعة تأليف رقوم تدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ، وهو الكتابة»².

وإذا أعدنا ترتيب عملية إنتاج اللغة، فإن ألفاظ اللغة وتراكيبها بحمولاتها الدلالية لا تتشكل إلا بناءً على عقد اجتماعي يصادق عليه مجتمع معين لا فرداً واحداً أو مجموعة أفراد، لأن إنشاء اللغة يفترض تفاعلاً تعاونياً في صفوف جماعة معينة، فاللغة ملك للمجتمع الذي تواضع أفرادها عليها فهي قاسم مشترك لا يمثل ملكية خاصة لأي شخص أو فرد دون الآخر، ولذلك لا يمكن أن تستمد معناها إلا من الاستعمال الذي وضعت لأجله.

ويمكن أن نستعير مفهوم سوسير للقيمة الدلالية³ هنا من أجل تعميمه على جميع أنظمة اللغة، فالمجتمع هو الذي يوجد القيم، والدليل على ذلك أنه لا يمكن لقيمة واحدة أن تجد لها مكاناً مركزياً في المجتمع أو أن تستمر إن لم تجد قبولاً عاماً لها.

لذلك فإن المعاني قبل أن تتشكل داخل النفس فإنها تتكون أولاً داخل المجتمع الذي يعطيها قيمة ما تتطبع في النفس بالكيفية نفسها عند جميع أفراد اللغة الواحدة، وقد يخرج هذا

¹ - فيجوتسكي، التفكير واللغة، 147

² - أبو حامد الغزالي، المستقصى في علم الأصول، القاهرة، بولاق، 1322هـ، ص ص 65، 66

³ - آن إينو، مراهنات دراسة الدلالات اللغوية، ص ص 51، 52.

الفرد عن الاتفاق العام للجماعة اللغوية الواحدة ويستخدمها استخداما خاصا حينما ينساق لعمليات النفس النزوعية والوجدانية، وهو ما يصطلح عليه بالانحراف أو الانزياح في البلاغة القديمة والحديثة، ويحصل هذا الانحراف في الكلام إذا كان لأغراض جمالية أو لتعميق درجة تأثيره في نفوس المتلقين أو بغرض المراوغة وتضليل المستمع عن المعنى المقصود.

ولهذا فإن المعنى في الذهن متغير وليس واحدا كما ذهب إلى ذلك التوليديون والوظيفيون، لأن المعنى لا ينشأ في الذهن كما افترضوا وإنما ينشأ في النفس، أما المعنى الموجود في الذهن فليس سوى ظلا للمعنى الحقيقي الموجود في النفس (ثبوت مثال حقيقته في الذهن)، ولذلك لا يمكن تصوّر بنية دلالية واحدة أو كلية، لأن المعاني تتغير مادامت خاضعة للنفس البشرية، أما العبارة فتأتي على منوال المعاني التي في النفس، ولذلك لا يمكن أن القول باتفاق اللغات في نفس البنى الشكلية، وإن اشتركت في بعض المبادئ اللغوية العامة، إلا أنها تبقى محتفظة بالخصائص البنيوية التي تعكس فكر مجتمع بعينه، فالمجتمع الذي تجمعته عدّة عناصر مشتركة (بيئة واحدة - عادات - تقاليد - دين - معتقدات...) تتكون له رؤية مشتركة وهذه الرؤية تتوزع بالتساوي على أفراد هذا المجتمع لتستقر في (النفس)، والتي يمكن أن نصطلح عليها "بالنفس المشتركة" استثناسا بما جاء في القرآن الكريم، الذي عبّر عن الأنفس بالنفس الواحدة في عدّ مواضع، منها قوله تعالى: ﴿ولا تخرجون أنفسكم من دياركم﴾¹، فدلّت اللفظة على عدة معاني من بينها الدلالة على النفس الواحدة كما جاء في البحر المحيط ﴿أي إخوانكم لأنكم كنفس واحدة﴾²، وقد تكرر هذا الاستعمال بنفس المعنى في قوله تعالى: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾³

وقريبا من هذا الاستعمال للفظ "النفس" استخدم سيقموند فرويد مصطلح (اللاشعور الجمعي)، وبما أن هناك نفس مشتركة فإن العبارة لا تأتي على المثال الذي يأتي في الذهن،

¹ - سورة البقرة، آية: 84.

² - أبو حيان التوحيدي، البحر المحيط، ص 457.

³ - سورة البقرة الآية: 85.

بل على المثال الذي في النفس المشتركة، هذا المثال الذي يختلف من مجتمع لآخر وبناء عليه تختلف البنيات الدالة وتكتسب خصوصيتها.

ولهذا لا يمكن أن تتحدّد دلالة الكلمات إلا بالنظر إليها داخل مجتمع ما وذلك بالقياس إلى درجة استعمالها من قبل الجماعة اللغوية لهذا يقول مايبه: «إن معنى كلمة ما لا يمكن تحديده إلا بفضل معدّل الاستعمالات اللغوية من ناحية، والأفراد والفئات في مجتمع واحد من ناحية أخرى»¹

إذا كانت البنية الداخلية للغة تستمد من المجتمع - كما رأينا - فإن الكلام الخارجي يستمد بنيته من المعنى الذي ينشأ في الذهن، فهناك تشابه كبير بين طريقة توارد المعاني في النفس وهو ما عرف "بالكلام الداخلي" وطريقة توارد الكلمات في النطق أو ما أطلقوا عليه "كلاما خارجيا"، « لدرجة أن كثيرا من علماء النفس، ومن بينهم واطسون، يوحّدونه [أي الكلام الداخلي] بالتفكير - فيعتبرون الكلام الداخلي على أنه كلام لا صوتي، مكفوف inhibited, suondless»²، وقد سبقهم إلى هذه الفكرة العالم اللغوي العربي "عبد القاهر الجرجاني"، الذي أشار إلى أن الكلمات في اللفظ تترتب وفق ورودها في النفس، وقد سبق الحديث عن ذلك في الفصل الأول.

قضية المعاني النفسية أو الكلام الداخلي وعلاقتها بالبيئة الخارجية للغة هي قضية لا يمكن معالجتها بأي حال من الأحوال بمعزل عن قضية اللغة وعلاقتها بالفكر، لأنها مشكلة تتعلق في الأساس بالتفكير واللغة.

وإن كنا نستبعد لمناقشة هذه القضية ذلك الفهم السطحي للكلام الداخلي على أنه مجرد ذاكرة لفظية أو مثال لسرد صامت لشعر محفوظ عن ظهر قلب³، بحيث لا يختلف الكلام

¹ - جورج مونان، مفاتيح الألسنية، ص ص124، 125.

² - فيجوتسكي، التفكير واللغة، 145.

³ - المرجع نفسه، ص 267.

الداخلي عن الكلام الخارجي سوى في الطابع الفيزيائي الذي يتخذه الكلام الصوتي في مقابل الطابع النفسي الذي يأخذه الكلام الداخلي، وإن كنا نستبعد هذا الفهم البسيط لمفهوم الكلام الداخلي للغة فإننا وفي الآن نفسه نستبعد تلك المفاهيم المعقدة للكلام الداخلي مما اقترحه تشومسكي، فخرج بذلك عن الموضوع الأساس للدرس اللغوي نحو مجال آخر من الدراسة بحثاً عن كيفية عمل ميكانيزمات العقل لا اللغة.

لنذهب مع جولد شتين إلى أن الكلام الداخلي يتخذ شكل النشاط الذهني الوجداني طالما أنه يتضمن دوافع الكلام والتفكير الذي يعبر عنه في كلمات¹، بالرغم من إصرار جولد شتين على أن ذلك النشاط الذهني الوجداني هو نشاط إرادي مع أن بعض العمليات العقلية قد تتفقت أحيانا من رقابة العقل الواعي، والدليل خروج بعض العبارات التي لا يريد المتكلم البوح بها عن سلطته، أما الوجدان فهو أحد مكونات النفس التي سبق وأن تحدثنا عنها.

كثيرا ما يأتي الملفوظ تبعا للمعنى الذي ورد في الذهن في كثير من المواقف والسياقات اليومية للإنسان، فقد يستغني المتكلم عن المسند أو المسند إليه وقد يستغني عنهما معا، والأمثلة على ذلك كثيرة، فقد تجيب على من سأل: من جاء؟، فتقول: أحمد Ø. دون ذكر المسند، لأنه حاضر في السياق، وقد ينتظر الطلبة الأستاذ أمام نافذة الفصل، فيرى أحدهم سيارته، فيقول: جاء Ø. دون ذكر للمسند إليه، وقد يستغني المتكلم عن المسند والمسند إليه معا، ويجيب على من سأل: هل جاء زيد؟ قائلا: نعم Ø + Ø. دون أن يضطر إلى ذكر المسند والمسند إليه.

فهذه التراكيب مطردة في اللغات البشرية لأن « الناس الذين يعيشون في اتصال نفس وطيء [حسب تولتوي] يكون الاتصال بينهم عن طريق الكلام المختزل، ويمثل ذلك القاعدة لا الاستثناء.»²

¹ - المرجع السابق، ص. 268.

² - المرجع نفسه، ص. 282.

لذلك نميل إلى اختزال الكلمات أثناء الاتصال الوثيق حتى وصف هذا النوع من التواصل بأنه اتصال بلا كلمات (wordless communication)¹، لأن «الناس خلال الاتصال الوثيق يفتنون إلى المعاني المعقدة بين بعضهم البعض بواسطة الاتصال "المختزل والواضح" بأقل الكلمات.»²

وهذا ما جعل البعض يرى أن الجانب السيكولوجي للكلام الداخلي مختزل في عنصر المسند إليه فقط³، حيث يختزل الكلام الداخلي الأصوات والنحو ولا يحتفظ سوى بمدلولات الألفاظ، والتي تختزل في الغالب إلى معنى واحد، اصطلاح عليه "باولهان" Paulhan بمغزى الكلمة، ويقصد بها مجموع الأحداث النفسية التي تتبدى في وعينا بواسطة الكلمة⁴، وهي التي تظهر في الكلام في الحالات التي يكون فيها التواصل وطيدا وفي غيرها من الحالات التي يكون فيها السياق واضحا، ولذلك فإنه عندما يكون السياق واضحا «يصير من الممكن تناقل كل الأفكار والمشاعر وحتى سلسلة كاملة من التعقل بواسطة كلمة واحدة»⁵

لهذا يمكن القول أن أقل ما تتكون منه الجملة هو م أو م إ، لأن النفس بطبعها شديدة التلاحم مع ملابسات الحال وليست منفصلة عنها، لذلك تميل إلى اختزال المواقف والتجارب وتحتفظ بمغزها العام لأنها شديدة التلاحم بما تحمله الذاكرة (تجارب الماضي)، وبما يحمله الخيال (تصور المستقبل) من تفاصيل في التواصل مع الذات، أما أثناء التواصل مع الآخر فهي تحتفظ أيضا بالمغزى العام لمواقف وتجارب اللحظة، لأنها شديدة التلاحم بالملابسات الخارجية فتختزل جميع التفاصيل مستندة على معطيات التجربة (قرائن الحال) ومعطيات اللغة التي يستخدمها الطرف الآخر لملى فراغات التراكيب والاستغناء عن التكرار أثناء

¹ - المرجع نفسه، ص 288.

² - المرجع نفسه، ص 284.

³ - المرجع نفسه، ص 288.

⁴ - المرجع نفسه، ص 289.

⁵ - المرجع نفسه، ص 287.

العملية التواصلية، لذلك لا يأتي في النفس سوى المعاني التي تكفيها للتعبير عن إدراك ما أو غاية وجدانية أو نزوعية.

فالبنية العميقة للجملة لا تأخذ شكل وحدات معجمية يأتلف بعضها مع بعض، وإنما هي كتلة دلالية تربط بين مغزى الكلمات التي تبقى ثابتة في الذهن على النحو الذي انطبعت عليه في نفس المتكلم الواحد، مما يفسح المجال لتغيير الكلمات نحو الأفضل، أما البنية الفيزيائية للجملة فتأتي طوعا لهذا المغزى العام الذي تشكل في الذهن وقد تخالفه تبعا لقصد المتكلم فنقلت بذلك البنية التركيبية من الشكل الحقيقي الذي تأخذه المعاني في النفس ليتم تأليفها بما يتناسب مع القصد أو ما أراد المتكلم إيصاله عن طريق "الاختيار".

ولذلك فإن البنية الداخلية للجملة لا تأخذ شكلا واحدا عند جميع المتكلمين كما ذهب إلى ذلك التوليديون والوظيفيون، لأن المعاني كما تختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لغوي لآخر يختلف أيضا الشكل الذي تأخذه هذه المعاني في النفس من حيث الترتيب وعدد العناصر ومن حيث البناء للمعلوم أو المجهول.

أما البنية اللفظية للجملة فهي تعكس ما يأتي في النفس من معاني وتأتي على منوالها، فتظهر الجملة في أقل ما تتكون منه من لفظة واحدة أثناء التواصل الوطيد مع الآخر، أو في حالة التعبير عن تجربة حاضرة يعيشها طرفا الخطاب، ولهذا يختزل المتكلمون الخطاب ويكتفون باستخدام ما اصطلح عليه عبد الرحمن الحاج صالح "بالألفاظ المفردة" وهو **العنصر الذي يمكن أن ينفرد في الكلام ويحقق فائدة تامة بالرغم من حذف المتكلمين لأحد طرفي الإسناد كما رأينا من الأمثلة السابقة.**

2.1 بنية الكلام في الاستعمال:

والحقيقة أن عبد الرحمن الحاج صالح تجاوز ما توقف عنده البنيويون من وصف شكلي لبنية الجملة في تحليلهم الذي يقوم على تجزئة الجملة إلى أصغر وحدات مكونة والاكتفاء بتحديد خصائصها المميزة؛ وهو وصف يقوم على أساس اللفظ فقط، بينما نبه عبد

الرحمن الحاج صالح إلى دور الاستعمال الذي بنا على أساسه علماء اللغة الأوائل تحليلهم للتراكيب العربية، حينما استحضروا دور المتكلم في التركيب، ونبهوا إلى أقل ما ينطق به مما يمثل وحدة إفادية يحسن السكوت عندها، لما تتميز به من صفة "الانفصال والابتداء" ولما وجدوا أن أقل ما ينطق به مما يفصل ويبتدأ في الكلام هو "الاسم المفرد" أو "اللفظ المفرد" كما أطلق عليه الرضي¹، انطلق الباحثون العرب من اللفظة المفردة في التحليل، وهو التحليل الأفضل للكلام، كما يرى عبد الرحمن الحاج صالح، لأن «الانفصال والابتداء يمكن الباحث من استكشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام وبهذا ينطلق الباحث من اللفظ أولاً ولا يحتاج أن يفترض أي افتراض كما يفعله التوليديون وغيرهم عندما ينطلقون من الجملة قبل تحديدها»²

فالاسم المفرد الذي يفصل ويبتدئ في الكلام هو أفضل ما ينطلق منه في التحليل لأنه يمثل أقل ما يتكلم به مما يحقق معنى وفائدة تامة، فاللفظة المفردة كما يقول عبد الرحمن الحاج صالح: «تحتل مكانا يتقاطع فيه اللفظ مع المعنى أو البنية بالإفادة»³

اختزال المعاني والاحتفاظ بمغزاها العام هو من خصائص اللفظ المفرد دون غيره من مستويات اللغة، فالكلام مستوى لا يمكن أن يستغني عن علاقة الإسناد، ومع ذلك فإن أقل مستوى يمكن أن يصل إليه الاختزال مع تحقق الفائدة هو "كلمة مفردة"، يقول الرضي: «الكلمة لفظ مفرد موضوع»⁴، ولا شك أن ذلك يعود إلى ما تتميز به اللفظة المفردة من قدرة على الاحتفاظ بعلاقة الإسناد دون غيرها من المركبات، فالكلمة المفردة لا يمكن أن تُعتمد وحدة تحليل إلا عندما تنتقل إلى مستوى اللفظة وهي الوحدة التي تقبل دخول الزوائد عليها يمينا ويسارا، وقد سميت هذه القابلية عند النحاة الأوائل "بالتمكن"، فالكلمات التي تمثل

¹ - محمد بن حسن الإستراباذي الرضي، شرح الرضي لكافية ابن حاجب، ص 5.

² - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2012م، ج 1، ص 219.

³ - المرجع نفسه، ص ن.

⁴ - محمد بن حسن الإستراباذي الرضي، شرح الرضي لكافية ابن حاجب، ص 7.

منطلقا للتحليل هي الكلمات القابلة للتخصيص بما يدخل عليها من لوازم، بينما تخرج بقية أنواع الكلمات عن حدود اللفظ لعدم تمكنها، وبالتالي لا تصلح منطلقا للتحليل وهو -حسب النحاة الأوائل- ما يمثل مستوى الكلمات المبنية.

وتمثل اللفظة منطلق التحليل لأنها تتشكل من أقل ما يُمكن تحدث به من الوحدات المخصصة باللوازم التي تلحقها يمينا ويسارا، وبالرغم من ذلك تحتفظ بقدرتها على اختزال كل تلك المعاني الجزئية للزوائد في معنى واحد كلي، أطلق عليه الرضي مصطلح " المعنى المفرد " وهو الذي يدل عليه اللفظ المفرد، لا بجزئه بل بكله، ويتضح ذلك من تعريفه للمعنى المفرد بقوله: «المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه، سواء كان لذلك المعنى جزء نحو ضَرَبَ الدَّالَ على المصدر والزمان، أو لا جزء له، كمعنى نَصَرَ وضَرَبَ»¹

فالمعنى المفرد لا يحصل من جزء اللفظ، وإنما من مجموع أجزاء اللفظ المفرد ككل، فالكلمتان: "عبد الله" لا يمكن أن تمثلتا معا لفظا مفردا ولا يمكن أن تحملا معنى مفردا ما لم تكونا علمين²، فإذا دلت الكلمتان عبد الله على علم أمكن إدراجهما ضمن الألفاظ المفردة الدالة على معنى المفرد؛ وذلك لما تحيل عليه من معنى باعتبار الكلمتين معا تعبران عن معنى واحد وهو علم من الأعلام أو شخص واحد، لأنهما تتصرفان كالكلمة الواحدة يدل جزؤها على معناها الكلي.

أما إذا لم تدل الكلمتان على علمين فلا يمكن اعتبارهما معا لفظة مفردة بل هما لفظ مركب لأنهما يدلان على معنى مركب، «يدل جزء لفظه على جزئه... لأن اللفظ المفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه»³

¹ - المرجع السابق، ص5.

² - ينظر، المرجع نفسه، ص5.

³ - المرجع نفسه، ص5.

وعلى هذا الأساس تخرج الألفاظ المركبة على مستوى الألفاظ المفردة لأن أجزاءها تتصرف بشكل مستقل من حيث الدلالة على المعنى، بحيث يدل كل جزء منها على معناه ولا يدل على معنى الكل فيتصرف الجزءان ككلمتين منفردتين لا ككلمة واحدة، كما يقول الرضي مدعما وصفه بأمثلة: «إن قيل: إن في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الأفعال المضارعة (جُزْأِي) لفظ كل واحدٍ منها يدلُّ على جزء معناه، إذ الواو تدل على الجمعية، والألف على التثنية، والياء على النسبة، وحروف المضارعة على معنى في المضارع... فيجب أن يكون (لفظُ) كل واحد منها مركبا، وكذا المعنى، فلا يكون كلمة، بل كلمتين. فالجواب: أن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج (ككلمة) واحدة فأعرب المركب إعراب الكلمة، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة...»¹

وإن اشترط الرضي في اللفظ المفرد أن يدل على معنى مفرد، وأخرج بذلك اللفظ المفرد الدال على معنى مركب، فإن هناك ألفاظ مفردة تدل على معنى مفرد وتحقق الفائدة لوحدها إلا أنه استبعدها من دائرة الألفاظ، «لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون»² مثل الألفاظ الانفعالية كأح الدالة على السعال.

ولعل هذا ما يدفعنا للتساؤل عن سبب إخراج هذا النوع من الألفاظ بالرغم من دلالتها على معنى مفرد؟

لقد علل الرضي لذلك باستحضار شرط "الوضع" باعتباره خاصية من خصائص الألفاظ المفردة، في مقابل الطبع، بقوله: «وضع عن لفظ دالّ على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كأح الدالّ على السعال ونحو ذلك، وعن المحرّف، و(عن)المهمل، لأنه دال أيضا

¹ - المرجع السابق، ص 9

² - المرجع نفسه، ص6

على معنى كحياة المتكلم (به)، ولكن عقلا لا وضعا»¹، وبذلك يشترط الرضي أن تدل هذه الألفاظ المفردة على معاني مفردة بالوضع، ويستبعد الألفاظ التي تدل على المعنى المفرد بالطبع.

لعل التحديد الذي وضعه الرضي للمفردة من قابلية التمكن يُخرج هذه الاستعمالات التي تعود للطبع عن حد اللفظة، فالألفاظ الدالة على معنى بالطبع، لا تتصرف كغيرها من الألفاظ المفردة من قبول دخول اللوازم عليها يمينا ويسارا، لأنها ألفاظ وليدة الانفعال، لا يحكمها أي قانون تألوفي سوى عفوية الطبع.

تبين إذن منطلق التحليل عند علماء اللغة الأوائل وهو "اللفظة المفردة"، واتضح سبب اختيار هذه الوحدة منطلقا للوصف والتحليل، وهي أسباب يغلب عليها التعليل الشكلي (اللفظي)؛ فالحاج صالح لم يقدّم بتحديد هذه الألفاظ نحويا، واكتفى بتحديد الصيغة الصرفية لهذه المفردة الذي قد يأتي "اسما" أو "فعلا" يتحدد باللوازم اللفظية التي تلحق بالمواضع المرتبة يمينا ويسارا يقول الحاج صالح: «فبهذه الزيادات المتتابعة يتحدد موضع كل عنصر طارئ وما يؤديه فيه، ومجموع هذه المواضع المرتبة تكوّن حدّ الاسم اللفظي (أي الصوري) لا كمفردة بل كمجموعة «تدخل عليه لوازمها وتخرج»، وقد اصطالحنا على تسميتها لفظة «اللفظة» على ما هو فوق الكلمة وتحت الكلام مباشرة»²،

أما الحديث عن الدلالة فهو حديث لا يتجاوز الدلالة الصرفية للفظة، فقد ركز الرضي على المعنى الكلي الذي يتحصل عليه من مجموع أجزاء اللفظة التي تحتوي على كلمة وما يمكن أن يلحقها من لوازم صرفية، على النحو الآتي: اللفظة = كلمة/ كلمتين + لوازم صرفية.

¹ - المرجع السابق، ص 6.

² - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 2، ص 40

وهذه التعليقات لا ترقى لتبوأ اللفظة- بمفهومها عند الرضي والحاج صالح- مكانة أساسية في الدراسة، وتجعل منها منطلقاً للتليل، لأنها تعليقات تركّز على الجانب الشكلي للكلمة، ولهذا أضاف الحاج صالح شرط الإفادة في الوحدة التي تمثل منطلق البحث؛ فهي وحدة إفادية إلى جانب تحقق خاصية الانفصال والابتداء فيها، يقول الحاج صالح: «ولا بد من الملاحظة أن هذا المنطلق هو في نفس الوقت وحدة لفظية (Unité Sémiologique) لا يحددها إلا ما يرجع فقط إلى اللفظ وهو الانفصال والابتداء ووحدة إفادية (Unité Communicationnelle) لأنها يمكن أن تكون جملة مفيدة (فقد اكتشف في الكلام الحقيقي). وعلى هذا فهي تحتل مكانا يتقاطع فيه اللفظ مع المعنى أو البنية بالإفادة»¹

فالحديث عن اللفظة باعتبارها وحدة ينطلق منها في التليل هو حديث عن بنية لفظية إفادية، لأن اللفظ يختلف عن القول من حيث شرط وجوب تحقق الإفادة، إذ يشترط تحقق الفائدة في القول بينما لا يشترط ذلك في اللفظ والكلام، كما يقول الرضي: «فالقول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة بمعنى ... لكن القول اشتهر في المفيد، بخلاف اللفظ والكلام.»²

وإن تمت الإشارة إلى الفائدة التي تحققها اللفظة بالرغم من استقلالها بنفسها في الكلام إلا أنه لم يعلل لسبب تحقق هذه الفائدة واكتفى بالتمييز بين اللفظ المفرد والمركب، والمعنى المفرد والمركب، مستبعداً الألفاظ الموضوعية بالطبع، حيث ركز كثيراً على شرط الأفراد للفظ، من حيث شكل اللفظة التي لا تتجاوز كلمتين تتصرفان كالكلمة الواحدة، ومن حيث الدلالة التي لا تتجاوز معنى مفرداً تحققه اللفظة المفردة، دون التعليق للفائدة التي تحققها اللفظة بالرغم من انفرادها في الكلام.

¹ - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص219

² - محمد بن حسن الإسترابادي الرضي، شرح الرضي لكافية ابن حاجب، ص4.

وهذا مما لا يفيد التحليل في شيء إلا من جانب تسليط الضوء على منطلق النحاة الأوائل في التحليل وهو " اللفظة" في مقابل " الجملة" عند البنيويين، وهو تحليل يخرج قليلا عن التحليل الشكلي حين يربط البنية بما تؤديه من فائدة في الاستعمال، لكنه لا يخرج عن النظرة الشكلية التجزيئية للغة، لأنه غفل عن العلاقات الإسنادية والدلالية والتداولية التي تخصص اللفظة المفردة وتجعلها مستقلة بنفسها ومحقة للفائدة بالرغم من عدم تحقق الوحدات التي ترتبط بها في البنية التركيبية على المستوى اللفظي، لأن اللفظة وإن استقلت بنفسها وخرجت عن التركيب لفظا فإنها تبقى متصلة تركيبيا ودلاليا وتداوليا بالمسند أو المسند إليه أو بالعلاقة الإسنادية لأنها ما زالت في الحقيقة محتفظة بالإسناد في نفسها وإن غاب طرفا الإسناد، وهو ما يحقق لها الفائدة التي يحسن السكوت عندها، لأن اللفظة المفردة (الاسم المفرد أو الفعل)، وإن دلت مع لوازمها على معنى مفرد كلي، فإن هذا المعنى يبقى جزئيا لا تتم به الفائدة إلا بربطه بما يتعلق به من معنى في الإسناد.

لفظة (عبد الله) توحى بمفردها على معنى مفرد لكنها لا تحقق فائدة تامة للمتلقي، لأنها تحمل معنى جزئيا لا يكتمل إلا بوضعها في سياقها الكلي، الذي يتكفل بملاً المواضع الفارغة على يمين أو يسار اللفظة، ويعني ذلك أن البنية التركيبية قد تستغني عن بعض العناصر الأساسية في التركيب، وعلى رأسها المسند والمسند إليه، ولكنها لا تستغني أبدا عن العلاقات الإسنادية والدلالية والتداولية، التي تربط اللفظة بما يلازمها من عناصر لا تكتمل الفائدة إلا بها.

حيث لا تحقق لفظة (عبد الله) فائدة تامة إلا بربطها بالسياق الذي استعملت فيه، ففي سياق تكريم المتفوقين في كلية الطب، يقال: عبدُ الله. لمن سأل: من تفوق؟

بحيث لا تستقل لفظة (عبد الله) بنفسها في الكلام على هذا الشكل: [عبد الله]، وإنما تبقى محتفظة بالمواضع الأصلية للعناصر التركيبية التي ترتبط بها، وذلك على النحو الآتي:

∅ عبد الله.

حيث تحتفظ اللفظة بإمكانية توسعها يمينا؛ فتكون الجملة: فعلية، وذلك على النحو الآتي:

Ø عبد الله

تفوق عبد الله

وإن اختفت العناصر اللفظية الدالة من التركيب، فإن البنية التجريدية للتركيب تبقى محتفظة بالمواضع الأصلية للعناصر، وذلك بفضل ما تحتفظ به اللفظة المفردة من علاقات إسنادية ودلالية وتداولية، لا تغيب على ذهن المتخاطبين.

لفظة (عبد الله) وإن جاءت في الكلام مستقلة، إلا أن فهم المتلقي لها، واكتفاؤه بها المتكلم بها في الكلام لما حققته من فائدة يرجع لما احتفظت به هذه اللفظة من علاقة إسنادية وعلاقة دلالية، وذلك باعتبارها (مسندا إليه) لمسند محذوف دل عليه السياق، وباعتبارها (فاعلا) لفعل محذوف.

وهي العلاقات التي غفل عنها الحاج صالح في تحديد مفهوم اللفظ، حين اكتفى بالتحديد الصرفي للفظ، كما تبين لنا، وذلك من حيث تمكناها، واكتفى لتفسير خروج بعض الوحدات المستقلة بنفسها والمحقة لفائدة بخروجها عن "الوضع"، وهو معيار لا يخرج عن التحديد الشكلي للفظ، لأن الألفاظ التي تخرج عن حدود الوضع - باستثناء الكلمات المبنية - هي ألفاظ تخرج عن القوانين التي تحكم جميع ألفاظ اللغة الواحدة أيضا، وبالتالي لا تتصرف كغيرها من الكلمات من حيث قبولها للوازم.

فتفسير النحاة الأوائل للفظ يركز على الجانب المفرد لها، بينما تحيل الملاحظة إلى سبب رئيسي وراء استبعاد هذا النوع من الألفاظ الموضوعية بالطبع، وهو قابلية الألفاظ الدالة على معنى بالوضع الدخول في مستوى أعلى منها وهو مستوى التركيب أو الكلام، بينما تستقل الألفاظ الانفعالية أو المطبوعة بنفسها، ولا تقبل دخول أي لوازم عليها سواء على مستوى اللفظ المفرد أو على مستوى الكلام.

حيث لا يمكن أن يشكل الحرفان "أح" مثلا حدا ينطلق منه في تحليل التراكيب، ذلك لأن هذا النوع من الألفاظ وإن كان يدل على معنى مفرد، ويحقق فائدة تامة، إلا أنه غير قابل للتوسع يمينا وشمالا بشكل يسمح باتخاذ منطلقا للوصف والتحليل، فهي ألفاظ شديدة الارتباط بالانفعالات النفسية، تخرج عن العلاقات التركيبية التي تحكم أقل بنية تركيبية للجملة بشكل عام والجملة العربية بشكل خاص وهي البنية الإسنادية.

وبذلك تخرج هذه الألفاظ عن العلم الذي يتخذ من التراكيب موضوعا له، وهو ما حرص العلماء الأوائل والمحدثين على دراسته واتخذوه موضوعا أساسيا لعلم اللغة النحوي والبلاغي.

وهذا ما يجعلنا نقول أن خصائص التركيب في الاستعمال وإن اختلفت في كثير من الجوانب عن خصائص التركيب الوضعي، إلا أنها تبقى محتفظة بالحد الأدنى من قوانين الوضع التي تحقق الإفهام، فقد يختزل المتكلم تركيبا طويلا في لفظة واحدة إلا أن اللفظة تبقى محتفظة بعلاقاتها التركيبية والدلالية والتداولية، كما سيأتي توضيحه في موضعه، وإن لم تظهر على مستوى السطح لكن يبقى يستدل عليها إما بقرائن لفظية كالإعراب أو بقرائن الحال، كما سبق التوضيح، بخلاف اللفظة التي تنتمي للطبع، والتي تنفلت كثيرا من قوانين الوضع إلى أن تصبح غير مفهومة أحيانا عند أصحاب اللغة الواحدة، ولعل ذلك يعود إلى شدة ارتباطها بالنفس، وذلك ما يحصل خاصة عند التواصل مع الذات أين تتلاشى جميع الحدود والقوانين والقيود أثناء ممارسة فعل الكلام، الذي يكون أقرب إلى العفوية في هذا المستوى من الحديث الذي يحكمه الجزء الانفعالي من النفس خاصة، والذي تصدر منه ألفاظ لا تحمل أي معنى متواضع عليه سوى ما تدل عليه الحالة الانفعالية التي تنتج ألفاظا وليدة اللحظة لا تحكم سلسلتها الخطية أية قوانين وضعية وإنما تحكمها العفوية والانفعال، كما رأينا مع مثال الرضي، فقد تصل النفس إلى استخدام ألفاظ غير مفهومة لحظة الانفعال، ولحظة الحديث مع الذات، مادام الحديث موجها إليها ومفهوما بالنسبة لها، إلا أن هذه

الألفاظ كثيرا ما تنفلت من المستوى العميق وتظهر على مستوى البنية السطحية فلا تؤدي أي معنى مفهوم، لذلك وصف الرضي هذا النوع من الألفاظ بـ"المهمل" أو "الهديانات"، وضرب مثلا لها بلفظة (لِعَم) التي لا تدل على أي معنى¹، وعرف المهملات بقوله: «وأما إطلاقه على المهمل فكقولك: تكلم فلان بكلام لا معنى له»²

وكل هذا مما يخرج عن حدود اللفظ الذي يشكل منطلق التحليل والذي يحتفظ بالحد الأدنى من قوانين الوضع مما يحقق الإفهام للمتلقي.

لا شك أن الفائدة لا تحصل أحيانا بالألفاظ وليدة الطبع لأنها لا تراعي فهم المتلقي ولذلك تخرج عن حدود الوضع لأنها لا تستحضر القصد، فيخرج الكلام غير مفهوم بالنسبة للمتلقي. ولذلك تستبعد الألفاظ غير الخاضعة للقصد من الدراسة التحليلية للتراكيب لأنها لا تحقق الفهم وتخرج تماما عن قوانين الوضع.

فالفظة المفردة إذن هي أقل ما يتحدث به في الكلام مما يحقق فائدة، وهي أقل ما تتكون منه البنية العميقة "المقصودة" في النفس والتي تظهر أيضا على مستوى البنية السطحية كأقل وحدة تواصل تحقق فائدة يحسن السكوت عندها.

وإن كانت اللفظة وحدة تتحقق بالقصد، سواء على مستوى النفس أو اللفظ، فإن هذا القصد مرتبط بما يحقق فائدة للمتلقي، والنفس-بناء على ما سبق- تحتفظ بأقل قدر من الوحدات التي تحقق فائدة بينما تستغني عن الأخرى لدلالة السياق عليها، لكنها لا تستغني عن العلاقات التي تربطها بها.

وكل ما يجب أن نعرفه الآن إلى جانب العلاقات الدلالية والتركيبية التي يبقى اللفظ المفرد محتفظا بها، هو دور العلاقات التداولية في التركيب، وهي العلاقات التي تفسر استقلال الألفاظ بنفسها وتحقيقها للفائدة بالرغم من غياب الألفاظ التي ترتبط بها دلاليا

¹ - محمد بن حسن الإستراباذي الرضي، شرح الرضي لكافية ابن حاجب، ص6.

² - المرجع نفسه، ص4.

وإسناديا. وستتضح أهمية تحديد العلاقات التداولية لهذا اللفظ المفرد لاحقا، في مبحث الرتبة، لأنها إلى جانب تحكمها في عدد ألفاظ البنية العميقة التي تنشأ في النفس وتظهر على مستوى السطح، تتحكم أيضا في الموقع الذي تتخذه هذه الألفاظ في البنية العميقة وكذلك البنية السطحية.

إذا علمنا- مما سبق- أن التراكيب اللغوية على مستوى الذهن تأخذ شكل معاني تختزل في النفس إلى معنى واحد، أو معنى كلي يعبر بشكل مباشر عن مغزى الفكرة التي يريد المتكلم التعبير عنها، فلا شك أن المغزى الدلالي للتركيب في النفس لا يمكن أن يحمل تكرارا للمعلومات المشتركة بين المتكلم والمخاطب، وهي المعلومات التي تدل عليها عناصر التجربة الموجودة في الخارج والتي يعيشها المتكلم والمخاطب معا، أو الخبرات المشتركة التي يخترنها كل منهما في الذاكرة أو الإدراك والتي تغني المتكلم عن تكرار أو إعادة ورود هذه العناصر في النفس، وهذه المعلومات المشتركة ليس شرطا أن تكون عنصرا اسميا باعتباره محورا للحديث، فقد تكون المعلومة المشتركة تركيبيا اسميا، كما يمكن أن تكون تركيبيا فعليا، كأن ينتظر المتكلم والمخاطب قدوم شخص دون أن يعرفا هويته، وعندما يسأل: من جاء؟ يقال: سمراء.

فيكون المجيء معلومة مشتركة بين المتكلم والمخاطب لأنها على علم بمجيء أحدهم لكنهما يجهلان هوية من سيأتي فتكون (سمراء) هي المعلومة الجديدة.

وبدل إعادة تكرار كلمة "حافلة" عند رؤية المتكلم لها في موقف الحافلات وفي سياق انتظار حافلة معينة، يعبر المتكلم عن الخبر بقوله: جاءت. بدل: جاءت حافلة الجزائر العاصمة. فيستغني المتكلم بالمعلومة الجديدة عن ذكر معلومة يشترك فيها الجميع.

وذلك يعكس ما يأتي في نفسه من مغزى عام للموقف، الذي تطلب اختزال جميع عناصر التركيب في عنصر واحد، وهو فعل المجيء، لأنه المعلومة الجديدة التي ينتظرها كل من المتكلم والمخاطب، ولذلك دلت لفظة (جاءت) لوحدها على جميع المعاني المقصودة

وحققت فائدة تامة. دون حاجة لتكرار العناصر الأخرى من التركيب لأنها حاضرة في التجربة (الحافلة) وماثلة في مستوى إدراكهم (حافلة الجزائر المنتظرة).

لذلك فإن أول ما ورد في النفس هو فعل المجيء (جاءت)، والذي ورد كما هو على مستوى البنية السطحية، وذلك لما توفر في الموقف الخارجي من معطيات معلومة، المتكلم على معرفة بها، لأن الكلام الداخلي مع النفس نادرا ما يقدم للمتكلم نفسه معلومات جديدة إلا في حالات التفكير العليا كالاستنتاج؛ الذي ينتقل من مقدمات معلومة إلى نتائج جديدة كان المتكلم نفسه يجهلها، أما بقية الكلام الداخلي العادي فهو يحمل معلومات قديمة، أما معطياته الجديدة فيستمدّها من التجارب والخبرات التي يعيشها في العالم الخارجي بحيث إذا شارك المخاطب المتكلم في أحد هذه التجارب أو بعضها دخل المخاطب مع المتكلم في نفس دائرة المعلومات المشتركة الخاصة به، فيصيران كالنفس الواحدة، لا يتبادلان إلا المعلومات الجديدة لأن بقية المعلومات مشتركة بينهما.

لذلك يتبادل أطراف الخطاب المعلومات الجديدة مستغنين بها عن المعلومات المشتركة اقتصادا للوقت والجهد، فيظهر على مستوى البنية السطحية نفس عناصر التركيب الموجودة على مستوى البنية العميقة في النفس.

ولذلك فإن ما يأتي في النفس من عناصر التركيب هو العناصر الحاملة للمعلومات الجديدة، وذلك لأن المعلومات المشتركة حاضرة في التجربة، أو مختزنة في الذاكرة أو الإدراك سواء في حديث النفس مع الذات أو في حديثها مع الآخر لأن معطيات التجربة والذاكرة والإدراك التي ترتبط بالنفس الواحدة كثيرا ما يشارك فيها الطرف الآخر أثناء التواصل، مما يجعل توارد الكلام في الخطاب مع الآخر يأتي على نفس وروده في النفس، ففي سياق السؤال عن هوية القادم، مع العلم بخبر المجيء، يقال: سمراء. في جواب من سأل: من جاء؟ فحذف الفعل (المسند) في النفس لدلالة السياق عليه، واختزلت الجملة إلى لفظة واحدة وهي (المسند إليه)، وذلك على الشكل الآتي:

Ø سمراء. بدل جاءت سمراء
م م إليه م إليه

ذكرت المعلومة الجديدة وحذفت المشتركة لأنها موجودة في السياق، وكما ظهر معنى واحد على مستوى البنية الداخلية للجملة، ظهرت كذلك لفظة واحدة على مستوى السطح وحققت مع ذلك فائدة تامة لحصول المخاطب على المعلومة التي يريدونها.

وقد يحذف (المسند إليه) عندما يكون معلومة مشتركة، ويكتف المتكلم بالمسند، لأنه الخبر الذي يحمل المعلومة الجديدة، كما تبين من مثال الحافلة، حيث ذكر المسند (جاءت) وحذف المسند إليه (الحافلة) لدلالة السياق عليه، وعبر عن الخبر بلفظة واحدة، كما في المثال الآتي:

Ø. جاءت - بدل - جاءت حافلة الجزائر العاصمة.
م م إليه م إليه

غير أن المعلومة الجديدة قد تتشكل من مسند ومسند إليه معا ولا يمكن أن تستغني عنهما معا، حيث لا تتحقق الفائدة إلا بحضور ركنا الإسناد وهما (م - م إليه)، كما يمكن أن تكون المعلومة الجديدة مسندا بأنواعه (اسما- فعلا- جملة اسمية- جملة فعلية- شبه جملة)، كما توضحه الأمثلة (1- 2- 3- 4- 5) أو مسندا إليه، متعلقا بالإسناد كما في المثال (6)، وقد تكون المعلومة الجديدة فضلا كما في الأمثلة (7- 8- 9- 10).

1. محمد ← هذا محمد. ← في جواب: من هذا؟
2. قام ← قام زيد ← في جواب: ماذا فعل زيد؟
3. في الدار ← زيد في الدار ← في جواب: أين زيد؟
4. أكرمه زيد ← خالد، أكرمه زيد ← في جواب: ماذا حصل لزيد؟
5. صحتها جيدة ← الفتاة، صحتها جيدة ← في جواب: كيف حال الفتاة؟

6. زيد ← زيد في الدار ← في جواب: من في الدار؟

7. عمراً ← ضرب زيد عمراً ← في جواب: من ضرب زيد؟

8. يوم الجمعة ← نلتقي يوم الجمعة ← في جواب: متى نلتقي؟

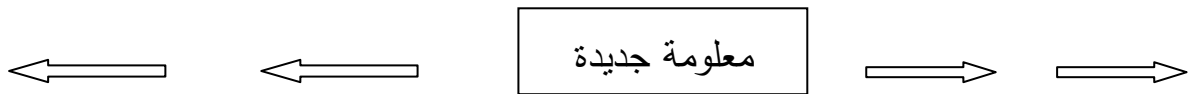
9. صامدة ← بدت فاطمة صامدة ← في جواب: كيف بدت فاطمة؟

10. مساء ← نلتقي مساء ← في جواب: متى نلتقي؟

ولهذا فإن أقل ما تتألف منه الجملة ليس لفظة مفردة بل معلومة جديدة تحقق فائدة تامة، سواء تشكلت هذه المعلومة من لفظة واحدة وكانت مسندا أو مسندا إليه، أو ما تعلق بهما من فضلات مفردة، أو تشكلت من أكثر من لفظة واحدة؛ أي من مسند ومسند إليه معا، مما يعود على مسند إليه مذكور في السياق، أو ما تعلق بالمسند والمسند إليه من فضلات مركبة، أو من مسند ومسند إليه وما يرتبط بهما من فضلات لا تتم الفائدة إلا بها.

فإذا أردنا الحديث عن أقل ما تتألف منه الجملة مما يحقق فائدة تامة فإنه من الضروري تسليط الضوء على طبيعة المعلومات التي تحملها الألفاظ في التركيب، حيث تستقل الألفاظ التي تحمل معلومة جديدة-فقط- بنفسها في التركيب، سواء كانت لفظة مفردة أو أكثر من لفظة واحدة، أما أقل ما تتألف به المعلومة الجديدة فهو لفظة واحدة، لما تحتفظ به من علاقات تسمح لها بأن تستقل بمفردها في التركيب.

فتأخذ بذلك الصياغة التداولية محل الصياغة الصرفية في التمثيل لأقل مستوى في التحليل، بحيث تحل المعلومة الجديدة محل اللفظة المفردة / التركيب في تحديد منطلق التحليل، على النحو الآتي:



شكل (55): طريقة توسع المعلومة الجديدة في الجملة العربية

هذه المعلومة الجديدة التي تختلف من حيث عدد الألفاظ (سواء لفظة مفردة أو لفظة مركبة أو أكثر من لفظة) قابلة هي الأخرى للتوسع يمينا وشمالا بما يحقق غايات تواصلية المتكلمين.

2. بنية الجملة بين الوضع والاستعمال:

تبين لنا أن بنية التأليف في الاستعمال، قد تأخذ شكل لفظة واحدة أو أكثر بحسب حجم المعلومة الجديدة، إلا أن أقل ما يتألف منه الكلام في الاستعمال هو لفظة مفردة.

وهناك مستوى آخر من الكلام يعلو مستوى اللفظة المفردة، وهو (مستوى التركيب)، وهو كما وصفه الحاج صالح يمثل أقل ما يمكن أن يتكلم به لكن فيما هو فوق الاسم، وهو ما يبني عليه أقل الكلام المركب¹، وهو بنية عاملية أقل ما تتألف منه: اسمين يشكلان جملة اسمية يكون موضع العامل فيها فارغا، مثل جملة «زيد منطلق»، التي يمثل لها على النحو الآتي: Ø زيد منطلق، وقد تتألف الجملة أيضا من فعل يأخذ موضع العامل واسم، مثل جملة «قام زيد».

وهو وصف -كما رأينا فيما سبق من مباحث- يرتكز على البنية اللفظية للتركيب، حيث يظهر تركيز النحاة الأوائل على البنية الشكلية للتركيب، وذلك بالنظر إلى موقع العامل، وموضع عناصر التركيب من هذه البنية العاملة في علاقتها بالعامل، بالإضافة إلى ما يتركه العامل من أثر على عناصر التركيب باعتبارها معمولات.

وكما غفل الوصف النحوي العربي عن العلاقات التركيبية والدلالية التي تحتفظ بها اللفظة المفردة، وركز على معناها المفرد وما يلحق بها من لوازم لفظية، وضع أيضا الجانب اللفظي في المقام الأول في وصف التراكيب العربية، متجاوزا العلاقات التركيبية والدلالية التي تحتفظ بها عناصر التركيب.

¹ - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص40.

لذلك تعامل النحاة الأوائل مع البنى التركيبية التي تحمل نفس العلاقات التركيبية والدلالية على نحو مختلف، فجملة (هلك الإنسان)، تتكون من فعل يأخذ الموقع الأول في الترتيب، ويشكل عاملاً للفاعل، تختلف عنها جملة (الإنسان هالك)، والتي تتكون من اسمين، أحدهما مبتدأ وذلك بالنظر إلى موقعه، والآخر خبر، وذلك على النحو الآتي:

جدول (22): الفرق بين (هلك الإنسان) و(الإنسان هالك) في اللسانيات الخيلية

هالك	الإنسان	∅
	الإنسان	هلك
3	2	1

تتبع النحاة الأوائل مواقع العناصر التركيبية، وعلى رأسها موقع العامل لما له من تأثير على بقية عناصر التركيب، فتصوروا أن الموقع (1) في الجملة (أ) موقع فارغ، لخلوه من العامل، وتصوروا أن الموقع (1) في الجملة (ب) حل فيه العامل وأخذ موقعه الأصلي، وهو الرتبة الأولى، فركزوا بذلك على الفوارق الشكلية بين التركيبين، وأهملوا بهذا الوصف الشكلي للتركيبين العلاقات التركيبية والدلالية التي تشترك فيها عناصر التركيبين، وهي علاقة الإسناد وعلاقة العلية، كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (23): العلاقات التي تحكم الجملتين (هلك الإنسان) و(الإنسان هالك)

العلاقة التركيبية	العلاقة الدلالية	
الإسناد	علاقة العلية	هلك الإنسان
الإسناد	علاقة العلية	الإنسان هالك

وبناء على هذا فإن للتركيبين موضعين اثنين فقط؛ يشكل أحدهما موضع المسند، ويشكل الثاني موضع المسند إليه، مع اختلاف في الموقع الذي يتخذه المسند والمسند إليه

بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية؛ حيث يأخذ المسند، باعتباره فعلا، في الجملة الفعلية الموقع الأول في التركيب، بينما يأخذ المسند في الجملة الاسمية الموقع الثاني في التركيب، كما يوضحه الجدول (24):

جدول (24): موقع عناصر الجملتين (هك الإنسان) و(الإنسان هالك) من التركيب

هالك	الإنسان
الإنسان	هك
2	1

رأينا كيف تتحكم العلاقات التركيبية والدلالية في التأليف في المستوى الثاني من الكلام، حيث إن أقل ما يتألف منه الكلام هو كلمتان تمثل إحداها مسندا والأخرى مسندا إليه؛ تربط بينهما إحدى العلاقات الدلالية، وذلك في مقابل المستوى الأول الذي يحتكم لمتطلبات الاستعمال بالدرجة الأولى في اختيار عدد الألفاظ، والذي قد يكتفي بلفظة واحدة في الاستعمال لدلالة السياق الحالي على متعلقاتها.

فيستخلص من ذلك وجود بنيتين للكلام إحداها تخضع للاستعمال، لذلك فإن أقل ما تتألف منه هو لفظة مفردة تحقق فائدة تامة، وتخضع الأخرى لقوانين الوضع لذلك تتألف من كلمتين فأكثر تربط بينهما إحدى العلاقات التركيبية والدلالية.

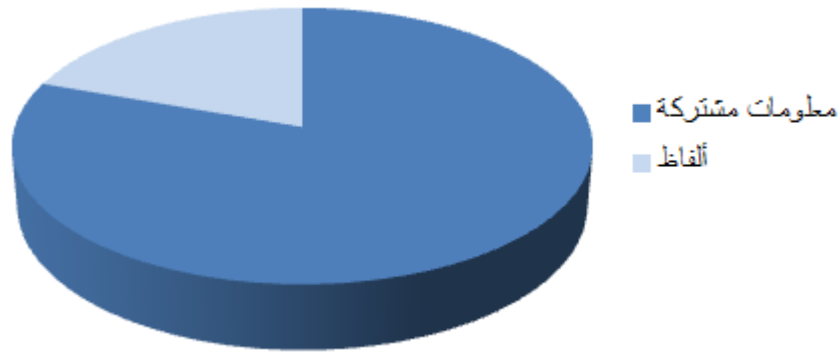
فالتسليم بوجود مستويين للغة؛ إحداها لغة تحرير، وهي لغة رسمية تخضع لقوانين الوضع، والأخرى لغة مشافهة تخضع لقوانين الاستعمال، مطلب أساسي تفرضه الضرورة المنهجية، التي تستدعي تحديد موضوع الوصف بدقة؛ أي مستوى اللغة، وبالتالي وضع المنهج الذي يناسب المستوى الموصوف.

سبق وأن أشرنا إلى مستويين للغة عرض لهما عبد الرحمن الحاج صالح في أبحاثه؛ وهما المستوى الاسترسالي العفوي والمستوى الانقباضي، وهو تمييز استدعته الضرورة

الإبستيمولوجية لقيام المنهج الصحيح لدراسة التراكيب، يضعنا هذا التقسيم للغة أمام الشكل الذي تأخذه البنية التركيبية للجمل.

فعلى مستوى التواصل العفوي؛ وهو مستوى لغة المشافهة والذي يكون فيه الكلام موجها لمتلقي تربطه قرابة نفسية أو اجتماعية أو فكرية أو ثقافية أو تجمعها تجربة واحدة، لا يحتاج الطرفان إلا لأقل عدد من الألفاظ أثناء التواصل لتحقيق الفهم والإفهام، وذلك لاتساع دائرة المعلومات المشتركة بين الطرفين، وضيق دائرة المعلومات الجديدة، لذلك يكتفي المتكلم بأقل عدد ممكن من الألفاظ أثناء التواصل.

يجمع طرفا التواصل في هذا المستوى صلة قرابة وطيدة وتجارب مشتركة عديدة، تضع الاتصال أمام أقل عدد من الألفاظ وأكبر عدد من المعلومات، كما يوضحه الشكل (56):



شكل (56): العلاقة بين المعلومات والألفاظ في مستوى التواصل العفوي

لذلك فإن أقل ما يتألف منه الكلام في هذا المستوى التواصلي هو لفظة واحدة، تحمل معلومة جديدة، وتحقق فائدة تامة، أما ما يتعلق بها من عناصر لم تذكر في الكلام، فهي معلومات يستدل عليها من السياق الحالي، أو الخبرات المشتركة بين المتخاطبين بالدرجة الأولى، والسياق اللغوي بالدرجة الثانية.

وعلى مستوى التواصل الانقباضي، وهو مستوى لغة التحرير؛ تقل نسبة المعلومات المشتركة بين المتخاطبين في هذا النوع من التواصل؛ لغياب الخبرات والمعارف والتجارب المشتركة، فيستعمل المتخاطبان أكبر عدد من الألفاظ، كما يوضحه الشكل (57):



شكل (57): العلاقة بين المعلومات والألفاظ في مستوى التواصل الانقباضي

يميل المتخاطبان في هذا المستوى من التخاطب إلى تحكيم قوانين الوضع لذلك فإن أقل ما يتألف منه الكلام هو: المسند والمسند إليه، ولا يحذف أحدهما أو كلاهما إلا بدلالة السياق اللفظي عليهما.

تبيّن من مستويي التأليف ارتباط اللفظة المفردة بمستوى الاستعمال الشفوي للكلام، لأن الاستعمال يختصر الكثير من الألفاظ لحضور السياق بقوة، بحيث يمكن أن تستقل الألفاظ بنفسها في التركيب دون حاجة لذكر ما تتعلق به في السياق اللغوي، بينما ترتبط التراكيب أكثر بالجانب الوضعي للكلام، لذلك يطرد استعمال التراكيب في مقابل الألفاظ لتحقيق الإفهام.

ولذلك شكلت اللفظة وحدة التواصل الشفوي في مقابل التركيب وهو ما أشار إليه رضي الدين الإستراباذي حين قال: «اللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول، فلا يقال: لفظُ الله كما يقال: كلام الله وقوله»¹، وذلك لارتباط الاستعمال بالمستوى الشفوي من الخطاب.

ولجل ذلك يطرد استعمال الألفاظ في التواصل المباشر مع تحقق الفهم؛ لأن التواصل المباشر والعلاقات القوية تقرب المسافات، وتغني عن كم كبير من الألفاظ، بينما لا يتحقق الفهم في المستوى الثاني من اللغة إلا بحضور أكبر قدر من الألفاظ، أقلها المسند والمسند

¹ - رضي الدين محمد بن حسن، شرح كافية ابن حاجب، ص4.

إليه، ولا يغيب أحد الطرفين إلا قليلا مع دلالة السياق اللغوي على الجزء المحذوف؛ ذلك لأن التواصل غير المباشر والعلاقات الضعيفة تستدعي الاحتفاظ بأكبر عدد من الألفاظ لتحقيق الفائدة.

وكل ذلك يعود إلى قضية الوضع والاستعمال؛ ففي المستوى الأول تغلب قوانين الاستعمال، بينما في مستوى التواصل الرسمي الثاني تغلب قوانين الوضع أين يحتكم المتخاطبان إلى القوانين المشتركة المتواضع عليها من قبل الجماعة اللغوية حتى يتحقق الفهم للطرفين.

ومن هذا المنطلق يختلف مستوى الاستعمال عن مستوى الوضع من حيث وحدات التحليل، فأقل وحدة قابلة للتحليل على مستوى الوضع هي اللفظة المفردة، لما تحققه من فائدة بمفردها لدى المتخاطبين وذلك لحضور السياقات الخارجية التي تملأ المواضع الفارغة، بينما تشكل التراكيب الإسنادية التي تحتوي على أكثر من لفظة واحدة أقل وحدة قابلة للتحليل وذلك لعدم إمكانية الاستغناء عن دور القرائن اللغوية في ملأ المواضع الفارغة من التركيب، ويمكن اختصار ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول (25): الفرق بين وحدة التحليل في الاستعمال ووحدة التحليل الوضع

وحدة التحليل	مستوى الكلام
اللفظة المفردة	مستوى الاستعمال
مسند ومسند إليه	مستوى الوضع

أما إذا أردنا الإشارة إلى نوع العلاقات التحويلية التي تحكم هذين النوعين من الاستعمال، فإنه لا يمكن الحديث عن الحذف في المستوى الأول من التواصل وهو "المستوى الاستعمالي"، لأن الكلام قد يحتوي على لفظة واحدة وبالرغم من ذلك تحقق الفائدة ويحسن

السكوت، وعلى هذا لا يمكن الحديث عن الحذف في هذا المستوى من التواصل إلا في حالات الصمت الذي قد يكون له دلالات أبلغ في مواضع معينة من الاستعمال.

كما لا يمكن الحديث عن الزيادة في هذا المستوى من التواصل لأن كل لفظ مذكور في الاستعمال يؤدي معنى مقصود للمتلكم، ولا تتحقق الفائدة المرجوة إلا بحضوره، سواء كان اللفظ الزائد عن اللفظ مركبا إسناديا أو فضلا، ولا يمكن الحديث عن زيادة إلا في الكلام الذي يعد لغوا.

والحديث عن هذا النوع من التحويلات في المستوى الاستعمالي يخرجنا من علم اللغة إلى أضرب أخرى من العلوم كالسيميائية وعلم النفس.

أما على مستوى الوضع فإن أقل ما يتألف منه التركيب هو مسند وم إليه، لأن التواصل الرسمي لا يمكن أن يستغني عن أحد طرفي الإسناد، وإن غاب أحدهما فلحضوره في السياق اللغوي. ولهذا يمكن الحديث عن الحذف، لكن ليس بالنسبة للبيئة العميقة-كما رأى تشومسكي- لأن البنية العميقة ذات واقع نفسي، أقل ما تتألف منه هو لفظة واحدة ليس م وم إليه، أما الحذف والزيادة في هذا المستوى فتكون بناء على هذه النواة الإسنادية.

وبهذا فإنه لا يمكن الحديث عن ظاهرة الحذف إلا بالنظر إلى يجب أن تكون عليه الجمل بالنسبة للوضع وهذا هو موضوع علم (النحو)، لأن الحديث عن النفس ووجود بنية عميقة وأخرى سطحية هو خروج عن موضوع النحو ودخول في علم آخر هو علم البلاغة التي تعنى بما يأتي في النفس ومقاصد المتكلمين مما يرتبط ارتباطا مباشرا بالسياقات الخارجية، وذلك ما سيأتي الحديث عنه.

1.2 البنية الدلالية للجملة العربية بين الوضع والاستعمال:

إذا كانت بنية الجملة على مستوى لغة التحرير التي تخضع لقوانين الوضع تحتفظ بأقل قدر من العلاقات التركيبية والدلالية بين كلماتها، لذلك تتشكل أقل بنية تركيبية للجملة في لغة التحرير من مسند ومسند إليه، لما يربط بينهما من علاقة تركيبية (الإسناد)، وعلاقة

دلالية (سببية، عليية، سببية، انتماء..)، فإن الأولوية في الاستعمال للعلاقات التداولية. حيث يمكن لأقل وحدة لفظية للجملة أن تستقل بنفسها في التركيب إذا حققت فائدة تامة يحسن السكوت عندها. بينما تتدخل السياقات الخارجية لملاً المواضع الفارغة في التركيب، وتصور نوعية العلاقات التركيبية والدلالية التي تربط الملفوظ من الكلمات بما تتعلق به من موضوعات أو حوادث تنتمي لعالم التجربة وسياق الحال.

فإذا كان الوضع والاستعمال هو ما يتحكم في البنية اللفظية للجملة، بحسب نوعية العلاقات التي يعطيها الوضع أولوية في التأليف، وهي العلاقات التركيبية والدلالية، في مقابل نوعية العلاقة التي يحتكم إليها الاستعمال، وهي العلاقات التداولية، فإن البنية الدلالية للجملة تحتكم إلى نفس المعيار في تحديد بنيتها الدلالية وهو معيار الوضع والاستعمال؛ وذلك بحسب صرامة هذه القوانين وحقيقتها؛ أي درجة صدق أو كذب العلاقات الدلالية التي تربط بين عناصر التركيب، في مقابل البنية الدلالية للجملة في الاستعمال والتي تخرج عن حدود هذه القوانين مع أداء معنى تام بفضل دور السياقات الخارجية.

1.1.2 البنية العميقة للجملة بين الوضع والاستعمال:

تعد قضية الأصل والفرع من أهم القضايا التي شغلت علماء اللغة الأوائل الذين ميزوا بين قوانين الوضع التي تمثل الأصل وقوانين الاستعمال التي تمثل الفرع في علم النحو، بينما تعامل فريق آخر من علماء اللغة الأوائل مع التراكيب المحولة على أنها تراكيب أصلية تؤدي معان تامة لا تؤديها التراكيب الأخرى، وذلك في علم آخر أطلقوا عليه علم البلاغة.

وفي الدرس اللساني المعاصر عادت قضية الأصل والفرع من جديد مع اللساني الأمريكي "أفرام نوام تشومسكي" الذي خلط بين الجانبين (الأصل والفرع) عندما لم يفرق بين لغة الاستعمال ولغة الوضع، وتعامل مع التراكيب التي حصل فيها حذف أو زيادة أو تقديم وتأخير على أنها تراكيب فرعية تنتمي للبنية السطحية، وتتفرع عن البنية العميقة التي تحتوي على التراكيب الأصلية الخاضعة لقوانين اللغة الواحدة.

وهو تصور يسلط الضوء على كفاءة المتكلم المستمع المثالي الذي يعرف جيدا قوانين لغته ويحمل أصولها، لكنه لا يعكس الواقع اللغوي، لأنه يعزل هذا المتكلم المثالي عن مستوى الاستعمال، ويركز على مستوى الوضع، لذلك كان حريا به أن يستعمل مصطلح بنية أصلية بدل بنية عميقة، لأن البنية العميقة بنية لا تستقل عن الاستعمال، لأنها شديدة الارتباط بالنفس وما تتأثر به من مدخلات التجربة والإحساس والإدراك، لذلك تختلف من متكلم إلى آخر ومن وضع استعمال إلى آخر، أما البنية العميقة التي تحدث عنها تشومسكي؛ فهي بنية أصلية وليدة الوضع الجماعي؛ موزعة على أفراد الجماعة اللغوية الواحدة بكيفية واحدة، فالبنية العميقة عند تشومسكي هي بنية معزولة عن الاستعمال، بينما تخضع البنية السطحية للاستعمال لذلك تطرأ عليها العديد من التحويلات تحولها من صورتها الأصلية إلى صورة فرعية.

والحقيقة أن البنية العميقة والسطحية تخضعان معا لملازمات السياق أثناء الاستعمال، كما سبق توضيح ذلك، لذلك لا يمكن ان تنشأ البنية العميقة ولا البنية السطحية إلا أثناء الاستعمال، كما لا يمكن الحديث عن بنية أصلية وأخرى فرعية إلا باستحضار شرط الوضع.

لذلك يمكن تصوّر بنية أصلية على مستوى الوضع لكن لا يمكن بأي حال من الأحوال تصور بنية فرعية خارجية أو فيزيائية (لفظية) إلا باستحضار مستوى الاستعمال لأن ما يقابل الوضع هو الاستعمال، والجملة في الاستعمال لا يمكن أن تأخذ إلا صورتين؛ صورة داخلية دلالية وصورة صوتية فيزيائية.

لذلك فإنه بدل التمييز بين بنية عميقة داخلية وبنية سطحية خارجية للجملة، واعتبار الأولى أصلا والثانية فرعا- كما فعل تشومسكي- فإنه ينبغي التمييز بين مستويين للجملة هما: مستوى الوضع؛ الذي تظهر فيه الجملة خاضعة لجميع قوانين الوضع، ومستوى الاستعمال؛ الذي قد تخضع فيه الجملة لقوانين الوضع فتكون بنية أصلية وقد تخرج عنها

فتكون بنية فرعية، وهو المستوى الذي يميز فيه أيضا بين بنية عميقة نفسية داخلية وأخرى خارجية، لأنه لا يمكن الفصل بين ما يأتي في النفس من تراكيب تتألف بحسب ما تمليه التجربة التي يعيشها المتكلم وبين ما يتألف على مستوى البنية السطحية ويأتي على منوال البنية الداخلية للجملة، كما عبر عن ذلك عبد القاهر الجرجاني في دلائله، مما سبقت الإشارة إليه.

لا شك أن البنية العميقة في تصور تشومسكي هي بنية وضعية بالرغم من أنها تنتمي للذهن، والحقيقة أن البنية الوضعية لا يمكن أن تقدم تفسيراً دلالياً حقيقياً للجملة-كما وعد تشومسكي- وذلك لأن قوانين الوضع التي تتحكم في إنتاج أي جملة هي قوانين - كما رأينا- تقوم على العلاقات التي تحصل على مستوى البنية اللفظية للجملة وترتبط بين عناصرها فقط؛ وهي علاقات معجمية، وعلاقات تركيبية، وعلاقات دلالية، وهذه علاقات لا يمكن أن تمدنا بالتفسير الدلالي التام للجملة، لأنها ترتبط بالبنية اللفظية للجملة ويغيب فيها عنصر مهم جدا في تفسير الجملة على الوجه الحقيقي، وهو عنصر المقام، بينما تتحد العلاقات المعجمية والتركيبية والدلالية في تقديم مجموعة من المعاني النحوية للجملة فقط، والمتحصل عليها من تعالق العناصر التركيبية بعضها ببعض داخل التركيب على نحو معين، تقتضيه العلاقات المعجمية والتركيبية والدلالية.

لعل إدراك تشومسكي لأهمية العلاقات النسقية التي تربط بين عناصر التركيب في تحصيل المعنى جعله يلتم بها جميعاً في مشروعه اللساني الذي أخضعه لعدد من التعديلات في سبيل استقرار جميع هذه العلاقات التي تربط بين عناصر التركيب وتشكل دلالة للجملة، ولهذا كان مشروع تشومسكي أكثر المشاريع اللسانية البنيوية إماماً بجميع هذه العلاقات، التي بدأت تركيبية، ثم أضاف إليها مكوناً دلالياً وقام بتعميقه بإضافة معجم ثري بالسمات الدلالية التي تميز جميع المكونات بالمعاني التي تحقق التلاؤم بين عناصر التركيب من

الناحية الصرفية والدلالية، وهي أيضا مسئولة عن اختيار الموضوعات التي يتطلبها المحمول ويتخير سماتها الانتقائية بصرامة.

عنيت بنوية تشومسكي بالعلاقات التي تربط بين عناصر التركيب، وتجاوزت بذلك قصور البنيوية التقريرية التي فشلت في تحصيل المعنى الكلي للجملة بسبب التركيز على الطابع التجزيئي في الدراسة والذي انتهى بالبحث إلى تقصي معاني جزئية للجملة، فرأى تشومسكي أن قوانين التركيب والدلالة التي تربط عناصر التركيب كفيلة بإعطاء الدلالة الكلية للجملة.

ولما كان غياب أحد هذه العلاقات يمنع أداء الجملة للمعنى التام، فإن حضور هذه القوانين شرط أساسي لتوليد الجملة، لذلك لا يمكن لأي جملة أن تنشأ دون وجود أحد المكونين؛ التركيبي المسئول عن تركيب الجملة بناء على علاقة الإسناد والتكملة، والمكون المعجمي، الذي أصبح مسئولا عن إعطاء التفسير الدلالي للجملة. وأقل ما يمكن أن تحتفظ به الجملة في شكلها النهائي وبعد جميع التحويلات التي تطرأ عليها هو علاقة تركيبية، وهي علاقة الإسناد وما ينشأ بين مكوناتها من علاقات دلالية.

ومهما حصل للجملة النواة من تحويلات فإن البنية المحولة تحتفظ بهذه العلاقات التركيبية والدلالية ولا تستغني عنها، لما تحتفظ به من معنى حاصل في البنية العميقة، لذلك لا يمكن لأي من هذه القوانين التركيبية والدلالية أن تتعرض للتحويلات، وكل ما يعرض للجملة من تحويلات لا يتجاوز الجانب الشكلي لها؛ إما من حيث الموقع وذلك في حال التقديم والتأخير، أو من حيث زيادة بعض المكونات أو حذفها، على أن لا يعرض الحذف سوى لمكونات التكملة، وهكذا مع بقية التحويلات الشكلية والتي قلصها تشومسكي في برامجه المتقدمة محتفظا فقط بقوانين النقل.

إن غياب أحد هذه القوانين النسقية التي تسهم في تكوين الجملة يؤثر في الجملة من حيث أداء المعنى التام، والحقيقة أن هذه القوانين ليست ثابتة فقد تخرج عنها البنية السطحية

في كثير من الاستعمالات التي لم يجد لها تشومسكي تفسيراً بسبب تمسكه بقوانين الوضع، التي وضعته أمام عدد قليل من التحويلات لعدم وجود قوانين أخرى تحتفظ للبنية السطحية بالمعنى المقصود في غياب قوانين الوضع، وهي قوانين الاستعمال التي تحفظ الفهم للجملة بالرغم من توسعها في التحويلات وخروجها عن كثير من قوانين الوضع.

بالرغم من تطور النماذج التوليدية واختلاف الشكل التجريدي للبنية الذهنية للجملة من مرحلة إلى أخرى (بنية عميقة - تمثيل دلالي - معجم)، إلا أن النظرية التوليدية التحويلية لم تتخلّ عن المنطقتين الحسية والذهنية، مقابل منطقة المقام التي لم تجد لها مكاناً في جميع نماذجها، كما يظهر من الجدول (58) الآتي:

النظرية اللغوية			
منطقة حسية	بنية سطحية	بنية عميقة	منطقة ذهنية
	تمثيل صوتي	تمثيل دلالي	
	صورة صوتية	معجم	
الحديث			

الشكل (58): توليد الجملة العربية في النماذج الأولى للسانيات تشومسكي.

وهناك العديد من الأمثلة التي تثبت قصور هذا القالب وعدم قدرته على تفسير تراكيب أخرى للجملة العربية في مستوى الاستعمال، منها قوله تعالى في القرآن الكريم:

﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما...﴾¹

فجملة (طائفتان اقتتلوا) غير مقبولة نحويًا في النحو التوليدي التحويلي، لعدم وجود التناسق المطلوب في البنية السطحية بين ركني الجملة من حيث التثنية والجمع.

¹ - سورة الحجرات، الآية: 09.

غير أن هذا النوع من الاستعمال الذي تحوّل فيه الركن الفعلي إلى جمع بدل مثنى وهو ما يعرف بأسلوب "الالتفات"، الذي عرف في كلام العرب بمختلف أنواعه، ونجد له تفسيراً في الدرس اللغوي العربي مع علم البلاغة، التي تقسح المجال للمقام حتى يُدلي بدلوه، لا يجد له النحو التوليدي التحويلي تفسيراً.

وها هو " فخر الدين الرازي " يقدم تفسيراً لهذه الظاهرة قائلاً :

« عند الاقتتال تكون الفئة قائمة، وكل أحد برأسه يكون فاعلاً فعلاً، فقال اقتتلوا...وعند العودة إلى الصلح تتفق كلمة كل طائفة وإلا لم يكن يتحقق الصلح، فقال: بينهما لكون الطائفتين حينئذ كنفسين»¹.

فلما كانت كلمة المؤمنين ونفوسهم مشتتة حال الفتنة التي دفعتهم للاقتتال عُبر عن الاقتتال بالجمع، ولما رجعوا للصلح الذي يكون بعد توحيد النفوس والقلوب جاء الضمير بصيغة المثنى في (بينهما).

ولا يحتفظ تشومسكي - حين يقصي السياقات الخارجية - بقوانين التركيب والدلالة فحسب، بل هو متمسك إلى جانب ذلك بحقيقة الدلالات التي تربط بين عناصر التركيب والمتحصل عليها من المكون المعجمي والتركيبى والدلالي.

حيث يشترط الوضع أن تكون العلاقات الدلالية بين الكلمات علاقات حقيقية لأن الخطاب في هذا النوع من الكلام خطاب رسمي لا يحتمل أي خروج عن قوانين الوضع، وإلا تعذر الفهم، بينما قد تخرج العلاقات الدلالية التي تربط بين عناصر الجملة في الاستعمال عن الحقيقة ويتحقق مع ذلك الفهم لأن الخطاب يوجّه في هذا النوع من الكلام إلى فئة خاصة.

¹ - حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي، دط، 1998م، ص ص 101، 102.

وبهذا لا يمكن القول أن البنية العميقة للجملة- كما وصفها تشومسكي- هي بنية تفسيرية تعطي تفسيراً دلالياً تاماً، لأنها بنية مبنية على قوانين الوضع فقط، في حين أقصى تشومسكي قوانين الاستعمال التي تسهم في بناء الجملة إلى جانب قوانين الوضع، لشدة عنايته بالكفاءة اللغوية باعتبارها نسفاً معرفياً يحتوي على مجموعة من القوانين المشتركة التي تمكن المتكلم من إنتاج عدد لا محدود من التراكيب.

يبدو أن فشل تشومسكي في بلوغ المعنى الحقيقي لكثير من الجمل، يعود لاستبعاده هذا العنصر المهم في الدلالة؛ وهو عنصر المقام، بينما لا يمكن الحصول على المعنى النهائي للتراكيب إلا بربط هذه البنية اللفظية وما يربط عناصرها من علاقات دلالية بالسياق الخارجي.

2.1.2 الجملة بين الحقيقة والمجاز

يعدّ اللسان محلاً للحقيقة، وذلك باعتباره مصدراً للحقيقة من جهة وباعتباره ظرفاً لاحتواء التحليلية من جهة أخرى، وهو ما قامت عليه نظرية تشومسكي التوليدية، التي انتهت من تحليل التراكيب إلى تقسيمها بالنظر إلى مدى موافقتها لمعايير الحقيقة اللغوية والتي يحددها المتكلم المستمع المثالي، والذي بإمكانه التمييز بين الجمل الأصولية والجمل غير الأصولية بواسطة الحدس.

وإذا تساءلنا عن مكانة التراكيب المجازية بين التراكيب الأصولية وغير الأصولية في النظرية التوليدية التحويلية فإن قوانين النحو التحويلي هي المعيار، وهي قوانين شكلية جافة، كما رأينا، لا تسمح سوى بالاستعمالات التي توافق القوانين الدلالية والتركيبية التي وضعتها النظرية التوليدية، وهي قوانين محدودة تتركز على الأشكال التركيبية المألوفة خاصة، بينما لا تسع التحويلات أو قواعد النقل التوليدية لجميع التحويلات التي تلحق التراكيب العربية، لأنها تقوم على عدد محدود فقط من القواعد التحويلية.

أما بقية الاستعمالات التركيبية فتتوقف درجة صحتها على مدى مطابقتها لقواعد التوليد التركيبية والدلالية أو مدى مطابقتها للحقيقة الواقعية، وكأن تشومسكي بذلك يتبنى التصور الأرسطي للمطابقة الذي تختصره عبارة: «تقول الجملة الحقّ إذا قالت عمّا هو كائن إنّه كائن، وعمّا ليس كائنًا إنه غير كائن»¹.

وهو تصور وافق أهداف أصحاب النزعة الرياضية في تحليل اللغات الطبيعية الذين سعوا لوضع قوانين للغة تقترب إلى حدّ كبير من قوانين الرياضيات في الصرامة والدقّة، ف «الثلج أبيض» حقيقة إذا كان الثلج في الواقع أبيض» كما يرى العالم الرياضي أ. تارسكي (A. Tarski)²

لذلك فإنّ قوانين اللغة- عند تشومسكي- يجب أن لا تتساق إلى طبيعة اللغة المتلوّنة بألوان النفس الزبقيّة والموصولة بخيوط الخيال اللانهائية وإلا اصطدمت المعطيات مع كثير من مبادئ وقوانين النظرية الصارمة وكانت مصدر تهديد لها.

وفي هذا الصدد يتساءل بوطا: لماذا يتخذ التوليديون البساطة والإنتاجية الاكتشافية معيارا وحيدا للمفاضلة بين النظريات؟ ويرى بأنّ النظرية الحقّة يجب أن تتجاوز مجرد التلخيص المحكم للمعطيات إلى توسيع النظرية على الظواهر غير المألوفة.³

تسعى التوليدية إلى بلوغ درجة عالية من اليقينية على حساب المعطيات التي أهملت الكثير منها إما لاتساع اللغات وتنوعها وما يفرضه هذا التنوع من قوانين خاصّة لا تتسع لها النظرية الكلية، وإما لخاصية الاتساع التي تعرفها اللغة عينها منتقلة من المؤلف نحو الخاص من الاستعمال.

¹- روبيرت مارتن، مدخل لفهم اللسانيات، إبستمولوجيا أولية لمجال علمي، عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية للتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2007م، ص 131.

²- المرجع نفسه، ص131.

³- ينظر، حافظ إسماعيلي علوي وامحمد ملاح، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص137.

تعود هذه الصرامة في التقيد وفي صياغة نحو اللغات الطبيعية صياغة رياضية وصورية محكمة إلى دور المنطق الرياضي الذي ظهر في العصر الحديث وتطور من فلسفة اللغة الشكلية، حيث يعود استعمال اللغات الصورية التي تتوسل بالرموز المستقلة عن الواقع لمعرفة بنية التفكير عند تشومسكي إلى النظرة الشكلانية للغة وهي مستقاة من المنظور الديكارتي الذي يحتوي على العديد من مظاهر الفلسفة الشكلانية، والتي تطورت فيما بعد على يد إميل بوست (Emil Post) ومثلت متكنا رياضيا مهماً لنظرية تشومسكي.¹

وهذا ما جعل تشومسكي يكاد يقصي الدلالة من نظريته لأن الأشكال الرياضية إن استطاعت أن تتحكم في المظهر النسقي للتركيب ومدى جودة أو رداءة الجمل التي ينتجها الجهاز التوليدي فإنها تبقى عاجزة عن تفسير دلالات الجمل التي قد تخرج في كثير من الأحيان عن الأشكال التركيبية التي يمكن تتبأ بها النظرية الرياضية في النحو التوليدي.

والحقيقة أن هذا التصور الذي أقام عليه تشومسكي نظريته التوليدية التحويلية مما يرفضه البحث الإبستيمولوجي بسبب «افتقاد الأنساق المنطقية للقدرات التعبيرية الغنية التي تملكها اللغات الطبيعية، لعدم قدرتها على احتواء مظاهر الالتباس والإطناب والتعدّد الدلالي والغموض الذي يعدّ من الخصائص المطردة للغة»²

فالجملّة التي حكم تشومسكي بأنها لا تحمل أي معنى وهي جملة: (تتأم الأفكار الخضراء التي لا لون لها ساخطة) باعتبارها لا تحتكم لمجموعة العلاقات الدلالية التي تربط بين عناصر التركيب وفق سمات دلالية معينة رأى ياكوبسون (Jakobson) (1963/1959) أنها قد تحمل معنى، كما يمكن أن تظهر في قصيدة حديثة كما رأى ديل هايمس (Dell Hymes)، فقد تقابل كل عبارة من العبارات دلالات ما في القصيدة، حيث

¹ - صابر حباشة، اللغة والمعرفة، رؤية جديدة، صفحات للدراسة والنشر، دمشق، سورية، ط1، 2008م، ص60.

² - حافظ إسماعيلي علوي ومحمد ملاح، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص179

يمكن أن تعادل عبارة (الخضراء التي لا لون) عبارة (الخضراء الشاحبة)، كما يمكن أن تتصف أفكار شخص ما بالنوم، أما وصف "ساخطة" فقد تعبر عن جنون النوم¹.

وإذا كان علماء البلاغة يرون أن هذه الاستعمالات تحمل معان عديدة لكنها غير ظاهرة فتدرك بالعقل على سبيل المجاز العقلي، فإن النحاة الأوائل لم يفصلوا أيضا هذه التراكيب عن معانيها كما فعل تشومسكي لأن « التراكيب التي لا تطابق القضايا الحقيقية والجمل التي لا يتأتى فيها للفاعل فعل حقيقي حافلة بها اللغة، وأكثر من أن تحصى »²

فالحقيقة إذن ليست واحدة كما بدا في نظرية تشومسكي، وليست رهينة مجموعة القوانين الشكلية التي قدمتها نظريته بالرغم من أنها قوانين مستمدة - في النظرية التوليدية - من متكلم مستمع مثالي، إلا أن هذا المتكلم نفسه لا يمكنه أن يتحكم في جميع الجمل المولدة أو أن يفسرها بنفس الكيفية في فترات متباعدة لأن المتكلم نفسه متغير بتغير المجتمع والبيئة والزمن وجميع الظروف والملابسات التي تخضع لها اللغة، فتلبس نفس التراكيب في كل مرة وفي كل حال معانٍ خاصة تختلف باختلاف السياقات، لأن « ما هو حقيقي في نظر امرئ ليس كذلك في نظر غيره، فالحقيقة في اللسانيات هي حقيقة يتكفل بها المتكلم وهي رهينة المحيط المعنوي »³

وهذا ما استخلصه علماء اللغة الأنثربولوجيون والفلاسفة الذين توصلوا من ذلك إلى فكرتين أساسيتين هما⁴:

1. أن المفاهيم التي تحملها الألفاظ في لغة من اللغات لا تستقل استقلالاً تاماً عن البنية التي بنيت عليها هذه اللغة.

¹ - صابر حباشة، اللغة والمعرفة، رؤية جديدة، ص 63.

² - لطفي عبد البديع، التركيب اللغوي للأدب، بحث في فلسفة اللغة والإستيقا، دار المريخ، الرياض، دط، 1989م، ص 29.

³ - روبرت مارتين، مدخل لفهم اللسانيات، إبستمولوجيا أولية لمجال علمي، ص 131.

⁴ - ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، ص 125.

2. أن لكل لغة نظرة خاصّة إلى العالم غير مطابقة بالضرورة للنظريّات الأخرى.

تبطل هاتين الفكرتين تصورات اللسانيات الكليّة، والتي تصرّ على ضرورة تأسيس لسانيات كليّة تطبق قوانينها على جميع اللغات البشريّة دون مراعاة لخصوصيّة لغة على أخرى، وهذا ما جعل تشومسكي يقرّ باستقلال المعنى على بنية اللغة، لأن الربط بينهما سيكشف حتما عن اختلافات لا تحصى بين اللغات لأن المفاهيم ستختلف بالضرورة بحسب اختلاف اللغات، ذلك لأن كل لغة تحمل نظرة خاصّة عن العالم لا يمكن أن تتكرّر بنفس الكيفية والشكل في غيرها من اللغات داخل مجتمعات أخرى.

وكما أن المعاني ليست واحدة لأنها لا توجد بكيفية واحدة في أذهان الجماعة اللغويّة كما ذهب إلى ذلك تشومسكي فهي كذلك ليست واحدة في العالم الخارجي، وأعطى السيوطي مثالا عن اختلاف معاني اللفظ الواحد في ذهن الإنسان، وكيف تختلف المعاني باختلاف الصورة الذهنيّة دون الخارجيّة، من خلال قوله: «فإن من رأى شبحا من بيعيد وظنّه حجرا أطلق عليه لفظ الحجر، فإن دنا منه وظنه شجرا أطلق عليه اسم شجرة، فإذا دنا وظنّه فرسا أطلق عليه اسم فرس، فإذا تحقّق أن إنسان أطلق عليه لفظ إنسان. فبان بهذا أن إطلاق اللفظ دائر مع المعاني الذهنيّة دون الخارجيّة. فدلّ على أن الواضع للمعنى الذهني لا الخارجي»¹

لا شك إذن أن المعاني تختلف من مجتمع إلى آخر بل من متكلم إلى آخر، وهذا لا ينطبق على دلالات المفردات فحسب بل ينسحب أيضا على الدلالات التركيبيّة، ذلك لأن المعاني لا تتشكل في الخارج كما يرى أصحاب النزعة الظاهريّة، كما لا يمكن أن تقتصر على المعاني الجزئية التي يتحصّل عليها الوصفيون من إجراءات التقطيع للتراكيب البنيويّة، ولا يمكن أيضا وضع تصوّر واحد للبنية العميقة أو للتفسير الدلالي كما تقترح النظرية التوليديّة، لأن الجهاز النحوي التوليدي محدود بمجموع قواعد شكلية لا تقدّم سوى بعض المعاني المعجميّة والأدوار الدلاليّة التي تلحق بعناصر التركيب بكيفية واحدة وفق قوانين

¹ - المرجع السابق، ص ص42؛ 128.

عالمية بديهية، في حين تغفل عن بقية الدلالات الخاصة التي تكشف عنها العلاقات التداولية لأنها تعزل اللغة عن سياقها الخارجي.

ولهذا فإن مقدار مصداقية النظرية لا يكون بمدى صمودها أمام المعطيات المتغيرة الخاضعة لتركيبة الإنسان المعقدة، وإنما تتحقق مصداقية العلم بمقدار خضوعه لـ«سيرورة تكوينية مستمرة تخضع لإواليات فك التشابك decompactification والتشابك compactification»¹ ولهذا رأيت جوليا كريستيفا أنه من الضروري أن تفتح اللسانيات على التداوليات وعلم النفس حتى تستوعب لحظة الذات داخل عملية إنتاج الدليل.²

وإن كان تشومسكي لا يفسح مكانا للمجاز في نظريته التوليدية، وإن كان النحو الوظيفي يستبعد هذا النوع من الاستعمالات الفرعية من دائرة اللسانيات ويدرجه ضمن اللسانيات الاجتماعية³، فإنه ظاهرة موجودة في اللغة ويجب على كل نظرية أن تفسح له مساحة في آلتها الواصفة، لأن التعبيرات المجازية كثيرة في اللغات البشرية قديمة بقديم التاريخ وظهور الأسطورة في الحديث اليومي للبشرية، وهذا ما أقره لطفي عبد البديع الذي رأى أن هذه التعبيرات هي تعبيرات حقيقية يستعملها كل إنسان في حياته اليومية للتعبير عن حاجياته لهذا قال: «وقد كان لابد للإنسان، شاء أم لم يشأ، أن يتكلم بالمجاز، ولم يكن ذلك من أنه لم يستطع أن يكبح جماح خياله، بل لأنه بذل غاية الجهد ليظفر بالتعبير الملائم لحاجاته الروحية المتزايدة»⁴

¹ - حافظ إسماعيلي علوي وامحمد ملاح، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص 126.

² - المرجع نفسه، ص 126.

³ - أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، ص 21.

⁴ - لطفي عبد البديع، التركيب اللغوي للأدب، بحث في فلسفة اللغة والإستيطيقا، ص 39.

3.1.2 قوانين تأليف الجملة بين الوضع والاستعمال:

إذا كان موضوع اللسانيات هو اللغة، فإن اللغة مستويات، والتميز بين مستويين للغة (مستوى اللغة العادية ومستوى اللغة الخاصة) يفترض فروقا إجرائية في التعامل مع المستويين؛ الوضعي والاستعمالي.

وإن كان تشومسكي أقصى المقام من البحث وأهم جانب الاستعمال في وصف الجملة وتفسيرها، فإنه لا يمكن في الآن نفسه وصف البنية العميقة للجملة على أنها بنية أصلية خاضعة لجميع قوانين الوضع، لأن البنية العميقة بنية نفسية لا تحكمها قوانين كلية مشتركة- كما وصفها تشومسكي- وإنما تحكمها قوانين الاستعمال الشديدة الاختلاف من نظام لغوي إلى آخر بل ومن متكلم إلى آخر، وبالتالي لا يمكن الحديث عن كيفية واحدة لإنتاج التراكيب.

وبالرغم من إقصاء تشومسكي لجانب المقام، إلا أنه يتعذر تصنيف عمله في دراسة الجملة، فتقسيم تشومسكي للجملة يخرج البحث عن حدود الاستعمال حين يقصي السياقات الخارجية من النظرية ويركز على العلاقات التركيبية والدلالية بين عناصر التركيب، كما يخرج البحث في الآن نفسه عن حدود الوضع؛ لأن الحديث عن النفس ووجود بنية عميقة وأخرى سطحية هو خروج عن موضوع النحو ودخول في مجال آخر هو علم البلاغة الذي يعنى بما يأتي في النفس ومقاصد المتكلمين مما يرتبط ارتباطا مباشرا بالسياقات الخارجية.

يبدو أنه من الصعوبة بما كان تصنيف عمل تشومسكي إن كان عملا نحويا أو بلاغيا، وإن بدا أن تشومسكي يؤلف في النحو لأنه وعد بالكشف عن القوانين التي تشترك فيها جميع لغات البشر وأقصى السياقات الخارجية، مقتصرًا على قوانين التركيب والدلالة التي تحكم تأليف الكلمات، وتضبط العلاقات التي تؤلفها، إلا أن الباحث أخذ خطوات علم البلاغة غير المكتملة، حين فسح مجالًا في نظريته لدائرة المتكلم باعتباره أحد أهم عناصر البحث البلاغي أو التداولي، كما تسمى حديثًا، وذلك حينما تحدث عن كيفية إنتاج الجمل،

وسلط الضوء على الجانب النفسي لهذه العملية، وحين ضم باب التحويلات إلى قوانين نظريته، وإن لم يربط هذه التحويلات بأسبابها التداولية، كما فعل النحاة الأوائل.

فخلط تشومسكي بذلك بين مجالين من مجالات البحث اللساني ينبغي التفريق بينهما من الناحية المنهجية؛ وهما مجال علم النحو، ومجال علم البلاغة.

وهذا الخلط بين حدود العلمين من شأنه أن يوقع الدراسة اللسانية المعاصرة في العديد من المزالق أثناء دراسة الجملة العربية، لذلك ينبغي التمييز بين المجالين، وتحديد موضوع كل منهما حتى تتضح المعالم المنهجية للعلوم التي تتخذ التراكيب موضوعا لها.

لقد استحضرت تشومسكي في دراسته للجملة مفهومين من مفاهيم الاستعمال ومع ذلك استبعد المقام بالرغم من أهميته في الدراسة، وهما: مفهوم التحويل، ومفهوم البنية العميقة.

فالحديث عن التحويلات يقتضي استحضار دور المقام وبالتالي علم البلاغة، كما أن التحويلات لا تقتصر على الشكل اللفظي للجملة وإنما هناك تحويلات دلالية لا ينبغي تجاهلها، وهي التي تحوّل معاني الجملة من معاني حقيقية إلى معاني مجازية.

وأما الحديث عن البنية العميقة فلا يستغني أيضا عن دور المقام من أجل تفسيرها، لأنها بنية لا تنفصل عن ملابس الحال.

فالحديث عن بنية عميقة وعن التحويلات من جهة واستبعاد المقام من الدراسة من جهة ثانية يوحي بأن هناك خلط بين جانبي الوضع والاستعمال في دراسة للجملة.

لذلك فإن التفريق بين الجانبين؛ الاستعمالي والوضعي، وبالتالي بين علمي: النحو والبلاغة بات ضرورة منهجية يقتضيها البحث، لأن هناك تركيب يقتضيه الوضع وتركيب يقتضيه الاستعمال كما أن هناك معاني لفظية تتحدّد بالوضع وهناك معاني تتحدّد بالقصد والحال.

فالفروق بين البلاغة والنحو لا يمكن تجاهلها، وهي فروق تقتضيها طبيعة الملكة اللغوية، والتي هي في الحقيقة ليست ملكة واحدة، وإنما هي ملكتان ينبغي التمييز بينهما حتى لا يحصل الخلط بين مستويين مختلفين للغة¹:

- الأولى هي ملكة الوضع: وهي القدرة على التبليغ السليم.

- والثانية هي ملكة الاستعمال: وهي القدرة على تبليغ كل الأغراض الممكنة في أحوال خطابية معينة.

إذ لا يصح التعامل مع مستويين من اللغة بنفس الآليات المنهجية، وهذا ما يحذر منه عبد الرحمن الحاج صالح قائلاً: «يتبين أن التخليط بين المجالين اللفظي الصوري من جهة والإفادي الدلالي من جهة أخرى يؤدي غالباً إلى مأزق... وأنه ينبغي أن ينطلق من اللفظ في التحليل، ثم ينظر فيما يحتمله هذا اللفظ وضعا، ثم ما يحتمله عقلاً...»²، لأن «تفسير بنية اللفظ باللجوء إلى اعتبارات تخص الإفادة غلط فادح وكذلك الإفادة وظواهر التبليغ لا ينبغي أن تفسر باللجوء إلى اللفظ، لأن اللفظ يدل على معناه الموضوع له وعلى أكثر من معنى فرعي، وهذا المعنى نفسه قد يدل أو يلزمه كما يقول عبد القاهر الجرجاني معنى آخر، فهذه الظواهر لا يرجع السبب فيها إلى اللفظ في ذاته»³

قبل تسليط الضوء على دور النحو والبلاغة في تفسير البنية الدلالية للجملة، وكيف يختلف العلمان ويتكاملان في الآن نفسه في التفسير، ينبغي الإشارة إلى دور عملية الانتقاء في اختيار نوع الدلالة التي تحملها الجملة، حيث تتشكل دلالة حقيقية أو مجازية بحسب الاحتكام إلى قوانين الوضع أو الاستعمال أثناء عملية إنشاء التركيب.

¹ - ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2، ص54.

² - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص92.

³ - المرجع نفسه، ص300.

وبما أن إنتاج التراكيب من عمل المتكلم القائم على اختيار كلمات دون غيرها في التركيب، أو اختيار ترتيب معين دون آخر، فإن مستوى التركيب يتحدد بحسب نوع اختيار المتكلم، والذي يمكن تصنيفه إلى صنفين، بحسب درجة اقتراب المتكلم من مستوى الوضع، أو تحرره من قيوده وهما:

1. اختيار وضعي.

2. اختيار حر.

اختيار وضعي: يكون الاختيار وضعيا إذا اختار المتكلم كلمات تربط بينها علاقات نحوية بما يتفق مع الوضع، وذلك بأن يختار الكلمات التي تتألف حقولها الدلالية، وبالتالي إمكانية تجاوزها وإقامة علاقات نحوية بينها بما يتوافق مع الحقيقة.

اختيار حر: ينتج عنه تراكيب تتجاوز الوضع، لقيامه على اختيار كلمات لا تألف بين حقولها الدلالية في الحقيقة الوضعية، وبالتالي عدم إمكانية تجاوزها أو الربط بينها بعلاقات نحوية كالإسناد أو الإتياع أو الإضافة...إلا في حضور مسوغ لهذا الاختيار، وهو المقام الذي يثبت صحة الجملة تركيبيا ودلاليا، ويسمح لهذا النوع من الاختيار من باب المجاز.¹

يمكن القول أن الاختيار الأول خاضع لقوانين الوضع القائم على قوانين الاتفاق الضمني للمجتمع، بينما يخضع النوع الثاني من الاختيار لنفس الفرد المنفلة بدوافع الوجدان والنوازع، الخاضعة لمتطلبات الاستعمال الواسع.

4.1.2 قوانين انتقاء العلاقات في الجملة العربية:

لا شك إذن أن قوانين التأليف واحدة عند جميع المتكلمين، وهي مجموع العلاقات النحوية أو ما اصطلح عليه عبد القاهر الجرجاني بالمعاني النحوية التي تربط بين معاني الكلم في التركيب، وبها يتحقق المعنى التام للجملة، ولأن أبناء اللغة متساوون في هذه

¹ - ينظر، حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص 96، 97.

المعاني اتخذها النحاة الأوائل معيارا للحكم على صحة أو خطأ التراكيب. جاء في دلائل الإعجاز: « فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت ذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضوعه ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له...»¹

ارتبطت المعاني النحوية في النحو الوظيفي وفي نماذج تشومسكي الأخيرة بالمعاني المعجمية التي تؤديها الكلمات؛ بحيث تسند الوظائف النحوية للحدود ذات وظائف دلالية بعينها تنتقيها المحمولات بقواعد انتقائية صارمة تفرضها السمات الدلالية المعجمية للمحمول.

حيث يختار المكون المحمول (قرأ) مثلا موضوعين، باعتباره فعلا متعديا، يفرض عليهما سمات خاصة، حيث يشترط أن يتسم الموضوع الأول بسمة (إنسان) حتى يستطيع أن يؤدي فعل القراءة، بينما يشترط في الموضوع الثاني أن يتسم بسمة (لا إنسان/ شيء مقروء)، حتى يمارس عليه فعل القراءة، وبحسب السمات التي يختارها المحمول للموضوعين، يأخذ الموضوع الأول المنفذ لعملية القراءة الوظيفة الدلالية (المنفذ)، بينما يأخذ الموضوع الثاني المتقبل لعملية القراءة الوظيفة الدلالية (المتقبل)، وذلك على النحو الآتي:

[ق. ر. أ. { فعل } ف (س: 1: إنسان) منف (س: 2: مقروء) متق]

أما الوظائف النحوية فتسند للمكونات بحسب الوظائف الدلالية التي تحملها الموضوعات، ووفق السلمية التي اقترحها سيمون ديك، والتي تضبط عملية إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول تسند الوظيفة التركيبية (الفاعل) للمكون الذي يحمل الوظيفة الدلالية (منفذ)، بينما تلحق الوظيفة التركيبية (المفعول) بالمكون الذي يحمل وظيفة (المتقبل)، على النحو الآتي:

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 82، 83.

فالفعل (ضرب)، يتسع إطاره الحملّي النووي لموضعين، أحدهما يخصص لما يتطلبه الفعل من فاعل، قام بفعل الضرب، ويخصص الثاني لما يتطلبه الفعل المتعدي من مفعول وقع عليه فعل الضرب، لذلك تطلب الفعل (ضرب) منفذا ومتقبلا، كما يظهره الإطار الحملّي الآتي:

ض. ر. ب { فعل } ف	(س1: إنسان) منف	(س2: كائن حي) متق]
-------------------	-----------------	--------------------

شكل (58): الإطار الحملّي للفعل (ضرب)

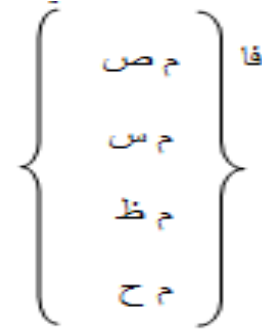
أما المكون (محمد) في الجملة الاسمية (محمد رجل)، فلا يمكن أن يتسع إلا اتساعا أفقيا على النحو الآتي:

رجل	- كائن حي
	- عاقل
	- إنسان
	- متحرك
	- ذكر

شكل (59): اتساع المكون (رجل) في البنية الحملية

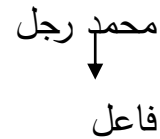
ولهذا، سواء كان المركب اسميا أو حرفيا فإنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتسع إلى فاعل ومفعول به، لأنه خال من السمة الدلالية التي تتطلب فاعلا أو مفعولا.

لذلك كان إسناد وظيفة الفاعلية للمكونات المسندة إلى مركبات اسمية أو حرفية عملاً يفتقد إلى الوصف الدقيق والمتأن في النحو الوظيفي الذي أسند وظيفة الفاعل في الجملة الاسمية للمركب الاسمي، والوصفي، والحرفي، والظرفي على حد سواء¹.



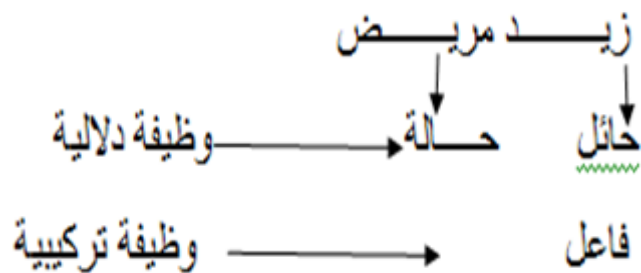
شكل (60): مقولات الفاعل في النحو الوظيفي

فجملة < محمد رجل > يحلها النحو الوظيفي على النحو التالي:



فلا يستقيم دلالياً أن تسند وظيفة الفاعل للمكون زيد، لأن المكون (رجل) لا يحمل في ذاته من السمات الدلالية ما يدل على أنه يطلب فاعلاً، لاقتناده لسمة الحركة.

كما لا يصح إسناد وظيفة الفاعل إلى جميع المكونات التي يكون محمولها (حالة)، فلا يستقيم دلالياً أن تسند وظيفة الفاعل للمكون زيد، في الجملة (زيد مريض)، على النحو الآتي:



¹ - ينظر، أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 177.

لأنه من غير المنطق أن يقوم (زيد) بفعل المرض، والمرض حالة حلت بزید نتيجة عامل ما، لا يشترط أن يكون زيد هو المتسبب فيها، وهذا ما انتبعت إليه اللسانيات التوليدية واللسانيات الوظيفية، حين ميزت بين العلاقات الدلالية التي تربط المسند بالمسند إليه، وهي علاقات لا تتوقف على علاقة السببية، وبالتالي لا يشترط أن يكون المسند إليه منفذا فقط، فقد يحمل وظائف دلالية أخرى، سبق ذكرها (كالقوة والحائل والمتوضع)، لكن اللسانيات التفسيرية غفلت من ناحية أخرى عن الوظيفة التركيبية التي تأخذها المكونات المتنوعة للمسند إليه في حالة (القوة والحائل والمتوضع).

لعل افتراض نمط واحد للجملة العربية في النحو التوليدي التحويلي والنحو الوظيفي، وهو الجملة الفعلية هو ما جعل اللسانيين العرب المحدثين يفترضون وظيفة تركيبية واحدة للمسند إليه (المحور) في الجملة الاسمية والفعلية على حد سواء، وهي وظيفة الفاعل، لذلك استأثر المحمول بدور انتقاء الموضوعات في الجملة العربية دون غيره من العوامل التي تتحكم في الجملة، سواء كان هذا المحمول متقدما أو متأخرا. فعلا أو سما صفة مشبهة بالفعل أو جارا ومجرورا.

فالوظيفية تسير في اتجاه واحد، من المحمول (بمختلف مقولاته الصرفية) نحو بقية مكونات الجملة، لذلك افترضت بنية واحدة للجملة، وهي بنية فعلية، تتخذ حدودها - مهما تنوعت - نفس الوظائف النحوية؛ وهي وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول.

1. قام زيد	4. زيد رجل
فاعل	فاعل
2. انكسر الزجاج	5. زيد في الدار
فاعل	فاعل
3. زيد قائم	
فاعل	

وإذا أخذنا المكون (زيد) في الجملتين (4) و(5)، فإنه لا يمكن افتراض أن مهمة انتقاء المكونين تسند للمحمول (رجل) في الجملة (4)، أو تسند للمحمول (في الدار) في الجملة (5)، كما لا يمكن أن تسند حتى للمحمول (قائم) ولا للمحمول (قام)، لأن الأسماء لا يتسع إطارها الحملي- أفقيا مثل الأفعال كما أشرنا، وإنما تتسع عموديا بما تحمله من سمات دلالية في نفسها.

كما أن الانتقاء دور يفترض أن تؤديه المكونات التي ترد في الذهن أولاً، والمكونات التي ترد أولاً في النفس وبالتالي في الكلام هي المكونات التي تحمل معلومات مشتركة على مستوى الوضع، كما سيأتي توضيحه في مبحث الرتبة.

بالنسبة للجملة الفعلية؛ وهي الجملة التي يتصدرها فعل، يسوغ للفعل عملية انتقاء محلات الحدود ومواضعها في التركيب لأن الفعل يحمل من السمات المعجمية ما يخوّله لذلك، ولذلك تسند إليه عملية انتقاء السمات التي تنقيد بها موضوعاته ولا تخرج عنها، والوظائف الدلالية التي تحملها محلات الحدود، وذلك على مستوى البنية الحمليّة، ثم تلحق الوظائف التركيبية بمحلات الحدود على مستوى البنية التركيبية بحسب ما تحمله من وظائف دلالية.

وذلك ما يمثله المستوى التجريدي الآتي:

جدول (26): الإطار الحملي النووي للفعل (ضرب)

س2	س1	ض. ر. ب
كائن حي	إنسان	فعل
متى	منف	زمن (ماضي)
		حدث

أما بالنسبة للجملة الاسمية؛ وهي الجملة التي يتصدرها اسم، لا يمكن افتراض ترتيب ما لعناصر الجملة الاسمية، لأنّ الجمل الاسمية لا تخرج عناصرها - غالباً - عن المقولة الصرفية (الاسم)، والاسم لا يحمل في نفسه سوى بعض السمات الدلالية التي لا تسوغ له عملية انتقاء بقية العناصر التركيبية، وبالتالي لا يمكن أن يتكفل بعملية انتقاء مواقع ومحللات المكونات الأخرى، لذلك توكل عملية ترتيب عناصر الجملة الاسمية للعامل التداولي، ولأنّ العناصر التي يفترض أن تتصدر الكلام تداولياً هي العناصر التي تحمل معلومات مشتركة بين المتخاطبين؛ لأنها تشكل محور الحديث ثم تأتي المعلومة الجديدة للإخبار عن معلومة سابقة معرفياً لدى كل من المتكلم والمخاطب، فإن المركب الاسمي الذي يأتي أولاً في النفس هو المكون الذي يحمل الوظيفة التداولية (المحور)؛ لأنه العنصر المحدث عنه، والذي يكون معلوماً لدى كل من المتكلم والمخاطب في الوضع التخاطبي، لذلك يأخذ عنصر المحور الموقع الأول في الترتيب في النفس.

ولأنّ المركب الاسمي الذي يرد أولاً في النفس هو مكون لا يحمل إطاره الحملي سوى الاسم المفرد ومجموع السمات الدلالية التي تميزه، والمرتببة عمودياً، فهو لا يتطلب في نفسه، مثل الفعل، أي محلات للحدود، لذلك كانت البنية الحمليّة للمركب الاسمي المتصدر في الجملة الاسمية بنية فارغة لا تحمل سوى السمات المعجمية التي يحملها الاسم، وبالتالي لا تتطلب أي وظائف دلالية، وذلك ما يمثل الشكل التمثيلي الآتي:

جدول (27): البنية الحمليّة للمركب الاسمي في الجملة الاسمية:

زيد	∅	∅
اسم		
كائن حي		
انسان		
ذكر		

عقل...

أما على مستوى البنية التركيبية فإن هذا الاسم المفرد بما يحمله من سمات دلالية يدخل في علاقة إسناد مع مكونات أخرى، تحمل البنية التركيبية محلاتها، بحيث يأخذ الاسم المفرد الموقع الأول في التركيب باعتباره عنصرا محورا، يدخل في علاقة إسنادية مع مكون آخر يشغل الموقع الثاني في التركيب.

أما الوظائف التركيبية التي يشغلها المكون الأول في التركيب والمحل الثاني الذي يدخل معه في علاقة إسنادية على مستوى البنية التركيبية فهي مجهولة ولا يمكن أن تكون وظيفة الفاعل أو المفعول، لأن بنيته الحملية فارغة من المعلومات والوظائف الدلالية التي يمكن أن تحدد وظيفته التركيبية، والتي تتحدده- كما رأينا- وفق سلمية معينة.

وبالتالي يمكن القول أن بنية الجملة الاسمية تبقى فارغة على مستوى البنية الحملية وكذلك على مستوى البنية التركيبية، وكل ما تحتفظ به هو اسم مفرد يحمل وظيفة تداولية وهي وظيفة المحور، تنفرد بنفسها على مستوى البنية الحملية لافتقار الاسم المفرد إلى السمات المعجمية التي تجعله ينتقي محلات الحدود، يحتفظ الاسم المفرد بوظيفته التداولية وهي المحور وصولا إلى البنية التركيبية التي يحصل على مستواها إضافة محل فارغ مجاور للعنصر المحور تتطلبه البنية التركيبية بمقتضى ما تفرضه من علاقة إسنادية تدخل فيها الكلمات المفردة وتتعلق فيما بينها وفق علاقات تتطلبها البنية الدلالية للجملة، وهي علاقتي الفاعلية والمفعولية بالنسبة للجملة الفعلية، وتتعلق فيما بينها وفق علاقات تتطلبها البنية لأولى المسئولة عن إنتاج التراكم وهي البنية التداولية، حيث تتطلب البنية التداولية موضوعا متحدثا عنه، وهو المحور في الجملة الفعلية والفعلية على حد سواء، والخبر الذي يحمل المعلومة الجديدة للمخاطب، والذي لا يشمل البؤرة والذيل فقط كما جاء في النموذج الوظيفي، وكما تؤدي عناصر التكملة وظيفة حمل معلومة جديدة للمخاطب، وتؤدي الجملة بأكملها نفس الوظيفة في البؤرة، فإن المكونات النواة للجملة أيضا يمكن أن تحمل معلومات

جديدة أيضا، وذلك في البنية الاسمية، أين ينشأ الموضوع أو المحور في الذهن أولا، ثم تلحق المعلومة التي ينتظرها المخاطب بالعنصر المحور في التركيب.

وبناء على ذلك تخلو البنية الحملية والبنية التركيبية للجملة الاسمية من أي وظيفة دلالية أو تركيبية، وكل ما ينشأ في الذهن هو العنصر التداولي المحور لتلحق به المعلومة التي تحمل الخبر الجديد لتحل المحل الثاني في البنية التركيبية. بالإضافة إلى السمات المعجمية التي يحتفظ بها العنصر المحور سواء على مستوى البنية الحملية، أو على مستوى البنية التركيبية أين يبقى محتفظا بها ليتم انتقاء سمات المسند بناء عليها.

جدول (28): البنية الحملية والتركيبية والتداولية لمحور التركيب في الجملة الاسمية.

∅	زيد (موضوع)	البنية التداولية
∅	زيد اسم/ كائن حي/ إنسان ذكر/ عاقل...	البنية الحملية
مسند اسم/ فعل	زيد اسم/ كائن حي/ إنسان...	البنية التركيبية
خبر	موضوع/ محور	البنية التداولية

لا شك أن هذا التحليل يذكرنا بتحليل النحاة الأوائل للجملة الاسمية، وهو كما رأينا بعد إعادة الوصف والتفسير، الوصف الأقرب إلى الحقيقة اللغوية، لأنه يراعي طبيعة الجملة العربية، التي تنقسم إلى جملة اسمية وأخرى فعلية. بينما يهمل اللسانيون العرب المحدثون النمط الاسمي من الجملة فوقعوا في مثل هذه الهفوات المنهجية في الدراسة.

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد موقع البنية التداولية من قواعد وقوانين إنتاج التراكيب وفهمها.

وإن كان النحو الوظيفي قد أضاف قواعد البنية الوظيفية إلى قوانين النحو المسئولة عن إنتاج التراكيب وبالتالي إنتاج النصوص، فخرج بهذا عن مزلق الوصف التفسيري البنيوي الذي أقصى المقام وعني بالعلاقات التداولية، فإن آثار المنهج البنيوي بقيت مترسبة في مبادئ النحو الوظيفي الذي قدّم قوانين البنية الدلالية والبنية التركيبية على البنية التداولية وأعطاهما الأولوية في تفسير بنية الجملة العربية، لذلك عجز عن تفسير الجملة العربية تفسيراً يتلاءم مع طبيعتها باعتبارها بنية مزدوجة اسمية وفعلية، وكل ما فعله هو إعطاء نفس تفسير النحاة الأوائل للجملة الفعلية بإضافة بنية دلالية لقوانين التأليف على نهج التوليديين، وتوسيع نفس قوانين إنتاج الجملة الفعلية على الجملة الاسمية، بما فيها قوانين البنية الدلالية والتي تخرج عنها الجملة الاسمية، التي تتحكم فيها قوانين البنية التداولية بالدرجة الأولى، كما وضعه الجدول السابق.

تبين إذن أن القوانين التداولية تنصّر قوانين التأليف النحوية من أجل اختيار نوع المكون الذي يتصدر التركيب سواء كان مكوناً اسمياً محدثاً عنه أو مكوناً فعلياً، حيث توكل مهمة انتقاء مواضع الحدود في الجملة الاسمية للبنية التركيبية، بينما توكل مهمة انتقاء مواضع الحدود في الجملة الفعلية للعنصر المحمول، وبينما يختار المحمول (الفعل) في الجملة الفعلية الوظائف الدلالية للحدود، والتي يتم على أساسها إسناد الوظائف التركيبية، لا ينتقي المكون الاسمي في الجملة الاسمية الوظائف الدلالية ولا التركيبية، فتسند إلى المكون الذي يدخل معه في علاقة إسنادية وظيفية تداولية مباشرة بمقتضى ما يتطلبه العنصر المحور المحدث عنه في الكلام من خبر تتم به الفائدة.

والحقيقة أن تصور نمط واحد للجملة العربية، والتركيز على نمط الجملة الفعلية لم يتمسك به التوليديون والوظيفيون فحسب، فقد تبنى هذا التصور محمد الأوراعي أيضاً حين

افتراض أن العلاقات التي تحكم الجملة الفعلية تنسحب على الجملة الاسمية، وافترض أيضا نفس الوظائف الدلالية التي تلحق عناصر البنيتين.

وباستثناء الجمل الاسمية التي تربط بين مكوناتها النويين علاقة "انتماء" ξ وهي العلاقة التي لا تعمل أي وظيفة نحوية، في نحو قولنا: زينب امرأة، تحكم بقية العناصر التركيبية للجمل الاسمية نفس العلاقات التي تحكم الجمل الفعلية؛ وهي علاقة "العلية" التي تربط بين مكونين إسناديين يكون متغيرها (م) في البنية المكونية صفة القصور، نحو جملة: هند مريضة.

حيث تنتقي صفة القصور بمقولتها الفرعية علاقة العلية لتؤلفها بالكلمة (س) المنتقاة بالخاصية الدلالية لتعوض (م إ)، فتستلم (س) صفة المفعول (ص مف) في البنية الوظيفية، كما يتضح من تحليل جملة (هند مريضة) من خلال الشكل الآتي:

البنية المكونية:

م (صق)	م إ (س)
--------	---------

البنية الدلالية

م (صق)	ω	م إ (س)
--------	----------	---------

البنية الوظيفية

م (صق)	ω	م إ (ص مف)
--------	----------	------------

شكل (61): مراحل اشتقاق جملة (هند مريضة)

وتتصرف الجملة الاسمية في النحو التوليبي تصرف الجملة الفعلية، حيث تعزى عملية انتقاء العلاقة التي تربط بين العنصرين النويين إلى الصفة من حيث التعدي واللزوم؛ حيث

تنتقي الصفة التي تتسم باللزوم بمقولتها الفرعية علاقة السببية، فإذا عوضت صفة اللزوم(صل) المتغير (م) في البنية المكونية (صد (م، مَ) فض) انتقت علاقة السببية لتؤلفها بالكلمة (س) المنتقاة بالخاصية الدلالية لتعوض (م) وتستلم صفة الفاعل به (صفا به) في البنية الوظيفية، حيث تأخذ جملة (هم قعود) التحليل الآتي:

البنية المكونية:

م (صل)	م إ (س)
--------	---------

البنية الدلالية

م (صل)	م إ (س)	ع
--------	---------	---

البنية الوظيفية

م (صل)	ع	م إ (صفا به)
--------	---	--------------

شكل (62): مراحل إشتقاق جملة (هم قعود)

أما إذا عوضت صفة التعدي(صع) المتغير (م) في البنية المكونية (صد (م، مَ) فض) انتقت علاقة السببية لتؤلفها بالكلمة (س) المنتقاة بالخاصية الدلالية لتعوض (م) وتستلم صفة الفاعل (صفا) في البنية الوظيفية، حيث تأخذ جملة (الإنسان مفسد الأرض) التحليل الآتي:

البنية المكونية:

م (صع)	م إ (س)
--------	---------

البنية الدلالية

م (صع)	=	م إ (س)
--------	---	---------

البنية الوظيفية

م (صع)	=	م إ (صفا)
--------	---	-----------

شكل (63): مراحل إشتقاق جملة (الإنسان مفسد الأرض)

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد موقع صفة الفعل من قواعد وقوانين إنتاج التراكيب والتي على أساسها يمكن تفسير سبب إسناد الوظائف النحوية للمكونات النحوية في الجملة الاسمية وهي وظيفة الفاعل والمفعول والفاعل به، وذلك بناء على العلاقات التي يتطلبها المحمول لما يختص به من صفات القصور واللزوم والتعدي، وهي صفات الأفعال احتفظ بها المحمول في الجملة الاسمية بالرغم من مقولته الصرفية (اسم).

وبالرغم مما أعطاه النحو التوليقي من تفسير لعمل الصفات في البنية الاسمية حملا على عمل الأفعال في البنية الفعلية إلا أنه تجاوز بعض التفاصيل في قواعد إنتاج البنية الاسمية التي من شأنها إبطال عمل هذه الصفات.

إذا أخذنا مثلا صفة "مريضة" في جملة (هند مريضة) في مقابل الفعل "قام" في جملة (قام زيد)، فإن الصفة لا تظهر إلا في البنية الوظيفية باعتبارها خبرا حصل عليه التركيب من السياق التداولي الذي قيلت فيه الجملة، كما رأينا في تحليل الجمل السابقة، بينما تغيب الصفة (مريضة) في البنية الحملية وفي البنية التركيبية تتخذ موقعا بعد المكون المسند إليه،

في مقابل النحو التوليقي الذي افترض أنها تأخذ الموقع الأول في البنية المكونية وبناء على الصفة التي تأخذها (القصور، اللزوم، التعدي) تنتقي علاقاتها والوظائف النحوية لمتعلقاتها.

ولذلك لا يمكن أن يأخذ المكون المسند إليه (م إ) وظيفة نحوية في الجملة الاسمية، كما سبقت الإشارة، لأن عنصر انتقاء العلاقات والوظائف النحوية غائب في البنية الحملية والبنية التركيبية وهو المسند، ولذلك لا يأخذ (م إ) سوى وظيفة التداولية باعتباره محورا في الكلام يتطلب عنصر الإخبار الذي تتحقق به الفائدة الجديد في البنات التأليفية للجملة.

وهذا ما يفسر احتفاظ النحاة الأوائل بالوظائف التداولية للمكونات في الجملة الاسمية دون غيرها من الوظائف الدلالية والتركيبية، فاحتفظوا بوظيفة (الخبر)، التي تعبر عن الوظيفة التداولية التي يشغلها المكون الذي يدخل في علاقة إسنادية مع المسند إليه في التركيب الاسمي، بينما اكتفوا بالوصف الشكلي لعنصر المحور (الموضوع)، واصطلحوا عليه بمصطلح (المبتدأ) تأثرا بنظرية العامل اللفظية، وذلك لخلوه من العوامل.

فإذا كانت القواعد المعجمية والتركيبية تتحكم في تأليف الجملة الفعلية إلى جانب القوانين التداولية، لما يحمله الفعل في نفسه من سمات دلالية تنبئ ببنية التركيبية، فإن المتحكم الأساسي في تأليف البنية الاسمية هو القوانين التداولية، فهي المسؤولة عن انتقاء عناصر الجملة الاسمية وتخصيصها بالوظائف التداولية التي تشغلها في التركيب.

5.1.2 قوانين تحديد مخصصات الحدود للجملة الاسمية والفعلية:

تحصل مكونات الجملة في النحو الوظيفي على تخصيصات داخل البنية الحملية، المسئول عن إنتاجها هو قوانين تحديد مخصصات المحمول وقوانين تحديد مخصصات الحدود للجملة الاسمية والفعلية على حد سواء.

تبين في النحو الوظيفي أن قوانين تحديد مخصصات المحمول والحدود تتم على مستوى البنية الحملية في الجملة الفعلية، وهي مخصصات متعلقة بالصيغة والجهة والزمن بالنسبة للمحمول، أما بالنسبة للحدود فهي مخصصات متعلقة بالتعريف والتكثير والعدد

والجنس، بينما اتضح من البحث أن القوانين التي تفرض انتقاء محمولات بعينها، هي قوانين تداولية، يتم على أساسها اختيار نوع المحمول سواء كان اسما أو فعلا، حيث يتحدد على أساس هذا الاختيار نوع الجملة إن كانت اسمية أو فعلية.

وإن كان المقام هو ما يحدد المقولة الصرفية للمحمول والتي تصنف على أساسها الجملة إلى فعلية أو اسمية، فإن المقام هو المسئول أيضا عن انتقاء مخصصات هذا المحمول، بناء على ما يفرضه الوضع التخابري بين المتخاطبين.

وإن كان النحو الوظيفي أشار إلى دور المحمولات في فرض قيود دلالية على حدوده، فقد غفل عن القيود التي يمكن أن تفرضها المحمولات على الحدود مما يتعلق بمخصصات التعريف والتكثير والعدد والجنس، كما غفل عما يمكن أن يحدثه اختلاف نمط الجملة (اسمية أو فعلية) من دور في تخصيص الحدود على نحو ما.

يتحد المعجم مع المقام في تحديد مخصصات الحدود، وتختلف الأولوية في التخصيص بين دور المعجم والمقام بحسب نوعية الجملة سواء الاسمية أو الفعلية.

بالنسبة للجملة الفعلية يتدخل المقام في تخصيص الحدود لأن الفعل في البنية الحملية يأتي مخصصا بالصيغة والجهة والزمن فقط، بينما تغيب المخصصات النوعية والعددية، لذلك لا يمكن أن يؤتى بمخصصات الحدود إلا من المقام وذلك على مستوى البنية الوظيفية، لذلك يأتي تحليل جملة (قام المسلمون) على النحو الآتي:

البنية الحملية:

خب] تا[ق. ا. م. { فعل } ف	(س1: إنسان) منف
----------------------------	-----------------

البنية التركيبية

خب] تا[ق. ا. م. { فعل } ف	(س1: إنسان) منف فا
----------------------------	--------------------

البنية التداولية

خب] تا[ق. ا. م. }	(ع3 ذ س1: إنسان) منف
فعل} ف	فا

شكل (64): مراحل إشتقاق جملة (قام المسلمون)

وإن كان المعجم لا يقدم فعلا مخصصا جاهزا في البنية الحملية ولا في البنية التركيبية فإن الحدود تبقى فارغة من المخصصات على مستوى البنيتين الحملية والتركيبية حتى تتدخل القوانين الصرفية على مستوى البنية التداولية لإدخال المعلومات المتعلقة بخصائص الحدود للجملة الفعلية وذلك وفقا لما يتطلبه المقام على مستوى هذه البنية.

أما بالنسبة للجملة الاسمية فإن المكون المسند إليه يكون جاهزا بمخصصات عديدة ونوعية حين يأتي به أولا في التأليف لعامل تداولي، لهذا تلحق بالمكون المسند السمات الصرفية المميزة التي تدخلها قوانين التصريف بما يتلاءم مع مخصصات المسند إليه وذلك في البنية التركيبية فيحصل التطابق بين المسند والمسند إليه من حيث العدد والنوع.

وسواء كان المسند مركبا اسميا أو فعليا فإن عملية انتقاء المخصصات تتكفل بها قوانين التصريف في تحديد العدد والنوع، بينما يتكفل المقام بتحديد التعريف والتكثير.

فإن قال قائل: زيد قائم أو زيد معلم، أو زيد قام فإن عملية انتقاء مخصصات العنصر المسند تتكفل بها قوانين التصريف في البنية التركيبية، والتي تخصص موضع المسند بنفس المخصصات الصرفية التي يتسم بها المكون المسند إليه من حيث العدد والجنس، فيقال:

1.زيد قائم

1.زيد قام

2.المسلمون قائمون

2.المسلمون يقومون

3.النساء قائمات

3.النساء يقمن

فاتسام المكون المحور بمخصصات العدد والجنس في البنية الحملية، والتي تم انتقاؤها من المعجم جاهزة بالمخصصات الصرفية التي اقتضاها المقام، واشترك المتخاطبين في نفس المعلومات حول العنصر المحور جعلت عملية انتقاء مخصصات المكون المسند تحصل بالتطابق فقط.

وهذا ما يظهره تحليل جملة (المشجعون قائمون) في الشكلين (65) و(66)، والذي يتتبع مخصصات المكونين الإسناديين في البنيات الثلاث على النحو الآتي:

البنية التداولية

∅	ع3] ذ[ش. ج. ع { اسم } س مح
---	-----------------------------

البنية الحملية:

∅	ع3] ذ[ش. ج. ع { اسم } س
---	--------------------------

البنية التركيبية

ع3] ذ[ش. ج. ع { اسم فاعل } ص	ع3] ذ[ش. ج. ع { اسم } س
----------------------------------	--------------------------

البنية التداولية

ع3] ذ[ش. ج. ع { اسم فاعل } ص خب	ع3] ذ[ش. ج. ع { اسم } س مح
-------------------------------------	-----------------------------

شكل (65): مراحل إشتقاق جملة (المشجعون قائمون)

∅	المشجعون (موضوع)	البنية التداولية
∅	المشجعون اسم/ كائن حي/ إنسان /عاقل... ذكر /جمع/ تعريف	البنية الحملية
مسند م اسمي/ م فعلي/ م حرفي م اسمي/ م فعلي/ م حرفي م اسمي/ م فعلي/ م حرفي م اسمي/ م فعلي/ م حرفي	المشجعون اسم+ كائن حي+ إنسان... م اسمي/ م فعلي/ م حرفي م اسمي/ م فعلي/ م حرفي م اسمي/ م فعلي/ م حرفي	البنية التركيبية
م اسمي/ م فعلي/ م حرفي م اسمي/ م فعلي/ م حرفي م اسمي/ م فعلي/ م حرفي م اسمي/ م فعلي/ م حرفي	موضوع/ محور	البنية التداولية

شكل (66): مراحل إشتقاق جملة (المشجعون قائلون)

يبدو أن عملية انتقاء المكونات التركيبية تعزى في المقام الأول للمقام، الذي يتم على أساسه انتقاء النمط التركيبي للجملة إن كانت جملة فعلية يتصدرها فعل، أو جملة اسمية تتصدر باسم، وبينما تخضع عملية انتقاء المتعلقات بالفعل لقوانين المعجم في البنية الحملية للجملة، فلا يتعلق بالفعل سوى بالمكونات التي ينتقيا بناء على ما يتلاءم مع سماته الدلالية، فلا يصح مثلا:

أكلت الطاولة خبزا.

لأن الفعل (أكل) يتطلب موضوعين؛ الأول يرتبط بسمة كائن حي والثاني يرتبط بسمة مأكول، أما الطاولة فهي تنتمي إلى السمة الدلالية (جماد)، لذلك لا يمكن أن تسند إلى الفعل (أكل) الذي يتطلب منفذا يتسم بسمة الحركة والحياة، وذلك ما يظهره التمثيل الآتي:

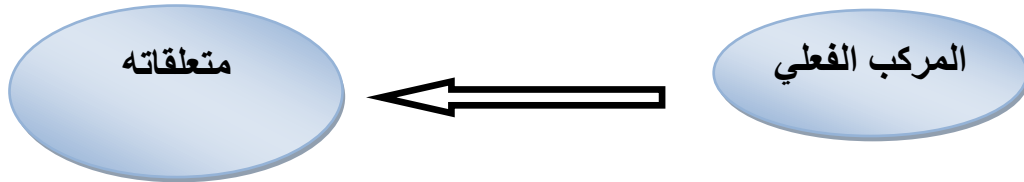
أ.ك.ل { فعل } ف	(س1: كائن حي) منف	(س2: مأكول) متق]
-----------------	----------------------	------------------

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للجملة الفعلية، فإن عملية انتقاء متعلقات المكون المحور في الجملة الاسمية تخضع لقوانين المعجم من الناحية الدلالية ولقوانين التطابق من الناحية الشكلية وذلك على مستوى البنية التركيبية، بحيث لا يمكن أن يرتبط المكون المحور سوى بالمركبات التي تتلاءم معه دلالياً، وتطابقه من حيث العدد والنوع، فلا تصح دلالياً الجملة الآتية:

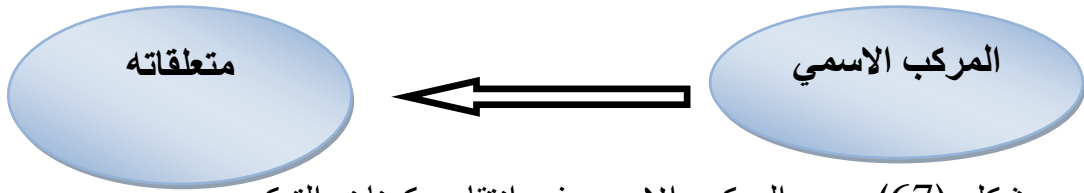
محمد طائرة.

لأن المكون (محمد) الذي يحمل السمات الدلالية الآتية: (كائن حي + إنسان + عاقل) لا يمكن أن يجاور مكوناً اسماً من حقل دلالي آخر، وهو الحقل الذي تجتمع فيه سمات دلالية تخرج تماماً عن النوع الذي ينتمي إليه المكون المحور، وهي السمات الدلالية الآتية: (جماد + شيء + غير عاقل).

يمكن القول إذن أن عملية انتقاء المكونات التي تتعالق مع المركب الفعلي في الجملة الفعلية ومع المركب الاسمي في الجملة الاسمية تتم على مستوى محور واحد وهو المحور الأفقي، حيث تتوقف عملية اختيار المكونات على ما يتسم به الفعل أو الاسم من سمات دلالية، تشكل قيود انتقاء للمكونات كما يظهره الشكل الآتي:



شكل (66): دور المركب الفعلي في انتقاء مكونات التركيب



شكل (67): دور المركب الاسمي في انتقاء مكونات التركيب

تتم عملية انتقاء المكونات التركيبية على محور واحد وذلك على مستوى الوضع أين تسند الوظائف إلى المكونات التي تتلاءم مع المركب الفعلي أو المركب الاسمي من حيث السمات المعجمية، بينما تتم عملية انتقاء المركبات الاسمية والفعلية على محورين على مستوى الاستعمال أين يدخل عامل آخر في عملية الانتقاء، وهو عامل السياق، على أن السياق هو المحرك الأساسي لعملية التأليف كما يظهره الشكل الافتراضي الآتي:



شكل (68): دور السياق في عملية التأليف

لذلك فقد تتجاوز الألفاظ التي تنتمي لحقلين مختلفين ولا تجمعها أي سمات دلالية مشتركة، وذلك حينما تسند عملية الانتقاء للسياق، أو للمتكلم الذي ينتقي من الكلمات ما

يحقق معنى آخر يتجاوز المعنى اللفظي، ولا يحصل ذلك إلا على مستوى الاستعمال أما على مستوى الوضع، فإن عملية الانتقاء تتحكم فيها القوانين المعجمية فقط.

فالقواعد المعجمية في النظرية الوظيفية والنظرية التوليدية التحويلية هي القواعد المسؤولة عن الاختيار وذلك بحسب ما تتطلبه السمات المعجمية للمحمول.

ولذلك لا يعزى التفاوت بين المتكلمين إلى معاني الكلمات المفردة ولا إلى العلاقات النحوية لأنها واحدة ومتساوية بين جميع المتكلمين، أما ما يحقق المزية أو التفاوت والاختلاف من متكلم إلى آخر يعود إلى "الاختيار" لأنه مرتبط بلحظة إبلاغ الرسالة، والتي تختلف أحوالها من متكلم إلى آخر، يقول عبد القاهر الجرجاني فيما يصنعه التخير من مزية: « وإنما سبيل هذه المعاني سبيل الأصباغ التي تُعملُ منها الصور والنقوش، فكما أنك ترى الرجل قد تهدي في الأصباغ التي عمل منها الصورة والنقش في ثوبه الذي نسج، إلى ضرب من التخير والتدبر في أنفس الأصباغ وفي مواقعها ومقاديرها وكيفية مزجها وترتيبه إياها، إلى ما لم يتهدد إليه صاحبه، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب، وصورته أغرب، كذلك حال الشاعر والشاعر في توخيها معاني النحو ووجوهه التي عملت أنها محصول "النظم".¹ وعلى هذا ينبغي التمييز على مستوى التراكيب اللغوية بين نوعين من المعاني²:

معاني وضعيّة/ أصلية: ترتبط بمستوى الصياغة اللفظية في ذاتها (grammatical leve)، وهي الصياغة التي تخضع للنظام الوضعي الداخلي للغة.

معاني فرعيّة/ جزئية: ترتبط بمستوى الخطاب وإفادة المعاني (communicational level)، تنفرع عن المعاني الوضعية للألفاظ عن طريق المجاز.

¹ - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ص 87، 88.

² - ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 91.

وهذا ما عبر عنه الحاج صالح قائلا: « اللفظ يدلّ على معنى بالوضع - وهو الأصل - ثم هذا الوضع يتحوّل إلى معاني جزئية لا نهاية لها من أجل استعمال المتكلم للغة وتفريعه من المعاني الوضعية بالمجاز والاستعارة والكناية وغيرها مما لا نهاية له من المعاني.»¹

وإن كانت معاني النحو محدودة لأنها معاني وضعية وأصلية توحى بها العلاقات الدلالية الحقيقية التي تربط بين الكلمات التي تؤلف التركيب، فإن المعاني التي تتفرع عنها عن طريق اختيار المتكلمين لوجوه خاصة من التأليف لا نهاية لها لأنها خاضعة لحرية الاختيار الفردي لا للواقع الجمعي الوضعي، وقد عبر عن ذلك عبد القاهر الجرجاني حينما قال: «وإذا عرفت أن مدار أمر "النظم" على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي يمن شأنها أن تكون فيه، فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها»²

من الواضح أن هناك فروقا أساسية بين نوعين من التراكيب؛ تراكيب أصلية، تدلّ بألفاظها على المعاني المقصودة وبشكل مباشر، وأما التراكيب الفرعية فهي التي تخرج عن حدود المواضع في التركيب فتستخدم أنماطا غير مألوفة من التأليف وتربط بين كلمات لا تجمع بينها علاقات دلالية على الحقيقة، ولذلك تستعين بقرائن أخرى غير لفظية لإظهار المعنى المقصود للمتلقي من دلالة الحال ودلالة المعنى.

وفي البحث اللغوي العربي حدد النحو موضوعه وهو (الاستعمالات العادية) التي تخضع للاختيارات الوضعية، وقد تبين هذا في كتاب سيبويه الذي أشار إلى عدة أقسام للكلام لكنه حدّد موضوعه أثناء الوصف والتحليل وركز على التراكيب التي تربط كلماتها

¹ - المرجع السابق، ص ن.

² - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 87.

علاقات نحوية حقيقية، أو ما اصطلح عليه (بالمستقيم الحسن)، وعزف عن الكذب وإن كان مستقيماً (مستقيم كذب) لخروجه عن قيود الاختيار وقوانين التأليف¹

فالنحو إذن موضوعه الحقيقة، يدرس قواعد التأليف (الترتيب والتركيب)، وهي قواعد عامة وموحدة لأنها من وضع الجماعة اللغوية، بينما تعنى البلاغة بمزية التأليف وخصوصيته وهي مزية تحققها حرية الاختيار التي تعود للمتكلم وأغراضه التداولية المتعددة، والتي تقوده إلى استعمال خاص للكلمات، وذلك باختيار كلمة دون غيرها في التركيب، أو اختيار ترتيب بعينه، وذلك ما عبر عنه عبد القاهر الجرجاني قائلاً: «اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض»²

وإن كان موضوع النحو هو تأثير المعاني النحوية في النظم فإن تأثير الاختيار في مزية المعنى ودرجة قوته هو موضوع علم آخر غفل عنه البحث اللساني العربي المعاصر وهو "علم البلاغة"، فكما تتحقق المعاني بالنظم الصحيح تتميز وتختلف بالاختيار.

لذلك أضاف علماء اللغة الأوائل علم البلاغة إلى جانب علم النحو من أجل استيعاب هذا المجال الواسع من وجوه التأليف وهو علم البلاغة، يقول الحاج صالح: «وأما مجال المعنى فيعتقد الخليليون أن المعاني تنقسم هي أيضاً إلى أصول وفروع. فأما الأصول فهي التي تتحدد بدلالة اللفظ ليس إلا. وهي من معطيات المواضعة (données sémiologique) الخاصة بلغة من اللغات في زمان معين من تطورها. أما الفروع فهي المعاني التي تتحدد بدلالة غير لفظية: دلالة الحال ودلالة المعنى وغيرهما، وهي تتفرع عن

¹ - ينظر، سيبويه، الكتاب، ص ص25، 26.

² - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص87.

الأولى بعمليات تحويلية من جنس العمليات العقلية وميدان دراستها هو البلاغة...»¹، ويمكن تلخيص ذلك في المخطط الآتي:



شكل (69): الفرق بين موضوع النحو البلاغة

إذا أخذنا جملة (يا زيد) فإن النحو يسأل عن كيفية التأليف، يسأل: كيف؟ وتكون الإجابة أن النداء يحصل عند ربط أداة نداء بالمدادى: (أداة نداء + مدادى)، بينما تسأل البلاغة عن سبب اختيار هذا التركيب دون غيره، فهي تبحث عن تفسير لوجوه الاستعمال لذلك تسأل لماذا؟ وتجيب عن سبب اختيار هذا النمط من التأليف بعينه، من التأثير في الملتقي وحمله على الانتباه.

إن فروق ووجوه النظم اللانهائية لا يمكن للنحو وحده الإلمام بها، لأن النحو مجاله ضيق ومحصور في مستوى الوضع، فلا يمكنه استيعاب جميع الخصائص التركيبية المتنوعة، لذلك لم تجد هذه الاستعمالات مكانا لها عند علماء اللغة الأوائل إلا داخل مجال آخر تسمح آلياته الإجرائية باستيعاب هذه التراكمات الفرعية، وهو مجال البلاغة النحوية

¹ - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 225

«دراسة الاستعمال الحقيقي لنظام اللغة (أي اللفظ ببناء المتنوعة) يرجع الفضل في بسطه وتوسيعه إلى البلاغيين النحويين، أمثال عبد القاهر والزمخشري وأتباعهما»¹

2.2 البنية الموقعية للجملة العربية بين الوضع والاستعمال:

تبين من أهم ما تعرضنا له حول قضية البنية الدلالية للجملة العربية كيف وقع الدرس اللساني العربي في العديد من الهفوات المنهجية في دراسة الجملة، وهي هفوات ناتجة عن تصور بنية أصلية واحدة للجملة العربية عند اللسانيين العرب المعاصرين، تتكون من فعل وفاعل ومفعول به، تم على أساسها إسناد الوظائف الدلالية والتركيبية لعناصر التركيب بكيفية واحدة دون مراعاة للخصائص التركيبية والدلالية والتداولية التي تختلف فيها الجملة الاسمية عن الجملة الفعلية، فبينما تتخذ الجملة الفعلية وظائف دلالية تسند إلى عناصرها التركيبية بمقتضى العلاقات التي يتطلبها الفعل، وتسد على أساس الوظائف الدلالية الوظائف التركيبية للجملة الفعلية، فإن الجملة الاسمية لا يتطلب حملها أية علاقات باعتبارها اسما لا يحمل نفس الخصائص الدلالية للفعل، ولذلك تبقى البنية الدلالية فارغة من الوظائف الدلالية، فتفرغ بذلك البنية التركيبية ولا تحتفظ سوى بالعلاقة التي تجمع عنصر المحور مع العنصر الذي يتعالق معه لإنتاج جملة مفيدة.

لا شك أن مبحث الدلالة الذي قاد إلى البحث في البنية الأصلية للجملة العربية يقودنا أيضا إلى مبحث الرتبة لأن البنية الأصلية للجملة تكشف عن الرتبة الأصلية التي تتخذها عناصر التركيب وهي رتبة (فعل - فاعل - مفعول) عند أغلب اللسانيين العرب المعاصرين، وعلى رأسهم المتأثرين بتوليديّة تشومسكي ووظيفية سيمون ديك الذين لم يستطيعوا التحرر من هذا التصور الأحادي للبنية التركيبية، وذلك بسبب تمسكهم بمبدأ التعميم الذي « يفترض

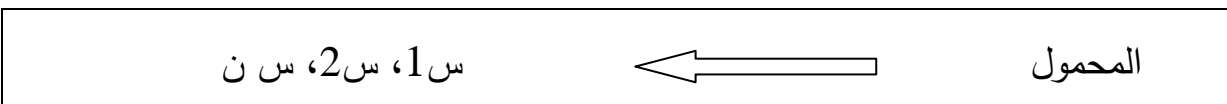
¹ - المرجع السابق، ص 52.

لكل لغة بشرية بنية قاعدية ذات رتبة قارة، توصلها بانتقاء أحد الترتيب الستة المحتملة من القسمة العقلية للثلاثي»²¹

افتراض التوليديون والوظيفيون أن رتبة الجملة العربية هي من أصل: فعل+ فاعل+ مفعول، وأن وظيفة العناصر تتحدد بما يتطلبه الفعل أو بما يشبهه من صفات من علاقات تحدد الوظائف الدلالية والتركيبية لعناصر التركيب في الجملة الاسمية والفعلية على حد سواء، وقد رأينا أن العلاقات التي يتطلبها الفعل في الجملة الفعلية، تختلف عما يتطلبه الاسم في الجملة الاسمية.

حيث يتطلب الفعل انطلاقاً من بنيته الحملية عنصراً منفذاً إذا كان الفعل لازماً، ويتطلب منفذاً ومتقبلاً إذا كان متعدياً، ثم تلحق بهذه العناصر الوظائف التركيبية بحسب نوعية العلاقات التي يتطلبها الفعل في البنية الحملية.

ولذلك يمكن القول بأن رتبة الفاعل والمفعول تتحدد انطلاقاً من البيئة الحملية للجملة الفعلية، فهذه البنية تتحدد في الإطار الحلمي النووي للفعل في حد ذاته، ومعنى ذلك أن رتبة الجملة الفعلية أول ما يتحدد بمجرد انتقاء الفعل من المكون المعجمي رأساً للتركيب بناء على قواعد تداولية، لتظهر مباشرة ومن الخصائص المعجمية للفعل مواضع الحدود التي يتطلبها الفعل والتي يعبر عنها في البداية بالمتغيرات س1، س2، س ن، كما يظهره الشكل الآتي:



شكل (70): دور المحمول في انتقاء المواضيع

²- محمد الأوراعي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص157.

وتتخذ على هذا الأساس البنية الحملية للفعل (كرم) الشكل الآتي:

ك. ر. م. { فعل } ف	س1	س2
--------------------	----	----

الشكل (71): البنية الحملية للفعل (كرم).

يبدو أن الرتبة في الجملة الفعلية تستمد أولاً من الأطر الحملية للأفعال والموجودة على شكل قوائم في المعجم، وتحفظ البنية الفعلية بهذا الترتيب على مستوى البنية الدلالية وكذلك البنية التركيبية، أين تتم عملية إسناد الأدوار التركيبية (الفاعل والمفعول) للمواضع التي تحمل الوظائف الدلالية المنتقاة في البنية الحملية دون حصول أي تغيير للمواقع.

تحفظ البنية التركيبية بنفس الترتيب الذي تطلبته البنية الحملية للفعل، حتى تتدخل البنية التداولية في تفريع التركيب، وإعادة تغيير المواضع بما يفرضه الوضع التخابري بين المتخاطبين لتأخذ الكلمات مواقعها المناسبة لما يتطلبه المقام في النفس قبل أن تخرج للبنية السطحية، وذلك على النحو الآتي:

البنية الحملية:

1	2	3
خب] تا[ك. ر. م. { فعل } ف	(س1: إنسان) منف	(س2: كائن حي) متق

البنية التركيبية

1	2	3
خب] تا[ك. ر. م. { فعل } ف	(س1: إنسان) منف فا	(س2: كائن حي) متق مف

البنية التداولية

2	3	1
(س1: عمر) منف فا	(س2: زيدا) متق مف	خب] تا[ك. ر. م { فعل } ف

الشكل (72): مواقع حدود البنية الفعلية في البنية الحملية والتركيبية والتداولية

على مستوى البنية التداولية تأخذ الكلمات محل المتغيرات المخصصة بالسمات المناسبة لما يتطلبه الفعل، وتأخذ هذه الكلمات أيضا مواضعها في البنية التداولية التي تتطلب ترتيبا معينا للكلمات يتفق مع ما يتطلبه السياق التداولي.

وبعدما كان الفعل هو المتحكم في محلات الحدود على مستوى البنية الحملية والبنية التركيبية، فإن تدخل المقام على مستوى البنية التداولية يحمل مهمة انتقاء المحلات للجانب التخابري وللسياق المقامي الذي ينشأ فيه الكلام.

فحتفظ عناصر الجملة بجميع وظائفها الدلالية والتركيبية في البنية التداولية، ولا تتدخل البنية التداولية إلا في انتقاء الكلمات والمواضع التي تترتب وفقها الكلمات بما يتناسب مع المقام.

يبدو أن العناية بزيد وتخصيصه بالكلام جعله يتقدم على الفاعل على مستوى البنية التداولية.

ويبدو أن تشكيك المخاطب في أن زيدا هو المكرم جعلت المفعول يتقدم حتى على الفعل ليأخذ موقع الصدارة في البنية التداولية وذلك لتأكيد الخبر للمتلقي على مستوى البنية التداولية أيضا، كما يظهره الشكل الآتي:

البنية التداولية

2	1	3
(س1: عمر) منف فا	خب] تا] ك. ر م } فعل { ف	(س2: زيدا) متق مف

أما على مستوى بنية الجملة الاسمية فإن البنية الحملية والبنية التركيبية- كما رأينا- فارغتين، ولا تحتوي هذه البنيات إلا على مركب اسمي يحمل وظيفة تداولية، وهي وظيفة المحور الذي يتطلب حسب البنية التداولية خبرا مكملا للفائدة، وذلك في حالة التواصل العادي.

حيث يأخذ الخبر الموضع الثاني من التركيب، وهو موضع لا تفرضه البنية الحملية ولا البنية التركيبية، لأن الإطار الحلمي للاسم يتوسع كما رأينا عموديا فقط ولا يأخذ عموديا أي موضع أو موقع آخر غيره، ولأن البنية التركيبية لا تفرض سوى تركيبا إسناديا، أحدهما يمثل مسندا والآخر مسندا إليه، ولا تفرض أي قواعد موقعية، أما البنية التداولية فهي التي تتطلب ترتيبا معينا للجملة الاسمية، بناء على ما يتطلبه الوضع التخاطبي، حيث يتم اختيار المكون الاسمي الأول بمقتضى تداولي بحث باعتباره محورا في الكلام، أي باعتباره موضوع الحديث والمعلومة المشتركة لدى كل من المتكلم والمخاطب، لذلك لا يمكن أن يتصدر الكلام مكون يحمل معلومة يجهلها المخاطب وإلا ما أدى التركيب المعنى المقصود ولما حصل الفهم، لأنه لا يمكن الإخبار عن مجهول، وهو ما تنبه له النحاة الأوائل.

لذلك يتحدد الموضع الأول في الجملة الاسمية بمقتضى تداولي باعتباره الموضع المخصص للمكون الذي يحمل معلومة مشتركة وموضوع الحديث، ثم يأتي تبعا لذلك الخبر المكمل للفائدة، وذلك على النحو الآتي:

البنية التداولية:

2	1
∅	زيد (موضوع)

البنية تركيبية

2	1
∅	زيد
م اسمي/ م فعلي/ م حرفي ذكر + مفرد..	اسم/ كائن حي/ إنسان ذكر/ عاقل...

البنية التداولية

2	1
طالب خبر	زيد موضوع/ محور

الشكل (72): مواقع حدود البنية الاسمية في البنية التركيبية والتداولية

إذا كانت البنية الحملية للجملة هي المسئولة عن تخصيص الجملة الفعلية بالرتبة الأصلية، من منطلق ما يتسم به الإطار الحملي للفعل من قدرة على التوسع وانتقاء لمواضع الحدود ووظائفها الدلالية، فإن المسئول عن تقييد الجملة العربية برتبة معينة في الجملة الاسمية هي البنية التداولية وحدها، وهي التي يتم بمقتضاها تقديم العنصر المحور وجوبا على الخبر.

وإذا كانت البنية التداولية هي المسئولة الأولى عن ترتيب عناصر الجملة الاسمية، فإن تفسير تقدم الخبر لا يتم إلا باستحضار الجانب التداولي.

ولأجل هذا تقدم أيضا المكون الحرفي في الجملة الاسمية عن الموضوع لكن الموقع الذي أخذه المكون الحرفي وهو الموقع الأول حصل بدء من البنية التداولية الأولى لأن الموضوع لم يبتعد عن دائرة المعلومات المشتركة واقترب أكثر من المجهول لأن المتكلم ليس على استعداد لإعطاء جميع المعلومات حول الموضوع، كأن يقول مثلا: (عندي سيارة) دون أن يخبر عن نوعها أو لونها أو شكلها... فبالإضافة إلى جهل المخاطب للموضوع، الذي ينفرد المتكلم بمعلومات حوله، يرفض المتكلم إعطاء كل المعلومات حول الموضوع لذلك يؤخره باعتباره خيرا جديدا بالنسبة للمخاطب ويقدم المكون الحرفي لاشتراك المتخاطبين فيه.

فلما انتقل الموضوع من دائرة المعلومات المشتركة وصار أقرب إلى النكرة تقدم الخبر الذي يشكل محور الحديث أو موضوع السؤال، كأن يسأل سائل من في الدار؟ فتكون الأولوية لتقديم الخبر على الموضوع؛ لأن الخبر مشترك بين التكلم والمخاطب باعتباره مضمنا في السؤال، فيقال:

في الدار رجل.

أو أن يكون المتخاطبان على معرفة مشتركة بأن هناك شخص في الدار لكنهما يجهلان جنسه فيأتي الحوار على النحو الآتي:

س/ امرأة في الدار.

ج/ في الدار رجل.

وبذلك يأتي وصف بنية الجملة الاسمية في مثل هذا التركيب على النحو الذي يظهره المخطط الآتي:

البنية التداولية:

2	1
∅	في الدار

البنية التركيبية

2	1
∅	في الدار
م اسمي	م حرفي/ ذكر + مفرد...
كائن حي + ذكر + مفرد..	

البنية التداولية

2	1
رجل	في الدار
موضوع جديد	خبر مشترك

شكل (73): مواقع حدود بنية (جار ومجرور + م اسمي) في البنية التداولية والبنية

التركيبية

تبين إذن أن الموقع الأول للجملة الاسمية لا يشترط أن يكون لمحور الحديث، بل هو للمعلومة الأكثر اشتراكا بين المتخاطبين سواء أكانت موضوعا أو خبرا، وبالتالي تأتي المواقع في البنية الاسمية على النحو الآتي:

2	1
المعلومة الجديدة	المعلومة المشتركة

شكل (74): المواقع التي تأخذها المكونات التركيبية في البيئة الاسمية

يتقدم الموضوع عن الخبر في الاستعمالات العادية باعتباره موضوع الحديث وباعتباره المعلومة المشتركة بين المتخاطبين والتي يصح أن يبنى عليها الكلام، بينما يتقدم الخبر في الاستعمالات الخاصة والذي يتحول إلى معلومة مشتركة لدى المتخاطبين، كما يظهره الشكل الآتي:

2	1
الموضوع	الخبر

شكل (75): الموقع الأصلي (للخبر) في الاستعمالات العادية.

وقد يخرج التركيب عن الوضع التخاطبي العادي الذي يفرض تقديم المعلومة الأكثر اشتراكا بين المتكلم والمخاطب على المعلومة الأقل اشتراكا بينهما، فيتقدم الخبر بالرغم من عدم تفوقه على الموضوع معرفيا، كما يظهره الشكل الآتي:

2	1
الموضوع	الخبر

شكل (76): الموقع الفرعي (للخبر) في الاستعمالات الخاصة.

ويحصل ذلك في الاستعمالات الخاصة التي يخرج فيها الكلام عن غرض الإخبار إلى أغراض أخرى.

ومعنى ذلك أن الاستعمالات العادية التي يكون الغرض منها مجرد الإخبار تأخذ رتبة أصلية واحدة تتقدم فيها المكونات التي تتفوق على غيرها معرفيا، لذلك خرجنا بثلاث بنيات أصلية للجمل العربية، وهي:

- بنية 1: فعل + فاعل + مفعول به.

- بنية 2: م اسمي + (م / م ف / م ح / م ظ).

- بنية 3: (م حرفي / م ظرفي) + م اسمي.

لا تخرج البنية الثانية والثالثة عن القانون التداولي الذي يفرض تقديم المعلومات المشتركة على المعلومات الجديدة في الاستعمالات التي يكون الغرض منها مجرد الإخبار، أما الترتيب الأول فيتحكم فيه المكون الحملي للفعل الذي ينتقي مواضع حدوده إلا أن هذا الترتيب الذي يفرضه قانون معجمي يطابق نفس القانون التداولي الذي يحكم الرتبة الأصلية للجمل الاسمية.

وبينما تحتفظ المرتبة الأولى بالمعلومة الأكثر تعريفا في الاستعمالات العادية التي يكون الغرض منها مجرد الإخبار، تخرج الاستعمالات الخاصة والتي يخرج فيها التركيب لأغراض أخرى غير الإخبار عن هذه الرتبة الأصلية للجمل، ويتقدم فيها الخبر بالرغم من عدم تفوقه معرفيا، ومن تلك الأغراض "الحصر".

يحقق الحصر غاية تداولية يخرج بمقتضاه التركيب عن الرتبة الأصلية التي يفرضها الوضع التخاطبي العادي الذي يستدعي تقديم المعلومة المشتركة وتأخير المعلومة الجديدة، كأن يشك أو يعتقد المتلقي أن خالدا وعمرا وزيدا قائمون ، فيتدخل المتكلم ليزيل شك المتلقي بين خالد وعمر وزيد باستخدام أسلوب الحصر قائلا: ما قائم إلا زيد، أو قد يتدخل المتكلم ليزيل إعتقاد المتحدث ككل لأنه إعتقاد خاطئ، وحتى ينفي القيام عن عمر وخالد معا يقول: ما قائم إلا زيد.

قائم هنا لا تقل عن الموضوع معرفيا، فهي المعلومة التي يحملها المخاطب في البداية وبقية كما هي عند المتكلم، وإذا قارنا بين هذا التركيب وبين التركيب: في الدار رجل، والذي يتفوق فيه الخبر معرفيا على الموضوع، نجد أن الخبر (في الدار) يعد معرفًا شكليا، ومعرفًا تداوليا أيضا لأنه يشكل المعلومة الأكثر اشتراكا بين المتخاطبين، أما الموضوع (رجل) فهو غير معرف شكليا ولا تداوليا لدى المخاطب، لذلك تقدم الخبر المقدم على الموضوع المؤخر فاستأثر بالمرتبة الأولى وتأخر الخبر لأن الغرض لا يخرج عن الإخبار، ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة الآتية:

في الدار < رجل

أما المكون (قائم) فهو غير معرف شكليا لكنه تداوليا يشكل معلومة مشتركة بين متخاطبين، أما محمد فهو معرف شكليا تعريفا كاملا، أما تداوليا فإن تعريفه يعد ناقصا لدى المخاطب.

ولإعادة تصنيف عناصر الجملة من حيث جودة المعلومات أو قدمها نقدم المخطط الآتي:

جدول (29 و 30): تصنيف عناصر الجملة من حيث جودة المعلومات وقدمها

قائمين	خالد وعمر وزيد	التركيب
نكرة	معرفة	الصيغة الشكلية
خبر جديد	الموضوع مشترك	البنية التداولية

جدول (30)

التركيب	ما	قائم	إلا	زيد
الصيغة الشكلية		نكرة		معرفة
البنية التداولية		خبر مشترك		موضوع منتهي

وبالنظر إلى الخصائص الشكلية والتداولية للمكونين يمكن القول أنهما متساويان في التعريف، وهذا ما يظهر من المعادلة الآتية:

$$\text{قائم} = \text{محمد}$$

وهناك استعمال آخر يتقدم فيه الخبر أيضا بالرغم من عدم تفوقه معرفيا على الموضوع، وذلك لغرض التخصيص وإزالة الوهم من ذهن السامع إذا كان يظن غير الخبر، كأن يقول في مثل: (محمد قائم) (قائم محمد) بتأخير الخبر لأن المتلقي يظن أنه قاعد.

وفي هذا الاستعمال تفوق الموضوع المتأخر عن الخبر المتقدم معرفيا فخرق القاعدة التي تفرض أن تكون المرتبة الأولى للمعلومة الأكثر تعريفا، كما تظهره المعادلة الآتية:

$$\text{قائم} > \text{محمد}$$

حيث يشترك المتخاطبان في نفس الموضوع (محمد) ومع ذلك تم تأخيره وتقديم الخبر الذي تفوق عليه الموضوع معرفيا من منطلق اتفاق المتخاطبان حول الموضوع، واختلافهما حول الخبر الذي يشكل معلومة سابقة لدى المخاطب لكنها معلومة مشكوك فيها يصححها له المتكلم.

وبتتبع رتبة عناصر التركيب الاسمي من البينة الحملية إلى البينة التداولية وما يطرأ عليها من تغيير في الجملتين السابقتين نحصل على التمثيلين الآتيين:

البينة التداولية:

2	1
قائم	زيد (موضوع)

البينة التركيبية

2	1
قائم م اسمي/ م فعلي/ م حرفي ذكر + مفرد..	زيد اسم/ كائن حي/ إنسان ذكر/عاقل... ..

البينة التداولية

1	2
زيد	قائم

الشكل (77): تحليل جملة (قائم زيد)

البينة التداولية:

2	1
قائم	زيد (موضوع)

البينة التركيبية

2	1
قائم م اسمي/ م فعلي/ م حرفي ذكر + مفرد..	زيد اسم/ كائن حي/ إنسان ذكر/عاقل... ..

البنية التداولية

1	2		
زيد	إلا	قائم	ما

الشكل (78): تحليل جملة (ما قائم إلا زيد)

حيث يرد في نفس المتكلم الموضوع أولاً باعتباره مخبراً عنه، لكن شك المتلقي في الخبر أو الموضوع جعل المتكلم يقدم الخبر المشكوك في صحته في التركيب الأول: قائم زيد، ويحصر الموضوع المحدد والمنقّى في التركيب الجديد من بين مجموعة موضوعات كان المخاطب يخطط بينها في التركيب الثاني: ما قائم إلا زيد.

وإن تقدم الجار والمجرور على الموضوع في جملة (في الدار رجل) في البنية التداولية الأولى على غرار الصفة في جملة (قائم زيد) التي لم تتقدم سوى في البنية التداولية الثانية، فذلك يعود إلى درجة اقتراب الخبر المقدم من المعرفة وابتعاد الموضوع عنها، فبينما يقترب الخبر (في الدار) كثيراً من المعرفة بالنظر إلى شكل المركب الاسمي المعرف بالألف واللام والمضاف إلى حرف الجر، وبالنظر إلى الوضع التخابري الذي تم استعمال الجملة فيها، وبينما يبتعد الموضوع كثيراً عن التعريف باعتباره نكرة شكلياً وتداولياً، مما يسوغ تقديم الخبر (المعلومة المشتركة) على الموضوع (المعلومة الجديدة وغير المعروفة)، يشكل الموضوع في الجملة الثانية معلومة معروفة ومشاركة لدى كل من المتكلم والمخاطب، يؤخرها المتكلم ويقدم الخبر عليها، لتأكيد الخبر أو لحصر الموضوع في الجملة الثالثة بعامل الحصر في البنية التداولية الثانية؛ فيكون الغرض التداولي من تخصيص وحصر بذلك هو ما يستوجب تقديم الخبر وليس لأن الخبر اقترب من المعرفة أكثر من الموضوع.

تبين مما سبق أن هناك نوعان من الاستعمالات؛ هناك استعمال وضعي وهناك استعمال خاص، في الاستعمالات الوضعية؛ تأخذ الجملة الفعلية رتبها من البنية الحملة، أي بالنظر إلى الإطار الحملي النووي للفعل، والذي يأخذ بمقتضاه التركيب الفعلي الترتيب

الآتي: فعل + فاعل + مفعول به، وهو الترتيب الذي يتفق مع ترتيب المعلومات في الاستعمال العادي، بينما تأخذ الجملة الاسمية رتبها من البنية التداولية أو من الوضع التخابري العادي بين المتكلم والمخاطب فقط، وهو الوضع الذي يتطلب تقديم المعلومة المشتركة على المعلومة الجديدة.

وبحكم طبيعة القوانين التي تتحكم في ترتيب الجملة الفعلية وهي قوانين معجمية، لا تأخذ البنية الأصلية للجملة الفعلية سوى ترتيبا واحدا، وهو: ف + فا + مف. أما القوانين التداولية في البنية الاسمية فهي تفسح مكانا في الجملة الاسمية لبنيتين أصليتين، هما:

بنية 1: م اسمي + (م اسمي / م فعلي / م حرفي / م ظرفي).

بنية 2: (م حرفي / م ظرفي) + م اسمي.

وبذلك لا يمكن القول أن الجملة العربية لها رتبة أصلية واحدة فقط كما ذهب إلى ذلك بعض التوليديين والوظيفيين العرب، كما لا يمكن وصفها بأنها ذات رتبة حرة كما انتهى إلى ذلك الفاسي الفهري إلا بالنظر إلى مستويين من استعمال اللغة.

1. المستوى الوضعي: وهو المستوى الذي تتخذ فيه الجملة العربية رتبة أصلية يقتضيها الوضع التخابري العادي، حيث يأخذ التركيب على مستوى البنية التداولية رتبة أصلية واحدة في الاستعمال العادي الذي يكون الغرض منه الإخبار، يتقدم فيها المكون الذي يحمل معلومة مشتركة على المكون الذي يحمل معلومة جديدة، كما يظهره الشكل الآتي:

غرض الإخبار:

المعلومة الجديدة	المعلومة المشتركة
------------------	-------------------

شكل (79): التراكيب في الاستعمالات العادية

الاسمية تعمل عمل الأفعال في الجملة الفعلية من انتقاء علاقة السببية والسببية والعلية، فتسند إلى مكونات الجملة الاسمية نفس الوظائف الدلالية التي تسند لمكونات الجملة.

وإن كانت اللسانيات التفسيرية تميل إلى افتراض بنية أصلية واحدة أو غالبية فذلك يعود للقوانين التي ألفت عليها الضوء أكثر من غيرها، وهي القوانين النسقية التي تربط بين عناصر التركيب، وتتنظر فيما يتطلبه الفعل من علاقات تحكم التركيب وتؤلف مكوناته على ترتيب معين، فكان الاتجاه بذلك واحدا من الفعل أو ما شابهه نحو المكونات الأخرى، كما يظهره التمثيل الآتي:

الفعل/ الصفات ← عناصر التركيب

لذلك أخذت البنية الأصلية للجملة العربية هذا الترتيب بوصفه واحدا ووحيدا أو غالبا للجملة العربية.

فالنظر إلى العلاقات التركيبية والدلالية التي تربط الفعل ببقية عناصر التركيب خرج لنا بهذا الترتيب، ولما رأينا أن هذه العلاقات التي تحكم بنية الجملة الفعلية تختلف عن العلاقات التي تؤلف عناصر التركيب الاسمي، وهي علاقات تداولية بالدرجة الأولى صار حريا بنا أن نفترض ترتيبا آخر للجملة العربية يحكم الجملة الاسمية وهو الترتيب الذي يقوم على قاعدة تداولية تفرض تقديم المعلومة المشتركة وتأخير المعلومة الجديدة، وإن كان هذا القانون تداوليا إلا أنه يبقى في دائرة الوضع ولا يخرج عنها وذلك لاطراده في الاستعمالات العادية التي يكون الغرض فيه من الخطاب هو مجرد الإخبار.

وبهذا تجاوزنا القوانين التركيبية والدلالية التي بنا عليها التولديون والوظيفيون تصنيفهم للجملة العربية، وتبعهم في ذلك الأوراعي الذي وصف اللغات ذات الرتبة الغالبة بافتراض قوانين أخرى تتدخل في الترتيب وهي القوانين التداولية إلى جانب القوانين الوضعية.

- سعينا من خلال هذا الفصل إلى بناء تصور لنظرية نحوية عربية تستمد معطياتها من اللغة العربية وتستعين بأدوات المدرسة الخليلية وتحفظ في الآن نفسه بقدر عال من النسق المنطقي في سبيل إثبات علميتها من خلال تعميم النتائج.

- يعد عبد الرحمن الحاج صالح من الباحثين اللسانيين المعاصرين الذين تنبها إلى قيمة التراث اللساني العربي، وذلك عندما أخضعه لقراءة إبستمولوجية، أثبتت أنه بإمكانه الصمود أمام النقد العقلي، وليس كما رأى محمد الأوراغي بأنه مجرد معرفة عادية تفتقر إلى أنساق صورية تضمن للنظرية التماسك وعدم التناقض.

- فهُمُ عبد الرحمن الحاج صالح للتراث اللغوي العربي فهما جيدا ينم عن قراءة مؤسسة، جعله يتجاوز الكثير من عيوب القراءة الحديثة للتراث والتي تفتقر إلى أدوات ومناهج إبستمولوجية لقراءة الفكر اللغوي العربي في كليته، وشموليته ولحظاته التاريخية، باعتباره جزءا من بنية ثقافية عامة (فكرية - اجتماعية - دينية - سياسية) :

- المزالق الإبستمولوجية التي وقع فيه اللسانيون العرب المحدثون في التعامل مع المنجز اللساني الغربي من جهة، وفي محاوره التراث النحوي العربي من جهة ثانية انعكست سلبا على انتقاء اللغة الموصوفة وعلى كيفية بناء اللغة الواصفة.

- المشاكل التي علقَت بموضوع الدراسة (اللغة) في الدرس اللساني العربي المعاصر نوعان؛ نوع ارتبط بمستوى اللغة الموصوفة فوق اللسانيون العرب المعاصرون في خلط بين مستويات اللغة الموصوفة، وتعاملوا مع اللغة العربية بنفس الآليات التي تطلبتها اللغات الأخرى، ونوع ارتبط بطبيعة الموضوع الموصوف، فانتقل التوليديون العرب من موضوع اللسانيات الأساسي وهو اللغة إلى وصف بنية الذهن، الأمر الذي تطلب ضبط المستوى الموصوف من جهة، وذلك تقاديا للخلط بين المعطيات، والانتقال من بنية الذهن إلى بنية اللغة من جهة ثانية، تقاديا للخروج عن موضوع علم اللسانيات الحقيقي.

- تلقي نظريات لغوية منقطعة السند الإبستيمولوجي والفلسفي في الدرس اللساني المعاصر أثر سلبي في فهم طبيعة اللغة، مما أدى إلى الوقوع في العديد من الأخطاء المنهجية في التعامل مع اللغة موضوع الدراسة؛ فالنظرة التشخيصية للغة في اللسانيات الوصفية البنيوية حددت منهج الباحثين في دراسة الجملة، والذين اكتفوا بتشخيص العناصر والوحدات بناء على مبدأ التقابل بين وحدات اللغة، أما ربط اللغة بقدرة المتكلم على التصرف في البنى اللغوية عند أصحاب المدرسة الخليلية واللسانيات التوليدية التحويلية، فقد أوصلهم إلى وضع نظرية عاملية تفسر التراكيب، لكنهم حصروا هذه العاملية في الجانب اللفظي، لأن تصرف المتكلم في النظريتين محدود بما تواضع عليه أصحاب اللغة الواحدة على مستوى اللفظ.

- قصور العاملية اللفظية دفع محمد الأوراعي لافتراض عاملية أخرى تفسر احتفاظ عناصر البنية التركيبية بنفس الوظائف التركيبية والدلالية في البنية المكونية بالرغم من تغير مواقع العوامل أو تغير صيغتها المقولية، وهذه العاملية هي العاملية العلائقية.

- يتحكم مستوى الوضع والاستعمال في البنية الدلالية والبنية الموقعية للجملة العربية حيث:

✓ تمثل اللفظة المفردة أقل وحدة قابلة للتحليل على مستوى الاستعمال لما تحققه من فائدة بمفردها لدى المتخاطبين وذلك لحضور السياقات الخارجية التي تملأ المواضع الفارغة، بينما تشكل التراكيب الإسنادية التي تحتوي على أكثر من لفظة واحدة أقل وحدة قابلة للتحليل على مستوى الاستعمال، وذلك لعدم إمكانية الاستغناء عن دور القرائن اللغوية في ملأ المواضع الفارغة من التركيب.

✓ البنية العميقة للجملة كما يقترحها تشومسكي هي بنية مبنية على قوانين الوضع لذلك لا يمكن أن تعطي تفسيراً دلالياً تاماً كما وعد تشومسكي، والبنية الوحيدة التي يمكن أن تقدم تفسيراً دلالياً تاماً هي بنية نفسية ناتجة بشكل مباشر عن الاستعمال غير مقيدة بأي قانون من قوانين الوضع.



خاتمة

خاتمة

تناولنا في هذه الدراسة أبرز اتجاهات الدرس النحوي العربي الحديث، وهي الاتجاه الوصفي التقريري الذي قامت عليه اللسانيات البنيوية، والاتجاه التفسيري الذي قامت عليه اللسانيات التوليدية التحويلية والاتجاه الوظيفي الذي قامت عليه اللسانيات الوظيفية واللسانيات النسبية.

وقد تمكنا بواسطة ما عرضنا له من مقاربات بالدراسة والتقييم من الحصول على النتائج الآتية:

1. ما يخص الاتجاه الوصفي:

- درس أصحاب الاتجاه الوصفي التقريري الجملة العربية دراسة سطحية، وذلك لأنهم تعاملوا مع الظاهرة اللغوية في حدود ما يملئ به الوصف لظاهر الأشياء دون النفاذ إلى عمقها، مما أدى إلى إهمال المعنى تارة أو التقليل من حجم معاني الجملة العربية تارة أخرى.

- لم يتمكن أصحاب الاتجاه الوصفي الشكلي من تقديم نظرية كلية تتحقق فيها الكفاية الوصفية، وتجاهل المعنى الذي يفرض نفسه في كل مرة أثناء التحليل أوقع عبد الرحمن أيوب في تضارب كبير بين الدرس اللساني الوصفي المعاصر والدرس النحوي التراثي، وبين الخروج عن المنهجين أحيانا بحثا عن الدلالة.

- البحث عن الدلالة في الجملة العربية أدى إلى انقسام أصحاب الاتجاه الوصفي الوظيفي إلى فريقين؛ الأول عاد للتراث مستجدا بعلم البلاغة العربية، وتطلب الأمر من الفريق الثاني الاستئناس بمبادئ نظرية فيرث السياقية بحثا عن المعنى.

- تجاذب الوصفيين اتجاهان؛ اتجاه استدعى الانفتاح على الدرس اللساني المعاصر وإقصاء التراث نحو اقتراح نموذج جديد يتصف بالكفاية التفسيرية، واتجاه حرص على مساندة دعوات التيسير، وهو الاتجاه الذي عاد للتراث بحثا عن نحو جديد في ضوء بعض

مبادئ اللسانيات المسموع عنها في بداية انتشار هذا العلم الجديد، هذا التجاذب أدى بالوصفيين إلى إهمال جانب الشكل مسايرة لمستجدات البحث النحوي اللساني الحديث من جهة، وعدم فسح المجال الكافي للمعنى من جهة أخرى بدافع التيسير.

- إن كان النحاة الأوائل سباقين في الكشف عن جميع مداخل تفسير الجملة العربية، من حيث المعنى والشكل، بل من حيث السياق التداولي الذي يرد فيه الاستعمال أيضا، فإن فضل تمام حسان في جمع شتات ما تفرق داخل نظرية النحاة الأوائل لا يمكن إنكاره، فقد أحسن الجمع والتصنيف لمختلف جوانب التركيب من حيث الشكل والمعنى والوظيفة التي تشغلها عناصر التركيب دون تغليب لجانب الشكل على المعنى أو العكس.

- لا شك أن ما قدمه عبد القاهر الجرجاني في دلائله لا يختلف عما اقترحه المحدثون من الناحية الشكلية من ضرورة ضم علم المعاني أو مباحث البلاغة إلى علم النحو، غير أن الجرجاني لم يقصد بعلم النحو علم المعاني، فهو يحتفظ بالمفهوم الضيق للنحو (معياري الصواب من اللحن والخطأ اللفظي)، أما العلم الذي أراده الجرجاني وسعى من خلاله إلى تحقيق أكبر قدر من الشموليه فهو أوسع بكثير من النحو، ولا يشكل النحو إلا أحد فروعها إلى جانب علم المعاني، وعلم البيان، وهو علم الفصاحة أو البلاغة.

- وإن كان الطابع الشمولي الذي اتسم به مشروع الجرجاني أهله لأن يتسم بالعلمية، فإن تبني هذه النظرية من قبل أصحاب الاتجاه الوصفي الوظيفي فيه كثير من النقائص، فهو من جهة لا يحقق غايتهم المنشودة من تجديد النحو، وهي الغاية التعليمية، وذلك لأنهم أمام بحث علمي، كما لا يمكن أن يتسم بحثهم اللغوي بالعلمية من جهة ثانية لأنه أغفل كثيرا من الجوانب الشكلية للغة والتي أقر بها الجرجاني نفسه وهو ما أدرجه ضمن (علم الإعراب).

2. ما يخص الاتجاه التفسيري:

- تميزت النظرية التوليدية التحويلية بإعطاء عدة أوصاف للجملة وعدة تفسيرات، اختلفت باختلاف النماذج النحوية التي اقترحتها تشومسكي.

- بعد افتراض رتبة أصلية واحدة للجملة العربية بناء على آراء "تشومسكي"، تخلصت التوليدية العربية في النماذج الجديدة تدريجياً من سلطة فرضيات تشومسكي، لتكيف قوانين الجملة العربية وفقاً لما تتطلبه طبيعتها لا وفقاً لما تتطلبه النظريات، فتوصل مازن الوعر والفاصي الفهري إلى القول بازدواجية الرتبة في الجملة العربية، غير أن تغليب مازن الوعر لاتجاه النحاة الأوائل، وميل "الفاصي الفهري" في مقابل ذلك للاتجاه التوليدي أكثر، أدى إلى اختلاف معايير الحكم، فاتخذ مازن الوعر معيار الصدارة في القول بازدواجية الرتبة، في مقابل معيار الوسيط الذي استمده الفاصي الفهري من النظرية الوسطية لتصنيف الجملة العربية.

- التطور الذي حصل على مستوى نظرية الوسائط، والتغييرات التي أدخلها تشومسكي على مكوّن الوسائط، الذي أصبح متعدّد القيمة جعل الفاصي الفهري يعيد النظر في بنية الجملة العربية التي أصبحت ذات رتبة حرة في النموذج الأخير.

- عنيت النظرية التوليدية التحويلية بقضية المعنى وحرصت على أن تتخذ له مكانة في كل نموذج جديد من نماذجها، بدءاً من فتح جهازها التوليدي على منطقة البنية العميقة، إلى تعميق المكون الدلالي ليتحوّل من مجرد مكون تفسيري مسؤل عن تفسير البنية العميقة في الدلالة التأويلية، إلى مكون توليدي مسؤل عن توليد بنية عميقة تشكل تمثيلاً دلالياً في الدلالة التوليدية، واستمرت التوليدية في توسيع مكانة المعنى شيئاً فشيئاً حتى صار يشق من البنية السطحية وليس فقط من المؤشر النسقي أو من التمثيل الدلالي.

- لم يعرض الدرس التوليدي في بداية نشأته لجانب الدلالة إلا بالقدر الذي سمحت به النماذج التوليدية الأولى، والتي أخذت في مجملها طابع البساطة والسطحية في الكشف عن جوانب المعنى لأنها لم تخرج عن التحليلي الشكلي للجملة العربية، أما في المرحلة الثانية من الدرس التوليدي العربي فقد تجاوز البحث الدلالات الجزئية لمجموعة المفردات المكونة للجملة إلى تأمل العلاقات الدلالية بين عناصر الجمل، بتبني النظرية التصنيفية.

- واكب التوليديون العرب تطورات النظرية التصنيفية بداية من نظرية فيلمور التي قامت على قانون اختصار القوانين، وافترض عناصر محدّدة للجوهر الجملة وهي: (فعل، محور، مفعول به، مكان، أداة، فاعل)، وهو ما جعل محمد علي الخولي يقرّ بنية واحدة للجملة العربية وهي البيئة الفعلية، بالرغم من وجود بعض التراكمات لا تحتوي على فعل.

- غير مازن الوعر وجهة الدراسة إلى مسار آخر حاول من خلاله تأليف نظرية لسانية عربية تحتفظ بطابع البحث النحوي العربي، وتفيد في الآن نفسه من علمية اللسانيات المعاصرة في ضبط قوانين اللغة العربية مستفيدا من نظرية ولتركوك المتطورة عن نظرية فيلمور.

- من أجل تجاوز النقص الذي وقعت فيه الدراسات العربية القديمة والدراسات الغربية المعاصرة، والتي لم تعنى بالمستوى الدلالي إلا ضمن إطار ضيق، أفاد مازن الوعر من البلاغة العربية التي تجاوزت التحليل الشكلي بما قدمته من شرح لوجوه الدلالات التركيبية، إلى جانب نظرية الدلالة التصنيفية التي تجاوزت البحث في دلالة المفردات وعنيت بالعلاقات الدلالية التي تربط بينها.

- أغنى مازن الوعر بفضل تطبيق الفرضية المعجمية القواعد التوليدية المسئولة عن توليد التراكمات الأساسية للغة العربية بمجموعة من القواعد الاشتقاقية على نحو لم يسبقه إليه أحد.

- تتجاوز الفرضية المعجمية الجديدة للفاسي الفهري الأطروحة الدلالية التي تحصر البنية الأساسية للجملة في مجموعة من الأدوار الدلالية التي تنسب للمكونات، وافترض أن النظام المعجمي لم يعد المسئول الوحيد عن تخصيص الوحدات التركيبية بالدلالة وإنما أصبح يعمل جنبا إلى جنب مع النظام النحوي.

- بناء على الفرضية المعجمية الوظيفية لم تعد "الكلمة" عند عبد القادر الفاسي الفهري موضوعا للدرس المعجمي والصرفي فقط بل أصبحت أيضا موضوعا أساسيا للنحو، وذلك لما تؤديه من دور تركيب في انتقاء وتخصيص الوحدات التركيبية المجاورة.

- اقترح عبد القادر الفاسي الفهري ضمن هذا المشروع تحليلا جديدا لصيغ البناء لغير الفاعل، رافضا فكرة البناء للمجهول، متبنيا فكرة البناء لغير الفاعل الأصلي. وذلك بناء على مجموعة الخصائص الصرفية والدلالية والتركيبية لهذه الصيغ.

3. ما يخص الاتجاه الوظيفي واللسانيات النسبية:

- بالرغم من اختلاف الخطوات المنهجية التي قام عليها كل من النحو الوظيفي واللسانيات النسبية عن خطوات المنهج التوليدي التحويلي إلا أنهما يتفقان معا في افتراض بنية تحتية للجملة تشتق منها الدلالة، في مقابل البنية الفيزيائية الخارجية، غير أن النحو الوظيفي ولسانيات الأوراعي تميزا عما سبقهما من الأنحاء البنيوية (الوصفية والتوليدية التحويلية) بإضافة قوانين هامة مسئولة عن التفسير الدلالي للجملة وهي القوانين التداولية.

- تخلص النحو الوظيفي واللسانيات النسبية من العاملة اللفظية التي يتم بمقتضاها إسناد الوظائف التركيبية بناء على ما يتطلبه عاملا الفعل أو الفعل والمفعول معا، واتخذا من العاملة العلائقية بديلا، يتم بمقتضاه إسناد الوظائف التركيبية إلى المكونات بالنظر إلى الوظائف الدلالية التي تحملها المكونات التي تدخل في علاقة معينة مع المحمول في النحو الوظيفي، أو بناء على علاقات دلالية تربط بين الموضوعات النووية أو بين المركب الإسنادي والمكونات الفضلية في اللسانيات النسبية.

- تتسحب وظائف البنية الفعلية على البنية الاسمية على مستوى البنيتين الحملية والتركيبية وحتى على مستوى البنية التداولية في نموذج كل من أحمد المتوكل ومحمد الأوراعي اللذان تعاملتا مع الجملة الاسمية بنفس أدوات الجملة الفعلية.

- تُعزى عملية ترتيب الجملة العربية في النحو الوظيفي إلى الوظائف التداولية والتركيبية والدلالية التي تحتفظ بها البنية التحتية في البنية المكونية، وهذا ما يخلص النحو الوظيفي مما وقعت فيه التوليدية من افتراض لقوانين لم تثبت واقعتها النفسية تربط بين بنيتين إحداهما أصلية (تحتية) وأخرى فرعية (سطحية)، وذلك لأن الوحدات المعجمية لا تأخذ ترتيبها إلا على مستوى البنية المكونية.

- لم يفترض أحمد المتوكل بنية أصلية واحدة للجملة العربية كما فعل التوليديون العرب المتأثرون بالنماذج الأولى للنحو التوليدي التحويلي، كما نفى أن تكون الجملة ذات رتبة حرة لأنها مقيدة بطبقات مقامية معينة، أما على مستوى البنية النووية فلم يكتف بنمطين للجملة العربية وافترض نمطا ثالثا رآه منفردا من حيث المميزات وهو نمط الجملة الربطية.
- تعزى عملية ترتيب عناصر الجملة العربية في اللسانيات النسبية إلى الوظائف التداولية بالدرجة الأولى، حيث تأخذ عناصر البنية المكونية عدة مواقع بحسب ما يفرضه المقام، محتفظة مع ذلك بالعلاقات التركيبية والدلالية ذلك بفضل دور الحركات الإعرابية.
- تبنى محمد الأوراعي نفس معيار التوليين في تصنيفه للجملة العربية والتي تتحكم في رتبة بنيتها العميقة مجموعة القوانين التركيبية والدلالية، وإن لم يقر بنفس ما قال به التوليدون من وجود رتبة أصلية تتفرع عنها بقية التراكيب إلا أنه وصف هذه اللغات التوليفية بأنها لغات ذات رتبة غالبية، وإن صنفها ضمن اللغات ذات الرتبة الحرة، فهو يصف بذلك البنية السطحية لا العميقة.
- يعتمد محمد الأوراعي على الوسائط في إثبات لسانيات نسبية، وإن كان يقر بأن اللغات تؤول إلى قوانين كلية، فهو لا يعمم هذا الحكم ولا يتعسف في إثباته، ذلك لأنه يبني نظريته على ما هو مستقرا من الواقع ثم ينتقل في المرتبة الثانية إلى الاستنباط، وليس العكس.
- اعتمد الأوراعي في تقويم المعرفة اللسانية المعاصرة على شرطين إبستيمولوجيين، هما: مدى صمود النظرية أمام النقد العقلي، ومدى ارتباط النظرية بالواقع.
- رفض الأوراعي المعرفة اللسانية التراثية لأنها معرفة لا تصمد أمام النقد العقلي، ورفض النظرية الكلية لما وقعت فيه من إفساد لبعض المعطيات اللغوية، وترك بعضها الآخر دون تفسير في سبيل حفظ النظرية من الانهيار في ظل التهديد التجريبي الذي يصاحبها.
- تصوّر الأوراعي نظرية بديلة وسيطة تقترب أكثر من معطيات اللغة العربية دون أن تغفل ما يسهم في ضبط النظرية من نسق منطقي عقلي تجريدي ينتقل بالقواعد من

التخصيص إلى التعميم، ومن أجل هذا أضاف الأوراعي نوعا ثالثا من المعرفة العلمية أقام عليه نظريته اللسانية، وهو المعرفة العلمية النمطية.

4. ما يخص الفصل التقويمي:

- تتوعت الكتابات النقدية في الدرس اللساني المعاصر بين من يتمسك بالتراث ويتخذه منطلقا لتقويم الإنتاج اللساني، وبين من ينتصر لأحد الاتجاهات اللسانية الغربية في محاوره التراث وإعادة النظر في معطيات اللغة العربية، بينما لا يكتسب التقويم صبغته العلمية إلا إذا انطلق من محددات نقدية واضحة المعالم، تضمن للباحث تماسكا منهجيا أثناء التقويم، ولهذا كانت الإبستمولوجيا منطلق تقويم الدرس اللساني المعاصر ودوره في تجديد النحو العربي في هذه الدراسة.

- تلقي آلة واصفة منقطعة السند الإبستمولوجي والفلسفي يؤثر سلبا في فهم طبيعة اللغة، وبالتالي الوقوع في عدة إسقاطات منهجية تعسفية.

- اختلاف القوالب التجريدية في اللسانيات الكلية يشكك في صحة النظريات، ولو كانت هذه النظريات تعكس بدقة كيفية عمل اللغة وإنتاجها وتفسيرها لاتفتت جميعا حول نموذج واحد.

- انشغال البحث بالجانب التجريدي للغة، منهج عقيم لا ينفذ للمعنى الحقيقي، وكل ما يحصل عليه الباحث هو بعض المعاني المستنبطة من العلاقات الداخلية بين عناصر التركيب، والحقول الدلالية للمكونات، والمقولات الصرفية.

- الكلية التي تنشدها اللسانيات الغربية المعاصرة صفة لا تنطبق على النحو التحويلي لعدم قدرته على استيعاب خصوصية العربية وثرائها.

- فشلت اللسانيات العربية المعاصرة في تقديم نظرية نحوية عربية، إما لتجاهل المشروع النحوي الجاد الذي قدمته اللسانيات الخيلية والذي يرقى لأن يشكل نظرية كلية بإدخال بعض التعديلات، وإما بسبب تجاوز المعطيات اللغوية، بسبب تقديس النظرية وطمعا في تحقيق الكلية، كل ذلك استدعى منا الفطنة والحذر في التعامل مع هذا المنجز اللساني،

سعيًا نحو بناء نظرية نحوية تستمد معطياتها من اللغة العربية وتستعين بأدوات المدرسة الخليلية التي ثبت إبستيمولوجيا صحة منطلقاتها التنظيرية، مع الاحتفاظ في الآن نفسه بقدر عالٍ من النسق المنطقي في سبيل إثبات علميتها من خلال تعميم النتائج، وذلك من أجل تحقيق شرطي النظرية، وهما: خضوع النظرية للواقع (المعطيات اللغوية) من جهة، وصمود النظرية أمام النقد العقلي من جهة ثانية.

- تفوق المشروع النحوي للمدرسة الخليلية والمشروع النحوي للسانيات النسبية على غيرهما من المشاريع النحوية من حيث درجة اقتراب النموذج المقدم من واقع اللغة العربية مقارنة بما قدمته اللسانية المعاصرة التي أخضعت المعطيات للنظرية.

- تدرج النظرية المقترحة في بحثنا هذا ضمن ما أسماه الأوراعي باللسانيات الخاصة، وذلك لأن موضوع البحث هو النحو العربي بشكل خاص، ولأن الهدف من الدراسة هو تجاوز النقائص التي وقع فيها الدرس النحوي العربي المعاصر بسبب تبني النظرة الكلية التي ثبت إبستيمولوجيا فشلها، دون خروج عن المبادئ العامة التي رسمتها اللسانيات النسبية والتي اقترح من خلالها الأوراعي أهم المبادئ التي تشترك فيها اللغات التوليفية ومن بينها اللغة العربية، ودون إغفال للمبادئ العامة التي تشترك فيها جميع اللغات الطبيعية، والتي تتقلص في هذا الاقتراح إلى عدد محدود جدا من القوانين عكس ما كانت تروج له اللسانيات الكلية مما أوقع البحث في تشويه للمعطيات في سبيل الحفاظ على النظرية.

- المشاكل التي علقَت بموضوع الدراسة (اللغة) في الدرس اللساني الحديث هي نوعان؛ نوع ارتبط بمستوى اللغة الموصوفة كالخلط بين العامية والفصحى، أو التعامل مع العربية بنفس الآليات التي تطلبتها اللغات الأجنبية، ونوع ارتبط بطبيعة الموضوع الموصوف، وهو ما وقعت فيه اللسانيات التوليدية التحويلية التي تأثرت بالمذهب العقلي وأخذت من بنية الذهن موضوعا للوصف بدل اللغة.

- تجاوزا لهذه الخطاء التي وقع فيها الدرس اللساني المعاصر، اقتضى البحث ضبط المستوى الموصوف من جهة، وذلك تفاديا للخلط بين المعطيات، والانتقال من بنية الذهن إلى بنية اللغة من جهة ثانية تفاديا للخروج عن موضوع اللسانيات الحقيقي.
- ضبط اللغة الواصفة تطلب أن ينتقل البحث في الجملة من النظرة التشخيصية للغة والتي تكفي بتشخيص العناصر والوحدات، إلى النظرة العاملة والتي ارتبطت عند تشومسكي بالأدوار المحورية والإعرابية التي تؤديها المقولات اللفظية، إلا أن قصور هذه العاملة اللفظية دفع بالبحث لافتراض عاملية أخرى تفسر احتفاظ المبتدأ بحالة الرفع بالرغم من خلوه من العوامل اللفظية، وهي العاملة العلائقية.
- تأخذ الصياغة التداولية محل الصياغة الصرفية في التمثيل لأقل مستوى في التحليل، بحيث تحل المعلومة الجديدة محل اللفظة المفردة أو التركيب في تحديد منطلق التحليل.
- تمثل البنية النواة المكونة من مسند ومسند إليه أقل وحدة قابلة للتحليل على مستوى الوضع، بينما تحل المعلومة الجديدة محل اللفظة المفردة أو التركيب في تحديد منطلق التحليل على مستوى الاستعمال.
- لا يمكن القول أن البنية العميقة للجملة- كما وصفها تشومسكي- هي بنية تفسيرية تعطي تفسيراً دلالياً تاماً، لأنها بنية مبنية على قوانين الوضع فقط، وتستبعد قوانين الاستعمال، لذلك لم تتمكن من تفسير جميع التحويلات التي تحصل على مستوى الجملة العربية.
- الحديث عن البنية العميقة والتحويلات من جهة واستبعاد المقام عن الدراسة من جهة ثانية يوحي بأن هناك خلط بين جانبي الوضع والاستعمال في دراسة الجملة لدى التوليديين التحويليين، لذلك بات من الضروري التفريق بين الجانبين؛ الاستعمالي والوضعي في الدراسة، وبالتالي بين علمي: النحو والبلاغة، فإذا كان موضوع الأول هو القواعد والقوانين العامة والموحدة للترتيب والتركيب، فإن البلاغة ينبغي أن تعنى بمزية التأليف وخصوصيته وهي مزية تحققها حرية الاختيار التي تعود للمتكلم وأغراضه التداولية المتعددة.

- إن كان النحو الوظيفي قد أضاف إلى قوانين النحو قواعد البنية الوظيفية، فخرج بذلك عن أحد مزلق الوصف البنيوي التفسيري الذي أقصى المقام، فإن آثار المنهج البنيوي بقيت مترسبة في مبادئ هذا النحو الذي أعطى لقوانين البنية الدلالية والبنية التركيبية الأولوية في تفسير بنية الجملة العربية، فعجز بذلك عن تفسير الجملة العربية تفسيراً يتلاءم مع طبيعتها باعتبارها بنية مزدوجة اسمية وفعلية، وهو النقص الذي وقع فيه النحو التوليبي أيضاً.
- إن كانت هذه الأنحاء تبحث في كيفية اختيار مكونات الجملة في البنية الحملية التي يكون المحمول فيها فعلاً أو حاملاً لصفة الفعل، فإنها لم تجب عن كيفية انتقاء مكونات الجملة في البنية الحملية التي يأخذ فيها المحمول المقولة الصرفية (الاسم، أو الظرف).
- تتصدر القوانين التداولية قوانين التأليف النحوية من أجل اختيار نوع المكون الذي يتصدر التركيب سواء كان مكوناً اسمياً محدثاً عنه أو مكوناً فعلياً.
- إذا كانت البنية الحملية للجملة هي المسئول الأول عن تخصيص الجملة الفعلية بالرتبة الأصلية، من منطلق ما يتسم به الإطار الحلمي للفعل من قدرة على التوسع وانتقاء مواضع الحدود ووظائفها الدلالية، فإن المسئول الوحيد عن تقييد الجملة الاسمية برتبة ما هو البنية التداولية، والتي يتم بمقتضاها تقديم العنصر المحور وجوباً على الخبر، وذلك لأن الجملة الاسمية لا يتطلب حملها أية علاقات باعتبارها اسماً لا يحمل نفس الخصائص الدلالية للفعل، وهذا ما يفسر احتفاظ النحاة الأوائل بالوظيفة التداولية (الخبر).
- يتحكم مستوى الوضع والاستعمال في البنية الموقعية للجملة العربية تماماً كما يتحكمان في البنية الدلالية للجملة العربية.
- لا يمكن القول أن للجملة العربية رتبة أصلية واحدة كما ذهب إلى ذلك بعض التوليبيين والوظيفيين العرب، كما لا يمكن وصفها بأنها رتبة حرة كما انتهى إلى ذلك الفاسي الفهري إلا بالنظر إلى المستويين:

1. المستوى الوضعي: تتخذ الجملة العربية في هذا المستوى رتبة أصلية واحدة يقتضيها الوضع التخابري العادي الذي يكون الغرض منه مجرد الإخبار، يتقدم فيها المكون الذي يحمل معلومة مشتركة على المكون الذي يحمل معلومة جديدة، ولذلك يميّز في هذا المستوى بين ثلاثة بنيات تركيبية هي: بنية التركيب الفعلي؛ وتأخذ الترتيب (فعل + م + م + م)، أما بنيات التركيب الاسمي، فتأخذان الترتيبين الأصليين (م اسمي + م اسمي / م فعلي / م حرفي / م ظرفي) والترتيب (م حرفي / م ظرفي) + م اسمي.

2. المستوى التداولي: وهو المستوى الذي تتخذ فيه الجملة العربية رتبة حرة تقتضيها الأوضاع التخابرية المتنوعة، تأخذ بمقتضاها المكونات في التراكيب الاسمية والفعلية عدة مواقع تخرج فيها عن الرتب الأصلية الثلاث.

- التوصيات:

ركزت الدراسة على البحث في الجملة العربية باعتبارها أهم موضوع للنحو العربي، وعالجت مجموعة من القضايا المهمة فيها كقضية الرتبة والدلالة، واقتрحت مراعاة قضية الوضع والاستعمال في وصف وتفسير الجملة العربية، وهو أهم ما خرجنا به من التقويم الإبستمولوجي للمنتوج اللساني العربي المعاصر، ولعل أهم التوصيات التي نرجو أن يأخذ بها الدارسون لاستكمال هذا المسار البحثي هي ما يأتي:

- فتح البحث على المستويات اللغوية الأخرى التي تندرج تحت الجملة (الصوت والصرف).
- استكمال رحلة البحث في بقية أنواع الجملة العربية غير الجملة البسيطة في ضوء قضيتي الوضع والاستعمال.
- تعميق البحث في الجملة العربية في ضوء شرطي النظرية: -خضوع النظرية للواقع (المعطيات اللغوية) - و صمود النظرية أمام النقد العقلي.



قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية (ورش عن طريق نافع عن طريق الأصبهاني)

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية:

1. ابن سينا، أبو علي بن حسين بن عبد الله، علم النفس من كتاب الشفاء، دراسة وتقديم المستشرق البارون كارًا دوغو، دار بيبليون، باريس، فرنسا، دط، 2009م.
2. أبو المكارم، علي، تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، دط، 2005م.
3. الإستراباذي، رضي الدين محمد بن حسن، شرح كافية ابن حاجب، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996م.
4. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دط، 1957م.
5. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م.
6. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 2002م.
7. ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد المجيد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، دط، دت.
8. الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، ط1، 2000م.
9. الأنصاري، وليد عاطف، نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً، دار الكتاب الثقافي، إربد الأردن، ط2، 2002م.

10. أنيس، إبراهيم، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط3، 1965م.
11. أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1978م.
12. الأوراعي، محمد، اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ودار الأمان، الرباط، المغرب، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010م.
13. الأوراعي، محمد، الوسائط اللغوية، اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية، ج2، دار الأمان، الرباط، ط1، 2001م.
14. الأوراعي، محمد، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2010م.
15. الأوراعي، محمد، الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية، ج1، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط2، 2013م.
16. أيوب، عبده الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، القاهرة، ط1، دت.
17. بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، ط9، 1986م.
18. بشر، كمال، التفكير اللغوي بين القديم والحديث، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2005م.
19. بكوش، فاطمة الهاشمي، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسة في النشاط اللساني العربي، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2004م.
20. البهنساوي، حسام، نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية (دراسات تطبيقية)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط1، 2004م.

21. التهانوي، محمد علي، **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تح : علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.
22. الجابري، محمد عابد، **مدخل إلى فلسفة العلوم**، تطور الفكر الرياضي والعقلانية المعاصرة، مطبعة دار النشر، دط، دت.
23. الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب، **رسائل الجاحظ**، تح، عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1991م.
24. جحفة، عبد المجيد، **مدخل إلى الدلالة الحديثة**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000م.
25. جحفة، عبد المجيد، وخيري عبد الواحد، **مسائل في اللسانيات العربية**، كلية الآداب والعلوم الانسانية، بنمسك، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2011م.
26. الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، تعليق : محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2004م.
27. الجرجاني، عبد القاهر، **العوامل المائة**، دار المناهج، بيروت، لبنان، ط1، 2009.
28. ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تح : محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دط، دت.
29. الحاج صالح، عبد الرحمن، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2012م.
30. الحاكوب، عيسى علي والشتيوي علي سعد، **الكافي في علوم البلاغة العربية، المعاني-البيان-البدیع**، الجامعة المفتوحة، الإسكندرية، مصر، دط، 1993م.
31. حباشة، صابر، **اللغة والمعرفة، رؤية جديدة**، صفحات للدراسة والنشر، دمشق، سورية، ط1، 2008م.
32. حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، دط، 1994م.

33. حسان، تمام، **مناهج البحث في اللغة**، مكتب النسر للطباعة، دب، دط، 1979م.
34. حسان، تمام، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2000م.
35. حسان، تمام، **الأصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو-فقه اللغة-البلاغة**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، دط، 2000م.
36. حساني، أحمد، **مباحث في اللسانيات، مبحث صوتي، مبحث تركيبى، مبحث دلالي**، منشورات كلية الدراسات الاسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 2013م.
37. حسين، محمد الخضر، **دراسات في العربية وتاريخها**، مكتبة دار الفتح، دمشق، سوريا، ط2، دت.
38. ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب و البربر ومن عاصرهم من نوي الشأن الأكبر (مقدمة ابن خلدون)**، ضبط : خليل شحادة، مراجعة : سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 2001م.
39. ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، **مقدمة ابن خلدون**، تح: درويش جودي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، 2002م.
40. خليل، حلمي، **العربية وعلم اللغة البنيوي**، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، مصر، دط، 1995م.
41. الخولي، محمد علي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، دط، 1999م.
42. الراجحي، عبده، **النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج**، دار النهضة العربية، بيروت، دط، 1979م.
43. الزجاجي، أبو القاسم، **الإيضاح في علل النحو**، تح : مازن المبارك، دار النفاس، بيروت، لبنان، ط3، 1979م.

44. زكريا، ميشال، مباحث في النظرية الألسنية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دط، 1984م.
45. زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية، النظرية الألسنية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.
46. زكريا، ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.
47. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، دار الجبل، بيروت، لبنان، ط2، دت.
48. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1992م.
49. السعران، محمود، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة، بيروت، لبنان، دط، دت.
50. السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1983م.
51. السيد، عبد الحميد مصطفى، دراسات في اللسانيات، بنية الجملة العربية، التراكم النحوية والتداولية، علم النحو وعلم المعاني، دار الحامد، عمان، الأردن، ط1، 2004م.
52. السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، 1986م.
53. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.
54. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دت، دط. ج1.
55. شاكر، محمود محمد، أباطيل وأسمار، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 2005م.

56. الصعيدي، عبد المتعال، البلاغة العالية، علم المعاني، راجعه : عبد القادر حين، مكتبة الآداب و مطبعتها، الجماميز، مصر، ط2، 1991م.
57. طبل، حسن، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الفكر العربي، دط، 1998م.
58. طرزي، فؤاد حنّا، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت، لبنان، دط، دت.
59. عبد البديع، لطفي، التركيب اللغوي للأدب، بحث في فلسفة اللغة والإستيقا، دار المريخ، الرياض، دط، 1989م.
60. عبد الرحمن، طه، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، والدار البيضاء، المغرب، ط1، 1998م.
61. عبد اللطيف، محمد حماسة، النحو والدلالة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ط1، 1983م.
62. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار مصر للطباعة، القاهرة، مصر، ط20، 1980م.
63. علوي، حافظ إسماعيلي، اللسانيات في الثقافة العربية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2009م.
64. علوي، حافظ إسماعيلي ومحمد ملاخ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، الدار العربية للعلوم للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009م.
65. العلوي، شفيقة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، دت.
66. علي، محمد محمد يونس، المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، دار المدار الاسلامي، لبنان، ط2، 2007م.
67. عمارة، خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، ط1، 1984م.

68. العمري، منجي، القيد التركيبي في الجملة العربية، دراسة دلالية لنماذج من الروابط بين النحو العربي والنحو التوليدي، الدار التونسية للكتاب، ط1، 2015م،
69. غاليم، محمد، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1987م.
70. الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية راجعه ونقده: عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط28، 1993م.
71. غلفان، مصطفى، اللسانيات العربية الحديثة، دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، منشورات جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الانسانية، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم4، 1998م.
72. غلفان، مصطفى، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، حفريات النشأة والتكوين، شركة النشر وتوزيع المدارس، الدار البيضاء، ط1، 2006م.
73. غلفان، مصطفى، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي : مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2010م.
74. فاخوري، عادل، اللسانيات التوليدية والتحويلية، دار طليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1988م.
75. الفاسي الفهري، عبد القادر، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985م.
76. الفاسي الفهري، عبد القادر، المعجم العربي، نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1986م.
77. الفاسي الفهري، عبد القادر، البناء الموازي، نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990م.
78. الفاسي الفهري، عبد القادر، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، دار بوقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990م.

79. الفاسي الفهري، عبد القادر، المعجمة والتوسيط، نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1997م.
80. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، بيروت، عالم الكتب، ط2، 1980م.
81. فريحة، أنيس، في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، دار النهار، بيروت، لبنان، ط1، 1980م.
82. فريحة، أنيس، نظريات في اللغة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط2، 1981م.
83. فريحة، أنيس، نحو عربية ميسرة، دار الثقافة، بيروت، ط1، دت.
84. فريحة، أنيس، اللهجات وأسلوب دراستها، دار الجبل، بيروت، لبنان، ط1، 1989م.
85. فضل محمد، عاطف، مقدمة في اللسانيات، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2011م.
86. القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، تح: محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ط1، 1979م.
87. القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1947م.
88. لاشين، عبد الفتاح، التراكم النحوية من الوجة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ، الرياض، السعودية، ط1، دت.
89. المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985م.
90. المتوكل، أحمد، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1986م.
91. المتوكل، أحمد، من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1986م.

92. المتوكل، أحمد، من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1987م.
93. أحمد، المتوكل، قضايا الرباط في اللغة العربية، الرباط، المغرب، دط، 1987م.
94. المتوكل، أحمد، الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، دط، 1993م.
95. المتوكل، أحمد، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي، دار الأمان، الرباط، دط، 1996م.
96. المتوكل، أحمد، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، دط، 2001م.
97. المتوكل، أحمد، الوظيفية بين الكلية والنمطية، دار الأمان، الرباط، ط1، 2003م.
98. المتوكل، أحمد، التركيبات الوظيفية، قضايا ومقاربات، دار الأمان، الرباط، ط1، 2005م.
99. المتوكل، أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، مكتبة دار الأمان، الرباط، ط1، 2006م.
100. المتوكل، أحمد، الخطاب وخصائص اللغة العربية: دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، الدار العربية ناشرون، بيروت، لبنان، ودار الأمان، الرباط، المغرب، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010م.
101. المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية، مدخل نظري، دار الكتب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2010م.
102. المتوكل، أحمد، الخطاب المتوسط، مقارنة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات، منشورات الاختلاف، الجزائر، دار الأمان، الرباط، ط1، 2011م.

103. المتوكل، أحمد، اللسانيات الوظيفية المقارنة: دراسة في التنميط والتطور، الدرا العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ودار الأمان، الرباط، المغرب، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2012م.
104. المتوكل، أحمد، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 5، ط1، 1993م.
105. ابن المثنى، أبو عبيدة معمر، مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دط، دت.
106. مجدوب، عز الدين، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس، ط1، 1998م.
107. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004م.
108. محمد علي، ماهر عبد القادر، نظرية المعرفة العلمية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985م.
109. المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده، مصر، ط2، 1958م.
110. مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، القاهرة، مصر، ط1، 1937م.
111. المكي، سمية، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي من خلال الأبنية الإعرابية المشكلة، تقديم: محمد صلاح الدين الشريف، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، بنان، ط1، 2013م.
112. مندور، محمد، النقد المنهجي عند العرب، منهج البحث في الأدب واللغة، دار نهضة مصر، القاهرة، مصر، دط، 1992م.
113. موسى، عطا محمد، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، عمان، ط1، 2002م.

114. مومن، أحمد، اللسانيات النشأة والتطور، الجامعة المفتوحة، الإسكندرية، مصر، دط، 1993م.
115. ناصر، حنفي، اللسانيات، منطلقاتها النظرية وتعميقاتها المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، دط، 2009م.
116. نحلة، محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دط، 1988م.
117. نور الدين، رايص، نظرية التواصل واللسانيات الحديثة، سايس، فاس، ط1، 2007م.
118. هلال، عبد الغفار حامد، اللغات العربية، نشأة وتطوراً، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط2، 1993م.
119. الوعر، مازن، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1987م.
120. الوعر، مازن، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط1، 1988م.
121. الوعر، مازن، دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط1، 1989م.
122. الوعر، مازن، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، دار المنتبى للنشر والتوزيع، دمشق، سورية، ط1، 2001م.
123. الياسري، علي مزهر، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، ط1، 2003م.
124. ابن يعيش، ابن علي، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دط، دت.

ثانياً: المراجع المترجمة:

1. آن إينو، مراهنات دراسة الدلالات اللغوية، تر: أوديت بتيت، وخلييل أحمد، دار السؤال للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ط1، 1980م.
2. آن بافو، ماري، وإليا سرفاتي جورج، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، تر: محمد الراضي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2012م.
3. إيفيتش، ميلكا، اتجاهات البحث اللساني، تر: سعيد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايز، المجلس الأعلى للثقافة، دط، 2000م.
4. أوستين، ج. ل، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، تر: عبد القادر قنيني، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1991م.
5. بارتشيت، بريجيت، مناهج علم اللغة، من هارمان باول حتى نوام تشومسكي، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، ط1، 2003م.
6. باي، ماريو، أسس علم اللغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1998م.
7. بلانشيه، فيليب، التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر حباشة، دار الحوار، سورية، ط1، 2007م.
8. بياجيه، جان، البنيوية، تر: عارف منيمنة ويشير أوبري، منشورات دار عويدات، بيروت، باريس، ط4، دت.
9. تشومسكي، نعم، المعرفة اللغوية، طبيعتها وأصولها واستخدامها، تر: محمد فتوح، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1993م.
10. تشومسكي، نعم، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، تر: عدنان حسن، دار الحوار، اللاذقية، سوريا، ط1، 2009م.
11. تشومسكي، نعم، اللغة والمسؤولية، تر: حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط2، 2005م.

12. تشومسكي، نعم، **اللغة ومشكلات المعرفة**، تر: حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990م.
13. تشومسكي، نعم، **البنى النحوية**، تر: يوثيل يوسف عزيز، منشورات عيون بالاشتراك مع دار الشؤون الثقافية العامة، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1987م.
14. جاكندوف، راي، **علم الدلالة العرفانية**، تر: عبد الرزاق بن نور، مختار كريم، دار سيناتار، المركز الوطني للترجمة، تونس، دط، دت.
15. دي سوسير، فردينان، **علم اللغة العام**، تر: يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، العراق، دط، 1985م.
16. دي سوسير، فردينان، **فصول في علم اللغة العام**، تر: نعيم كرايين، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط1، 2014م.
17. فرنستيج، كيس، **عناصر يونانية في التفكير اللغوي عند العرب**، تر: محمود علي كنعاري، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط2، 2003م.
18. فيجوتسكي، ل. س، **التفكير واللغة**، تر: طلعت منصور، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1976م.
19. فيك، يوهان، **العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب**، تر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، دط، 1980م.
20. ليونز، جون، **اللغة واللغويات**، تر: محمد العناني، دار جديد، عمان، ط3، 2009م.
21. ليونز، جون، **نظرية تشومسكي اللغوية**، تر: خليل، الإسكندرية، مصر، ط1، 1985م.
22. مارتن، روبيرت، **مدخل لفهم اللسانيات، إستمولوجيا أولية لمجال علمي**، تر: عبد القادر المهيري، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية للتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2007م.
- ثالثا - **المجلات والدوريات:**

1. الأوراغي، محمد، نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية، ندوة اللغة العربية والنظريات اللسانية: الحصيلة والآفاق، منشورات جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، 2007م.
2. الحاج صالح، عبد الرحمن، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي للغة العربية، مجلة اللسانيات، جامعة الجزائر، ع4، 1973م.
3. حسان، تمام، تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، مجلة مناهل، المغرب، ع7، 1976م.
4. الحضري، رشيد، المعجم والبنية الحملية، الشكل والتأويل، مجلة بصمات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسك، الدار البيضاء، المغرب، العدد10. دت.
5. خرما، نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع9، 1978م.
6. الصغير، السعدية، الحمولة الدلالية في الفعل، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة، المملكة المغربية، المغرب، العدد 18، 2011م.
7. الضحيان، سليمان بن علي، الاعتراض المنطقي على الحد النحوي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، 4 يناير، عدد7، 2012م.

ثالثا- الرسائل والأطروحات:

1. بوحلاسة سارة، أهمية نظرية قواعد الحالات لشارل فيلمور في ترجمة النصوص الأدبية، ترجمتا: منير البعلبكي ودار أسامة لقصة مدينتين لشارلز نمونجا، رسالة ماجستير، تحت إشراف صالح خديش وأحمد مومن، المغرب، جامعة منتوري، قسنطينة، دت.
2. صاري محمد، محاولات تيسير تعليم النحو قديما وحديثا، دراسة تقويمية في ضوء علم تدريس اللغات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة، تحت إشراف عبد الرحمن الحاج صالح، قسم اللغة والأدب العربي، جامعة باجي مختار عنابة، 2003م.
3. مختار، درقاوي، من العلامة إلى المعنى، دراسة لسانية ودلالية لدى علماء الأصول، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة وهران، 2010-2011م.

1. Noam chomsky, le langage et la pensée, traduire de l'anglais par: louis-jean et Claude Bourgeois, Edition Payot, pour la traduction rfancaise de la péface de la premières chapitres, Boulevard Saint-Germain, Paris, 1969.
2. Barber, A, Epistemology of language, the oxford Ed.
3. F.De saussure, cours de linguistique générale, ENAG, éditions, ed, Alger, 1994.
4. Andrew Radford, Analysing English Sentences, A Minimalist Aproach , Cambridge University Press, Cambridge, 2009.
5. James Pustejovsky, The Generative Lexicon , The MIT Press Cambridge, Massachusetts, London, England , Second printing, 1996.
6. Samuel David Epstein and T. Daniel Seely, Derivation and Explanation in the Minimalist Program, by Blackwell Publishers, Printed and bound in the United Kingdom,2002.



فهرس الموضوعات

الصفحة	العنوان
أ- ز	مقدمة.
123 - 12	الفصل الأول: أثر الاتجاه الوصفي في تجديد النحو العربي
12	مدخل: مبررات الاتجاه الوصفي ومبادئه
13	1. مبررات تجديد النحو العربي في الاتجاه الوصفي
29	2. مبادئ الاتجاه الوصفي
46	المبحث الأول: أثر الاتجاه الوصفي الشكلي في تجديد النحو العربي
47	1. التحليل الشكلي للغة في الاتجاه الوصفي الشكلي
51	2. بنية الجملة العربية ودلالاتها في الاتجاه الوصفي الشكلي
66	المبحث الثاني: أثر الاتجاه الوصفي الوظيفي في تجديد النحو العربي
67	1. ضم علم المعاني إلى النحو العربي
81	2. بنية الجملة العربية ودلالاتها في الاتجاه الوصفي الوظيفي
82	1.2 بنية الجملة ودلالاتها في الاتجاه الوصفي التيسيري
90	2.2 بنية الجملة ودلالاتها في نظرية القرائن
101	3. الحدود الفاصلة بين علمي النحو وعلم المعاني عند عبد القاهر الجرجاني
295 - 125	الفصل الثاني: أثر الاتجاه التفسيري في تجديد النحو العربي
125	مدخل: مراحل اللسانيات التوليدية التحويلية ومبادئها
126	1. مبادئ اللسانيات التوليدية التحويلية
130	2. تطور اللسانيات التوليدية التحويلية
147	المبحث الأول: رتبة الجملة العربية في اللسانيات التوليدية التحويلية
148	1. رتبة الجملة العربية في البنية العميقة
149	1.1 أصلية الجملة الاسمية أو الفعلية
161	2.1 أصلية الجملة الاسمية والفعلية معا
168	3.1 الرتبة الحرّة

169	4.1 رتبة الجملة الظرفية والشرطية
173	2. رتبة الجملة العربية في البنية السطحية لدى التوليديين العرب
180	1.2 قوانين ترتيب عناصر الجملة الفعلية
193	2.2 قوانين ترتيب عناصر الجملة الاسمية
195	3.2 قوانين ترتيب عناصر الجملة ذات البنية العميقة المزدوجة
211	4. ظاهرة الاشتغال في النظرية التوليدية
215	المبحث الثاني: دلالة الجملة العربية في اللسانيات التوليدية التحويلية
215	1. تطور الدلالة عند التوليديين العرب
234	2. دلالة الجملة عند التوليديين العرب
235	1.2 من دلالة المفردات إلى دلالة العلاقات
243	2.2 تطور الدلالة في النظرية التصنيفية
259	3.2 تطور الدلالة في الفرضية المعجمية
415 - 297	الفصل الثالث: أثر الاتجاه الوظيفي واللسانيات النسبية في تجديد النحو العربي
297	مدخل: اللسانيات العربية من البنيوية إلى الوظيفية
303	المبحث الأول: أثر الاتجاه الوظيفي في تجديد النحو العربي
303	1. منطلقات اللسانيات الوظيفية ومبادئها العامة
312	2. تطور اللسانيات الوظيفية
322	3. بنية الجملة العربية ودلالاتها في اللسانيات الوظيفية
323	1.3 دلالة الجملة العربية في اللسانيات الوظيفية
344	2.3 رتبة الجملة العربية في اللسانيات الوظيفية
359	المبحث الثاني: أثر اللسانيات النسبية في تجديد النحو العربي
359	1. الأساس الابدستيمولوجي للسانيات النسبية

367	2. أسس ومنطلقات اللسانيات النسبية
387	3. بنية الجملة العربية ودلالاتها في اللسانيات النسبية
583 - 417	الفصل الرابع: نحو نظرية نحوية عربية مؤسسه ابستيمولوجيا
417	مدخل: مفهوم الإبستيمولوجيا ومكانتها في اللسانيات العربية
419	1. الإبستيمولوجيا: المفهوم والمجالات
420	2. واقع اللسانيات العربية المعاصرة في ضوء الممارسة الإبستيمولوجية
426	المبحث الأول: نحو التأسيس الإبستيمولوجي لنظرية نحوية لدراسة الجملة العربية
426	1. من اللسانيات الكلية إلى اللسانيات الخاصة
427	1.1 مزلق اللسانيات الكلية في ضوء الإبستيمولوجيا
441	2.1 قيمة اللسانيات الخاصة في ضوء الإبستيمولوجيا
455	2. نحو التأسيس لنظرية نحوية عربية
456	1.2 تحديد اللغة الموصوفة
456	أ. ضبط المستوى الموصوف من اللغة
463	ب. الانتقال من بنية الذهن إلى بنية اللغة
469	2.2 ضبط اللغة الواصفة
471	1.2.2 من التجزئ إلى العاملة
478	2.2.2 من العاملة اللفظية إلى العاملة العلائقية
490	3.2.2 مكانة الجانب التداولي في تفسير الجملة
493	المبحث الثاني: بنية الجملة العربية ودلالاتها بين الوضع والاستعمال
493	1. الكلام بين الاستعمال الداخلي والاستعمال الخارجي
496	1.1.1 الطبيعة النفسية للكلام الداخلي
502	2.1 بنية الكلام في الاستعمال

516	2. بنية الجملة العربية بين الوضع والاستعمال
522	1.2 البنية الدلالية للجملة العربية بين الوضع والاستعمال
523	1.1.2 البنية العميقة للجملة بين الوضع والاستعمال
529	2.1.2 الجملة بين الحقيقة والمجاز
535	3.1.2 قوانين تأليف الجملة بين الوضع والاستعمال
538	4.1.2 قوانين انتقاء العلاقات في الجملة العربية
552	5.1.2 قوانين تحديد مخصصات الحدود للجملة الاسمية والفعلية
563	2.2 البنية الموقعية للجملة العربية بين الوضع والاستعمال
585	خاتمة
597	قائمة المصادر والمراجع
613	فهرس المحتويات